



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة التاسعة والثلاثون

(الجزء الثاني)

من مايو ١٩٨٨

حتى ديسمبر ١٩٨٨

أولاً : الأحكام الصادرة من الهيئة

العامة للمواد المدنية والتجارية

ومواد الأحوال الشخصية

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور / كمال أنور محمد « رئيس محكمة النقض » وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقي أحمد شوقي ، إبراهيم عبد الحميد زفر ، محمد رأفت خفاجي ، عبد الحميد إبراهيم الشافعي ، محمد السعيد رضوان ، محمد ممتاز متولى ، فتحي محمود يوسف ، سعيد أحمد محمد غرياني ، أنور رشاد محمد العاصي و محمد عبد العزيز الشناوي نواب رئيس المحكمة .

(أ)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية » . « هيئة عامة » :

(١ - ٢ - ٣) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية . رفع الدعوى » .

أجانب . إعلان . استئناف « رفع الاستئناف » . قانون .

(١) استئناف الأحكام الصادرة في أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب . رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . الكتاب الرابع من قانون المرافعات . أو ورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية . شرطه . شمولها على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كاف لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف . م ٣١ من اللائحة أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيها لنظر الطلب . م ٨٧٠ مرافعات . علة ذلك .

(٢) الدعوى - ومثلها الاستئناف - تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب . إعلان الخصم بها . القصد منه . العبرة في الورقة التي يرفع بها الاستئناف ، توافق البيانات التي يتطلبها القانون فيها . لا تشريعب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى تضمنت البيانات التي يشملها التقرير . علة ذلك .

(٣) القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع من أجنبي بصحيفة لوجوب رفعه دائماً بتقرير . خطأ في تطبيق القانون .

١ - المشرع بين في الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، وفي لائحة ترتيب المحاكم الشرعية كيفية رفع الدعوى في أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب وإعلان الخصوم بها واستئناف الحكم الصادر فيها ، فنص في المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن « تتبع في مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة في قانون المرافعات مع مراعاة القواعد الواردة في الكتاب ذاته » وفي المادة ٨٦٩ من القانون ذاته على أنه « يرفع الطلب إلى المحكمة بعريضة تودع قلم الكتاب تشمل - فضلاً عن البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ - بياناً كافياً لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها . » ، وفي المادة ٨٧٠ على أن « يحدد رئيس المحكمة أو قاضي محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها ويعلن قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور ويجب أن تشتمل الورقة على ملخص الطلب » . ونص في المادة ٨٧٧ من القانون على أن « ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وتتبع في تحديد الجلسة ودعوة ذوي الشأن إليها ما نص عليه في المادة ٨٧٠ » ، كما نص في المادة الخامسة في القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة » . وفي الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على أن « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة

ترتيب المحاكم المذكورة » ، وفي المادة ٣١٠ من اللائحة على أن « يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم ... ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ إعلانه للمستأنف عليه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور ». فدل بهذه النصوص جميعها على أن استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية سواء رفع بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وفقاً للإجراءات الواردة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية يلزم أن تكون ورقته مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كاف لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف والتي نصت عليها المادة ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيها لنظر الطلب على نحو ما نصت عليه المادة ٨٧٠ من قانون المرافعات وذلك تنظيماً للتقاضى من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخرى .

٢ - أصبحت الدعوى - ومثلها الاستئناف - في ظل قانون المرافعات الحالي تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراءً منفصلاً عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلانه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستنداته ، فإن العبرة في الورقة التي يرفع بها الاستئناف هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها بحيث لا تثريب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى تضمنت البيانات التي يشملها التقرير لأن الغاية من هذا الإجراء

تكون قد تحققت ومتى تم إعلان الاستئناف فإنه يفيد اشتغال ورقة الاستئناف على البيانات اللازمة قانوناً .

٣ - لما كانت العبرة في الورقة التي يرفع بها الاستئناف - وعلى ما تقدم بيانه - هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها بحيث لا تشرب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى توافرت فيها البيانات التي يشملها التقرير وكان الحكم المطعون فيها قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف لوجوب رفعه دائماً بتقرير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الهيئة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعويين ٤٧ لسنة ١٩٨٥ ، ١٩ لسنة ١٩٨٦ أحوال شخصية أجانب الجنيحة الابتدائية بطلب الحكم بتطبيقها عليه طليقة بائنة تأسيساً على أنه أجنبي (سعودي الجنسية) وأنه دأب على الإساءة إليها بالقبول والفعل بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما فأقامت الدعويين بالطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة - بعد أن أحالت الدعويين إلي التحقيق وسمعت شاهدي الطاعنة - حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٩ برفض الدعويين . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ لسنة ١٠٤ ق وبتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨ قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة

مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة الأحوال الشخصية في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن دائرة الأحوال الشخصية قررت بجلستها المعقوده بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٦ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للموارد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية للفصل فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فحددت الهيئة جلسة لنظره وقدمت النيابة مذكرة تكميلية التزمت فيها رأيا السابق .

وحيث إن المشرع بين في الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، وفي لائحة ترتيب المحاكم الشرعية كيفية رفع الدعوى في أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب وإعلان الخصوم بها واستئناف الحكم الصادر فيها فنص في المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن « تتبع في مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة في قانون المرافعات مع مراعاة القواعد الواردة في الكتاب ذاته » وفي المادة ٨٦٩ من القانون ذاته على أنه « يرفع الطلب إلى المحكمة بعريضة تودع قلم الكتاب تشمل فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ بيانا كافيا لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها . وفي المادة ٨٧٠ على أن « يحدد رئيس المحكمة أو قاضي محكمة المواد الجزئية جلسة لنظره الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها ويعلن قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور ويجب أن تشتمل الورقة على ملخص الطلب » ونص في المادة ٨٧٧ من القانون على أن « ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويتبع في تحديد الجلسة ودعوة ذوي الشأن إليها ما نص عليه في المادة ٨٧٠ » .

كما نص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المحلية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية على أن « تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المحلية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها » ، في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على أن « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة » ، وفي المادة ٣١٠ من اللائحة على أن « يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم » ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ إعلانه للمستأنف عليه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور » فدل بهذه النصوص جميعاً على أن استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية سواء رفع بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وفقاً للإجراءات الواردة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية يلزم أن تكون ورقته مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كاف لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف والتي نصت عليها المادة ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيهَا لنظر الطلب على نحو ما نصت عليه المادة ٨٧٠ من قانون المرافعات وذلك تنظيماً للتقاضى من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية

أخرى وإذا أصبحت الدعوى - ومثلها الاستئناف - فى ظل قانون المرافعات الحالى تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراءً منفصلاً عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلامه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كى يعد دفاعه ومستنداته ، فإن العبرة فى الورقة التى يرفع بها الاستئناف هى بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فيها بحيث لا تثريب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى تضمنت البيانات التى يشملها التقرير لأن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت ومتى تم إعلان الاستئناف فإنه يفيد إشتغال ورقة الاستئناف على البيانات اللازمة قانوناً . لما كان ذلك وكانت الأحكام السابق صدورها من دائرة الأحوال الشخصية فى الطعون أرقام ١٤ . ٩٤ . ١١٧ لسنة ٥٦ ق قد خالفت هذا النظر وجرت فى قضائها على وجوب رفع الاستئناف بتقرير متى تعلق النزاع بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، فإنه يتعين العدول عن هذا المبدأ وذلك بالأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه لعدم قبول الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانونى على سند من القول بأن النزاع يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب فيطبق فى شأنه حكم المادة ٨٧٧ مرافعات التى توجب رفع الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة فى حين أن المطعون ضده لا يعتبر من الأجانب لأنه سعودى الجنسية وينتسب بإسلامه إلى ديانة لها محاكم مصرية للأحوال

الشخصية وكان يخضع للمحاكم الشرعية ومن ثم تلتزم المحاكم الوطنية بالأخذ بما ورد به نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقوانينها وتقضى المادة ٣١٠ منها أن يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن العبرة في الورقة التي يرفع بها الاستئناف - وعلى ما تقدم بيانه - هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها بحيث لا تثريب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى توافرت فيها البيانات التي يشملها التقرير وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف لوجوب رفعه دائماً بتقرير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٣

رئاسة السيد المستشار الدكتور / كمال أنور رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين نواب
رئيس المحكمة / محمود شوقي أحمد شوقي ، إبراهيم عبد الحميد زفر ، محمد رأفت خلاجي ، جرجس اسحق
عبد السيد ، ولون فهم اسكندر ، محمد جمال الدين خلتاني ، عبد الحميد أحمد سليمان ، عبد الحميد إبراهيم
محمد الشافعي ، إبراهيم حسنين شعبان وأنور وشاد العاصي .

(ب)

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ القضائية « هيئة عامة » .

(١) قرار إداري . قانون . دستور .

القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين . عدم تعيين القانون الجهة المختصة بإصدارها . لرئيس
الجمهورية أو من يفوضه إصدارها . شرطه . أن تكون في نطاق التفويض القانوني . مخالفة
ذلك . أثره . إنعدام هذه القرارات . المادتان ١٤٤ ، ١٥٦ من الدستور .

(٢) قرار إداري . ملكية « قليك المساكن الشعبية » . قانون .

تفويض رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتنظيم قوانين قليك المساكن الشعبية
الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات إجمالاً للمادتين ٦٨ ، ٧٢ من القانون ٤٩
لسنة ١٩٧٧ . التصاريح على ما تم شغله منها قبل العمل بالقانون المذكور . قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من وضع ملحق ثان بقواعد قليك ما تم
شغله من هذه المساكن بعد العمل بذلك القانون . خروجه عن حدود التفويض . أثره . اعتباره
عديم الأثر . إصدار اللائحة التنفيذية في غير حالة المادة ٧٢ . متوطى وزير الإسكان
والعصير . م ٨٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) قرار إداري . قانون . دستور .

اختصاص مجلس الوزراء في إصدار القرارات التنفيذية استناداً للمادة ١٥٦ من الدستور .
شرطه . أن يكون وفقاً للقوانين دون الخروج عن نطاقها . الملحق الثاني من قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ . إنعدام سنده التشريعي . علة ذلك .

(٤) قرار إداري . قانون . دستور « الرقابة على دستورية القوانين » .

الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية
العليا . ماهيتها . الطعن بخالفة قرار السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذي فوضها في
إصداره . خروجه عن مجال الرقابة الدستورية . علة ذلك .

(٥) حكم . قرار إداري . عقد .

عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بالقواعد والشروط المبينة بالملحق الثاني من قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعويله على مقدار الثمن الوارد بعقد البيع المبرم بين
الطرفين باعتباره شريعة المتعاقدين التي لا تنصرف إليها القيود المنصوص عليها في المادة
٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . صحيح .

١ - النص في المادة ١٤٤ من الدستور على أن « يصدر رئيس الجمهورية
اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من
تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر
القرارات اللازمة لتنفيذه » ، وفي المادة ١٥٦ منه على أن « يمارس مجلس
الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية : (أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية
في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات
الجمهورية (ب) (ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً
للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها » يدل على أنه - إذا لم يعين القانون الجهة
المختصة بإصدار اللاتحة التنفيذية ، فإن لرئيس الجمهورية - وحدة - أن
يصدرها بما ليس فيه تعديل أو تعطيل للقوانين أو إعفاء من تنفيذها ، ويكون
له أن يفوض غيره في إصدارها ، ويتعين أن يكون القرار الصادر باللاتحة

التنفيذية فى نطاق التفويض المنصوص عليه فى القانون ، فإذا خرج القرار عن نطاق هذا التفويض أصبح معدوم الأثر قانوناً ويكون للقضاء العادى ألا يعتد به فى مقام تطبيق القانون الذى صدر تنفيذاً له .

٢ - النص فى المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « يجوز لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى إنشاء المباني بقصد تمليك كل أو بعض وحداتها السكنية » ، وفى المادة ٧٢ منه على أن « تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجرة تقل عن أجرتها القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التى يصدر بها من رئيس مجلس الوزراء » يدل على أن تفويض رئيس مجلس الوزراء مقصور على إصدار قرار بتنظيم القواعد والشروط والأوضاع التى يتم بمقتضاها تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل التاسع من سبتمبر سنة ١٩٧٧ - تاريخ العمل بالقانون - وكان البين من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر - إعمالاً لهذا النص - المعدل بالقرارين ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ - أنه جاوز نطاق هذا التفويض بوضع ملحق ثان اشتمل على قواعد وشروط تمليك ما أقامته أو تقيمه المحافظات من هذه المساكن وتم شغلها فى تاريخ تال لسريان ذلك القانون ، ومن ثم فإن هذا القرار فى الملحق الثانى منه يكون قد تجاوز حدود التفويض المنصوص عليه فى القانون والذى يستمد منه مشروعيته بما يجعله عديم الأثر متعيناً الالتفات عنه فى هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك أن المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تبيح لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى إنشاء المباني بقصد التملك ، إذ حدد القانون فى المادة ٨٧ منه الجهة المنوط بها إصدار اللائحة التنفيذية - فى غير الحالة المنصوص عليها فى المادة ٧٢ سالف الذكر - وحصرها فى وزير الإسكان والتعمير ، فلا يملك رئيس مجلس الوزراء إصدار هذه اللائحة .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ناط بوزير الإسكان والتعمير وحده إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون ، وأن ممارسة مجلس الوزراء اختصاصه في إصدار القرارات التنفيذية وفقاً لنص المادة ١٥٦ من الدستور يجب أن يكون وفقاً للقوانين دون خروج عن نطاقها ، ومن ثم فإن الملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المعدل يكون فاقد السند التشريعي .

٤ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة تكون بالتحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ، مما مؤداه أن إثارة الطعن بمخالفة قرار أصدرته السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذي فوضها في إصداره لا يشكل خروجاً على أحكام الدستور المنوط بتلك المحكمة صونها وحمايتها وإنما هو طعن بمخالفة قرار للقانون وافتقاده القرار لهذا السبب مشروعيته فيكون طعناً منبت الصلة بمجال الرقابة الدستورية .

٥ - لما كان البين من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ أنه تجاوز حدود التفويض التشريعي - على نحو ما سلف بيانه - بوضع ملحق ثان اشتمل على قواعد وشروط تمليك ما أقامته المحافظات من المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة ، تم شغلها في تاريخ تال لسريان القانون بما يجعله حابط الأثر ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن اشترى الوحدة السكنية محل الداعي من المطعون ضده بصفته وشغلها بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون إذ لم يعتد بالقواعد والشروط المبينة بالملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ لاقتفادها سند مشروعيتها ، واقترن الحكم بالصواب في تعويله على مقدار الثمن الوارد بعقد البيع المبرم بين طرفي الداعي باعتباره شريعة المتعاقدين التي لا تنصرف إليها القيود المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون المشار إليه .

(الهيئة)

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده بصفته الدعوى ٨٢٥ سنة ١٩٨٢ مدنى دمياط الابتدائية بطلب الحكم بصحة العقد المؤرخ ١٩٨١/٥/٤ المتضمن بيعه له الوحدة السكنية المبينة به لقاء مبلغ ١٣٠٠ جنيه من الثمن المسمى بالعقد ، وقال بياناً لدعواه إنه نفاذاً لحكم المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتمليك المساكن التى تقيمها الدولة ووحدات الحكم المحلى ، صدر قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتضمن تحديد ثمن بيع تلك المساكن التى شغلت بعد تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أساس سعر التكلفة الفعلية للمباني دون الأرض المقامة عليها على أن يسدد من الثمن العشر مقدماً والباقي على أقساط سنوية متساوية لمدة ثلاثين سنة ، وإذا باعه المطعون ضده الوحدة السكنية محل التداعى بما يجاوز سعر التكلفة الفعلية وكان ما سدده من ثمنها يجاوز هذه القيمة فقد أقام الدعوى للحكم له بطلبيه ، وتاريخ ١٩٨٢/١٢/٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٢٤ لسنة ١٦ ق المنصورة « مأمورية دمياط » ، وتاريخ ١٩٨٤/٦/٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على الدائرة المدنية - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الدائرة المدنية قررت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٣١ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية للفصل فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٧ ، فحددت الهيئة جلسة لنظره وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم .

وحيث إن النص في المادة ١٤٤ من الدستور على أن « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها » ، وفي المادة ١٥٦ منه على أن « يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية : (أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية (ب) (ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها » ، يدل على أنه - إذا لم يعين القانون الجهة المختصة بإصدار اللائحة التنفيذية ، فإن لرئيس الجمهورية وحده - أن يصدرها بما ليس فيه تعديل أو تعطيل للقوانين أو إعفاء من تنفيذها ويكون له أن يفوض غيره في إصدارها ، ويتعين أن يكون القرار الصادر باللائحة التنفيذية في نطاق التفويض المنصوص عليه في القانون ، فإذا خرج القرار عن نطاق هذا التفويض أصبح معدوم الأثر قانوناً ويكون للقضاء العادي ألا يعتد به في مقام تطبيق القانون الذي صدر تنفيذاً له . لما كان ذلك وكان النص في المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « يجوز لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي إنشاء المباني بقصد قملك كل أو بعض وحداتها السكنية » ، وفي المادة ٧٢ منه على أن « قملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره تقل عن أجرتها القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . يدل على أن تفويض رئيس مجلس الوزراء مقصور على إصدار قرار بتنظيم القواعد والشروط والأوضاع التي يتم بمقتضاها قملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل التاسع من سبتمبر سنة ١٩٧٧ - تاريخ العمل بالقانون - وكان البين من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨

الصادر إعمالاً لهذا النص - المعدل بالقرارين ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ - أنه جاوز نطاق هذا التفويض بوضع ملحق ثانٍ اشتمل على قواعد وشروط تمليك ما أقامته أو تقيمه المحافظات من هذه المساكن وتم شغلها في تاريخ تال لسريان ذلك القانون ، ومن ثم فإن هذا القرار في الملحق الثاني منه يكون قد تجاوز حدود التفويض المنصوص عليه في القانون والذي يستمد منه مشروعيته بما يجعله عديم الأثر متعينا بالالتفات عنه في هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك أن المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تبيح لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي إنشاء المباني بقصد التمليك ، إذ حدد القانون في المادة ٨٧ منه الجهة المنوط بها إصدار اللائحة التنفيذية - في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٢ سالفه الذكر - وحصرها في وزير الإسكان والتعمير ، فلا يملك رئيس مجلس الوزراء إصدار هذه اللائحة ، لما كان ذلك وكانت الأحكام السابق صدورها من دائرة المواد المدنية في الطعون أرقام ١٩٣٢ سنة ٥٠ ق ، ١٥١ ، ١٧١٦ ، ١٣٣٧ سنة ٥٤ ق لم تتعرض لبحث مدى مشروعية الملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، وكان الحكمان الصادران في الطعن رقمي ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٩ سنة ٥٤ ق قد التزما ذلك النظر فلا محل للعدول عن المبدأ القانوني الذي قرراه .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد ناطت بالهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها ، فإنه يتعين عليها الفصل في هذا الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ - في ملحقه الثاني - قد صدر نفاذاً لأحكام المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي أجازت لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي إنشاء المباني بقصد التمليك واستناداً إلى نص المادة ١٥٦ من الدستور التي تخوله هذا الحق ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - وعلى ما تقدم بيانه - أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ناط بوزير الإسكان والتعمير - وحده - إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون ، وأن ممارسة مجلس الوزراء اختصاصه فى إصدار القرارات التنفيذية وفقاً لنص المادة ١٥٦ من الدستور يجب أن يكون وفقاً للقوانين دون خروج عن نطاقها ، ومن ثم فإن الملحق الثانى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المعدل يكون فاقداً لسنده التشريعى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن الملحق الثانى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ قد تجاوز نطاق التفويض التشريعى الوارد بنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولم يطبق ما تضمنه من القواعد ، فى حين أنه كان يتعين على محكمة الموضوع تطبيق ذلك القرار طالما لم يقض بعدم دستوريته من المحكمة الدستورية العليا التى تختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ولأن الفصل فى عدم مشروعية ذلك القرار يخرج عن ولايتها وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة يكون بالتحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ، مما مؤداه أن إثارة الطعن بمخالفة قرار أصدرته السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذى فوضها فى إصداره لا يشكل خروجاً على أحكام الدستور المنوط بتلك المحكمة صونها وحمايتها وإنما هو طعن بمخالفة قرار للقانون وافتقاده القرار لهذا السبب مشروعيته فيكون طعناً منبت الصلة بمجال الرقابة الدستورية ، وكان البين من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ أنه تجاوز حدود

التفويض التشريعى - على نحو ما سلف بيانه - بوضع ملحق ثان اشتمل على قواعد وشروط تمليك ما أقامته أو تقيمه المحافظات من المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة وتم شغلها فى تاريخ تال لسريان القانون بما يجعله حابط الأثر ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن اشترى الوحدة السكنية محل التداعى من المطعون ضده بصفته وشغلها بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون إذ لم يعتد بالقواعد والشروط المبينة بالملحق الثانى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ لافتقادها سند مشروعيتها ، واقترن الحكم بالصواب فى تعويله على مقدار الثمن الوارد بعقد البيع المبرم بين طرفى التداعى باعتباره شريعة المتعاقدين التى لا تنصرف إليها القيود المنصوص عليها فى المادة ٧٢ من القانون المشار إليه ، الأمر الذى يكون معه النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور / كمال أنور محمد رئيس محكمة النقض وعضوية السادة
المستشارين نواب رئيس المحكمة محمود شوقي أحمد شوقي ، إبراهيم عبد الحميد زغر ، محمد
رأفت خفاجي ، جرجس اسحق عبد السيد ، ويون فهيم اسكندر ، محمد السعيد رضوان ، محمد ممتاز
متولى ، محمد محمد علي طيطة ، إبراهيم حسنين شعبان وسعيد أحمد غرياني .

(ج)

الطعان رقم ٧٦٦ ، ٧٧٣ لسنة ٥٦ القضائية « هيئة عامة » :

(١ - ٣) إيجار . « إيجار الأماكن . « انتهاء عقد الإيجار » . حكم « تسبيب الحكم » .

(١) عقود الإيجار الغير خاضعة للقوانين الاستثنائية . مؤقتة . عدم تحديد مدتها
أو ربط إنتهائها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائهما .
وجوب اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه الحق في إنتهائه
بالتنبيه على الآخر في الميعاد القانوني . المادة ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدنى .

(٢) إنعقاد عقد الإيجار لمدة محددة تتجدد تلقائيا لمدة مماثلة طالما كان المستأجر
قائما بتنفيذ التزاماته . تخويله وحده - دون المؤجر - حق إنتهائه . أثره . وجوب اعتبار
العقد - بعد انتهاء المدة الاتفاقية - منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة وانقضائه بالتنبيه بناء
على طلب أحد المتعاقدين في المواعيد المبينة بنص المادة ٥٦٣ مدنى . لا محل لاستبعاد نص
المادة المذكورة وانتهاء العقد بموت المستأجر الذي لم - يبد في حياته الرغبة في إنتهائه -
أو يمضى ستون عاما قياساً على حق المحكر أو يتدخل القاضى لتحديد مدته . علة ذلك .

(٣) ثبوت انعقاد عقد الإيجار محل النزاع لمدة خمس سنوات تتجدد طالما كان
المستأجر قائما بسداد الأجرة وحقه وحده في طلب إنتهائه . وجوب اعتباره منعقدا للفترة
المحددة لدفع الأجرة وحق المتعاقدين في طلب إنتهائه بالتنبيه على الآخر قبل النصف الأخير
من الشهر . م ٥٦٣ مدنى . قيام الطاعنين بالتنبيه على المطعون ضدهم بإنهاء العقد في
الميعاد . أثره . انفصام العلاقة الإيجارية . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وتحديد مدة
الإجارة بثلاثين عاما . خطأ .

١ - مفاد النص في المادتين ٥٥٨ ، ٥٦٣ من القانون المدنى يدل على أن المشرع استلزم توقيت عقد الإيجار واعتبر المدة ركناً فيه وإنه إذا عقد العقد دون اتفاق على ميقات ينتهى فيه الإيجار أو تعذر إثبات المدة المدعاة أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة تاريخ إنتهاء الإجارة على وجه التحديد كأن ربط إنتهاؤها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع تعين اعتبار العقد منعقدا للفترة المعينه لدفع الأجرة ويكون لكل من المتعاقدين الحق فى إنهاء العقد بعد التنبيه على الآخر بالإخلاء فى المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ سالفه البيان .

٢ - النص فى عقد الإيجار على انعقاده لمدة محدده تتجدد تلقائيا لمدة أخرى مماثلة طالما كان المستأجر قائما بتنفيذ التزاماته وأحقية الأخير وحده دون المؤجر فى إبداء الرغبة فى إنتهاه يؤدى إلى اعتبار العقد - بعد إنتهاء المدة المتفق عليها - متجدداً تلقائياً لمدة أخرى مماثلة لا يعرف على وجه التحديد تاريخ إنتهاها إذ نهايتها منوطه بمحض مشيئة المستأجر وحده أو خلفه العام ولا يعرف متى يبدى أيهما الرغبة فى إنهاء العقد خاصة وأن الأصل فى عقد الإيجار أنه لا ينتهى - إعمالاً لنص المادة ٦٠١ من القانون المدنى - بوفاة المستأجر وتنصرف آثاره إلى خلفه العام - عملاً بنص المادة ١٤٥ من ذات القانون - مالم يتبين من العقد أو طبيعة التعامل أو نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف اليهم . ومن ثم فان عقد الإيجار يعتبر فى هذه الحالة منعقداً لمدة غير معينة ويتعين إعمال نص المادة ٥٦٣ مدنى واعتباره - بعد إنتهاء مدته الأولى المتفق عليها متجدداً للفترة المحددة لدفع الأجرة وينتهى بانقضائها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد المبينة بنص هذه المادة . فإن لم يحصل التنبيه تجدد العقد للمدة المحددة لدفع الأجرة ثم لمدة مماثلة وهكذا إلى أن يحصل التنبيه ولايسوغ استبعاد نص المادة ٥٦٣ مدنى والقول بانتهاء العقد بموت المستأجر الذى لم يبد الرغبة فى حياته فى إنتهاه إذ يتعذر تطبيق هذا القول فى حالة ما إذا كان المستأجر شخصاً اعتبارياً إذ انقضاء الشخصية الاعتبارية أمر غير محقق الوقوع كما لا محل للقول أيضاً بوجوب تدخل القاضى لتحديد مدة العقد أو إنتهاء العقد بمضى ستون عام

قياساً على حق الحكر ذلك أن الأصل أنه يمتنع على القاضى - إعمالاً لنص المادة ١٤٧ مدنى التدخل لتعديل إرادة المتعاقدين إلا لسبب يقره القانون ولو إرتأى المشرع أن يتدخل القاضى لتحديد مدة العقد أو تحديد حد أقصى للمدة فى عقد الإيجار - كما فى حق الحكر - لنص على ذلك صراحة ومن ثم فلا محل للقياس والاجتهاد مع وجود نص المادة ٥٦٣ مدنى سالف البيان . ويؤيد هذا النظر أن المشروع التمهيدى للتقنين المدنى الحالى كان ينص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٦٠ على أن « إذا عقد الإيجار لمدة تزيد على ثلاثين سنة أو إذا كان مؤيداً جاز أن ينتهى بعد انقضاء ثلاثين سنة بناء على طلب المتعاقدين مع مراعاة المواعيد القانونية المنصوص عليها فى المادة التالية » وقد حذفت لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب هذا النص بعد أن كانت قد أقرته لجنة المراجعة دون أن تشير إلى هذا الحذف فى تقريرها وبذلك تركت المسألة للقواعد العامة الواردة فى المادة ٥٦٣ مدنى .

٣ - إذ كان الثابت أن عقد الإيجار محل النزاع المؤرخ قد انعقد لمدة خمس سنوات تتجدد طالما كان المستأجر قائماً بسداد الأجرة وله وحده الحق فى طلب إنهائه وأن الأجرة مبلغ ١٨٠ جنيه تدفع شهرياً فإنه مع وجود هذا الشرط يعتبر العقد بعد انتهاء مدته الأولى منعقداً للفقرة المحددة لدفع الأجرة وهى شهر يتجدد ويكون لأى من المتعاقدين الحق فى إنهاء العقد إذا نبه على الآخر قبل النصف الأخير من الشهر إعمالاً لنص المادة ٥٦٣ مدنى وإذا كان الطاعنون قد نبهوا المطعون ضدهم رسمياً فى ١٧/١/١٩٨٣ بإنهاء العقد فإن العلاقة الإيجارية تكون انقضت بهذا التنبيه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعمد إلى تحديد مدة الإجارة تحديداً تحكيمياً بثلاثين عاماً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الهيئة العامة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - تتحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعنين فى الطعن رقم ٧٦٦ سنة ٥٦ ق أقاموا على الطاعنين فى الطعن رقم ٧٣٣ سنة ٥٦ ق الدعوى رقم ١١٩٠٨ سنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/٢/٢٠ وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها لهم بما فيها من متقولات وقالوا بيانا لذلك أنه بموجب العقد المشار إليه أجرت المرحومة والدتهم بصفتها وصيه عليهم إلى مورث المدعى عليهم « الكازينو » المبين بالصحيفة ملحقاً به حديقة بكافة مقوماته المادية والمعنوية لمدة خمس سنوات تتجدد لمدة أخرى مماثلة ولعدم رغبتهم فى تجديد العقد فقد نبهوا على ورثة المستأجر بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧ بإنهاء العقد من أول مارس سنة ١٩٨٣ وتسليمهم العين المؤجرة ولما لم يمثلوا أقاموا الدعوى . تدخل فى الدعوى المطعون ضده السادس فى الطعن رقم ٧٦٦ سنة ٥٦ ق ودفع والمدعى عليهم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير وعلى غير ذى صفة حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤ برفض التدخل والدفعين وبعدم قبول الدعوى تأسيساً على تضمن العقد نصاً يجعل للمستأجر وحده الحق فى إنهاء العقد . استأنف المؤجرون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٤٦ لسنة ١٠١ ق القاهرة كما استأنفه الخصم المتدخل بالاستئناف رقم ٣٥٨٩ لسنة ١٠٢ ق القاهرة . ضمت المحكمة الاستئنافيين بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤ قضت فيهما بتأييد الحكم المستأنف وحددت فى أسبابها مدة العقد بثلاثين عاماً تنتهى فى ١٩٩٤/١٢/٢٠ . طعن المؤجرون فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥٦ ق كما طعن عليه ورثه المستأجر بالطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق . وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعنان على الدائرة المختصة حددت لنظرهما جلسة التزم فيها النيابة رأياً .

وحيث إرتأت الدائرة المختصة بجلستها - المنعقدة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩١ إحالة الطعنين إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية للفصل فيهما عملاً بنص المادة ٤/٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتضارب الأحكام في شأن تحديد المدة في عقد الإيجار الذي لا يخضع لقوانين الإيجارات الاستثنائية حالة تضمنه نصاً بتجدد المدة المتفق عليها فيه لمدة أخرى مماثلة طالما كان المستأجر قائماً بأداء التزاماته العقدية وأحقية الأخير وحده دون المؤجر في إنهاء العلاقة الإيجارية .

وإذ عرض الطعنان على هذه الهيئة حددت جلسة لنظرهما وقدمت النيابة مذكرة تكميلية التزمت فيها رأيها السابق .

وحيث إن النص المادة ٥٥٨ من القانون المدني على أن « الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة » والنص في المادة ٥٦٣ من هذا القانون على أن « إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة اعتبر الإيجار منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على التعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد الآتى بيانها يدل على أن المشرع استلزم توقيت عقد الإيجار واعتبر المدة ركناً فيه وإنه إذا عقد العقد دون اتفاق على ميقات ينتهى فيه الإيجار أو تعذر إثبات المدة المدعاة أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة تاريخ انتهاء الإجارة على وجه التحديد كأن ربط انتهاءها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع تعين اعتبار العقد منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة ويكون لكل من المتعاقدين الحق في إنهاء العقد بعد التنبيه على الآخر بالإخلاء في المواعيد المبينه بنص المادة ٥٦٣ سالفه البيان . ولما كان النص في عقد الإيجار على انعقاده لمدة محددة تتجدد تلقائياً لمدة أخرى مماثلة طالما كان المستأجر قائماً بتنفيذ التزاماته وأحقية الأخير وحده دون المؤجر في إبداء الرغبة في إنهائه يؤدي إلى اعتبار العقد

بعد انتهاء المدة المتفق عليها - متجددا تلقائيا لمدة أخرى مماثلة لا يعرف على وجه التحديد تاريخ انتهائها إذ نهايتها منوطه بمحض مشيئة المستأجر وحده أو خلفه العام ولا يعرف متى يبدي أيهما الرغبة في إنهاء العقد خاصة وأن الأصل في عقد الإيجار انه لا ينتهى - إعمالاً لنص المادة ٦٠١ من القانون المدنى - بوفاء المستأجر وتنصرف آثاره إلى خلفه العام - عملاً بنص المادة ١٤٥ من ذات القانون - مالم يتبين من العقد أو طبيعة التعامل أو نص القانون إن هذا الأثر لا ينصرف إليهم . ومن ثم فإن عقد الإيجار يعتبر فى هذه الحالة منعقداً لمدة غير معينه ويتعين إعمال نص المادة ٥٦٣ مدنى واعتباره - بعد انتهاء مدته الأولى المتفق عليها - متجدداً للفترة المحددة لدفع الأجرة وينتهى بانقضائها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقدين الآخر بالإخلاء فى المواعيد المبينه بنص هذه المادة . فإن لم يحصل التنبيه تجدد العقد للمدة المحددة لدفع الأجرة ثم لمدة مماثلة وهكذا إلى أن يحصل التنبيه ولا يسوغ استبعاد نص المادة ٥٦٣ مدنى والقول بانتهاء العقد بموت المستأجر الذى لم يبد الرغبة فى حياته فى إنتهائه إذ يتعذر تطبيق هذا القول فى حالة ما إذا كان المستأجر شخصاً اعتبارياً إذ انقضاء الشخصية الاعتبارية أمر غير محقق الوقوع كما لا محل للقول أيضاً بوجوب تدخل القاضى لتحديد مدة العقد أو إنتهاء العقد بمضى ستون عاماً قياساً على حق الحكر ذلك أن الأصل أنه يمتنع على القاضى - إعمالاً لنص المادة ١٤٧ مدنى - التدخل لتعديل إرادة المتعاقدين إلا لسبب يقره القانون ولو إرتأى المشرع أن يتدخل القاضى لتحديد مدة العقد أو تحديد حد أقصى للمدة فى عقد الإيجار - كما فى حق الحكر - لنص على ذلك صراحة ومن ثم فلا محل للقياس والاجتهاد مع وجود نص المادة ٥٦٣ مدنى سالف البيان . ويؤيد هذا النظر أن المشروع التمهيدي للتقنين المدنى الحالى كان ينص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٦٠ على أن إذا عقد الإيجار لمدة تزيد على ثلاثين سنة أو إذا كان مؤيداً جاز أن ينتهى بعد انقضاء ثلاثين سنة بناء على طلب المتعاقدين مع مراعاة المواعيد القانونية المنصوص عليها فى المادة التالية وقد حذفت لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب هذا النص

بعد أن كانت قد أقرته لجنة المراجعة دون أن تشير إلى هذا الحذف في تقريرها وبذلك تركت المسألة للقواعد العامة الواردة في المادة ٥٦٣ مدنى . لما كان ذلك وكانت الأحكام السابق صدورها من دوائر المواد المدنية فى الطعون أرقام ٥٩١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠ / ٣ / ٥ ، ٦٦٤ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦ / ١١ / ٢٠ ، ١٥ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧ / ٥ / ٦ ، ٢٥٢٨ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧ / ١٢ / ٢ ، ١٧٦٠ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٩ ، ٢٤٤٠ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٥ قد التزمت هذا النظر فإنها تكون قد صادفت صحيح القانون ويتعين العدول عما يخالفها من مبادئ وذلك بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة ٢ / ٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . وإذ ناطت هذه المادة بهذه الهيئة الفصل فى الدعوى المحالة إليها فإنه يتعين عليها الفصل فى الطعين .

وحيث إن الطعين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن حاصل ما ينص عليه الطاعنون فى الطعن رقم ٧٦٦ سنة ٥٦ ق على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه يعد إن انتهى إلى أن انتقال عقد الإيجار إلى المطعون ضدهم كخلف لمورثهم المستأجر الذى كان إنهاء عقد الإيجار رهيناً بمحض مشيئته وحده يجعل العقد فى حكم المؤبد - عمداً الحكم إلى التدخل فى تحديد مدة العقد تحديداً تحكيمياً بثلاثين عاماً آخذاً فى الاعتبار ما أنفق المستأجر فى سبيل استغلال العين المؤجر فى حين أنه كان يتعين إعمال ما نصت عليه المادة ٥٦٣ من القانون المدنى من اعتبار العقد بعد انتهاء مدته الأولى منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه وقد انتهت الهيئة - وعلى ما سلف بيانه - إلى أنه إذا انعقد الإيجار لمدة محددة تتجدد لمدد أخرى مماثلة طالما كان المستأجر قائماً بتنفيذ التزاماته وللأخير وحده دون المؤجر الحق فى إبداء الرغبة فى إنهاء العقد يودى إلى اعتبار العقد بعد انتهاء مدته الأولى منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة إعمالاً لنص المادة ٥٦٣ من القانون المدنى ويحق لكل من

عاقديه طلب إنهائه إذا نبه على الآخر بالإخلاء فى المواعيد المحددة بالنص سالف الذكر ، وكان الثابت أن عقد الإيجار محل النزاع المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٠ قد انعقد لمدة خمس سنوات تتجدد طالما كان المستأجر قائماً بسداد الأجرة وله وحده الحق فى طلب إنهائه وأن الأجرة مبلغ ١٨٠ جنيه تدفع شهرياً فإنه مع وجود هذا الشرط يعتبر العقد بعد إنتهاء مدته الأولى منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة وهى شهر تتجدد ويكون لأى من المتعاقدين الحق فى إنهاء العقد إذا نبه على الآخر قبل النصف الأخير من الشهر إعمالاً لنص المادة ٥٦٣ مدنى وإذا كان الطاعنون قد نبهوا المطعون ضدهم رسمياً فى ١٩٨٣/١/٢٧ بإنهاء العقد فإن العلاقة الإيجارية تكون قد انقضت بهذا التنبيه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعمد إلى تحديد مدة الإجارة تحديداً تحكيمياً بثلاثين عاماً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به فى استئناف الطاعنين رقم ٥٨٤٦ لسنة ١٠١ ق القاهرة .

وحيث إنه عن الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق فإنه وقد انتهت الهيئة إلى نقض الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون هناك ثمة محل للرد على ما أثاره الطاعنون بأسباب طعنهم المشار إليه من تعييب للحكم فى شأن تحديد مدة عقد الإيجار بثلاثين عاماً وأنه كان ينبغى اعتبار أقصى مدة ستون عاماً قياساً على حق الحكر ويكون الطعن برمته على غير أساس .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وإذا كان ما أثاره المستأنف
عليهما ولدى المستأجر فى الاستئناف ٥٨٤٦ لسنة ١٠١ ق من بطلان اختصاصهما كقاصرين أمام محكمة أول درجة وفى هذا الاستئناف لبلوغهما سن الرشد مردود بأن الوصى عليهما إذ حضر عنهما أمام محكمة أول درجة ولم ينبه هذه المحكمة بزوال وصايته عليهما لبلوغهما سن الرشد فإنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نائباً عنهما نيابة اتفاقية وإذا كان الطاعنون - لدى علمهم ببلوغهما سن الرشد - قد اختصموهما فى استئنافهم كبالغين فإنه لا يكون

هناك ثمة محل للبطلان ولا ينال من ذلك أن اختصاصهما كان بعد فوات ميعاد الاستئناف إذ أنه كان يجب اختصاصهما عملاً بنص المادة ٢/٢١٨ مرافعات باعتبار أن موضوع غير قابل للتجزئة .

وحيث إن الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول دعوى الطاعنين بإنهاء عقد الإيجار محل النزاع على سند من أن العقد لا ينتهي إلا بإبداء المستأجر أو ورثته من بعده الرغبة في إنجائه قد جانبه الصواب - على ما سلف بيانه - فإنه يتعين القضاء بإلغائه في هذا الشق والحكم للمدعين بطلباتهم .

ثانياً : الأحكام الصادرة من الدوائر المدنية

والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / زكى
المصرى نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان ، عبد المنعم إبراهيم ومحمد السكرى .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(٢.١) بنوك

(١) الإعتمادات المستندية . وسيلة لتسوية الثمن فى البيوع الدولية بموجبها يستطيع
البائع قبض ثمن المبيع من البنك فور شحنه ولو لم يصل إلى المشتري بمجرد تقديمه المستندات
الدالة على تنفيذ التزامه .

(٢) حق البائع فى اشتراط بنك معين لفتح الإعتماد عن طريقه . علة ذلك . إلتزام
المشتري بتنفيذ هذا الشرط طبقاً لما ورد بعقد البيع مقابل إلتزام البائع بتسليم المبيع . فتح
المشتري الإعتماد بالمخالفة للشروط الواردة بعقد البيع . اثره . حق البائع فى الإلتفات عنه
والإمتناع عن تنفيذ إلتزامه بتسليم المبيع ما لم يقبله صراحة أو ضمناً .

١- الإعتمادات المستندية وسيلة لتسوية الثمن فى البيوع الدولية بموجبها
يستطيع البائع قبض ثمن المبيع من البنك فور شحنه ولو لم يصل إلى المشتري
وذلك بمجرد تقديمه المستندات الدالة على تنفيذ إلتزامه .

٢- يستطيع البائع اشتراط بنك معين لفتح الإعتماد عن طريقه ليتمكن من
الحصول بموجبه على التسهيلات الإئتمانية والتمويل اللازم لذا حق له التعويل
بصفة جوهرية على شخص البنك والتمسك بتحديد الوارد بعقد البيع لما يراه
من مصلحة فى التعامل معه ذلك أن الإعتماد المفتوح يعتبر عملية تجارية
مستقلة عن كل من عقد البيع وعقد فتحه ينشأ عنها إلتزام محدد مبين
بخطاب فتح الإعتماد فى مواجهة البائع المستفيد لا يملك البنك فى حالة
الإعتماد المباشر المشتركة فى فتحه - فى حالة الإعتماد الدائرى - تعديله

أو الرجوع فيه بعد إستلام البائع المستفيد لخطاب الإعتماد ومن ثم فإن إشتراطه يعتبر إشتراطاً لعنصر جوهري فى العقد يوجب على المشتري تنفيذه طبقاً لما ورد بالعقد ، وإلتزامه هو إلتزام مقابل لإلتزام البائع بتسليم المبيع فإذا فتح المشتري الإعتماد بالمخالفة للشروط الواردة بعقد البيع كان للبائع أن يلتفت عنه ويعتبر المشتري متخلفاً عن تنفيذ إلتزامه الجوهري وذلك ما لم يقبله البائع صراحة أو ضمناً بالسكوت عن المخالفة والبدء فى تنفيذ إلتزاماته المقابلة ، ويحق له فى الحالة الأولى أن يمتنع عن تنفيذ إلتزامه بتسليم المبيع معتصماً بحقه فى الدفع بعدم التنفيذ إذا ما طُلب به إعمالاً لحكم المادة ١٦١ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استو فى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بتنفيذ الإلتفاق المبرم بينهما فى ١٩٧٩/٧/٧ بتوريد ٣٠٣ طن من الألمنيوم على ثلاث دفعات وذلك خلال أجل تضرره المحكمة ، وبأن تدفع له مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه كتعويض عما لحقه من أضرار من جراء تراخيها فى تنفيذ إلتزامها ، وقال بياناً لذلك أنه تنفيذاً لذلك الإلتفاق الذى نص على أن يكون سداد الثمن عن طريق فتح إعتماد مستندى ومعزز غير قابل للإلغاء لدى البنك المصرى الأمريكى عن كمية قدرها ١٠١ طن يبدأ تصديرها خلال شهرين من تاريخ الإلتفاق ويجدد تلقائياً مرتين قام فى ١٩٧٩/٧/٢٤ بفتح الإعتماد لدى البنك الأهلى التجارى بالرياض ثم حول إلى البنك الأهلى المصرى الذى أخطر به الشركة

المذكورة عن طريق البنك المصرى الأمريكى إلا انها إمتنعت عن تنفيذ إلتزامها بالتوريد رغم إعذارها الأمر الذى أصابه بأضرار مادية وأدبية ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته السالفة . وبتاريخ ١٩٨٠ / ٣ / ٢٧ نذبت محكمة أول درجة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت برفضها . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣ لسنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢ / ٢ / ٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال والقصور فى التسبيب فضلاً عن مخالفة الثابت فى الأوراق إذ أقام قضاءه برفض دعواه على أنه لم ينفذ إلتزامه بفتح الإعتماد بما يتفق وشروط العقد لأنه قام بفتح على البنك الأهلى المصرى وليس البنك المصرى الأمريكى ودون أن يكون معزراً ، وأن التعزيز الذى أضافه إليه عقب ذلك لم تعلم به المطعون ضدها إلا بعد فوات مدة التوريد وقبيل إنتهاء أجل الإعتماد بثلاثة أيام مما يسوغ لها الإمتناع عن تنفيذ إلتزاماتها عملاً بالمادة ١٦٠ من القانون المدنى فى حين أنه قام فى الميعاد بفتح الإعتماد صالحاً للصرف وأخطرت به المطعون ضدها ولم تعترض عليه ، وأنه رغم أن تعزيز الإعتماد وتعيين البنك الذى يفتح لديه ليس من الشروط الجوهرية فى التعاقد فقد أضاف فى ١٩٧٩ / ١٠ / ٢٧ إلى الإعتماد تعزيزاً أخطر به عقب يومين البنك المصرى الأمريكى الذى تواطى مع المطعون ضدها الأولى وتراخى فى إخطارها به حتى ١٩٧٩ / ١١ / ١٤ ثم قام هو - أى الطاعن - بمد صلاحية الإعتماد حتى ١٩٨٠ / ٩ / ١٧ ومع ذلك ظلت المطعون ضدها على إمتناعها دون مبرر عن توريد البضاعة إليه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الإعتمادات المستندية وسيلة لتسوية الثمن فى البيوع الدولية بموجبها يستطيع البائع قبض ثمن المبيع من البنك فور

شحنه ولو لم يصل الى المشتري وذلك بمجرد تقديمه المستندات الدالة على تنفيذ إلتزامه بل ويستطيع البائع إشتراط بنك معين لفتح الإعتماد عن طريقه ليتمكن من الحصول بموجبه على التسهيلات الإئتمانية والتحويل اللازم لذا حق له التحويل بصفة جوهرية على شخص البنك والتمسك بتحديد الوارد بعقد البيع لما يراه من مصلحة فى التعامل معه ذلك أن الإعتماد المفتوح يعتبر عملية تجارية مستقلة عن كل من عقد البيع وعقد فتحه ينشأ عنها إلتزام محدد مبین بخطاب فتح الإعتماد فى مواجهة البائع المستفيد لا يملك البنك فى حالة الإعتماد المباشر ، والبنوك المشتركة فى فتحه فى حالة الإعتماد الدائرى تعديله أو الرجوع فيه بعد إستلام البائع المستفيد لخطاب الإعتماد ومن ثم فإن إشتراطه يعتبر إشتراطاً لعنصر جوهرى فى العقد يوجب على المشتري تنفيذه طبقاً لما ورد بالعقد وإلتزامه به هو إلتزام مقابل لإلتزام البائع بتسليم المبيع فإذا فتح المشتري الإعتماد بالمخالفة للشروط الواردة بعقد البيع كان للبائع أن يلتفت عنه ويعتبر المشتري متخلفاً عن تنفيذ إلتزامه الجوهري وذلك ما لم يقبله البائع صراحة أو ضمناً بالسكوت عن المخالفة والبدء فى تنفيذ إلتزاماته المقابلة ، ويحق له فى الحالة الأولى أن يمتنع عن تنفيذ إلتزامه بتسليم البيع معتصماً بحقه فى الدفع بعدم التنفيذ إذا ما طُلب به إعمالاً لحكم المادة ١٦١ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تعاقد مع الشركة المطعون ضدها الأولى بموجب الفاتورة المؤرخة ١٩٧٩/٧/٧ سند الدعوى على تسوية ثمن البضاعة - التى إلتزمت الشركة بتوريدها إليه - عن طريق فتح إعتماد مستندى لدى البنك المصرى الأمريكى بجاردن سيتى بالقاهرة إلا أن الطاعن لم ينفذ إلتزامه بما يتفق وشروط هذا العقد بفتح الإعتماد لدى البنك الأهلى التجارى بالرياض ولم يصدر من المطعون ضدها الأولى ما يفيد قبولها هذه المخالفة ومن ثم يسرغ لها أن تنتفع بالدفع بعدم التنفيذ وتمتنع عن توريد البضاعة الى الطاعن بما مؤداه رفض دعواه ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وهو ما يكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون على غير اساس كما أن تعييبه فيما إستطرد إليه بشأن تعزيز الإعتماد ومد أجله - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد طوم نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق ، عبد المنعم إبراهيم ومحمد السكري .

(١٤٣)

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ القضائية :

(١) عقد « فسخ العقد » . محكمة الموضوع « مسائل الواقع » .

تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ونفى التصير عن طالب الفسخ أو اثباته .
من سلطة محكمة الموضوع .

(٢) عقد « أثر العقد » .

تصرفات صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز الحقيقي متى كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً في ظهور المتصرف على الحق بظهر صاحبه . مؤدى ذلك . نفاذ التصرف المبرم بعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق .

(٣) إثراء بلا سبب .

دعوى الإثراء بلا سبب . عدم قيامها حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقديه . حلة ذلك .

(٤) نقص « صحيفة الطعن » ، « أسباب الطعن : السبب المجهل » .

وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي بنى عليها الطعن . بيان سبب الطعن لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفه واضحاً كاشفاً عن المقصود كشفاً وإيضاحاً
عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه (مثال) .

١ - تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ونفى التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه متى أقيم على أسباب سائغة .

٢ - التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية يترتب عليها ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقي متى كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة مما مقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره .

٤ - إذا كانت المادة ٢٥٣/٢ من قانون المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي بنى عليها الطعن ، وكان بيان سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه ، وكانت الطاعنة لم تحدد العيب الذي تعزوه على الحكم في قضائه ، بعدم قبول إدعائها بالتزوير لعدم جدواه وموضعه منه وأثره في قضائه واكتفت بقولها أنها كانت جادة في هذا الإدعاء ، فإن نعيها يكون مجهلاً غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٢٥٦ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى الاسكندرية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٢٠,٣٦ جنيه وقال بياناً لذلك أنها تعاقدت معه على توريد كمية من شرائط ماكينات السجائر قيمتها ٣٢٠,٣٦ جنيه بموجب طلبين أحدهما رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٥ فى ٣٠/٤/١٩٧٥ لقاء ١٥٣,٢١ جنيه والآخر برقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٥ فى ١٥/١١/١٩٧٥ وقيمته ١٦٧١٥ جنيه ، عجلت له من ثمنها مبلغ ٨٠٠,٩ جنيه إلا أنه فوجئ فى ٧/١/١٩٧٦ بإيقاف الطاعنة للتوريد دون مبرر ثم عادت وطالبت فى ٢٥/٢/١٩٧٦ بتوريد ما قيمته ٢٣٠,٦ جنيه من الشرائط المتعاقد عليها ، فأصبح قيمة البضاعة التى إمتنعت الطاعنة عن إستلامها مبلغ ٢٩٧,٣٠ جنيه لم تقم بسداده ، مما ألحق به أضراراً تتمثل فى توقف العمل بمصنعه بعد إنتاجه للشرائط المطلوبة التى لا يمكن بيعها لغير الطاعنة العميل الوحيد له وتحمل أجور العمال ومستحقات التأمينات الاجتماعية والضرائب وإيجار المصنع وتقدر بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، وبجلسة ٢٨/١١/١٩٧٧ عرض الحاضر عن المطعون ضده الأول على وكيل الطاعنة البضاعة الموجودة بمخازنه ، وبجلسة ٢٧/٢/١٩٧٨ وجه الحاضر عن الأخيرة إلى المطعون ضده الأول دعوى فرعية بطلب فسخ العقد رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٥ وعدم الإعتداد بالعقد رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٥ وإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع لها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه كتعويض مع زد ما قبضه على ذمة العقدين ، وبتاريخ ٣/٤/١٩٧٨ حكمت المحكمة بعدم صحة إجراءات العرض المبدى من المطعون ضده الأول بجلوسات المرافعة ، كما رفض طلب الطاعنة عدم الاعتداد بالعقد رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٥ والمؤرخ ١٥/١١/١٩٧٥ وندبت خبيراً فى الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره طلب المطعون ضدهما الثانى والثالثة قبول تدخلهما فى الدعوى . وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٠ رفضت المحكمة

هذا الطلب وقضت في الدعوى الأصلية بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ ٣٤٠٢٧ جنية وفي الدعوى الفرعية برفضها استئناف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق وأستأنفته الطاعنة بالإستئناف رقم ٣٩٥ لسنة ٣٦ ق ، كما إستأنف المطعون ضدهما الثانى والثالثة بالإستئناف رقم ٤٠٨ لسنة ٣٤ ق وقررت الطاعنة فى الإستئناف الأول بالطعن بالتزوير على المحضر رقم ٨ المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٨ من محاضر أعمال الخبير وأعلنت شواهد التزوير للمطعون ضدهم وتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ قضت محكمة إستئناف الاسكندرية - بعد ضم الاستئنافين الثانى والثالث للإستئناف الأول - أولاً : فى الإستئناف رقم ٣٩٥ الإستئناف بعدم قبول الإدعاء بالتزوير ورفض ذلك الإستئناف . ثانياً الإستئناف رقم ٤٠٨ لسنة ٣٦ ق برفضه . ثالثاً : فى الإستئناف رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده الأول بصفته الممثل القانونى لشركة صناعة الشرائط اللازمة لما كينات السجائر مبلغ ٣٩٠٢٧ جنية . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالشق الأول من الوجه الأول والوجهين الثالث والرابع من السبب الأول والوجهين الأول والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالف القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال إذ إستند فى قضائه برفض طلبها فسخ العقد رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٥ ، لتأخر المطعون ضده الأول فى توريد البضاعة محل العقد - إلى أن مفاد مطالبتها له فى ١٩٧٦/٢/٢٥ بتوريدها رغم فوات الميعاد المحدد وبعد أن أنذرته فى ١٩٧٦/١/٧ بوقف التوريد ، موافقتها على تعديل هذا الميعاد فلا يجوز لها أن تبني طلبها على تجاوزه ، فى حين أن المطعون ضده المذكور لم يقدم ما يثبت مطالبتها له بإستئناف التوريد وكان يتعين على الحكم أن يستعرض هذا الطلب إن وجد - وكذا الإنذار المشار إليه لبيان ما إذا كانت

صيغة كل منهما تؤدي إلى ما إنتهى إليه ، خاصة وأن الطاعنة قد تيقنت قبل المطالبة بالفسخ من عدم وجود بضاعة جاهزة للتسليم وإلا لقام المطعون ضده الأول بعرضها عليها عرضاً فعلياً ولما إكتفى بتسليم ما قيمته ٢٣٠٨ جنيه منها بعد الميعاد ، ولا يغير من ذلك امتناعها عن إستلام باقى الكمية المتعاقد عليها إذ قطع الحكم التمهيدى الصادر عن محكمة الدرجة الأولى فى ١٩٧٨/٤/٣ بعدم قانونية عرضها عليها وقد أصبح هذا الحكم نهائياً بفوات ميعاد الطعن عليه دون إستئنافه ومن ثم ما كان للحكم المطعون فيه أن يهدر حججه بما قرره من أن هذا الإنتفاع يعتبر قضاء لإستلام البضاعة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعنة فسخ العقد رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٥ على ما أورده من أنه « لما كان أساس مطالبة الشركة بفسخ ذلك العقد هو تأخر المستأنف ضده .. عن التوريد عن الميعاد المحدد وكان مفاد طلب الشركة فى ١٩٧٦/٢/٢٥ أن يقوم بالتوريد بعد إنقضاء الميعاد المحدد وإنذارها له ببرقية بإيقاف التوريد فى ١٩٧٦/١/٧ لما كان مفاد ذلك إنه قد حدث تعديل فى موعد التوريد بموافقة الشركة وبناءً على طلبها فإنه لا يسوغ لها بعد تعديل موعد التوريد أن تبغى طلب الفسخ على تجاوز ذلك الميعاد ويكون طلب الفسخ بدوره قائماً على غير سند » وكان تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ونفى التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه متى أقيم على أسباب سائغة وكان ما إستخلصه الحكم فى هذا الخصوص له أصله الثابت فى الأوراق ومن شأنه أن يؤدي التى ما رتبته عليه فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة ، ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الطاعنة من إن البضاعة المتعاقد عليها له تكون جاهزة للتسليم وقت طلب الفسخ وأن الحكم المطعون فيه خالف حجية الحكم الابتدائى التمهيدى حين إعتبر إمتناعها عن إستلامها نتيجة عدم قانونية عرضها عليه رفضاً لإستلامها ذلك أن الطاعنة أسست دعواها بالفسخ على تأخر المطعون ضده الأول فى توريد البضاعة المتعاقد عليها وليس على عدم وجودها أصلاً ، ومن ثم فأن تعيب تعيب الحكم المطعون فيه فيما إنتهى

إليه من أنها هي التي رفضت قبول الوفاء من المذكور أيا كان وجه الرأي فيه -
يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالشق الثانى من الوجه الأول من السبب الأول للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ رفض طلبها عدم الإعتداد بالعقد رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٥ رغم صدوره عن مدير لا يملك إبرامه فى فترة حفلت بتحقيقات إجرتها معه النيابة الإدارية ودون الرجوع إلى مجلس الإدارة بالمخالفة لإحكام لائحته المالية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك إن التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية يترتب عليها ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقى ، متى كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً فى ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الإعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة مما يقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهة صاحب الحق ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الصادر بجلسته ١٩٧٨/٤/٣ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى رفض طلب الطاعنة الحكم بعدم الإعتداد بالعقد رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٥ على سند من أن المدير المالى للشركة الطاعنة الذى صدر عنه هذا العقد سبق له أن ناب عنها فى التعاقد مع المطعون ضده الأول بشأن طلبات عديدة منها ما يزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه وذلك فى الفترة من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٥ وهو نفسه الموقع على العقد الآخر رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٥ الذى لم تطلب الطاعنة عدم الإعتداد به وإنما طالبت بفسخه ورتب على ذلك أن من شأن هذه التصرفات أن تخلق لدى المطعون ضده الأول - الذى خلت الأوراق مما يدل على سوء نيته - مظهراً يحمله على الإعتقاد بنية المدير المذكور عن الطاعنة ، وكان ما إستخلصه الحكم فى هذا الخصوص سائفاً وله أصله الشابت فى الأوراق ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الثانى والخامس من السبب الأول والوجه

الرابع من السبب الثانى والأول من السبب الثالث مخالفا للقانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وبيانا لذلك تقول أنها طالبت أمام محكمة الموضوع بإجبار المطعون ضده الأول على تنفيذ إلتزامه ، عينا ، وندب لجنة فنية لتسليمها البضاعة المتعاقد على توريدها فى ضوء ما قرره المذكور وأكدته الخبر المنتدب من أنها جاهزة التسليم ، لكن الحكم المطعون فيه إلتفت عن طلبها وألزمها بآداء قيمة البضاعة بمقولة أنها تسلمتها فعلاً دون أن يناقش دفاعها الذى نفت ذلك وبما يحقق للمطعون ضده الأول إثراءً بلاسبب على حسابها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت فى الدعوى أن الطاعنة هى التى أوقفت التوريد فى ١٩٧٦/١/٧ ثم قبلت إستلام ما قيمته ٢٣٠٨ جنيه من البضاعة المتعاقد عليها بموجب الفاتورة رقم ٢٠٣ فى ١٩٧٦/٢/٢٥ وخلت الأوراق بما يفيد تمسكها بعدم مطابقة البضاعة التى وردها لها المطعون ضده الأول للمواصفات وذلك من تاريخ تعاملها معه وحتى سنة ١٩٧٥ وقد أقرت صراحة بمذكرتها المقدمة بجلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ بشرائها الشرائط من الخارج عام ١٩٧٥ نزولاً على قرار لجنة الإنتاج الرئيسية فى ١٩٧٥/٧/١٨ لأن تلك المصنعة محلياً ضعيفه الإحتمال وضارة بماكينات السجائر بخلاف الأشرطة المستورده ، مما مفاده أنها قررت الإستغناء عن الأشرطة المحلية قبل العقد الذى أبرمته مع المطعون ضده الأول فى ١٩٧٥/١١/١٥ برقم ٢٣٧ ومن ثم فلا على المحكمة إن التفتت عن دفاعها بإجبار المذكور على تنفيذ إلتزامه عينا بتسليمها الأشرطة المتعاقد عليها بواسطة لجنة فنية تندب لهذا الغرض لعدم جديته ، ولما محل لما تثيره الطاعنة عن أن الحكم المطعون فيه حقق للمطعون ضده الأول إثراءً بلاسبب على حسابها لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه حيث تقوم بين طرفى الخصومة رابطة عقديه فلا قيام لدعوى الإثراء بلاسبب والذى من تطبيقاته رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما وإلتزاماته قبل الآخر ، إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث أو الإفتقار المترتب عليه سبب قانونى يبرره ، ولما كان الثابت

فى الدعوى أن العلاقة بين الطاعنة والمطعون ضده الأول يحكمها العقدان المبرمان بينهما واللذان يحددان حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر وقد أعمل الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أحكامهما وألزم الطاعنة بقيمة البضاعة المتعاقد عليها كتعويض عن إخلالها بالتزامها التعاقدى بالإستلام ودفع الثمن وأقاما قضاها بما بذلك على ما يكفى لحمله وله أصله الثابت بالأوراق فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الإستدلال وحرمانها من حقها فى الدفاع إذ قضى بعدم قبول دعوى التزوير الفرعية التى أقامتها طعناً على تقرير الخبير المنتدب لعدم جدواها فى حين أنها كانت جادة فى إدعائها الذى تنطق أوراق الدعوى بأنها اضطرت إليه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التى بنى عليها الطعن ، وكان بيان سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عن الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه وكانت الطاعنة لم تحدد العيب الذى تعزوه على الحكم فى قضائه بعدم قبول إدعائها بالتزوير لعدم جدواها وموضعه منه وأثره فى قضائه وإكتفت بقولها أنها كانت جادة فى هذا الإدعاء ، فإن نعيها يكون مجهلاً غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الثالث القصور فى التسبب إذ أغفل الحكم المطعون فيه مناقشة دفاع الطاعنة بعدم أحقية المطعون ضده الأول فى التعويض المتقضى به والذى روعى فى احتسابه عدم تعامله مع شركات أخرى سواها رغم تعامله مع الشركة الشرقية للدخان فضلاً عن عدم معقولية أن يقصر إنتاج مصنعه على الطاعنة وحدها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الشابت من تقرير الحبير المنتدب الذى
إعتمده الحكم المطعون فيه أنه قد إنتقل إلى مقر الشركة الشرقية للدخان -
تحقيقاً للدفاع الطاعنة عن تعامل المطعون ضده الأول مع شركات أخرى -
فأفادت الإدارة العامة للتوريدات بتلك الشركة بعدم وجود معاملات لها مع
المذكور منذ حوالى عشر سنوات وإذا لم تقدم الطاعنة لمحكمة الموضوع ما يثبت
تعامله مع أى من شركات الدخان والسجائر ، فإن نعيها على الحكم قضاءه
بتعويض لا يستحقه المطعون ضده الأول لا يعد وأن يكون جدلاً موضوعياً فى
تقدير الدليل لا تجوز إثارتة أمام هذه المحكمة ، ولا يغير من ذلك ما ورد
بصحيفة الدعوى عن تعامله مع شركات أخرى لأن ذلك لا ينصرف بالضرورة إلى
وقت رفع الدعوى خاصة وإن الشابت بها أن الطاعنة هى عميله الوحيد ، ومن
ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد طعم ، زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المتعم إبراهيم .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ القضائية : -

شركات

الأصل ورود حصة الشريك على ملكية الشيء الذى يقدمه فى الشركة . الاستثناء .
جواز ورودها على حق شخصى يتعلق بالشيء الذى يقدم به كمجرد الانتفاع به واستعماله
لمدة محددة . مؤدى ذلك . حق هذا الشريك فى استرداد هذا الشيء فى نهاية المدة . هلة ذلك .

إن كان الأصل أن ترد حصة الشريك على ملكية الشيء الذى يقدمه فى
الشركة إلا أنه يجوز أن ترد على حق شخصى يتعلق بالشيء الذى يقدم به
كمجرد الانتفاع به واستعماله لمدة محدودة تكون عادة مدة بقاء وقيام
الشركة ويترتب على ذلك حق هذا الشريك فى استرداد هذا الشيء فى نهاية
المدة إذ أن ملكيته لم تنقل إلى الشركة ولم تكن عنصراً فى رأس مالها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
- تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٤٤٩
لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإثبات ملكيتهم للنصف
الآخر من المنشأة المعروفة باسم « وخلفاء » وقالوا
بيانا لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٢ / ٩ / ١٩٥١ تكونت بين مورثهم
« » وبين مورث الطاعنين « »

شركة باسم « الشركة المصرية للتجارة والصناعة » برأس مال قدره مائة جنيه دفع مناصفة بين الطرفين ، ونص في البند السابع من العقد على أن يختص الأول بـ ٨٠٪ من الأرباح والخسائر بوصفه المالك لمحللات التجارة وأن نصيب الثانى فيها هو ٢٠٪ بصفته مساعد الاول فى الأعمال كما تضمن البند الثامن أنه فى حالة حل الشركة يحتفظ مورث المطعون ضدهم بالمحل التجارى وملحقاته وموجوداته وكافة الحقوق قبل الغير دون أن يكون لمورث الطاعنين أى حق سوى حصته فى الأرباح ، وقضى البند التاسع بأنه فى حالة وفاة مورث المطعون ضدهم تستمر الشركة بين ورثته وبين الثانى بذات الشروط أما إذا توفى مورث الطاعنين فتتصفى الشركة وفقاً للبند السابق . وأثر وفاة مورث المطعون ضدهم استمرت الشركة بينهم وبين مورث الطاعنين بذات الشروط وحرر عن ذلك عقد مؤرخ ١٩٦٨/٦/١٠ . وإذا توفى مورث الطاعنين فى ١٩٧٣/٤/٤ فإن الشركة تكون قد انقضت وثبت لهم (المطعون ضدهم) ملكيتها كاملة ومن ثم فقد أقاموا دعواهم الماثلة . وتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦ أجابتهم محكمة أول درجة إلى طلبهم . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٨ لسنة ٩١ ق القاهرة . وتاريخ ١٩٨٢ / ٦ / ٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الشابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع ببطلان البند الثامن من عقد الشركة محل النزاع فيما تضمنه من احتفاظ مورث المطعون ضدهم بالمحل التجارى مركز الشركة وملحقاته لأنه وإن كان فى الأصل ملكاً للمذكور إلا أنه إذ قدمه كحصة عينيه - بالإضافة إلى حصته النقدية فى الشركة فإنه يصبح مالا مشتركاً للشركاء يتقاسمونه عند انقضاء الشركة وفقاً لانصبتهم فيها والتي تم على أساسها تحديد نسبة توزيع الربح والخسارة بينهم دليل ذلك إدراج هذا المحل وموجوداته بكشوف الجرد فى ١٩٦٨/٤/٢٤ والموقعة من المطعون

ضدها الأولى وهو ما يتفق وعلاقة المشاركة بينهم والتي بمقتضاها نص البند الخامس من العقد على حق مورث الطاعنين فى الرقابة والاطلاع على حسابات الشركة ، وبأنه لا محل للرجوع إلى أحكام البند الثامن فى حالة انقضاء الشركة بوفاء أحد الشركاء إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع وخلص إلى أن نية الشركاء انصرفت إلى عدم دخول ذلك المحل ضمن مقومات الشركة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن النص فى المادة ٥٠٥ من القانون المدنى على أن الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة ، وفى المادة ٥١١ منه على أنه إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أى حق عينى آخر فإن أحكام البيع هى التى تسرى أما إذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بالمال فإن أحكام الإيجار هى التى تسرى فى كل ذلك . يدل على أنه وإن كان الأصل أن ترد حصة الشريك على ملكية الشيء الذى يقدمه فى الشركة إلا أنه يجوز أن ترد على حق شخصى يتعلق بالشيء الذى يتقدم به كمجرد الانتفاع به واستعماله لمدة محدده تكون عادة مدة بقاء وقيام الشركة ويترتب على ذلك حق هذا الشريك فى استرداد هذا الشيء فى نهاية المدة إذ أن ملكيته لم تنتقل إلى الشركة ولم تكن عنصرا فى رأس مالها ، لما كان ذلك وكان الثابت من البنود السابع والثامن والتاسع من عقد الشركة المؤرخ ١٩٥١/٩/٢٢ أنه رغم أن رأس مال الشركة وقدره مائة جنيه دفع مناصفة بين الشريكين إلا أنهما اتفقا على أن يختص مورث الطاعنين بنسبة ٢٠٪ من الأرباح وأن يكون نصيب مورث المطعون ضدهم فيها هو ٨٠٪ بوصفه مالك المحل التجارى الذى تباشر فيه الشركة نشاطها وملحقاته وموجوداته فضلا عن حقه فى الاحتفاظ بهذا المحل وملحقاته وموجوداته وكافة الحقوق قبل الغير وذلك فى حالة حل الشركة بإنهاء مدتها أو بوفاء مورث الطاعنين مما مؤداه أن حصة مورث المطعون ضدهم فى الشركة تكونت من نصف رأس المال النقدى وحق انتفاع الشركة بالمحل المذكور وملحقاته وموجوداته طوال مدة قيام الشركة ، ولم يجر المطعون ضدهم ومورث الطاعنين أى تعديل على هذه البنود بعقد التعديل المؤرخ ١٩٦٨/٦/١٠ ومن ثم يحق للمطعون ضدهم استرداد المحل التجارى محل النزاع وملحقاته وموجوداته

إثر حل الشركة بوفاة مورث الطاعنين ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة أخذاً بالمعنى الظاهر لعبارات العقد فلا يعد إغفاله الرد على ما تمسك به الطاعنون من دفاع إذ بحسب المحكمة أن حكمها صحيح النتيجة قانوناً ولمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية دون أن تنقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين على حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد على ، محمد بكر فالي وعزت عمران .

(١٤٥)

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ ، ٢) حكم « الطعن في الحكم » . استئناف . « إيجار » إيجار الأماكن « الطعن في قرارات لجان تحديد الأجرة » . نقض « الأحكام الجائز الطعن فيها » .

(١) الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة الإيجارية . عدم جواز الطعن عليها بأي وجه من أوجه الطعن . المادتان ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحكم الصادر من محكمة أول درجة ومن محكمة الاستئناف في الطعن على قرار لجان تحديد الأجرة الوارد على مدى خضوع المكان لأحكام قانون إيجار الأماكن من عدمه . خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات . علة ذلك .

(٢) قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء قرار اللجنة المطعون عليه وبعدم اختصاصها بتحديد أجرة عقار النزاع لعدم سريان أحكام قانون إيجار الأماكن على المنطقة الكائن بها . الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض . جائز .

(٣) إيجار « إيجار الأماكن » . « قانون » « سريان القانون » .

وزير الإسكان - دون غيره - هو صاحب التفويض في مد نطاق سريان أحكام قوانين إيجار الأماكن على القرى التي يصدر بتحديد ها قرار منه . علة ذلك .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » . اثبات . خبرة .

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة المطروحة عليها وإلّا وازنه فيها . لها أن تأخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بتتبع أقوال الخصوم وحججهم والرد عليها استقلالا . علة ذلك .

(٥) حكم « حجبه الحكم » . قوة الأمر المقضي .

صدر حكم من المحكمة الابتدائية بسريان أحكام قانون إيجار الأماكن على عقار آخر بذات القرية . عدم جواز تحدى الطاعن به لاختلاف الدعويين خصوما ومجلا وسببا .

١ - النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن الذي يحكم واقعة الدعوى على أن « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر والنص في المادة ٢٠ من ذات القانون على أنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ إلا لخطأ في تطبيق القانون ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن » يدل على أن ما وضعه المشرع من قيد على الطعن في حكم المحكمة الابتدائية أو ما فرضه من حظر على الطعن والحكم الصادر من محكمة الاستئناف إنما يقتصر على ما يتعلق بتحديد القيمة الإيجارية للمبنى ذلك أن علة هذا الاستثناء من القواعد العامة للطعن في الأحكام - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - هي أن مصلحة المواطنين ملاكا ومستأجرين تقتضى الاكتفاء فيما يتعلق بتحديد الأجرة بالمراحل التي سبقت الإشارة إليها وهي التقدير المبدئي مع الترخيص ثم التحديد بمعرفة اللجنة وما قد يصدر عن الهيئة المختصة بالطعن في حالة المتقدم إليها به ومن ثم فإنه متى كان الطعن على القرار وارداً على مدى خضوع المكان لأحكام قانون إيجار الأماكن من عدمه فإنه لا يعد منازعة ناشئة عن تقدير القيمة الإيجارية وفقاً للمعايير التي حددها القانون وبالتالي فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة أو من محكمة الاستئناف في هذه الحالة يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

٢ - إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد قضت بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم اختصاص اللجنة بتحديد أجرة العقار محل النزاع لعدم سريان أحكام قانون إيجار الأماكن على المنطقة الواقع بها هذا العقار وقد صدر الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم الابتدائي المذكور ومن ثم فإن الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض يكون مقبولاً وبالتالي فإن الدفع بعدم جوازه يكون على غير أساس .

٣ - إذا كانت قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد حرصت على النص في مادتها الأولى على تفويض وزير الإسكان بعد نطاق سريان أحكامها على القرى التي يصدر بتحديدتها قرار منه فلا يسوغ لغيره سلب هذا التفويض التشريعي منه مستوى في ذلك المناطق السكنية التي تسرى عليها أحكام قانون نظام الحكم المحلي أو غيرها من المناطق التي لا تنطبق عليها أحكامه .

٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطه تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها ولا يعدو تقرير الخبير أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى فلها أن تأخذ به محمولاً على أسبابه وهي لا تلتزم من بعد بتتبع كل قول أو حجة للخصوم والرد على كل منها استقلالاً مادام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٥ - لا محل لتحدي الطاعن بسبق صدور حكم من المحكمة الابتدائية بسريان أحكام قانون إيجار الأماكن على عقار آخر بذات القرية طالما أن الحكم المذكور لا حجية له في النزاع الحالي لاختلاف الدعويين خصوماً ومحلاً وسبباً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى دمياط طعنا على القرار الصادر من اللجنة المختصة بتحديد أجرة العقار المملوك له طالبا الحكم بإلغاء القرار ، وبعدم اختصاص اللجنة بتقدير الأجرة وذلك تأسيساً على أن العقار يقع خارج كردون مدينة دمياط ولا يخضع

بالتالى لأحكام قانون إيجار الأماكن ، وتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى لمعاينة العقار وبيان ما إذا كان يقع داخل كردون المدينة من عدمه وبيان القيمة الإيجارية له وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ بإلغاء القرار المطعون عليه واعتباره كأن لم يكن وعدم اختصاص اللجنة بتقدير اجرة العقار محل النزاع ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٤ لسنة ١٣٠٠ المنصورة (مأمورية دمياط) ، وتاريخ ٨٢/٢/٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم جواز الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم جواز الطعن أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن تقضى بأن حكم محكمة الاستئناف فى الحالة المعروضة يكون غير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أن النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن الذى يحكم واقعة الدعوى على أن « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة أمام » المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر والنص فى المادة ٢٠ من ذات القانون على أنه « لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر » من المحكمة المشار إليها فى المادة / ١٨ إلا للخطأ فى تطبيق القانون ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن « يدل على أن ما وضعه المشرع من قيد على الطعن فى حكم المحكمة الابتدائية ، أو ما فرضه من حظر على الطعن فى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف إنما يقتصر على ما يتعلق بتحديد القيمة الإيجارية للمبنى ، ذلك أن علة هذا الاستثناء من القواعد العامة للطعن فى الأحكام - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكورة - هى أن مصلحة المواطنين ملاكاً ومستأجرين تقتضى الاكتفاء فيما يتعلق بتحديد الأجره بالمراحل التى سبقت الإشارة إليها وهى التقدير المبدئى مع الترخيص ثم التحديد بمعرفة اللجنة وما قد يصدر عن الهيئة المختصة بالطعن

فى حالة التقدم إليها به ومن ثم فإنه متى كان الطعن على القرار وارداً على مدى خضوع المكان لأحكام قانون إيجار الأماكن من عدمه ، فإنه لا يعد منازعة ناشئة عن تقدير القيمة الإيجارية وفقاً للمعايير التى حددتها القانون وبالتالي فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة أو من محكمة الاستئناف فى هذه الحالة يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت أن محكمة أول درجة قد قضت بإلغاء القرار المطعون فيه وعدم اختصاص اللجنة بتحديد أجرة العقار محل النزاع لعدم سريان أحكام قانون إيجار الأماكن على المنطقة الواقعة بها هذا العقار وقد صدر الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم الابتدائى المذكور ، ومن ثم فإن الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض يكون مقبولاً وبالتالي فإن الدفع بعدم جوازه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن العقار محل النزاع يقع بناحية عزبة « اللحم » مركز دمياط وقد أصدر السيد محافظ دمياط القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٥ بسريان أحكام قانون إيجار الأماكن على حوض الغباشه رقم ٨٣ بحرى ترعة « الحزه » الواقعة به عقار النزاع مما لا حاجة معه لصدور قرار من وزير الإسكان فى هذا الشأن لعدم اختصاصه بالمناطق التى ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى ، هذا إلى أنه سبق أن أصدرت محكمة دمياط الابتدائية حكماً بسريان قانون إيجار الأماكن على عقار مجاور للعقار محل النزاع ، وإذا أقام الحكم قضاءً على ما خلاص إليه تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى من عدم خضوع عين النزاع لأحكام القانون المذكور فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد حرصت على النص فى مادتها الأولى على تفويض وزير الإسكان بمد نطاق سريان أحكامها على القرى التى يصدر بتحديدتها قرار منه فلا يسوغ لغيره سلب هذا التفويض التشريعى منه ، يستوى فى ذلك المناطق السكنية التى تسرى عليها أحكام

قانون نظام الحكم المحلى أو غيرها من المناطق التى لا تنطبق عليها أحكامه ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة المطروحة عليها فى الدعوى والموازنه بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها ، ولا يعدو تقرير الخبير أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات فى الدعوى فلها أن تأخذ به محمولا على أسبابه وهى لا تلتزم من بعد بتتبع كل قول أو حجة للخصوم والرد على كل منها استقلالا مادام أن قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم سريان أحكام قانون إيجار الأماكن على العقار محل النزاع على ما أورده فى مدوناته من أن القول بخضوع قرية عزبة اللحم لقانون إيجار الأماكن باعتبارها إحدى القرى الداخلية فى نطاق الوحدة المحلية لقرية فهو قول ظاهر الخطأ - ذلك أن القرار الصادر من وزير الإسكان وهو وحدة الذى يملك تحديد القرى الداخلية فى نطاق قانون إيجار الأماكن طبقاً للقانون - إنما « نص على قرية دون قرية عزبة اللحم ، وتلك قرية وهذه قرية أخرى فلا يمتد إليها القانون بغير نص وإذا كان العمل بمحاظ دمياط قد اقتضى ضم عدة قرى تنتظمها جميعاً وحدة محلية واحدة فليس معنى ذلك دخولها جميعاً فى نطاق قانون إيجار الأماكن بمجرد خضوع القرية مركز هذه الوحدة لذلك القانون وإنما العبرة بدخول المكان فى كردون مدينة أو قرية من القرى التى أدخلت فى نطاقه ، وهو ما لم يتوافر لقرية عزبة اللحم - على النحو الثابت بتقرير الخبير التى تطمئن إليه هذه المحكمة وإذا كان هذا الذى خلص إليه الحكم سائغا ، له أصل ثابت بالأوراق ولا مخالفة فيه للقانون ، وكان لا محل لتحدى الطاعن بسبق صدور حكم من المحكمة الابتدائية بسريان أحكام قانون إيجار الأماكن على عقار آخر بذات القرية طالما أن الحكم المذكور لا حجية له فى النزاع الحالى لاختلاف الدعويين خصوماً ومحللاً وسبباً ، ومن ثم فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد مدحت المراغى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد

رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرباش ، محمد محمد طيظه وسامى قرج .

(١٤٦)

الطعن رقم ٩١٣ ، ١١٤٤ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن » « بيع الجذك » .

بيع المتجر ٢/٥٩٤ مدنى شرطه ، أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله البائع . جواز استبعاد عنصر الاسم التجارى .

(٢) نقض « السبب الجديد » .

خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن بمزاولة ذات النشاط بعد شرائه عين النزاع بالجذك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) حكم « تسبب الحكم » « مالا يعد قصوراً » .

إغفال الحكم الرد على مستندات الخصم الغير مؤثرة فى الدعوى . لا عيب .

(٤) إيجار الأماكن « بيع الجذك » « التنازل عن الإيجار » .

بيع المستأجر للمكان الذى أنشئ به مصنع أو متجر . جوازه رغم وجود الشرط المانع من التنازل عن الإيجار . وجوب التحقق من توافر شروط الجذك .

(٥) إيجار « إيجار الأماكن » « التنازل عن الإيجار » . تجزئة . عقد « فسخ العقد » « أثر العقد » .

حظر التنازل عن الإيجار دون إذن كتابى من المالك . هو التزام بالامتناع عن عمل لا يقبل التجزئة . مؤداه . تنازل احد المستأجرين عن الإيجار دون إذن . للمؤجر حق طلب فسخ العقد والإخلاء . لا محل للتمسك بقاعده الأثر النسبى للعتود . عليه ذلك .

١- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٥٩٤ من القانون المدنى هو رغبة المشرع فى الإبقاء على الرواج المالى والتجارى فى البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار فى استغلاله ، وكان مفاد استلام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذى كان يزاوله بائع المتجر ، ولا يغير من ذلك جواز استبعاد الاسم التجارى من العناصر التى ينصب عليها بيع المتجر .

٢- تمسك الطاعن بمزاولة ذات النشاط بعد شرائه عين النزاع بالجدة ، وأنه ظل بمارسه لفترة من الزمن قبل تغييره هذا النشاط ، هو دفاع يخالطه واقع ، وقد خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له أبداؤه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٣- لا يعيب الحكم إغفاله السرد على مستندات الخصم غير المؤثرة فى الدعوى ، ولما كان الطاعن قد تمسك بصورة ضوئية لرخصة الجراج وهى لا حجية لها فى الإثبات ، كما تمسك بإقرار غير مؤرخ يفيد إيداع أحد الأطباء لسيارته بالجراج لمدة خمس سنوات غير محددة ولا تفيد بأن الطاعن هو الذى تقاضى الأجر منه ، كما تمسك بمحضر تحريات المباحث التى جاءت رداً على استفسار الطاعن عما إذا كان الجراج عمومى أو خاص والتى أفادت بأن الجراج عمومى من واقع الترخيص به ، وهى لا تفيد ممارسة ذات النشاط السابق بعد البيع ، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على تلك المستندات غير المؤثرة لا يعيبه بالقصور .

٤- إذ كانت الدعوى قد أقيمت بطلب الإخلاء للتنازل عن الإيجار ، وكان الطاعن قد تمسك بأنه المشتري العين المؤجرة بالجدة ، وكان النص فى المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى قد أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع ، إذا كان العقار المؤجر قد انشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل فى الدعوى على هذا الأساس ، وأن تتحقق من توافر شروط المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر لا يكون قد أخطأ فى التكيف القانونى للدعوى .

٥ - النص في المادتين ١/٣٠٠ ، ١/٣٠١ من القانون المدنى يدل وعلى ما جاء بمذكرة المشرع التمهيدى أن الالتزام الذى لا يقبل التجزئة بطبيعته كما هو الشأن فى تسليم شىء معين بذاته أو الالتزام بالامتناع عن عمل أو نقل حق غير قابل للإنقسام يعتبر كلا لا يحتمل التبغيض إذ الأصل أن يعتبر غير قابل للإنقسام ، فيتحتتم اقتضاؤه من الدائن ويؤديه المدين كاملا غير مجزأ فهذا الالتزام يتميز بأن تنفيذه يتم بأداء كل موضوعه من غير أن يحتوى هذا الموضوع تجزئه أو قيام لما كان ذلك ، وكان عقد الإيجار سند الدعوى قد حظر على المستأجرين للعين محل النزاع التنازل عن الإيجار ، وكان هذا الحظر مقررأ بنص المادة ٢٣/٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ - المقابلة للمادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ - إلا إذا أذن به المالك كتابة ، فإن هذا الحظر الوارد فى العقد والقانون هو التزام بالامتناع عن عمل ، وأى عمل يأتية احد المستأجرين مخالفا لهذا الحظر يعتبر فرقا للالتزام إذ انه بطبيعته لا يقبل التجزئة ، ويترتب على مخالفته فسخ عقد الإيجار ورد العين المؤجرة ، لما كان ذلك ، فلا يجدى الطاعن التمسك بقاعدة الأثر النسبى للعقود ، باعتبار أن البيع بالجدك قد صدر من المستأجر الآخر ، إذ أن استئجاره للعين محل النزاع مع المستأجر الآخر كان دون تضامن ، ويحق للمؤجر مطالبتها بالآثار المترتبة على تنازل أحدهم عن الإيجار بغير إذنه وهى فسخ عقد الإيجار والإخلاء .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبغد المداولة .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم التسعة الأول أقام على الطاعن والمطعون ضدهما العاشر والحادى عشر الدعوى رقم ٢٤٤٦ سنة ٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة للحكم بإخلاء « الجراج » المبين بالصحيفة والتسليم ، وقال بيانها أن المطعون ضدهما الأخيرين استأجرا منه « الجراج » محل النزاع بموجب عقد مؤرخ ٦٠/٧/٨٥

وقد تنازلا عنه للطاعن مخالفين للحظر الوارد فى العقد والقانون ، فأقام الدعوى . أجاب الطاعن بأنه اشترى العين محل النزاع بالجدك من المطعون ضده الاخير بموجب عقد مؤرخ ١٢/٢/٧٦ ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت بإخلاء العين محل النزاع ، وبرفض الدعوى قبل المطعون ضده العاشر ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٠٨ سنة ٩٦ ق القاهرة ، كما استأنفه مورث المطعون ضدهم التسعة الأول - بالنسبة لمبا قضى به الحكم فى شقه الثانى - بالاستئناف رقم ٢٢٤٧ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين قضت المحكمة بتاريخ ٢٨/٢/٨٢ برفض استئناف الطاعن ، وفى الاستئناف الآخر بإلغاء الحكم المستأنف فى شقه الثانى فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده العاشر وبإخلاء هذا الاخير من العين المؤجرة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٩١٣ سنة ٥٢ ق ، كما طعن عليه المطعون ضده العاشر بالطعن رقم ١١٤٤ سنة ٥٢ ق ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل طعن أبدت فيها رأى برفضه ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، أمرت بضمهما ، وحددت جلسة لنظرهما ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

أولا : الطعن رقم ٩١٣ سنة ٥٢ ق :

حيث إن الطعن اقيم على أربعة اسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم اشترط لصحة بيع المتجر بالجدك استمرار المشتري فى مزاولة نشاط البائع ، فى حين أن المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى لا تستلزم هذا الشرط ، هذا إلى أن النشاط الجديد الذى يمارسه بالعين محل النزاع كمعرض للسيارات لا يختلف عن النشاط السابق كجراج عمومى ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٩٥٤ من القانون المدنى هو رغبة المشرع فى الإبقاء على الرواج المالى والتجارى فى البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار فى استغلاله ، وكان مفادا استلزام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن -

يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر ، ولا يغير من ذلك جواز استبعاد الاسم التجاري من العناصر التي ينصب عليها بيع المتجر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استلزم استمرار الطاعن - المشتري - في مزاولة ذات نشاط البائع ، واعتبر استغلال الطاعن للعين محل النزاع كمعرض للسيارات مخالفاً لاستعمالها كجراج بقوله أن عملاء الجراج يختلفون عن عملاء معرض السيارات فعملاء الجراج هم راغبو إيداع السيارات المملوكة بقصد أيوائها والمحافظة عليها والعناية بها في حين أن عملاء معرض السيارات هم راغبو شراء السيارات المعروضة للبيع أو بيع السيارات المملوكة لهم أو عرضها للبيع فيه .. وهى أسباب سائغة تفيد عدم التزام الطاعن بممارسة ذات النشاط السابق في المتجر ، فيكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن العبرة هي بتوافر شروط بيع المتجر بالجدك وقت بيعه ، وإذا مارس النشاط السابق في الجراج منذ شرائه في ١٢/٢/٧٦ حتى تاريخ إجراء تحريات الشرطة ١٨/٣/٧٧ ، وقدم المستندات الدالة على دفاعه ، فلا يؤثر ذلك على صحة البيع ، ولا محل لإعمال المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني في هذا الشأن ، إذ أن تغيير النشاط بالعين المؤجرة يحكمه نص المادة ٢٣/ج من القانون رقم ٥٢ سنة ٦٩ كسبب للإخلاء إذا - ماتوافرت شروطها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بالإخلاء على سند من أنه لم يمارس ذات نشاط البائع عملاً بالمادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني ، ولم يفتن إلى ما قدمه من مستندات رغم ما تضمنته من دفاع جوهري يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فيكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن تمسك الطاعن بمزاولة ذات النشاط بعد شرائه عين النزاع بالجدك ، وأنه ظل يمارسه لفترة من الزمن قبل تغييره هذا النشاط ، هو دفاع يخالطه واقع ، وقد خلت الأوراق بما يفيد

تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له إبداءه لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإن النعى يكون غير مقبول ، وكان لا يعيب الحكم إغفاله الرد على مستندات الخصم غير المؤثرة في الدعوى ، ولما كان الطاعن قد تمسك بصورة ضوئية لرخصة الجراج وهي لاحجية لها في الإثبات ، كما تمسك بإقرار غير مؤرخ يفيد إيداع أحد الأطباء لسيارته بالجراج مدة خمس سنوات غير محددة ولا تفيد بأن الطاعن هو الذى تقاضى الأجرة منه ، كما تمسك بمحضر تحريرات المباحث التى جاءت رداً على استفساراً - الطاعن عما إذا كان الجراج عمومى أو خاص والتى أفادت بأن الجراج عمومى من واقع الترخيص به ، وهى لاتفيد ممارسة ذات النشاط السابق بعد البيع ، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على تلك المستندات غير المؤثرة لا يعيبه بالقصور ، ويكون النعى على غير أساس . والنعى فى شقة الآخر غير سديد ، ذلك أن دعوى النزاع قد أقيمت بطلب الإخلاء للتنازل عن الإيجار ، ولما كان الطاعن قد تمسك بأنه اشترى العين المؤجرة بالجدك ، وكان النص فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى قد أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع ، إذا كان العقار المؤجر قد انشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينه فيه ، ومن ثم فإن يتعين على المحكمة أن تفصل فى الدعوى على هذا الأساس ، وأن تتحقق من توافر شروط المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى التكييف القانون للدعوى ويكون النعى على غير أساس .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

ثانيا : الطعن رقم ١١٤٤ سنة ٥٢ ق :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ١٥/٧/٦٠ سند الدعوى أنه والمطعون ضده العاشر استأجر الجراج محل النزاع بما مؤداه أنهما شركاء فى استغلاله ولما كانت المادة ٤٠/ب من القانون رقم ٤٩ سنة ٧٧ أجازت للمستأجر أن يؤجر

جزءاً من المكان المؤجر إلى الغير لزائلة مهنة أو حرفه ولو كانت مغايرة لمهنته وحرفته ، ومن ثم فإن تأجير المطعون ضده العاشر لحصته في الجراج إلى المطعون ضده الأخير لا يؤدي إلى فسخ عقد الإيجار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن تمسك الطاعن بأن بيع الجراج بالجدك كان قاصراً على حصة أحد المستأجرين ، هو دفاع يخالطه واقع ، وقد خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له إبداءه لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإن النعى يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بباقي أوجه السبب الأول والسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه لم يؤجر حصته في الجراج ولم يتنازل عنها فلا تنصرف إليه الآثار المترتبة على تأجير المطعون ضده العاشر لحصته إلى الغير أخذاً بالآثر النسبي للعقد ، هذا إلى أنه والمطعون ضده العاشر إستأجر الجراج محل النزاع دون تضامن ، ومن ثم فإن الإلتزام بعدم التنازل عن العين المؤجرة يقبل التجزئه ، وأنه على فرض أن هذا الإلتزام غير قابل للإلتقسام فإن خطأ أحد المدينين به لا يشعدي أثره إلى المدين الآخر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بالإخلاء للتنازل عن الإيجار في حين أن إشراك التأجير لغيره في المحل التجاري لا يعد تأجيراً من الباطن أو تنازلاً عن الإيجار ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٣٠٠/أ من القانون المدني على أن يكون الإلتزام غير قابل للإلتقسام : إذا ورد على محل لا يقبل بطبيعته أن ينقسم . وكان النص في المادة ٣٠١/١ من هذا القانون على أنه إذا تعدد المدينون في التزام غير قابل للإلتقسام كان كل منهم ملزم بآداء الدين كاملاً يدل وعلى ما جاء بمذكرة المشرع التمهيدى أن الإلتزام الذى لا يقبل التجزئه بطبيعته كما هو الشأن في تسليم شيء معين بذاته أو الإلتزام بالامتناع عن عمل أو نقل حق غير قابل للإلتقسام يعتبر كاملاً

لايحتمل النقص إذ الأصل أن يعتبر غير قابل للإنقسام ، فيتحتم إقتضاؤه من الدائن ويؤديه المدين كاملاً غير مجزأ فهذا الإلتزام يتميز بأن تنفيذه يتم بآداء كل موضوعه من غير أن يعترى هذا الموضوع تجزئة أو إنقسام . لما كان ذلك ، وكان عقد الإيجار سند الدعوى قد حظر على المستأجرين للعين محل النزاع التنازل عن الإيجار ، وكان هذا الحظر مقررأ بنص المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ سنة ٦٩ - المقابلة للمادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - إلا إذا أذن به المالك كتابة ، فإن هذا الحظر الوارد فى العقد والقانون هو التزم بالامتناع عن عمل ، وأى عمل يأتيه أحد المستأجرين مخالفاً لهذا الحظر يعتبر حذفاً للإلتزام إذ أنه بطبيعته لايقبل التجزئة ، ويترتب على مخالفة فسخ عقد الإيجار ورد العين المؤجرة ، لما كان ذلك فلا يجدى الطاعن التمسك بقاعدة الأثر النسبى للعقود باعتبار أن البيع بالجدك قد صدر من المستأجر الآخر ، أو أن إستئجاره للعين محل النزاع مع المستأجر الآخر كان دون تضامن ، ويحق للمؤجر مطالبتهما بالآثار المترتبة على تنازل أحدهم عن الإيجار بغير إذنه وهى فسخ عقد الإيجار والإخلاء ، وإذا إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون النعى برمنه على غير أساس .

لما يتقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد مدحت المراغى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرباش ، سامى فرج و ماهر البهيرى .

(١٤٧)

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ القضائية :-

(١ ، ٢) حكم « الطعن فى الحكم » « إصدار الحكم » « مد أجل النطق فى الحكم » .

(١) مواعيد الطعن فى الأحكام . سريانها كأصل من تاريخ صدورها . الإستثناء .
سريانها من تاريخ إعلانها . م . ٢١٣ مرافعات .

(٢) القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم لا يتعين إعلان له لظرف الخصومة ولا ينقطع به
تسلسل الجلسات فى الدعوى .

(٣) موطن . محكمة الموضوع .

الموطن فى معنى المادة ٤٠ مدنى . المقصود به . لمحكمة الموضوع تقدير توافر عنصر
الإستقرار ونية الإستيطان .

(٤) إعلان « ميعاد المسافة » . نقض .

الانتقال الذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ١٦ مرافعات . هو انتقال من
يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم من الخصوم . إقامة الطاعن بقرار محكمة الإستئناف . توكيل
محام فى الدعوى من مدينة القاهرة . لا يعد مبرراً فى القانون لإضافة ميعاد مسافة .

١ - مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن المشرع جعل سريان مواعيد
الطعن فى الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من
هذا الأصل الأحكام التى يفترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل
مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها ، وقد أورد المشرع فى المادة
المشار إليها بيان تلك الأحكام المستثناة من الأصل العام على سبيل الحصر

٢- القرار الصادر بمداخل النطق بالحكم - وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات - لا يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إعلانه لطرفي الخصومة ، ولا ينقطع به تسلسل الجلسات في الدعوى .

٣- مفاد المادة ٤٠ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة إقامة فعلية على نحو من الإستقرار ، وعلى وجه يتحقق به شروط الإعتياد ، وكان تقدير قيام عنصر الإستقرار ونية الإستيطان اللازم توافرها في الموطن إستهداءً بالمعايير السالفة من الأمور الواقعية التي تخضع لسلطان قاضى الموضوع بإعتبارها مسألة تقديرية لامعتب عليه فيها لمحكمة النقض متى كان إستخلاصه سائغاً وله مأخذه من الأوراق

٤- النص في المادة ١٦ من قانون المرافعات يدل على أن الإنتقال الذي عنته هذه المادة ، والذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها هو - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية وجرى به قضاء محكمة النقض - إنتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم من الخصوم ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن يقيم بمدينة بور سعيد التي يقع بها مقر محكمة الإستئناف ، فإن توكيله محامياً في الدعوى من مدينة القاهرة لا يعتبر مبرراً في القانون لإضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للإستئناف .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى بور سعيد بطلب الحكم بطردهما من الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها له وقال فى بيان دعواه أن المطعون ضده الأول كان مستأجر هذه الشقة ثم أخطره كتابة بإنهاء العلاقة الإيجارية بينهما إعتباراً من آخر ديسمبر

سنة ١٩٧٥، إلا أنه لم يسلمه العين المؤجرة ومكين المطعون ضدها الثانية من الإستيلاء عليها فأقام الدعوى حكمت المحكمة برفض الدعوى إستأنف الطاعن الحكم بالإستئناف رقم ٢٠٠ لسنة ١٨ ق الإسماعيلية / مأمورية بور سعيد وتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ قضت المحكمة بسقوط الحق فى الإستئناف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره، وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن ميعاد الإستئناف إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، ذلك رغم أن المحكمة الابتدائية كانت قد حجزت الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٧/٦/٢٩ ثم قررت مد أجل النطق به لليوم التالى دون إثبات هذا القرار بمحضر الجلسة أو إعلان الطاعن به الأمر الذى يؤدى إنقطاع تسلسل الجلسات وإلى أن يبدأ ميعاد إستئناف الحكم من تاريخ إعلانه وليس من تاريخ صدوره ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات - أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التى إفترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها ، وقد أورد المشرع فى المادة المشار اليهما بيان تلك الأحكام المستثناة من الأصل العام على سبيل الحصر ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المحكمة الابتدائية كانت قد قررت بجلسة ١٩٧٧/٦/١٥ حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٧/٦/٢٩ ، بهذه الجلسة قررت مد أجل النطق بالحكم لليوم التالى - وأثبتت ذلك بمحضر الجلسة - وكان القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات لا يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعلانه لطرفى الخصومة ، ولا يتقطع به تسلسل الجلسات فى الدعوى ، فإنه الحكم المطعون فيه إذ إحتسب ميعاد الطعن فى الحكم الابتدائى من تاريخ صدوره يكون قد التزم صحيح القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه وإن كان قد اتخذ له موطناً بمدينة بور سعيد - الكائن بها قصر محكمة الإستئناف - إلا أنه يقيم فعلاً بمدينة القنطرة ، وقد قدم لمحكمة الإستئناف بطاقته العائلية الدالة على إقامته بهذه المدينة والتي تبعد عن مدينة بورسعيد بأكثر من خمسين كيلو مترا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تضيف إلى ميعاد الإستئناف يوماً آخر - كميعاد مسافة - إلا أن الحكم أهدر دلالة هذه البطاقة دون سبب مقبول الأمر الذى يعيبه ويجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٤٠ من القانون المدنى - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة إقامة فعلية على نحو من الإستقرار ، وعلى وجه يتحقق به شروط الإعتياد ، وكان تقدير قيام عنصر الإستقرار ونية الإستيطان اللازم ، توافرها فى المواطن إستهداءً بالمعايير السالفة من الأمور الواقعية التى تخضع لسلطة قاضى الموضوع بإعتبارها مسألة تقديرية لا معقب عليه فيها لمحكمة النقض متى كان إستخلاصه سائغاً وله مأخذه من الأوراق وكان الحكم قد أقام قضاءه بعدم التعويل على ما تضمنته بطاقة الطاعن العائلية من إقامته ببلدة القنطرة على ما أورده بمدونات من أن الأخير قد أقر بأغلب الإعلانات الموجهة منه ومن بينها صحيفة إفتتاح الدعوى والإستئناف بأن محل إقامته ببور سعيد بالعقار رقم ٣٣ شارع عرابى قسم الشرق ولا يمكن التعويل على ما جاء ببطاقته العائلية رقم ٢٦٣٩ القنطرة شرق ، ذلك أن هذه البطاقة صدرت فى ١٣/٩/١٩٦٢ أى قبل رفع الدعوى بنحو خمسة عشر عاماً وأن القانون لا يمنع من أن يكون للشخص أكثر من موطن وكان هذا الذى خلص إليه الحكم سائغاً ومقبولاً، وله أصله الثابت بالأوراق ، وفى حدود ما لقاضى الموضوع من سلطة تقدير الدليل وفهم الواقع فى الدعوى فإن النعى عليه بهذا السبب يكون جديلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان مكتب محاميه المفوض فى رفع الاستئناف يقع بمدينة القاهرة فإنه كان يتعين على الحكم أن يضيف إلى ميعاد الاستئناف أربعة أيام كميعاد بين القاهرة ومقر محكمة الاستئناف فى بورسعيد وإذا هو لمن يفعل فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن مؤدى النص فى المادة ١٦ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال إليه يدل على أن الانتقال الذى عنته هذه المادة ، والذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقرر بها هو - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية وجرى به قضاء محكمة النقض - انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم من الخصوم . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن يقيم بمدينة بورسعيد التى يقع بها مقر محكمة الاستئناف ، فإنه توكيله محامياً فى الدعوى من مدينة القاهرة لا يعتبر مبرراً فى القانون لإضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للاستئناف ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلإن النعى عليه فى ذلك يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ولهم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد لطفى السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكى غرابه ، طه الشريف وشكرى العميرى .

(١٤٨)

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٥٤ القضائية :

١ - بيع « بيع ملك الغير » . عقد . ملكية .

بيع ملك الغير . ينقلب صحيحاً فى حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد .

٢ - بيع « صورة البيع » . صورة . خلف .

إبرام عقد ضرورى . للخلف الخاص ولدائنى المتعاقدين ومنهم المشتري بعقد غير مسجل التمسك بالعقد الضرورى دون الحقيقى ، شرطه . حسن النية وقت التعاقد . م ١ / ٢٤٤ مدنى علة ذلك .

١ - مفاد نص المادة ١ / ٤٦٧ من القانون المدنى أن بيع ملك الغير ينقلب صحيحاً فى حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد .

٢ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدنى أنه إذا أبرم عقد ضرورى فلدائنى المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسنى النية أن يتمسكوا بالعقد الضرورى ، فيجوز للخلف الخاص ولدائنى المتعاقدين ومنهم المشتري بعقد غير مسجل أن يتمسك - متى كان حسن النية وقت التعاقد - بالعقد الضرورى المبرم بين مدينتهما دون العقد الحقيقى وذلك حماية لحسن النية الذى لازم التصرف وهو الأمر الذى يقتضيه إستقرار المعاملات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٢٤ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى سوهاج على المطعون ضدهما وآخر طالبا فيها الحكم بتسليمه الأرض الموضحة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى وكشف منازعتهم له فيها ، وقال فى بيانها أنه إشتري أرض النزاع من ورثة المرحوم بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٧٢/١/٢٠ وقد آلت ملكية تلك الأرض إلى مورث البائعين بطريق الشراء من المرحوم بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٢٠/٩/٢٥ وأنه قد إستصدر حكماً فى الدعوى رقم ٤١٠ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى سوهاج - بصحة ونفاذ العقدين - وسجل الحكم الصادر فى الدعوى بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ تحت رقم ٣١٥٥ بعد أن كان قد أشهر صحيفتها فى ١٩٧٢/١٢/٤ تحت رقم ٦٥٨٥ ، وبذلك إنتقلت إليه ملكيتها منذ التاريخ الأخير ، إلا أن المدعى عليهم نازعوه وضع يده عليها ، ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وأودع تقريره ، قضت باحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١/٢٠ وبعد إن إستتمعت إلى أقوال شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤ برفض الدعوى - إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ سنة ٥٧ ق أسيوط (مأمورية سوهاج) وبتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه برفض دعواه على سند من أن البائع لمورث البائعين له لم يكن وقت أن باع أرض النزاع إليه بموجب العقد المؤرخ ١٩٢٠ / ٩ / ٢٥ مالكا لها بما يعتبر معه هذا البيع صادرا من غير مالك لا تنتقل به الملكية ، كما يكون البيع الصادر له في ١٩٧٢ / ١ / ٢٠ من ورثة المشتري بموجب العقد الأول صادرا من غير مالك إذ لم تنتقل الملكية إلى مورثهم بموجب العقد الأول حتى ولو سجل الحكم الصادر بصحة العقدين كما إن عقد البيع المسجل تحت رقم ٣٦٦٠ سوهاج في ١٩ / ٥ / ١٩٣٨ والحاصل بين البائع لمورث البائعين له والمطعون ضده الثاني هو عقد صوري لا يترتب أثرا في نقل الملكية إلى الأخير حتى ولو سجل حالة أنه قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاع حاصلة ان البائع لمورث البائعين له - وعلى فرض أنه لم يكن وقت صدور البيع المؤرخ ١٩٢٠ / ٩ / ٢٥ مالكا للأرض موضوع النزاع فإنه قد اضحى كذلك بانتقال الملكية إليه بموجب العقد المسجل في سنة ١٩٣٨ وهو ما يترتب عليه أن ينقلب البيع المشار إليه إلى عقد صحيح في حق المشتري على ما جرى به المادة ٤٦٧ / ٢ من القانون المدني ، وأنه لا يغير من ذلك القول بأن عقد البيع المسجل آنف الذكر هو صوري - فإنه وباعتباره من الغير بالنسبة لهذا العقد - وعلى فرض أنه عقد صوري - فلا يسرى في حقه سوى العقد الظاهر دون العقد المستمر وذلك عملاً بنص المادة ١ / ٢٤٤ من القانون المدني وهو ما يترتب عليه إعتبار هذا العقد صحيحاً منتجاً بالنسبة له كافة آثاره القانونية وإذ أ طرح الحكم هذا الدفاع الجوهري الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشأنه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك إنه لما كان مفاد نص المادة ١ / ٤٦٧ من القانون المدني أن بيع ملك الغير ينقلب صحيحا في حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد وكان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني أنه إذا أبرم عقد صوري ، فلدائني المتعاقدين وللخلف

الخاص متى كانوا حسنى النية ، أن يتمسكوا بالعقد الصورى ، فيجوز للخلف الخاص ولدائنى المتعاقدين ومنهم المشتري بعقد غير مسجل أن يتمسك - متى كان حسن النية وقت التعاقد - بالعقد الصورى المبرم بين مدينتهما دون العقد الحقيقى وذلك حماية لحسن النية الذى لازم التصرف وهو الأمر الذى يقتضيه إستقرار المعاملات ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بصورية العقد المؤرخ ١٩٢٠ / ٩ / ٢٥ الصادر لمورث البائعين له صحيحاً بعد أن آلت الملكية إلى البائع فيه بموجب العقد المسجل تحت رقم ٣٦٦٠ سوهاج فى ١٩ / ٥ / ١٩٣٨ حتى ولو كان صادراً من غير مالك وقت التصرف عملاً بالمادة ١ / ٤٦٧ من القانون المدنى كما أنه تمسك بالعقد الظاهر الذى تضمنه التصرف - الحاصل بالعقد المسجل آنف الذكر حتى ولو كان التصرف صورياً وذلك بإعتباره من الغير بالنسبة لهذا العقد وذلك عملاً بنص المادة ١ / ٢٤٤ من القانون المدنى ، وكان الحكم قد أطرح هذا الدفاع الجوهري دون أن يعرض له رغم أن الفصل فيه قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى وإكتفى فى قضائه برفض الدعوى على ما أورده من صورية عقد البيع المسجل فى ١٩ / ٥ / ١٩٣٨ تحت رقم ٣٦٦٠ ، مع صدور البيع المؤرخ ١٩٢٠ / ٩ / ٢٥ والبيع المؤرخ ١٩٧٢ / ١ / ٢٠ من غير مالك وهو مالا يكفى لحمل قضائه برفض الدعوى ، فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ولیم رزق بدوی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد لطفى السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكى غرابه ، طه الشريف و
عبد الحميد الشافعى .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٥١ القضائية :-

حراسه « حراسه قضائية » . شيوخ .

الحراسة القضائية . الحكم الصادر فيها . ما هيته . لا يجوز للحارس إنتزاع الأعيان
الموضوعة تحت الحراسة والتي يضع اليد عليها الشريك على الشيوع بسند قانونى من قبل
فرض الحراسة . لا أثر للحراسة على حق هذا الشريك فى التصرف أو الإنتفاع بهذه الحصة
فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس .

الحراسة القضائية إجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس قضا بـ إجراء ، يعتمل
التنفيذ المادى فى ذاته وإغما هو تقرير يتوافر به صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط
به فى الحد الذى نص عليه الحكم ، وإبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة
للعقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادى ، فلا يجوز للحارس إنتزاع الأعيان
الموضوعة تحت الحراسة والتي يضع اليد عليها الشريك على الشيوع بسند قانونى من قبل
فرض الحراسة ، كما إن الحراسة لا تؤثر فى حق هذا الشريك فى التصرف أو الإنتفاع بهذه
الحصة فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة بصفتها أقامت الدعوى رقم ٢٦٦٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها وآخر بطلب الحكم بعدم نفاذ عقد الإيجار المفروش المؤرخ ١/٢/١٩٨٠ في حقها مع ما يترتب على ذلك من آثار وقالت بياناً لدعواها إنها عينت حارسة قضائية على العقار المبين بالصحيفة بموجب الحكم الصادر فى القضية رقم ١٢٠٣٤ لسنة ٦٦ مستعجل القاهرة وإستلمته لإدارته وإستغلاله وبتاريخ ١/٢/١٩٨٠ أجرت المطعون ضدها الشقة الكائنة بالدور الثالث إلى مفروشه ولما كان الإيجار عملاً من أعمال الإدارة المنوطة بها بصفتها حارسة قضائية فيكون هذا العقد صادراً من غير ذى صفة الأمر الذى دعاها إلى إقامة الدعوى للحكم لها بطلباتها ، قضت المحكمة بطلباتها ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥١٤٦ لسنة ٩٧ ق إستئناف القاهرة وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٨١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن المطعون ضدها تضع يدها على الشقة موضوع النزاع من قبل فرض الحراسة القضائية بصفتها مالكة على الشيوع لحصة فى العقار الموضوع تحت الحراسة والذي لم تتم قسمته بعد مما يحق لها إستغلالها والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات فيما لا يضر بباقى الشركاء ولا يسوغ الحد من حريتها وضع العقار تحت الحراسة القضائية يكون قد خالف ما تقضى به نصوص المواد ٧٣٣ ، ٣٣٤ ، ٧٣٥ من القانون المدنى والتي تفرض عليها بصفتها حارسة قضائية المحافظة على الأموال الموضوعة تحت الحراسة وإدارتها والعناية بها

ولا يجوز لها أن تتخلى عن ذلك كما أن التأخير من إختصاصها كحارسه قضائية مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الحراسة القضائية إجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس بإجراء يحتل التنفيذ المادى فى ذاته وإنما هو تقرير يتوافر به صفة قانونية للحارس لآداء المهمة التى تناط به فى الحد الذى نص عليه الحكم وإبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادى ، فلا يجوز للحارس إنتزاع الأعيان الموضوعه تحت الحراسة والتى يضع اليد عليها الشريك على الشيوع بسند قانونى من قبل فرض الحراسة ، كما أن الحراسة لا تؤثر فى حق هذا الشريك فى التصرف أو الإنتفاع بهذه الحصه فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس ، لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها تضع يدها على عين النزاع قبل فرض الحراسة القضائية بوصفها مالكة على الشيوع فى أعيان التركة الموضوعه تحت الحراسة ومن ثم يحق لها استغلال ما فى وضع يدها بالطريقة التى لا تتعارض مع سلطات الحارس ولا يسوغ الحد من تصرفاتها إستناداً إلى فرض الحراسة القضائية إذ كل ما للطاعنة بصفتها حارسة هو إجراء الحساب مع المطعون ضدها بالطريق الذى تراه كفيلاً بالمحافظة على حقوق باقى الشركاء ، وإذا إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد فزاد بدر نائب رئيس المحكمة ، فهمى الحياط ، كمال نافع ، يحيى هارف

(١٥٠)

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٢) محاماه . دعوى

(١) السيد بالمحاماه بعد تولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايها الحكومة أو من فى درجته فى النيابة العامة أو الإدارية . أثره . قصر ممارسة المحاماه أمام الجهات التى لم يشملها فى المادة ٥٣ من ٦٥ لسنة ١٩٧٠ . مخالفة ذلك . لا ترتب بطلان الإجراء .

(٢) إجابة طلب الخصوم باعادة الدعوى للمرافعة . من سلطة محكمة الموضوع .

(٣ - ٧) إيجار « إيجار المساكن » . « احتجاز أكثر من مسكن » . محكمة الموضوع . إثبات .

(٣) رب الأسرة المستأجر للمسكن - اعتباره دون أفراد أسرته المقيمين معه . الطرف الأصيل فى عقد الإيجار . إختصاص زوجته فى دعوى الإخلاء المرفوعة ضده . غير جائز . علة ذلك .

(٤) طلب إلزام الخصم بتقديم محررات تحت يده . شرط قبوله .

(٥) تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير قيمة ما يقدم من أدلة . من سلطة محكمة الموضوع . حسبها . أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله . عدم إلزامها بتتبع حجج الخصوم والرد عليها إستقلالاً . علة ذلك .

(٦) تقدير أقوال الشهود والقرائن . مما يستقل به قاضى الموضوع دون معتب عليه من محكمة النقض متى كان سائفا .

(٧) إحتجاز أكثر من سكن فى البلد الواحد . شرطه . وجود مقتضى . تقديره من سلطة قاضى الموضوع .

١ - النص فى الماده ٥٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - والمطبق على واقعة الدعوى - على أنه « لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة أو من فى درجته فى النيابة العامة أو النيابة الإدارية أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الإدارى ولا يسرى هذا الحظر على المحامين المقيدين لدى غير هذه المحاكم وقت صدور هذا القانون » يدل على أن الشارع لم يضع شرطاً من شروط صحة العمل الذى يقوم به المحامى الذى كان يعمل بالجهات الواردة بالنص بل أصدر إليه أمراً لا تعدو مخالفته أن تكون مهنية تقع تحت طائلة الجزاء الإدارى ولا تستتبع تجريد العمل الذى قام به المحامى من آثاره القانونية ولا تنال من صحته متى تم وفقاً للأوضاع التى تطلبها القانون ، وكل ما يترتب على هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توقيع العقوبات التأديبية التى نص عليها القانون ، لما كان ذلك فلا يترتب على مباشرة محامى المطعون ضده الأول الذى شغل منصب مستشار بإدارة قضايا الحكومة إجراءات الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أى بطلان سواء فى إجراءاتها أو الحكم الصادر فيها .

٢ - تقدير مدى الجد فى الطلب الذى يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى للمرافعة هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الإستجابة إليه .

٣ - ولئن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم فيه مع باقى أفراد أسرته إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصيل فى العقد ولا محل لإعمال أحكام النيابة الضمنية أو الإشتراط لمصلحة الغير ومن ثم فلا تعتبر زوجة الطاعن الأول المقيمة معه فى عين النزاع مستأجرة أصلية يتعين إختصامها فى دعوى إخلاء هذه العين وإذ يشترط لاختصام الغير وفقاً لنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات توافر شروط قبول الدعوى وأن يكون جائزاً إختصامه عند رفعها وأن يتوافر الإرتباط بين الطلب الأصلى والطلب الموجه إلى هذا الغير وهو ما يخضع لتقدير المحكمة دون رقابة من محكمة النقض .

٤ - ولئن كانت المادة ٢٦ من قانون الإثبات قد أجازت للمحكمة أن تأذن أثناء سير الدعوى فى إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى الأحوال الثلاثة الواردة فى المادة ٢٠ من هذا القانون إلا أن المشرع تطلب مراعاة الأحكام والأوضاع المنصوص عليها فى المواد من ٢١ إلى ٢٥ من ذلك القانون ، ومعها ما أوجبه المادة ٢١ من بيان أوصاف المحرر المطلوب إلزام الغير بتقديمه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة التى يستدل به عليها والدلائل والظروف التى تؤيد أنه تحت يد هذا الخصم المدخل ووجه إلزامه بتقديمه ، ونص المشرع فى المادة ٢٢ على أنه لا يقبل طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده إذا لم يتضمن البيانات المشار إليها

٥ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير قيمة ما يقدم لها من أدله فلا تثريب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد إقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات قانوناً وحسبها أن تبين الحقيقة التى إقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، وهى غير ملزمة بأن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه مادام قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٦ - تقدير أقوال الشهود والقرائن بما يستقل به قاض الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض متى كان ذلك مقاماً على أسباب سائغة لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود وما إستنبطه من القرائن من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ويبرر قضاءه بإخلاء شقة النزاع فإن ما يثيره الطاعنان بسبب النعى لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم بعد أن اطمأن إليها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ولا على المحكمة إذا هي لم تستجب إلى طلب الطاعن الثاني إلا حالة على التحقيق متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن لا حاجة بها إليه وأنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها .

٧ - إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكاً كان أو مستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد إستثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، ومن ثم فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض طالما ركن في تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدي إلى ما إنتهى إليه في قضائه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٨١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن الأول للحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها له ، وقال بياناً لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٤/٢٥ استأجر الأخير منه هذه الشقة لإستعمالها سكناً له وإذ تبين أنه يحتجز مسكنين آخرين فى ذات البلد بغير مقتض وترك تلك الشقة خالية لمدة تزيد على أربعة أشهر ورفض تسليمها له فقد أقام الدعوى ، حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى مادون بالمنطوق وبعد سماع الشهود طلب الطاعن الثانى قبوله خصماً منضماً للطاعن الأول فى طلباته واحتياطياً إلزام المطعون ضده الأول بتحرير عقد إيجار له إستناداً إلى أنه يشغل العين مع الطاعن الأول ومن حقه الاستمرار فى شغلها - طبقاً لنص المادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، كما إختصم الطاعن الأول زوجته المطعون ضدها الثانية لتقديم ما لديها من مستندات ، وتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعن الثانى خصماً ثالثاً منضماً وفى موضوع التدخل برفضه وعدم قبول إختصام المطعون ضدها الثانية وبالإخلاء والتسليم ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقمى ٤٥٥٨ ، ٤٥٧٣ سنة ٩٧ ق القاهرة على التوالى وقررت المحكمة ضم الإستئناف الأخير للأول للأرتباط وليصدر فيهما حكم واحد كما أقامت المطعون ضدها الثانية إستئنافاً فرعياً قيد برقم ٥٩١٠ سنة ٩٧ ق القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف واحتياطياً قبولها خصماً منضماً فى الاستئناف للطاعن الأول وتاريخ ١٩٨١/٢/٩ حكمت المحكمة برفض الدفع ببطلان إجراءات رفع الدعوى المبتداه وما تلا ذلك من إجراءات حتى صدور الحكم ورفض قبول تدخل المطعون ضدها الثانية وتأييد الحكم المستأنف وعدم جواز الإستئناف الفرعى ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالأول منها على

الحكم المطعون فيه الخطأ تطبيق القانون وتأويله وتفسيره من وجوه ثلاثة ، قالا في بيان الوجه الأول منها أن الحكم رفض الدفع المبدى منهما ببطلان إجراءات رفع الدعوى وإجراءات التحقيق والمرافعة والأحكام الصادرة فيها لأن المحامي الذي باشر الدعوى عن المطعون ضده الأول ممنوع قانوناً من ذلك إذ كان مستشاراً سابقاً بمحاكم الإستئناف ومحظور عليه الحضور أمام المحاكم الابتدائية ، بمقولة عدم تقديم الدليل على ذلك وأن القانون لم يرتب البطلان عليه ، في حين أن الثابت من صحيفة الدعوى الابتدائية ومذكرة دفاع المطعون ضده الأول فيها أن محاميه ولى وظيفة مستشار بإدارة قضايا الحكومة وبالتالي فهو محظور عليه الحضور أمام المحاكم الابتدائية طبقاً لنص المادة ٥٣ من قانون المحاماه رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ التي جاء نصها قاطع الدلالة على ترتيب البطلان على مخالفة هذا الحظر ، وفي بيان الوجهين الثانى والثالث يقولان أن الحكم المطعون فيه رفض ما تمسك به الطاعن الأول من بطلان الحكمين الصادرين من محكمة الدرجة الأولى للإخلال بحقه فى الدفاع وعدم إجابته إلى طلبى إعادة الدعوى للمرافعة وإعادة إعلان الخصم المدخل المطعون ضدها الثانية وأقام قضاءه على أنه منح الاجل الكافى لإعداد دفاعه الذى قدمه فعلاً وأن أدخاله زوجته خصماً فى الدعوى جاء مخالفاً لحكم المادة ١١٧ من قانون المرافعات والمادتين ٢١ ، ٢٦ من قانون الإثبات ولم يقصد به إلا إطالة أمد التقاضى وعرقلة الفصل فى الدعوى ، فى حين إن الدعوى حجزت للحكم بدون مذكرات ولم يراع ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة له عند إعلان بصحيفة الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة إن تستجيب لطلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم دفاعه ومستنداته ويختصم من له الحق فى اختصاصه وأن من حقه إدخال زوجته فى الدعوى إذ كان ينبغى إختصاصها فيها منذ البداية بإعتبارها مدعى عليها فى دعوى إخلاء منزل الزوجية الذى أستأجره بإسمه نيابة عنها وتعتبر لذلك مستأجرة أصلية مثله ، وحتى يكون الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليها ليمكنه مشاركتها الانتفاع بالسكن الآخر المنسوب إليه إستجاره باسمها ، ولو أنه لم يطلب فى صحيفة إدخالها إلا أن تسمع الحكم الذى يصدر فى الدعوى وإلزامها بتقديم ما لديها من المستندات أوضحها فى مذكراته .

وحيث إن النعى فى وجهه الأول مردود بأن النص فى المادة ٥٣ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - والمطبق على واقعة الدعوى - على أنه « لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة أو من فى درجته فى النيابة العامة أو النيابة الإدارية أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الإدارى ولا يسرى هذا الحظر على المحامين المقيدى لدى غير هذه المحاكم وقت صدور هذا القانون » يدل على أن الشارع لم يضع شرطاً من شروط صحة العمل الذى يقوم به المحامى الذى كان يعمل بالجهات الواردة بالنص بل أصدر إليه أمراً لا تعدو مخالفته أن تكون مهنية تقع تحت طائلة الجزاء الإدارى ولا تستتبع تجريد العمل الذى قام به المحامى من آثاره القانونية ولا تنال من صحته متى تم وفقاً للأوضاع التى تطلبها القانون ، وكل ما يترتب على هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توقيع العقوبات التأديبية التى نص عليها القانون ، لما كان ذلك فلا يترتب على مباشرة محامى المطعون ضده الأول الذى شغل منصب مستشار بإدارة قضايا الحكومة إجراءات الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أى بطلان سواء فى إجراءاتها أو الحكم الصادر فيها والنعى مردود فى وجهه الثانى بأن تقدير مدى الجد فى الطلب الذى يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى للمرافعة هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الإستجابة إليه ، والنعى فى وجهه الثالث مردود بأنه ولئن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلى يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم فيه مع باقى أفراد أسرته إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصيل فى العقد ولا محل لإعمال أحكام النيابة الضمنية أو الإشتراط لمصلحة الغير ومن ثم فلا تعتبر زوجة الطاعن الأول المقيمة معه فى عين النزاع مستأجرة أصلية يتعين اختصاصها فى دعوى إخلاء هذه العين وإذا يشترط لإختصاص الغير وفقاً لنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات توافر شروط قبول الدعوى وإن يكون جائزاً إختصاصه عند رفعها وأن يتوافر

الإرتباط بين الطلب الأصلي والطلب الموجه الى هذا الغير وهو ما يخضع لتقدير المحكمة دون رقابة من محكمة النقض ، ولئن كانت المادة ٢٦ من قانون الإثبات قد أجازت للمحكمة أن تأذن أثناء سير الدعوى فى إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى الأحوال الثلاثة الواردة فى المادة ٢٠ من هذا القانون إلا أن المشرع تطلب مراعاة الأحكام والأوضاع المنصوص عليها فى المواد من ٢١ إلى ٢٥ من ذلك القانون ، ومنها ما أوجبه المادة ٢١ من بيان أوصاف المحرر المطلوب إلزام الغير بتقديمه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة التى يستدل به عليها والدلائل والظروف التى تؤيد أنه تحت يد هذا الخصم المدخل ووجه إلزامه بتقديمه ، ونص المشرع فى المادة ٢٢ على أنه لا يقبل طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده إذا لم يتضمن البيانات المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر وخلص بأسباب سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق إلى أن - « الطاعن الأول لم يوجه إلى زوجته فى صحيفة الإدخال أية طلبات تتعلق بالنزاع المطروح يجعل منها مدعية أو مدعى عليها فى الدعوى وطالبها فقط بتقديم مآلدتها من مستندات على خلاف ما تقضى به المادة ١١٧ مرافعات والمادتان ٢١، ٢٦ من قانون الإثبات ، ولم يقصد إلا إطالة أمد التقاضى وعرقلة الفصل فى الدعوى ، وهى أسباب كافية لحمل قضاء الحكم فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم لم يوجب دفاع الطاعن الأول وأغفل الحديث عن معظم المستندات التى قدمها وأخذ بأقوال شهود المطعون ضده الأول رغم تناقضها وتعارضها مع إدعاءات الأخير وإعتد بشهادة مؤجر السكن الآخر الذى قيل أنه إستأجره وحرر عقده بإسم زوجته وهو لا يجوز له إثبات ذلك إلا بالكتابة ، ورفض طلب الطاعن الثانى إلزام المطعون ضده الأول بتحرير عقد إيجار له عن شقة النزاع بمقولة أنه لا يقيم بها استناداً إلى إعلاتين أعلنأ إليه فى عنوان آخر فى حين أن

مثل هذين الإعلانيين لا يدلان على عدم الإقامة في تلك الشقة ، كما أن الحكم لم يجبه إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات إقامته فيها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير قيمة ما يقدم لها من أدلة فلا تثريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد إقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات قانوناً وحسبها أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه مادام قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج . كما أن تقدير أقوال الشهود والقرائن مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض متى كان ذلك مقاماً على أسباب سائغة لما كان ذلك وكان ما إستخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود وما إستنبطه من القرائن من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ويبرر قضاءه بإخلاء شقة النزاع فإن ما يثيره الطاعنان بسبب النعى لا يعد وأن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم بعد أن إطمأن إليها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ولا على المحكمة إذا هي لم تستجب إلى طلب الطاعن الثانى الإحالة على التحقيق متى رأت بمالها من سلطة التقدير أن لا حاجة بها إليه وإنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفى لتكوين عقيدتها وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي إعتمدت عليها .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وحاصله أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن إحتجازه المسكن الآخر تبرره ظروفه العائلية والاجتماعية بعد أن أقامت زوجته دعوى تطليق قدم صورة صحيفتها ، إلا أن المحكمة طرحت هذا الدفاع بمقولة أن الدعوى المشار إليها قد أقامتها زوجته ضده بالتواطؤ بينهما خدمة للدعوى الماثلة وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ التى تحظر على الشخص مالكاً كان أو مستأجراً أن يحتفظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد قد إستثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، ومن ثم فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن فى البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملايساتها ولارقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض طالما ركن فى تقديره إلى أسباب سائغة تؤدى إلى ما إنتهى اليه فى قضائه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إنتفاء المقتضى لإحتجاز الطاعن أكثر من مسكن فى البلد الواحد ، وأن علاقة الزوجية مازالت قائمة بين الطاعن الأول وزوجته المطعون ضدها الثانية وإنهما يقيمان معا بمسكن فى المعادى وأن الأخيرة أقامت دعوى التطليق ضده فى تاريخ لاحق للدعوى ويقصد عرقلة تحقيق العدالة وهو ما يكفى لحمل قضاء الحكم ، ومن ثم فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، محمد السيد رضوان ، محمد ممتاز متولى
ود . عبد القادر سيد عثمان .

(١٥١)

الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٧ قضائية :

(٢٠١) حكم « تسبيب الحكم : مالا يعد قصوراً » . اختصاص . شركات .

(١) إغفال الحكم دفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح . لا قصور .

(٢) الشركة يمثلها رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء وفى صلاتها بالغير . الحظر

الوارد فى المادة ١٠٠ ق ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . سريانه عند التعاقد مع شركة أخرى .

(٣) عقد « تكييف العقد » . محكمة الموضوع . نقض .

تكييف العقد . مناطه . التكييف القانونى لما عناء المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة
النقض .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب
النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فى الرد
عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له .

٢ - مفاد نص المادة ١٩ من قانون الرقابة والإشراف على التأمين فى مصر
الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ أن الذى يمثل الشركة وينوب عنها - أمام
القضاء وفى صلاتها بالغير - هو رئيس مجلس إدارتها دون أعضاء هذا المجلس

ومفاد نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أن الحظر الوارد فى هذا النعى إنما يسرى عند التعاقد مع شركة أخرى .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المناط فى تكييف العقد هو وضوح الإرادة وما عناه العاقدان وما قصده من إبرامه ، وهذه مسألة قانونية تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض لما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الطاعنة والمطعون ضده إعمالاً للقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر من رئيس مجلس إدارتها وطبقاً لما ورد به من مزايا وشروط ويحسب ما عناه العاقدان وقصده من إبرامه هو عقد تأمين مختلط على الحياة ، فإن الطاعنة لا تملك إلغاء أو تعديله بإرادتها المنفردة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده - أقام الدعوى رقم ٨٥٩ لسنة ١٩٨٤ - عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة - وطلب الحكم ببطلان التسوية التى أعلنتها بالتطبيق للقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٤ وإعادة التسوية بالتطبيق للعقد المبرم بينهما إعمالاً للقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ مع إلزامها بدفع مبلغ ٥٧٨١,٩٨٧ جنيهاً مع فوائد القانونية من تاريخ المطالبة ، وقال بياناً لدعواه أنه عين بالشركة الطاعنة فى ١/١/١٩٧٥ وأحيل إلى المعاش فى ١/٨/١٩٨٤ ، وصرفت الطاعنة له مستحقاته - مبلغ ٤١٧٥/٠٧٧ جنيهاً - إعمالاً للقرار الصادر من مجلس إدارة الشركة برقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٤ فى ٢٦/٦/١٩٨٤

وتضمن إلغاء القرار السابق رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى ١١/٣/١٩٨٣ الذى أصدرت الشركة بمقتضاه عقد تأمين جماعى مختلط على حياة العاملين بها ، وحدد مزايا وشروط الاستحقاق مبلغ التأمين ، واعتبر يوم ١٥/١/١٩٨٣ تاريخ السريان والوثيقة ، وأعدت وثيقة لهذا العقد بذات المزايا والشروط فوق على كافة الاوراق التى أعدتها الشركة لهذا العقد ومدد الاقساط نفاذاً له فى المواعيد المحددة ، ووفى بالتزاماته كامله ولما كان تعديل الشركة الطاعنة لشروط العقد بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٤ باطلاً ولايسرى فى مواجهته ، وقامت الشركة بتسوية مستحقاته طبقاً له ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفه الذكر ، بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٥ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٦ بالزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٢٧١ و ٥٤٥٢ جنيهاً وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة حتى السداد ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥٥ لسنة ١٠٣ ق القاهرة ، بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٧ حكمت المحكمة بالتأييد ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول إذا تمسكت ببطلان وثيقة الولاء الصادرة بقرار رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ من وجهين الأول أن المادة ١٠٨ من القانون المدنى تحظر على الشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء أكان هذا التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر بدون ترخيص من الأصيل ، وهو ما ينطبق على أعضاء مجلس إدارة الشركة لأنهم يمثلونها وينوبون عنها فيكون إصدار الشركة للوثيقة التى يتضمنها القرار سالف الذكر باطلاً ، والثانى أن المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - الذى يسرى على شركات القطاع العام فيما لم يرد به نص فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ عملاً بنص المادة الثانية من

مواد إصدار القانون الأخير - تحظر على مجلس الإدارة أو أحد المديرين أن يبرم عقداً من عقود المعاوضة مع شركة أخرى يشترك أحد أعضاء هذا المجلس أو أحد هؤلاء المديرين في مجلس إدارتها أو يكون لمساهمي الشركة أغلبية في رأس المال ، فعلى منطق الحكم من اعتبار وثيقة الولاء عقد تأمين فإن مجلس الإدارة إذ تعاقد مع نفسه يكون قد خالف هذا الحظر ، ولما كان هذا الدفاع بوجهيه جوهرياً ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد عليه يكون معيباً بالقصور المبطل له مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٩ من قانون الرقابة والاشراف على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه (يكون لكل شركة مجلس إدارة يشكل وفقاً للقانون الذي تخضع له ، ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير) فإن مفاد ذلك أن الذي يمثل الشركة وينوب عنها هو رئيس مجلس إدارتها دون أعضاء هذا المجلس - خلافاً لما ذهبت إليه الطاعنة - ولما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده لم يكن رئيساً لمجلس إدارة الشركة الطاعنة فإن الوجه الأول من سبب النعى يكون غير مستند إلى أساس قانوني صحيح ، ولما كانت المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه (لا يجوز لمجلس الإدارة أو أحد المديرين أن يبرم عقداً من عقود المعاوضة مع شركة أخرى يشترك أحد أعضاء هذا المجلس أو أحد هؤلاء المديرين في مجلس إدارتها أو في إدارتها أو يكون لمساهمي الشركة أغلبية رأس المال فيها) فإن مفاد ذلك أن الحظر الوارد في هذا النص إنما يسرى عند التعاقد مع شركة أخرى ، وإذا كان الواقع في الدعوى وفي دفاع الطاعنة عدم وجود شركة أخرى في التعاقد موضوع الدعوى فإن الوجه الثاني من سبب النعى يكون بدوره غير مستند إلى أساس قانوني صحيح ، ومن ثم فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفاع بهذين الوجهين لا يعد قصوراً مبطلاً له ويكون النعى بهذا السبب

على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن المحكمة أخطأت فى تكييفها للقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ بأنه عقد تأمين فلا يجوز تعديله بإرادتها المنفردة حال أن ما أصدرته الشركة الطاعنة بموجب ذلك القرار لا تتوافر فيه الاشتراطات القانونية لعقد التأمين إذ يستحق المطعون ضده بموجبه مبالغ مالية عن مدة خدمة لم تسدد عنها أية أقساط كما أن عقد التأمين لا يعنيه مكان قضاء الخدمة وقد اشترط القرار أن تكون فى قطاع التأمين كما أن شركة التأمين لا تعنيها أسباب انتهاء الخدمة وما إذا كانت مشينة أو غير مشينة خلافا لما ورد بالقرار المشار إليه ، وبذلك فإن العلاقة بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده ليست علاقة شركة تأمين كمؤمن ومؤمن له ولكنها علاقة بين عامل ورب عمل ومن ثم يحق لمن أصدر هذا النظام أن يقوم بتعديله ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المناط فى تكييف العقد هو وضوح الإرادة وما عناه العاقدان وما قصدها من أبرامة . هذه مسأله قانونية تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان البين من القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة - الذى يمثل الشركة فى صلاتها بالغير - والذى تم التعاقد مع المطعون ضده على أساسه أن البند أولا منه نص على أن (تصدر الشركة عقد تأمين مختلط على حياة العاملين بها يتم تمويله مما يخصم من حوافز أو أية مبالغ يستحقها العاملون ، وذلك بقسط سنوى يمثل أجر شهرين من أساس أجر العامل بدون أية إضافات وقت الاستحقاق ، على أن يدفع النصف الأول من القسط وقدره أجر شهر فى ١/١٥ والنصف الثانى فى ٧/١٥ من كل سنة) كما بين البند ثانياً منه المزايا التى يشتمل عليها العقد وهى الحصول على قيمة التأمين فى حالة انتهاء الخدمة للعجز أو الوفاة مع بيان لما يستحق لانتهاء الخدمة لبلوغ سن الستين أو لغير ذلك من الأسباب قبل بلوغها ، كما بين البند ثالثاً القواعد والإشتراطات التى تتبع عند حساب المكافأة

(مبلغ التأمين) ، ونص البند رابعاً على سريان هذا العقد من ١٩٨٣/١/١٥ ونص البند خامساً على أن (تتولى كل من الإدارة العامة للشئون الإدارية والإدارة العاملة لشئون المنتجين إستيفاء طلبات التأمين المقدمة من العاملين والتأكد من صحة التوقيع على الاستمارة الخاصة بتسديد المستفيدين وموافاة الإدارة العامة لتأمينات الحياة ببيان أسماء العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٨٣/١/١٥ والمرتب الاساسى لكل منهم) لما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الطاعنة والمطعون ضده إعمالاً لهذا القرار وطبقاً لما ورد به من مزايا وشروط ، وبحسبما عناه العاقدان وقصده من إبرامه هو عقد تأمين مختلط على الحياة ، فإن الطاعنة لا تملك إلغاء أو تعديله بارادتها المنفردة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى تكييف العقد بين الطاعنة والمطعون ضده بأنه عقد تأمين ولا يجوز للطاعنة تعديله بارادتها المنفردة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد شوقي المليجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان ، محمد محاز متولى ود . هبة القادر عثمان .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥١ قضائية :

(١ : ٤) عمل « العاملون بشركات القطاع العام » : العاملون بالتحاد الجمهوريات
حوافز الإنتاج . قانون « تفسيره » . تأميمات إجتماعية .

(١) مدة خدمة العامل الموزع تحت تصرف الاتحاد الجمهوريات ، اعتبارها في حكم
الخدمة الفعلية في الجهة الأصلية بالنسبة لاستحقاقاته . قرار مجلس الاتحاد الجمهوريات
بالقانون ٢ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) حوافز الإنتاج . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص بها .

القانون ٦١ لسنة ٧١ .

(٣) مكافأة الإنتاج . المقصود بها .

(٤) قرار المحكمة العليا بشأن اعتبار مكافأة الإنتاج جزءاً من الأجر . مجال أعماله .
لطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .

١ - مؤدى النص في المادتين ٣ ، ١٥ من قرار مجلس الرئاسة بالقانون
رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ أن مدة خدمة الموضوع تحت تصرف الاتحاد تعتبر في حكم
الخدمة الفعلية في جهة العمل الأصلية وذلك من حيث استحقاقاته المشار
إليها في المادة الثالثة المذكورة وفق القوانين النافذة في جمهوريته .

٢ - النص في المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ بإصدار نظام
العاملين بالقطاع العام على أن « » يدل على أن المشرع جعل مجلس
إدارة شركة القطاع العام هو وحده المختص بوضع النظام الخاص بحوافز
الإنتاج بما له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل وفيها يتعين إعمال أحكامه
باعتباره جزءاً متمماً لأحكام القانون .

٣ - المقصود بمكافأة زيادة الإنتاج هو دفع العامل إلى الإجهاد في العمل ومن ثم فهو لا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الإنتاج فيه . .

٤ - ما انتهت إليه المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣ في طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٤ ق من أن مكافأة زيادة الإنتاج التي تصرف للعاملين بالقطاع العام عند توافر أسباب استحقاقها وفقاً للأنظمة التي تضعها مجالس الإدارة المختصة بناء على السلطة المخولة لها بموجب المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تعتبر جزءاً من الأجر ، مجال أعماله وفق ما جاء بقرار التفسير ذاته هو نطاق تطبيق أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعنة - الشركة المصرية لإعمال النقل البحري الدعوى رقم ١٤١٦ لسنة ١٩٧٧ عمال كلي جنوب القاهرة وطلبا الحكم بإلزامها بأن تؤدي إلى كل منهما حوافز الإنتاج التي تم صرفها لزملائهم بالشركة خلال فترة تكليفهما بالعمل في اتحاد الجمهوريات العربية وما يستجد ، وقالوا بيانا لها أنه صدر قرار بتكليفهما بالعمل في اتحاد الجمهوريات العربية الأول في ١٩٧٥/٥/٢٦ ، والثاني في ١٩٧٥/٧/١ وأن الشركة الطاعنة قامت بصرف حوافز إنتاج للعاملين بها بواقع مرتب شهرين تصرف للعامل كل ثلاثة أشهر إعتبار من ١٩٧٦/٧/١ ، ولما كان قرار مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ قد نص في المادة الثالثة منه على أن (يحتفظ الموضوع تحت تصرف الاتحاد بجميع حقوقه في عمله الأصلي بجمهوريةه وتكون خدمته في الاتحاد بحكم

الخدمة الفعلية من حيث استحقاقه للمرتبات والتعويضات المتممة للراتب والترقيات) ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أن (تعتبر القوانين النافذة في الجمهوريات الأعضاء معدلة حكما بما يتوافق مع احكام هذا القانون) فإن كلا منهما يكون مستحقا لحوافز الإنتاج ، وإذا امتنعت الشركة الطاعنة عن صرفها لهما فقد أقاما الدعوى بطلباتها السالفه البيان وتاريخ ١٩٧٨/٢/٢ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع الخبير تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٩٦/٧٨٥ ق كما استأنفه المطعون ضده الثاني بالاستئناف رقم ٩٦/٧٧٨ ق القاهرة وبعد ان قررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، حكمت بتاريخ ١٩٨١/١/١٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضدهما حوافز الإنتاج المستحقة لهما خلال فترة تكليفهما بالعمل في اتحاد الجمهوريات العربية وقدرها ٥٠٠ ، ٢١٦٢ جنيه للمطعون ضده الاول حتى ١٩٧٨/٣/٣٠ ، ١١٣٠ جنيهها حتى ١٩٧٨/١٠/١ للمطعون ضده الثاني وما يستجد لهذا الأخير . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضدهما لحوافز الإنتاج على أساس أن الوضع تحت تصرف اتحاد الجمهوريات يعتبر في حكم الخدمة الفعلية في الجهة الأصلية على إطلاقه ، وأن الحوافز هي جزء من الأجر حسبما انتهت إلى ذلك المحكمة العليا بقرار التفسير رقم ٤/٤ ق في حين أن الاستفادة من نص المادتين ١٥/٣ بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٢ الوضع تحت تصرف اتحاد الجمهوريات يعتبر في حكم الخدمة الفعلية في الجهة الأصلية في نطاق استحقاق المرتبات - والتعويضات المتممة للراتب والترقيات

والعلاوات والمعاش التقاعدي وفق القوانين النافذة في الجمهورية وبأسلوب الذي تحدده السلطة المختصة بها ، وقد نصت المادة الرابعة من لائحة الحوافز بالشركة الطاعنة الصادرة إستناداً للمادة ٢٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أنه لا يتم صرف الحوافز للمعارين والمنتدبين المكلفين بالعمل طول الوقت لدى جهات خارج الشركة ولم يشاركوا في الإنتاج ، وأن الحوافز لا تعتبر جزءاً من الأجر وفقاً للتفسير الذي انتهت إليه المحكمة العليا رقم ٤/٤ ق إلا في نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن النص في المادة الثالثة من قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد أوضاع العاملين في الجمهوريات الأعضاء في الاتحاد الذين يكلفون بالعمل في الاتحاد على أن (يحتفظ الموضوع تحت تصرف الاتحاد بجميع حقوقه في عمله الأصلي بجمهوريته وتكون خدمته في الاتحاد بحكم الخدمة الفعلية في جمهوريته من حيث إستحقاقه للمرتبات والتعويضات المتممة للراتب والترقيات والعلاوات والمعاش التقاعدي أو التأمينات وفق القوانين النافذة فيها) والنص في المادة ١٥ من ذات القانون على أن (تعتبر القوانين النافذة في الجمهوريات الاعضاء معدلة حكماً بما يتوافق مع أحكام هذا القانون) مؤداه أن مدة خدمة الموضوع تحت تصرف الاتحاد تعتبر في حكم الخدمة الفعلية في جهة العمل الأصلية وذلك من حيث أستحقاقاته المشار إليها في المادة الثالثة المذكورة وفق القوانين النافذة في جمهوريته ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن (يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز يراعى فيه الموضوع وسهولة التطبيق ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة) يدل على أن المشرع جعل مجلس إدارة شركة القطاع العام هو وحده المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الإنتاج بما له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل فيها ويتعين إعمال أحكامه باعتباره جزءاً متمماً لأحكام القانون . لما كان

ذلك ، وكان البين من نص الفقرة الثالثة . من المادة الأولى من لائحة حوافز الشركة الطاعنة المعمول بها اعتباراً من ١٩٧٦/٧/١ - والتي لم تكن لوضع مجادلة من المطعون ضدهما - أن الحوافز تصرف نتيجة الجهود المتميزة التي يبذلها العاملون بالشركة لتحقيق الاهداف التي حددتها الشركة باللائحة ، وكان المقصود بمكافأة زيادة الانتاج هو دفع العامل إلى الاجتهاد في العمل ومن ثم فهو لا يستحقها إلا إذا - تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الانتاج فيه ولا ينال من ذلك ما انتهت إليه المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣ في طلب التفسير رقم ٤/٤ ق من أن مكافأة زيادة الإنتاج التي تصرف للعاملين بالقطاع العام عند توافر اسباب استحقاقها وفقاً للأنظمة التي تضعها مجالس الإدارة المختصة بناء على السلطة المخولة لها بموجب المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تعتبر جزء من الأجر ، ذلك أن مجال أعمال هذا التفسير - وفق ما جاء بقرار التفسير ذاته هو في نطاق تطبيق أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية - لما كان ما تقدم - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باستحقاق المطعون ضدهما لحوافز الانتاج عن مدة عملهما باتحاد الجمهوريات العربية التي لم يؤديا فيها عملاً لدى الطاعنة وانعدم بذلك اساس استحقاقهما لها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منصور حسين
عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان ، محمد ممتاز متولى ود . عبد القادر عثمان .

(١٥٣)

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥١ قضائية :

(١ : ٣) عمل « العاملون بالقطاع العام » « تعيين » « إنهاء عقد العمل » « إنها .
الخدمة » . محكمة الموضوع « مسائل الواقع » .

(١) تعيين العامل في وظائف القطاع العام واستمراره في العمل . شرطه . عدم
اللياقة للخدمة صحيحا . من اسباب انها خدمة العامل .

(٢) العجز المبرر لإنهاء عقد العمل . المقصود به .

(٣) لمحكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى . شرطه .

١ - المقرر أن اللياقة الصحية شرط للتعيين ابتداء في وظيفة من وظائف
القطاع العام وشرط أيضا للاستمرار في العمل . وأن المادة ٦٤ من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن
تنتهى خدمة العامل لأجد الأسباب الآتية ١ - ٢ - عدم
اللياقة للخدمة الصحية

٢ - المقصود بالعجز المبرر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق
عليه بصفة دائمة على وجه مرضى ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال
أخرى من نوع مغاير .

٣ - لمحكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولارقيب عليها
فيما تحصله طالما أنها لم تعتمد على واقعة بغير سند لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٥٦٨ لسنة ٧٨ عمال كلى جنوب القاهرة وطلب الحكم بإلزام المطعون ضدها - شركة مصر حلوان للغزل والنسيج - بأن تدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه وقال بياناً لها أنه كان يعمل بقسم النسيج بالشركة المطعون ضدها وأصيب بعجز جزئى مستديم أثناء عمله وكان يتعين أن تعهد إليه بعمل آخر خفيف يتناسب وحالته الصحية وإذ أنهت المطعون ضدها خدمته دون مبرر اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٢٤ وأصابه ذلك بأضرار مادية وأدبية فقد اقام الدعوى بطلبه سالف البيان بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ ندبت المحكمة مصلحة الطب الشرعى خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن وجود وظائف بالشركة تتناسب وظروفه الصحية وبعد أن استمعت المحكمة لأقوال الشهود حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ برفض الدعوى استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١/٢١ حكمت المحكمة بالتأييد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه

على أن إنهاء خدمة الطاعن قد تمت وفقاً للقانون لإصابته بعجز مستديم وعجز عن أداء العمل الخفيف الذي أسندته إليه الشركة المطعون ضدها في حين أن هذا العمل لا يختلف عن عمله السابق ويعرضه لذات المخاطر وأن محكمة الموضوع لم تتحقق من مناسبة العمل الآخر لحالته الصحية ومن عجزه عن أداء هذا العمل ومن ثم يكون الحكم فضلاً عن مخالفته نص المادة ٣/١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بإنهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل يكون مشوياً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في جملته مردود بأنه لما كان من المقرر أن اللياقة الصحية شرط للتعيين ابتداءً في وظيفة من وظائف القطاع العام وشرط أيضاً للاستمرار في العمل وأن المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية ١ - ٢ - عدم اللياقة للخدمة الصحية وأن المقصود بالعجز المبسر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرضى ولو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير وكان لمحكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولا رقيب عليها فيما تحصله طالما أنها لم تعتمد على واقعة بغير سند لها لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون قد أورد في مدوناته أن الشركة المطعون ضدها لم تتعسف في إنهاء خدمة الطاعن وأنه كان يعاني من حالة ربوية مزمنة تعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءته الكلية بنحو ٣٠٪ وأن الشركة عهدت إليه بعمل آخر بعيد عن ذغبات النسيج والغبار بقسم التحضيرات إلا أن صحته لم تسعف له أداء هذا العمل كما قرر شاهدا الطاعن وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على رفض طلب الطاعن في التعويض على أن إنهاء خدمته كان مبرراً واستندت في ذلك إلى ما أورده تقرير الخبير وأقوال الشاهدين فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، محمد فتحي الجمهوري ، السيد المتباطي و محمد شوقي السيد الحديدي

(١٥٤)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) عقد « دفع العربون » . محكمة الموضوع « سلطتها في تفسير نية المتعاقدين »

دلالة دفع العربون . المرجع في بنائها لما تستقر عليه نية المتعاقدين لا إعطاء العربون حكمه القانوني . لمحكمة الموضوع استظهار نيتيهما من ظروف الدعوى . لارقابة المحكمة النقض عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .

(٢) عقد « الشرط الفاسخ الصريح » .

الشرط الفاسخ الصريح . وجوب أن تكون صيغته قاطعة الدلالة على وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء نفسه لمجرد حصول المخالفة الموجبة له .

(٣) عقد « فسخ العقد : الفسخ القضائي » بيع .

عدم النص في عقد البيع على اعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم متى تأخر المشتري عن سداد الثمن . مؤداه . عدم وقوع الفسخ إلا بحكم من القضاء .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٠٣ من القانون المدني على أن « دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه وإن كان لدفع العربون دلالة العدول إلا أن شروط التعاقد قد تقضى بغير ذلك ، والمرجع في بيان هذه الدلالة هو بما تستقر عليه نية المتعاقدين وإعطاء العربون حكمه في القانون وأن لمحكمة الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها لتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع

هو بعض الثمن الذي إنعقد به البيع باتا أم أنه عربون في بيع مصحوباً بخيار العدول إذ أن ذلك يدخل في سلطتها التقديرية التي لا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض طالما أن قضاءها يقوم على اسباب سائغة .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يتعين القول بتوافر الشرط الفاسخ الصريح أن تكون صيغته قاطعة الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه لمجرد حصول المخالفة الموجبه له .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا لم ينص في عقد البيع على اعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم في حالة تأخر المشتري عن سداد الثمن فإن الفسخ لا يقع في هذه الحالة إلا إذا صدر به حكم من القضاء .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مورث المطعون عليهم اقام الدعوى رقم ١٩٧٨/٢٩٢٦ مدنى سوهاج الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ وقال بياناً لذلك أنه اشترى بموجب هذا العقد من الطاعن اطيانا زراعية مساحتها ١٣ ظ ٣ ف مبينة بالأوراق لقاء ثمن مقداره ٢٥٨٠٤ جنيه ويرغب في نقل ملكيتها إليه ، وبتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٨ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ ذلك العقد ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط (مأمورية سوهاج) بالاستئناف رقم ٥٤/٨٠ ق ، وبتاريخ ١٥/١١/١٩٧٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن مورث المطعون عليهم في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٩١ لسنة ٥٠ ق ، وبتاريخ ١٦/٦/١٩٨٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف وبعد أن عجل الطاعن الاستئناف

حكمت المحكمة بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على خمسة اسباب ينعى الطاعن بالثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال إذ كيف العقد موضوع الدعوى بأنه بيع بات بشرط جزائي جريا وراء استخلاص نية المتعاقدين ولم يعتد بنصوصه الثابت منها دفع المشتري عربونا حدد مقداره والحالة التي تبيح للمشتري استرداده وتلك التي تبيح للبائع الاحتفاظ به ، واستدل على ذلك بما نص عليه في ذلك العقد من قيامه بتسليم الأرض المبيعة إلى المشتري ليقوم بزراعتها والاستيلاء على ثمرتها وعلى حق المذكور في التصرف فيها لمن يشاء وبأى كمية دون معارضة منه وعلى تعويض اتفاقى عند إخلال أحد طرفيه بما التزم به في حين أن الأرض المبيعة كانت مؤجرة للمشتري ولا يملك اخراجه منها بحكم الإمتداد القانوني لعقد الإيجار وأن تخويل المشتري حق التصرف في الأرض المبيعة لا يكون إلا بعد سداده باقى الثمن ولا ينفى حق العدول عن البيع وأن مانص عليه في البند الرابع من الزام من يخل بشروط العقد بدفع مثل العربون مرتبط بالبند الثانى منه الذى وصف المبلغ المدفوع بأنه عربون - ينفى عن هذا المبلغ أنه شرط جزائي .

وحيث إن هذا النعى برمته غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الاولى من المادة ١٠٣ من القانون المدنى على إن « دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه إلا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه وإن كان لدفع العربون دلالة العدول إلا أن شروط التعاقد قد تقضى بغير ذلك ، والمرجع في بيان هذه الدلالة هو بما تستقر عليه نية المتعاقدين وإعطاء العربون حكمه في القانون وأن لمحكمة الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها لتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع هو بعض الثمن الذى انعقدا به البيع باتاً أم أنه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول إذ أن ذلك يدخل في سلطتها التقديرية التى

لاتخضع فيها لرقابة محكمة النقض طالما أن قضاءها يقوم على اسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله وإذا كان الثابت من العقد سند الدعوى المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ أن مورث المستأنف عليهم (المطعون عليهم) إبتاع من المستأنف (الطاعن) أرضاً زراعية يستأجرها منه مساحتها ط ١٣ ف شائعته في ط ٢٧ ف لقاء ثمن قدره ٢٥٨٠٤ جنيه ودفع وقت العقد مبلغ ٦٢٥٠ جنيه كعربون وتعهد بسداد الباقي في مدة أقصاها أربعة اشهر وإذا أثبت بالعقد أن البائع نفذ التزامه بالتسليم وأن المشتري نفذ التزامه بالتسليم حيث اتفق الطرفان على أن يقوم المشتري بزراعة الأرض من وقت مشتراها مما مفاده أن الأرض المبيعة أصبحت في وضع يد المشتري بموجب عقد البيع وليس بموجب عقد الإيجار وأن التسليم والتسلم تنفذاً حكماً مما مفاده أيضاً أن ثمرات الأرض المبيعة أصبحت من حق المشتري من وقت البيع وبموجبه وإذا أثبت العقد أن المشتري أصبح له بموجب البيع ومن وقت حدوثه الحق في التصرف في الأرض المبيعة ببيعها لآخرين أو غير ذلك من ضروب التصرف حيث اتفق الطرفان على حق المشتري في توزيع الأرض مشتراه لأي اسم وبأي كمية دون معارضة من البائع وإذا أثبت بالعقد أن المتعاقدين حرصا على تنفيذه بأن ضمناه تعويضا اتفاقيا عند إخلال أي منهما بشروطه حيث اتفق الطرفان على أن أي طرف يخل بشروط العقد يكون عليه دفع مثل العربون ومن ثم فإن المحكمة تستخلص من جماع نصوص العقد أن نية المتعاقدين من دفع العربون انصرفت إلى تأكيد العقد والبت في تنفيذه بدفع معجل الثمن وجعل العقد مبرما بينهما على وجه نهائي ومن ثم لا يجوز لأي من طرفيه الرجوع عنه استناداً لأحكام البيع بالعربون المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ مدني وكان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع استخلصت من نصوص العقد أن نية عاقيه إنعقدت على قوامه وأن المبلغ الذي وصف فيه بأنه عربون ماهو في الواقع إلا جزءا من الثمن وقصد بوصفه عربونا تحديد قيمة التعويض الذي اتفقا على استحقاقه في حالة إخلال أي منهما بشروط العقد ، وكان ما استظهرته محكمة الموضوع منه نية المتعاقدين على هذا النحو هو تفسير سائغ لنصوص العقد تحتمله عباراته مما يدخل في سلطتها التقديرية دون معقب فإن هذا النعي برمته يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن عقد البيع موضوع النزاع اعتبر مفسوخاً من تلقاء نفسه لعدم وفاء المشتري بباقي الثمن في الميعاد المتفق عليه استناداً إلى ما نص عليه في البند الرابع من هذا العقد لأن عبارته تدل على أن نية الطرفين اتجهت إلى اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه في حالة تأخر المشتري عن الوفاء بباقي الثمن وأن مادفع منه يعتبر حقاً مكتسباً له وهو أثر لا يترتب إلا نتيجة للشرط الفاسخ الصريح الذي تضمنه ذلك البند غير أن الحكم المطعون فيه لم يبحث البند المشار إليه للتعرف على مدلوله واقتصر على القول بأن العقد لا يحوى سوى الشرط الفاسخ الضمنى .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يتعين للقول بتوافر الشرط الفاسخ الصريح أن تكون صيغته قاطعة الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه لمجرد حصول المخالفة الموجبه له ، لما كان ذلك وكان النص فى البند الرابع من عقد البيع على أن « أى طرف يخل بشروط هذا العقد يكون عليه دفع مثل العربون » - ليس إلا ترديداً للشرط الفاسخ الضمنى المقرر بحكم القانون فى العقود الملزمة للجانبين إذ لم تتضمن عبارته النص صراحة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه وسلب ما للقاضى من سلطة تقديرية وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر عند ما انتهى إلى أن العقد لا يحوى سوى الشرط الفاسخ الضمنى المقرر بحكم القانون فى العقود الملزمة للجانبين فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه بفرض أن ما ورد بعقد البيع كان ترديداً للشرط الفاسخ الضمنى فإن تأخر المشتري فى الوفاء بباقي الثمن الحق به ضرراً وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الضرر غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع دون بيان أسباب ذلك واكتفى بالقول بأن المشتري أو فى بالتزامه بدفع باقى الثمن .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه إذا لم ينص فى عقد البيع على اعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم فى حالة تأخر المشتري عن سداد الثمن فإن الفسخ لا يقع فى هذه الحالة إلا إذا صدر به حكم من القضاء ، لما كان ذلك وكان يبين من الرد على السبب الرابع أن عقد البيع موضوع التداعى لم ينص فيه على الشرط الفاسخ الصريح وكان الطاعن لم يطلب فسخ هذا العقد الذى أقام مورث المطعون عليهم الدعوى بطلب الحكم بصحته ونفاذه فإن النعى على الحكم المطعون فيه بشأن ماقرره من قيام المشتري بالوفاء بالتزامه بدفع باقى الثمن والتفاتة عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الضرر الذى أصاب الطاعن من جراء التأخير فى الوفاء بباقى الثمن أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / حسين على حسين نائب رئيس المحكمة حمدي محمد على ، محمد بكر غالى وعزت عمران .

(١٥٥)

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل . حكم « عيوب التدليل »
« ما يعد قصوراً » . إيجار « إيجار الأماكن » « القواعد العامة في الإيجار » . نقض
« سلطة محكمة النقض » .

(١) استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها دون رقابة
من محكمة النقض . شرطه إفصاح المحكمة عن مصدر الأدلة وفحواها وأن يكون لها مأخذها
الصحيح من الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليها .

(٢) الحكم بإخلاء جراج إستناداً إلى أنه غير خاضع لقوانين إيجار الأماكن باعتبار
أن الإيجار يشمل مجموعة من الخدمات هي العنصر الجوهرى فى التعاقد دون الحيز المكانى
ذاته عدم تبيان الحكم للمصدر الذى استقى منه ما خلص إليه فى قضائه وإغفاله دفاع المأجر
بأن الإيجار انصب على المكان فقط . تصور .

١ - إذ كان لمحكمة الموضوع الحق فى تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع
منها إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التى كونت منها عقيدتها
وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها
ويكون مؤدياً إلى النتيجة التى خلصت إليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض
أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وأن الأسباب التى أقيم عليها قد جاءت
سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق .

٢ - إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا بصحيفة الاستئناف

وفى مذكرتهم المقدمة بجلسته (.....) بدفاع مؤداه أن جراج النزاع الذى يستأجر كل منهم حيزاً فيه هو جراج خاص لا يقدم أى خدمات ويحكم علاقاتهم بالمالك عقد إيجار المكان ولا يعد عقد إيواء سيارة وأنه يجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير بكافة طرق الاثبات القانونية وقدموا تأييداً لدفاعهم إيصالات الأجرة التى تضمنت تخصيص مبلغ لاستعمال الجراج ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء على سند مع أن عين النزاع جراج عام لا ينتفع الطاعنون بالحيز المكانى فيه فقط بل يشمل الانتفاع بمجموعة من الخدمات هى الحراسة والنظافة وخلافه مقابل ما يدفعونه من أجرة ومن ثم لا تخضع علاقاتهم بالمطعون ضده لأحكام قانون إيجار الأماكن وكان الحكم لم يكشف فى مدوناته عن المصدر الذى استقى منه وجود الخدمات التى أشارت إليها فى أسبابه واعتبرها هى العنصر الجوهرى فى التعاقد دون الحيز المكانى ذاته وأطرح دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص دون أن يعنى ببخشه على نحو يدل بأن المحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع وأخضعته لتقديرها رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به - أن صح - وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٧٣٨ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالباً الحكم بإخلاء الجراج المبين بالصحيفة وتسليمه إليه حالياً ، وقال شرحاً لدعواه أن الطاعنين يستأجرون وحدات سكنية بالعقار المملوك له وقد احتفظ بجراج النزاع الكائن بذات العقار لاستعماله الخاص إلا أن الطاعنين قاموا بوضع سياراتهم به عنوه وحصلوا أثناء غيابه بالخارج على إيصالات من مندوب التحصيل تفيد سدادهم مقابل الانتفاع به ، ولما كان هذا الانتفاع لا يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن فقد أقام الدعوى ،

وبتاريخ ١٩٨٠/٥/١١ قضت المحكمة بإخلاء الطاعنين من الجراج محل التداعى وتسليمه خالياً إلى المطعون ضده ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١١٢ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأته جديراً بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أنه على الرغم من أن دفاعهم أمام محكمة الموضوع قد قام على أن جراج النزاع جراج خاص مستأجر كل منهم حيزاً فيه ولا يقدم أى خدمات أخرى ، ويخضع عقد استئجاره للامتداد القانونى فى قانون إيجار الأماكن فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وانتهى إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على واقعة الدعوى على سند من أن جراج النزاع جراج عام يقدم خدمات تغلب على الحيز المكانى دون أن يكشف عن المصدر الذى استقى منه ذلك الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع الحق فى تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التى كونت منها عقيدتها وفحواها ، وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ، ويكون مؤدياً إلى النتيجة التى خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم ، وأن الأسباب التى أقيم عليها قد جاءت سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق - لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا بصحيفة الاستئناف وفى مذكرتهم المقدمة بجلسته ١٠ / ١ / ١٩٨١ بدفاع مؤداه أن جراج النزاع الذى يستأجر كل منهم حيزاً فيه هو جراج خاص لا يقدم أى خدمات ويحكم علاقتهم بالمالك عقد إيجار المكان ، ولا يعد عقد إيواء سيارة وأنه يجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير بكافة طرق الإثبات القانونية ، وقدموا تأييداً لدفاعهم ايصالات الأجرة التى تضمنت تخصيص مبلغ ٢ جنيه لاستعمال الجراج ،

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء على سند من أن عين النزاع جراج عام لا ينتفع الطاعنون بالحيز المكانى فيه فقط بل يشمل الانتفاع بمجموعة من الخدمات هي الحراسة والنظافة وخلافة مقابل ما يدفعونه من أجرة ومن ثم لاتخضع علاقتهم بالمطعون ضده لأحكام قانون إيجار الأماكن وكان الحكم لم يكشف فى مدوناته عن المصدر الذى استقى منه وجود الخدمات التى أشار إليها فى أسبابه واعتبرها هى العنصر الجوهرى فى التعاقد دون الحيز المكانى ذاته ، وأطرح دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص دون أن يعنى ببحثه على نحو يدل بأن المحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع وأخضعته لتقديرها رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به - إن صح وجه الرأى فيه فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الحسيني الكنتاني، عبد النبي خمغم، محمد عبد البر حنين وكمال مراد .

(١٥٦)

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٦) حكم . إعلان . دعوى . محكمة الموضوع . بيع . نقض .

(١) مدونات الحكم التي تظاهرها محاضر الجلسات . وجوب الاعتداد بها دون شهادة قلم الكتاب التي تأتي على خلافها . تقديم أحد الخصوم مذكرة بعد الميعاد المحدد أو مستنداً لم يصرح له بتقديمه . التفات المحكمة عنها . لا بطلان .

(٢) البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم مذكرة دفاع الخصم الآخر . نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

(٣) تقديم صور من الأحكام للاسترشاد . بها . عدم اعتباره من قبيل المستندات في الدعوى .

(٤) تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة وأقوال الشهود . من سلطة قاضي الموضوع . عدم التزامه بالرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصوم .

(٥) بيع المتجر أو المصنع . م ٢/٥٩٤ مدني . استثناء من الأصل المقرر بخطر العنازل عن الإيجار العناصر التي لا غنى عنها لوجود المتجر توقفها على نوع التجارة . استلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالاتصال بالعملاء . مناطه . وجوب ممارسة المشتري ذات النشاط الذي كان يزاوله بائع المتجر . تقدير كفاية عناصر وجود المتجر من سلطة محكمة الموضوع .

(٦) الأسباب القانونية التي يخالطها واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض ولو كانت متعلقة بالنظام العام .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فيما سجله الحكم من بيانات وإجراءات هو بما يرد فى مدوناته يظاهرها ويكملها ما جاء بمحاضر الجلسات والاعتداد فى هذا الشأن بما يستخرجه الخصوم من شهادات من قلم الكتاب ، وأنه إذا انعقدت الخصومة ، واستوفى كل الخصوم دفاعهم فيها وحجزت المحكمة الدعوى للحكم ، فإن صلتهم بها تنقطع ولا يبقى لهم من اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، فإذا قدم أحد الأطراف مذكرة بدفاعه بعد الميعاد المحدد له أو قدم مستنداً دون أن يكون مصرحاً له بتقديمه فلا على المحكمة إن هى التفتت عنهما .

٢ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم مذكرة دفاع الخصم الأحكام المقدمة أثناء فترة حجز الدعوى للحكم هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذى لم يتم إعلانه التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . ولما كان المطعون ضدهما الثالث والرابع لم يتمسكا بهذا البطلان فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من سبب للطعن يكون غير مقبول .

٣ - تقديم صور من أحكام محكمة النقض للاسترشاد بها لا يعد من قبيل المستندات فى الدعوى لأن السوابق القضائية تكون مطروحة على المحكمة للاسترشاد بها ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك . ولما كان ما قدم من المطعون ضدهما الأولى والثانى خلال فترة حجز الدعوى للحكم هو صورة خطية لحكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ قضائية فلا يعد مستنداً فى الدعوى ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

٤ - لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير الأدلة المقدمة فيها والأخذ بما يقتنع به منها وإطراح ما عداه وحسبه فى ذلك أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله دون أن يكون ملزماً بتعقب حجج الخصوم وأقوالهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً ما دام فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها الرد الضمنى المنقط لما عداها ، وكان تقدير أقوال الشهود هو ما يستقل به قاضى الموضوع حسبما يطمئن إليه وجد أنه دون

أن يكون ملزماً ببيان أسباب ترجيحه لما أخذ به وإطراحه لغيره ولا معقب عليه في ذلك .

٥ - ما نصت عليه المادة ٥٩٤ من القانون المدني من أنه « إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ، ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق . » إنما هو استثناء من الأصل المقرر وهو إلزام المستأجر باحترام عقد الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار ومن ثم تعين قصره على الحالة والشروط الواردة في هذه المادة ، وكان المتجر في معنى المادة سالفة الذكر يشمل مقومات مادية ومعنوية ، وأن المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل إلا إن العنصر المعنوي الرئيسي والذي لا غنى عن توافره لوجود المحل التجاري والذي لا يختلف باختلاف التجارة هو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية باعتباره المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى ، فيترتب على غيبته انتفاء فكرة المتجر ذاتها فلا يتصور متجر بلا عملاء سواء كانوا دائمين أو عابرين ويعد بيعاً له الاقتصار على بيع هذا العنصر وحده دون غيره من سائر العناصر المادية أو المعنوية ، ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها المتجر الذي يجريان عليه التعاقد ، إلا أن لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر غير متقيدة في هذا الشأن بما يقرانه أو بالوصف الذي يضيفانه على التعاقد ، ولها هي بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحري على قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به متى كان استخلاصها سائفاً ومتفقاً مع الثابت بالأوراق ، ولما كانت المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو رغبة المشرع في الإبقاء

على الرواج المالى والتجارى فى البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار فى استغلاله ، وكان مناط استلزام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذى كان يزاوله بائع المتجر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانتفاء صفة المتجر عن محل النزاع على ما استخلصه من عقد البيع وما نص فيه على أن الطاعن اشتراه لضمه إلى مصنع الحلوى بذات العقار وما جاء بمحضر الحجز التحفظى الموقع بتاريخ ١٩٨١/٥/٣٠ على محل النزاع والذي أثبت به توقيع الحجز على منقولات وأدوات خاصة بصناعة الحلوى وما قرره الطاعن بتحقيقات الشكوى الإدارى رقم ٣٣٥١ لسنة ١٩٧٩ مصر الجديدة من أنه اشترى المحل تكملة لمصنعه الخاص بصناعة الحلويات وما ثبت من المعاينة بذات المحضر من إجراء تعديلات بالمحل وفتح باب به يؤدي إلى مصنع الحلوى وأطرح الحكم أقوال شاهدي الطاعن بشأن موافقة زوج المالكة المطعون ضده الثانى على حصول البيع وقبوله التنازل عن الإيجار مقابل تقاضيه مبلغ من النقود لعدم اطمئنان المحكمة إليها ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن بيع المحل من المطعون ضده الثالث إلى الطاعن لم يتم لمباشرة ذات النشاط الذى كان يمارسه البائع ، وإنما لاستعماله فى نشاط مغاير الأمر الذى يفقد معه بيع المحل بالجدك أهم عناصره وهو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، ورتب على ذلك أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٠ لا يعدو أن يكون تنازلا عن الإيجار وليس بيعا لمحل تجارى بالجدك ومن ثم فلا يسرى عليه الاستثناء المنصوص عليه فى المادة ١/٥٩٤ من القانون المدنى ولا ينفذ فى حق المالكة إلا بموافقة كتابية صريحة منها . وكان ما استخلصه الحكم سائغا وله أصله الثابت فى الأوراق ومؤديا إلى ما انتهى إليه من نتيجة تتفق وصحيح القانون ويتضمن الرد الضمنى المسقط لدفاع الطاعن فإن النعى عليه بما جاء فى أسباب الطعن سالفة الذكر يكون فى غير محله .

٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأسباب القانونية وإن تعلقت بالنظام العام إذا خالطها واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع

فإنه لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعمال نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مع اتصالها بواقع كان يجب طرحه عليها لتقول كلمتها فيه . فإنه لا يقبل منذ التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة ونعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٦٧١ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون ضدهما الثالث والرابع بطلب الحكم باخلاتهم من الحانوت الموضع بالصحيفة وتسليمه إليها خاليا مما يشغله . وقالت بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٤/١٢ أجرت للمطعون ضدهما الثالث والرابع محل النزاع لاستعماله فى تجارة السيارات إلا أنهما تنازلا عنه إلى الطاعن فى صورة عقد بيع بالجدك لم تتوافر شروطه ، ويدون إذن كتابى صريح منها مخالفين بذلك نصوص عقد الإيجار وأحكام قانون إيجار الأماكن ومن ثم أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان . وأقام الطاعن الدعوى رقم ٦٨٢٣ لسنة ١٩٧٩ أمام ذات المحكمة على المطعون ضدهما الأولى والثانى بطلب الحكم بإلزامهما تحرير عقد إيجار باسمه للمحانوت سالف الذكر تأسيسا على أنه اشتراه بموجب عقد بيع بالجدك مؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٠ من مستأجرة المطعون ضده الثالث وبموافقة المطعون ضده الثانى زوج المالكة المطعون ضدها الأولى ووكيلها بعد أن دفع له ستة آلاف جنيه . ولما كان من حقه الحصول على عقد إيجار جديد بذات الشروط الواردة بالعقد السابق فقد

أقام دعواه بطلباته السالفة البيان ضمت المحكمة الدعويين وأحالتهم إلى التحقيق ، ثم حكمت برفض الدعوى الأولى وفي الدعوى الثانية بإلزام المطعون ضدهما الأولى والثانى بتحرير عقد إيجار للطاعن عن محل النزاع بالشروط الواردة بالعقد المؤرخ ١٢/٤/١٩٧١ . استأنف المطعون ضدهما المذكورين هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ١٩٩٢ لسنة ٩٨ قضائية وتاريخ ١٦/١٢/١٩٨١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فى الدعوى قم ٥٦٧١ لسنة ١٩٧٩ بإخلاء محل النزاع وتسليمه خاليا للمطعون ضدها الأولى ، ورفض الدعوى رقم ٦٨٢٣ لسنة ١٩٧٩ . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره بعد أن ضمت إليه الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٤ قضائية وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنين بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة الثابت بالأوراق من أربعة وجوه حاصل الأول والثانى منها أن محكمة الاستئناف نظرت الدعوى بجلسة ١٨/١١/١٩٨١ ثم قررت حجزها للحكم مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات فى أسبوعين ، وأثبت هذا القرار برولات قضاة الدائرة ويومية الجلسات حسب الشهادة المقدمة منه وقد أودع مذكرة بدفاعه فى ٣٠/١١/١٩٨١ خلال الأجل المحدد أرفق بها حافظة مستندات تتضمن صورة من الحكم الصادر فى الجلسة رقم ٢٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ أمن دولة مصر الجديدة بحبس المطعون ضدهما الأولى والثانى ثلاثة أشهر لا متناعها عن تحرير عقد إيجار له إلا أن الحكم الصادر فيه استبعد تلك المذكرة على سند من أنها قدمت بعد الميعاد المحدد بعشرة أيام حسب الثابت بمحضر الجلسة مما حال دون اتصال المحكمة بدفاعه رغم جوهريته وإلتفاتها عن المستند المقدم منه رغم ما له من أثر على الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فيما تضمنه الحكم من بيانات وإجراءات هو بما يرد فى مدوناته يظاهرها ويكملها ما جاء بمحاضر الجلسات والاعتداد فى هذا الشأن بما يستخرجه الخصوم

من شهادات من قلم الكتاب ، وأنه إذا انعقدت الخصومة ، واستوفى كل الخصوم دفاعهم فيها وحجرت المحكمة الدعوى للحكم ، فإن صلتهم بها تنقطع ولا يبقى لهم من اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، فإذا قدم أحد الأطراف مذكرة بدفاعه بعد الميعاد المحدد له أو قدم مستندا دون أن يكون مصرحا له بتقديمه فلا على المحكمة أن هى إلتفتت عنهما . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة ١٩٨١/١١/١٨ التى نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستئناف أن المحكمة قررت حجزها للحكم فيها بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم فى عشرة أيام ، فقدم الطاعن مذكرة بدفاعه وحافطة مستندات استبعدتهما لورود المذكرة بعد انتهاء الأجل المحدد لتقديمها ولعدم التصريح بتقديم مستندات ، وكان الثابت من ملف الطعن المتقدم رقم ٥٤٤ لسنة ٥٤ قضائية أن الدعوى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٨٢ التى أقامها الطاعن برد وبطلان ما أثبت بمحضر الجلسة المشار إليه بالنسبة للأجل المحدد لتقديم مذكرات الخصوم لمخالفته الثابت بقرارات السادة المستشارين أعضاء الدائرة من أن هذا الأجل محدد بأسبوعين قد قضى برفضها نهائيا فى الاستئناف رقم ٥٧٢٦ لسنة ٩٩ قضائية القاهرة وأضحى هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضى وإن طعن عليه بطريق النقض بما لازمه صحة البيان المدون بمحضر الجلسة سالف الذكر بالنسبة للأجل المحدد لتقديم مذكرات الخصوم بعشرة أيام ، ومن ثم فإن هذا الأجل يكون قد انتهى من قبل تقديم الطاعن لمذكرة دفاعه فى ١٩٨١/١١/٣٠ ، وإذا كانت المحكمة لم تصرح بتقديم مستندات فى فترة حجز الدعوى للحكم فإنه لا عليها إن هى استبعدت مذكرة دفاع الطاعن المقدمة بعد الميعاد أو التفتت عن مستنداته غير المصرح بتقديمها ويضحى النعى بهذين الوجهين على غير اساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أعتد بمذكرة دفاع المطعون ضدها الأولى والثانى المودعة خلال فترة حجز الدعوى للحكم مع أنها أعلنت للطاعنين وحده دون باقى الخصوم من المطعون ضدهم مما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم مذكرة دفاع الخصم الآخر المقدمة أثناء فترة حجز الدعوى للحكم هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع حمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي لم يتم إعلانه به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . ولما كان المطعون ضدهما الثالث والرابع لم يتمسكا بهذا البطلان فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من سبب الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى مصلحة الرابع من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قبل مستنداً قدم من المطعون ضدهما الأولى والثاني خلال فترة حجز الدعوى للحكم عبارة عن صورة حكم لمحكمة النقض في حين أنه استبعد مستنداته مما يعتبر إخلالاً بمبدأ المساواة بين الخصوم مبطلاً للحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن تقديم صور من أحكام محكمة النقض للاسترشاد بها لا يعد من قبيل المستندات في الدعوى لأن السوابق القضائية تكون مطروحة على المحكمة للاسترشاد بها ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك . ولما كان ما قدم من المطعون ضدهما الأولى والثاني خلال فترة حجز الدعوى للحكم هو صورة خطية لحكم محكمة النقض في الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ قضائية فلا يعد مستنداً في الدعوى ومن ثم فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعي بالسبب الثاني وبالوجه الثاني من السبب الثالث والسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والآخر بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن بيع محل النزاع للطاعن لم يتم بقصد مباشرة تحت نشاط البائع وهو تجارة السيارات وإنما قصد به استعماله في نشاط مغاير هو صناعة الحلوى وبيعها والحاقه بمصنع الطاعن المجاور له في ذات العقار مما يفقد ذلك البيع أهم عناصر بيع الجذك وهو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ومن فلا يسرى عليه الاستثناء الوارد في المادة ٢/٥٩٤ من القانون مدني ، واستدل الحكم على ذلك بما جاء في عقد

البيع وما ورد بمحضر الحجز الموقع فى محل النزاع من توقيعه على بعض الأدوات الخاصة بصناعة الحلوى وما ظهر من تحسينات ومعاينة المحضر رقم ٣٣٥١ لسنة ١٩٧٩ إدارى مصر الجديدة من وجود تعديلات بالمحل منها فتح باب يؤدى إلى مصنع الطاعن - فى حين أن المادة ٥٩٤ المشار إليها لم تستوجب تطابق النشاط التجارى لكل من البائع والمشتري وإنما اشترطت فقط ألا يلحق بالمؤجر ضرر محقق وأن يقدم المشتري ضمانا كافيا له ، كما أن ما ورد بعقد بيع المحل ومحضر الحجز الموقع به والمحضر الإدارى سالف الذكر لا يؤدى إلى ما استخلصه الحكم ولا يفيد بالضرورة تغيير النشاط التجارى للمحل ، وقد استبعد الحكم مذكرة دفاعه المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم ، وأنه كان يتعين الرد عليها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى فضلا عن أنه لم يستوعب أويرد على دفاعه أمام محكمة أول درجة القائم على أنه لم يحدث تغيير فى الدفاع بمحل النزاع لكونه ظل مغلقا حتى سنة ١٩٧٩ بسبب المنازعات بينه والمطعون ضدهما الأولى والثانى ، والتفت عن مستنداته المقدمة أمام تلك المحكمة ولم يحققها رغم أن الاستئناف ينقل الدعوى بالحالة التى كانت عليها أمام محكمة أول درجة ، وأهدر الحكم أقوال شهوده فى المحضر الإدارى رقم ٥١٨٧ لسنة ١٩٧٩ مصر الجديدة وفى تحقيقات اللجنة رقم ٢٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ أمن دولة مصر الجديدة وما شهدوا به من تقاضى المطعون ضده الثانى مبلغ ستة آلاف جنيه منه كخلو للموافقة على بيع المحل ، وكذلك أقوال شاهده أمام محكمة أول درجة التى تؤيد دفاعه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أنه لما كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير الأدلة المقدمة فيها والأخذ بما يقتنع به منها وإطراح ما عداه وحسبه فى ذلك أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله دون أن يكون ملزما بتعقب حجج الخصوم وأقوالهم وطلباتهم والرد عليها استقلالا ما دام فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها الرد الضمنى المسقط لما عداها ، وكان تقدير أقوال الشهود هو ما يستقل به قاضى الموضوع حسبما يطمئن إليه وجدانه دون أن يكون ملزما ببيان أسباب

ترجيحه لما أخذ به وإطراحه لغيره ولا معقب عليه فى ذلك ، وكان ما نصت عليه المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه « إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ، ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق . » إنما هو استثناء من الأصل المقرر وهو التزام المستأجر باحترام عقد الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار ومن ثم تعيين قصره على الحالة والشروط الواردة فى هذه المادة ، وكان المتجر فى معنى المادة سالفه الذكر يشمل مقومات مادية ومعنوية ، وأن المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعا لتكوينه بل يكتفى بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التى لاغنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها المحل إلا أن العنصر المعنوى الرئيسى والذى لا غنى عن توافره لوجود المحل التجارى والذى لا يختلف باختلاف التجارة هو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية باعتبار المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى ، فيترتب على غيبتها انتفاء فكرة المتجر ذاتها فلا يتصور متجر بلا عملاء سواء كانوا دائمين أو عابرين ويعد بيعا له الاقتصار على بيع هذا العنصر وحدده دون غيره من سائر العناصر المادية أو المعنوية ، ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتركب منها المتجر الذى يجريان عليه التعاقد ، إلا أن لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافيه لوجود المتجر غير متقيدة فى هذا الشأن بما يقرره أو بالوصف الذى يضيفانه على التعاقد ، ولها وهى بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى : عن قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمه فى الدعوى واستخلاص ما تقتنع به متى كان استخلاصها سائغا ومتفقا مع الثابت بالأوراق ، ولما كانت المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو رغبة المشرع فى الإبقاء على الرواج المالى والتجارى فى البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار فى استغلاله ، وكان مناط استلزام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال

بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانتفاء صفة المتجر عن محل النزاع على ما استخلصه من عقد البيع وما نص فيه على أن الطاعن اشتراه لضمه إلى مصنع الحلوى بذات العقار وما جاء بمحضر الحجز التحفظي الموقع بتاريخ ١٩٨١/٥/٣٠ على محل النزاع والذي أثبت به توقيع الحجز على منقولات وأدوات خاصة بصناعة الحلوى ومما قرره الطاعن بتحقيقات الشكوى الإداري رقم ٣٣٥١ لسنة ١٩٧٩ مصر الجديدة من أنه اشترى المحل تكملة لمصنعه الخاص بصناعة الحلويات وما ثبت من المعاينة بذات المحضر من إجراء تعديلات بالمحل وفتح باب به يؤدي إلى مصنع الحلوى وأطرح الحكم أقوال شاهدي الطاعن بشأن موافقة زوج المالكة المطعون ضده الثاني على حصول البيع وقبوله التنازل عن الإيجار مقابل تقاضيه مبلغ من النقود لعدم اطمئنان المحكمة إليها ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن بيع المحل من المطعون ضده الثالث إلى الطاعن لم يتم لمباشرة ذات النشاط الذي كان يمارسه البائع وإنما لا ستعماله في نشاط مغاير الأمر الذي يفقد معه بيع المحل بالجدك أهم عناصره وهو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، ورتب على ذلك أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٠ لا يعدو أن يكون تنازلاً عن الإيجار وليس بيعاً لمحل تجاري بالجدك ومن ثم فلا يسرى عليه الاستثناء المنصوص عليه في المادة ١/٥٩٤ من القانون المدني ولا ينفذ في حق المالكة إلا بموافقة كتابية صريحة منها . وكان ما استخلصه الحكم سائغاً وله أصله الثابت في الأوراق ومؤدياً إلى ما انتهى إليه من نتيجة . تتفق وصحيح القانون ويتضمن الرد الضمني المسقط لدفاع الطاعن فإن النعى عليه بما جاء في أسباب الطعن سالفة الذكر يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في قضاؤه إلى نص المادة ٢٣ ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يجيز للمؤجر إخلاء المستأجر من العين المؤجرة إذا أجراها من الباطن أو تنازل عنها أو تركها

لغير بأى وجه من الوجوه بغير إذن كتابى صريح من المالك مع أن هذا النص ألغى بالمادة ٣١ من القانون رقم لسنة ١٩٧٧ والتى حلت محلها المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به قبل الفصل فى الدعوى مما كان يوجب إعمال حكم هذا القانون عليها ولو أنها رفعت قبل صدوره أخذاً بقاعدة الأثر الفورى له بالنسبة للقواعد الموضوعية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن بيع محل النزاع بالعقد المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٠ لا يعتبر بيع جدك لتخلف عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وأن هذا العقد فى حقيقته تنازل عن الإيجار فلا يسرى عليه الاستثناء المنصوص عليه فى المادة ٢/٥٩٤ مدنى ولا ينفذ فى حق المالكة المطعون ضدها الأولى إلا بموافقة كتابية صريحة منها وهو ما عجز الطاعن عن إثباته ومن ثم فقد تحقق سبب الإخلاء ، وكان يستوى لدى الطاعن أن يكون الإخلاء عملاً بنص المادة ٢٣ ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو طبقاً لنص الفقرة ب من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى حل محله نص الفقرة (ج) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إذ أن حكم القانون واحداً فى هذه النصوص بشأن الحالة موضوع النزاع ، وكان لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع فى الحكم من تقرير قانونى خاطئ بإعمال حكم الفقرة ح من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى دون أن تنقض الحكم ما دام أنه قد انتهى صحيحاً فى نتيجة فإن النعى بهذا الوجه يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أجازت البيع بالجدك والتنازل عنه بشرط حصول المالك على ٥٠٪ من ثمن المبيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال إذا أعلن عن رغبته فى الحصول على هذه النسبة خلال شهر من تاريخ إعلانه بالبيع مما مؤداه أنه لم يعد يحق للمالك أن يطلب إخلاء المشتري فى حالة البيع بالجدك ، وإذا كانت المطعون ضدها الأولى لم تعلن عن رغبته فى الحصول على النسبة المقررة من ثمن المبيع أو مقابل التنازل خلال شهر من تاريخ إعلانها بالبيع الحاصل فى ١٩٧٧/٧/٢٢ ومن ثم سقط حقها فى طلبها ولا يصح لها بعد ذلك طلب الحكم بالإخلاء .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأسباب القانونية وإن تعلقت بالنظام العام إذا خالطها واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كانت الأوراق قد خلت بما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعمال نص المادة ٢٠ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مع اتصالها بواقع كان يجب طرحه عليها لتقول كلمتها فيه فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / منصور حسين
عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد خزان ، محمد ممتاز متولى و . د . عهد القادر عثمان

(١٥٧)

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ قضائية :

(١) نقض « المنصوم فى الطعن » .

الإختصاص فى الطعن . شرطه .

(٢ - ٥) تأمينات إجتماعية . تقادم « تقادم مسقط » .

قانون . نظام عام . حكم « تسببه » .

(٢) سقوط الحق فى طلب تعديل الحقوق المقررة بـ ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإنقضاء سنتين
من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق .
الإستثناء . حالته . م ١٤٢ من القانون . عدم خضوع هذه المدة لقواعد الانقطاع والوقف
المقررة للتقادم . جلة ذلك .

(٣) اشتراكات التأمين . حسابها على أساس الأجور الفعلية للعمال . عدم جواز
تغيير هذه الأجور إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات الإجتماعية .

(٤) أحكام قوانين التأمينات الإجتماعية . تعلقها بالنظام العام . قبول هيئة
التأمينات الإجتماعية للاشتراكات رغم عدم إلزام صاحب العمل بها . لا يكسب العامل حقاً
تأمينياً لم ينص عليه فى القوانين المذكورة .

(٥) تسبيب الحكم .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفى لقبول الطعن بالنقض

ان يكون المطعون عليه مجرد طرف فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه فى طلباته هو .

٢ - مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو تاريخ الصرف - بالنسبة لباقي الحقوق واستثنى من ذلك حالة إعادة تقدير عجز المؤمن عليه المصاب بإصابة عمل ومستحقاته إذا أصيب بإصابة تالية طبقاً للقواعد المقررة بالمادة ٥٦ من هذا التشريع وحالة إعادة تقدير نسبة عجز المؤمن عليه عند إعادة فحصه طبياً بالتطبيق لما نصت عليه المادة ٥٩ منه وصدر قانون لا حق يوجب إعادة التسوية حسبما يأتى به من جديد يوجبها أو حكم قضائى نهائى بالتعديل أو وقوع أخطاء مادية فى حساب التسوية ، ولما كان المشرع قد افصح فى نصوص القانون المتقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لأربابها باعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا فى نظام التأمين الاجتماعى كله من العون العاجل إلى المستحقين فى ظل قواعد منضبطة تجنبهم اختلاف الرأى مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يباعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكى تستقر المراكز القانونية بين الهيئة وهؤلاء المستحقين .، وإذ فرض بالمادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليها على ذوى الشأن رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بسنتين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق فى نطاق الاستثناءات التى أوردها بهذه المادة بما مؤداه سقوط الحق فى إقامة تلك الدعوى بعد انقضاء المدة المنوه عنها ، فإن لازم ذلك فى مجموعة أن تكون مدة السنتين الواردة فى المادة ١٤٢ السابق الملأح إليها تتأبى بحسب طبيعتها وقصد المشرع على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم .

٣ - مؤدى نص المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان اشتراكات التأمين تحسب على أساس الأجور الفعلية

للعمال وأنه لا يجوز تغيير طريقة حساب الأجور إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٤ - المقرر أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم إلزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه .

٥ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم يجب أن يدل على أن المحكمة قد فحصت الأدلة التى طرحت عليها وأن تنصب أسبابه على مقطع النزاع فى القضية وأن تعرض للدفاع الجوهري المنتج فى الدعوى الذى تلتزم محكمة الموضوع بأن تحققه وترد عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الفيوم وطلب الحكم بإلزامها فى مواجهة المطعون ضده الثانى بإعادة تسوية مستحققاته على أساس أجره الفعلى وصرف الفروق المستحقة له من تاريخ استحقاق المعاش ، وقال بيانا لها أنه كان يعمل فرانا بمخبز المطعون ضده الثانى بأجر شهري مقداره ١٢٠ جنيها ، وقامت الطاعنة بتسوية معاشه على أساس أجر يقل عن أجره الفعلى فلجأ إلى لجنة فحص المنازعات ، وإذا امتنعت الطاعنة عن إعادة تسوية

مستحققاته فقد أقام دعواه بطلباته آنفة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريره ، حكمت بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥ في مواجهة المطعون ضده الثانى بإعادة تسوية مستحققات المطعون ضده الأول على أساس أجره الفعلى بجعل معاشه الشهرى ٧٣٢.٦١ جنيه وصرف الفروق المستحقة له من تاريخ صرفه للمعاش حتى تاريخ رفع الدعوى وقدرها ٧١٩,٤١٥ جنيه ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية الفيوم » بالاستئناف رقم ٢١/٤٤٠ ق ، وبتاريخ ١٤/١/١٩٨٧ حكمت بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى وأبدت رأيها فى موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لقبول الطعن بالنقض أن يكون المطعون عليه مجرد طرف فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازع خصمه فى طلباته هو ، وكان الثابت فى الأوراق أن الخصومة وجهت إلى المطعون ضده الثانى ليصدر الحكم فى مواجهته ولم يكن للطاعنة طلبات قبله ولم يحكم عليه بشئ ، بل وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ، فإنه لا يكون للطاعنة مصلحة فى اختصاصه أمام محكمة النقض ، ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت فى صحيفة الاستئناف وفى مذكرة دفاعها المقدمة إلى المحكمة بجلسته ٢/١١/١٩٨٦ بسقوط حق المطعون ضده الأول فى رفع دعواه إذ أقامها بعد الميعاد المقرر بالمادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فقد أخطر بربط المعاش فى ٢٧/١١/١٩٨٢ ورفع دعواه بتاريخ ٩/١/١٩٨٥ بعد إنقضاء أكثر من سنتين من تاريخ إخطاره بربط

المعاش المستحق له ، كما يتعين حساب المعاش طبقاً للأجر الحكمي الذي نص عليه القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ دون الأجر الفعلي ، وإذا إلتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهري ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التعلل سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص في فقرتها الأولى على أن « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية » ومؤدى ذلك أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق واستثنى من ذلك حالة إعادة تقدير عجز المؤمن عليه المصاب بإصابة عمل ومستحقاته إذا أصيب بإصابة تالية طبقاً للقواعد المقررة بالمادة ٥٦ من هذا التشريع وحالة إعادة تقدير نسبة عجز المؤمن عليه عند إعادة فحصه طبياً بالتطبيق لما نصت عليه المادة ٥٩ منه وصدور قانون لا حق يوجب إعادة التسوية حسبما يأتي به من جديد يوجبها أو حكم قضائي نهائي بالتعديل أو وقوع أخطاء مادية في حساب التسوية ، ولما كان المشرع قد أفصح في نصوص القانون المتقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لأربابها باعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا في نظام التأمين الاجتماعي كله العون العاجل إلى المستحقين في ظل قواعد منضبطة تجنبهم اختلاف الرأي مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يباعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكي تستقر المراكز القانونية بين الهيئة وهؤلاء المستحقين ، وإذا فرض بالمادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليها على ذوى الشأن رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بسنتين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ

الصرف بالنسبة لباقي الحقوق في نطاق الاستثناءات التي أوردها بهذه المادة ، بما مؤداه سقوط الحق في إقامة تلك الدعوى بعد إنقضاء المدة المنوه عنها ، فإن لازم ذلك في مجموعته أن تتكون مدة السنتين الواردة في المادة ١٤٢ السابق الإلماح إليها تتأبى بحسب طبيعتها وقصد المشرع على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم ، وكان نص المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة » وكان مؤدى ذلك أن اشتراكات التأمين تحسب على أساس الأجور الفعلية للعمال وأنه لا يجوز تغيير طريقة حساب الأجور إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الطاعنة ، وكان القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية للفران بواقع جنيهان يومياً فإنه يتعين حساب معاشه على أساس الأجر المبين بذلك القرار الوزاري ، إيا كان مقدار الأجر الذي تقاضاه أو الاشتراكات التي سددت عنه إذ المقرر أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وإن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم عدم إلزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه ، لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب أن يدل على أن المحكمة قد محصت الأدلة التي طرحت عليها وأن تنصب أسبابه على مقطع النزاع في القضية وأن تعرض للدفاع الجوهري المنتج في الدعوى الذي تلتزم محكمة الموضوع بأن تحققة وترد عليه ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت في صحيفة الاستئناف وفي المذكرة المقدمة بجلسته ١٩٨٦/١١/٢ بدفاعها الجوهري سالف البيان ، وهو دفاع يتغير به وجه الرأي في الدعوى - ولم يتناوله حكم محكمة أول درجة إيراداً أو رداً - وحجب الحكم المطعون فيه نفسه عن تحقيق هذا الدفاع مجتزئاً في ذلك بالقول بسلامة الأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صلاح محمد أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، حسين محمد حسن ومصطفى
حسيب عباس محمود .

(١٥٨)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٧ ق « أحوال شخصية » :

أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الحكم فى الدعوى » « تطليق » .
الحكم بالتطليق طبقاً للمادة السادسة من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه . أن يعجز القاضى عن
الاصلاح بين الزوجين مع توافر شروط الضرر . فلو صفحات جلسات محكمة أول وثانى درجة
من إثبات أية محاولة للإصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنها أوركالتهم المصريح لهما
بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات . تضمنين الحكم المطعون فيه رغم ذلك عجز المحكمة
عن الاصلاح بينهما . لا سند له من الأوراق . قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط .
مخالفة للقانون .

النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل

- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اشترط للحكم بالتطليق
فى هذه الحالة أن يثبت إضرار الزوج بزوجته بما لا يستطيع معه دوام العشرة
وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٥
من قانون المرافعات وفى المادة ١٥٩ من قانون السلطة
القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل على أنه يتعين لاحتجاج
المختصوم أو محتاجهم بما اتخذ فى الدعوى من إجراءات للإثبات وما أدلوا به
أو وكالاتهم من إقرارات أو أهدوه من دفع أو أوجه دفاع شفاها بالجلسات
أن تكون واردة فى محاضر مدونه بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستند

فى قضائها على ما يخالف أو يجاوز مادون فيها بخصوص هذه الإجراءات وتلك التقارير ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمتى أول وثانى درجة أنها خلت من إثبات أية محاولات للإصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنها ووكلاهما المصرح لهم بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات مما يتحقق به شرط عجز القاضى عن هذا الإصلاح اللازم للحكم بالتطبيق للضرر وكان لا يكفى لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الطرفين قيام المطعون عليها بإعلان الطاعن للحضور أمام المحكمة لتقوم بالتوفيق بينهما طالما لم يثبت من محاضر الجلسات أن المحكمة حاولت الإصلاح بين الطرفين أثناء مشولهما أمامها بالجلسات التى تلت هذا الإعلان فإن ماتضمنه الحكم الإبتدائى الذى تأيد بالحكم المطعون فيه من أن محاولة الإصلاح بين الطرفين باءت بالفشل لا يكون له سند من الأوراق ويكون الحكم بالتطبيق رغم تخلف هذا الشرط قد خالف القانون وإذا أيد الحكم المطعون فيه على سند من القول بأنه لا يتحتم على محكمة أول درجة اتخاذ هذا الإجراء فإنه يكون بدوره معيبا بمخالفة القانون مما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٣٤٠ لسنة ١٩٨٤ كلى أحوال شخصية الاسكندرية ضد الطاعن للحكم بتطبيقها عليه طلاقه بانه وقالت بيانا لدعواها أنه تزوجها بصحيح العقد واذا هجرها ولم ينفق عليها وتزوج بأخرى مما أضر بها واستحال معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى ،

أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٦/٢/٢٥ بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلبة بائنة . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٨٦ ق شرعى على الأسكندرية وفى ١٩٨٧/٢/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أنه يشترط للحكم بالتطبيق فضلا عن ثبوت الضرر عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين وإذا قضت محكمة أول درجة بتطبيق المطعون عليها دون أن تعرض الصلح على الطرفين فإن حكمها يكون معيبا بمخالفة القانون وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييده دون أن تقوم محكمة الاستئناف بمحاولة الإصلاح بين الطرفين رغم تمسكه بذلك على سند من القول بأن محكمة أول درجة ليست ملزمة باتخاذ هذا الإجراء فإنه يكون بدوره قد خالف القانون .

وحيث إن النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها القاضى طلبة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اشترط للحكم بالتطبيق فى هذه الحالة أن يثبت إضرار الزوج بزوجته بما لا يستطيع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه « يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع إجراءات الأثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضى وإلا كان العمل باطلاً » وفى المادة ١٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه « وعلى كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات

أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها « يدل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو حاجتهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للإثبات وما أدلوا به أو وكلائهم من إقرارات أو أبدوه من دسوع أو أوجه دفاع. شفاهها بالجلسات أن تكون واردة في محاضر. مدونة بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجاوز مادون فيها بخصوص هذه الإجراءات وتلك التقارير ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمتي أول وثاني درجة أنها خلت من إثبات أية محاولات للأصلاح بين الزوجين قد بذلت وانهما ووكلاهما المصرح لهما بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات مما يتحقق به شرط عجز القاضى عن هذا الإصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر وكان لا يكفى لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الطرفين قيام المطعون عليها بإعلان الطاعن للحضور أمام المحكمة لتقوم بالتوفيق بينهما طالما لم يثبت من محاضر الجلسات أن المحكمة حاولت الاصلاح بين الطرفين أثناء مشولهما أمامها بالجلسات التى تلت هذا الإعلان فإن ما تضمنته الحكم الابتدائى الذى تأيد بالحكم المطعون فيه من أن محاولة الاصلاح بين الطرفين باءت بالفشل لا يكون له سند فى الأوراق ويكون الحكم بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط قد خالف القانون وإذا أيد الحكم المطعون فيه على سند من القول بأنه لا يتحتم على محكمة أول درجة إتخاذ هذا الإجراء فإنه يكون بدوره معيبا بمخالفة القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة ،

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، محمد فتحي الجمهوري ، إبراهيم الطويلة ومحمد شوقي السيد الحديدي

(١٥٩)

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » .

لمحكمة الموضوع سلطة بحث وتقدير ما يقدم لها من دلائل ومستندات وترجيح ما تظمن إليه منها واستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى .

(٢) حكر وتعريفه ، انتهاء الحكر ، وقف .

الحكر . ماهيته ، عقد إجبار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض مادام يدفع الأجرة . تخريب البناء المحتكر أو جفاف شجرة وعدم بقاء أثر لأيهما - لازمه . انتهاء الحكر وعودة الأرض إلى جهة الوقف التابعة لها . توقيت الحكر وتحديد مدته . م ٩٩٩ مدني . سريانه على الأحكام التي أنشئت بعد العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥ / ١٠ / ١٩٤٩ . الأحكام السابقة على هذا التاريخ والتي لم ينص على كيفية انتهائها . بقائها خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية التي كانت تحكمها وقت إنشائها .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن لمحكمة الموضوع سلطة بحث وتقدير ما يقدم لها من الدلائل والمستندات وترجيح ما تظمن إليه منها واستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاحتكار من وضع فقهاء الشريعة الإسلامية وهو عندهم عقد إجبار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع أجرة المثل ونصوا على أنه لو خرب بناء المحتكر أو جف شجره ولم يبق لهما أثر في أرض الوقف ومضت مدة الاحتكار عادت الأرض

إلى جهة الوقف ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء ونصوا أيضاً على أنه إذا لم يمكن الانتفاع بالعين المؤجرة يفسخ العقد وتسقط الأجرة عن المحتكر عن المدة الباقية - لما كان ذلك - وكان البين من الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الحالى أن النص فى المادة ٩٩٩ منه على توقيت الحكر وتحديد مدته إنما يسرى على الأحكار الجديدة التى تنشأ فى ظل العمل به إعتباراً من ١٥/١٠/١٩٤٩ أما الأحكار السابقة على هذا التاريخ فلم ينص على كيفية إنتهائها وتركها إلى أن يصدر فى شأنها تشريع خاص بعد أن تعارضت مصالح وحقوق المحكرين والمحتكرين تعارضاً إستعصى على التوفيق وبذلك تبقى هذه الأحكار خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية التى كانت تحكمها وقت إنشائها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الهيئة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٧٣٢ سنة ١٩٨٢ مدنى الإسكندرية الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون عليها بإزالة المباني المقامة على الأرض المبينة بالأوراق وتسليمها خالية مما يشغلها ، وقالت بياناً لذلك إنها تملك بموجب حجة وقف مسجلة برقم ٥٤٢ سنة ٢٩٤ هجرية قطعة أرض مساحتها ٢٥٩٢٥٠ ذراعاً تم تحكيرها وأقيمت عليها مباني العقار رقم ١٠ تنظيم شارع كنيسة الأقباط الأرثوذكس وقد بيع هذا العقار - محملاً بحق الحكر - إلى المطعون عليها التى قامت بهدم مباني ذلك العقار بعد أن استصدرت قرار هدم بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٨ ثم شرعت فى إقامة بناء جديد على الأرض المحكرة ولما كان الحكر على الأرض الموقوفة لمدة غير محددة ينتهى بهدم البناء

المقام عليها وكان لا يحق للمطعون عليها إقامة بناء بدلاً من البناء الذي قامت بهدمه بعد أن انتهى الحكر فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفه البيان ، وبتاريخ ١٧/٤/١٩٨٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٦٨٠ سنة ٣٩ ق وبتاريخ ١٧/١/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن حق الحكر . لم ينتقل إلى المطعون عليها وأن عبء إثبات انتقاله يقع على عاتقها بعد أن تمسكت بحق الحكر ، وبأن عقد البيع الصادر إلى المذكورة وكذا العقد الصادر إلى البائعة لها اقتصر على ملكية المباني المقامة على الأرض المحكرة فقط غير أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع وأطرحه على مجرد القول بأنه استخلص من المستندات المقدمة أن حق الحكر شملته التصرفات التي تمت وانتقل إلى المطعون عليها دون أن يبين ما إذا كانت هذه التصرفات قد صدرت من المحتكر الأصلي أو ممن تلقى عنه حق الحكر ودون أن يفصح عن صلة من أصدرها بالمحتكر الأصلي ولا يغير من ذلك إقرارها أن أرض النزاع كانت محكرة لأن هذا الإقرار لا يعفى المطعون عليها من تقديم الدليل على أن حق الحكر قد إنتقل إليها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول - ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن لمحكمة الموضوع سلطة بحث وتقدير ما يقدم لها من الدلائل والمستندات وترجيح ما تظمنن إليه منها وإستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه واجه دفاع الطاعنة الوارد بسبب النعى بقوله « ... أن الثابت من الحكم ١١٧٥ سنة ١٩٤٩ م . ك إسكندرية المقدم من المستأنفة (الطاعنة) والصادر في الدعوى المقامة منها ضد البائعين للبائعه للمستأنف ضدها (المطعون عليها) بطلب زيادة قيمة الحكر .. أن محضر الصلح ... الذي

الحقته المحكمة بحضور الجلسة قد تضمن أن أرض النزاع محكرة لتلك البائعتين (٠٠٠٠) وهو لذلك يدل على انتقال حق الحكر من المستأنفة للبائعتين المذكورتين ولم يثبت من واقع الدعوى أنه عاد مرة أخرى إليها بل الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٩/٥/٦٥ - أن هاتين البائعتين باعتا المنزل... للبائعة للمستأنف ضدها وزوجها وأن الأرض المقام عليها ذلك المنزل محكرة لوقف بطريكية الأقباط الأرثوذكس وأن قيمة الحكر ٣٤ جنية ... ونص في البند الخامس من العقد على إلزام المشتريين بدفع ما يطلب من عوائد ورسوم أو حكر ، وقد ثبت سدادهما لرسوم الحكر بالإيصال المؤرخ ٢٢/١٢/١٩٧٦ ... ومن ثم فإن العقد يدل على أن حق الحكر قد إنتقل للمشتريين وإلا لما إلتزما بسداد رسومه ثم تضمن عقد البيع المؤرخ ٢٤/٧/١٩٧٤ - المسجل برقم ٢٥٤٧ .. شراء المستأنف ضدها من المشتري في العقد السالف الإشارة ... ونص في العقد على أن البيع شمل جميع المباني ومنفعه الأرض المحكرة لصالح أوقاف الأقباط الأرثوذكس وكان التعبير في العقد بنقل منفعه الأرض المحكرة للمشتريه يعنى نقل حق الحكر إليها .. فإن المحكمة تستخلص من المستندات سالفه البيان أن حق الحكر الذي كان مقررأ أصلاً للمستأنفة قد شملته التصرفات سالفه الذكر وإنتقل أخيراً للمستأنف ضدها يؤكد هذا الاستخلاص الطلب المقدم من المستأنف ضدها لوكيل المجلس المحلى لنقل المطالبة الخاصة بالحكر في سجلات ذلك المجلس بإسمها ... ثم تأشر بعد ذلك على الطلب بأن المجلس قد وافق ... ومن ثم فإن المحكمة تستخلص منه أن حق الحكر قد إنتقل للمستأنف ضدها بموجب العقد المسجل سالف الذكر وإلا لما كان هناك محلاً للتأشير على الطلب المذكور بتلك التأشيرات ... ويؤكد هذا الاستخلاص ... أيضاً ما تضمنته صحيفة الدعوى الإبتدائية من إقرار المستأنفة فيها بأن حق الحكر قد إنتقل إلى المستأنف ضدها إلا أنه إنتهى بهدم البناء وكان هذا الإقرار ... من المستأنفه يعتبر حجة قاطعة عليها ... ويضحى حق الحكر موضوع النزاع قد إنتقل لكل ما تقدم للمستأنف ضدها ... ويتعين لذلك طرح الدفاع في هذا الخصوص ... وكان البين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها خلصت إلى إنتقال حق الحكر إلى المطعون عليها وأقامت قضاؤها في هذا الخصوص على تلك الأسباب السائفة

التي لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها فإن هذا النعي لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال إذ اعتبر الحكر غير محدد المدة مؤيداً طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا ينتهي حتى يتهدم البناء الذي كان المحتكر الأصلي قد أقامه واستدل على ذلك بعدم تقديمه عقد الحكر حتى يمكن معرفة مدته رغم أن المطعون عليها هي التي استندت إلى قيام الحكر وانتقال الحق فيه إليها وهي المكلفة بإثبات ذلك ، وأن الحكر عقد مؤقت ينتهي بانتهاء مدته كما ينتهي حتماً إذا خرب البناء على الأرض المحكرة أو جف شجره وفي هذه الحالة تعود الأرض إلى جهة الوقف ولا يكون للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الإحتكار من وضع فقهاء الشريعة الإسلامية وهو عندهم عقد إيجار يعطى للمحتكر البقاء والقرار على الأرض المحكرة ما دام يدفع أجرة المثل ونصوا على أنه لو خرب بناء المحتكر أو جف شجره ولم يبق لهما أثر في أرض الوقف ومضت مدة الإحتكار وعادت الأرض إلى جهة الوقف ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء ونصوا أيضاً على أنه إذا لم يكن الإنتفاع بالعين المؤجرة بفسخ العقد وتسقط الأجرة عن المحتكر عن المدة الباقية - لما كان ذلك ، وكان البين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني الحالي أن النص في المادة ٩٩٩ منه على توقيت الحكر وتحديد مدته إنما يسرى على الأحكام الجديدة التي تنشأ في ظل العمل به إعتباراً من ١٥/١٠/١٩٤٩ أما الأحكام السابقة على هذا التاريخ فلم ينص على كيفية إنتهائها وتركها إلى أن يصدر في شأنها تشريع خاص . بعد أن تعارضت مصالح وحقوق المحكرين والمحتكرين تعارضاً استعصى على التوفيق ، وبذلك تبقى هذه الأحكام خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية التي كانت تحكمها وقت إنشائها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم بهذه الأحكام إذ إستند في قضائه برفض الدعوى - على ما يبين من مدوناته - إلى

أن إقامة المطعون عليها البناء الجديد على الأرض المحكرة لا يعد تخريباً للبناء الذي كان قائماً من قبل بالمعنى الذي قصده فقهاء الشريعة الإسلامية ينتهى معه حق الحكر وإنما هو ضرب من ضروب الاستثمار والانتفاع بتلك الأرض يبقى به حق الحكر الذى كان قد إنتقل إليها فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضعى هذا النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد مدحت المرافى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، محمد فزاد شرباش ، محمد محمد طيطه وسامى فرج .

(١٦٠)

الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٥١ القضائية :

(٢٠١) إيجار « إيجار الأماكن » التأجير من الباطن « بيع الجذك » .

(١) عقد الإيجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجرة ولو كان مصرحاً فى عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن .
الاستثناء . قبول المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن بعد تمامه أو استيفائه الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ .

(٢) تأجير المستأجر الأصلي عين النزاع للمطعون ضدها من الباطن . قيامها ببيعها بالجذك إلى الطاعنة دون توافر الشروط اللازمة للبيع . حصول الأخيرة على عقد إيجار عن العين من الخمار من القضاة على العقار . إعتبار ذلك تعريضاً قانونياً للمستأجر الأصلي فى حقوقه الناشئة قبل المطعون ضدها عن عقد الإيجار المبرم بينهما . حقه فى مطالبتها بالأجرة المستحقة له قبلها بموجب هذا العقد .

١- مفاد المادتين ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدنى أنه فى الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلي خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصلي فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بمقتضى هذا العقد وتسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن ولا ينشأ هذا العقد الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا فى شئ واحد هو الأجرة فيكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدى للمؤجر مباشرة

ما يكون في ذمة المستأجر الأصلي من الأجرة وقت إنذار المؤجر له عن المدة التي تلحق الإنذار على نحو ما فصلته المادة ٥٩٧ من ذات القانون أما سائر الحقوق والالتزامات الأخرى الناشئة عن عقد الإيجار فتبقى العلاقة بالنسبة لها غير مباشرة ما بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن يتوسط بينهما المستأجر الأصلي ، ولا ينشئ عقد الإيجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي وبين المستأجر من الباطن ولو كان قد صرح للمستأجر في عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن بعد تمامه أو استوفى الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ .

٢- إذ كان الثابت أن المطعون ضده الأول المستأجر الأصلي للعين محل النزاع وهو مصرح له من المالك بالتأجير من الباطن قد أجر العين إلى المطعون ضدها الثانية فباعتهما الأخيرة بالجدك إلى الطاعنة دون أن تتوافر الشروط اللازمة لهذا البيع وحصلت الطاعنة على عقد إيجار عن العين من المطعون ضده الأخير بصفته حارساً قضائياً على العقار الكائنة به هذه العين فإن البيع الحاصل من المطعون ضدها الثانية للطاعنة بما يتضمنه من تنازل عن الحق في الإيجار دون قبول صريح أو ضمنى من المطعون ضده الأول لهذا البيع أو أن تتوافر له شروطه وقيام المطعون ضده الأخير أثر ذلك بتحرير عقد إيجار للطاعنة يعتبر من قبيل التعرض القانوني للمطعون ضده الأول (المستأجر الأصلي) في حقوقه قبل المطعون ضدها الثانية الناشئة عن عقد الإيجار المبرم بينهما ولا يحول هذا التصرف دون حق الأول في مطالبة الثانية بالأجرة المستحقة له قبلها بموجب هذا العقد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن المطعون ضده الأول أقام على الشركة الطاعنة وناقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٤٥٤١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى إسكندرية طالباً الحكم بمنع تعرض الطاعنة والمطعون ضدهما الثالثة والرابع له بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٩/١ المتضمن إستئجار الطاعنة من المطعون ضدها الثانية بأن تدفع له مبلغ ١٤٠٠ جنية أجرة العين من إبريل ١٩٧٦ حتى نوفمبر سنة ١٩٧٧ وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها له خالية وقال بياناً لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ فى سنة ١٩٤٣ إستأجر مخزين للبضائع وأجر إحداها فى ١٩٦٠ إلى الشركة العامة للتجارة الدولية التى الدمجت فى الشركة المطعون ضدها الثانية ووافق المالك على هذا التأجير فى ١٩٦٧ وإذ قعدت المطعون ضدها الثانية عن الوفاء بالأجرة المستحقة عن المدة من مايو سنة ١٩٧٦ حتى نوفمبر سنة ١٩٧٧ رغم إنذارها كما تنازلت عن إجارة جزء من محل النزاع إلى الشركة الطاعنة التى قررت بأنها اشتترته منها بالجدك وحرر لها المطعون ضده الأخير بصفته حارساً قضائياً على أملاك المؤجر عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٩/١ وكان هذا التأجير الأخير للعين يعتبر تعرضاً له فى الإنتفاع بها فأقام الدعوى . حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١٤٠٠ جنية ورفضت ما عدا ذلك من طلبات إستأنف المطعون ضده الأول الحكم بالإستئناف رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق إسكندرية وأقامت المطعون ضدها الثانية استئنافاً فرعياً بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١٣٣٠ جنية وبمنع تعرض الطاعنة والمطعون ضدهما الثالثة والرابع للمطعون ضده الأول فى الإنتفاع بالعين محل النزاع ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفساد الإستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بإلزام المطعون ضدها الثانية بسداد الأجرة المستحقة عن العين محل النزاع دون يعتد بإيداع الطاعنة لهذه الأجرة بصفتها أصبحت المستأجرة للعين بعد أن تنازلت لها المطعون ضدها الثانية عن إيجارها وباعتها بالجدك وقد أقام قضائه بذلك على سند من بطلان هذا البيع دون أن يبحث أثر المركز القانونى الذى توافر للطاعنة ويجيز موافقة المالك على هذا النزاع بإعتباره يولد علاقة مباشرة بينها وبين الأخير ويكون نافذاً فى حق المستأجر الأصيل - المطعون ضده الأول - مجرداً من واقعه البيع بالجدك خاصة وإن العقد المبرم بين الأخير والمطعون ضدها الثانية لا يمنع هذا النزاع فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد المادتين ٥٩٦، ٥٩٧ من القانون المدنى أنه فى الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصيل خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصيل فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بمقتضى هذا العقد وتسرى على العلاقة بين المستأجر الأصيل والمستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن ولا ينشئ هذا العقد الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصيل إلا فى شئ واحد هو الأجرة فيكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدى للمؤجر مباشرة ما يكون فى ذمة المستأجر الأصيل من الأجرة وقت إنذار المؤجر له عن المدة التى تلحق الإنذار على نحو ما فصلته المادة ٥٩٧ من ذات القانون أما سائر الحقوق والالتزامات الأخرى الناشئة عن عقد الإيجار فتبقى العلاقة بالنسبة لها غير مباشرة ما بين المؤجر الأصيل والمستأجر من الباطن يتوسط بينها المستأجر الأصيل ولا ينشئ عقد الإيجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الأصيل وبين المستأجر من الباطن ولو كان قد صرح للمستأجر فى عقد الإيجار الأصيل بالتأجير من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصيل الإيجار من الباطن بعد تمامه أو إستوفى الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول المستأجر الأصيل للعين محل النزاع وهو مصرح له من المالك

بالتأجير من الباطن قد أجر العين إلى المطعون ضدها الثانية فباعتها الأخيرة بالجدك إلى الطاعة دون أن تتوافر الشروط اللازمة لهذا البيع وحصلت الطاعة على عقد إيجار عن العين من المطعون ضده الأخير بصفته حارساً قضائياً على العقار الكائنة به هذه العين فإن البيع الحاصل من المطعون ضدها الثانية للطاعة بما يتضمنه من تنازل عن الحق في الإيجار دون قبول صريح أو ضمنى من المطعون ضده الأول لهذا البيع أو أن تتوافر له شروطه وقيام المطعون ضده الأخير اثر ذلك بتحرير عقد إيجار للطاعة يعتبر من قبيل التعرض القانونى للمطعون ضده الأول (المستأجر الأصلي) فى حقوقه قبل المطعون ضدها الثانية الناشئة عن عقد الإيجار المبرم بينهما ولا يحول هذا التصرف دون حق الأول فى مطالبة الثانية بالأجرة المستحقة له قبلها بموجب هذا العقد .

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استعرض شروط بيع المحل التجارى أو الصناعى بالجدك وفقاً لنص المادة ٥٩٤ من القانون المدنى وإنتهى إلى عدم إنطباقها على بيع العين محل النزاع لأنها مؤجرة لاستعمالها كمخزن ثم أورد بمدونات أن هذا البيع الصادر من المستأجر من الباطن (المطعون ضدها الثانية) قد صدر باطلاً ومن ثم لا ينفذ فى حق المؤجر (المطعون ضده الأول) وتظل المستأنف ضدها الثانية (المطعون ضدها الثانية) هى مستأجرة العين وبالتالي هى الملتزمة بسداد الأجرة للمؤجر دون المستأنف ضده الثالث (الطاعن) الذى لا تربطه بالمستأنف (المطعون ضده الأول) صلة بعد أن انتهت المحكمة إلى بطلان البيع بالجدك ، وإلى أنه يمتنع على المستأنف ضدهم عدا الثانية (المطعون ضدها الثانية) التعرض للمستأنف (المطعون ضده الأول) فى الإنتفاع بالعين المؤجرة له ومنها إصدار عقد إيجار بالعين المستأنف ضده الأخير (المطعون ضده الأخير) للمستأنف ضده الثالث (الطاعن) وكان هذا الذى إنتهى اليه الحكم سائغاً ومقبولاً له أصلة الثابت بالأوراق وكافياً لحمل قضائه يتفق مع صحيح القانون فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغو ، محمد عبد المنعم نائب رئيس المحكمة ، إبراهيم بركات وإبراهيم الضهيرى .

(١٦١)

الطعن رقم ١١ السنة ٥٥ القضائية :-

تأمين « التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات » . تعويض . مسئولية . دعوى .

المضرور من حادث السيارة المؤمن عليها إجبارياً . حقه فى الرجوع مباشرة على شركة
التأمين لإقتضاء التعويض عما أصابه من ضرر نتيجة الحادث دون اشتراط إستصداره حكماً
بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث أو إختصامه هو أو قائد السيارة . ق ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ .

أوجب النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٥ بشأن
السيارات وقواعد المرور - على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة
تأمين غير محددة القيمة عن الحوادث التى تقع منها ، واستكمالاً للغرض من
هذا النص وضماناً لحصول المضرور على حقه فى التعويض الجابر للضرر فقد
صدر القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على المسئولية
المدنية الناشئة من حوادث السيارات ونص فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة
على إلزام المؤمن له بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة
بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد
١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له
لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أخل بما يكوّن قد فرضه عليه الأول
من واجبات معقولة وقيود فى إستعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا أثبت المؤمن
أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع
جوهرية تؤثر فى قبول المؤمن تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو
إستخدام السيارة فى أغراض لا تبيحها الوثيقة ، وأجازت للمؤمن أيضاً

إذا إلتزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لإسترداد ما يكون قد أداه من تعويض على ألا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً للأحكام سالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله ومفاد ذلك أن للمضرور من الحادث الذى يقع بالسيارة المؤمن عليها إجبارياً أن يرجع على شركة التأمين مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار إليه آنفاً دون اشتراط أن يستصدر أولاً حكماً بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث ودون ضرورة لإختصاص المؤمن له أو قائد السيارة مرتكبة الحادث فى الدعوى . ومن ثم فإن إلتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع له صرح له بقيادتها أولم يصرح مختصم أو غير مختصم إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقررة للمؤمن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة غن نفسها وبصفتها أقامت الدعوى رقم ١٠٥٠٨ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع إليها مبلغ ٣٥.٠٠٠ جنية وقالت بياناً لها أنه بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٥ تسبب المدعو قائد السيارة رقم ١٣٨١ أجرة منوفية المؤمن عليها لدى الشركة المطعون ضدها بخطئه فى قتل مورثها وقضى بمعاقبته غيابياً فى اللجنة رقم ٩٢٧ سنة ١٩٧٥ الدقى بالحبس ستة أشهر ألا أنه لم يعلن بالحكم وإنقضت الدعوى العمومية بمضى المدة . وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٤ حكمت المحكمة للطاعنة بمبلغ ٦٠٠٠ جنية استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف

القاهرة بالاستئناف رقم ٤٠٤٨ سنة ١٠١ ق مدنى . وتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفضه .
وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها
إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالثانى منها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان
ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى على أن الحكم
الجنائى الغيابى الصادر ضد السائق سقط بمضى المدة مما كان يتعين معه
إختصاصه حتى يمكن إثبات خطئه وبالتالي إثبات مسئولية شركة التأمين
فى حين أن القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على حوادث
السيارات أعطى للمضروب من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها إجبارياً
الحق فى الرجوع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر
الذى أصابه نتيجة الحادث دون أن يستلزم إختصاص قائد السيارة لإثبات خطئه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن النص فى المادة السادسة من القانون
رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب
ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين غير محددة القيمة عن الحادث التى تقع
منها ، وإستكمالاً للغرض من هذا النص وضماناً لحصول المضروب على حقه فى
التعويض الجابرى فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين
الإجبارى على المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وقضى فى الفقرة
الأولى من المادة الخامسة على إلزام المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن
الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت
المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له
لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أخل الأخير بما يكون قد فرضه عليه
الأول من واجبات معقولة وقيود على استعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا أثبت
المؤمن أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء
وقائع جوهرية تؤثر فى قبول المؤمن تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه

أو استخدام السيارة في أغراض لا تبيحها الوثيقة ، وأجازت للمؤمن أيضاً إذا
إلتزم أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من
صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لإسترداد ما يكون قد
أداه من تعويض على ألا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً للأحكام
سالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله ومفاد ذلك أن للمضرور من الحادث
الذى يقع بالسيارة المؤمن عليها إجبارياً أن يرجع على شركة التأمين مباشرة
لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك
من نصوص القانون المشار إليه انفاً دون اشتراط أن يستصدر أولاً حكماً
بتقرير مسئولية المؤمن له أو قائد السيارة مرتكبة الحادث فى الدعوى . ومن ثم
فإن إلتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى أن تكون
السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها
عن الضرر سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع له صرح له بقيادةها أو لم
بصرح مختصماً أو غير مختصماً لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع
المقررة للمؤمن لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى
برفض الدعوى لعدم إختصاص قائد السيارة مرتكبة الحادث فإنه يكون فضلاً عن
مخالفته القانون وخطئه فى تطبيقه قد حجب نفسه عن بحث مدى ثبوت
مسئولية قائد السيارة بما يعيبه بالقصور فى التسبيب ، ويوجب نقضه لهذا
السبب دون حاجة لبحث السبب الأول من سببى الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى ، أحمد أبو الحجاج وعبد المعين لطفى جمعة .

(١٦٢)

الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) نقض « المصلحة فى الطعن . حكم » الطعن فى الحكم . دعوى « الدعوى
البوليصة » .

المصلحة فى الطعن بالنقض . مناطها . أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن .
العبارة بوقت صدور الحكم . م ٣ قانون المرافعات . (مثال بصدده توافق مصلحة للطاعن فى
الطعن على حكم صادر ضده) .

(٢) دعوى « الدعوى البوليصة » بيع .

الدعوى البوليصة . ماهيتها . أثر الحكم الصادر فيها . عدم قبولها إذا كان القصد
منها ثبوت ملكية العين للمدعى فيها أو تقرير أفضلية عقد شرائه للمعين على عقد آخر صادر
من ذات المتصرف أن أحد ورثته . حلة ذلك .

١ - قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات
تطبق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حين الطعن بالنقض كما تطبق
فى الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذى يصدر فيها ، ومعيار
المصلحة الحقه سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد
أضر بالطاعن عندما قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض

الأخر ، والعبرة في قيام المصلحة وعدم قيامها بوقت صدور الحكم محل الطعن بالنقض وبالنظر وقتذاك إلى جميع وقائع الدعوى وظروفها الثابتة بالحكم وتقدير ما إذا كان ما يمكن النعى عليه من خطأ في القانون أضر بالطاعن أو لم يضر به ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم لمطعون فيه أن الطاعن دفع دعوى عدم نفاذ التصرف المرفوعه عليه بعدم قبولها وطلب الحكم بذلك أو برفضها لعدم تحقق شروطها المقررة في القانون فصدر الحكم المطعون فيه الذي استجاب في قضائه لطلبات المطعون ضده الأول فقضى بعدم نفاذ عقد شراء الطاعن في حقه فإن الحكم يكون قد أضر بالطاعن المحكوم عليه وتوافرت له مصلحة قائمة بقررها القانون في الطعن عليه بطريق النقض ويكون الدفع المبدى من المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن على غير أساس .

٢ - الدعوى البوليصية هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين المعسر إضراراً بدائنه وترتب على الحكم الصادر فيها لصالح الدائن أن ترجع ملكية العين المتصرف فيها إلى الضمان العام للدائنين ، ومن ثم فهي تعد وسيلة يتمكن بها الدائن أن يستأدى دينه من ثمن العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف إليه ، مما يستتبع أن تكون الدعوى غير مقبولة إذا كان المدعى يستهدف فيها طلب ثبوت ملكية العين لنفسه أو تقرير أفضلية عقد شرائه لهذه العين على عقد شراء آخر صدر إليه التصرف من نفس البائع أو ورثته إذ ليس للدائن في مقام التنفيذ بدينه أن يطالب ملكية العقار الذي يجرى عليه التنفيذ وليس من نتائج هذه الدعوى التقرير بثبوت ملكية المدعى للعقار الذي يطلب عدم نفاذ التصرف فيه من المدين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق .
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٠٩٦ سنة ١٩٧٨ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية على الطاعن وباقى المطعون ضدهم طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ الصادر من المطعون ضدهم من الثانية للأخيرة إلى الطاعن المتضمن ببيعهم له تسعة أفدنة المبينة فى هذا العقد فى حقه ، وقال بيانا للدعوى أنه اشترى من المرحوم مورث المطعون ضدهم من الثانية للأخيرة - أرضاً زراعية مساحتها ١٦ فدان كائنة بزماس سقارة مركز البدرشين بموجب ثلاثة عقود إبتدائية مؤرخة ٣٠ من يوليو ، ٢١ من أكتوبر ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧١ وصدر لصالحه حكم من محكمة الجيزة الإبتدائية فى الدعوى رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى قضى بصحة ونفاذ هذه العقود ، وقد فوجئ بالطاعن يتعرض له فى حيازته للأرض مشتراه استناداً إلى شرائه مساحة تسعة أفدنه منها من المطعون ضدهم من الثانية للأخيرة بموجب عقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ وحصل بموجبه على حكم من محكمة الجيزة الإبتدائية فى الدعوى رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى قضى بالحق عقد الصلح بحضور الجلسة ، وإذا كان الطاعن وباقى المطعون ضدهم قد تواطئوا فيما بينهم غشاً وإضراراً به وأبرموا عقد البيع سالف الذكر ، لذا فقد أقام الدعوى ليحكم له بمطلبه فيها وأثناء نظر الدعوى قدم المطعون ضده الأول مذكرة طلب فيها الحكم أصليا بصورية عقد البيع المؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ واحتياطيا بعدم نفاذه فى حقه . ويتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة بعدم قبول طلب صورية عقد البيع المؤرخ

١٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ وعدم نفاذ هذا العقد . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩٣٩ سنة ١٠٠ قضاية كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٢٠٣٩ سنة ١٠٠ قضاية ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى للأول حكمت بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٨٤ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل وقدم المطعون ضده الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لانعدام المصلحة وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن لانعدام المصلحة هو أنه صدر لصالحه حكم من محكمة الجيزة الابتدائية فى الدعوى رقم ٧٧٠ سنة ١٩٧٣ مدنى قضى بصحة ونفاذ عقود البيع الصادرة له من مورث باقى المطعون ضدهم وأنه سجل صحيفة تلك الدعوى بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢١ وإذ تم التأشير بمنطوق الحكم النهائى الصادر فى الاستئناف رقم ١٨٨٥ لسنة ٩٢ قضاية القاهرة على هامش تسجيل الصحيفة فإن ملكية الأرض تكون قد انتقلت اليه منذ تاريخ تسجيل الصحيفة وقبل قيام الطاعن بتسجيل عقد شرائه للصادر له من ورثه البائع بما تنتفى معه مصلحته فى الطعن على الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك بأن قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفقا للمادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حين الطعن بالنقض كما تطبق فى الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذى يصدر فيها ، معيار المصلحة الحققة سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن عندما قضى برفض طلباته كلها

أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر ، والعبرة فى قيام المصلحة وعدم قيامها بوقت صدور الحكم محل الطعن بالنقض والنظر وقتذاك إلى جميع وقائع الدعوى وظروفها الثابتة بالحكم وتقدير ما إذ كان ما يمكن النعى عليه من خطأ فى القانون أضر بالطاعن أو لم يضر به ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع دعوى عدم نفاذ التصرف المرفوعة عليه بعدم قبولها وطلب الحكم بذلك أو برفضها لعدم تحقق شروطها المقررة فى القانون فصدر الحكم المطعون فيه الذى استجاب فى قضائه لطلبات المطعون ضده الأول فقضى بعدم نفاذ عقد شراء الطاعن فى حقه ، فان الحكم يكون قد أضر بالطاعن المحكوم عليه وتوافرت له مصلحة قائمه يقرها القانون فى الطعن عليه بطريق النقض ويكون الدفع المبدى من المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بالحق فى الدفاع والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام المحكمة الاستئناف بأن موضوع النزاع المطروح فى الدعوى لا علاقه له بأحكام الدعوى البوليصية إذ أن المطعون ضده الأول لم يرفع دعواه باعتباره دائناً ولم يطالب بالثمن الذى قال أنه دفعه لمورث باقى المطعون ضدهم بل أقام الدعوى بوصفه مشترياً وطالب بالملكية ذاتها مستهدفاً المفاضلة بين عقود شرائه من المورث وعقد شراء الطاعن من الورثة وهو مالا يصح أن يكون موضوعاً للدعوى البوليصية ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تمحيص هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن الدعوى البوليصية هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين المعسر إضراراً بدائنه ويترتب على الحكم الصادر فيها لصالح الدائن أن ترجع ملكية العين المتصرف فيها إلى الضمان العام للدائنين ، ومن ثم فهى تعد

وسيلة يتمكن بها الدائن أن يستأدى دينه من ثمن العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينه فيها فى مواجهة المتصرف إليه ، مما يستتبع أن تكون الدعوى غير مقبولة إذا كان المدين يستهدف منها طلب ثبوت ملكية العين لنفسه أو تقرير أفضلية عقد شرائه لهذه العين على عقد شراء آخر صدر إليه التصرف من نفس البائع أو ورثته ، إذ ليس للدائن فى مقام التنفيذ بدينه أن يطالب بملكية العقار الذى يجرى عليه التنفيذ وليس من نتائج هذه الدعوى التقرير بثبوت ملكية المدعى للعقار الذى يطلب عدم نفاذ التصرف فيه من المدين ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق المطعون ضده الأول آثار أمام محكمة الموضوع بدرجتها الإدعاء بأن ملكية العقار محل الدعاى قد انتقلت إليه لأنه سجل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد شرائه من مورث باقى المطعون ضدهم فى ١٩٧٣/٦/٢١ وصدر حكم نهائى بصحة ونفاذ هذا العقد وتأثر بتسجيل الحكم فتكون الملكية قد انتقلت إليه منذ ذلك التاريخ الذى سجلت فيه صحيفة دعواه والسابق على تسجيل عقد شرائه الطاعن الصادر إليه من ورثة البائع له وطلب فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف عدم الاعتداد بالتصرف الحاصل إلى الطاعن لصدوره ممن لا يملكون العقار المبيع ، وكان الطاعن قد تمسك لدى تلك المحكمة بعدم قبول الدعوى لأن المطعون ضده الأول لم يرفع دعواه بوصفه دائناً بالثمن الذى قبضه مورث باقى المطعون ضدهم عند بيع العقار إليه بل أقامها بوصفه مشترياً مطالباً بملكية العقار لنفسه وقصد من دعواه تقرير أفضلية عقده ، وإذا لم يعن الحكم المطعون فيه ببحث وتمحيص دفاع الطاعن رغم ماله من دلالة مؤثرة فى قضاء الحكم فإنه يكون معيباً بالقصور مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الأوجه الأخرى التى بنى عليها الطعن .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد شوقي المليجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان ، محمد مختار متولى ود . عبد القادر عثمان .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ قضائية :

(١ - ٥) عمل « العاملون بالقطاع العام . اجر « عمل إضافي » « أيام الراحة الأسبوعية » إجازة . حكم . « القرارات الخاطئة » . نقض « سلطة محكمة النقض » قانون « القانون الواجب التطبيق » .

(١) قانون العمل . قانون مكمل لقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو القانون الأخير من نص بشأن أجر العامل عن تشغيله في أيام الراحة الأسبوعية . مؤداه . الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل .

(٢) اشتغال العامل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافاً إليه أجر يوازي ساعات العمل الإضافية محسوبة على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجر إضافياً قدره ٢٥ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٠ ٪ إذا كان العمل ليلاً . ق ٩١ لسنة ٥٩ ق

(٣) اشتغال العامل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر . استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافاً إليه أجر يوازي ساعات العمل الإضافية محسوبة على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل مضروباً في ساعات العمل يوم الراحة وأجر إضافياً مضاعفاً قدره ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً و ١٠٠ ٪ إذا كان العمل ليلاً . ق ٩١ لسنة ٥٩ .

(٤) حق العامل في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية . تشغيله خلالها . مؤداه . استحقاقه الأجر المستحق عن يوم الإجازة مضافاً إليه أجر مضاعفاً .

(٥) انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتغال أسبابه على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

(٦) نقض « أسباب الطعن : السبب المفترق للدليل » .

عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في الميعاد القانوني . نعى لادليل عليه وغير مقبول .

١ - النص في المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن وإذا لم يرد في نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه نص يبين الأجر الذي يستحقه العامل عن تشغيله في أيام الراحة الأسبوعية فإن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على الواقعة - تسرى في هذا الشأن عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ السالف بيانها .

٢ ؛ ٣ - مؤدى نص المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن العامل يستحق إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجراً عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجراً إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفاً وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة الإضافة الواردة بنص المادة سالف الذكر ، فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية - مدفوع الأجر - زيادة على أجره اليومي المعتاد أجراً عن ساعات العمل التي يشتغلها في هذا اليوم يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل التي يشتغلها العامل في يوم الراحة وأجراً إضافياً مضاعفاً هو ٥٠٪

من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً و ١٠٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليلاً .

٤ - مفاد نص المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن للعامل الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية فإذا تم تشغيله خلالها استحق فضلاً عن هذا الأجر - مقابل تشغيله - أجراً مضاعفاً أى ٢٠٠٪ من الأجر الأصلي بالإضافة إلى الأجر المستحق عن يوم الإجازة .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى انتهى الحكم صحيحاً في قضاء لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون واذ لم تقدم الطاعنة ما يؤيد ما أبدته بوجه النعى حتى يمكن التحقق من صحة ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فإن النعى يكون - مفترقاً لدليله ومن ثم غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٩٠٣ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى اسكندرية على الطاعنة - شركة اسكندرية للمجمعات الاستهلاكية - وطلبوا الحكم بأحقيتهم فى اقتضاء الأجر مقابل تشغيلهم ساعتين إضافيتين يومياً فى الفترة الليلية مضافاً إليه ٥٠٪ وفى اقتضاء الأجر مقابل تشغيلهم أيام الراحة والأعياد والمواسم بواقع أجر مضاعف عن هذه الأيام وذلك كله من تاريخ إلحاقهم بالعمل وندب خبير حسابى لحساب الفروق المستحقة لكل منهم ، وقالوا بياناً لدعواهم أنهم يعملون لدى الطاعنة حيث جرى العمل بصفة مستمرة ومنتظمة على تشغيلهم عشر ساعات يومياً دون أن تصرف لهم الطاعنة من مقابل العمل ساعتين إضافيتين ليلاً سوى أجر ساعتين فقط ، كما يتم تشغيلهم أيام الراحة طوال فترة الصيف والعطلات الأسبوعية والرسمية ولا يصرف لهم مقابل ذلك سوى أجر يوم واحد عن كل يوم راحة أو عطلة رسمية حال أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أعطت للعاملين الحق فى الحصول على أجر مضاعف فى حالة تشغيلهم فى هذه الأيام ، كما ألزمت المادة ١٢١ منه صاحب العمل بمنح العامل الذى يتم تشغيله ساعات إضافية أجراً يوازى أجره الذى يستحقه عن الفترة الإضافية مضافاً إليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ عن ساعات العمل الليلية وإذا وقع العمل فى يوم راحة حسب الأجر الإضافى مضاعفاً ، ولما كانت الطاعنة قد امتنعت عن سداد هذه الحقوق إليهم فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سالفه البيان ، وتاريخ ١٨/١/١٩٧٧ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٠ بإعادة المأمورية لمكتب الخبراء لإعادة بحثها على ضوء ما جاء بأسباب الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلى حكمت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٠ بالزام الطاعنة بأن تؤدى إلى كل من المطعون ضدهم المبلغ المبين قرين اسمه فى منطوق الحكم ، استأنفت الطاعنة هذا

الحكم بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ٣٧ ق عمال اسكندرية ، بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منهما الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن تقرير الخبير الذى - اعتنقه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أجرى حساب أجر المطعون ضدهم عن أيام عملهم فى الراحات الأسبوعية خلال اشهر الصيف وفى العطلات الرسمية على أساس أن ساعات العمل المقررة قانونا هى ثمانى ساعات وتعتبر الساعتان الأخيرتان من الثامنة إلى العاشرة مساء ساعات عمل ليلية فيكون الأجر الإضافى معادلا لأجر الثمانى ساعات النهارية + ٥٠٪ منها + أجر الساعتين الليليتين + ١٠٠٪ منها أى ٨ ساعات + ٤ ساعات + ساعتين + ساعتين = ١٦ ساعة عمل أصلى وهو ما يعادل ٢٠٠٪ من الأجر اليومى الأصلى وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٢١/٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كانت المطالبة المقام عنها الحساب هى الخمس سنوات السابقة على رفع دعوى المطعون ضدهم الحاصل فى ١٩٧٦/٩/٢٦ فإن الواجب التطبيق على النزاع هو ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من أن (للعامل الحق فى إجازة بأجر كامل فى أيام العطلات والمناسبات الرسمية ويجوز تشغيل العامل فى هذه العطلات بأجر مضاعف إذا اقتضت الضرورة ذلك) وتأسيساً على ذلك وعلى ما قرره المادة ٣٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٢١/٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون المقصود بمضاعفة أجر العامل عن تشغيله يوم الإجازة الأسبوعية والعطلات الرسمية هو صرف أجره بنسبة ١٠٠٪ بالإضافة إلى أجر الأصلى

عن هذا اليوم الذى يتقاضاه بالفعل ، أما ساعات العمل الزائدة عن ساعات العمل الأصلية فإنها تضاعف هي الأخرى بنسبة ١٠٠٪ بالإضافة إلى أجره الأصلي عنها الذى يتقاضاه بالفعل ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الخاص بالأجر عن العمل فى أيام الراحة الأسبوعية غير سديد ، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه (تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص فى هذا النظام) ، وإذا لم يرد فى نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه نص يبين الأجر الذى يستحقه العامل عن تشغيله فى أيام الراحة الأسبوعية فإن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على هذه الواقعة - تسرى فى هذا الشأن عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ السالف بيانها ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد حددت - للعامل فى مقابل تشغيله وقتاً إضافياً فى أيام العمل المعتادة وفى يوم الراحة أجراً خاصاً بما نصت عليه من أنه (يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل فى الحالات المذكورة فى المادة السابقة أجراً إضافياً يوازى أجره الذى كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافاً إليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية فإذا وقع العمل فى يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجراً فى أيام راحته حسب الأجر الإضافى مضاعفاً .) ، ومؤدى ذلك أن العامل يستحق إذا عمل وقتاً إضافياً فى أيام العمل المعتادة فى الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجراً عن ساعات العمل الإضافية يوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة

أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجرأً إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً ، فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفاً ، وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة الأضافه الواردة بنص المادة سالفه الذكر ، فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية - مدفوع الأجر - زيادة على أجره اليومي المعتاد وأجرأً عن ساعات العمل التي يشتغلها في هذا اليوم يوازئ أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل التي يشتغلها العامل في يوم الراحة أجرأً إضافياً مضاعفاً هو ٥٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً ، و ١٠٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليلاً ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في شقه الخاص بالأجر عن العمل في أيام الراحة الأسبوعية فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، والنعى في شقه الخاص بالأجر عن العمل في أيام العطلات الرسمية في غير محله ، ذلك أن المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - التي تحكم الواقعة - تنص على أن (للعامل الحق في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي يصدر بها قراراً من وزير القوى العاملة على ألا تزيد على أحد عشر يوماً في السنة . ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف....) ، ومفاد هذا النص أن للعامل الحق في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية فإذا تم تشغيله خلالها استحق فضلاً عن هذا الأجر - مقابل تشغيله - أجرأً مضاعفاً ، أي ٢٠٠٪ عن الأجر الأصلي بالإضافة إلى الأجر المستحق عن يوم الإجازة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى

هذه النتيجة فإن تعييبه فيما أقام عليه قضاء في هذا الخصوص يكون غير منتج لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه متى انتهى الحكم صحيحاً في قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه ، ومن ثم يكون النعى في هذا الشق في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني من أسباب الطعن الخطأ في تفسير القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الخبير أجرى حساب أجور المطعون ضدهم عن أيام العطلات الرسمية والراحات الأسبوعية وفق تفسيره لنص المادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما أخذت به محكمتا أولى وثاني درجة كأساس لقضائهما وهذا غير سديد وذلك أن الطاعنة تعتبر بقوة القانون خلفاً عاماً على التوالى للجمعية التعاونية المنزلية لمحافظة الاسكندرية التي حلت محلها الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية ثم شركة الاسكندرية لتوزيع السلع الغذائية باعتبارها سلفاً للشركة الطاعنة ، وكان المطعون ضدهم قد التحقوا بالعمل لدى سلفها على أساس الأجر اليومي المثبت في عقود عملهم ، ومؤدى ذلك عدم تقاضيهم أجوراً عن أيام الراحات الأسبوعية ، وعند نقلهم من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري نفاذاً لللائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تم حساب الأجر الشهري على أساس الأجر اليومي مضروباً في ثلاثين بدلاً من ستة وعشرين على أن يتقاضوا مثل هذا الأجر عند تشغيلهم في أيام العطلات الرسمية أو الراحات الأسبوعية مع حساب أجر الساعين الإضافيين الزائدين على الثماني ساعات مضاعفة ، وهذا هو ما يستحقه المطعون ضدهم عن عملهم في أيام العطلات والراحة الأسبوعية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون بما يستوجب نقضه

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عند من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وإذا لم تقدم الطاعنة ما يؤيد ما أبدته بوجه النعى حتى يمكن التحقق من صحة ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فإن النعى يكون مفتقراً لدليله ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد طوم نائب رئيس المحكمة منير توفيق ، عبد المتعم إبراهيم ومحمد السكري .

(١٦٤)

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥٣ القضائية :

ضرائب « الضريبة على التصرفات العقارية » .

إعفاء تصرفات الوارث في العقارات الآيلة إليه من مورثه بحالتها عند الميراث وإن تعددت من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا لم تتجاوز قيمة التصرف الواحد عشرين ألف جنيه . م ٣٢ ق من ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . تتجاوز قيمة التصرف الواحد هذه القيمة . أثره . استحقاق الضريبة على ما يزيد على ذلك بل ذات النسب المقررة في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر دون إخضاعها للسعر المبين في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حالة التعدد . حلة ذلك .

مؤدى مانص عليه البند الأول من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى يحكم واقعة الدعوى - أن المشرع وإن كان قد أخضع التصرف في العقارات المبنية والأراضي الواقعة داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها ، وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحده سكنية أو غيرها أو تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجييره لمدة تزيد على خمسين عاماً وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره ، للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، إلا أنه حدد لها سعراً خاصاً استثناءً من حكم المادة ٣٧

من ذلك القانون هو الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر مع مراعاة الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون الأخير على ألا تسرى هذه الضريبة على التصرف الذي لا يتجاوز قيمته عشرة آلاف جنيه وإخضاع ما يجاوزها لها بذات النسب ، حتى إذا ما صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات للسعر المنصوص عليه في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لضريبة الأرباح التجارية والصناعية من خصم ماسده عنها طبقا للرسم النسبي من مبلغ الضريبة المستحق عليها ، كما استثنى من التصرفات الخاضعة لتلك الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الآيلة إليه من مورثه بحالتها عند الميراث وإن تعددت إذا لم تتجاوز قيمة التصرف الواحد عشرين ألف جنيه فإذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ لمعسني دون إخضاعها للسعر المبين في المادة ٣٧ آنفة الذكر في حالة التعدد خلال عشر سنوات لأن تلك التصرفات - وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - لا تتوافر فيها نية المضاربة وتحقيق الربح أساس إخضاعها للمحاسبة وتقدير الأرباح الناتجة عنها وربط الضريبة المستحقة عليها طبقا للمادة ٣٧ ، يؤكد ذلك أن المشرع في مجال تحديد ما يخضع من التصرفات العقارية للرسم النسبي آنف الذكر تحدث عن تصرفات الوارث بصيغة الجمع في حين أنه تحدث عن التصرف بصيغة المفرد بالنسبة لغيره من الممولين ، كما قيد هذا الاستثناء بتصرف الوارث في العقارات بحالتها عند الميراث في حين أخضع تصرفات من عداه إذا تكررت خلال عشر سنوات لهذا السعر سواء النصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها ، هذا فضلا عن أن قيام الوارث بأعمال التمهيد في العقارات الموروثة وتقسيمها والتصرف فيها يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالسعر الوارد في المادة ٣٧ طبقا للبند رقم ٣ من المادة ٣٢ آنفة الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مأمورية ضرائب بور سعيد قدرت صافى أرباح الطاعنة من التصرفات العقارية في سنة ١٩٧٦ بمبلغ ١٣٥ مليون ، ٩٣٢ جنيه وفى سنة ١٩٧٧ بمبلغ ٤٧٧ مليون ، ١٢٩٣٦ جنيه ، وإذا لم ترتض الطاعنة هذا التقدير ، عدلت المأمورية تقديرها عن سنة ١٩٧٧ إلى مبلغ ٢٠٠ مليون ، ٢٤٢٧ جنيه ، بيد أن الطاعنة لم تقبله فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قدرت صافى أرباح الطاعنة عن سنة ١٩٧٧ بمبلغ ٤٧٧ مليون ، ٢٩٣٦ جنيه وأيدت تقدير المأمورية لأرباح سنة ١٩٧٦ أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٠ تجارى كلى ضرائب بور سعيد طعنأ فى ذلك القرار وتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٢/١١/٢٧ بتعديل القرار المطعون فيه بتقدير صافى أرباح الطاعنة فى سنة ١٩٧٦ بمبلغ ٠٢٩ مليون ، ٢٠ جنيه وفى سنة ١٩٧٧ بمبلغ ٧٨٦ مليون ، ١٢٧٤٦ جنيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٧ سنة ٢٣ ق الإسماعيلية مأمورية بور سعيد ، وتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه ، الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، إذا أخضع تصرفها لأكثر من مرة خلال عشر سنوات فيما آل إليها من عقارات بطريق الميراث لضريبة الأرباح التجارية بالسعر المنصوص عليه فى المادة ٣٧

من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل ، فى حين أنه لا يخضع إلا للرسم النسبى المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤

وحيث إن هذا التعى فى محله ، ذلك أن مؤدى مانص عليه البند الأول من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى أن المشرع وإن كان قد أخضع التصرف فى العقارات المبنية والأراضى الواقعة داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت ، عليها ، وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه ، أو وحدة سكنية أو غيرها أو تقرير حق انتفاع على العقار ، أو تأجيله لمدة تزيد على خمسين عاماً ، وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا أنه حدد لها سعراً خاصاً استثناءً من حكم المادة ٣٧ من ذلك القانون ، هو الرسم النسبى المقرر فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر مع مراعاة الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون الأخير على ألا تسرى هذه الضريبة على التصرف الذى لا يتجاوز قيمته عشرين ألف جنيه وإخضاع مايجاوزها لها بذات النسبة حتى إذا ما صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة خلال عشر سنوات ، خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات للسعر المنصوص عليه فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مع خصم ماسدد عنها طبقاً للرسم النسبى من مبلغ الضريبة المستحق عليها ، كما استثنى من التصرفات الخاضعة لتلك الضريبة تصرفات الوارث فى العقارات الآيلة إليه من مورثه بحالتها عند الميراث وإن تعددت إذا لم تتجاوز قيمة التصرف الواحد ، عشرين ألف جنيه ، فإذا تجاوزتها استحققت الضريبة على مايزيد على ذلك بذات النسب المقررة فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فحسب ، دون إخضاعها للسعر المبين فى المادة ٣٧ آنفه الذكر فى حالة التعدد خلال عشر سنوات لان تلك التصرفات - وعلى ما ورد - بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ لا تتوافر فيها نية المضاربة وتحقيق

الربح أساس إخضاعها للمحاسبة وتقدير الأرباح الناتجة عنها وربط الضريبة المستحقة عليها طبقاً للمادة ٣٧ ، يؤكد ذلك أن المشرع في مجال تحديد ما يخضع من التصرفات العقارية للرسم النسبي آنف الذكر ، تحدث عن تصرفات الوارث بصيغة الجمع في حين أنه تحدث عن التصرف بصيغة المفرد بالنسبة لغيره من الممولين ، كما قيد هذا الاستثناء بتصرف الوارث في العقارات بحالتها عند الميراث في حين أخضع تصرفات من عداه إذا تكررت خلال عشر سنوات لهذا السعر سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها هذا فضلاً عن أن قيام الوارث بأعمال التمهيد في العقارات الموروثة وتقسيمها والتصرف فيها يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالسعر الوارد في المادة ٣٧ طبقاً للبند رقم ٣ من المادة ٣٢ آنف الذكر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما هو واجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طومر نائب رئيس المحكمة متبر توفيق ، عبد المنعم إبراهيم ومحمد السكرى .

(١٦٥)

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٥٤ القضائية :

ضرائب « تحصيل الضريبة » .

الاتفاق المبرم بشأن تعويض المصالح البلجيكية واللوكسمبرجية الصادر به القرار
الجمهورى رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ . مؤداه . تقدير قيمة الأضرار التى سببتها إجراءات
الحراسات والإصلاح الزراعى والتأمين لرعايا هذه الدول ثم استئذان الديون
والالتزامات المستحقة فى ذمة كل منهم من هذه القيمة وإيداع ٥٠ ٪ من قيمة المركز المالى
النهائى للمستحق فى حساب خاص . مفاد ذلك . خصم الديون والالتزامات المالية من قيمة
التعويض المستحق وليس من النسبة المخصصة لهم ، علة ذلك .

مؤدى مانصت عليه المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ من الاتفاق المبرم بتاريخ
١٩٧١/٦/١٦ بين جمهورية مصر ومملكة بلجيكا ودوقية لوكسمبرج بشأن
تعويض المصالح البلجيكية واللوكسمبرجية الصادر به قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٧٢ أن يتم تقدير التعويضات المستحقة للرعايا البلجيكين
واللوكسمبرجين عن الأموال والحقوق والمصالح التى مستها إجراءات الحراسات
والإصلاح الزراعى والتأمين المنصوص عليها فى المادة الثانية وفقا للأحكام
الواردة بالمادة الثالثة ثم يتم تسويتها على النحو المبين بالمادة الرابعة بأداء
الحكومة المصرية لـ ٥٠ ٪ من القيمة المستحقة تودع فى حساب خاص لا تؤدى

عنه فوائد ويستخدم فى تسديد ٥٠٪ من قيمة البضائع المبينه بهذه المادة ، وإذ كان ذلك وكان مقتضى تسوية كافة المطالبات والتعويضات المذكورة بصورة نهائية وكاملة على نحو مانصت عليه المادتان ١٠ ، ١١ إجراء المحاسبة عنها بتقدير قيمة الأضرار التى سببتها تلك الإجراءات ثم تستنزل منها الديون والالتزامات المستحقة فى ذمة كل من هؤلاء الرعايا حتى إذا ما تحدد المركز المالى النهائى للمستحق قامت الحكومة المصرية بإيداع ٥٠٪ من تلك القيمة للحساب سالف الذكر مما مفاده خصم الديون والالتزامات المالية من قيمة التعويض المستحقة لأن نسبة الـ ٥٠٪ التى تؤديها الحكومة المصرية لكل من المستحقين هى تسوية نهائية وكاملة لكافة مطالباتهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٣٥٧ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بالزام الطاعن بصفتة بأن تدفع له مبلغ ٥٤٢ مليم ، ١١٥٥١ جنيه مقومة بالعملة البلجيكية فى حسابه بالبنك الأهلى البلجيكى وقال بيانا لذلك أنه كان يباشر نشاطه التجارى فى مصر وصدر الأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال الرعايا البلجيكين - وهو منهم ثم صدر الأمر رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٤ بإنهاء الحراسة على أمواله إلا أنه لم يتسلمها وبقيت فى حيازة جهاز الحراسات وصدر القانون رقم ٦ سنة ١٩٧١ متضمناً

بعض التيسيرات الضريبية وتاريخ ١٩٧٣/٤/٥ صدر قرار الحراسة بالإفراج عن أمواله وتسليمها إليه بشرط تصفية مركزه الضريبي فأخطر مصلحة الضرائب التي وافقت على خصم الضرائب المستحقة من كامل التعويض ثم قسمة الباقي إلى نصفين يحول أحدهما لحسابه طبقاً للاتفاقية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٧٢ والنصف الآخر يؤول إلى الدولة وعند تنفيذ عملية التحويل عن طريق البنك المطعون ضده الثانى عدل تلك النسبة بقسمة كامل التعويض المستحق إلى نصفين اختصت الدولة بأحدهما وخصمت الضرائب من النصف الآخر المستحق له إذ كان ما أجراه البنك المذكور فى هذا الشأن مخالف لأحكام الاتفاقية المشار إليها والقانون رقم ٦ سنة ١٩٧١ فقد أقام دعواه بالطلبات السابقة وتاريخ ١٩٧٨/٣/٢ نذبت محكمة أول درجة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت فى ١٩٨١/١١/٣٠ بالزام الطاعنين بأن يؤدى للمطعون ضده الأول بمبلغ ٠١٤ مليون ، ٧٣٦٦ جنيه محولة بالعملة البلجيكية فى حسابه بالبنك الأهلى البلجيكى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٣٤ سنة ٩٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى حكمت فى ١٩٨٣/١٢/٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ بنى قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن نسبة الخمسين فى المائة التى تحول إلى الرعايا البلجيكين تعويضاً لهم عن أموالهم التى كانت فى وأمت أو آلت إلى الدولة هذه نسبة خالصة من كافة الديون والالتزامات فى حين لم يرد فى الاتفاقية الخاصة بتعويض الرعايا البلجيكين أو البروتوكول الملحق بها أى حكم بشأن التزامات وديون المنتفعين

بها مما مفاده التزامهم بها فى النسبة المخصصة لهم من التعويض قبل تحويلها إليهم .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مؤدى مانصت عليه المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ من الاتفاق المبرم بتاريخ ١٦/٦/١٩٧١ بين جمهورية مصر ومملكة بلجيكا ودوقية لوكسمبرج بشأن تعويض المصالح البلجيكية واللوكسمبرجية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٧٢ أن يتم تقدير التعويضات المستحقة للرعايا البلجيكين واللوكسمبرجين عن الأموال والحقوق والمصالح التى مستها إجراءات الحراسات والاصلاح الزراعى والتأمين المنصوص عليها فى المادة الثانية وفقا للأحكام الواردة بالمادة الثالثة ثم يتم تسويتها على النحو المبين بالمادة الرابعة بأداء الحكومة المصرية ٥٠٪ من القيمة المستحقة تودع فى حساب خاص لا تؤدى عنه فوائد ويستخدم فى تسديد ٥٠٪ من قيمة البضائع المبينة بهذه المادة وإذا كان ذلك وكان مقتضى تسوية كافة المطالبات والتعويضات المذكورة بصورة نهائية وكاملة على نحو مانصت عليه المادتان ١٠ ، ١١ إجراء المحاسبة عنها بتقدير قيمة الأضرار التى سببتها تلك الإجراءات ثم تستنزل منها الديون والالتزامات المستحقة فى ذمة كل من هؤلاء الرعايا حتى إذا ما تحدد المركز المالى النهائى للمستحق قامت الحكومة المصرية بإيداع ٥٠٪ من تلك القيمة بالحساب سالف الذكر مما مفاده خصم الديون والالتزامات المالية من قيمة التعويض المستحق لأن نسبة الـ ٥٠٪ التى تؤديها الحكومة المصرية لكل من المستحق كتسوية نهائية وكاملة لكافة مطالباتهم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد لطفى السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكى غرابية ، طه الشريف وعبد الحميد الشافعى .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) التزام « تنفيذ الالتزام » . مسئولية « المسئولية العقدية » .

تعويض . محكمة الموضوع . إيجار .

إخلال المؤجر بالتزامه بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . م ٥٧١ مدنى . للمستأجر طلب التنفيذ العينى أو بطريق التعويض .

(٢) تعويض - التزام « تنفيذ الالتزام » « التنفيذ العينى » التنفيذ بمقابل محكمة الموضوع .

العدول عن التنفيذ العينى إلى التعويض النقدي رخصة للقاضى الموضوع . شروطها . تقدير مدى الإرهاق الذى سببها للمدين نتيجة تنفيذ التزامه عينا . من سلطة محكمة الموضوع .

١ - يجب على المؤجر وفقا لنص المادة ٥٧١ من القانون المدنى أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع ، فإذا أخل المؤجر بهذا الالتزام جاز للمستأجر أن يطلب التنفيذ العينى بمنع التعرض أو فسخ العقد أو انقاص الأجرة مع التعويض فى جميع الأحوال إن كان له مقتضى وأنه وإن كان الأصل أن للدائن طلب تنفيذ إلتزام مدينة عينا وكان يرد على هذا الاصل إستثناء من حق القاضى إعماله تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدنى أساسه ألا يكون هذا التنفيذ مرهقاً للمدين فيجوز فى هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض نقدي متى كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما .

٢ - العدول عن التنفيذ العيني إلى التعويض النقدي رخصه لقاضي الموضوع يجب لاستعمالها عدة شروط من أهمها ألا يكون هذا التنفيذ مرهقا للمدين وبشرط ألا يلحق بالدائن ضررا جسيماً ، وتقدير مدى الإرهاق الذي سيصيب المدين نتيجة تنفيذ التزامه عينياً هو مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى اليوم على المطعون ضده بطلب إزالة المنشآت الجديدة التي اقامها في ملحقات العين المؤجرة له كمركز خدمه لإصلاح وصيانة اجهزه التلفزيون مخالفاً بذلك القوانين الخاصة بتنظيم المباني ومنتقباً حقه في الانتفاع ، نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت المحكمة بإزالة المنشآت الجديدة التي اقامها المطعون ضده والمبينه بتقرير الخبير وبإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل اقامتها وذلك على نفقة المطعون ضده ، استأنف الأخير هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٨ لسنة ١٧ ق استئناف بنى سريف - مأمورية اليوم - ويتاريخ ١٩٨٢/٣/٣ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة اسباب يدعى بهسا الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن تقرير الخبير أوضح أن هناك ضررا جسيماً لحق بالشركة الطاعنه نتيجة اقامة المطعون ضده للمباني الجديدة ويتمثل ذلك في خفض الإضاءة

والتهوية وحجب لافتة الشركة مما يقلل من نشاطها مما كان يجب على المحكمة أن تقضى بإزالة هذه المباني إعمالاً لنص المادتين ٢٨ / ١ ، ٣٢ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أن المحكمة أعملت الفقرة الثانية من نص المادة ٢٠٣ من القانون المدني على سند من القول أنه يترتب على إزالة المباني إلحاق ضرر جسيم بالمطعون ضده رغم أن قيمة المباني على النحو الثابت بالرخصة لا تجاوز ألف وخمسمائة جنيه كما أن الشركة الطاعنة غير متعسفة في استعمال حقها في طلب التنفيذ العيني إذ أقام المطعون ضده المباني عن عمد وسوء قصد يتنافى وبمبدأ حسن النية وبالرغم أن المادة ٢٠٣ / ٢ من القانون المدني ما هي إلا تطبيق للمادتين ٥ / د ، ١٤٨ من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه خلص إلى عدم إزالة المباني متفقاً عما تقضى به هاتين المادتين مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يجب على المؤجر وفقاً لنص المادة ٥٧٦ من القانون المدني أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو يملحفلها أى تغير بهذا الانتفاع ، فإذا اخل المؤجر بهذا الالتزام جاز للمستأجر أن يطلب التنفيذ العيني بمنع التعرض أو فسخ العقد أو انقاص الأجرة مع التعويض في جميع الأحوال إن كان له مقتضى ، وأنه وإن كان الأصل أن للدائن طلب تنفيذ التزام مدينه عيناً وكان يرد على هذا الأصل استثناء من حق القاضى إعماله تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدني أساسه ألا يكون هذا التنفيذ مرهقاً للمدين فيجوز في هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض نقدي متى كان ذلك لا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً ، لما كان ذلك وكان العدول عن التنفيذ العيني إلى التعويض النقدي رخصه لقاضى الموضوع يجب لاستعمالها عدة شروط من أهمها ألا يكون هذا التنفيذ مرهقاً للمدين وبشرط ألا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً وكان تقدير مدى الإرهاق الذى سيصيب المدين نتيجة تنفيذ التزامه عيناً هو

مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وإذ دلل الحكم المطعون فيه على قضاائه بالعدول عن التنفيذ العينى بأن المنشآت التى أقامها المطعون ضده بالعين المؤجره لاتلحق بالطاعن ضرراً جسيماً يتنافى مع الغرض من التأجير وفى إلزامه بإزالتها من شأنه إرهاب له وإلحاق ضرر جسيم به إذ كلفته تلك المنشآت آلاف الجنيهات وإزالتها ستكبده نفقات أكثر ، فلم يحكم بالتنفيذ العينى واقتصر على حق المستأجر فى طلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة مع التعويض فى الحالتين إن كان له مقتضى ، وكان ما قرره الحكم فى هذا الشأن سائغاً وكافياً لحمل قضاائه ومما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإن ما يثيره الطاعن بأسباب النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الحسين الكنانى ،
 همد النوى ختم ، محمد عبد البر حسين ، خلف فتح الباب .

(١٦٧)

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١) حكم ، تهزئة .

نسبته أمر الطعن ، مؤداهما ، ألا ينفذ منه إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه .
 الاستئناف . الطعن فى الأحكام الصادرة فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام
 بالعضاء من أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص معينين . م ٢١٨ مرافعات .
 حلة ذلك .

(٢) إيجار « إيجار المساكن » المنشآت الآيلة للمستوط . تهزئة . حكم . نظام
 عام . نقض .

الطعن فى قرار التعريم . موضوع غير قابل للتجزئة للمحكوم عليه الذى فوت ميعاد
 الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن بالنقض أو بالاستئناف المقام من أحد
 وسائله . قعوده عن ذلك . التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه . حلة ذلك .
 امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
 (مثال بشأن الطعن فى قرار التعريم) .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات
 تنص فى فقرتها الأولى والثانية على أنه فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعنون
 التى ترفع من النيابة العامة لا ينفذ من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا
 على من رفع عليه .

٢ - إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام
 بالعضاء من أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص معينين

جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته ، فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن وهو مايتأدى منه أن الشارع بعد أن أرسى القاعدة العامة في نسبية الأثر المترتب على رفع الطعن بأن لا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه بين الحالات المستثناة منها وهي تلك التي يفيد منها الخصم من الطعن المرفوع من غيره أو يحتج عليه بالطعن المرفوع على غيره في الأحكام التي تصدر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، وقد استهدف الشارع من ذلك استقرار الحقوق ومنع تضارب الأحكام في الخصومة الواحدة بما يؤدي إلى صعوبة تنفيذها بل واستحالة في بعض الأحيان وهو ما قد يحدث إذا لم يكن الحكم في الطعن نافذاً في مواجهة جميع الخصوم في الحالات السالفة التي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلاً واحداً بعينه ، وتحقيقاً لهذا الهدف أجاز الشارع للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن - بالنقض أو بالاستئناف - المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته حتى ولو كان قد فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم ، فإن قعد عن ذلك كان على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصامه في الطعن ، فإذا ماتم اختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن في حق جميع الخصوم ومنهم من تم اختصاصهم فيه بعد رفعه ، أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته وتوجب على المحكمة ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله ، وإذا كانت القاعدة القانونية التي تضمنتها الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لايجوز الخروج عليه التزاماً بمقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التي هدف إليها وهي توحيد القضاء في الخصومة الواحدة ، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الأمره المتعلقة بالنظام العام بما لايجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بأعمالها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين وآخرين ، أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ، الدعوى رقم ٣٤٨٤ سنة ١٩٧٦ بطلب الحكم بتعديل قرار الترميم رقم ١ / ١٢١ سنة ١٩٧٦ الصادر من حى غرب الاسكندرية عن العقار المبين بالصحيفة إلى هدمه وإخلاته من شاغليه وتسليمه له ، حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٥٨ سنة ٣٣ قضائية ، نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٨٠ بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل القرار المطعون عليه إلى هدم العقار الموضح به وبالصحيفة هدماً كلياً وإخلاله من شاغليه فى مدى ثلاثه أشهر من تاريخ الحكم وتسليمه إلى المطعون ضده خالياً مما يشغله . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن بعد تكليف الطاعنين باختصاص باقى المحكوم عليهم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره مع تكليف الطاعنين باختصاص باقى المحكوم عليهم ، وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص فى فقرتها الأولى والثانية على أنه « فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التى ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه » على أنه إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئه أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته ، فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه فى الطعن ... وهو ما يتأدى منه أن الشارع بعد أن أرسى القاعدة العامة فى نسبية الأثر المترتب على رفع الطعن بأن لا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه بين الحالات المستثناة منها وهى تلك التى يفيد منها الخصم من الطعن المرفوع من غيره أو يحتج عليه بالطعن المرفوع على غيره فى الأحكام التى تصدر فى موضوع غير قابل للتجزئه أو فى التزام بالتضامن

يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، وقد استهدف الشارع من ذلك استقرار الحقوق ومنع تضارب الأحكام فى الخصومة الواحدة بما يؤدى إلى صعوبة تنفيذها بل وإستحالتها فى بعض الأحيان وهو ما قد يحدث إذا لم يكن الحكم فى الطعن نافذاً فى مواجهة جميع الخصوم فى الحالات السالفة التى لا يحتمل الفصل فيها إلا خلا واحداً بعينه ، وتحقيقاً لهذا الهدف أجاز الشارع للمحكوم عليه أن يطعن فى الحكم أثناء نظر الطعن - بالنقض أو بالاستئناف - المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته حتى ولو كان قد فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم ، فإن قعد عن ذلك كان على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصامه فى الطعن ، فإذا ما تم اختصاص باقى المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن فى حق جميع الخصوم ومنهم من تم اختصاصهم فيه بعد رفعه ، أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته وتوجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله ، وإذا كانت القاعدة القانونية التى تضمنتها الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه التزاماً بمقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التى هدف إليها وهى توحيد القضاء فى الخصومة الواحدة ، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بإعمالها . لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع من الطاعنين وحدهم دون باقى المحكوم عليهم من شاغلى العقار موضوع التداعى وهم

..... وارثى المرحوم

الذين كانوا مختصمين فى الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وكانت الدعوى المقامه طعناً فى قرار ترميم العقار المذكور والصادر فيها الحكم المطعون فيه بهدمه هدماً كلياً وإخلاله من جميع شاغليه وتسليمه إلى مالكه المطعون ضده - لا تقبل التجزئه بحسب طبيعة القرار المطعون فيه ، وكانت المحكمة قد أمرت الطاعنين باختصام باقى المحكوم عليهم فى الطعن إلا أنهم لم ينفذوا ما أمرتهم به المحكمة فإن الطعن لا يكون قد اكتملت له مقوماته بما يستوجب عدم قبوله .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / الحسيني الكفائي ، عبد النبي خمخم ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الباب .

(١٦٨)

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

- (١) إيجار - إيجار الأماكن « تحديد الأجرة » « أجرة الفنادق » .
الترخيص للمؤجر باستعمال المكان المؤجر فندقاً ينطوى على التصريح له بالتأجير مفروشاً .
حق المؤجر في اقتضاء زيادة الأجرة . الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش وتتحدد بحسب تاريخ إنشاء المبنى . م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
- (٢) نقض أسباب الطعن : السبب المفتقر للدليل .
عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تمسك به أوجه الطعن في المهاد القانوني . نعم لا دليل عليه .
- (٣) إيجار - إيجار الأماكن : التأجير المفروش .
استئجار العين لاستعمالها فندقاً - إنطواؤه على التصريح للمستأجر بالتأجير مفروشاً حق المؤجر في اقتضاء الأجرة الإضافية المقررة بالمادة ٤٥ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ شغلت العين أولم تشغل .

١- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقاً ينطوى على التصريح له بالتأجير مفروشاً الذي يحق معه للمؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ من الأجرة القانونية فإن هذه الزيادة تسرى حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم تسرى الزيادة بالنسبة التي حددها هذا القانون في المادة ٤٥ منه التي نصت على أنه في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان مفروشاً يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة

القانونية محتسب على الوجه الآتى « أ ٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك استصحاباً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ فى حسابها الاستعمال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكنى ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق منها بتحديد الأجرة على الأماكن التى التى تستعمل فى غير هذا الغرض وبالذات فى الأغراض التجارية والمهنية التى تدر عائداً مجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل بإستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب فى الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مدة التأجير مفروشا فى كل صور التأجير المفروش سواء إتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له .

٢- عد الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (٢) من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون ، وإذا لم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة من الإنذار المؤرخ المعلن له من المطعون ضده بتكليفه بالوفاء حتى تستطيع المحكمة أن تتحقق من صحة ما ينعاه على الحكم المطعون فيه لخلو الأوراق من هذا الإنذار ، فإن نعيه فى هذا الخصوص يصبح عارياً عن دليله .

٣- لما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن استأجر العين المؤجرة لاستعمالها فندقاً مما ينطوى على التصريح له بالتأجير مفروشا ويخول للمؤجر إقتضاء نسبة الزيادة المقررة للأجرة الإضافية المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تستحق كاملة مقابل ذلك التصريح سواء شغلت العين المؤجرة بالكامل خلال الفترة محل المطالبة أو لم تشغل .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى برقم ١٠٧١٠ لسنة ١٩٧٩ أمام
محكمة جنوب القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد إيجار العين المبينة
بالصحيفة وإخلائها ، وقال بياناً لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ
١٩٥٩/١١/٥ استأجر منه الطاعن الشقق أرقام ١ ٣ ٥ بالدور الحادى عشر،
١. ٢. ٣ من الدور الثانى عشر من العقار رقم ٣٣ شارع عبد الخالق ثروت
بالقاهرة لاستعمالها فندقاً بأجرة شهرية قدرها ١٥٤,٨٧٤ جنيهاً شاملة زيادة
بواقع ٧٠٪ من الأجرة القانونية والضرائب الإضافية وإعمالاً لحكم المادة ٤٥ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أصبحت الأجرة الشهرية للعين المؤجرة بواقع
٤٣٤, ٤١٥ جنيهاً بزيادة قدرها ٢٦٠,٦٥٠ وقد تأخر الطاعن فى أداء قيمة هذه
الزيادة فى الأجرة عن المدة من سبتمبر سنة ١٩٧٧ إلى أكتوبر سنة ١٩٧٩
وقدرها ٦٧٧٦,٩٠٠ جنيهاً رغم تكليفه بالوفاء بها فى ١٩٧٩/١١/٥ فأقام
الدعوى بطلباته سالفه البيان . حكمت المحكمة بفسخ العقد وإخلاء العين محل
النزاع ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف
رقم ٢٨٦٩ لسنة ٩٧ قضائية . نذبت المحكمة خبيراً قدم تقريره ، وسدد الطاعن
قيمة الأجرة المتأخرة حسبما أسفر عنه تقرير الخبير . وتاريخ ١٩٨٢/١/٢٣
قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن
على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلتمت النيابة رأيها .

حيث إن الطعن اقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم اعتبر استغلال المكان المؤجر فندقاً من قبيل التأجير المفروش الذى ينطبق عليه نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أخذاً بما جاء فى تقرير لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير باعتباره من الأعمال التحضيرية لهذا القانون مع أن ذلك يخالف صراحة النص الذى أحال فى بيان حالات التأجير المفروش إلى ما ورد فى المادة ٤٠ على سبيل الحصر وهى فى مجموعها حالات تنصرف إلى الأماكن المؤجرة للاستعمال الشخصى بما يخرج عن نطاقها إستئجار العين بقصد إستغلالها فى أعمال تجارية كالفنادق ، كما أن القانونين رقمى ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أتيا بمعايير مادية بحتة لتحديد الأجرة القانونية للمكان المؤجر لا يسوغ معها اعتبار استعمال العين المتفق عليه مسبقاً فى العقد ميزة جديدة إضافية تستوجب زيادة هذه الأجرة كما هو الشأن فى عقد إيجار العين محل النزاع الذى نص على استعمالها فندقاً .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقاً ينطوى على التصريح له بالتأجير مفروشاً الذى يحق معه للمؤجرة زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ من الأجرة القانونية فإن هذه الزيادة تسرى حتى ٩/٩/١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم تسرى الزيادة بالنسبة التى حددها هذا القانون فى المادة ٤٥ منه التى نصت على أنه « فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر » مفروشاً يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحتسب على الوجه الآتى: أ) (٤٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤) وذلك استصحاباً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تضمنتها قوانين الإيجارات تأخذ فى حسابها الإستعمال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بها بتحديد الأجرة على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الغرض وبالذات فى الأغراض التجارية والمهنية التى تدر عائداً مجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعريضاً للملاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكنى من اعتبارات وظروف تعجل

باستهلاك المبنى، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكّد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مدة التأجير مفروشا في كل صور التأجير المفروش سواء إتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له - لما كان ذلك - وكانت العين المؤجرة قد أجرت لإستعمالها فندقاً فإنه يسرى عليها حكم المادة ٤٥ من القانون المشار إليه ويستحق المطعون ضده بالتالي الأجرة الإضافية المنصوص عليها فيها والتي تتحدد وفقاً لتاريخ إنشاء هذا المبنى بنسبة ٤٠٠٪ من الأجرة القانونية وإذا إلّزم الحكم المطعون فيه هذا النص فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويضحي النعي عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بعدم قبول دعوى الإخلاء لأن التكليف بالوفاء المعلن إليه في ١٩٧٩/١١/٥ لم يوضح به البيان الحقيقي والواقعي لكيفية احتساب الأجرة المطالب بها كما أنه شمل تكليفه بوفاء كامل فرق الأجرة عن شهر سبتمبر سنة ١٩٧٧ مع إنه لا يلزم بهذا الفرق إلا من ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما تكون معه الأجرة التي كلف بوفائها قد تجاوزت الأجرة المستحقة عليه بالفعل نحو ما يترتب عليه بطلان التكليف بالوفاء ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وإذا لم يقدم الطاعن رفق طعنه بصورة من الإنذار المؤرخ ١٩٧٩/١١/٥ المعلن له من المطعون ضده بتكليفه بالوفاء حتى تستطيع المحكمة أن تتحقق من صحة ما ينعاه على الحكم المطعون فيه لخلو الأوراق من هذا الإنذار ، فإن نعيه في هذا الخصوص يصبح عارياً عن دليله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن العين المؤجرة طبقاً لسجلات الفندق التي قدمها لخبير الدعوى لم تكن مؤجرة بالكامل خلال الفترة محل المطالبة مما كان يتعين معه حساب فرق الأجرة بواقع نصف نسبة الزيادة المقررة في المادة ٤٥ من القانون رقم لسنة ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إعمالاً للفقرة الأخيرة منها إلا أن تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم احتسب الفرق على كامل نسبة الزيادة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن استأجر العين المؤجرة لإستعمالها فندقاً مما ينطوي على التصريح له بالتأجير مفروشاً ويخول للمؤجر اقتضاء نسبة الزيادة المقررة للأجرة الإضافية المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تستحق كاملة مقابل ذلك التصريح سواء شغلت العين المؤجرة بالكامل خلال الفترة محل المطالبة أو لم تشغل بما يكون معه ما جاء بسبب هذا النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / محمد فؤاد بدو نائب رئيس المحكمة ، قهس الحياط ، محمد مصباح ويحيى عارف .

(١٦٩)

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٢ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » « تحديد الأجرة » .

- الحكم بتقدير الأجرة عينى ينصب على العين صيرورته نهائياً . أثره . عدم جواز
المنازعة فى التقدير .

النص فى عجز المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار
الأماكن - التى أباحت لكل من المالك والمستأجر ان يتظلم من قرار لجنة التقدير
- على أنه « لا يجوز لأى مستأجر آخر المنازعة فى الأجرة متى صار تحديدها
نهائياً . » يدل على أن الشارع قد جعل تقدير أجرة العين المؤجرة لصيقاً بها ،
فإذا صار هذا التقدير نهائياً ، فلا يجوز للمستأجر الذى تم التقدير أثناء
استئجاره أو أى مستأجر لاحق العودة إلى المنازعة فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٦٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا على المطعون ضده ، بطلب الحكم بتحديد الأجرة القانونية للسجل المبين بالصحيفة المؤجر له بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٤ بمبلغ ١,٧٣١ شهريا منذ نفاذ ذلك العقد ، وقال بيانا لذلك أنه استأجر عين النزاع من المطعون ضده بمقتضى العقد المذكور بأجرة شهرية قدرها ٦,٥٠ جنيه ، وكان المطعون ضده يتقاضى منه مبلغا وقدره ٧,٥٠٠ جنيه شهريا وإذا صدر القرار رقم ٢٦٦ من لجنة تقدير الإيجارات بمجلس مدينة طنطا بتاريخ ١٩٦٤/٩/٩ بتقدير أجرة المحل بمبلغ ١,٧٣١ ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته السالفة . بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩ قضت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٢ لسنة ٣٠ ق طنطا ، بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أهدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ، أن الحكم أهدر حجية القرار رقم ٢٦٦ الصادر من لجنة تقدير الإيجارات بمجلس مدينة طنطا بتاريخ ١٩٦٤/٩/٩ بتقدير أجرة عين النزاع ١,٧٣١ جنيه شهريا وأعمل قوة الأمر المقضى للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٢٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى طنطا ، رغم أنه لا يحتاج بهذا الحكم لأنه لم يكن طرفا فيه ، ولا يبدل من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من تعرض ذلك الحكم لأجرة عين النزاع ، لأن موضوع

الدعوى التى فصل فيها كان خاصا بفسخ عقد إيجار المستأجر السابق ، والأجرة لم تكن محل منازعة ، بينما النزاع الماثل محله تحديد الأجرة القانونية ، والتزام الأجرة المبينة بقرار لجنة تقدير الإيجارات أمر متعلق بالنظام العام ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى عجز المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - التى أباح لك كل من المالك والمستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير - على أنه « لا يجوز لأى مستأجر آخر المنازعة فى الأجرة متى صار تحديدها نهائياً . » يدل على أن الشارع قد جعل تقدير أجرة العين المؤجرة لصيقاً بها فإذا صار هذا التقدير نهائياً ، فلا يجوز للمستأجر الذى تم التقدير أثناء استئجاره أو أى مستأجر لاحق العودة إلى المنازعة فيه ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى - الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب - أن العين محل النزاع قد صدر فى شأنها حكم فى الدعوى رقم ٤٢٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى طنطا - كان النزاع مردداً فيه بين المطعون ضده والمستأجر السابق - وتضمن قضاؤه أن لجنة تقدير الإيجارات أصدرت قرارها بتحديد أجرة العين طبقاً للقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ فتظلم المطعون ضده فى هذا القرار أمام مجلس المراجعة الذى لم يفصل فى التظلم حتى صدر القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ ، وخلص الحكم إلى أن الأجرة القانونية النهائية لعين التداعى مبلغ ٦,٥٠٠ جنيه شهرياً ، وكان لا يجوز للطاعن من بعد معاودة المنازعة فى مقدار تلك الأجرة سواء بطريق الدعوى أو الدفع لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد بالحكم المذكور واعتبر الأجرة التى انتهت إليها هى الأجرة القانونية لعين النزاع ، فإن النعى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد خرفق المليجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منصور
حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان ، محمد ممتاز متولى ود . هبد القادر عثمان

(١٧٠)

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٥٢ قضائية :

(١) استئناف . حكم « ميعاد الطعن فى الحكم »

مراعييد الطعن فى الأحكام . الأصل فيها أن تبدأ من تاريخ النطق بها . الاستثناء .
الأحكام التى لا تعتبر حضورية والأحكام التى افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه
بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات . م ٢١٣ مرافعات .

(٢) إختصاص « الاختصاص الكولائى » . جامعة الدول العربية . معاهدات .

إختصاص المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية دون غيرها بالمنازعات التى تنشأ بين
المنظمة والمواطنين العاملين بها .

١ - النص فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - على أن القانون وكان جعل مواعيد الطعن فى الأحكام من
تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى
لا تعتبر حضورية ، وفقا للمادة ٨٣ من قانون المرافعات والأحكام التى افترض
المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة ، وما يتخذ فيها من إجراءات
فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التى تقضى بفتح مواعيد الطعن من
تاريخ إعلان الحكم .

٢ - لما كانت منظمة العمل العربية هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ، وقد إنضمت مصر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ إلى إتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافق عليها مجلس الجامعة بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ ، وبذلك صارت جزءاً من تشريعها الداخلى ، ومن ثم فإنه يتعين الرجوع إلى نظام المنظمة ذاته لا إلى القوانين الوطنية للدول المنشئة لها فى كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بها بما فى ذلك وسائل حل المنازعات التى تقوم بينها وبينهم ، وإذ كان دستور منظمة العمل العربية ينص فى المادة الثالثة منه على أن « » وتنص المادة ٥٦ من نظام موظفى ومستخدمى مكتب العمل العربى على أن « » مما مؤداه أن المحكمة الادارية لجامعة الدول العربية وتختص دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المنظمة والموظفين أو العاملين بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين السبعة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٥٣٢ سنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم « منظمة العمل العربية ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية - وزير الدولة للمشئون الخارجية - الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية بالنيابة » وطلبوا الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٢ ألف دولار أمريكى لكل من الطاعنين الأول والثانى ، ١٠ آلاف دولار أمريكى لكل من الطاعنين الثالث والرابع والخامس ، ١٥ ألف دولار لكل من السادس والسابع على

سبيل التعويض عما أصابهم من أضرار نتيجة فصلهم من العمل دون مبرر ومبلغ ١٦٩٤ دولاراً وخمسين سنتاً للطاعن الأول ، ١٠٧٨ دولار أو ٤٩ سنتاً للثاني ، ١١٢٣ دولاراً ، ٥٧ سنتاً للثالث ، ١٧٧٠ دولار للرابع ، ١٤١١ دولاراً و ٨٠ سنتاً للخامس ، ٣١٢٦ دولاراً ، ٧٨ سنتاً للسادس ، ٢٦٢٧ دولاراً و ٩٠ سنتاً للسابع ، المقابل النقدي لإجازاتهم السنوية عن سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ومبلغ ١٤٢٣٥ دولاراً و ٣٤ سنتاً للطاعن الأول ، ١٤٧٥٥ دولاراً و ١٦ سنتاً للثاني ، ٩٦٣٢ دولاراً للثالث ، ١٩٧٠ دولاراً للرابع ١١٤٠٥ دولاراً ، ٦٦ سنتاً للخامس ، ٢١٨٨٧ دولاراً ، ٤٦ سنتاً للسادس ، ٢٠٨٠٦ دولاراً ، ٤٤ سنتاً للسابع ، مجموع الأجر الشهري المستحق لكل منهم عن الفترة من يناير ١٩٨٠ حتى فبراير ١٩٨١ ، وما يستجد حتى بلوغهم سن الستين أو الوفاة وقالوا بيانا لها أنهم تعاقدوا مع مكتب العمل العربي ، وهو السكرتارية الدائمة لمنظمة العمل العربية بعقود عمل غير محددة المدة ، وقد فوجئوا بصدر القرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٧٩ بإنهاء خدمتهم ، وإذ كان هذا القرار قد صدر ترشيذا للاتفاق ، ودون أن يكون أي منهم قد قصر في مباشرة عمله ، فإن فصلهم يكون تعسفيا ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة البيان ، وأقامت الطاعنة الثامنة الدعوى رقم ٩٧ سنة ١٩٨١ عمال كلي جنوب القاهرة على المطعون ضدهم ، وطلبت الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ٥٥٠٠ دولاراً أمريكياً تعويضاً عن فصلها ومبلغ ٦٤٩٦ دولاراً مجموع أجرها الشهري عن المدة من أول يناير سنة ١٩٨٠ حتى فبراير ١٩٨١ بخلاف ما يستجد حتى بلوغها سن الستين أو الوفاة ، وقالت بيانا لها أنها كانت تعمل لدى مكتب العمل العربي ، وصدر القرار رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٩ بإنهاء خدمتها وإذ كان هذا القرار قد صدر من غير مختص - بإصداره - ودون تحقيق فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة البيان ، دفع المطعون ضدهما في البند ثانيا « نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية - وزير الدولة للشئون الخارجية » بعدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى ، وتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبالزام المطعون ضدهما

الأول والثانى من البند أولاً « رئيس جهاز منظمة العمل العربية ومدير عام منظمة العمل العربية » متضامين بآداء المبالغ المبينة بمنطوق الحكم للطاعنين ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢١ سنة ٩٨ ق القاهرة . كما استأنفه المطعون ضده فى البند ثالثاً « الأمين العام لجامعة الدول العربية بالاستئناف رقم ١٠٣٧ سنة ٩٨ ق القاهرة وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين ، حكمت فى ١٩٨٢/٢/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف ، وبعدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى المحكمة الإدارية بجامعة الدول العربية . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقولون أن الحكم قضى بقبول الاستئناف المقام من الدكتور مع أن الحكم الابتدائى صدر فى ١٩٨١/٦/٣٠ ، ولم تودع صحيفة الاستئناف إلا فى ١٩٨١/٨/٢٣ ، وقد صدر الحكم حضوريا بالنسبة للمستأنف لأن سلفه فى تمثيل مكتب العمل العربى ومنظمة العمل العربية الدكتور كمال حسن على كان حاضرا أمام محكمة أول درجة وهو ما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه ان يقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن « يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره مالم ينص القانون على غير ذلك ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه فى الأحوال التى يكون فيها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ، ولم يقدم مذكرة بدفاعه فقد دلت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن القانون وإن جعل مواعيد

الطعن فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى لا تعتبر حضورية ، وفقا للمادة ٨٣ من قانون المرافعات والأحكام التى افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات لهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التى تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد اختصموا أمام محكمة أول درجة كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام بالنيابة والأمين العام لمنظمة العمل العربية ، ورئيس منظمة العمل العربية ، والأمين العام لمكتب العمل العربى ورئيس مكتب العمل العربى فضلا عن اختصاصهم لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يحضر فى أية جلسة من جلسات محكمة أول درجة او يقدم مذكرة بدفاعه فإن ميعاد الاستئناف بالنسبة له يبدأ من تاريخ أعلاته بالحكم وليس من تاريخ صدوره وإذا كان الحكم الابتدائى قد أعلن للمستأنف (الأمين العام لجامعة الدول العربية بالنيابة) فى ١٦/٧/١٩٨١ ، وأقام الاستئناف بإيداع صحيفة فى ٢٣/٨/١٩٨١ فإن الاستئناف يكون قد رفع فى الميعاد ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أن علاقتهم بمكتب العمل العربى هى علاقة خاصة لا تسرى عليها أحكام قانون العمل ، لأن المكتب منبثق عن جامعة الدول العربية . وهى منظمة عالمية فى حين أنها منظمة اقليمية ، وقد نص بروتوكول - الاسكندرية على أن إدارة الجامعة لا تنفصل عن إرادة أعضائها ، ولم تعد جامعة الدول العربية ومنظماتها تتمتع بالحصانة القضائية بعد تعيين أمينها بقرار جمهورى وتجميد أموالها فى مصر ، ومن ثم فإن علاقة الطاعنين بمكتب العمل العربى تخضع لأحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، ويكون الحكم فى قضائه بعدم اختصاص

المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية وهي محكمة لا وجود لها إذ أنشأ بدلا منها لجنة تظلمات - على ما هو ثابت من المستندات المقدمة فى الدعوى فقد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت منظمة العمل العربية هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ، وقد انضمت مصر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ إلى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافق عليها مجلس الجامعة بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ ، وبذلك صارت جزءاً من تشريعها الداخلى ومن ثم فإنه يتعين الرجوع الى نظام المنظمة ذاته لا الى القوانين الوطنية للدول المنشئة لها . فى كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بها بما فى ذلك وسائل حل المنازعات التي تقوم بينها وبينهم ، وإذا كان دستور منظمة العمل العربية ينص فى المادة الثالثة منه على أن تتكون المنظمة من مؤتمر عام وسكرتارية عامة تسمى « مكتب العمل العربى » وتنص المادة ٥٦ من نظام موظفى ومستخدمى مكتب العمل العربى على أن « تفصل المحكمة الادارية لجامعة الدول العربية فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذه اللائحة » مما مؤداه أن المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعات التي تنشأ بين المنظمة والموظفين أو العاملين بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ أخطأ فى تطبيقه ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعنون من أن هذه المحكمة لا وجود لها ، وأنه أنشأ بدلا منها لجان تظلمات إذ الثابت من كتاب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المؤرخ ١٩٨١/١١/٢٣ ، والمرافق لحافظة مستندات المطعون ضدها الأولى المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٨١/١٢/٢٦ أنه لم يصدر أى قرار من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإلغاء المحكمة الإدارية بها أو وقف نشاطها وأنها مازالت قائمة وتقبل صحف الدعاوى المقدمة إليها ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة ، أحمد مكي ، محمد وليد الجارحي ومحمود رضا الخضيرى .

(١٧١)

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) إختصاص . حكم « الأحكام الجائز الطعن فيها » . نقض .

قضاء محكمة الاستئناف بعدم إختصاصها بنظر الاستئناف والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافيه . قضاء منه للخسومة كلها بصدد الإختصاص . جواز الطعن عليه بالنقض .

(٢) حكم « الأحكام الجائز إستئنافها » . إختصاص .

الطعن إستئنافياً فى أحكام محاكم المواد الجزئية الصادرة إبتدائياً فى دعاوى القسمة . إنعقاده للمحكمة الإبتدائية بهيئة إستئنافيه أيا كانت قيمة الدعوى .

(٣) إستئناف « سقوط الإستئناف » ملكيه . قسمة .

الحكم فى دعوى الملكية الصادر من المحكمة الإبتدائية . سقوط الحق فى إستئنافه بمضى أربعين يوماً من تاريخ صدوره . المواد ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٧ / ١ مرافعات . توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل نهائياً فى دعوى الملكية . لا أثر له . علة ذلك .

استقلال دعوى القسمة عن دعوى الملكية موضوعاً وسبباً .

١- الحكم بعدم الاختصاص والإحالة ينهى الخصومة كلها فيما يفصل فيه ويحسمه بصدد الاختصاص ولا يعقبه حكم آخر فى موضوع الدعوى من المحكمة

التي أصدرته فإن الحكم بعدم اختصاص محكمة إستئناف القاهرة بنظر الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة الزيتون الجزئية وبإحالة إلى محكمة شمال القاهرة بهيئة إستئنافيه يكون منهيّاً للخصومة كلها فيما حسمه بصدد الإختصاص ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً ويكون الدفع بعدم جوازه على غير أساس .

٢ - الإختصاص بالفصل فيما يرفع من طعون بالإستئناف عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من محاكم المواد الجزئية فى دعاوى القسمة ينعقد للمحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافيه أياً كانت قيمة الدعوى .

٣ - الحكم بقبول الطلبات أو برفضها فى دعوى الملكية التى تنظر أمام المحكمة الابتدائية تنتهى به الخصومة كلها فيها أمامها ويسقط الحق فى إستئنافه بمضى أربعين يوماً من تاريخ صدوره طبقاً لأحكام المواد ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٧٧/١ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن يكون الفصل فى دعوى القسمة موقوفاً على الفصل نهائياً فى دعوى الملكية لاستقلال كل من الدعويين عن الأخرى بموضوعها وسببها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومجموع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٨٩٥ لسنة ١٩٨١ - التى قيدت فيما بعد برقم ٥٧٥ سنة ١٩٨٤ - مدنى الزيتون ، وطلبت فيها نذب

خبير لفرز وتجنيد حضتها في العقار المبين في الصحيفة أو بيعه بالمزاد إذا تعذرت القسمة . ومحكمة الزيتون أوقفت السير في الدعوى حتى يفصل فيما أثير من نزاع حول الملكية بالدعوى ٢٤٦ سنة ١٩٨٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية واذ فصل فى هذا النزاع بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢ فقد قضت المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩ بتعذر القسمة عيناً وناطت بمن يهمله الأمر من الخصوم إتخاذ إجراءات البيع بتاريخ ١٩٨٥/٣/٤ إستأنفت الطاعتان هذا الحكم والحكم الصادر فى دعوى الملكية بالإستئناف ٢٣٨٧ لسنة ١٠٢ ق . ومحكمة الإستئناف قضت فى ١٩٨٦/١/١٥ بسقوط الحق فى إستئناف حكم الملكية وعدم إختصاصها بنظر إستئناف حكم القسمة وبإحالة إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية - منعقدة بهيئة إستئنافية . طعت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن فى الحكم الصادر بعدم الإختصاص ورفض الطعن فى حكم الملكية . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن فى الحكم الصادر بعدم الإختصاص أنه حكم لم تنته به الخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم بعدم الإختصاص والإحالة ينهى الخصومة كلها فيما يفصل ويحسمه بصدد الإختصاص ولا يعقبه حكم آخر فى موضوع الدعوى من المحكمة التى أصدرته فإن الحكم بعدم اختصاص محكمة إستئناف القاهرة بنظر الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة الزيتون الجزئية وبإحالته إلى محكمة شمال القاهرة بهيئة إستئنافية يكون منهيًا للخصومة كلها فيما حسمه بصدد الإختصاص ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً ويكون الدفع بعدم جوازه على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنتان على الحكم بعدم اختصاص محكمة إستئناف القاهرة بنظر إستئناف الحكم الصادر فى دعوى القسمة أنه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن قيمة هذه الدعوى تجاوز خمسمائة جنيه فتكون محكمة الإستئناف هى المختصة بنظر الإستئناف بحسب هذه القيمة طبقاً للقواعد العامة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الإختصاص بالفصل فيما يرفع من طعون بالاستئناف عن الأحكام الصادرة إبتدائياً من محاكم المواد الجزئية فى دعاوى القسمة ينعقد للمحكمة الإبتدائية بهيئة استئنافية أياً كانت قيمة الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنتان على الحكم بسقوط الحق فى إستئناف حكم الملكية القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الحكم المستأنف من الأحكام المنهية للخصومة كلها فى حين أنه ليس كذلك ولا يجوز إستئنافه إلا مع إستئناف الحكم الصادر فى دعوى القسمة ، كما أقام قضاؤه على أن هذا الاستئناف أقيم بعد الميعاد دون أن يحدد هذا الميعاد ومبدأ سريانه والنص التشريعى الذى يحكمه .

وحيث إن هذا النعى بشقيه فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم بقبول الطلبات أو برفضها فى دعوى الملكية التى تنظر أمام المحكمة الإبتدائية تنتهى به الخصومة كلها فيها أمامها ويسقط الحق فى إستئنافه بمضى أربعين يوماً من تاريخ صدوره طبقاً لأحكام المواد ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٧/١ من قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك أن يكون الفصل فى دعوى القسمة موقوفاً على الفصل نهائياً فى دعوى الملكية لإستقلال كل من الدعويتين عن الأخرى بموضوعها وسببها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فى نتيجته فإن النعى عليه بهذين الشقين يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرقاعى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة : المستشارين / محمود شوقى نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفى ، محمد وليد الجارحى و - - - - - السيد رضا الخضيرى .

(١٧٢)

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) دعوى « تكيف الدعوى » . حيازه « حيازة الأرض الزراعية » . إصلاح زراعى « الجمعية الزراعية » .

تكييف الدعوى وإعطائها وصفها الحق . مناطه . مخاصمة الجمعية الزراعية بطلب قيد الحيازة الزراعية بأسماء الطاعنين فى سجلاتها . مقصودها . الحكم فى مواجعتها ، فى التطبيق بأصل حقهم فى حيازة أنصبتهم من أطيان النزاع وترتيب أثره فى سجلاتها .

(٢) حكم « تسبيب الحكم » « ما بعد قصورا » . دعوى « الدفاع فى الدعوى » .

الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . عدم رد المحكمة عليه . خطأ فى القانون وقصور .

١ - لما كانت العبرة فى تكييف الدعوى وإعطائها وصفها الحق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليست بالألفاظ التى تصاغ فيها هذه الطلبات ، وكان البين من الطلبات المقدمة فى الدعوى أنها وإن أقيمت فى صورة مخاصمة الجمعية بطلب قيد الحيازة الزراعية لأنصبة الطاعنين الأربعة الأول فى أطيان النزاع بأسمائهم أو باسم الطاعن الخامس فى سجلات الجمعية إلا أنها - وبحسب حقيقة المقصود منها - بل تدور فى الواقع بين الطاعنين الأربعة الأول - وأرملة أخيه المطعون ضدها السادسة حول أصل الحق فى حيازة هذه الأنصبة وتأجيرها منهم إلى الطاعن الخامس لانتهاه وكالة أخيه عنهم فى إدارتها بوفاته - وتستهدف الحكم -

فى مواجهة الجمعية - بهذا الحق لهم دونها - حتى ترتب الجمعية أثر هذا الحكم فى سجلاتها .

٢ - لما كام الحكم فيه قد حجب نفسه عن مواجهة دفاع الطاعنين وعن تحقيق مادفعت به المطعون ضدها السادسة من أن مورثها اشترى جزءاً من أطيان النزاع . وعول الحكم فى ذلك على ما أورده بمدونات من أنه لم يسبق للطاعنين وضع أيديهم على الاطيان المملوكة لهم وأنه لم يثبت أنهم كانوا يزرعونها لحسابهم أو يستغلونها بأى وجهه من الوجوه « فى حين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهري بشقيه قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين الأربعة الأول أقاموا الدعوى ٥٠٩ لسنة ١٩٨١ مدنى دمنهور الابتدائية على المطعون ضدهم وطلبوا فيها الحكم أولاً : بصفة أصلية بقيد حيازة الأطيان المبينة بالصحيفة فى سجلات الجمعية المطعون ضدها الثالثة بأسمائهم كل بنسبة الحصة المملوكة له وإعطائه بطاقة حيازه بإسمه ، وبصفة احتياطيه بقيدها باسم الطاعن الخامس ثانياً : بإلغاء الحيازة المقيدة بمقدار ١٤ ف من هذه الأطيان باسم المطعون ضدها الأخيرة وقالوا بياناً لذلك أنهم يملكون بالميراث عن المرحوم أطيان زراعية مساحتها ٣ ٢١ ١٢ ف ضمن مساحة ٢٨ فداناً كان قد إشتراها من مصلحة الأملاك الأميرية ، ولما كان شقيقهم المرحوم قد أساء إدارة هذه المساحة - إذ قام بتجريف جانب كبير منها وباع تربتها ولم يسدد شيئاً من ديونها - فى حين

أنه لم يكن يملك فيها غير خمسة أفدنه وكسور فقد عزموا بعد وفاته في عام ١٩٧٧ على استغلال أنصبتهم بأنفسهم، فسددوا ما يخصها من ديون إلى مصلحة الأملاك ، ثم سعوا إلى قيد حيازتها بأسمائهم في سجل الجمعية الزراعية إلا أن مديرها المطعون ضده الخامس تواطأ مع المطعون ضدها السادسة - وهي أرملة شقيقتهم المذكور - وقام بقيد حيازة ١٤ ف من هذه الأطيان باسمها دون حق ، ولما كانت المساحة التي تخصصهم مؤجرة إلى الطاعن الخامس وقد أصدروا إليه عقد إيجار بها فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة ومحكمة أول درجة نذبت بتاريخ ١٠/٦/١٩٨١ خيراً لأداء المهمة المبينه بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٢ بقبول تدخل الطاعن الخامس خصماً منضمماً لسائر الطاعنين ، وبقيد حيازة الأطيان المملوكه لهم باسمه وبإعطائه بطاقة حيازة عنها . استأنفت المطعون ضدها الأخير هذا الحكم بالاستئناف ١١١ س ٣٩ ق الاسكندرية «مأمورية دمنهور» وبتاريخ ٩/٢/١٩٨٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أهدت فيهما الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في دفاعهم بأن المرحوم كان يحوز أنصبه الأربعة الأول منهم ويديرها نيابة عنهم وقد أساء إدارتها فالتفت الحكم عن هذا الدفاع وأقام قضاءً على أنه « لم يثبت أنهم كانوا يزرعون أنصبتهم لحسابهم أو يستغلونها بأي وجه من الوجوه » ، في حين أنه سلم في الوقت ذاته بأن هذه الأنصبه مملوكه لهم ، وأن حيازتها غير مقيدة باسم أحد وأن مساحة الأطيان المخلفه عن المورث تتسع لتشمل أنصبتهم بالإضافة إلى الأربعة عشر فدانا التي قيدت باسم المطعون ضدها الأخير بدون وجه حق وهو ما كان يستوجب في القليل تحقيق دفاعهم .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كانت العبرة فى تكييف الدعوى وإعطائها وصفها الحق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليست بالألفاظ التى تصاغ فيها هذه الطلبات ، وكان البين من الطلبات المقدمة فى الدعوى أنها وإن أقيمت فى صورة مخاصمة الجمعية يطلب قيد الحيازة الزراعية لأنصبه الطاعنين الأربعة الأول فى أطيان النزاع باسمائهم أو باسم الطاعن الخامس فى سجلات الجمعية إلا أنها - وحسب حقيقة المقصود منها - لاتدور مع الجمعية حول هذا الطلب ، بل تدور فى الواقع بين الطاعنين الأربعة الأول - وأرملة أخيه المطعون ضدها السادسة حول أصل الحق فى حيازة هذه الأنصبة وتأجيرها إلى الطاعن الخامس - لانتهاء وكالة أخيه عنهم فى إدارتها بوفاته وتستهدف الحكم - فى مواجهة الجمعية - بهذا الحق لهم دونها - حتى ترتب الجمعية أثر هذا الحكم فى سجلاتها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مواجهة هذا المدافع وعن تحقيق ما دفعت به المطعون ضدها السادسة من أن مورثها إشتري جزءاً من أطيان النزاع - وعول الحكم فى ذلك على ما أورده بمدونات من أنه « لم يسبق للطاعنين وضع أيديهم على الأطيان المملوكة لهم وأنه لم يثبت أنهم كانوا يزرعونها لحسابهم أو يستغلونها بأى وجه من الوجوه فى حين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهري بشقية قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى . فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة ، محمد العلي ، محمد وليد الجارحي ومحمد رضا الحضيري .

(١٧٣)

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حيازة « الحيازة الزراعية » . دعوى « تكييف الدعوى » . اختصاص
« الاختصاص الولائي » .

تكييف الدعوى واعطاؤها وصفها الحق . مناطه مخاصمة الجمعية الزراعية بطلب
تغيير بيانات الحيازة الزراعية المدونة بسجلاتها .

لاتعد من المنازعات الإدارية التي تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها . علة ذلك .

(٢) حكم « تسبيب الحكم : ما بعد قصوراً » حيازة .

تمسك الطاعن باستنجاذه قدراً من أطيان النزاع . دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي
في الدعوى . حجب الحكم نفسه عن مواجهة هذا الدفاع . خطأ في القانون وقصور .

١ - لما كانت العبرة في تكييف الدعوى واعطائها وصفها الحق -
وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هي بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة
فيها وليست بالألفاظ التي تصاغ فيها هذه الطلبات ، وكان البين من الطلبات
المقدمة في الدعوى أنها وإن أقيمت في صورة مخاصمة الجمعية بطلب تغيير
بيانات الحيازة الزراعية المدونة بسجلاتها عن أطيان النزاع إلا أنها - وبحسب
حقيقته المقصود منها - لاتدور مع الجمعية حول هذا التغيير ، بل تدور في الواقع
بين الطاعن وابن أخيه المطعون ضده الأول حول أصل الحق في حيازه هذه
الأطيان وتستهدف الحكم - في مواجهة الجمعية - بهذا الحق لثانيهما دون الأول

حتى ترتب الجمعية أثر هذا الحكم فى سجلاتها - فإن هذه الدعوى لا تكون من قبل المنازعات الإدارية التى تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها .

٢ - لما كان التكييف الصحيح للدعوى أنها تدور حول أصل الحق فى حيازة أطيان النزاع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأنه يستأجر قدرا من أطيان النزاع بعقد مؤرخ ٢٥ / ١١ / ١٩٦٢ وأنه أناب عنه ابن أخيه المطعون ضده الأول فى زراعة تلك الأطيان لحسابه إبان وجوده بالخارج فحجب الحكم نفسه عن مواجهة هذا الدفاع بما أورده بمدونات من أن « العبرة فى الحيازة هى بالسيطرة الفعلية » فى حين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهري بشقيه قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٣٣٣ لسنة ١٩٧٧ ايتاى البارود على الطاعن وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بنقل قيد حيازة الأطيان المبينة بالصحيفة - ومقدارها ١٣ س ، ١٢ ط ، ١٧ ف - من اسم الطاعن إلى اسمه فى سجلات الجمعية الزراعية المطعون ضدها وقال بيانا لدعواه أنه يحوز هذه الأطيان ويزرعها لحسابه بوصفه مالكا لجزء منها ومستأجراً لباقيها ، وإذ كانت حيازتها الزراعيه مقيدة فى سجلات الجمعية باسم الطاعن - وهو عمه - وكان عمه هذا معاراً بالخارج وليس مالكا ولا مستأجراً لها فقد أقام دعواه بالطلبات السالفة . دفع الطاعن بأنه يستأجر هذه الأرض من مالكيها وكان المطعون ضده يديرها نيابة عنه إبان وجوده بالخارج فانتهز هذه الفرصة وتمكن من الحصول على عقود باسمه من أولئك الملاك كما حصل على حيازة مؤقتة لها فى سجلات الجمعية إلى حين الفصل فى هذا النزاع قضائيا . ومحكمة ايتاى البارود نذبت فى ١٥ / ٣ / ١٩٧٩ خيراً لأداء المهمة المبينة

بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٥ / ١١ / ١٩٧٩ بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة دمنهور الابتدائية التى قيدتها برقم ٣٢٣٥ لسنة ١٩٧٩ وحكمت فيها بجلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٠ برفضها استئناف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف ٩ لسنة ٣٧ ق الاسكندرية ومحكمة الاستئناف اعادت المهمة فى ٢٨ / ١١ / ١٩٨١ ، ٢٢ / ٤ / ١٩٨٣ إلى مكتب الخبراء لاستكمالها وبعد أن قدم المكتب تقريره التكميلى الثانى قضت فى ٢٦ / ١ / ١٩٨٤ بالطلبات طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة فنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، ذلك أنه قضى فى منازعة إدارية يخرج الفصل فيها عن ولاية المحاكم المدنية .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كانت العبرة فى تكييف الدعوى وإعطائها وصفها الحق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليست بالألفاظ التى تصاغ فيها هذه الطلبات ، وكان البين من الطلبات المقدمة فى الدعوى أنها وإن أقيمت فى صورة مخاصمة الجمعية بطلب تغيير بيانات الحياة الزراعية المدونة بسجلاتها عن أطيان النزاع إلا أنها - وبحسب حقيقة المقصود منها - لا تدور مع الجمعية حول هذا التغيير ، بل تدور فى الواقع بين الطاعن وابن أخيه المطعون ضده الأول حول أصل الحق فى حياة هذه الأطيان وتستهدف الحكم - فى مواجهة الجمعية - بهذا الحق لثانيهما دون الأول - حتى ترتب الجمعية أثر هذا الحكم فى سجلاتها - فإن هذه الدعوى لا تكون من قبيل المنازعات الإدارية التى تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أنه تمسك في دفاعه بأنه يستأجر من أطيان النزاع مساحة قدرها ١٦ س ، ١٦ ط ، ٩ ف بعقد مؤرخ ١٩٦٢/١١/٢٥ فالتفت الحكم عن هذا الدفاع تأسيساً على أن العبرة في الحيازة هي بالسيطرة المادية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان التكييف الصحيح للدعوى - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق - أنها تدور حول أصل الحق في حيازة أطيان النزاع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه يستأجر قدراً من أطيان النزاع بعقد مؤرخ ١٩٦٢/١١/٢٥ وأنه أناب عنه ابن أخيه المطعون ضده الأول في زراعة الأطيان لحسابه إبان وجوده بالخارج فحجب الحكم نفسه عن مواجهة هذا الدفاع بما أورده بمدونات من أن « العبرة في الحيازة هي بالسيطرة الفعلية » في حين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهري بشقيه قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د . رنعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي ، أحمد أبر الحجاج وعبد المعين لطفى جمعه .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) حكم « بياناته » . بطلان « بطلان الاحكام » .

النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى ليس من شأن التجهيل بشخص
المحكوم له أو المحكوم عليه . عدم ترتيب بطلان الحكم جزاءً عليه ، م ١٧٨ مرافعات .

(٢) بيع « التزامات البائع : بيع ملك الغير . » بطلان « بطلان التصرفات » .

بيع ملك الغير . للمشتري وحده طلب إبطاله . عدم طلبه ذلك . بقاء عقد البيع منتجاً
لآثاره بين طرفيه ومنها التزام البائع بعدم التعرض لملك البائع للمبيع بالميراث . عدم أحقيته
فى طلب إثبات ملكيته له قبل المشتري . علة ذلك . المادتان ٤٦٦ ، ٤٦٧ مدنى .

(٣) شفعة . بيع .

طلب الأخذ بالشفعة . امتناعه على البائع فى مواجهة من اشترى منه العقار حتى
ولو انتقل إليه حق الشفعة بالميراث . علة ذلك .

١ - إذ أوجب الشارع فى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن
الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم إنما قصد بذلك - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة فى
الدعوى التى يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة مانعاً من اللبس حتى
لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، ولم يرتب البطلان
إلا جزاء النقص أو الخطأ الجسيم فى هذا البيان .

٢ - من المقرر تطبيقاً لنص المادتين ٤٦٦ ، ٤٦٧ من القانون المدنى أن بيع
ملك الغير غير نافذ فى حق المالك الحقيقى الذى لم يجزه وأن بطلانه مقرر

لمصلحة المشتري وحده فلا يكون لغيره أن يطلب إبطاله وطالما لم يطلب البطلان صاحب الحق فيه فإن عقد البيع يبقى قائماً منتجاً لآثاره بين طرفيه بل ينقلب العقد صحيحاً في حق المشتري إذا آلت ملكيته المبيع إلى البائع . بعد صدور العقد ومن ثم فإن من مقتضى تمسك المشتريين بقيام العقد في بيع ملك الغير يظل العقد صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية بين المتعاقدين ومن بينها التزام البائع بضمان عدم التعرض وهو التزام أبدي لا يسقط عنه فلا يقبل من هذا البائع إذا ما تملك البيع بطريق الإرث بعد إبرام العقد أن يطلب في مواجهة المشتري بثبوت هذه الملكية وتسليمه المبيع لما في ذلك من مناقضة وإخلال بالتزامه بالضمان .

٣ - المقرر أن من أحكام البيع المنصوص عليها في المادة ٤٣٩ من القانون المدني التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهو التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أن يتعرض للمشتري سواء اكان التعرض مادياً أم كان تعرضاً قانونياً لأن من وجب عليه الضمان إمتنع عليه التعرض ، ولما كان من آثار الأخذ بالشفعة أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوتها يعتبر سنداً لملكية الشفيع فتنتقل ملكية العقار المشفوع فيه إلى الشفيع الذي يحل محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته قبل البائع على ما تقضى به المادتان ٩٤٤ ، ٩٤٥ / ١ من القانون المدني ، ومن ثم فإن طلب الأخذ بالشفعة يمتنع على البائع في مواجهة من اشتري منه العقار حتى ولو إنتقل إليه حق الشفعة بطريق الإرث لأن في ذلك تعرضاً منه للمشتري في العقار المبيع وإخلالاً بالتزامه الأبدي وليد عقد البيع ونقضاً لهذا العقد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

- تتحصل فى أنه بموجب عقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٩٧٠ / ٧ / ٢٨ باع الطاعنون إلى المطعون ضده الأول أرضاً زراعية مساحتها ستة عشر قيراطاً وقد تسلم منهم الأرض المبيعة ، فأقامت مورثة الطاعنين - المرحومة - الدعوى رقم ٤٤٦٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى أمام محكمة طنطا الابتدائية على المطعون ضده الأول وأبنائها الطاعنين طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها لحصتها المورثة ومقدارها قيراطا من تلك الأرض مع التسليم ، وندبت المحكمة خبيراً أثبت فى تقريره انحصار ملكيتها فى قيراطين من تلك الأرض التى باعها أبنائها الطاعنون إلى المطعون ضده الأول الذى أصبح يضع يده على مساحة الأرض المبيعة كلها ومنها تلك الحصة التى لا يملكها البائعون وتملكها أمهم ، وأقامت مورثة الطاعنين دعوى أخرى أمام ذات المحكمة هى الدعوى رقم ٣٥٣٩ لسنة ١٩٨٠ على نفس الخصوم فى الدعوى الأولى طالبة الحكم بأحققتها باعتبارها شريكة فى الشروع فى أن تأخذ بالشفعة الأرض التى يملكها أبنائها ويبيعث منهم إلى المطعون ضده الأول ومساحتها أربعة عشر قيراطاً لقاء ما أودعته خزانة المحكمة من ثمن مقداره ٤٦٧ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً مع التسليم وأثناء نظر الدعويين توفيت المدعية فاستأنفت الخصومة سيرها فى الدعويين بطلب من ورثتها الطاعنين الذين طلبوا فى الدعوى الأولى فى مواجهة المطعون ضده الأول تثبيت ملكية مورثهم لمساحة القيراطين من الأرض الزراعية المبينة بالصحيفة وتسليمها إليهم ، وطلبوا فى الدعوى الثانية الحكم بأحقيتهم فى الأخذ بالشفعة مساحة الأربعة عشر قيراطا المبيعة إلى المطعون ضده الأول تأسيساً على أن هذا الحق قد انتقل إليهم بطريق الإرث من المورثة التى أبدته وتمسكت به قبل وفاتها ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الدعوى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ برفضها استئناف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٧٧ لسنة ٤ قضائية ، وبتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ثلاثة ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي أورد في ديباجته اسم مورثه الطاعنين على أنها المدعية وأغفل ذكر اسمائهم رغم أنها توفيت أثناء نظر الدعوى وتقرر انقطاع سير الخصومة بوفااتها وعجلها الطاعنون وهو ما يعيبه بالبطلان لمخالفته نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات وقد تمسكوا في دفاعهم بهذا البطلان امام محكمة الاستئناف وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع على سند من أن اثبات اسم المدعية المتوفاه دون ورثتها بديباجته الحكم الابتدائي هو خطأ مادي يمكن تصحيحه وفقاً للمادة ١٩١ من قانون المرافعات مع أن ذلك يعتبر نقصاً وتجهيلاً في بيان أسماء خصوم الدعوى يترتب عليه بطلان الحكم وليس من قبيل الخطأ المادي فإنه يكون معيباً مستوجباً نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن الشارع إذ أوجب في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم إنما قصد بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة مانعاً من اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وهو لم يرتب البطلان إلا جزاء النقص أو الخطأ الجسيم في هذا البيان ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي أنه أورد بمدوناته أن سير الخصومة في الدعوى قد انقطع بوفاة المدعية وقام ورثتها الطاعنون بتعجيل السير فيها وأنهم قدموا إشهار الوراثة الذي يثبت وفاة المدعية وانحصار ميراثها في أولادها الطاعنين وشقيقه و أبناء فان هذا الذي ورد بمدونات الحكم من شأنه أن يزيل أي لبس أو شك في أن من ذكر اسمها بديباجة الحكم هي التي رفعت الدعوى ابتداءً ثم لما توفيت استأنفت الدعوى سيرها بطلب ورثتها الميمنة أسماؤهم بتلك المدونات وفي ذلك تعريف بأشخاص الدعوى مانع من كل جهالة أو لبس وبه يتحقق غرض الشارع من وجوب ذكر بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم ، وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى إطراح دفاع الطاعنين المؤسس على بطلان الحكم

الإبتدائي فإنه يكون قد أصاب في النتيجة التي انتهى إليها ولا يعيبه أو يفسده ما اشتمل عليه من خطأ في تقريراته القانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح ذلك متى كان غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي استقام عليها قضاؤه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الأول أو بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٢١٦٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى طنطا الإبتدائية التي أقامها عليهم المطعون ضده الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٧١/٧/٢٨ المتضمن شرائه منهم ١٦ قيراطا وقد تدخلت فيها مورثتهم طالبة رفضها بالنسبة لمساحة قيراطين المملوكة لها ميراثا عن زوجها وحكم في هذه الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة لمساحة ١٤ قيراطا ورفضها بالنسبة لمساحة قيراطين التي ثبت ملكيتها لمورثتهم وصار هذا الحكم نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى في المسألة التي فصل فيها ، وأنه لما كانت الدعوى رقم ٤٤٦٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الإبتدائية قد طلب فيها الطاعنون ثبوت الملكية إلى مساحة القيراطين التي كانت تملكها مورثتهم وتسليمها إليهم وهي ذات مساحة الأرض موضوع الدعوى رقم ٢١٦٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها والتي صار حكمها نهائيا فإنه كان متعينا على الحكم المطعون فيه أن يستجيب لمطلبهم من تلك الدعوى التزاما بحجية الأمر المقضى ، وإذ لم يعن الحكم بالرد على ذلك الدفاع المشار منهم وقضى برفض الدعوى رقم ٤٤٦٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الإبتدائية مخالفا بذلك حجية الأمر المقضى للحكم السابق فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن الثابت بالأوراق أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٨ تضمن بيع الطاعنين إلى المطعون ضده الأول أرضا زراعية مساحتها ستة عشر قيراطا يدخل فيها مساحة قيراطين موضوع طلب تثبيت الملكية في الدعوى رقم ٤٤٦٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى طنطا وأن المطعون ضده الأول حين أقام الدعوى رقم ٢١٦٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى طنطا بطلب صحة ونفاذ هذا العقد تدخلت في خصومتها مورثة الطاعنين طالبة رفضها بالنسبة لمساحة

قيراطين للملكيتها لهما دون البائعين فقضى الحكم الصادر فى تلك الدعوى بقبول تدخلها وبصحة ونفاذ عقد البيع عن مساحة اربعة عشر قيراطا وأورد بأسبابه المرتبطة بالمنطوق أن مساحة قيراطين من الأرض موضوع عقد البيع قد ثبتت ملكيتها للمتدخله وأن البيع فى شأنها لا يكون نافذا فى حقها مادامت لم تقره ولم تجزّه وفقا للقواعد المقررة فى بيع ملك الغير ، ومؤدى ذلك الحكم الذى صار نهائيا أنه لم يقض ببطلان عقد بالنسبة لمساحة القيراطين ولم يشر إلى افتقار العقد أحد أركانه أو شروط صحته ونفاذه بل كان عدم القضاء بصحة العقد ونفاذه بالنسبة لهذه المساحة مرده إلى تعذر نقل ملكيتها من البائعين إلى المشتري بعد ما ثبت أنها مملوكة للمتدخله التى رفضت إجازة البيع ، ولما كان من المقرر تطبيقا لنص المادتين ٤٦٦ ، ٤٦٧ من القانونى المدنى أن بيع ملك الغير غير نافذ فى حق المالك الحقيقى الذى لم يجزّه وأن . بطلانه مقرر لمصلحته المشتري وحده فلا يكون لغيره أن يطلب إبطاله وطالما لم يطلب البطلان صاحب الحق فيه .

فإن عقد البيع يبقى قائما منتجا لآثاره طرفيه بل وينقلب العقد صحيحا فى حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع الى البائع بعد صدور العقد ، ومن ثم فإن من مقتضى تمسك المشتري بقيام العقد فى بيع ملك الغير أن يظل العقد صحيحا منتجا لآثاره القانونية بين المتعاقدين ومن بينها التزام البائع بضمان عدم التعرض وهو التزام أبدي لا يسقط عنه فلا يقبل من هذا البائع إذا ما قملك المبيع بطريقة الإرث بعد إبرام العقد أن يطلب فى مواجهة المشتري ثبوت هذه الملكية وتسليمه المبيع لما فى ذلك من مناقضة وإخلال بالتزامه بالضمان ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد التزم هذا النظر فى قضائه برفض دعوى الطاعنين بتثبيت الملكية والتسليم قبل المطعون ضده الأول الذى اشترى منهم تلك المساحة محل التداعى ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون وليس فى قضائه ثمه مخالفة لحجية الحكم النهائى السابق صدوره فى الدعوى رقم ٢٢٦٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى طنطا بل كان قضاؤه متوافقا مع قضاء هذا الحكم ، مما يضحى معه النعى الذى يشيره الطاعنون فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ تمسك الطاعنون أمام محكمة استئناف بدفاع حاصله أنه يجوز لهم بعد وفاة مورثتهم أن يحلوا محلها في طلب الشفعة المبدى فى الدعوى رقم ٣٥٣٩ لسنة ١٩٨٠ مدنى طنطا إذ الحق فى الأخذ بالشفعة يورث كغيره من الحقوق التى يجرى فيها التوارث وأن ذلك لا يعد تعرضاً منهم للمطعون ضده الأول باعتبار أن صفاتهم كورثة تغاير صفاتهم الشخصية كبائعين إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع دون أن يعنى بتمحيصه وقضى بتأييد الحكم الابتدائى برفض دعواهم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن من المقرر - وعلى ما سلف بيانه - أن من أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه ، وهو التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أن يتعرض للمشتري سواء أكان التعرض مادياً أم كان تعرضاً قانونياً لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض ، ولما كان من آثار الأخذ بالشفعة أن الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوتها يعتبر سنداً للملكية الشفيع فتنتقل ملكية العقار المشفوع فيه إلى الشفيع الذى يحل محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته قبل البائع على ما تقضى به المادتان ٩٤٤ ، ٩٤٥ / ١ من القانون المدنى ومن ثم فإن طلب الأخذ بالشفعة يمتنع على البائع فى مواجهة من اشترى منه العقار حتى ولو انتقل إليه حق الشفعة بطريق الإرث لأن فى ذلك تعرضاً منه للمشتري فى العقار المبيع وإخلالاً بالتزامه الأبدى وليد عقد البيع ونقضاً لهذا العقد ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين باعوا إلى المطعون ضده الأول مساحة الأربعة عشر قيراطاً موضوع دعوى الشفعة وذلك بموجب عقد ابتدائى

مؤرخ ٢٨ / ٧ / ١٩٧٠ وقضى بصحته ونفاذه عن هذه المساحة فى الدعوى رقم ٢١٦٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى طنطا وكانت وفاة مورثة الطاعنين التى رفعت ابتداءً بطلب أحقيتها فى الأخذ بالشفعة لتلك المساحة المبيعة لاتجيز لورثتها الطاعنين استمرارهم فى إبداء هذا الطلب لما يتضمنه من إخلال بالتزامهم بعدم التعرض للمشتري المطعون ضده الأول - بمقتضى الضمان الذى تولد عن عقد البيع ، وإذ نهج الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالكم المطعون فيه هذا النهج القانونى فيما أسس عليه قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون قد اقترن بالصواب ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طه، الحسيني الكنانى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وحسن سيد حمزه .

(١٧٥)

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) شركات . عقد « فسخ العقد » .

الحكم بفسخ عقد الشركة . مؤداه . إنحلال الشركة بالنسبة للمستقبل وعدم تأثير قيامها
وأعمالها فى الماضى به . علة ذلك .

(٢) شركات . بطلان

الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها . اعتبارها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء
فى الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان . م ٥٤ من قانون التجارة . شرطه . أن تكون هذه
الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً . عدم البدء فى تنفيذها قبل الحكم ببطلانها وعدم
مزاولة أى عمل من أعمالها . أثره . عدم اعتبارها شركة فعلية فى هذه الفترة وانتفاء
العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان .

١ - الحكم بفسخ عقد الشركة خلافاً للقواعد العامة فى الفسخ ليس له أثر
رجعى وإنما تنحل الشركة بالنسبة للمستقبل ، أما قيامها وأعمالها فى الماضى
فإنها لا تتأثر به ، ومن ثم فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة فى
المادة ١٦٠ من القانون المدنى التى توجب إعادة التعاقد إلى الحالة التى كانت
عليها قبل التعاقد .

٢ - إذ كان مؤدى نص المادة ٥٤ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن المشروع اعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها
قائمة فعلاً فيما بين الشركاء فى الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان قد
إشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن إكتسبت حقوقاً

والتزمت بتعهدات وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها من الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقيين ، وهو ما أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية أما إذا كانت الشركة لم تبدأ فى تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها فبعدم إتخاذ إجراءات . شهر ونشر عقدها ولم يكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان من الواقع فى الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان منتفية فى هذه الحالة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها بطلب الحكم بفسخ عقد شركة التوصية البسيطة المبرم بينهم فى ١/١/١٩٧٩ ، وقال بياناً لذلك أن الشركة تكونت فيما بينهم بغرض القيام بأعمال الإستيراد والتصدير والمقاولات المتكاملة والتوريدات العامة والتوكيلات التجارية والخدمات السياحية برأسمال قدره إثنى عشر ألف جنية لمدة سنة قابلة للتجديد ، إلا أن المطعون ضدهما لم يدفعوا حصتيهما فى رأسمال الشركة التى لم تباشر نشاطها فأخطرها بفسخ العقد ، وحصل على شهادة بحوها من السجل التجارى نتيجة إقرار أطراف العقد بفسخه ، ومن ثم فقد أقام دعواه بطلبه سالف البيان ، كما أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الثانى وانتهى فيها إلى طلب الحكم ببطلان عقد الشركة المشار إليه لعدم استيفاء إجراءات النشر المنصوص عليها فى المادتين ٤٨ ، ٤٩ من قانون التجارة ، وبتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٨١ - وبعد ضم الدعويين - قضت محكمة

أول درجة برفضهما ، أستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٦ لسنة ٩٨ ق ، كما أستأنف المطعون ضده الأول بالاستئناف رقم ٦١٣ لسنة ٩٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٨ / ٢ / ١٩٨٢ - وبعد ضم الاستئنافين ببطلان عقد الشركة المذكورة وبتعيين خبير لتصفيتها ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى الطاعن به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، إذ قضى ببطلان عقد الشركة لعدم استيفاء اجراءات النشر فى حين أن المستفاد من شهادة محوها من السجل التجارى - التى أغفل الحكم مناقشتها - اتفاق طرفى العقد على فسخه وهو ما يغدو معه الحكم بإبطاله وارداً على غير محل .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الحكم - بفسخ عقد الشركة خلافاً للقواعد العامة فى فسخ ليس له أثر رجعى ، وإنما تنحل الشركة بالنسبة للمستقبل ، أما قيامها وأعمالها فى الماضى فإنها لا تتأثر به ، ومن ثم فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى التى توجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٥٤ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حينما اعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء فى الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان قد اشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن اكتسبت حقوقاً والتزمت بتعهدات وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها من الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين وهو ما أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية أما إذا كانت الشركة لم يبدأ فى تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم اتخاذها إجراءات وشهر ونشر عقدها ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان فى الواقع فى الفترة السابقة لطلب البطلان

ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان منتفية فى هذه الحالة . لما كان ذلك وكان الطاعن قد أسس طلب فسخ عقد الشركة المبرم بينه وبين المطعون ضدهما على تخلفهما عن سداد حصتيهما فى رأسمالها وعدم مباشرتها لنشاطها ، فان القضاء ببطلان العقد يستوى فى أثره مع الحكم بفسخه ومن ثم فإن تعيب الحكم لعدم استجابته لدعوى الفسخ - أيا كان وجه الرأى فيه - ينعى غير منتج .

جلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد المتعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / فهمى الخطاط ، كمال نافع ، محمد مصباح و يحيى هارث .

(١٧٦)

الطعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٥٢ القضائية .

١ - بطلان . تجزئة . تضامن .

(١) صدور الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى
يوجب بالقانون فى اختصاص أشخاص معينين . للمحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن أن
يطعن منضماً إليه .

(٢) إيجار « إيجار الأماكن » . « أسباب الإخلاء » « التاجير من الباطن » .

دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن . وجوب اختصاص المستأجر الأصلي فيها . إنفراد
المستأجر من الباطن بالطعن بالنقض وعوده عن تنفيذ أمر المحكمة باختصاص المستأجر
الأصلى : أثره . عدم قبول الطعن .

١ - النص فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه « فيما عدا الأحكام
الخاصة بالطعون التى ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا
يحتج به إلا على من رفع عليه على أنه إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير
قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص
أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن
يطعن فيه يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً
إليه فى طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه فى الطعن » يدل
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الأصل أنه لا يفيد من
الطعن . إلرافعه ، غير أنه إزاء عدم إستساعة تناقر المواقف بين المحكوم عليهم
فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب
القانون اختصاص أشخاص معينين مما لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى
عليهم جميعاً ، أجاز القانون لمن لم يستعمل من المحكوم عليهم حقه

فى الطعن أن ينضم فيه إلى من طعن منهم فى الميعاد جمعاً لشمـل المحكوم عليهم بما يحقق وحدة موقفهم جميعاً فيما ينتهى إليه أمر ذلك الحكم بل وأوجب القانون على المحكمة المنظر أمامها الطعن أن تأمر الطاعن فى حالة تخلف سواه من المحكوم عليهم من استعمال حقهم بأن يدخلهم فى الطعن بطريقة إختصامهم ليستكمل صورته الجامعة التى لا معدى عنها لصدور حكم واحد فى أمر يتأبى على تعدد الأحكام ، فإذا ما تم إختصام باقى المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن فى حق جميع الخصوم ومنهم من تم إختصامهم فيه بعد رفعه ، أما إذا إمتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرته به المحكمة فلا يكون الطعن قد إكتملت له مقوماته ويجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله . وإذا كانت هذه القاعدة إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه - على ما بلف بيانه - إلتزاماً بمقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التى هدف إليها وهى توحيد القضاء فى الخصومة الواحدة ، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الأمرة المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بأعمالها .

٢- إذ كانت دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن بدون إذن كتابى من المالك محلها فسخ الإجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصى ، وليس الإيجار من الباطن إذ ينقض حتماً بإنتضاء الإيجار الأصى ، ومن ثم فهى ترفع من المالك لا على المستأجر من الباطن وإنما على المستأجر الأصى ليقول كلمته فيما أسند إليه من إخلال بالعقد بحيث إذا لم يختصم فى الدعوى وإختصم المستأجر من الباطن وحده كانت غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة ، مما مؤداه أنه وقد إنفرد الطاعن « المستأجر من الباطن » دون المستأجر الأصى بالطعن بالنقض على الحكم الصادر فى الدعوى ، فقد كلفته المحكمة بقرارها الصادر بـجلسة ١٩٨٨/٣/٢٨ ثم بـجلسة ١٩٨٨/٤/١٨ بإختصام المستأجر الأصى خصماً فى الطعن ، إلا أنه إمتنع عن تنفيذ ما أمرته به وبالتالى فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته ويتعين لذلك عدم قبوله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٤٩١ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المبرم بينه وبين الأخير فى ١٩٧٧/٣/٣١ عن الشقة المبينة بالصحيفة وطردهما منها وتسليمها له ، وإلزامهما متضامنين بدفع الأجرة المتأخرة عن المدة من ١ / ١٠ / ١٩٧٩ وما يستجد منها حتى تاريخ الحكم ، وقال بياناً لدعواه أنه بموجب العقد المذكور إستأجر منه تلك الشقة بأجرة شهرين قدرها ٢٠ جنيهاً ، وإذا تنازل عنها للطاعن بغير إذن كتابى منه مخالفاً العقد وأحكام القانون وقعد عن سداد الأجرة اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٧٩ فقد أقام الدعوى . حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩ برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٨١ سنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفسخ عقد الإيجار وبالإخلاء والتسليم وإلزام المستأنف ضدهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ٦٢٠ جنيهاً تأسيساً على أن المستأجر الأصلي أجر العين من الباطن إلى الطاعن دون إذن كتابى من المطعون ضده بالمخالفة لشروط عقد الإيجار ولتخلفه عن سداد الأجرة المحكوم بها ويلزم بها معه الطاعن لإنتفاعه بالعين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن النص فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التى ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه . غلب على أنه إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون

فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الأصل إنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ، غير أنه إزاء عدم إستساعة تنافر المواقف بين المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين مما لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعاً ، أجاز القانون لمن لم ، يستعمل من المحكوم عليهم حقه في الطعن أن ينضم فيه إلى من طعن منهم في الميعاد جمعاً لشمول المحكوم عليهم بما يحقق وحدة موقفهم جميعاً فيما ينتهي إليه أمر ذلك الحكم بل وأوجب القانون على المحكمة المنظور أمامها الطعن أن تأمر الطاعن في حالة تخلف سواء من المحكوم عليهم من استعمال حقهم بأن يدخلهم في الطعن بطريقة اختصاصهم ليستكمل صورته الجامعة التي لا معدى عنها لصدور حكم واحد في أمر يتأبى على تعدد الأحكام ، فإذا ماتم اختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن في حق جميع الخصوم ومنهم من تم اختصاصهم فيه بعد رفعه ، أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرته به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته ويجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله .

وإذ كانت هذه القاعدة إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه - على ما سلف بيانه - إلزاماً بمقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التي هدف إليها وهي توحيد القضاء في الخصومة الواحدة ، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الأمرة المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بأعمالها ، لما كان ذلك وكانت دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن بدون إذن كتابي من المالك محلها نسخ

الإجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصلي ، وليس الإيجار من الباطن إذ ينقضى حتماً بإنقضاء الإيجار الأصلي ، ومن ثم فهي ترفع من المالك لا على المستأجر من الباطن وإنما على المستأجر الأصلي ليقول كلمته فيما أسند إليه من إخلال بالعقد بحيث إذا لم يختصم في الدعوى واختصم المستأجر من الباطن وحده كانت غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ، مما مؤداه أنه وقد إنقره الطاعن المستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي بالطعن بالنقض على الحكم الصادر في الدعوى ، فقد كلفته المحكمة بقرارها الصادر بجلسته ١٩٨٨/٣/٢٨ ثم بجلسته ١٩٨٨/٤/١٨ باختصاص المستأجر الأصلي خصماً في الطعن ، إلا أنه امتنع عن تنفيذ ما أمرته به وبالتالي فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته ويتعين لذلك عدم قبوله .

ولما تقدم يتعين عدم قبول الطعن .

جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / فهمى الخياط ، محمد مصباح ويحيى عارف .

(١٧٧)

الطعن رقم ٢٨٦٠ لسنة ٥٧ القضائية :

إيجار . « إيجار الأماكن » . « الإخلاء لعدم سداد الأجرة » . التزام .

(١) إعلان المدين بالحوالة . حصوله بأية ورقة رسمية تعلن إليه بواسطة المحضرين .

م ٣٠٥ مدنى . لا يغنى عن ذلك إخطاره بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقر به .

(٢) دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . شرط قبولها . التكليف بالوفاء . خلو الدعوى منه

أو وقوعه باطلاً أو صدوره من لاحق له فى توجيئه . أثره . عدم قبول الدعوى وجوب صدوره

من المؤجر الأصلى ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة . مؤداه .

١ - الإعلان الذى تنفذ به الحوالة فى حق المدين أو الغير - بالتطبيق لحكم

المادة ٣٠٥ من القانون المدنى هو الإعلان الرسمى الذى يتم بواسطة المحضرين

وفقاً لقواعد قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الإعلان الرسمى مجرد إخطار

المدين بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقر به ، إذ متى رسم القانون طريقاً

محددًا للعلم فلا يجوز إستظهاره إلا بهذه الطريقة .

٢ - مؤدى الفقرة « أ » من المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر إن المشرع اعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى الوفاء بالأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلاً أو صدر من لاحق له فى توجيهه تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، وكان يشترط فى هذا التكليف بالوفاء أن يصدر إلى المستأجر من المؤجر أصلاً ولو لم يكن مالكاً للعين المؤجرة ، فيجوز صدوره بهذه المشابة من مشترى العين المؤجرة حتى ولو لم يكن عقده مسجلاً غير أنه كى يترتب على التكليف أثره ينبغى قيام علاقة مسبقة بين مشترى العين المؤجرة وبين المستأجر عن طريق سريان حوالة عقد الإيجار فى حقة وفقاً للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٣٥٦ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى دمنهور على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار وإخلاته من العين المؤجرة وتسليمها خالية إليها ، وقالت بياناً لذلك - أن الطاعن يستأجر من وآخرين جراجاً فى العقار المين بالصحيفة والتى آل إليها بطريق الشراء منهم وأنه امتنع عن سداد الأجرة إليها اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٢ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٨٤ وقدرها ١٥٦ جنيهاً بخلاف الضرائب الإضافية الأخرى وما يستجبد من الأجرة رغم إنذاره بالسداد

على يد محضر في ١٩٨٤/٨/٣٠ ومن ثم أقامت الدعوى بطلباتها السالفة ، دفع الطاعن بتقدم قبول الدعوى لبطلان الإنذار الموجه إليه بتاريخ ١٩٨٤/٨/٣٠ تأسيساً على أن المطعون ضدها لم تعلن بحالة حقها في الإيجار ، وبجلسة ١٩٨٥/٦/٣٠ حكمت المحكمة بإخلاء العين المؤجرة والتسليم ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٧ سنة ٤١ ق اسكندرية « مأمورية دمنهور » بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبياناً لذلك يقول ، أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه لم يعلن إعلاناً قانونياً صحيحاً بحالة الحق الذي تدعيه الطاعنة في عقد الإيجار إذ يشترط لصحة هذا الإعلان أن يتم بورقة من أوراق المحضرين لا يكتفى بالإخطار بخطاب ولو كان مسجلاً ، إلا أن الحكم المطعون ضد ذهب إلى أن الإعلان بالحالة بموجب الخطاب المسجل يعلم الوصول المرسل إليه من المطعون ضدها في ١٩٧٨/٢/٦ قد وقع صحيحاً ورتب على ذلك أن سداد الأجرة للمالك السابق للعقار لا يبرئ ذمته في حين أن هذا الوفاء صحيح لعدم نفاذ الحوالة قبله عل الوجه المبين بالقانون ، ولأن ملكية العقار لم تنتقل إلى المطعون ضدها بالتسجيل ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٣٠٥ من القانون المدني في شأن نفاذ الحوالة قبل المدين ، وإذ لم يتخلف عن سداد الأجرة لأن ذمته بريئة بالوفاء الصحيح للمالك السابق فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الإعلان الذى تنفذ به الحوالة فى حق المدين أو الغير - بالتطبيق لحكم المادة ٣٠٥ من القانون المدنى هو الإعلان الرسمى الذى يتم بواسطة المحضرين وفقاً لقواعد قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الإعلان الرسمى بمجرد إخطار المدين بكتاب مسجل أو عليه بالحوالة ولو أقربه ، إذ متى رسم القانون طريقاً محدداً للعلم فلا يجوز إستظهاره إلا بهذا الطريق ، وكان مؤدى الفقرة « أ » من المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع اعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى الوفاء بالأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلاً أو صدر من لاحق له فى توجيهه تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، وكان يشترط فى هذا التكليف بالوفاء أن يصدر إلى المستأجر من المؤجر أصلاً ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة ، فيجوز صدوره بهذه المثابة من مشترى العين المؤجرة حتى ولو لم يكن عقده مسجلاً غير أنه كى يترتب على التكليف أثره ينبغى قيام علاقة مسبقة بين مشترى العين المؤجرة وبين المستأجر عن طريق سريان حوالة عقد الإيجار فى حقه وفقاً للقانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه على أن إخطار المطعون ضدها للطاعن بموجب الخطاب الموصى عليه بعلم الوصول المرسل إليه منها فى ١٩٧٨/٢/٦ متضمناً مطالبته بسداد الأجرة إليها مباشرة لشرائها العقار الكائنة به عين النزاع تنفذ به الحوالة فى حقه ورتب على ذلك أن وفاء الطاعن للملاك السابقين لا يبرىئ ذمته من دين الأجرة المستحقة عليه اعتباراً من هذا التاريخ ، لما كان ذلك وكان إخطار الطاعن على هذا النحو لا يكفى لنفاذ الحوالة فى حقه ولا يغنى عن إعلانه بها إعلاناً قانونياً على يد محضر - على ما سلف بيانه - فإن مفاد ذلك أن تكليفاً صحيحاً بالوفاء لم يوجه إلى الطاعن (المستأجر) من صاحب الحق

فى استثناء الأجرة المستحقة قبله من ١/٧/١٩٨٢ حتى ٣١/٨/١٩٨٤ تاريخ إنذاره على يد محضر وينتفى من ثم شرط من شروط قبولها . وإذا استجاب الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى طلب الإخلاء فقد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذين السببين دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكانت الدعوى الراهنة لم تستوفى أحد شروط قبولها ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد شوقي المليجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان ، محمد ممتاز مغولي ود . عبد القادر عثمان .

(١٧٨)

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٧ قضائية :

(١ ، ٢) تأمينات اجتماعية : نظام عام . أجر . معاش .

(١) أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . أمره ومن النظام العام .

(٢) التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بربط معاش العامل على أساس الأجر المسدد عنه اشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر . التزامها بربط المعاش على أساس الأجر غير المتنازع عليه في حالة عدم اشتراك صاحب العمل عن المؤمن عليه . عدم تثبيت الهيئة من قيمة الأجر المتنازع عليه . أثره . عدم التزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه .

١- أحكام قانون التأمينات الاجتماعية أمره تتعلق بالنظام العام ، وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها .

٢ - مؤدى نص المواد ١٧ ، ١٩ ، ١٥٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تلتزم بربط المعاش للعامل المؤمن عليه أول المستحقين عنه إلا بالنسبة للأجر المسدد عنه اشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر ، وفي حالة ما إذا لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه فإن الهيئة لا تلتزم بربط المعاش إلا على أساس الأجر غير المتنازع عليه بينها وبين المؤمن عليه أو المستحقين عنه بحيث لا يقل في هذا الحالة عن الحد الأدنى للأجور ، وتقاس على ذلك حالة اشتراك رب العمل عن المؤمن عليه بأجر يقل عن الأجر الفعلي

فإنه لا سبيل لإلزام الهيئة بربط المعاش على أساس الأجر المتنازع عليه إلا إذا تثبتت بنفسها من قيمة الأجره أما إذا لم تثبت من قيمة الأجر فلا وجه لإلزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه إذ أن القانون لا يلزمها بذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده عن نفسه وبصفته وليا على أبنائه القصر أقام على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ٨٢ مدنى الفيوم وطلب الحكم بتسوية المعاش والتعويض المستحقين بسبب وفاة منه المرحوم طبقا للأجر الفعلى الذى كان يتقاضاه ومقداره ١٥٠ جنيها شهريا ، وقال بيانا لها أن مورثهم المذكور عمل بمصنع طوب وتوفى أثناء وسبب العمل فى ١٢/١/١٩٨٠ ، واجرت الطاعنة تسوية معاشه ومستحقاته بإعتبارا أجره ٢٠ جنيها شهريا ، ولما كان يحق لهم المطالبة بستوية مستحقاته على أساس ما كان يتقاضاه من راتب شهرى مقداره ١٥٠ جنيها ، فقد طلب من الطاعنة عرض نزاعه على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وإذا رفض طلبه فقد أقام الدعوى بطلبه السالف البيان . بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٢ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١/٣/١٩٨٤ برفض الدعوى استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية الفيوم) بالاستئناف رقم ٢٨٧/٢٠ ق ، وبتاريخ ١٩٨٥/١/٦ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلي قضت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨ بإلغاء الحكم المستأنف، وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون

ضده عن نفسه وبصفته ولياً على اخوته القصر معاشاً شهرياً عن مورثهم المرحوم مقداره ١٠٥ جنيهاً باعتباراً من ١/١/١٩٨٠ وبأن تؤدي إليهم تعويضاً إضافياً مقداره ٤٠٠, ٤٣٢٥ جنية . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أجرى حساب المعاش والتعويض الإضافي على أساس الأجر الفعلي الذي كان يتقاضاه مورث المطعون ضده في حين أن هذا الأجر متنازع عليه وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

وحيث إن النعي سديد ، ذلك أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية أحكام أمرة تتعلق بالنظام العام ، وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها ، وقد نصت المادة ١٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - على أن (يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء مما يأتي :

١- الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥٪ من أجور المؤمن عليهم لدية شهرياً .

٢ - الحصة التي تلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠٪ من أجرة شهرياً ...) ونصت المادة ١٩ من هذا القانون على أنه (... وفي حالات طلب صرف المعاش للعجز أو الوفاة يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدبت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ...) ونصت المادة ١٥٠ من ذات القانون على أن (تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتي ولو لم يقوم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة المختصة ، وتقرر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا

القانون ، وإذا لم تثبت الهيئة المختصة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما ، ويؤدي المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر في حالة عدم إمكان التثبيت من قيمة الأجر ويكون للهيئة المختصة مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون والمبلغ الإضافي وكذا المبالغ المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ المستحقة عنها) ومؤدى ذلك أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تلتزم بربط المعاش للعامل المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا بالنسبة للأجر المسدد عنه اشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر ، وفي حالة ما إذا لم يقوم صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه فإن الهيئة لا تلتزم بربط المعاش إلا على أساس الأجر غير المتنازع عليه بينها وبين المؤمن عليه أو المستحقين عنه بحيث لا يقل في هذه الحالة عن الحد الأدنى للأجور ، وتقاس على ذلك حالة اشتراك رب العمل عن المؤمن عليه بأجر يقل عن الأجر الفعلي فإنه لا سبيل لالزام الهيئة بربط المعاش على أساس الأجر المتنازع عليه إلا إذا تثبتت بنفسها من قيمة الأجر أما إذا لم تثبت من قيمة الأجر فلا وجه لالزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه إذ أن القانون لا يلزمها بذلك ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنة نازعت المطعون ضده في الأجر الذي يطلب ربط المعاش على أساسه وأن صاحب العمل لم يكن قد سدد اشتراكات التأمين عن هذا الأجر المتنازع عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أجرى حساب المستحقات التأمينية لمورث المطعون ضده على أساس الأجر المتنازع عليه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٢٨٧ / ٢٠ ق بنى سويق « مأمورية القيسوم » برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مرزوق فكري، صلاح محمد أحمد نائب رئيس المحكمة حسين محمد
حسين ومصطفى حبيب عباس محمّد .

(١٧٩)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ ق « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : التطليق » .

الضرر الموجب للتفريق وفقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . إيذاء
الزوج زوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا ترى المرأة الصبر عليه ويستحيل معه دوام العشرة بين
أمثالهما . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .

(٢) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : التطليق » . محكمة الموضوع

« مسائل الواقع » .

معيّار الضرر في معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شخصي .

تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً . أمر موضوعي متروك لقاضي الموضوع .

(٣) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الإجراءات » .

إلغاء الفصل الخاص برفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

مؤداه . وجوب أعمال التواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن إبداء الدفع

الشكلية . عدم إبداء الدفع المتعلقة بالإجراءات قبل التكلم في موضوع الدعوى . أثره .

سقوط الحق فيما لم يبد منها .

(٤) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : التطليق » -

التطليق إعمالاً لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه .
عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين - لم يرسم القانون طريق معيناً لمحاولة الإصلاح ولم
يستوجب حضور الزوجين أمام المحكمة عند اتخاذ هذا الإجراء . عرض الصلح على وكيل
المطعون عليها ورفضه كافٍ لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

(٥ ، ٦) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الإثبات » .

(٥) الإثبات فى مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها
لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة
الإسلامية .

(٦) إقامة المدعى البينة على دعواه . طلب المدعى عليه بعد ذلك يمين المدعى على أنه
محقق فى دعواه . غير مقبول . علة ذلك .

١ - الضرر الموجب للتفريق وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا ترى المرأة الصبر
عليه ويستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما مما تستقل محكمة الموضوع
بتقديره دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاها على
أسباب سائغة مستمدة مما له أصل ثابت بالأوراق .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر فى معنى المادة السادسة
من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخصى لا مادى وتقديره بما يجعل دوام
العشرة مستحيلاً أمر موضوعى متروك لقاضى الموضوع ويختلف باختلاف بيئة
الزوجين ودرجة ثقافتهم والوسط الاجتماعى الذى يحيط بهما .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ تقضى باتِّباع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك

فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى وإذ ألغى الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه اللائحة والخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها بموجب نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - السالف البيان فإنه يتعين إعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن إبداء الدفع الشكلية في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف ومنها ما نصت عليه المادة ١٠٨/١ منه من أن « الدفع بعدم الاختصاص المحلى وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدائها معاً قبل إبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ... » وإذا كان مؤدى هذا النص أنه يتعين على الخصم الذى يرغب فى التمسك بالموضوع المتعلقة بالإجراءات أن يبدئها قبل التكلم فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فى التمسك بمالم يبد منها .

٤ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ اشترطت للقضاء بالتطبيق عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين لم ترسم طريقاً معيناً لمحاولة الإصلاح ولم تستوجب حضور الزوجين شخصياً عند اتخاذ هذا الإجراء وكان الثابت بالأوراق أن محكمة أول درجة عرضت الصلح على وكيل المطعون عليها فرفضه فإن ذلك يكفى لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الطرفين .

٥ - مفاد المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع فرق فى الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانونى فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .

٦ - من المقرر في فقه الحنفية أنه إذا أقام المدعى البينة على دعواه ثم طلب المدعى عليه بعد ذلك يمين المدعى على أنه محق في دعواه فإن القاضي لا يجيبه إلى طلبه لأن اليمين حق المدعى على المدعى عليه لقول الرسول عليه الصلاة والسلام لك يمينه والبينة على المدعى واليمين على من أنكر فقسم بين الخصمين فجعل البينة على المدعى واليمين على من أنكر والقسمه تنافى الشرکه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١١١٥ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية المنصورة ضد الطاعن للحكم بتطليقها عليه طلاقه بائنة لزواجه بأخرى دون رضاها واحتياطيا لإضراره بها عملا بنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وقالت بيانا لدعواها أنه تزوجها بصحيح العدد المؤرخ ١٩٦٤/٩/١٧ ودخل بها وفي عصمته وطاعته وإذا هجرها وتزوج بأخرى دون رضاها ودأب على إهانتها والإساءة إليها وابلغ الشرطة ضدها للتشهير بها والكيد لها بما أضربها واستحال معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى .

أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت

في ١٩٨٥/٣/٣١ بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلبة بائنة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥ ق . بتاريخ ١٩٨٧/١/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على تسعة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الشاهدين اللذين عول الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه على أقوالهما في ثبوت الضرر الموجب للتفريق شقيقان للمطعون عليها ولهما مصلحة في تطبيقها منه للاستيلاء على شقة الزوجية مما دفعهما إلى التعرض له في حيازته لتلك الشقة إلا أن النيابة وقاضى الحيازة مكناه منها وهو ما أدى إلى قيام خصومات مدنية وجنائية بينه وبينهما كما أن ثانيهما وكيل رسمي عن المطعون عليها في تلك الخصومة الأمر الذي يكونان معه متهمين في شهادتهما وبوجب عدم قبولها شرعاً هذا إلى أن أولهما أسند واقعة السب والضرب التي شهد بها إلى تاريخ لاحق على رفع دعوى التطبيق بثلاثة أشهر فتكون شهادته غير موافقة للدعوى فضلاً عن إن شهادته فيما قرره عن اعتداء الطاعن على المطعون عليها أمام زملائه جاءت سماعية وأما الشاهد الثاني فجاءت شهادته مجمله ولم تنصب على ما شاهده بعينه أو سمعه بأذنه فلا تجوز شرعاً كان الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وقدم المستندات المؤيدة له وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم المستأنف بالتطبيق قد أهدر هذا الدفاع على سند من القول بأن محكمة أول درجة - في حدود سلطتها التقديرية - اطمأنت إلى شهادتي المطعون عليها وأغفلت محكمة الاستئناف أعمال رقابتها على تقدير أقوالهما ولم ترد على

ما أثاره بشأن تعيب شهادةتهما وعدم جواز الأخذ بها كبيينة شرعية لإثبات الضرر المبسح للتطبيق فإن الحكم يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب .

وجيث إن النعى مردود ذلك أنه لما كان الضرر الموجب للتفريق وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاءً لا ترى المرأة الصبر عليه ويستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائغة مستمدة مما له أصل ثابت بالأوراق وكانت المطعون عليها قد أوردت بصحيفة الدعوى . ضمن صور الإضرار بها أن الطاعن أبلغ ضدها الشرطة للتشهير بها والكيد لها وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم المستأنف بالتطبيق قد اعتمد بهذه الواقعة في ثبوت الإضرار الموجب للتفريق وأقام قضاءه بشأنها على قوله « إذ الثابت من استقراء موضوع الدعوى ومستنداتها أن المستأنف (الطاعن) قد أضر بزوجه المستأنف ضدها (المطعون عليها) ضرر لا يستقيم معه دوام العشرة بين أمثالهما وهما من ذوى الثقافات العليا والمستوى الاجتماعي الراقى فهو مهندس كبير وهى دكتورة عاملة وأبسط أنواع الإضرار بها اتهام زوجها المستأنف (الطاعن) لها ومحاكمتها فى اللجنة رقم ٤٧٣٠ لسنة ١٩٨٣ جنح العجوزة قضى عليها فيها بحبسها شهراً مع الشغل وقد ألقى هذا الحكم استئنافياً وقضى ببراءتها مما نسب اليها وهذا وحده كاف فى استمرار النفور وعدم إمكان استقامة دوام العشرة بينهما فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد بهذه الواقعة فى توافر الضرر الموجب للتطبيق وهى دعامة تكفى وحدها

لحمل قضاؤه فإن تعييبه في الدعامة الأخرى المستمدة من أقوال شاهدي المطعون عليها - وأيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان السبب الثالث للطعن أن الحكم المطعون فيه اعتد في توافر الإضرار الموجب للتطبيق بواقعة اتهام المطعون عليها في قضية اللجنة رقم ٤٧٣٠ لسنة ١٩٨٣ العجوزة التي حكم عليها فيها بالحبس وهذا من الحكم يعد مخالفا للقانون وللثابت بالأوراق ويعيبه بالقصور في التسبيب والتناقض وذلك من ثلاثة أوجه أولها وثانيها أن الضرر الموجب للتطبيق يلزم أن يكون واقعا من الزوج وناشئا عن الشقاق بينه وبين زوجته وغير قابل للزوال وهو ما لم يتوافر في واقعة الدعوى لأنه عندما استعمل حقه في الإبلاغ عن التعرض له في حيازته لبشقة الزوجية لم يعتمد الإساءة إلى المطعون عليها ولم يقصد الإضرار بها بدليل أنه لم يوجه لها الاتهام بالتعرض وقصره على أشقائها هذا إلى أنه عزف عن مواصلة السير في الخصومة مما أدى إلى الحكم في الاستئناف ببراءة المطعون عليها الأمر الذي يكشف عن أنها هي التي أساءت إليه وأضرت به وقد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أن الحكم التفت عنه وثالثها أن الحكم إذ قضى بالتطبيق تناقضت أسبابه بين القول بتوافر شروط أعمال المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي توجب ثبوت الضرر بين التفريق للشقاق الذي لا يتوافر إلا عند تكرار الزوجه شكواها طالبة التطبيق دون ثبوت الضرر وبعد القضاء برفض دعاها الأولى .

وحيث إن النعى مردود من جميع الوجوه ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر في معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخصي لا مادي وتقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلا أمر

موضوعى متروك لقاضى الموضوع ويختلف باختلاف بيئة الزوجين ودرجة ثقافتهم والوسط الاجتماعى الذى يحيطهما وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العشرة لا يمكن أن تدوم بين الزوجين المتنازعين بعد أن وصل الأمر إلى حد إتهامها فى قضية الجنحة رقم ٤٧٣٠ لسنة ١٩٨٣ العجوزة مما أدى إلى الحكم عليها بالحبس فليس فيما خلص إليه الحكم ما يعاب ولا يغير من ذلك إن الأصل إن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد وأن استعماله لا يمكن أن يرتب مسئولية طالما صدر معبراً عن الواقع ولو كان الانتقام هو ما حفز إلى التبليغ لأن إباحة هذا الحق لا يتنافر مع كونه يجعل دوام العشرة مستحيلاً لاختلاف المجال الذى يدور فى فلكه مجرد الإدعاء أو التبليغ ومدى تأثيرهما على العلاقة بين الزوجين ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استوفى دليله مما له أصل ثابت بالأوراق واستخلص منه أن الإصرار بالمطعون عليها واتهامها فى قضية الجنحة المشار إليها كان من جانب الطاعن وأقام قضاءه فى هذا الخصوص على أسباب سائغة فيها الرد الضمنى المسقط لدفاع الطاعن وما قدمه من مستندات فإن النعى بما ورد فى الوجهين الأول والثانى يكون فى غير محله وكان النعى بالوجه الثالث غير صحيح لأن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالتطبيق على سند من ثبوت إضرار الطاعن بالمطعون عليها وفقاً للمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ دون أى أساس آخر بما يكون معه الإدعاء بتناقض أسباب الحكم فى هذا الخصوص وارد على غير محل من قضائه فإن النعى فى جميع وجوهه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض وفى بيان ذلك يقول أن الحكم فى قضائه بالتطبيق عول على أنه اعترف بهجر المطعون عليها وإقامته مع زوجته الثانية

بمدينة السويس وأن تردده على المطعون عليها كان مرهونا بمصالحه الوظيفية بالقاهرة ولما كان الهجر باعتباره ضرراً موجباً للتفريق لم يكن من جانبه لأن المطعون عليها هي التي نشزت عن طاعته بسفرها للعمل بالسعودية وحكم بعدم قبول اعتراضها على دعوته لها بالدخول في طاعته كما أنه يتعين لإجابة طلب الزوج التتطبيق للغيب أن يضرب القاضي للزوج أجلاً للحضور للإقامة مع زوجته أو ينقلها إليه إلا وطلقها عليه وهو ما لم تقم به المحكمة طالما ثبت لها أنهما لا يقيمان في بلد واحد وكان الحكم قد جاءت أسبابه في هذا الخصوص مجمله مبهم لا يبين منها إن كانت المحكمة قد اعتدت بالهجر باعتباره ضرراً موجباً لتطبيق المطعون ضدها عليه وفقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أم أرادت به الغياب المقصود بنص المادة ١٢ من ذلك المرسوم بقانون وكانت هذه الأسباب متناقضة لأن الحكم وإن انتهى فيها إلى ثبوت إضراره بالمطعون عليها لهجره إياها إلا أنه أورد في مدوناته أنها تقيم بالسعودية وأنه أنذرهما بالدخول في طاعته مما لا يستقيم معه القول بهجرهما أو الغياب عنها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض .

وحيث إن النعي في غير محله ذلك أنه لما كانت المطعون عليها قد أقامت دعواها بطلب تطبيقها على الطاعن وفقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لهجرة لها بعد زواجه بأخرى ولصور الإضرار الأخرى التي عدتها بصحيفة تلك الدعوى وكان الحكم الابتدائي إذ قضى بالتطبيق قد استند إلى هذه المادة وأورد بأسبابه في هذا الخصوص قوله كما أنها شابه تخشى على نفسها الفتنة وقد هجرها زوجها ذلك الهجر غير المشروع ونبذها وحيدة ضعيفة على جزع تتألم من الوحشة وتفزع من الألم ... والمحكمة ترى أنه ليس من الإنصاف أن تبقى هذه الزوجة دون أنيس ولا جليس بينما يأتني زوجها

بكنف زوجته الأخرى ويتركها معلقة لا تتصل به ولا هو يطلقها لتتخذ زوجاً غيره وكان الحكم المطعون فيه إذ أيده قد أضاف قوله وما أثاره الحكم المستأنف عن هجره لها فهو ثابت باعترافه حيث انه يقيم مع زوجته الثانية بالسويس وتردده على المستأنف ضدها (المطعون عليها) مرهون بمصلحة الوظيفة بالقاهرة وهو ما يدل على أن الحكم قد خلص مما تقدم إلى أن ما وقع من الطاعن يعد هجراً غير مشروع يصيب المطعون عليها بأبلغ الضرر ومن شأنه أن يجعلها كالمعلقة فلا هي ذات بعل ولا هي مطلقة فيتحقق به - طالت مدة الهجر أم قصرت - موجب التطلق طبقاً للمادة السادسة من المرسوم بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تجيز للزوجة طلب التطلق إذ أضر الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما وهو ما لا محل معه لتعيب الحكم لعدم اتخاذه الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من ذلك المرسوم بقانون اللتين يقتصر تطبيقهما على حالات التطلق للغيبة ، لما كان ذلك وكان عدم قبول اعتراض الزوجة على دعوة زوجها بالدخول في طاعته لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارة في دعوة التطلق للضرر تبعاً لتغاير الموضوع في الدعويين وكان الحكم المطعون فيه في قضائه بالتطلق قد جاءت أسبابه قاطعة وواضحة وعلى سند من ثبوت مضارة الطاعن المطعون عليها فلا يعيبه أن تكون في البعض من عباراته ما قد يوهم بوقوع تناقض بين الأسباب بعضها والبعض الآخر فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن زواجه بأخرى كان برضا المطعون عليها وبسبب عدم إيجابها وبأنها لم تقدم الدليل على خلاف ذلك وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن

هذا الدفاع الجوهري على سند من القول بأن محكمة أول درجة قضت بالتطبيق للضرر وليس للزواج بأخرى فإنه يكون معيبا بالقصور وبالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من ثبوت اضرار الطاعن بالمطعون عليها الموجب التفريق بينهما وفقا لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ واستخلص ذلك من اتهامه لها في قضية اللجنة رقم ٤٧٣٠ لسنة ١٩٨٣ والحكم عليها بالحبس ومن هجرة لها هجرا غير مشروع واستمد الدليل على ذلك مما له أصل ثابت بالأوراق وبما يكفي لحمل قضائه وكان الحكم المطعون فيه رد على ما آثاره الطاعن بهذا السبب بأن محكمة أول درجة لم تقم قضاءها على الزواج بأخرى فإن النعى يكون واردا على غير محل من قضاءه الحكم المطعون فيه وغير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع لأنه إذ دفع أمام محكمة أول درجة بعد اختصاصها مخليا بنظر الدعوى وتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على بهذا الدفع الذي كان مطروحا على المحكمة بمقتضى الأثر الناقل للاستئناف فإنه يكون معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى باتباع أحكام قانون

المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك فيما عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى وإذ الفى الفصل الرابع من الباب الثانى من هذه اللائحة والخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها بموجب نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فإنه يتعين إعمال القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن إبداء الدفع الشكلية فى دعاوى الأحوال الشخصية والوقف ومنها ما نصت عليه المادة ١٠٨/١ منه من أن « الدفع بعد الاختصاص المحلى وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدائها معا قبل إبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يعد منها ... » وإذ كان مؤدى هذا النص أنه يتعين على الخصم الذى يرغب فى التمسك بالدفع المتعلقة بالإجراءات أن يبديها قبل التكلم فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فى التمسك بما لم يبد منها وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تناول فى صحيفة الاستئناف موضوع الدعوى دون أن يبدى فيها الدفع بعدم الاختصاص المحلى فإن حقه فى التمسك بهذا الدفع يكون قد سقط ولا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عما أثاره الطاعن بشأن هذا الدفع فى مذكرة لاحقه ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال من وجهين أولهما أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة أول درجة عدلت عن قرارها باستدعاء المطعون عليها شخصيا لعرض الصلح عليها دون أن تبين أسباب هذا العدول بالمخالفة لنص المادة التاسعة من قانون الإثبات إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع بمقولة أن المطعون عليها سبق لها الحضور بشخصها أمام المحكمة بما ينتفى معه الادعاء

بأن الدعوى رفعت دون علم منها ولأن وكيلها رفض محاولة الصلح في حين أن التدخل لمحاولة التوفيق بين الزوجين إجراء جوهري متعلق بالنظام العام ولهذا الغرض كان قرار محكمة أول درجة باستدعاء المطعون عليها مرة أخرى فلا يسوغ العدول عنه طالما لم يستجد في الدعوى ما يريه والثاني أن المحكمة عولت على ما قرره وكيل المطعون عليها عن عدم قبول الصلح دون أن تتحقق من أن التوكيل الصادر له يخوله ذلك .

وحيث إن النعى مردود في وجهه الأول بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ اشترطت للقضاء بالتطليق عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين لم ترسم طريقاً معيناً لمحاولة الإصلاح ولم تستوجب حضور الزوجين شخصياً عند إتخاذ هذا الإجراء وكان الثابت بالأوراق أن محكمة أول درجة عرضت الصلح على وكيل المطعون عليها فرفضت وأن المحكمة وإن رأت بالقرار الصادر في ١٩٨٥/١/١٩ باستدعاء المطعون ضدها شخصياً لعرض الصلح إلا إنها عدلت عن هذا الإجراء على ضوء ما ثبت بجلسته ١٩٨٥/٢/٢٣ من أنها موجودة بالخارج ولرفض وكيلها مرة أخرى قبول الصلح مع الطاعن فإنه ذلك يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الطرفين ويعد مبرراً سائفاً لعدولها عن الإجراء الذي كانت قد أمرت به ويكون النعى بهذا الوجه في غير محله وكان النعى في الوجه الثاني غير مقبول لأنه دفاع جدير بخالطة واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان السبب التاسع للطعن على الحكم المطعون فيه أنه طلب من محكمة الموضوع بدرجتيها توجيه اليمين للمطعون ضدها على

أنه هجرها بلا مبرر وأساء إليها بما لا يمكن معه دوام العشرة بينهما إلا أنهما لم تجيباه إلى هذا الطلب وهو ما يعيب الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع من وجهين. أولهما أن الحكم الابتدائي استند في عدم إجابته إلى هذا الطلب إلى أنه لا يجوز توجيه اليمين في مجال العلاقات الأسرية غير المالية وهو ما يخالف الراجع من مذهب أبي حنيفة إذ يصح توجيه هذه اليمين للمرأة في مسائل الأحوال الشخصية على حقوقها الشخصية وثانيهما أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه أيد رفض توجيه اليمين للمطعون ضدها على سند من القول بأن الطاعن طلبها على سبيل الاحتياط وبعد إبدائه الدفع بعدم الاختصاص المحلي ولم يتمسك بها بصفة أصلية في حين أن ذلك الدفع لا يعد تعرضاً لموضوع الدعوى وأن اليمين في الشريعة الإسلامية تحسم النزاع مؤقتاً فيجوز للمدعى إذا توافرت لديه البينة بعد حلف اليمين أن يطلب سماعها ويحكم له بمقتضاها .

وحيث إن النعى مردود في وجهه الأول ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه برفض طلب توجيه اليمين للمطعون عليها لم يحل إلى أسباب ذلك الحكم وإنما انشأ لنفسه أسباباً خاصة به ولما كان النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي متعلقاً بما أورده في مدوناته من أسباب لرفض توجيه اليمين لا يصادف محلاً من قضاء الحكم المطعون فيه فإنه - أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول والنعى في وجهه الثاني غير سديد ذلك أن مفاد المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان للوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية

لقانون المرافعات أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، لما كان ذلك وكان من المقرر في فقه الحنفية أنه إذا أقام المدعى البينة على دعواه ثم طلب المدعى بعد ذلك يمين المدعى على أنه محق في دعواه فإن القاضي لا يجيبه إلى طلب لأن اليمين حق المدعى على المدعى عليه لقول الرسول عليه الصلاة والسلام « لك يمينه » و « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » فقسم بين الخصمين فجعل البينة على المدعى واليمين على من أنكر والقسمة تنافي الشركة فإن الحكم المطعون فيه إذا أيد الحكم الابتدائي في عدم إجابة طلب الطاعن توجيه اليمين للمطعون عليها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ولا يعيبه ما أورده في هذا الخصوص من تقارير قانونية خاطئة ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مثل هذه التقارير لا تفسد الحكم ولا تبطله ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين / مرزوق

فكرى ، صلاح محمد أحمد نائبى رئيس المحكمة حسين محمد حسين مصطفى حسيب عباس محمود .

(١٨٠)

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ ق « أحوال شخصية :

(١ - ٢) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : العدة » .

(١) انقضاء العدة بالقروء فى فقه الأحناف . القول فيه للزوجة بيمينها . شرطه . أن

تكون المدة بين الطلاق والوقت الذى تدعى عدم انقضاء العدة تحتل ذلك .

(٢) إدعاء المطلقة التى توفى عنها زوجها عدم انقضاء عدتها . جوازه خلال السنة

التالية للطلاق .

١ - المقرر فى فقه الأحناف الواجب العمل به طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أن إنقضاء العدة بالقروء لا يعلم إلا من جهة الزوجة وقد ائتمنها الشرع على الإخبار به بشرط أن تكون المدة بين الطلاق والوقت الذى تدعى عدم إنقضاء العدة فيه تحتل ذلك .

٢ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع جعل من مدة السنة التالية للطلاق حداً تصدق فيه المطلقة التى توفى زوجها فيما تدعيه من عدم إنقضاء عدتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعنة والمطعون عليه الثانى بصفته وصياً على القاصر للحكم ببطلان إشهاد الوفاة والوراثه رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر من محكمة بندر الفيوم للأحوال الشخصية وبشبهت وفاة المرحوم بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٦ وانحصار إرثه فى زوجته - الطاعنة والمطعون عليها الأولى - ولهما ثمن تركته فرضا وفى ابنه القاصر المشمول بوصاية المطعون عليه الثانى وله باقى التركة تعصباً وقالت بياناً لدعواها أنها كانت زوجة للمتوفى بصحيح العقد الشرعى وطلقها طلاقاً رجعياً فى ١٩٧٨/٥/٣٠ وإذ تستحق الإرث فيه لوفاته قبل انقضاء عدتها شرعاً وكان المطعون عليه الثانى قد استصدر إشهاد الوفاة والوراثه المطعون فيه مغفلاً ذكرها ضمن الورثة خلافاً للحقيقة فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين وأستحلفت المطعون عليها الأولى على أنها لم تر الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ الطلاق حين الوفاة حكمت فى ١٩٨٥/٣/١٧ ببطلان اشهاد الوفاة والوراثه رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر من محكمة بندر الفيوم للأحوال الشخصية وبشبهت وفاة المرحوم فى ١٩٧٩/٣/١٦ وانحصار إرثه الشرعى فى زوجته - الطاعنة والمطعون عليها الأولى - ولهما ثمن تركته فرضا وفى ابنه القاصر المشمول بوصاية المطعون عليه الثانى وله باقى التركة تعصباً . استأنفت الطاعنة والمطعون عليه الثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩ لسنة ١٠٢ ق القاهرة وفى ١٩٨٦/٢/٦ حكمت محكمة

الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثه أسباب تنعى بها الطاعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول . أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد انقضاء سنة من تاريخ الطلاق عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من القول بأن مدة السنة التي لا تسمع الدعوى بعد انقضائها تحسب من تاريخ إيقاع الطلاق حتى حصول الوفاة وليس إلى تاريخ رفع الدعوى وهو ما لا يتفق وصراحة ذلك النص هذا وقد استدل الحكم على أن وفاة المورث كانت قبل أنقضاء عدة مطلقته المطعون عليها الأولى بأدائها اليمين على عدم رؤيتها الحيض ثلاث مرات كوامل منذ طلاقها وحتى الوفاة والتفت عن تضارب قولها بشأن مرات الحيض وعما للاقرار الكتابي الصادر منها باستيفائها جميع نفقتها بما فيها نفقة العدة من دلالة على انقضاء عدتها شرعا قبل وفاة مطلقها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن انقضاء العدة بالقروء لا يعلم إلا من جهة الزوجة وقد ائتمنها المشرع على الإخبار به فالقول فيه قولها بيمينها متى كانت المدة بين الطلاق وبين الوقت الذي تدعى

عدم انقضاء العدة فيه تحتمل ذلك وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال

الشخصية علي أنه « لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية المطلقة ، توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق يدل - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل من مدة السنة التالية للطلاق حداً تصدق فيه المطلقة التي توفي عنها زوجها فيما تدعيه من عدم انقضاء عدتها وكان الثابت أن المطعون عليها الأولى طلقت رجعيًا من زوجها قبل وفاته بأقل من سنة وأنكرت رؤيتها ثلاث حيضات كوامل حتى وفاته وحلفت اليمين على ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقيتها للميراث يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه بعد ذلك إن هو أطرح ما قد يكون للمستند المتضمن استيفاء المطعون عليها الأولى نفقة العدة من دلالة ولم يرد عليه استقلالاً مادام أن في قيام الحقيقة التي اقتصح بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لما أثارته في هذا الخصوص ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية العادة المستشارين / محمود

شوقى نائب رئيس المحكمة ، أحمد مكى ، محمد وليد الجارحى ومحمد رضا الخضيرى .

(١٨١)

الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥٢ القضائية :

حكم « بيانات الحكم » . « بطلان الأحكام » . بطلان « بطلان الأحكام » .

الأسباب المتعلقة بالنظام العام - جواز إثارتها من الخصوم أو النيابة أو من محكمة النقض من تلقاء نفسها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن . شرطه . سابقة طرح عناصرها على محكمة الموضوع وأن تكون قد وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم . مثال بشأن عدم ائتمال نسخة الحكم الأصلية على اسم رئيس الدائرة واسمى عضوى الدائرة اللذين اشتركا معه فى إصداره .

لما كان لمحكمة النقض من تلقاء نفسها - كما يجوز لكل من الخصوم وللنيابة - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ، ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشئ المحكوم فيه وكانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات تستوجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فيه وحضروا تلاوته وترتب البطلان جزاءً على بيان أسماء القضاة الذين أصدروه ، وكان الثابت من بيانات النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنها اشتملت على اسم رئيس الدائرة التى أصدرته وخلت من اسمى

عضوى هذه الدائرة فإنه يكون باطلاً ، ولما كان هذا البطلان قد ترتب على إغفال بيان جوهرى جعل الحكم لا يدل بذاته على استكمال شروط صحته فإنه يكون بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المرحوم وزوجته المطعون ضدها السادسة أقاما الدعوى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى طنطا الابتدائية على المطعون ضده السابع بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢١ الذى باعهما به هذا الأخير النصف شائعاً فى العقار المبين فى الصحيفة مقابل ٢٧٥ جنيهاً . تدخل الطاعن فى الدعوى بطلب رفضها تأسيساً على أنه إشتري كامل العقار من البائع نفسه بعقد إستصدار حكماً بصحته ونفاذه ودفع بصورة عقد المدعين . ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٠/١١/١٦ بصحة ونفاذ هذا العقد الأخير ورفض التدخل موضوعاً . إستأنف البائع هذا الحكم بالإستئناف ٦٢٦ لسنة ٣٠ ق طنطا كما إستأنف الطاعن بالإستئناف ٦ لسنة ٣١ مدنى طنطا . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٨ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إنه لما كان لمحكمة النقض من تلقاء نفسها - كما يجوز لكل من الخصوم وللنيابة - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ، ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل إكتساب قوة الشئ المحكوم فيه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧٨ من القانون المرافعات تستوجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة

الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فيه وحضروا تلاوته وترتب البطلان جزاءً على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروه ، وكان الثابت من بيانات النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنها إشتعلت على اسم رئيس الدائرة التي أصدرته وخلت من إسمى عضوى هذه الدائرة فإنه يكون باطلاً ، ولما كان هذا البطلان قد ترتب على إغفال بيان جوهرى جعل الحكم لا يدل بذاته على إستكمال شروط صحته فإنه يكون بطلاناً متعلقاً بالنظام العام ومن ثم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لمناقشة أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين

على حسين نائب رئيس المحكمة حمدي محمد على ، عبد الحميد سليمان وعزت عمران .

(١٨٢)

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١-٣) ارث . تركه . تجزئه . زكاه . إيجار . إيجار الأماكن « المساكنة » .
دعوى « الخصوم فى الدعوى » .

(١) الوارث قبل أبلولة التركة إلى الورثة . إعتباره نائباً عنها وعن سائر الورثة بوكالة
قانونية . أساسها . وحدة التركة وإستقلالها .

(٢) دعوى المطعون ضدها الأولى بطلب تحرير عقد إيجار لها عن شقة النزاع بإعتبارها
مساكنة للمستأجر الأصل . إختصاصها الطاعن وحده بإعتباره نائباً عن ورثة المؤجر وممثلاً
للتركة . صحيح . علة ذلك .

(٣) المساكنة التى تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة حق فى البقاء بها بعد وفاة المستأجر
أو تركه لها . وجوب حصولها منذ بدء الإجارة وإستمرارها دون إنقطاع .

(٤) إثبات « طرق الإثبات » « شهادة الشهود » . محكمة الموضوع .

تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . إستقلال قاضى الموضوع به طالما لم يخرج
عن مدلولها .

١- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الوارث بالنسبة للتركة ومقوماتها
قبل أبلولتها إلى الورثة يعتبر نائباً عن التركة وعن سائر الورثة بوكالة قانونية
أساسها وحدة التركة وإستقلالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة .

٢- إذ كانت دعوى المطعون ضدها الأولى بطلب تحرير عقد إيجار عن شقة

النزاع تستند إلى إمتداد عقد المستأجر الأصلي لها المبرم مع مورث الطاعن» مالك العين « تطبيقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وباعتبارها مساكنة له وهو إلزام يتعلق بالعين المؤجرة ينتقل إلى تركة المؤجر ويدخل ضمن عناصرها ومن ثم فإن الدعوى تعتبر موجهة إلى تركته ويكون الطاعن بإعتباره أحد هؤلاء الورثة ممثلاً للتركة ونائباً عن سائر الورثة مما يصح توجيه الدعوى إليه وحده وإذا كانت المطعون ضدها الأولى هي صاحبة صفة في الدعوى لمطالبتها بحق تدعيه لنفسها متعلقاً بالعين محل النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من أو على غير ذي صفة لا يكون قد خالف القانون .

٣- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المساكنة التي تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة حقاً في البقاء فيها رغم ترك المستأجر الأصلي الغين يستلزم حصولها منذ بدء الإجارة واستمرارها دون إنقطاع .

٤- من المقرر أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو من إطلاقات قاضي الموضوع شريطة ألا يخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٩٧٣٠ سنة ١٩٧٨ شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزامه - في مواجهه المطعون ضده الثاني - بتحرير عقد إيجار لها عن شقه النزاع ، وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/٣/١٩٥٣ استأجر المطعون ضده الثاني من مورث

الطاعن هذه الشقة وأقامت ووالدتها معه فيها منذ بدء الإيجار ، وقد غادرت والدتها البلاد ثم ترك المطعون ضده الثانى الشقة وظلت تقيم بمفردها بشقة النزاع مدة أكثر من خمسة عشر سنة ، ومن ثم فإن عقد الإيجار يمتد لصالحها تطبيقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذا امتنع الطاعن عن تحرير عقد لها عن هذه الشقة فقد أقامت الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٩/٦/٦ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الأولى إقامتها ووالدتها بشقة النزاع مع المطعون ضده الثانى وأن الأخير ترك لها هذه الشقة ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى شاهد المطعون ضدها الأولى قضت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦ بإلزام الطاعن - فى مواجهة المطعون ضده الثانى بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدها الأولى عن شقة النزاع ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٧٩ سنة ٩٧ ق القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٠ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الأولى مشاركتها للمطعون ضده الثانى سكنى شقة النزاع منذ بدء الإجارة وإنه تخلى عنها وبعد سماع الشاهدى المطعون ضدها الأولى ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى وباعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه أصلاً بالصحيفة ، كما تمسك بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لتوجيه إعلان صحيفة الدعوى وإعادة الإعلان إليه باعتباره نائباً عن ورثة الموحوم « المؤجر » دون بيان أسماء الورثة رغم عدم تثليله لهم وعدم تعلق النزاع بتركه مورثه ، كما أن المطعون ضدها الأولى لا تربطها بالطاعن أو مورثه أية رابطة عقديه وتكون الدعوى قد رفعت من غير ذى صفة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض هذه الدفوع فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقة الأول بأن البين من الأوراق أن صحيفة الدعوى قد اعلنت للطاعن إعلاتاً قانونياً صحيحاً فى ١٤/١٢/١٩٧٨ ، وفى اليوم التالى لتقديمها إلى قلم الكتاب الحاصل فى ١٣/١٢/١٩٧٨ وفى ذات محل إقامته الذى تم إعادة إعلانه فيه واتخذه موطناً له بصحيفة الإستئناف وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة مؤيداً قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى وباعتبار الدعوى كأن لم تكن فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ومردود فى شقة الثانى بأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوارث بالنسبة للتركة ومقوماتها قبل أبولتها إلى الورثة يعتبر نائباً عن التركة وعن سائر الورثة بوكالة قانونية أساسها وحدة التركة وإستقلالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضدها الأولى بطلب تحرير عقد إيجار عن شقة النزاع تستند إلى إمتداد عقد المستأجر الأسمى لها المبرم مع مورث الطاعن « مالك العين » تطبيقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وباعتبارها مساكنه له وهو إلتزام متعلق بالعين المؤجرة ينتقل إلى تركه المؤجر ويدخل ضمن عناصرها ومن ثم فإن الدعوى تعتبر موجهة إلى تركته ويكون الطاعن بإعتباره أحد هؤلاء الورثة ممثلاً للتركة ونائباً عن سائر الورثة مما يصح توجيه الدعوى إليه وحده ، وإذ كانت المطعون ضدها الأولى هى صاحبه صفة فى الدعوى لمطالبتها بحق تدعيه لنفسها متعلقاً بالعين محل النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من أو على غير ذى صفة لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن محكمة الإستئناف إستخلصت من أقوال شاهد المطعون ضدها الأولى بالتحقيق الذى أجرته بجلسته ٢٠/١٠/١٩٨١ مشاركتها للمطعون ضده الثانى « المستأجر الأسمى » فى سكنى شقة النزاع منذ بدء الإجارة فى سنة ١٩٥٣ رغم أن هذا الشاهد لم يستطع تحديد هذا

التاريخ وقرر أنه لم يشاهد المطعون ضدها بشقة النزاع إلا منذ عشرين سنة أى فى أكتوبر سنة ١٩٦١ مما ينفى إقامتها بهذه العين منذ بدء الإجارة ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المساكنه التى تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة حقاً فى البقاء فيها رغم ترك المستأجر الأصلى العين يستلزم حصولها منذ بدء الإجارة وإستمرارها دون انقطاع . ومن المقرر أن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو من إطلاقات قاضى الموضوع ، شريطة ألا يخرج بتلك الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدها الأولى على ما أورده بمدوناته من أن « المحكمة تطمئن لأقوال ومؤداها أن المستأنف عليها الأولى المطعون ضدها الأولى » كانت تشارك المستأجر « الأصلى سكنى عين النزاع منذ بدء إستئجاره لها وللآن دون إنقطاع ... » وإذ كان الثابت بالتحقيق الذى أجرته المحكمة فى ٢٠ / ١٠ / ١٩٨١ أن هذا الشاهد قد نفى علمه بتاريخ بدء العلاقة الإيجارية مقررأ فحسب أنه شاهد المطعون ضدها الأولى تقيم بالشقة منذ عشرين سنة بما مفاده أن إقامتها بها بدأت فى غضون سنة ١٩٦١ فى حين أن الثابت بالأوراق أن - المستأجر الأصلى « المطعون ضده الثانى » إستأجر العين محل النزاع فى ١ / ٣ / ١٩٥٣ ، وإذ إستخلص الحكم المطعون فيه من أقوال الشاهد المذكور مشاركة المطعون ضدها الأولى للمستأجر الأصلى سكنى شقة النزاع منذ بدء الإجارة فى سنة ١٩٥٣ فإنه يكون قد خرج بأقواله إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها مما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / عبد المتصف هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، محمد فتحى الجمهورى ، السيد المنبأطى وإبراهيم الطويلة .

(١٨٣)

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٥ القضائية :

مستولية « مستولية حارس الأشياء » . تعويض .

اختصاص شركة توزيع كهرباء القاهرة إعتباراً من تاريخ قيامها فى عام ١٩٧٨ بمزاولة جزء من نشاط هيئة كهرباء مصر . مؤداه . إعتبارها من تاريخ قيامها صاحبة السيطرة الفعلية والحارس على شبكة الكهرباء فى المناطق التى تقوم بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية فيها . مسئوليتها عما يحدث عنها من أضرار لا محل لإعمال اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى لصدورها عام ١٩٧٩ تالياً الواقعة الحادث .

النص فى المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٧٨/٣/٤ برقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٨ بتأسيس الشركة الطاعنة (شركة توزيع كهرباء القاهرة) والذى وقع الحادث فى ظل سريانه على أن غرض هذه الشركة هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين فى مدينة القاهرة وضواحيها وامتدادها فى محافظتى القليوبية والجيزة (القاهرة الكبرى) وفى المادة الحادية عشرة منه على أن تتولى هيئة كهرباء مصر بالنسبة للشركة الأنشطة التالية

٥ - تخطيط عمليات الصيانة الأساسية وأعمال التجديدات والإحلال ومتابعة تنفيذها ، يدل على أن الطاعنة اختصت بمزاولة جزء من نشاط هيئة كهرباء مصر هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين فى مناطق معينة والقيام بعمليات الصيانة وأعمال التجديدات والإحلال التى تتولى الهيئة

المشار إليها تخطيطها وأصبحت بذلك صاحبة السيطرة الفعلية والمتولية حراسة شبكة الكهرباء فى المناطق التى تقوم بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية فيها وبالتالى مسئولة عما يحدث عنها من أضرار على النحو السالف بيانه ، لما كان ما تقدم وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى قد صدر تالياً لواقعة الحادث فلا محل لإعمال أحكامه على واقعة الدعوى . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن الطاعنة هى التى تقوم بتوزيع الكهرباء فى المنطقة الكائن بها العامود أداة الحادث مسئولة عن الضرر الذى يحدثه مسئولية أساسها الخطأ المفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى باعتبار أن تشغيل وصيانة الشبكات الكهربائية مما يدخل فى نطاق اختصاصها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليهم الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٩٢٥ سنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الإبتدائى بطلب الحكم بالزام الشركة الطاعنة والمطعون عليها الثانية والثالثة متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقالوا بيانا لذلك أنه بتاريخ ١٤/٨/١٩٧٨ توفى مورثهم نتيجة صعقه بالتيار الكهربائى أثر ملامسته عامود إنارة بناحية أبو النمرس وتحرر عن هذه الواقعة المحضر رقم ١٠٨ سنة ١٩٧٨ عوارض مركز الجيزة وقد أصيبوا من جراء ذلك بأضرار مادية وأدبية كما أصيب مورثهم بضرر مادى ويقدرّون التعويض الجابر لهذه الأضرار

بالمبلغ المطالب به ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٩ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهم الأول مبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٧٤٥ سنة ٦٩ ق ، كما استأنف المطعون عليهم الأول بالاستئناف رقم ٦٣٧٤ سنة ٦٩ ق ، وبتاريخ ١٩٨٥/١/١٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الأول وفي الاستئناف الثانى بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعنة بأداء مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضاً موروثاً يوزع على ورثه المجنى عليه حسب الفريضة الشرعية وبتأييده ، فيما عدا ذلك ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين وتقول بياناً لأولهما أن الحكم قضى بالزامها بالتعويض رغم النص فى المادة ٢١٥ من القانون رقم ١٢ سنة ١٩٧٦ على أن هيئة كهرباء مصر هى التى تقوم بتوريد الطاقة الكهربائية لمجالس المدن والقرى وفى المادة ١٩ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ سنة ١٩٧٩ على أن تتولى الوحدات المحلية فى دائرة اختصاصها إنشاء وصيانة شبكات الإنارة العامة والعمل على مداها إلى مختلف المناطق فتكون الدعوى قد أقيمت على غير ذى صفة بالنسبة لها ، وتقول فى بيان الوجه الثانى أنها لم تباشر اختصاصاتها إلا فى أوائل سنة ١٩٧٩ بعد أن تكامل وجودها القانونى بتمام إجراءات الشهر والإيداع بما ينفى مسئوليتها عن الحادث .

وحيث إن النعى فى وجه الأول غير سديد ذلك أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ سنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء تنص على أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ على أن تتولى تلك المؤسسة توريد الطاقة الكهربائية لمجالس المدن

والقرى وتتولى محاسبة هذه المجالس عن الطاقة الموردة إليها والمسجلة على العدادات المركبة عند نهاية التغذية ، وتنص المادة الثانية منه على أن تقوم ذات المؤسسة بأعباء تشغيل وصيانة شبكات الجهة المختصة داخل مجالس المدن والقرى ، وبين من مطالعة نصوص القانون رقم ١٢ سنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر أن هذه الهيئة حلت محل المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن هيئة كهرباء مصر هي المنوطة وحدها بعبء تشغيل وصيانة شبكة الكهرباء وأنها تعتبر بهذه المثابة صاحبة السيطرة الفعلية عليها والمتولية حراستها وبالتالي فإنها تضعى وفقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هي المسئولة عما يحدث عنها من أضرار ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٧٨/٣/٤ برقم ٢٢٠ سنة ١٩٧٨ بتأسيس الشركة الطاعنة والذي وقع الحادث فى ظل سريانه على أن غرض هذه الشركة هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين فى مدينة القاهرة وضواحيها وامتدادها فى محافظتى القليوبية والجيزة (القاهرة الكبرى) ، وفى المادة الحادية عشر منه على أن تتولى هيئة كهرباء مصر بالنسبة للشركة الأنشطة التالية ، تخطيط عمليات الصيانة الأساسية وأعمال التجديدات والإحلال ومتابعة تنفيذها ، يدل على أن الطاعنة اختصت بمزاولة جزء من نشاط هيئة كهرباء مصر هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين فى مناطق معينة والقيام بعمليات الصيانة وأعمال التجديدات والإحلال التى تتولى الهيئة المشار إليها تخطيطها وأصبحت بذلك صاحبة السيطرة الفعلية والمتولية حراسة شبكة الكهرباء فى المناطق التى تقوم بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية فيها وبالتالي مسئولة عما يحدث عنها من أضرار على النحو السالف بيانه ، لما كان ما تقدم ، وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ سنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى قد صدر تالياً لواقعة الحادث فلا محل لإعمال أحكامه على واقعة الدعوى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر

وأقام قضاءه على أن الطاعنة هي التي تقوم بتوزيع الكهرباء في المنطقة الكائن بها العامود أداء الحادث ومسئولة عن الضرر الذي يحدثه مسئولية أساسها الخطأ المفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني باعتبار أن تشغيل وصيانة الشبكات الكهربائية مما يدخل في نطاق اختصاصها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، والنعي في وجهه الثاني غير مقبول إذ لم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها لم تباشر اختصاصاتها إلا بعد وقوع الحادث حتى تتحقق المحكمة من صحة ما تنعاه على الحكم بهذا الوجه ، فإن ما تقول به في هذا الخصوص يصبح عارياً عن دليله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، محمد فتحي الجهمودي ، السيد السباطي وإبراهيم الطويلة .

(١٨٤)

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ ، ٢) معاهدات « اتفاقية تنفيذ الأحكام بين الدول العربية » . حكم « تنفيذ الأحكام الأجنبية » . قانون « القانون الواجب التطبيق » . اختصاص « الاختصاص القضائي الدولي » .

(١) انضمام مصر إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ . أثره . إعتبار أحكام الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق للحكم الصادر من العراق والتي انضمت إلى الاتفاقية يكون واجب التنفيذ في مصر متى توافرت الشروط المنصوص عليها في تلك الاتفاقية حتى ولو كانت المحاكم المصرية المختصة بنظر المنازعة التي صدر فيها الحكم .

(٢) إقامة المدعى في بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم إقامته فيها إلا زمناً يسيراً . أثره . اختصاصها بنظر الدعوى طبقاً للقانون الدولي الخاص .

(٣) إعلان « إعلان الخصوم في الأحكام الأجنبية » . تنفيذ « تنفيذ الأحكام الأجنبية » حكم . نظام عام .

وجوب التحقق من إعلان الخصوم إعلاناً صحيحاً بالدعوى التي صدر فيها الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . تمسك الطاعن بإعلان إعلانه وإطراح المحكمة لهذا الدفاع دون التحقق من صحة إعلانه بالدعوى وفق للإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم وعدم تعارض هذه الإجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . خطأ وقصور .

الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تقضى بأن العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول ، وكانت جمهورية مصر قد وافقت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ على اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية ثم أودعت وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة للجامعة بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥ ، كما صادقت عليها جمهورية العراق في ١٩٥٧/١/٣ ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من تلك الاتفاقية التي بينت الأحوال التي يجوز فيها للسلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب إليها التنفيذ أن ترفض تنفيذ الحكم لم تتضمن نصا مماثلا لنص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي إذا كانت محكمة القاضى المطلوب منه الأمر بالتنفيذ مختصة بنظر النزاع الذي صدر فيه ذلك الحكم ، فإن الحكم الصادر من إحدى الدول التي إنضمت إلى الاتفاقية المشار إليها يكون واجب التنفيذ في مصر إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في تلك الاتفاقية حتى ولو كانت المحاكم المصرية مختصة بنظر المنازعة التي صدر فيها هذا الحكم .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان المدعى عليه مقيما في بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم إقامته فيه إلا زمنا يسيرا فإنها تكون مختصة بنظر الدعوى طبقا للقانون الدولي الخاص .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية ، إذ نصت على تقريره الفقرة الثانية من المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للبند الثانى من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات الحالى ، والفقرة ب من المادة الثانية من اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية ، وعلى أن القاعدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢

من القانون المدني تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيها وعلى أن إعلان الخصوم بالدعوى بما يدخل فى نطاق هذه الاجراءات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلانه بالدعوى التى صدر فيها الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية وأن الحكم المطعون فيه ا طرح هذا الدفاع واجتزأ القول بأن إعلان الدعوى أمام محكمة بداءة تكرت هو ما يدخل فى نطاق الإجراءات التى ينطبق عليها قانون تلك المحكمة وفقا للقاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني دون أن يبين أن الطاعن قد أعلن إعلانا صحيحا وفق الإجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه ذلك الحكم وهو 'لقانون العراقى وأن اجراءات الإعلان طبقا لهذا القانون لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام فى مصر فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٣٥١ سنة ١٩٨٣ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بتذيل الحكم الصادر من محكمة تكرت التابعة لجمهورية العراق بالصيغة التنفيذية وجعله بمثابة حكم واجب التنفيذ بجمهورية مصر ، وقال بيانا لذلك أنه صدر لصالحة بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٣ الحكم فى القضية رقم ٢٠١/ب عيديه سنة ١٩٨٣ من محكمة بداءة تكرت قضى بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ١٧٨٤ دينار والمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ ١٧٨٤ دينار أجور محاماه وقد تم إعلان هذا الحكم وحاز قوة الأمر المقضى

ومن حقه طلب تذييله بالصيغة التنفيذية حتى يمكن تنفيذه - بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتذيل الحكم سالف الإشارة بالصيغة التنفيذية وجعله بمثابة حكم واجب التنفيذ بجمهورية مصر العربية ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية « مأمورية دمنهور » بالاستئناف رقم ٣١٢ سنة ٤٠ ق ، وبتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الثانى والثالث من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم بالرغم من تسليمه باختصاص المحاكم المصرية إلى جانب المحاكم الأجنبية بنظر النزاع الذى صدر فيه الحكم المطلوب تنفيذه فإنه لم يطبق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق من أن المحاكم المصرية غير مختصة بنظر ذلك النزاع وأن المحاكم التى اصدرته مختصة به وأقام قضاءه على مجرد القول بأن دوافع المجاملة ومقتضيات الملائمة توجب تذييل ذلك الحكم بالصيغة التنفيذية دون أن يبين كيف تحقق من اختصاص المحكمة الأجنبية بنظر النزاع المشار إليه رغم أن القانون يوجب التحقق من ذلك وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله وذلك أنه لما كانت المادة ٣٠١ من قانون المرافعات - التى اختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تقضى بأن العمل بالقواعد المنصوص عليها فى المواد السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التى تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول، وكانت جمهورية مصر قد وافقت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤

على إتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية ثم أودعت وثائق التصديق عليها لدى أمانه العامة للجامعة بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٥ كما صادقت عليها جمهورية العراق في ١٩٥٧/١٠/٣ فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجهة التطبيقية على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من تلك الاتفاقية التي بينت الأحوال التي يجوز فيها للسلطة القضائية المختصة، في الدولة المطلوب إليها التنفيذ أن ترفض تنفيذ الحكم لم تتضمن نصاً مماثلاً لنص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي إذا كانت محكمة القاضى المطلوب منه الأمر بالتنفيذ غير مختصة بنظر النزاع الذي صدر فيه ذلك الحكم ، فإن الحكم الصادر من إحدى الدول التي انضمت إلى الاتفاقية المشار إليها يكون واجب التنفيذ في مصر إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في تلك الاتفاقية حتى ولو كانت المحاكم المصرية مختصة بنظر المنازعة التي صدر فيها هذا الحكم ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه لا يعيبه ما أرقام قضاءه عليه من أن دوافع المجامله ومقتضيات الملائمة وحاجة المعاملات الدولية توجب اعتبار الحكم الصادر من محكمة بداءه تكريت بالعراق قد صدر في حدود اختصاصها دون أن يغير من ذلك - في ذات الوقت - انعقاد الاختصاص لنظر النزاع الذي صدر فيه ذلك الحكم للمحاكم المصرية إذ لمحكمة النقض تصحيح ما اشتمل عليه الحكم من قرارات قانونية خاطئة دون أن تنقضه ، لما كان ما تقدم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى كان المدعى عليه مقيماً في بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم إقامته فيها إلا زمناً يسيراً فإنها تكون مختصة بنظر الدعوى طبقاً للقانون الدولي الخاص ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه التزم هذا النظر إذ انه بعد أن استخلص أن الطاعن كان يقيم بتكريت في العراق وقت استيلائه على المبلغ المحكم به عليه ورتب على ذلك اختصاص محكمة بداءه تكريت بنظر النزاع طبقاً لأحكام القانون الدولي الخاص فإن هذا النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك بقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الخصومة في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطلوب تنفيذه لم تنعقد بتكليفه بالحضور فيها تكليفا صحيحا يتحقق معه علمه بإقامة تلك الدعوى لأنه كان قد غادر الأراضي العراقية على النحو الثابت بجواز سفره في ١٧/٩/١٩٨٢ قبل إقامة الدعوى بنحو أربعة أشهر ، غير أن الحكم المطعون فيه أ طرح هذا الدفاع استناداً إلى أن إجراءات إعلان الدعوى المشار إليها تدخل في نطاق الإجراءات التي ينطبق عليها قانون تلك المحكمة وفقاً للمادة ٢٢ من القانون المدني وذلك دون أن يتحقق مما إذا كان التكليف بالحضور تم صحيحاً من عدمه طبقاً لما نصت عليه المادة ٢/٢٩٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية إذ نصت على تقريره الفقرة الثانية من المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات السابق المقابله للبند الثاني من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات الحالي ، والفقرة « ب » من المادة الثانية من اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية ، وعلى أن القاعدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من قانون المدني تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيها وعلى أن إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلانه بالدعوى التي صدر فيها الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية وأن الحكم المطعون فيه أ طرح هذا الدفاع واجتزأ القول بأن إعلان الدعوى أمام محكمة بداءة

تكرت هو مما يدخل فى نطاق الاجراءات التى ينطبق عليها قانون تلك المحكمة وفقاً للقاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدنى دون أن يبين أن الطاعن قد أعلن إعلاناً صحيحاً وفق الإجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه ذلك الحكم وهو القانون العراقى وأن إجراءات الإعلان طبقاً لهذا القانون لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام فى مصر فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. رفعت
عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى ، أحمد أبو الحجاج وعبد المعين لطفى .

(١٨٥)

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) بيع « دعوى صحة التعاقد » . دعوى « دعوى صحة التعاقد » .

دعوى صحة التعاقد . ما هيئتها . الفصل فيها لا يستلزم بحث تحقق شرط خارج نطاق
التعاقد مالم يرد قيد فى القانون بذلك .

(٢) بيع « دعوى صحة التعاقد » . ضرائب « رسم الأيلولة » .

عدم تقديم شهادة مصلحة الضرائب بسداد رسم الأيلولة فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع
صادر من وارث العقار لا يحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه ما دامت قد توافرت شروطها
على ذلك . لا مسأل لإعمال الحظر الوارد فى المادة ٤٧ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم
الأيلولة على الشركات على أحكام المحاكم .

١ - دعوى صحة ونفاذ العقد هى دعوى موضوعية تنصب على حقيقة
التعاقد فتتناول محله ومداه ونفاذه ويكون الحكم الذى يصدر فيها مقررأ لما
انعقد عليه الرضا بين المتعاقدين ، فلا يلزم للفصل فيها أن يعرض القاضى
لبحث تحقق شرط خارج نطاق هذا التعاقد مالم يقيد القانون صراحة فى ذلك .

٢ - النص فى المادة ٤٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة
على الشركات على أنه « على مصلحة الضرائب أن تعطى كل ذى شأن بناء على
طلبه شهادة برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه » وفى المادة ٤٧ على أنه

« مَحْظُورٌ عَلَى مَوْقَعِ الْعُقُودِ الرَّسْمِيَّةِ وَكِتَابِ الْمَحَاكِمِ وَالْمُوظَّفِينَ وَالْمَأْمُورِينَ الْعُمُومِيِّينَ الَّذِينَ تَخُولُهُمْ صِفَتُهُمْ تَحْرِيرٌ أَوْ تَلْقَى الْعُقُودُ أَوْ الْمَحَرَّرَاتُ سِوَاءَ أَكَانَتْ رَسْمِيَّةً أَمْ عَرْفِيَّةً أَوْ الْقِيَامُ بِإِجْرَاءِ التَّسْجِيلِ وَالْقِيُودِ وَالتَّأْشِيرِ وَالشُّطْبِ وَغَيْرِهَا أَنْ يَقُومُوا بِأَيِّ عَمَلٍ مِمَّا يَدْخُلُ فِي اخْتِصَاصِهِمْ مُتَعَلِّقٌ بِأَيِّ بَيْعٍ أَوْ تَصَرُّفٍ قَبْلَ أَنْ تَقْدَمَ إِلَيْهِمُ الشَّهَادَاتُ الْمَنْصُوصَةُ عَلَيْهَا فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَثْبِتُوا فِي التَّصَرُّفِ مَا هُوَ مَدُونٌ فِيهَا خَاصًا بِرِسْمِ الْأَيْلُولَةِ . » يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خُطَابَ الشَّارِعِ فِي النَّهْيِ عَنْ إِجْرَاءِ التَّسْجِيلِ أَوْ التَّوْثِيقِ أَوْ الْقَيْدِ أَوْ الشُّطْبِ فِي التَّصَرُّفَاتِ الْمَشَارِإِلَيْهَا قَبْلَ تَقْدِيمِ شَهَادَةِ مَصْلُحَةِ الضَّرَائِبِ بِرِسْمِ الْأَيْلُولَةِ الْمُسْتَحَقِّ وَمَا دَفَعَ مِنْهُ إِنَّمَا يَنْصَرَفُ إِلَى أَوْلَئِكَ الْمُوظَّفِينَ الَّذِينَ عَدَدَهُمُ النَّصُّ حِفَاطًا عَلَى حَقِّ الْمَصْلُحَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ هَذَا الرَّسْمِ وَالْحَرَصِ عَلَى تَحْصِيلِهِ وَمَنْ ثَمَ فَلَائِيَتَسَعُ هَذَا النَّهْيُ لِيَشْمَلَ إِصْدَارَ الْأَحْكَامِ مِنَ الْمَحَاكِمِ فِي دَعَاوَى صِحَّةِ تِلْكَ التَّصَرُّفَاتِ وَلَا يَعْدُ هَذَا النَّصُّ قَيْدًا يَتَّصِلُ بِقَبُولِ هَذِهِ الدَّعْوَى أَوْ شَرْطًا يَتَعَلَّقُ بِصِحَّةِ وَسَلَامَةِ التَّصَرُّفِ بِمَا لَازِمُهُ أَنْ عَدَمُ تَقْدِيمِ شَهَادَةِ مَصْلُحَةِ الضَّرَائِبِ بِرِسْمِ الْأَيْلُولَةِ فِي دَعْوَى صِحَّةِ وَنَفَازِ عَقْدِ بَيْعٍ صَادِرٍ مِنْ وَارِثٍ لِعَقَارٍ مُورُوثٍ لَا يَحُولُ دُونَ الْقَضَاءِ بِصِحَّةِ الْعَقْدِ إِذَا مَا تَوَافَرَتْ أَرْكَانُهُ وَبِنَفَازِهِ إِذَا مَا تَحَقَّقَتْ شُرُوطُ هَذَا النَّفَازِ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وجيئ إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٠٤٠ لسنة ٨٠ ق مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ

عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٦ المتضمن بيع المطعون ضدهم الخمسة الأول « مورثة المطعون ضدهم سادسا - ورثة وهم المطعون ضدهم سابعا وثامنا - الحصة البالغ مقدارها $\frac{7}{11}$ ١٩ ٢٠ من كامل أرض وبناء العقار المبين بالعقد لقاء ثمن مقداره ألف وخمسمائة جنيه على سند من تقاعس البائعين عن تقديم المستندات اللازمة لتسجيل وشهر عقدهم هذا ، وإذ تبين أن عقد البائع للمطعون ضدهم سالف الذكر لم يتم تسجيله فقد اختصم الطاعنان كل من والسيد ، وطلبوا الحكم أولا - بصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ١٩٢٦/٥/٢٨ والمصدق عليهما من محكمة العطارين الأهلية برقمى ١٤٣١ ، ١٤٣٢ لسنة ١٩٢٦ لصالح الأولتين عن كامل العقار موضع النزاع بثمن مقداره مائة وخمسون جنيها وثانيا - بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٢٧/٤/٢٧ المصدق عليه من محكمة كرموز الأهلية لصالح المرحوم مورث البائعين لقاء ثمن مقداره ١٥٢ جنيه ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٤/٢/٢٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٥٥ لسنة ٤٠ قضائية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٨ قضت المحكمة بصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ١٩٢٦/٥/٢٨ وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر بتاريخ ١٩٢٧/٤/٢٧ وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لعقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٦ . طعن الطاعنان فى هذا الحكم فيما قضى به بالنسبة لعقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٦ بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٦ استناداً إلى عدم تقديم

شهادة مصلحة الضرائب برسم الأيلولة المستحق على التركة المخلفة عن مورث البائعين بالتطبيق للمادة ٤٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعرض رقم أيلولة على التركات التي حظرت توثيق عقود البيع أو تسجيلها قبل تقديم هذه الشهادة في حين أن تقديمها لا يعد شرطاً يتطلبه القانون لقبول دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المتعلق بعقار مورث ولا شأن له بها ، وإنما هو إجراء لا حق لصدور الحكم ويتخذ عند تسجيله الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد وذلك بأن دعوى صحة ونفاذ العقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتتناول محله ومداه ونفاذه ، ويكون الحكم الذي يصدر فيها مقررأ لما انعقد عليه الرضا بين المتعاقدين ، فلا يلزم للفصل فيها أن بعرض القاضى لبحث تحقق شرط خارج نطاق هذا التعاقد مالم يقيده القانون صراحة في ذلك ، لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٤٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات على أنه « على مصلحة الضرائب أن تعطى كل ذى شأن بناء على طلبه شهادة برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه ... » وفي المادة ٤٧ على أن « محظور على موثقي العقود الرسمية وكتاب المحاكم والموظفين والمأمورين العموميين الذين تخولهم صفتهم تحرير أو تلقي العقود أو المحررات سواء كانت رسمية أم عرفية أو القيام بإجراء التسجيل والقيود والتأشير والشطب وغيرها أن يقوموا بأي عمل مما يدخل في اختصاصهم متعلق بأي بيع أو تصرف قبل أن تقدم إليهم الشهادات المنصوص عليها في المادة السابقة وعليهم أن يثبتوا في العقود ما هو مدون فيها خاصا برسم الأيلولة » يدل على أن خطاب الشارع في النهى عن قيام إجراء التسجيل أو التوثيق أو القيد أو الشطب في التصرفات المشار إليها قبل تقديم شهادة مصلحة الضرائب برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه إنما ينصرف إلى أولئك الموظفين الذين عددهم النص حفاظاً على حق هذه المصلحة في استحقاق هذا الرسم والحرص على تحصيله ومن ثم فلا يتسع هذا النهى

ليشمل إصدار الأحكام من المحاكم في دعاوى صحة ونفاذ تلك التصرفات ولا يعد هذا النص قيداً يتصل بقبول هذه الدعاوى أو شرطاً يتعلق بصحة وسلامة التصرف ، بما لازمة أن عدم تقديم شهادة مصلحة الضرائب برسم الأيلولة في دعوى صحة ونفاذ عقد بيع صادر من وارث لعقار موروث لا يحول دون القضاء بصحة العقد إذا ما توافرت أركانه وينفاذه إذا ما تحققت شروط هذه النفاذ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٦ تأسيساً على أن تقديم شهادة مصلحة الضرائب الدالة على رسم الأيلولة يعتبر شرطاً لازماً للقضاء بصحة ونفاذ هذا العقد الصادر من وارث في عقار يدخل في أعيان التركة المخلفة عن المورث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأدى به هذا الخطأ إلى حجب نفسه عن التصدي لبحث أركان وشروط صحة ونفاذ ذلك العقد مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منير توفيق صالح ، عبد المنعم أحمد إبراهيم ، عبد الرحيم محمد صالح وعلى محمد على .

(١٨٦)

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ القضائية :

معاهدات . استيراد . كفالة . جمارك .

الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية مصر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداها . كفالة نادى السيارات الصادر عنه دفتر المرور للمستورد . كفالة قانونية . قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم اعتبار نادى السيارات المصرى ضامناً مالم يصدر عنه دفتر مرور دولى بالنسبة للسيارة المفرج عنها .

لما كانت نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات والموقع عليها فى نيويورك بتاريخ ١٩٥٤/٦/٤ والتي أصبحت تشريعاً نافذاً فى مصر بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ توجب عند الإفراج المؤقت للسيارات وجود هيئة ضامنة للمستورد يقع عليها عدة التزامات وإن هذه الهيئة كما يبين من نصوص الاتفاقية هى إحدى نوادى السيارات ، فإن الضمان الذى يقدمه نادى السيارات للمستورد يعتبر كفالة قانونية مصدرها نصوص الاتفاقية وهو ما يجعل النادى متضامناً مع المستورد بحكم القانون طبقاً لما تقتضى به المادة ٧٩٥ من القانون المدنى التى تنص على أنه فى الكفالة القضائية أو القانونيه يكون الكفلاء دائماً متضامنين ، إلا أنه لما كانت المادة ١٠١ من قانون الجمارك

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة ، وكان قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن الافراج المؤقت قد نص فى مادته الثانية على أنه « يفرج مؤقتا عن : أ- ب - السيارات الخاصة بالسياح أو الأشخاص الذين يقيمون خارج الجمهورية إذا قدم عنها دفتر مرور صادر من أحد نوادى السيارات الأجنبية المعترف بها وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها مدير عام الجمارك . ج - سيارات الأجانب القادمين من بلاد عربية ليس بها نوادى سيارات إذا قدم عنها دفتر مرور صادر من نادى السيارات المصرى » مما مفاده أن المشرع إنما قصد بالهيئة الضامنة تلك التى يصدر عنها دفتر مرور دولى ، وإنها أما أن تكون إحدى نوادى السيارات الأجنبية المعترف بها أو نادى السيارات المصرى ، فإنه لا يجوز اعتبار نادى السيارات المصرى ضامنا فى جميع الأحوال ما لم يصدر عنه دفتر مرور دولى بالنسبة للسيارة أو السيارات التى تم الإفراج عنها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٥١٩ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى الاسكندرية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يؤديا لها مبلغ ٢٠٠ و ٨٩٧ جنيه وفوائده القانونية وقالت بيانا لذلك أنه بتاريخ ١٩٧٤/٦/٩ أفرج للمطعون ضده الأول عن سيارة مارك « بيجو » بموجب دفتر مرور دولى صالح حتى ١٩٧٥/٥/٢٦ طبقا للاتفاقية الدولية للسيارات

الصادر بها القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ تحت نظام الموقوفات ، واذ لم يتم إعادة تصدير تلك السيارة بعد أنتهاء فترة صلاحية بقائها داخل أرض الوطن بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ، فان المطعون ضده الثانى يكون مسئولاً بالتضامن مع المطعون ضده الأول عن سداد المبلغ المطالب به كرسوم جمركية . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٦ نذبت محكمة أول درجة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٨٠/١١/٢٤ بالزام المطعون ضده الأول بأن يؤدي للطاعة مبلغ ٨٩٧ ، ٢٠٠ جنيه وفوائده القانونية ، أستأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية التى قضت فى ١٩٨٢/١/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، إذ استند فى تأييد ما قضى به الحكم المستأنف من رفض طلب إلزام المطعون ضده الثانى بالتضامن مع المطعون ضده الأول بالمبلغ المخكوم به إلى عدم تقديم الدليل على كفالة نوادى السيارات الأخرى ، فى حين أن المذكور يتضمن نوادى السيارات الأجنبية ومنها نادى السيارات الليبى الصادر عنه دفتر المرور الدولى والضامن للمطعون ضده الأول فى سداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على سيارته نتيجة إنتهاء صلاحية هذا الدفتر دون إعادة تصديرها ، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت لمركبات النقل الخاصة - التى أصبحت تشريعاً نافذاً فى مصر بمقتضى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ - والتى عبرت عن الكفيل باسم الهيئة الضامنة ، فيكون الأخير متضامناً مع المدين الأصلي طبقاً لنص المادة ٧٩٥ من القانون المدنى ، وهو ما أكدته قرار مدير عام الجمارك رقم ٥١

لسنة ١٩٦٨ فى شأن تنظيم الافراج المؤقت عن البضائع ، وأقر به مندوب المطعون ضده الثانى فى اجتماعه مع المسئولين بالمصلحة الطاعنة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات - والموقع عليها فى نيويورك بتاريخ ١٩٥٤/٦/٤ والتي أصبحت تشريعاً نافذاً فى مصر بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ - توجب عند الإفراج المؤقت للسيارات وجود هيئة ضامنة للمستورد يقع عليها عدة التزامات وإن هذه الهيئة كما يبين من نصوص الاتفاقية هى إحدى نوادى السيارات فإن الضامن الذى يقدمه نادى السيارات المستورد يعتبر كفالة قانونية مصدرها نصوص الاتفاقية ، وهو ما يجعل النادى متضامناً مع المستورد بحكم القانون طبقاً لما تقضى به المادة ٧٩٥ من القانون المدنى التى تنص على أنه فى الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائماً متضامنين إلا أنه لما كالت المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه يجوز الافراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة ، وكان قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإفراج المؤقت قد نص فى مادته الثانية على أنه « يفرج مؤقتاً عن : ب - السيارات الخاصة بالسياح أو الأشخاص الذين يقيمون خارج الجمهورية إذا قدم عنها دفتر مرور صادر من أحد نوادى السيارات الأجنبية المعترف بها وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها مدير عام الجمارك ، ح - سيارات الأجانب القادمين من بلاد عربية ليس بها نوادى سيارات إذا قدم عنها دفتر مرور صادر من نادى السيارات المصرى » بما يستفاد منه أن المشرع إنما قصد بالهيئة الضامنة تلك التى يصدر عنها دفتر مرور دولى ، وأنها إما أن تكون إحدى نوادى السيارات الأجنبية المعترف بها أو نادى السهائزات المصرى ، ومن ثم فإنه لا يجوز اعتبار نادى السيارات المصرى ضامناً فى جميع الأحوال ما لم يصدر عنه دفتر مرور دولى بالنسبة للسيارة

أو السيارات التي تم الإفراج عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن دفتر المرور الدولي الخاص بالسيارة محل النزاع التي تم الإفراج عنها صدر عن نادى السيارات الليبى ، فإن هذا النادى الأخير يعتبر وحده الهيئة الضامنة في حكم الاتفاقية الدولية ، وبالتالي يكون هو الكفيل المتضامن مع مستورد السيارة وفقا لما تقضى به القواعد المتقدمة ، أما نادى السيارات المصرى - المطعون ضده الثانى - فلا توجد ثمة رابطة اتفاقية أو قانونية تربطه بمستورد السيارة ، ومن ثم تنتفى مسئولية قبل المصلحة الطاعنة ، ولا يحتج على ذلك بما صدر عن الاخيرة من قول مرسل لم تقدم دليلا عليه مفاده إقرار مندوب المطعون ضده المذكور بمسئوليته لدى اجتماعه مع المختصين بها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق الباهلي نائب رئيس المحكمة ، محمد
السعيد رضوان ، وعزت عبد الله البنداري .

(١٨٧)

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥٣ قضائية :

١ - عمل . العاملون بالقطاع العام « انقطاع عن العمل » . إجازة مرضية

مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الوحدة إجازة مرضية . قراره في شأنها نهائي
مهما كان رأي الطبيب الخاص . أثره . الحكم برفض التعويض عن الفصل استناداً إلى
الانقطاع عن العمل دون البت في شأن الإجازة المرضية . خطأ وقصور .

يدل نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي يحكم واقعة
الدعوى - على أن المشرع عالج حالة إدعاء العامل المريض بأحكام خاصة
مقتضاها اعتبار قرار الطبيب الذي توفده الوحدة لزيارة العامل نهائياً مهما كان
رأي الطبيب الخاص فلا يعتد من بعد بتظلم العامل من تقرير طبيب الوحدة
لحالته ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى رفض
طلب الطاعنة التعويض تأسيساً على أن غيابها بعد انتهاء إجازتها الاعتيادية
المصرح لها بها - وانقطاعها عن العمل بعد الموعد الذي حدده لها المطعون ضده
لعودتها يعد مبرراً لإنهاء خدمتها دون أن يقوم في الأوراق ما يدل على أن
البنك أوفد طبيباً من قبله لزيارة الطاعنة والبت في شأن الإجازة المرضية حتى
يكون قراره نهائياً فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً
بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه لهذا السبب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنه أقامت الدعوى رقم ٣٩٦ سنة ١٩٧٩ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده (البنك الأهلى المصرى) وطلبت الحكم بالزامه بأن يدفع لها ثلاثين الفا من الجنيهات وقالت بيانا لها أنها التحقت بخدمة البنك المطعون ضده فى ١٩/١١/١٩٧٠ وصرح لها بإجازة مدتها شهر واحد لزيارة زوجها الذى يعمل بالسلك السياسى بروما وهناك مرضت وعادها طبيب السفارة الذى منحها إجازة مرضية مدتها ثلاثة أشهر ابتداء من ١٩٧٨/٩/٢٠ وقد أخطرت المطعون ضده بذلك فرد عليها فى ١٩٧٨/٩/٢٨ بأن طبيب البنك قرر لعلاجها مدة ثلاثة أسابيع فقط وإن عليها العودة إن أرادت استكمال العلاج خلال ثلاثة عشر يوما اعتباراً من ١٩٧٨/٩/٢٠ وإذ لم تدعن لذلك فقد أخطرها البنك المطعون ضده فى ١٧/١٢/١٩٧٨ بإنهاء خدمتها اعتباراً من ١٥/١٠/١٩٧٨ ولما كان قرار فصلها قد صدر باطلا وأصابها من جرائه ضرر مادى وأدى يقدر بالمبلغ المطالب به فقد أقامت الدعوى بطلبها السالف البيان . وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره الأخير حكمت فى ٣٠/١١/١٩٨١ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة برقم ١٢٠٣ سنة ٩٨ ق ، وتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٣^١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أهدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد أوجب فى المادة ٦٨ منه على صاحب العمل إيفاد طبيب لزيارة العامل المريض لتقرير الإجازة المرضية ومن ثم لا يجوز اعتبار العامل المريض متغيباً ومنقطعاً عن العمل دون إذن . ولما كان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه بعدم أحقية الطاعنة للتعويض استناداً إلى انقطاعها عن العمل دون مبرر مشروع حال أن انقطاعها كان بسبب المرض فإنه يكون فضلاً عن قصوره فى التسبيب قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إن النص فى المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أنه « يصرح بالإجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة بعد توقيع الكشف الطبى على المريض فإذا اضطر المريض إلى عرض نفسه على طبيب خارجى جاز للجهة الطبية المختصة اعتماد الإجازة المرضية المقررة بمعرفة الطبيب الخارجى ، وفى جميع الأحوال يوفد طبيب من قبل الوحدة لزيارة المريض على أن - يكون قراره نهائياً مهما كان الطبيب الخارجى ، فإذا توجه الطبيب إلى العامل فى منزلة ولم يجده وجب على العامل أن يقدم عذراً مقبولاً ، فإذا لم يقبل العذر الذى يقدمه العامل أو قرر الطبيب أنه كان يمكنه الحضور لمقر الجهة الطبية المختصة جاز حرمانه من أجره عن مدة غيابه بالإضافة إلى توقيع الجزاء المناسب عليه ومطالبته بتكاليف زيارة الطبيب ويجب على العامل أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلقه عن العمل ، وفى جميع الأحوال يعتبر تمارض العامل إخلالاً خطيراً بواجباته يستوجب - توقيع جزاء رادع ، وإذا رغب العامل المريض فى قطع إجازاته والعودة لعمله وجب أن يتم ذلك بناء على طلب كتابى منه وبعد موافقة الجهة الطبية المختصة » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع عالج حالة إدعاء العامل المرض بأحكام خاصة مقتضاها اعتبار

قرار الطبيب الذي توفده الوحدة لزيارة العامل نهائياً مهما كان رأى الطبيب الخاص فلا يعتد من بعد بتظلم العامل من تقرير طبيب الوحدة لمآلته . وكان مرض العامل يعتبر سبباً مشروعاً لانقطاعه عن العمل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى رفض طلب الطاعنة التعويض تأسيساً على أن غيابها بعد انتهاء إجازتها الاعتيادية والمصرح لها بها حتى ١٩٧٨/٩/٢٤ وانقطاعها عن العمل بعد الموعد الذى حدده لها المطعون ضده لعودتها يعد مبرراً لإنهاء خدمتها دون أن يقوم فى الأوراق ما يدل على أن البنك قد أوفد طبيباً من قبله لزيارة الطاعنة والبت فى شأن الإجازة المرضية حتى يكون قراره نهائياً . فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون مشوباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمود رضا الخضير وأحمد الحديدي .

(١٨٨)

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٥ القضائية .

(١ - ٢) عقد « تكليف العقد » « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

هه « الية غير المباشرة » . حكم « تسبيب الحكم » . « ما يعد قصورا » .

(١) تكليف العقود العبرة فيه بحقيقة ما عناء المتعاقدين منها « دون التقيد بتكييفهم لها . لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير نية المتعاقدين واستظهار حقيقة العقد واستنباط الواقع من عباراته على ضوء الظروف الملابسة . شرطه أن يكون سائفا .

(٢) عقد البيع الذي يتدخل فيه طرف ثالث يدفع الثمن تبرعاً بقصد نقل الملكية مباشرة إلى المشتري . هه غير مباشرة . المسال الموهوب . العقار المبيع وليس الثمن . (مقال) .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكليف العقود هي بحقيقته ما عناء المتعاقدين منها دون التقيد بتكييفهم لها ، وأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفهم نية المتعاقدين واستنباط الواقع من عبارات العقد واستظهار حقيقته على ضوء الظروف الملابسة ، إلا أنه يشترط أن يبين كيف أفادت هذه الظروف وتلك العبارات المعنى الذي استخلصته منها ، وأن يكون هذا البيان سائفا .

٢ - لما كان التكييف الصحيح لتداخل طرف ثالث فى عقد بيع العقار ، وقيامه بدفع كامل الثمن من ماله إلى البائع على سبيل التبرع مقابل أن تنتقل الملكية من الأخير إلى المشتري مباشرة أن هذا التصرف فى حقيقة هبة غير مباشرة وأن المال الموهوب ليس هو الثمن بل هو العقار المبيع ذاته ، وكان الثابت من عقد البيع موضوع الدعوى أن مورثة الطاعنين كانت طرفاً فيه وقد تضمن هذا العقد أنها هى التى دفعت إلى البائعين كامل الثمن من مالها تبرعاً منها للمشتريين ، مما مفاده أن المورثة هى المشتريه الحقيقة للأطيان المبيعة وقد قصدت بتصرفها أن تختصر الطريق والجراءات فلا تشتري بعقد تم تهب بآخر بل يتم الأمران بعقد واحد ، وكان التكييف الصحيح لهذا التصرف أنه هبة غير مباشرة منها لولدها وزوجته وأولادهما وأن المال الموهوب فى الحقيقة ليس هو الثمن كما هو وارد بالعقد بل هو الأطيان المبيعة ذاتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن المورثة لم تكن طرفاً فى العقد واستخلص من عبارات العقد أن المال الموهوب هو الثمن وليس الأطيان المبيعة ، وأن هذا الثمن قد هلك بدفعه من المشتريين إلى البائعين ورتب الحكم على هذا الاستخلاص الفاسد عدم جواز الرجوع فى الهبة تطبيقاً لنص الفقرة السادسة من المادة ٥٠٢ من القانون المدنى وتحجب بذلك عن مواجهة ما أثارته الواهبة من جحود المطعون ضدها الأولى فإنه يكون قد خالف القانون . وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مورثة الطاعنين أقامت الدعوى ١٧٦٦ لسنة ١٩٨٢ مدنى الاسكندرية الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بثبوت حقها في الرجوع في الهبة التى أصدرتها إلى المطعون ضدها الأولى عن الأطيان المبينه فى الصحيفة ، وقالت بيانا لذلك أنها بموجب عقد بيع ابتدائى إشتريت هذه الاطيان ضمن مساحة أكبر ، ثم رأت أن تهب المساحتين إلى ابنها وأولاده وزوجته المطعون ضدها الأولى ، فطلبت من البائعين نقل الملكية إليهم مباشرة ، وتم ذلك بموجب عقد بيع مسجل برقم ٣٢٧٦ لسنة ١٩٦٩ أبو المطامير ، وثبت فيه أنها هى التى دفعت الثمن من مالها تبرعاً لهم ، ونظراً لجحود المطعون ضدها الأولى فقد أقامت دعواها بالطلبات السالفه ، ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٢/١٢/٣١ برفض الدعوى ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف ١٦٩ لسنة ٤٠ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيه التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه بعدم جواز الرجوع فى الهبة على أن المال الموهوب هو ثمن أطيان النزاع وقد هلك بدفعه من الموهوب لها إلى البائعين ، واستدل على ذلك بأن الواهب لم تملك تلك الأطيان ولم يثبت أنها كانت طرفا فى عقد البيع فى حين أن الثابت من العقد ذاته أنها كانت طرفا فيه وأنها إختصارا للإجراءات إرتأت أن يحرر عقد البيع النهائى للموهوب لهم مباشرة واكتفت بالنص فى هذا العقد على أنها تبرعت لهم بالثمن ومن ثم فإن التكييف الصحيح لتصرفها أنه هبة غير مباشرة لأطيان النزاع وليس لذلك الثمن .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى تكييف العقود هى بحقيقة ما عناه المتعاقدون منها دون التقيد بتكييفهم لها ، وأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفهم نية المتعاقدين واستنباط الواقع من عبارات العقد واستظهار حقيقته على ضوء الظروف والملابسة إلا أنه يشترط أن تبين كيف أفادت هذه الظروف وتلك العبارات المعنى الذى إستخلصته منها ، وأن يكون هذا البيان سائغا ، ولما كان التكييف الصحيح لتداخل طرف ثالث فى عقد بيع العقار ، وقيامه بدفع كامل الثمن من ماله إلى البائع على سبيل التبرع مقابل أن تنتقل الملكية من الأخير إلى المشتري مباشرة أن هذا التصرف فى حقيقته هبة غير مباشرة ، وأن المال الموهوب ليس هو الثمن بل هو العقار المبيع ذاته لما كان ذلك ، وكان الثابت من عقد البيع موضوع الدعوى أن مورثة الطاعنين كانت طرفاً فيه وقد تضمن هذا العقد أنها هى التى دفعت إلى البائعين كامل الثمن من ماله تبرعاً منها للمشتريين ، مما مفاده أن المورثة هى المشتريه الحقيقية للأطيان المبيعة وقد قصدت بتصرفها أن تختصر الطريق والإجراءات فلا تشتري بعقد ثم تهب بآخر بل يتم الأمران بعقد واحد ، وكان التكييف الصحيح لهذا التصرف أنه هبة غير مباشرة منها لولدها وزوجته وأولادهما وأن المال الموهوب فى الحقيقة ليس هو الثمن كما هو وارد بالعقد بل هو الأطيان المبيعة به ذاتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن المورثة لم تكن طرفاً فى العقد واستخلص من عبارات العقد أن المال الموهوب هو الثمن وليس الأطيان المبيعة وأن هذا الثمن قد هلك بدفعه من المشتريين إلى البائعين ورتب الحكم على هذا الاستخلاص الفاسد عدم جواز الرجوع فى الهبة تطبيقاً لنص الفقرة السادسة من المادة ٥٠٢ من القانون المدنى وتحجب بذلك عن مواجهة ما أثارتها الواهبه من جحود المطعون ضدها الأولى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد فتحي

الجمهوري نائب رئيس المحكمة ، عبد الحميد الشافعي ، إبراهيم الطويلة وأنور العاصي .

(١٨٩)

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٥٥ القضائية :

بيع « بعض أنواع البعير » « بيع أملاك الدولة » . « بيع زوائد التنظيم » . أموال .
اختصاص المجلس الشعبي المحلي للمركز لا يتسع لبيع زوائد التنظيم ، مؤدى ذلك . بيع
زوائد التنظيم دون موافقة الجهة المختصة . خطأ في تطبيق القانون .

م ١٨ من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ١٩٠٢/٨/٣١
م ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، الفقرة الأولى
من م ١ ، المواد ٣ ، ٤١ ، ٤٦ ، ١٠٩ من ق ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المادة ٧ من اللائحة
التنفيذية ق ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

النص في المادة ١٨ من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة
بتاريخ ١٩٠٢/٨/٣١ على أن كل بيع يلزم أن يتصدق عليه من نظارة المالية
سواء كان قد حصل بالمزاد أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختوم عليها أو
بالممارسة ما عدا الحالة المختصة ببيع القطع الناتجة عن زوائد التنظيم التي لا
يتجاوز الثمن المقدر لها عشرة جنيهاً عن كل قطعة فهذه القطع هي فقط التي
يجوز بيعها بدون تصديق النظارة ، كما نصت المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية
للقانون الإداري المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن يكون لمجالس المدن
والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه التصرف في زوائد وضوائع التنظيم ويكون

قرارها نهائيا إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد ٣٠٠ جنيه بالنسبة للمجلس القروي، ١٠٠٠ جنيه بالنسبة لمجلس المدينة ، ثم توالى التعديلات على نظام الإدارة المحلية حتى صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى عرض فى الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ، ونصت المادة الثانية على أن تتولى وحدات الحكم المحلى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها وفى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة مباشرة جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقا قوميا وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التى لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى ، ونصت المادة الثالثة على أن يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى مجلس شعبى محلى من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً ونظمت المادة ٤١ اختصاص المجلس الشعبى المحلى للمركز بأن يتولى الاشراف والرقابة على أعمال المجالس المحلية للمدن والقرى الواقعة فى نطاق المركز والرقابة على مختلف المرافق وإقرار مشروع الخطة والموازنة وتحديد خطة المشاركة الشعبية فى المشروعات المحلية واقتراح إنشاء مختلف المرافق وتحديد وإقرار القواعد لإدارة واستخدام ممتلكات المركز والتصرف فيها والموافقة على القواعد العامة لتنظيم المرافق العامة وتعامل الأجهزة مع الجمهور واقتراح خطط رفع الكفاية الإنتاجية ونصت المادة ٤٥ على أن يشكل بكل مركز مجلس تنفيذى برئاسة رئيس المركز وعضوية مديرى إدارات الخدمات والإنتاج بالمركز وسكرتير المجلس ، ونظمت المادة ٤٦ اختصاصات هذا المجلس ونصت المادة ١٠٩ على أن تشكل لجنة دائمة فى كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية من رؤساء لجانه وبرئاسة رئيس المجلس وتختص هذه اللجنة باعداد جدول أعمال المجلس ودراسة وإبداء رأى فى السياسة العامة للمجلس والاسئلة وطلبات الإحاطة وكافة أمور العضوية وتتولى

اللجنة مباشرة اختصاصات المجلس الشعبى المحلى فيما بين أدوار الانعقاد وبالنسبة للمسائل الضرورية العاجلة على أن تعرض قرارات اللجنة على المجلس فى أول أجمع تال لصدورها ليقرر ما يراه فى شأنها ، ونصت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن تباشر الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها فحص ومراجعة واعتماد الإجراءات الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للمقرى فى هذا الشأن نهائية إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع ٥٠٠٠ جنيه وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للمركز والمدن والأحياء نهائية إذا لم تتجاوز القيمة ١٠٠٠٠ جنيه ويجب الحصول على موافقة المحافظة فيما زاد على هذين الحدين ، وهذه النصوص مجتمعة تدل على أن اختصاص المجلس الشعبى المحلى للمركز لا يتسع لبيع زوائد التنظيم . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن اللجنة الدائمة لمجلس شعبى وافقت على بيع زوائد التنظيم للمطعون عليه ورتب على ذلك انعقاد البيع بصدور هذا القرار فى حدود الثمن الذى قدرته هذه اللجنة وبراءة ذمة المطعون عليه من الثمن الذى قدرته الوحدة المحلية فى حين أن المجلس الشعبى المحلى . أو لجنته الدائمة لا يختصان بالتصرف فى بيع هذه الزوائد وإذا قضى الحكم للمطعون عليه بطلباته دون أن يتحقق من موافقة الجهة المختصة على البيع فانه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٧٣٢ سنة ١٩٨١ مدنى المنصورة الابتدائية بطلب الحكم ببرادة ذمته من مبلغ ٢٧٥٢,٢٥٠ جنيه ، وقال بيانا لذلك أنه بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٩ صدر قرار المجلس الأعلى لمدينة المنزله ببيع زوائد التنظيم الواقعة أمام منزله اليه بواقع خمسة جنيهاً للمتر سدها كاملة ، ووضع يده على هذه المساحة إلا أن الطاعن الثانى عاد وأخطره بوجوب سداد المبلغ المذكور قولا منه أنه أجرى تعديل ثمن الأرض إلى مائة جنيه للمتر ، وبتاريخ ١٣/٤/١٩٨٣ حكمت المحكمة للمطعون ضده بطلباته استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٤٣٠ سنة ٣٥ ق ، وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على أن عقد بيع زوائد التنظيم قد أنعقد وأصبح باتا بصدر قرار من اللجنة الدائمة للمجلس الشعبى المحلى بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٩ بالموافقة على البيع ورتب على ذلك عدم جواز المطالبة بزيادة الثمن فى حين أنه ليس من سلطة هذا المجلس التصرف بالبيع فى أملاك الدولة ، كما أن الوحدة المحلية لمجلس المدينة لم توافق على إجراء البيع ، وإذا قضى الحكم رغم ذلك للمطعون عليه بطلباته يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المادة ١٨ من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحره الصادرة بتاريخ ٣١/٨/١٩٠٢ تنص على أن « كل بيع

يلزم أن يتصدق عليه من نظارة المالية سواء كان قد حصل بالمزاد أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختوم عليها أو بالممارسة ما عدا في الحالة المختصة ببيع القطع الناتجة عن زوائد التنظيم التي لا يتجاوز الثمن المقدّر لها عشرة جنيهات عز، كل قطعة فهذه القطع هي فقط التي يجوز بيعها بدون تصديق النظارة » ، نصت المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « يكون لمجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه التصرف في زوائد وضوائع التنظيم ويكون قرارها نهائيا إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد ٣٠٠ جنيه بالنسبة للمجلس القروي ، ١٠٠٠ بالنسبة لمجلس المدينة » ثم توالى التعديلات علي نظام الإدارة المحلية حتى صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ، ونصت المادة الثانية على أن تتولى وحدات الحكم المحلي إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها وفي حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزاره مرفقاً قومياً وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التي لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى ، ونصت المادة الثالثة على أن يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلي مجلس شعبي محلي من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً ونظمت المادة ٤١ اختصاص المجلس الشعبي المحلي للمركز بأن يتولى الاشراف والرقابة على أعمال المجالس المحلية للمدن والقرى الواقعة في نطاق المركز والرقابة على مختلف المرافق وإقرار مشروع الخطة والموازنة وتحديد خطة المشاركة الشعبية في المشروعات المحلية واقتراح انشاء مختلف المرافق وتحديد وإقرار القواعد العامة لتنظيم المرافق العامة وتعامل الأجهزة مع الجمهور واقتراح خطط رفع الكفاية لإدارة

واستخدام ممتلكات المركز والتصرف فيها والموافقة على القواعد العامة الإنتاجية ، ونصت المادة ٤٥ على أن يشكل بكل مركز مجلس تنفيذى برئاسة رئيس المركز وعضوية مديري إدارات الخدمات والإنتاج بالمركز وسكرتير المجلس ونظمت المادة ٤٦ اختصاصات هذا المجلس ، ونصت المادة ١٠٩ على أن تشكل لجنة دائمة فى كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية من رؤساء لجانته وبراثة رئيس المجلس وتختص هذه اللجنة بإعداد جدول أعمال المجلس ودراسة وإبداء الرأى فى السياسة العامة للمجلس والأسئلة وطلبات الإحاطة وكافة أمور العضوية وتتولى اللجنة مباشرة اختصاصات المجلس الشعبى المحلى فيما بين أدوار الانعقاد بالنسبة للمسائل الضرورية العاجلة على أن تعرض قرارات اللجنة على المجلس فى أول اجتماع تال لصدورها ليقرر ما يراه فى شأنها ونصت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن تباشر الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ففص ومراجعة واعتماد الإجراءات الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للقرى فى هذا الشأن نهائية إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع ٥٠٠٠ جنيه وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للمراكز والمدن والأحياء نهائية إذا لم تتجاوز القيمة ١٠٠٠٠ جنيه ويجب الحصول على موافقة المحافظة فيما زاد على هذان الحدين ، وهذه النصوص مجتمعة تدل على أن اختصاص المجلس الشعبى للمركز لا يتسع لبيع زوائد التنظيم . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن اللجنة الدائمة لمجلس شعبى مركز المنزل وافقت على بيع زوائد التنظيم للمطعون عليه ورتب على ذلك انعقاد البيع بصدور هذا القرار فى حدود الثمن الذى قدرته هذه اللجنة وبراءة ذمة المطعون عليه من الثمن الذى قدرته الوحدة المحلية فى حين أن المجلس الشعبى المحلى أو لجنته الدائمة لا يختصان بالتصرف فى بيع هذه الزوائد وإذا قضى الحكم للمطعون عليه بطلباته دون أن يتحقق من موافقة الجهة المختصة على البيع فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يستلزم نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. رويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة الدستورية السادة
المستشارين / محمد عبد المتعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى ،
وزكي عبد العزيز .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥٤ القضائية :

(٢ ، ١) ملكية و الملكية الأدبية والفنية : حق إستغلال المصنف : تعديل المصنف
أو تحريره . مؤلف .

(١) حق إستغلال المصنف ماليا . للمؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون
إذن منه أو من يخلفه . له أن ينزل عن هذا الحق .

(٢) التعديل أو التحوير فى المصنف الفنى . للمؤلف وحده أو بإذن كتابى منه . تحويل
المصنف من لون إلى آخر بإذن المؤلف أو خلفه . جواز إجراء المتعاقد الآخر تحويراً فيه
حسبما تقتضيه أصول الفن فى اللون الذى حول إليه .

(٣) عقد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

تفسير العقد من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون الاستخلاص سائفاً وأن تلتزم
محكمة الموضوع بعبارات الاتفاق الواضحة وأن لا تعتد بما تعنيه عبارة معينة بذاتها بل يجب
عليها أن تأخذ بما تفيد العبارات بأكملها وفى مجموعها .

(٤) محكمة الموضوع « تقدير الدليل : مسائل الواقع » . حكم « تسبيب الحكم .
ما بعد قصورا » . نقض « سلطة محكمة النقض » .

تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع . شرط ذلك .
إفصاحها عن مصادر الأدلة وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق . علة ذلك .

١ - للمؤلف وحده وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف - الحق فى أن ينسب إليه مصنفه ، وله حق إستغلاله ماليا ولايجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، وله أن ينزل عن حق الاستغلال هذا بما يشمل مضمونه من الحق فى النشر وفى الاشتقاق من المصنف الأصيل .

٢ - للمؤلف وحده الحق فى إدخال ما يرى من تعديل أو تحويل على مصنفه ولايجوز لغيره أن يباشر شيئا بغير إذن كتابى منه أو ممن يخلفه إلا أنه إذا أذن هو أو خلفه بتحويل المصنف من لون إلى آخر فإن سلطتهما فى هذا الصدد تكون - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - مقيدة فليس لأيهما أن يعترض على ما يقتضيه التحويل من تحويل وتغيير فى المصنف الأصيل مما تستوجبه أصول الفن اللون الذى حول إليه المصنف ويفترض رضاهما مقدما بهذا التحويل .

٣ - إذا ما انعقد إتفاق على نقل المؤلف حق استقلال مصنفه إلى الغير فإن هذا الاتفاق كسائر العقود يخضع فى تفسيره واستخلاص نية المتعاقدين لسلطة محكمة الموضوع شريطة أن يكون الاستخلاص سائغا وأن تلتزم المحكمة بعبارات الاتفاق الواضحة وينبغى عليها وهى تعالج التفسير أن لا تعتد بما تعنيه عبارة معينه بذاتها بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد عبارات بأكملها وفى مجموعها باعتبارها وحده متصله متماسكه .

٤ - إن كان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الحق فى تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التى كونت منها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم فيما إنتهى إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن تقدم بطلب لإستصدار أمر على عريضه بوقف عرض فيلم « » وندب خبير لحصر إيرادات عرضه وتوقيع الحجز عليها ، وإذ إمتنع رئيس المحكمة الابتدائية عن إصداره فقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٨٨١٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة طالبا الحكم بوقف عرض الفيلم آنف الذكر وإلزام الشركة المطعون ضدها أن تؤدي إليه مبلغ عشرين ألف جنيه ، وقال بيانا لدعواه أن المطعون ضدها - أغفلت ذكر اسمه كمؤلف للقصة وكاتب للسيناريو والحوار على الشريط السينمائى المعروض وكذلك على الإعلانات المنشورة فى الصحف كما عمدت إلى ذكر اسمه محرراً بالإعلانات الكبيرة ونسبت فيها كتابة السيناريو والحوار إلى كاتب آخر فضلاً عن إدخالها تعديلاً وتحويراً للقصة والحوار المجاز من الرقابة على المصنفات الفنية دون الرجوع إليه ، وإذ إنطوى هذا المسلك منها على اعتداء على حقوقه الفنية والأدبية فقد أقام الدعوى ليحكم له بمطلبه فيها . بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٨١ حكمت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي إلى الطاعن مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠١٢ لسنة ٩٨ قضائية القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى ، كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٣٣١٢ لسنة ٩٨ قضائية القاهرة طالبا زيادة المبلغ المقضى به ، وأمرت محكمة الاستئناف بضم الاستئناف الثانى إلى الأول وقضت فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٢ بإجابة المطعون ضدها إلى طلباتها فى الاستئناف الأول ورفض الاستئناف الثانى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواه على سند من إنقطاع صلته بالمصنف وزوال حقوقه كمؤلف بالنزول عن هذه الحقوق بمقتضى عقد بيع المصنف المؤرخ ١٩٧٣/٥/٦ فى حين أن عبارات هذا العقد لا تؤدي

إلى ما استخلصه الحكم منها بل هي تكشف عن أن الطاعن لم ينقل إلى المشتري سوى حق استغلال المصنف الذي لا يخول له تشويه هذا الجهد الفني وإنكاره على صاحبه ولا يمس حق الطاعن في إنفراده وحده في إجراء أي تعديل على نحو ما أكدته عبارات البند الثالث من العقد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حمايه حق المؤلف نص في المادة الخامسة على أن « للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه ، وفي تعيين طريقة هذا النشر ، وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه » . وفي المادة السادسة من هذا القانون على أنه « يتضمن حق المؤلف في الاستغلال (أولا) نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية : التلاوة العلنية أو العرض بواسطة السينما » واتباع ذلك بالنص في المادة السابعة على أن « للمؤلف وحده إدخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئا من ذلك إلا بإذن كتابي منه أو ممن يخلفه » . وفي المادة التاسعة على أن للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه ، وفي أن يدفع أي اعتداء على هذا الحق ، وله كذلك أن يمنع أي حذف أو تغيير في مصنفه ، على أنه إذا حصل الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه ، إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية » : ثم أورد في المادة السابعة والثلاثين النص على أن للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ثانية) ، ٦ ، ٧ (فقرة ثانية) من هذا القانون ، ومفاد هذه النصوص أن للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه ، وله حق استغلاله ماليا ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه وله أن ينزل عن حق الاستغلال هذا بما يشمل مضمونه من الحق في النشر وفي الاشتقاق من المصنف الأصلي ، وللمؤلف وحده الحق في ادخال ما يرى من تعديل أو تحوير على مصنفه ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئا بغير إذن كتابي منه أو ممن يخلفه ، إلا أنه إذا أذن هو أو خلفه بتحويل المصنف

من لون إلى آخر فإن سلطتها في هذا الصدد تكون وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - مقيدة فليس لأيهما أن يعترض على ما يقتضيه التحويل من تحويل وتغيير في المصنف الأصلي مما تستوجبه أصول الفن في اللون الذي حول إليه المصنف ويفترض رضاها مقدما بهذا التحويل ، وإذا ما انعقد اتفاق على نقل المؤلف حق استغلال مصنفه إلى الغير فإن هذا الاتفاق كسائر العقود يخضع في تفسيره واستخلاص نية المتعاقدين لسلطة محكمة الموضوع شريطة أن يكون الإستخلاص سائفاً وأن تلتزم المحكمة بعبارات الاتفاق الواضحة وينبغي عليها وهي تعالج التفسير أن لا تعتد بما تعنيه عبارة معينة بذاتها بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد عبارات بأكملها وفي مجموعها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٩ أنه حصل البند الثالث من عقد بيع القصة موضوع النزاع والصادر من الطاعن إلى شركة أفلام..... أنه يتعهد بالقيام بأي تعديلات يطلبها المتعاقد الآخر تنفيذاً لأوامر المخرج أو أي جهة رسمية ، وكانت عبارات هذا البند تشير إلى أنه لم يأذن لغيره بأن يتناول مصنفه بالتعديل أو التحويل ، وإذا يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى أن الطاعن قد انقطعت صلته بمصنفه وزالت حقوقه المتعلقة به على ما أورده بأسبابه من أنه « بان من مطالعة الأوراق أن المستأنف (ممثل الشركة المطعون ضدها) قد اشترى قصة من شركة أفلام..... وأن الشركة الأخيرة قد اشترتها من المؤلف المستأنف عليه (الطاعن) وأقر الأخير بأنه يضحى من حقها استغلال وضع السيناريو والحوار بدون الرجوع عليها كما أن لها حق تعديل القصة المذكورة مع ما يتناسب مع الفيلم بدون الرجوع عليها بأي نسبة من الإيراد ، الأمر الذي يشير إلى أن صلته بالقصة قد انقطعت بحصول هذا البيع وبحصول هذا الانقطاع لا يصح له الادعاء بقيام ثمة اعتداء على حقوقه » . ومن ثم يكون الحكم قد قصرت أسبابه في الإفصاح عن دلالة البند الثالث من العقد مع هذا الإقرار الذي تحدث عنه إعمالاً لما توجبه قواعد التفسير من الاعتداد بعبارات العقد بأكملها دون الوقوف عند عبارة معينة هذا إلى أنه جاء قاصراً في بيان عبارته إقرار الطاعن بهذا العقد الذي أشار إليه بمدوناته حتى يتسنى لمحكمه النقض بسط رقابتها للوقوف على التكييف

الصحيح لذلك الإقرار ، وما إذا كان ينطوى على إذن من المؤلف لتحويل مصنفه من عمل مسرحى إلى عمل سينمائى وما يستتبع هذا التحويل من تحرير وتعديل فى المصنف الأسمى أم أنه قاطع الدلالة على نزول المؤلف نزولا غير مقيد عن حقوق له وماهية هذه الحقوق ، الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب إذ نفى عن الشركة المطعون ضدها الخطأ الموجب لمسئوليتها عن تحريفها اسمه كمؤلف على إعلانات الدعاية عن الفيلم بمقولة أن الاسم المبين بهذه الإعلانات هو إسم اشتهر به فى الوسط الفنى وذلك دون أن يبين الدليل الذى استمد منه ما أسس عليه قضاءه فى هذا الصدد .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الحق فى تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التى كونت منها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم فيما انتهى إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه فى نفي الخطأ الموجب لمسئولية الشركة المطعون ضدها عن تحريف اسم الطاعن كمؤلف للمصنف بإعلانات الدعاية عن الفيلم على أن الاسم المدون بهذه الإعلانات هو الإسم الذى اشتهر به فى الوسط الفنى دون أن يفصح عن المصدر الذى استقى منه هذه الحقيقة فإنه يكون مشوبا بالقصور .

ولما تقدم يتعين رفض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد فؤاد
شرباش نائب رئيس المحكمة وعبد النبي خنغم ، محمد همد البر حسين وحسام الدين الحناوى .

(١٩١)

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٢ القضائية .

(١) ايجار . وإيجار الأماكن : تحديد الأجرة . . حكم .

سريان الميعاد المخول للمستأجر للطعن خلاله على قرار تحديد الأجرة الصادر قبل
استئجاره للعين ، م ١٤ ق لسنة ١٩٦٩ . مناطه . العلم اليقيني بسبق صدور القرار - وبأنه
المستأجر الأول للعين . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص علم المستأجر - شرطه .

النص فى المادة ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة
الدعوى على أن « إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد
الأجرة جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ نفاذ عقده » يدل على أن المشرع قد أتاح لأول مستأجر للعين الطعن على
قرار تحديد اجرتها الصادر قبل إستئجاره لها ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ حيازته للعين بناء على عقد الإيجار ، ولازم ذلك أن يكون
المستأجر فى هذا التاريخ عالماً علماً يقينياً بسبق صدور القرار بتحديد الأجرة
وبأنه المستأجر الأول للعين وأنه ولئن كان استخلاص هذا العلم هو من مسائل
الواقع التى تستقبل بها محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى
واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التى
كوّنت منها عقيدتها وفحواها ، وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق . ثم
تنزل عليها تقديرها وأن يكون مؤدياً إلى النتيجة التى خلصت إليها ، وذلك

حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وعلى أن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتتأدى مع النتيجة التي خلص إليها . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط من الطاعن في طعنه على ماقرره من أن « الثابت من الأوراق أنه قد توافر للمستأنف عليه (الطاعن) العلم بأنه أول مستأجر لعين النزاع وأنه قد صدر قرار بتحديد اجرة العين قبل شغلها ، وإذا كان تاريخ نفاذ عقده هو ١٩٧٥/٧/١٦ ولم يقم بالطعن على هذا القرار إلا في ١٩٧٦/٨/١١ فإنه يكون قد فوت ميعاد الطعن » ، وكان الحكم على هذا النحو لم يفصح عن المصدر الذي استقى منه توافر العلم المشار إليه لدى الطاعن في تاريخ نفاذ عقده وموضع ذلك من أوراق الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٤٨ سنة ١٩٧٦ أمام محكمة بورسعيد الابتدائية طعنا في قرار لجته بتحديد الأجرة ، وطلب الحكم بتحديد القيمة الإيجارية للشقة المبينة بالصحيفة بواقع ١٢ جنيه شهرياً ، وقال في بيان دعواه أنه رخص له من محافظة بورسعيد في إستعمال هذه الشقة بموجب ترخيص مؤرخ ١٩٧٥/٧/٢٤ بأجرة قدره ٢٧,٩٧٤ شهرياً ، ثم أخطر في ١٩٧٦/٧/١٣ بأن هذه الأجرة هي التي قدرتها اللجنة المختصة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨ ، وإذا كان هذا التقرير مبالغ فيه فقد أقام دعواه بطلبه سالف البيان . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتحديد أجرة الشقة محل النزاع بواقع ١١.٤٤٠ جنيه شهرياً . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسماعيلية بالإستئناف رقم ١٣٢ سنة ٢١ ق مأمورية بورسعيد بتاريخ ١٩٨١/٤/١٨ قضت المحكمة باستجواب الخصوم في بعض نقاط الدعوى ، ثم حكمت

فى ١٩٨٢/١/٢٣ بسقوط حق الطاعن فى طعنه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الاستثنائى الصادر بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٨١ تطلب لسريان ميعاد الطعن على قرار لجنة تحديد الأجرة - المنصوص عليه فى المادة ١٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - فى حق أول مستأجر للوحدة أن يكون هذا الأخير عالماً علماً يقينياً فى تاريخ نفاذ عقده بأنه المستأجر الأول للعين وبسبق صدور قرار من اللجنة المختصة بتحديد أجرتها ومع ذلك ذهب الحكم المطعون فيه إلى إفتراض توافر هذا العلم فى حق الطاعن بمجرد التعاقد بدعوى أنه ثابت من الأوراق دون أن يبين ماهية الأوراق التى استخلص منها هذا العلم وفحواها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ١٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن « إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ عقده » ، يدل على أن المشرع قد أتاح لأول مستأجر للعين الطعن على قرار تحديد أجرتها الصادر قبل استئجاره لها ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حيازته للعين بناء على عقد الإيجار ، ولازم ذلك أن يكون المستأجر فى هذا التاريخ عالماً يقينياً بسبق صدور القرار بتحديد الأجره وبأنه المستأجر الأول للعين . وأنه ولئن كان استخلاص هذا العلم هو من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التى كونت منها عقيدتها وفحواها ، وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، ثم تنزل عليها تقديرها ، وأن يكون مؤدياً إلى النتيجة التى خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وعلى أن الأسباب التى أقيم عليها جاءت سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ، وتؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن

فى طعنه على ما قرره من أن « الثابت من الأوراق أنه قد توافر للمستأنف عليه الطاعن ، العلم بأنه أول مستأجر لعين النزاع وأنه قد صدر قرار بتحديد أجرة العين قبل شغلها ، وإذا كان تاريخ نفاذ عقده هو ١٦/٧/١٩٧٥ ولم يتم بالطعن على هذا القرار إلا فى ١١/٨/١٩٧٦ فإنه يكون قد فوت ميعاد الطعن » ، وكان الحكم على هذا النحو لم يفصح عن المصدر الذى استقى منه توافر العلم المشار إليه لدى الطاعن فى تاريخ نفاذ عقده وموضع ذلك من أوراق الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح وعلى محمد على .

(١٩٢)

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) عقد « عقد الرهن » . رهـن . التزام . حجز . حكم « حجية الحكم الجنائي » الدائن المرتهن . استئجاره من المدين الراهن حجرة بمصنع الأخير لحفظ البضاعة محل عقد الرهن المبرم بينهما ضمانا للوفاء بالغرض والنص في عقد الإيجار على عدم مسئولية الدائن المرتهن عما يلحق البضاعة من سرقة أو تبيد أو تلف . توقيع المرتهن الحجز على تلك البضاعة مع بقائها بالعين المؤجرة لا ينقضى به التزام الراهن . علة ذلك . الحكم نهائيا ببراءة الراهن من تهمة سرقة تلك البضاعة لا تغير من انتفاء مسئولية الدائن المرتهن . علة ذلك .

(٢) حكم « إغفال الفصل في بعض الطلبات » .

إغفال المحكمة في أحد الطلبات . سبيله . الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . م ١٩٣ مرافعات .

١ - لما كان الثابت في الدعوى أن الدائن المرتهن - البنك المطعون ضده - استأجر من المدين الراهن - الطاعن - حجرة بمصنعه لحفظ البضاعة محل عقد الرهن المبرم بينهما ضمانا للوفاء بالغرض ، ونص في عقد الإيجار على عدم مسئولية المطعون ضده « بأي حال من الأحوال عما يلحق البضائع المودعة بالأماكن المؤجرة من سرقة أو تبيد أو تلف أو فساد أو نقص فيها أو أوزانها أو أطوالها مهما يكن قيمته أو سببه ويتحمل بكل ذلك الطرف الأول - الطاعن - وحده » ، وكان التزام الطاعن هذا لا ينقضى بتوقيع الحجز على هذه البضاعة المودعة بالعين المذكورة مع بقائها بها ، ومن ثم فإن الاتفاق على عدم مسئولية المطعون ضده عن سرقة هذه البضاعة وتحمل الطاعن لقيمتها يظل سارياً رغم توقيع الأول الحجز الإداري المذكور ، ويبقى الطاعن وحده مسئولاً عن فقدانها لأن حيازتها كانت ومن قبل ذلك الحجز للبنك المطعون ضده بمقتضى عقد الرهن ، كما لا يغير من انتفاء مسئوليته الحكم نهائياً ببراءة الطاعن من تهمة سرقة تلك البضاعة ، ذلك

أن حجية الحكم الجنائي قاصرة على مدى ثبوت الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن ولا يمتد أثرها إلى ما يتصل بمسئولية المطعون ضده التقصيرية في الفترة اللاحقة على توقيع الحجز .

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات وإنما يتعين وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لتستدرك ما فاتها الفصل فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه سائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى جنوب القاهرة على البنك المطعون ضده وانتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٢٥٥,٩٦٤ جنيه ناتج تصفية الحساب بينهما ومبلغ ٣٠٠٠ جنيه تعويضاً عما فاته من كسب وما لحقه من خسارة ، وقال بيانا لذلك أنه بموجب عقدى فتح اعتماد مؤرخين ١٩٧٥/٢/٢ ، ١٩٧٥/٦/٥ قام برهن محل تجارى وبضائع قيمتها ٧٠٣٣ جنيه لصالح المطعون ضده ضماناً لاعتماد مفتوح في حدود خمسة آلاف جنيه ، ولتأخره عن السداد أوقع البنك حجزين إداريين أحدهما على منقولات المحل والآخر تحت يد النفس على البضائع المشار إليها وفاء لدينه وقدره ٩٧ و٦٢١٤ فقام الطاعن بسداد مبالغ جمعتها ٢٥٠٠ جنيه من هذا الدين طالباً إمهاله في سداد الباقي ، إلا أن المطعون ضده أقام ضده جنحة مباشرة اتهمه فيها بسرقة البضائع المرهونة رغم كونها في حيازته ، قضى فيها ببراءته استثنافياً - وإذا أصبح ناتج تصفية الحساب بينهما المبلغ المطالب به فضلاً عما يستحقه من تعويض بسبب خطأ المطعون ضده وضياع الشيء المرهون ، فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة ، بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨ نذبت

محكمة أول درجة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٨١/٦/٢٥ بالزام البنك المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢٥٥,٩٦٤ جنيه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٨٠ لسنة ٩٨ ق تجارى القاهرة ، كما أقام الطاعن استئنافاً فرعياً عنه ، وتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٨٢ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، إذ أقام قضاة برفض الزام البنك المطعون ضده بقيمة الفرق بين ثمن البضاعة الفاقده محل عقد الرهن والدين المضمون على عدم مسؤوليته عن فقدانها للنص على ذلك فى عقد إيجار الحجرة التى كانت مودعة بها والتى تقع بمصنع الطاعن فى حين أن هذا النص قد أصبح لاغياً بعد توقيع المذكور حجزاً إدارياً تحت يد النفس على هذه البضاعة فى ٣ / ٢ / ١٩٧٧ والذى انتقلت بمقتضاه حيازتها إليه وأصبح مسئولاً عن المحافظة عليها وحراستها حتى تاريخ اليوم المحدد للبيع ، وقد أكد هذه المسئولية الحكم الصادر ببراءة الطاعن من سرقتها بعد الحجز عليها أثناء وجودها فى حراسته ، وهو أمر له حججه المطلقة أمام القضاء المدنى وكان يتعين معه مناقشة دلالة محضر الحجز والحكم الجنائى المشار إليها وأثرهما فى توافر مسئولية المطعون ضده عن فقد هذه البضاعة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت فى الدعوى أن الدائن المرتهن - البنك المطعون ضده - استأجر من المدين الراهن - الطاعن - حجرة بمصنعه لحفظ البضاعة محل عقد الرهن المبرم بينهما ضماناً للوفاء بالقرض ، ونص فى عقد الإيجار على عدم مسئولية المطعون ضده بأى حال من الأحوال عما يلحق البضائع المودعة بالأماكن المؤجرة من سرقة أو تبديد أو تلف أو فساد أو نقص فيها أو أوزانها أو أطوالها مهما يكن قيمته أو سببه ويتحمل بكل

ذلك الطرف الأول - الطاعن - وحده » ، وكان التزام الطاعن هذا لا ينقض بتوقيع الحجز على هذه البضاعة المودعة بالعين المذكورة مع بقائها بها ، ومن ثم فإن الاتفاق على عدم مسئولية المطعون ضده عن سرقة هذه البضاعة وتحمل الطاعن لقيمتها يظل ساريا رغم توقيع الأول الحجز الإداري المذكور ، ويبقى الطاعن وحده مسئولا عن فقدانها ، لأن حيازتها كانت ومن قبل ذلك الحجز للبنك المطعون ضده بمقتضى عقد الرهن كما لا يغير من انتفاء مسئوليته الحكم نهائيا ببراءة الطاعن من تهمة سرقة تلك للبضاعة ، ذلك أن حجية الحكم الجنائي قاصرة على مدى ثبوت الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن ، ولا يمتد أثرها إلى ما يتصل بمسئولية المطعون ضده التقصيرية في الفترة اللاحقة على توقيع الحجز ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أنه لا محل لالزام الأخير بالفرق بين قيمة البضاعة ومقدار الدين في ضوء مانص عليه في عقد الإيجار ولعدم ثبوت توافر خطأ ما في حقه وهو ما يكفي لحمل قضائه وينطوي على الرد الضمني المسقط لدفاع الطاعن ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والقصور والفساد في الاستدلال لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، إذ قرر استبعاد استئنافه الفرعى من الرول لعدم سداد الرسم دون أن يلفت نظره إلى ضرورة سداده ورغم أن تخلفه عن ذلك لا يرتب أى بطلان في الإجراءات .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات - وإنما يتعين وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، وكان الثابت في الدعوى أن محكمة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب الطاعن الزام المطعون ضده بأن يؤدي له بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه كتعويض ، لما كان ذلك وكان موضوع الاستئناف المقابل للطاعن هو إغفال الفصل في هذا الطلب ،

فإن طعنه على الحكم لهذا السبب يكون غير مقبول ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه في مدوناته استبعاد الاستئناف المشار إليه لعدم سداد الرسوم ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - أيا كان وجه الرأي فيه - يضحى غير منتج إذ لا يحقق - بفرض صحته - سوى مصلحة نظرية محضة لاتصلح أساسا للطعن بالنقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد فؤاد
شرياش نائب رئيس المحكمة ، عبد النبي ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الباب .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٥٢ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » . عقد الإيجار « فسخ العقد » . استئناف .

دعوى المؤجر بطلب فسخ عقد إيجار أرض فضاء ، لانتهاء مدته . منازعة المستأجر استناداً
إلى ورود العقد على مكان مبنى خاضع للإمتداد القانوني . تقدير قيمتها بأجرة المدة المتنازع
على إمتداد العقد إليها واعتبارها غير محددة . مؤداة . جواز إستئناف الحكم الصادر فيها .
علة ذلك .

المواد ٣٩ - ٤١ . ٢١٩ . ٢٢٣ مرافعات .

- ١ - مناط الحق في الإستئناف وفقاً للمادة ٢١٩ من قانون المرافعات أن
يكون الحكم صادراً من محكمة الدرجة الأولى في نطاق اختصاصها الابتدائي ،
وكانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك إذا تجاوزت قيمة
الدعوى خمسمائة جنيه إعمالاً لنص المادة ٤٧ منه وكان تقدير قيمة الدعوى
فيما يتعلق بنصاب الإستئناف تسري عليه أحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ من
ذلك القانون على ما تقضى به المادة ٢٢٣ منه وكان البند الثامن من المادة ٣٧
منه ينص في فقرته الأخيرة على أنه إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد
كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد
إليها . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أنها أقيمت بطلب الحكم بفسخ
عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/٣/١ تأسيساً على أنه ورد على أرض فضاء وتحدد
بمدة ثلاث سنوات فلا يسرى عليه الإمتداد القانوني لإيجار الأماكن وينتهي

بانتهاؤه مدته ، بينما ذهب الطاعن إلى أن ذلك العقد قد ورد على مكان مبنى ومن ثم فهو غير محدد المدة لخضوعه لأحكام الأمتداد القانوني لإيجار الأماكن وكان جوهر النزاع على هذا النحو يدور في حقيقته حول طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين ، وما إذا كانت عن أرض فضاء فينتهى العقد بانتهاؤه مدته أم عن مكان مبنى فيمتد الإيجار بقوة القانون لمدة غير محددة . فإن الدعوى وقد تعلق النزاع فيها بإمتداد العقد سالف الذكر تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على إمتداد العقد اليها ؛ وإذا كانت هذه المدة في قول أحد طرفي النزاع غير محددة فتكون أجرتها تبعا لذلك زائدة على خمسمائة جنيه ، ويكون الحكم الصادر في الدعوى - أيا كانت الوجهة التي يأخذ بها - فاصلاً في نزاع تجاوز قيمته النصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية ، ومن ثم جائزاً استئنافه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم المرحوم أقام الدعوى رقم ١١٠٧ لسنة ١٩٨٠ أمام محكمة الفيوم الابتدائية على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/٣/١ وتسليمه العين الموضحة بالصحيفة . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب هذا العقد إستأجر الطاعن منه قطعة أرض فضاء بها حجرتان وباب حديدى لاستعمالها ورشة لصناعة البلاط بأجرة شهرية قدرها ٢٠ جنيهاً ونص في العقد على أن مدة الإجارة ثلاث سنوات ، وقد أنذر المستأجر في ١٧/١/١٩٨٠ بتسليم العين المؤجرة عند إنتهاء مدة العقد إلا أنه لم يفعل . ومن ثم أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . قام دفاع الطاعن على أن العين المؤجرة تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن مما يجعل عقد إيجارها ممتداً وغير محدد المدة حكمت المحكمة بفسخ عقد الإيجار وإخلاء الطاعن من عين النزاع والتسليم - إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف بنى سويف

(مأمورية الفيوم) برقم ٢٧٧ لسنة ١٧ قضائية - وتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ قضت المحكمة بعدم جواز الإستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت، فيها الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره - وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب فى قضائه إلى أن الإيجار وارد على أرض فضاء ومن ثم تقدر قيمة الدعوى بحسب الأجرة عن المدة المحددة فيه ، حال أن هذا العقد قد إنصب على أرض مسورة بها حجرتان وباب حديدى لإستعمالها ورشة لصناعة البلاط مما يجعله غير محدد المدة لخضوعه للإمتداد القانونى طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن . ومن ثم فإن الدعوى تكون غير مقدرة القيمة وبالتالي يجوز استئناف الحكم الصادر فيها .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان مناط الحق فى الإستئناف وفقاً للمادة ٢١٩ من قانون المرافعات أن يكون الحكم صادراً من محكمة الدرجة الأولى فى نطاق اختصاصها الابتدائى وكانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك إذا جاوزت قيمة الدعوى خمسمائة جنيه إعمالاً لنص المادة ٤٧ منه ، وكان تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف تسرى عليه أحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ من ذلك القانون على ما تقضى به المادة ٢٢٣ منه وكان البند الثامن من المادة ٣٧ منه ينص فى فقرته الأخيرة على أنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التى قام النزاع على امتداد العقد إليها . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أنها اقيمت بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٣ / ١٩٧٧ تأسيساً على أنه ورد على أرض فضاء ومحدد بمدة ثلاث سنوات فلا يسرى عليه الامتداد القانونى لإيجار الأماكن وينتهى بانتهاء مدته ، بينما ذهب الطاعن إلى أن ذلك العقد قد ورد على مكان مبنى ومن ثم فهو غير محدد المدة لخضوعه لأحكام الإمتداد القانونى لإيجار الأماكن ، وكان جوهر النزاع على هذا النحو يدور فى حقيقته حول طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين وما إذا كانت عن أرض فضاء فينتهى العقد بانتهاء مدته أم عن مكان مبنى فيمتد الإيجار بقوة

القانون لمدة غير محددة . فإن الدعوى وقد تعلق النزاع فيها بإمتداد العقد سالف الذكر تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على إمتداد العقد إليها ، وإذا كانت هذه المدة فى قول أحد طرفى النزاع غير محددة فتكون أجرتها تبعاً لذلك زائدة على خمسمائة جنيه ، ويكون الحكم الصادر فى الدعوى - أيا كانت الوجهة التى يأخذ بها - فاصلاً فى نزاع تجاوز قيمته النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية ، ومن ثم جائزاً استئنافه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف لنهائية الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرقاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقى
نائب رئيس المحكمة ، أحمد مكي ، محمد وليد الجارحى وأحمد الخديدي .

(١٩٤)

الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٥ القضائية :

أمر على عريضه . دستور . قانون .

الأوامر الصادرة بتقييد الحريات أو التنقل أو المنع من السفر . وجوب تنظيمها بقانون
يصدر من السلطة التشريعية دون غيرها وليس من سلطة أخرى أو بأداة أدنى . علة ذلك .
الأمر الصادر من القاضى بمنع الطاعن من السفر دون أن يكون هناك قانون ينظم ذلك .
مخالف للقانون .

من المقرر بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور أن الحرية
الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض
على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا
بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانته أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من
القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون . لما كان ذلك -
وكان مؤدى هذا النص - فى ضوء سائر نصوص الدستور المنظمة للحقوق
والحريات العامة وضماناتها - أن أوامر القبض على الأشخاص أو تفتيشهم أو
حبسهم أو منعهم من التنقل أو السفر أو تقييد حريتهم بأى قيد دون ذلك - هى
إجراءات جنائية تمس الحرية الشخصية - التى لا يجوز تنظيمها إلا بقانون
صادر من السلطة التشريعية وليس من سلطة أخرى بناء على تفويض ولا بأداة
أدنى مرتبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن البنك المطعون ضده الأول استصدر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أمراً وقتياً برقم ٦٠٧ لسنة ١٩٨٤ قضى بمنع الطاعن من السفر إلى الخارج حتى يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة ضده في الدعاوى المدنية والجنائية المبينة في الصحيفة فأقام الطاعن عن ذلك الأمر التظلم ٧٤٩٥ لسنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٤/٧/٢٤ بقبول التظلم شكلاً وبرفضه موضوعاً . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٦٢٧٧ لسنة ١٠١ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٥/٦/١٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أن تقييد حريات الأشخاص بأى قيد أو منعهم من التنقل هو أمر تحظره المادة ٤١ من الدستور إلا لضرورة يقتضيها تحقيق وصيانة أمن المجتمع وتستوجب أن يصدر هذا المنع بأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون.

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونه لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون » ، وكان مؤدى هذا النص - فى ضوء سائر نصوص الدستور المنظمة للحقوق والحريات العامة وضماناتها - أن أوامر القبض على الأشخاص أو تفتيشهم أو حبسهم أو منعهم من التنقل أو السفر أو تقييد حريتهم بأى قيد دون ذلك - هى إجراءات جنائية تمس الحرية الشخصية - التى لايجوز تنظيمها إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية وليس من سلطة أخرى

بناء على تفويض ولابأداة أدنى مرتبة من القانون حتى لا تطلق السلطة التنفيذية يدها فيما قيد الدستور سلطتها فيه - وأن إصدار الأمر بأى إجراء من تلك الإجراءات فى غير حالة التلبس - لايجوز إلا من القاضى المختص أو النيابة العامة ، ووفقاً لقانون ينظم القواعد الشكلية والموضوعية لإصدار هذا الأمر فى ضوء الضوابط التى وضع الدستور أصولها ، وكان أى نص مخالف لهذه الأصول يعتبر منسوخاً حتماً بقوة الدستور نفسه باعتباره القانون الوضعى الأسمى ، لما كان ذلك ، وكان الأمر موضوع الدعوى فيما جرى به من منع الطاعن من السفر لم يصدر وفقاً لأحكام قانون ينظم قواعد إصداره فإنه يكون قائماً على غير أساس .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء الأمر المتظلم منه .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرقاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقى
نائب رئيس المحكمة ، أحمد مكي ، محمد وليد الجارحي ومحمود رضا الخضيرى .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٦ القضائية :

شفعة « النزول عن الحق فى الشفعة » « سقوط الحق فى الشفعة » . حكم « تسبيب
الحكم : ما يعد قصوراً » . اثبات « شهادة الشهود » .

النزول عن الحق فى الشفعة جواز أن يكون صريحاً أو ضمنياً . شرطه . إتيان الشفيع
عملاً أو تصرفاً أو إتخاذ موقفاً يكشف بوضوح فى دلالة عن هذا النزول . تمسك المشتري
فى دفاعه بهذا التنازل وطلبه إثباته بشهادة الشهود دون أن يكون فى أوراق الدعوى ما يكفى
لتكوين عقيدة المحكمة فى شأنه . مؤداه . التزام المحكمة بتحقيق هذا الدفاع . التفاتها عنه .
قصور وإخلال بحق الدفاع .

مفاد نص المادة ٩٤٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - أن النزول عن الحق فى طلب الأخذ بالشفعة كما يكون صريحاً يكون
ضمنياً - وذلك بإتيان الشفيع عملاً أو تصرفاً أو إتخاذ موقفاً يفيد حتماً
رغبته عن استعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح فى دلالة عن هذا النزول -
فإذا تمسك المشتري بمثل هذا النزول وطلب تمكينه من اثباته بشهادة الشهود ،
وخلت أوراق الدعوى بما يحول دون ذلك أو يكفى لتكوين عقيدة المحكمة
فى شأنه بما يغنى عن إجراء التحقيق وجب على المحكمة أن تجيب هذا
الطلب ، فإذا لم تعرض له كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى ٤٥١ لسنة ١٩٨٠ مدنى أسوان الإبتدائية على الطاعن وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بأخذ مساحة الأرض المبينة فى الصحيفة بالشفعة ، وقالوا شرحاً لذلك أنهم وباقى المطعون ضدهم شركاء على الشيوع فى ملكية تلك المساحة وقد علموا أن شركاءهم باعوها للطاعن بعقد مؤرخ ١ / ١ / ١٩٧٩ لقاء ثمن مقداره عشرة آلاف وخمسمائة جنيه فأعلنوهم برغبتهم فى الشفعة وأودعوا الثمن فى الميعاد ثم أقاموا دعواهم بالطلب السالف . ومحكمة أول درجة رفضت فى ١٩٨٠ / ١٢ / ٥ الدفع بسقوط الحق فى الشفعة والدفع بعدم جوازها ونذبت خبيراً ثم أعادت إليه المهمة لاستكمالها وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت فى ١٩٨٤ / ١١ / ١٥ بالشفعة والتسليم مع إلزام الشفعاء بأن يدفعوا إلى المشتري (الطاعن) مبلغ ٣١٣٩ جنيها قيمة ما أنفقه من مصروفات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٩٠ لسنة ٣ قنا « مأمورية أسوان » وبتاريخ ١٩٨٦ / ٣ / ٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم بالشفعة وبإلغائه بالنسبة للتسليم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضدهم الأربعة الأول فى الأخذ بالشفعة لأنهم قبلوه مشترياً للعين المشفوع فيها ونزلوا بذلك ضمناً عن حقهم فى الشفعة ، ذلك أنهم

حضرُوا مجلس العقد واشتملت ورقة البيع على اسمائهم كبائعين له وصحح فيها أولهم إسم شقيقته المطعون ضدها الثانيه وقبضوا ثمن حصصهم كما اشترطوا أن يسدد هو دين الضريبة المستحق علي تركة مورثهم قبل التوقيع على العقد واصطحبه أولهم إلى مأمورية الضرائب المختصة حيث سدد عنهم فعلاً مبلغ خمسة آلاف جنيه من ذلك الدين ولم يتدخلوا في الدعوى التي أقامها بصحة ونفاذ عقد شرائه للعقار جميعه بما فيه الحصص التي يدعون ملكيتها وقد طلب إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات هذا الدفاع الجوهري فالتفتت المحكمة عن هذا الطلب وبذلك أخلت بحقه في الدفاع وشاب حكمها قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٩٤٨ من القانون المدني علي أن « يسقط الحق في الأخذ بالشفعة ... إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع » مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزول عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة كما يكون صريحاً قد يكون ضمنياً - وذلك بإتيان الشفيع عملاً أو تصرفاً أو اتخاذ موقفاً يفيد حتماً رغبته عن استعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالاته عن هذا النزول - فإذا تمسك المشتري بمثل هذه النزول وطلب تمكينه من اثباته بشهادة الشهود ، وخلت أوراق الدعوى بما يحول دون ذلك أو يكفي لتكوين عقيدة المحكمة في شأنه بما يغني عن إجراء التحقيق وجب على المحكمة أن تجيب هذا الطلب ، فإذا لم تعرض له كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه محل النعى - وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى - ومع ذلك أغفل الحكم تحصيله واكتفى بما أورده في مدوناته من أن « عقد البيع موضوع الشفعة قد خلا من توقيع لهم (للشفعاء) عليه » وهو ما لا يواجه ذلك الدفاع في جوهره ولا يصلح رداً عليه فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع وشابه قصور مبطل له بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشارين / حسين على حسين نائب رئيس المحكمة حمدي محمد على ، عبد الحميد سليمان وعزت عمران .

(١٩٦)

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ القضائية :

(١) نقض « المصلحة في الطعن » .

النقض الذي لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية محضة . غير مقبول .

(٢ ، ٣) حكم « الأحكام الجائز الطعن فيها » . نقض « ميعاد الطعن » . « الأحكام الجائز الطعن فيها » . إيجار « إيجار الأماكن » .

(٢) الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها استقلاً . الاستثناء . حالاته . م ٢١٢ مرافعات .

(٣) قواعد الطعن في الأحكام . تعلقها بالنظام العام . قضاة محكمة الاستئناف في مادة مستعجلة يوقف تنفيذ حكم الإخلاء . جواز الطعن عليه استقلاً . سريان ميعاد الطعن فيه من تاريخ صدوره . الطعن عليه مع الحكم المنهى للخصومة كلها وبعد فوات ميعاد الطعن بالنقض . أثره . سقوط الحق في الطعن . م ٢١٥ مرافعات .

(٤) حكم « حجية الحكم » . تجزئه .

حجية الحكم . مناطه . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى اختلاف الخصوم . أثره . إنحسار الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة .

(٥) إيجار « إيجار الأماكن » « المساكن » .

المساكنون للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة . حقهم في الانتفاع بالعين المؤجرة طوال مدة العقد أو بعد انتهائها دون اشتراط إقامته بالعين . لهم جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية من تاريخ وفاته أو تركه للعين . مؤداه . وجوب اختصاصهم جميعاً في المنازعات

التي تنشأ بينهم وبين المؤجر . علة ذلك . مثال في ايجار .

(٦) نقض « أسباب الطعن » . « السبب الجديد » .

تمسك الطاعنين بمخالفة المطعون ضدها لعقد الإيجار بتأجير عين النزاع من الباطن . دفاع قانوني يخالفه واقع ، عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٧) ايجار « ايجار الأماكن » . « الامتداد القانوني لعقد الإيجار » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

الإقامة المستعرة للمستفيد من الإمتداد القانوني بالعين المؤجرة لا يحول دون قيامها الانقطاع العارض عن الإقامة مهما استطالت مدته طالما لم يمتد الإقامة بإرادته . إثبات أو نفي التغلغل عن العين المؤجرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

١ - النعى على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٧ بوقف النفاذ المعجل المشمول به الحكم المستأنف لوروده على غير محل من الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدعوى - غير مقبول ذلك أنه لو اقتضى الأمر نقض الحكم - المشار إليه - لما عاد على الطاعن أية فائدة ولا يحقق لم ذلك سوى مصلحة نظرية بحتة .

٢ - مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري .

٣ - إذ كانت قواعد الطعن في الأحكام تتعلق بالنظام العام وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٥ بوقف تنفيذ حكم الإخلاء رقم (.....) جنوب القاهرة الابتدائية المؤيد استئنافيا بالحكم رقم (.....) ق القاهرة قد صدر حضورياً في مادة مستعجلة ومن ثم فإن سريان ميعاد الطعن

فيه بطريق النقض يبدأ من تاريخ صدوره باعتبار أن الطعن عليه جائز قبل صدور الحكم المنهى للخصومة في الاستئناف وإذا كان الطعن قد أقيم بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها أي بعد فوات الميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم فإن مقتضى ذلك سقوط الحق في الطعن على الحكم المشار إليه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في نزاع سابق لا حجية له في دعوى تالية إلا إذا كان الحكم السابق صادر في ذات الموضوع أو في مسألة كلية شاملة أو في مسألة أساسية واحدة في الدعويين ، فإذا ما تغير أحد الخصوم أو جميعهم في الدعوى التالية فلا يجوز الاحتجاج بحجية الحكم السابق قبلهم حتى ولو كان صادر في موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل أو أدخل في الدعوى وأصبح بذلك طرفاً في هذا الحكم .

٥ - لما كان المساكنون للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة بحق لهم بهذه الصفة البقاء في العين طوال مدة العقد والانتفاع بالامتداد القانوني بعد انتهائها دون اشتراط إقامة المستأجر الذي أبرم العقد باسمه في هذه العين ، ويكون لهم منذ تاريخ وفاته أو تركه للعين جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية بما يستوجب اختصاصهم جميعاً عند مقاضاتهم بشأنها إذ لا يمثل بعضهم بعضاً فيما قد ينشأ بينهم وبين المؤجر من منازعات لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها لم تختصم في الدعوى رقم (...) جنوب القاهرة التي أقامتها الطاعنون عن ورثة المرحوم (.....) المستأجر الأصلي والتي قضى فيها بإنهاء عقد الإيجار والزامهم باخلاء العين المؤجرة ، من ثم فإن هذا الحكم لا يكون له أية حجية قبل المطعون ضدها التي تمسكت بمساكنتها للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة وإلى ما بعد وفاته وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم المشار إليه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٦ - إذ خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بمخالفة المطعون ضدها لعقد الإيجار وأحكام القانون بتأجير عين النزاع من الباطن وهو دفاع قانوني يخالطه واقع ، فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إقامة المستفيد من الامتداد القانوني لعقد الإيجار إقامة مستقرة بالعين المؤجرة لا يحول دون قيامها انقطاع المستفيد عن الإقامة بالعين لسبب عارض مهما استطالت مدته مادام أنه لم يكشف عن إرادته فى التخلّى عنها صراحة أو ضمناً باتخاذ موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على انصراف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانوني ، ولمحكمة الموضوع السلطة التامة فى استخلاص ثبوت أو نفي واقعة التخلّى عن العين المؤجرة ولا رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى اقامت قضاءها على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها إقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٤٢٦٧ لسنة ١٩٧٩ جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١٥٩ سنة ١٩٦٨ جنوب القاهرة الابتدائية إلى أن يفصل فى موضوع هذه الدعوى ، وفى الموضوع بعدم سريان الحكم المذكور فى حقها وبأحقبتها فى البقاء بشقة النزاع ، ثم إضافت طلباً آخر ، أثناء نظر الدعوى - بتحرير عقد إيجار لها عن هذه الشقة ، وقالت بياناً لدعواها أنه

بتاريخ ١٩٥٧/١/١ استأجر المرحوم - زوج والدتها - الشقة محل النزاع وإقامت معه هي ووالدتها وأولادها منه منذ بدء الإيجار ، واستمرت إقامتها فيه حتى وفاته في ١٩٦٦/٥/٩ وبعد زواجه في ١٩٦٧/٣/٢٣ صاحبت زوجها السفير بوزارة الخارجية - أثناء عمله بالخارج لفترات خلال المدة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٧ كانت تتردد فيها على شقة النزاع أثناء وجودها داخل البلاد ، وقد فوجئت بحصول الطاعنين على حكم نهائي في الدعوى رقم ٥١٥٩ سنة ١٩٦٨ جنوب القاهرة الابتدائية ضد والدتها وأولادها من المستأجر الأصلي بإخلاء عين النزاع وتسليمها لهم بمقولة أنها قامت بتأجيرها للغير من الباطن دون إذن كتابي من المؤجرين ، وإذا كان هذا الحكم لا يعتبر حجة عليها لعدم اختصاصها في الدعوى وبحق لها البقاء بهذه العين باعتبارها مساكنه للمستأجر الأصلي منذ بدء الإيجار ، فقد أقامت الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٩/٧/٣١ - قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٦٨ سنة ٩٦ ق القاهرة ، بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٧ حكمت المحكمة بوقف الفساد المعدل المشمول به الحكم المستأنف فتقدمت المطعون ضدها بطلب لتفسير هذا الحكم ، وقضت المحكمة فيه بتاريخ ١٩٧٩/١١/٥ وفي مادة مستعجلة - بوقف تنفيذ حكم الإخلاء ورقم ٥١٥٩ سنة ١٩٥٨ جنوب القاهرة الابتدائية المؤيدة استئنافها بالحكم رقم ٩٢٠ سنة ٨٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٧ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها أنها رغم مصاحبتها لزوجها بالخارج لم تتخل عن شقة النزاع ، وبعد سماع شاهدها حكمت بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدها في البقاء بشقة النزاع وبتحرير عقد إيجار لها عنها ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسببين الأول والثانى من أسباب الطعن على الحكمين المطعون فيهما الصادرين بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٧ ، ١٩٧٩/١١/٥ ، الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم الأول الصادر بوقف النفاذ المفجل المشمول به الحكم المستأنف قد ورد على غير محل من الحكم الابتدائى الذى قضى برفض الدعوى أما الحكم الثانى الصادر فى طلب تفسير الحكم الأول والذى قضى فى مادة مستعجلة - بوقف تنفيذ حكم الإخلاء الصادر فى الدعوى رقم ٥١٥٩ سنة ١٩٦٨ جنوب القاهرة الابتدائية المؤبد لاستئنافيا بالحكم رقم ٩٢٠ سنة ٨٨ ق فقد رأت محكمة الاستئناف أنها أخطأت خطأ مادياً من حقها تصحيحه ، فى حين أن الحكم المفسر قد خلا من أية أخطاء مادية أو غموض أو إبهام يخول الحكم المطعون فيه تفسيره ، الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول فى شقة الأول ، ذلك أنه لو إقتضى الأمر نقض الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٧ - بوقف النفاذ المفجل المشمول به الحكم الابتدائى بإلغائى برفض الدعوى - لما عاد على الطاعن أية فائدة ولا يحقق له ذلك سوى مصلحة نظرية بحته وغير مقبول أيضاً فى شقة الثانى بأن مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وإذ كانت قواعد الطعن فى الأحكام تتعلق بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٥ بوقف تنفيذ حكم الإخلاء رقم ٥١٥٩ سنة ١٩٦٨ جنوب القاهرة الابتدائية المؤبد استئنافيا بالحكم رقم ٩٢٠ سنة ٨٨ ق القاهرة قد صدر حتماً فى مادة مستعجلة ومن ثم فإن سريان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يبدأ

من تاريخ صدوره باعتبار أن الطعن عليه جائز قبل صدور الحكم المنهى للخصومة في الاستئناف ، وإذ كان الطعن قد أقيم بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٢ بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها أي بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم فإن مقتضى ذلك سقوط الحق في الطعن على الحكم المشار إليه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطعن - بالنسبة لما عدا ذلك - قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالسببين الثالث والخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون ، أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٥١٥٩ سنة ١٩٦٨ جنوب القاهرة الابتدائية بإخلاء عين النزاع وتسليمها إليهم والذي فصل في مسألة كلية شاملة هي مخالفة ورثة المستأجر الأصلي لما اتفق عليه في عقد الإيجار وأحكام القانون بتأجير عين النزاع مفروشة من الباطن دون إذن منهم وهو حكم نهائي صادر ضد الورثة حائز لقوة الأمر المقضى بفسخ عقد الإيجار منذ وقوع المخالفة في سنة ١٩٦٨ ويحتج به قبل المطعون ضدها بما يمنع عليها معاودة طرح ذات النزاع ، بطلب الحكم بأحققتها في البقاء بالعين المؤجرة وما كان يجوز للمحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق وسماع الشهود لما فيه من مساس بحجية الحكم السابق ، وإذ لم يتحقق الحكم ايضاً من عدم مخالفة المطعون ضدها لعقد الإيجار بتأجير العين من الباطن فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في نزاع سابق لا حجية له في دعوى تالية إلا إذا كان الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم في الدعوى سواء كان الحكم السابق صادراً في ذات الموضوع أو في مسأله كلية شاملة أو في مسألة أساسية واحده

فى الدعوى ، فإذا ما تغير أحد الخصوم أو جميعهم فى الدعوى التالية فلا يجوز الاحتجاج بحجية الحكم السابق قبلهم حتى ولو كانت صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة إذا لا يستفيد الخصم منه أو يضر به إلا إذا تدخل أو أدخل فى الدعوى وأصبح بذلك طرفاً فى هذا الحكم ، ولما كان الساكنون للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة بحق لهم بهذه الصفة البقاء فى العين طوال مدة العقد والانتفاع بالامتداد القانونى بعد انتهائها دون - اشتراط إقامة المستأجر الذى أبرم العقد باسمه فى هذه العين ، ويكون لهم منذ تاريخ وفاته أو تركه للعين جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية بما يستوجب اختصاصهم جميعاً عند مقاضاتهم بشأنها إذ لا يمثل بعضهم بعضاً فيما قد ينشأ بينهم وبين المؤجر من منازعات .

وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها لم تختصم فى الدعوى رقم ٥١٥٩ سنة ١٩٦٨ جنوب القاهرة التى اقامها الطاعنون على ورثة المرحوم (المستأجر الأصلي) والتى قضى فيها بإنهاء عقد الإيجار وإلزامهم بإخلاء العين المؤجرة ، ومن ثم فإن هذا الحكم لا يكون له أية حجية قبل المطعون ضدها التى تمسكت بمساكنتها للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة ، وإلى ما بعد وفاته وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع لعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم المشار إليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وإذ خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بمخالفة المطعون ضدها لعقد الإيجار وأحكام القانون بتأجير عين النزاع من الباطن وهو دفاع قانونى يخالطه واقع فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الرابع والسادس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنه يفرض أن المطعون ضدها كانت مساكنه للمستأجر الأصلي فإن تركها شقة النزاع منذ زواجها سنة ١٩٦٦ وحتى سنة ١٩٧٧ وإقامتها مع زوجها بالخارج فى مقر عمله الدبلوماسى لمدة استطالت قرابه العشرة سنوات من شأنه إنهاء المساكنه مما يجعل حقها فى

طلب البقاء بعين النزاع على غير سند من القانون وإذا لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع المؤيد بأقوال شأهذى المطعون ضدها فانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إقامة المستفيد من الامتداد القانونى لعقد الإيجار إقامة مستقره بالعين المؤجرة لا يحول دون قيامها انقطاع المستفيد عن الإقامة بالعين لسبب عارض مهما استطالت مدته ما دام أنه لم يكشف عن إرادته فى التخلّى عنها صراحة أو ضمناً باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على انصراف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانونى ولمحكمة الموضوع السلطة التامة فى استخلاص ثبوت أو نفى واقعة التخلّى عن العين المؤجرة ولا رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى اقامت قضاءها على أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدها فى البقاء بشأن النزاع على ما أورده بمدوناته « ولما كانت المستندات المقدمة من المستأنف - المطعون ضدها - والسالف الإشارة إليها تفيد بجانب أقوال شأهذها أنها كانت مساكنه للمستأجر المرحوم - زوج والدتها - من بداية الإجارة ومستقرة فى إقامتها بشقة النزاع حال حياته ومن بعد وفاته وأنها بعد زواجها ورغم مصاحبتها لهذا الزوج إلى جهات عمله فى الخارج ظلت محتفظة بهذه الشقة ولم تتخل عن إقامتها فيها ، فإنه لا يصح التحدى بالزواج للقول بأن صلتها بتلك الشقة » قد انقطعت وإذا كان هذا الذى خلص إليه الحكم سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التى انتهى إليها من عدم - تخلّى المطعون ضدها عن شقة النزاع ، فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الحسيني الكنانى ، فهمى الحياط نائبي رئيس المحكمة ، كمال نافع وكمال مراد .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن » « إثبات الإيجار » . مؤسسات . شركات « شركات القطاع العام » .

الشخصيات الاعتبارية لشركات القطاع العام ، استقلالها عن المؤسسات التى تتبعها .
اقتراح مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين بالتعاقد مع شاغلى وحدات عقارات شركات التأمين . لا يلزم هذه الشركات إلا بقرار من مجلس إدارتها . علة ذلك .

١ - المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦١ تنص على أن تختص المؤسسة العامة بسلطة إشراف والرقابة والتنسيق ونقيم الأداء بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل فى شئونها التنفيذية ، وحددت المادتان ١٥ ، ١٦ من هذا القانون العلاقة بين المؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بصدد تنفيذ خطة التنمية وأوردت المذكرة الإيضاحية للقانون أن المقصود من الإشراف والرقابة والتنسيق أن المؤسسة لا شأن لها بالنسبة لوحداتها فى الشئون التنفيذية بل يناط بهذه الشئون للشركة التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة

عن المؤسسة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون ، لما كان ذلك ، فان ما أقترحه مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين فى اجتماعه رقم (.....) بتاريخ (.....) من التعاقد مع من يثبت أنه يشغل إحدى الوحدات بعقارات شركات التأمين فى هذا التاريخ بسنة لا يلزم هذه الشركات ولا بوضع موضع التنفيذ إلا إذا قرر ذلك مجلس إدارة الشركة الذى يقوم بإدارتها ويتولى شئونها التنفيذية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٩٨١ سنة ١٩٨٠ جنوب القاهرة الابتدائية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم باثبات علاقه الايجارية وإلزامها بتحرير عقد إيجار له عن الشقة المبينة بالصحيفة لتنازل مستأجرها الأصلي عنها له وإعمالاً لما قرره المؤسسة المصرية العامة للتأمين فى اجتماعها رقم ٣٦ فى ١٩٦٧/١٢/٣ برؤساء مجالس إدارات شركات التأمين بأن تتولى الشركات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير عقود إيجار باسماء الشاغلين الفعليين للعقارات التابعة لها منذ سنة أو أكثر . حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣٦٤٧ سنة ١٩٧٤ جنوب القاهرة الابتدائية واستئنافها رقم ٢٥٨٠ سنة ٩٤ ق القاهرة . استأنف الطاعن بالاستئناف رقم ٥٥٨١ سنة ٩٧ ق القاهرة وفى ١٩٨١/٤/٢٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق .

النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مستورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على انها خلت بما يفيد تلاقى إرادة الطرفين على تحرير عقد إيجار عن عين النزاع أو أن إرادة الشركة ضدها قد انصرفت إلى تأجيرها للطاعن ، وشكك فى حقيقة صدور قرار مجلس المؤسسة المصرية للتأمين « سند الدعوى » وصحته وأنكر مسئولية الشركة عنه فحجبه - عن بحث هذا القرار ومدى التزام الشركة بتنفيذه ، وذهب إلى أن القصد منه هو لعلاج مشكلة الإيجارات المتأخرة على شاغلى العقارات ولا يفيد قيام علاقه إيجاريه بينه وبين الشركة ، فى حين أن هذا القرار الذى صدر فى إجتماع حضره رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها يعد قبولاً منها للإيجاب الذى أبداه شاغلى عقاراتها الذين تقدموا بطلب تحرير عقود إيجار لهم سابقة على صدوره أو إيجاباً منها ينعقد به العقد إذا صادف قبولاً من هؤلاء الشاغلين إذا تقدموا بطلب تحرير عقود أو أقاموا دعاوى بذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ تنص على أن تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل فى شئونها التنفيذية ، وحددت المادتان ١٥ ، ١٦ من هذا القانون العلاقة بين المؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بصدد تنفيذ خطة التنمية وأوردت المذكرة الإيضاحية للقانون أن المقصود من الاشراف والرقابة والتنسيق أن المؤسسة لاشأن لها بالنسبة لوحداتها فى الشئون التنفيذية بل يناط بهذه الشئون للشركة التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن المؤسسه طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون .

لما كان ذلك ، فإن ما إقترحه مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين فى اجتماعه رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤ من التعاقد مع من يثبت أنه يشغل إحدى الوحدات بعقارات شركات التأمين قبل هذا التاريخ بسنه لا يلزم هذه الشركات ولا يوضع موضع التنفيذ الا إذا قرر ذلك مجلس إدارة الشركة الذى يقوم بإدارتها ويتولى شئونها التنفيذية . وهو مالم يقم عليه دليل فى الأوراق ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص بأسباب سائغه إلى ما قضى به فإن النعى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
متصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق البايلى نائبى رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان وحمادة
الهافى .

(١٩٨)

الطعن رقم « ١٢٠١ » لسنة ٥٧ ق :

(١) عمل . قانون « العاملون بالبحر » . نقل بحرى . تأمينات اجتماعية .

العاملون بالبحر ممن تسرى عليهم أحكام قانون التجارة البحرى ، خضوعهم لقانون عقد
العمل الفردى وقانون التأمينات الإجتماعية إعتباراً من ١٩٨١/٨/٧ تاريخ العمل بالقانون
١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

(٢) تأمينات إجتماعية « إصابة عمل » « مسئولية صاحب العمل » .

خطأ صاحب العمل الشخصى الذى يرتب مسئوليته الذاتية فى معنى المادة ٦٨ / ٢ ق
٧٩ سنة ١٩٧٥ . خطأ واجب الإثبات لا تطبق فى شأنه أحكام المسئولية المفترضة المنصوص
عليها فى المادة ١٧٨ مدنى .

١ - لما كان النص فى المادة ٨٨ (ج) من قانون العمل الفردى رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ على أن « » وكان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار
قانون العمل والمعمول به إعتباراً من ١٩٨١/٨/٧ قد وردت نصوصه خلواً من
نص مماثل للمادة ٨٨ من القانون ٩١ لسنة ٥٩ المشار إليه مما يدل على رغبة
المشرع فى إلغاء الإستثناء المقرر فيها بالنسبة إلى ضباط ومهندسى وملاحى

المسفن البحرية وخضوعهم لأحكام قانون العمل الفردى - وبالتالي خضوعهم للقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن حقوقهم التأمينية المنصوص عليها فيه عملاً بالفقرة « ب » من المادة الثانية منه .

٢ - لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخطأ المعنى فى الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ الذى يجيز للمصاب بإصابة عمل أو للمستحقين عنه التمسك قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر إذا نشأت الإصابة عنه ، هو خطأ صاحب العمل الشخصى الذى يرتب مسئولية الذاتية وهو خطأ واجب الإثبات ومن ثم فلا تنطبق فى شأنه أحكام المسئولية المفترضة الواردة فى المادة ١٧٨ من التقنين المدنى ولا تلك الواردة فى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى ، واذ أسس الحكم المطعون فيه مسئولية الطاعنة عن الضرر وإلزامها بالتعويض لثبوت الضرر دون إثبات للخطأ فى حقها فإنه يكون معيباً بالقصور فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١١٨ سنة ١٩٨٤ عمال كلى الجيزة على الطاعنة (شركة بيراميدز للملاحة البحرية) وطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليه أجرة بواقع خمسمائة دولار شهرياً من تاريخ إصابته حتى تمام الشفاء ومبلغ خمسة آلاف جنية مصروفات علاج وخمسين ألف دولار كتعويض وقال بياناً لها أنه فى ١٩٨٤/٣/٢٦ وأثناء رسو ناقلة البضائع

المملوكة للشركة الطاعنة والتي يعمل عليها بوظيفة رئيس مجرى أصيب فى رأسه ونتج عن ذلك إصابته بإنفصال شبكى فى عينيه وتحرر عن الواقعة محضران بقسمى شرطة السويس والدقى وإذ عرض على طبيب الشركة الطاعنة أحاله إلى أخصائية فى أمراض العيون ثم أحيل إلى أستاذ فى طب العيون الذى قرر أن الإصابة نتج عنها انفصال شبكى بالعينين ، وبتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٢ فصلته الطاعنة من عمله دون مبرر وامتنعت عن أداء أجره ومصاريف علاجه وباقى مستحقاته فأقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . أدخلت الطاعنة المطعون ضدها الثانية (الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية) خصما فى الدعوى للحكم عليهما بما عساه يقضى به على الطاعنة وبتاريخ ١٩٨٤/١١/٧ نذبت المحكمة الطبيب الشرعى خبيراً فى الدعوى لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٥/٦/٢٦ بإلزام الطاعنة بصرف أجر المطعون ضده الأول فى المدة من ١٩٨٤/٣/٢٦ حتى إنهاء خدمته فى ١٩٨٤/٨/٢٢ بواقع ٣٥٠ دولارا شهريا وبأن تؤدى اليه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصاريف علاجه ويندب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٨٦/١/٢٢ بإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تؤدى للمطعون ضده الأول مبلغ ٩٢٥.٥٥٢٨ ^{جنيه} ^{مليم} قيمة المعاش المستحق له حتى ١٩٨٥/١١/٣٠ وما يستجد له من معاش شهرى بعد ذلك بواقع ٢٠٩ جنيه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات استأنف كل من الطاعنة والمطعون ضده الأول والهيئة المطعون ضدها الثانية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئناف الطاعنة برقم ٣٩٧ سنة ١٠٣ ق كما قيد استئناف المطعون ضدهما برقمى ٣٢٤ ، ٣٧٩ سنة ١٠٣ ق على التوالى وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة حكمت فى موضوع الاستئناف الأخير بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون ضدها الثانية بأداء المعاش والمتجمد منه وبعدم قبول الدعوى فى هذا الشق وفى موضوع الاستئناف رقم ٣٢٤ سنة ١٠٣ ق بإلغاء الحكم المستأنف فيما

قضى به من رفض طلب المطعون ضده الأول للتعويض وبإلزام الطاعنة بأن تدفع إليه مبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات وفي موضوع الاستئناف الأول - رقم ٣٩٧ سنة ١٠٣ ق - برفضه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه بإلزامها بالتعويض على ثبوت الضرر استناداً لما نصت عليه المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية في حين أن دفاع الطاعنة قام على أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هو القانون الواجب التطبيق ، واذ كان الثابت من الأوراق أن إصابة المطعون ضده الأول لم تنشأ عن خطأ الطاعنة فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بمخالفة الثابت في الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان النص في المادة ٨٨ (ج) من قانون العمل الفردي رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن « يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل (أ) (ب) (ج) ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية . بما مفاده أن ملاحى وضباط السفن البحرية كانوا من المستثنين من نطاق تطبيق قانون العمل الفردي عليهم ، وكان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل والمعمول به إعتباراً من ١٩٨١/٨/٧ قد وردت نصوصه خلوا من نص مماثل للمادة ٨٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه مما يدل على رغبة المشرع في إلغاء الاستثناء المقرر فيها بالنسبة إلى ضباط ومهندسي وملاحى السفن البحرية وخضوعهم لأحكام قانون العمل الفردي وبالتالي خضوعهم للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي

المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن حقوقهم التأمينية المنصوص عليها فيه . عملاً بالفقرة (ب) من المادة الثانية منه ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخطأ المعنى فى الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - الذى يجيز للمصاب بإصابة عمل أو للمستحقين عنه إلتمسك قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر إذا نشأت الإصابة عنه ، هو خطأ صاحب العمل الشخصى الذى يرتب ، مسئوليته الذاتية وهو خطأ واجب الإثبات ، ومن ثم فلا تنطبق فى شأنه أحكام المسئولية المفترضة الواردة فى المادة ١٧٨ . من التقنين المدنى ولا تلك الواردة فى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام مسئولية الطاعنة عن الضرر وإلزامها بالتعويض تأسيساً على ثبوت الضرر وعدم حاجة إلى ثبوت الخطأ فى حقها فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون معيباً بالقصور الذى يمنع محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شوقي
نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمود رضا الخضيرى وأحمد الحديدي .

(١٩٩)

الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٧ القضائية :

مؤلف « حق المؤلف » . تعريض . حكم .

نشر الدراسات التحليلية والاقتباسات القصيرة التي تستهدف النقد
أو المناقشة أو الاخبار . جائز بغير إذن المؤلف أو ورثته . علة ذلك . اقتصار الطاعن
على توضيح الملاحظات السياسية والاجتماعية التي ظهر فيها المصنف وتقديم دراسة تخدم
القارىء عمل مباح . مجرد القيام به لا يعد اشتراكا في الاعتداء على حق النشر ما لم يقم
دليل على أن كاتبها قد اشترك في الاستغلال المادى للمؤلف . مخالفة ذلك خطأ في القانون
وفساد في الاستدلال .

النص في المادة ١٣ من قانون حماية حق المؤلف الصادرة بالقانون ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ على أنه « لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات
والاقتباسات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الاخبار مادامت تشير
إلى المصنف واسم المؤلف إذا كان معروفا » وماورد في المذكرة الإيضاحية
لمشروع هذا القانون من أنه « جاء بقيود على حق المؤلف يملها الصالح العام
لأن للهيئة الاجتماعية حقا في تيسير سبل الثقافة والتزود من ثمار العقل
البشرى فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقه للمؤلفين ، ذلك لأن الأجيال
الإنسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار في تكوين المؤلفات » يدل
على أن الدراسات التحليلية والاقتباسات القصيرة التي تستهدف النقد أو

المناقشة أو الاحبار هي من الأعمال المباحة للكافة ولا تنطوي على إعتداء على حق النشر ومن ثم لا تستلزم موافقة المؤلف أو ورثته على نشرها وكان مجرد القيام بها لا يعد إشتراكاً في الإعتداء على حق النشر ما لم يقوم دليل على أن كاتبها قد إشتراك في عملية النشر ذاتها - أى في الإستغلال المادى أو المالى للمصنف - حسبما عرفت بها المذكورة الإيضاحية المشار إليها - لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى أن دور الناقد الطاعن « إقتصر على مجرد توضيح الملابسات السياسية والاجتماعية التى ظهر فيها الكتاب ، وعلى تقديم دراسة تخدم القارئ العربى لم تخرج عن حدود النقد المتعارف عليه » وأنه تقاضى من مجلة الطليعة نظير ذلك مبلغ عشرة جنيهاً ومن المؤسسة المطعون ضدها الرابعة مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مما مفاده أنه لم يكن هو الناشر ولا كان شريكاً فى النشر وإنما تقاضى أجر ما قدمه من دراسة تحليلية - علمية مجردة عن عملية النشر ذاتها - وتعد من الأعمال المباحة بالمعنى سالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - وأقام قضائه على أن الطاعن - بما أعده من دراسة تحليلية - قد اشترك مع المطعون ضدهما الأخيرين فى نشر المصنف سالف البيان بغير إذن من الورثة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه فساد فى الإستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن ورثة المرحوم أقاموا الدعوى ٢٦١٨ لسنة ١٩٧٣ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على كلا من الطاعن ورئيس تحرير مجلة الطليعة ورئيس تحرير مؤسسة الأهرام ورئيس المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت بطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا إليهم خمسين ألف جنيه تأسيساً على أن لهم قاموا بنشر مؤلف مورثهم المذكور « الإسلام وأصول الحكم »

دون إذن منهم . ومحكمة أول درجة نذبت الاستاذة الدكتورة سهير القلماوى ثم أحد خبراء وزارة العدل خيرين فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبيران تقريريهما حكمت فى ١٩٨٥/٤/٢٢ بالزام الطاعن بالتضامن مع باقى المدعى عليهم بأن يدفعوا إلى المدعين مبلغ ١٠٧٠٠ جنيه يقسم بالتسوية فيما بينهم . استأنف رئيس تحرير مؤسسة الأهرام هذا الحكم بالاستئناف ٥١٠١ لسنة ١٠٢ ق القاهرة كما استأنفه الطاعن بالإستئناف ٥٢٨٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣ قضت المحكمة فى الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به على المستأنف وعدم قبول الدعوى قبله لرفعها على غير ذى صفة . وفى الاستئناف الثانى برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . ثم أعلن صحيفة الطعن إلى السيدة - وهى من الورثة المحكوم لهم - لسقوط إسمها سهواً من بين أسماء هؤلاء الورثة . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بالموافقة على ذلك ، وينقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن لما كان الثابت من صحيفة الطعن أنها تضمنت اختصاص « ورثة المرحوم..... » وأوردت أسماءهم شاملة المطعون ضده الأخير رقم (٦) إنما خلت من الرقم (٥) الذى يخص المحكوم لها المشار إليها مما يقطع بأن إغفال إسمها إنما وقع من قبيل السهو ، وكانت قد أعلنت بالصحيفة ولم تبد اعتراضاً على اختصاصها فى الطعن ، فإن إغفال ذكر اسمها يكون غير مؤثر فى كونها من الورثة المطعون ضدهم .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه على أنه إشتراك مع المطعون ضدهما الأخيرين فى نشر المؤلف المشار إليه دون إذن من ورثة مؤلفه فى حين أنه تمسك فى دفاعه بأن دوره - كان مقصوراً على عمل مباح - هو مجرد إعداد دراسة نقدية عرض خلالها للظروف السياسية والاجتماعية التى صدر

فيها المؤلف - وقد أ طرح الحكم هذا الدفاع بالرغم من ثبوته بتقريرى الخبيرين المندوبين فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ١٣ من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على أنه « لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والإقتباسات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الاخبار مادامت تشير إلى المصنف وإسم المؤلف إذا كان معروفا » ، وماورد فى المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون من أنه « جاء بقيود على حق المؤلف عليها الصالح العام لأن للهيئة الإجتماعية حقا فى تيسير سبل الثقافة والتزود من ثمار العقل البشرى فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقه للمؤلفين ، ذلك لأن الأجيال الانسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار فى تكوين المؤلفات » - يدل على أن الدراسات التحليلية والإقتباسات القصيرة التى تستهدف النقد أو المناقشة أو الاخبار هى من الأعمال المباحة للكافة ولا تنطوى على إعتداء على حق النشر ومن ثم لا تستلزم موافقة المؤلف أو ورثته على نشرها وكان مجرد القيام بها لا يعد إشتراكاً فى الإعتداء على حق النشر مالم يقم دليل على أن كاتبها قد إشتراك فى عملية النشر ذاتها - أى فى الاستغلال المادى أو المالى للمصنف - حسبما عرفت بها المذكرة الايضاحية المشار إليها - لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى أن دور الناقد الطاعن - اقتصر على مجرد توضيح الملاحظات السياسيه والإجتماعيه التى ظهر فيها الكتاب ، وعلى تقديم دراسة تخدم القارئ العربى لم تخرج عن حدود النقد المتعارف عليه وأنه تقاضى من مجلة الطليعة نظير ذلك مبلغ عشرة جنيهات ومن المؤسسة المطعون ضدها الرابعة مبلغ مائه وخمسين جنيها مما مفاده أنه لم يكن هو الناشر ولا كان شريكاً فى النشر وإنما تقاضى أجر ما قدمه من دراسة تحليلية علمية - مجردة عن

عملية النشر ذاتها - وتعد من الأعمال المباحة بالمعنى سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - قد خالف هذا النظر - وأقام قضاءه على أن الطاعن - بما أعده من دراسة تحليلية - قد إشتراك مع المطعون ضدهما الأخيرين في نشر المصنف سالف البيان بغير إذن من الورثة فإنه يكون خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه فساد في الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن موضوع الاستئناف ٥٢٨٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء المستأنف فيما قضى به على الطاعن ورفض الدعوى قبله .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، حسين محمد حسن ومصطفى حسيب عباس محمود .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٧٧ ، ٧٨ لسنة ٥٥ القضائية « أحوال شخصية »

(١ - ٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » . إثبات « طرق الإثبات : الاستجواب » . « الإحالة إلى التحقيق » « القرائن » .

(١) الاستجواب . طريق من طرق تحقيق الدعوى . لجوء المحكمة إليه لا يتم عن إهدارها وسائل الإثبات الأخرى طالما لم تنصح عن ذلك صراحة . حقها في العدول عنه متى وجدت في أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها .

(٢) جواز قبول الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك عند تخلف الخصم عن الحضور في الاستجواب بغير عذر مقبول أو امتناعه عن الإجابة بغير مبرر . ١١٣ إثبات . شرطه . أن يكون حكم الاستجواب قائماً . عدول المحكمة عنه . مؤداه . عدم التزامها بإحالة الدعوى إلى التحقيق .

(٣) دعوى « دعوى الأحوال الشخصية » . حكم « بطلان الحكم » . « نيابة عامة » .

عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . بطلان الحكم لعدم إبداء رأي النيابة . شرطه . أن تطالب النيابة الكلمة الأخيرة وبحال بينها وبين ما أرادت .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » .

لمحكمة الموضوع السلطة العامة في تقدير الأدلة وترجيح ما تظمن إليه منها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً .

(٥) أحوال شخصية . حكم « الطعن في الحكم » . نقض . « إجراءات الطعن بالنقض » .

الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض . م ٨٨١ ، ٨٨٢ مراجعات . رفع الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ووروده إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد إنقضاء ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المقرر . أثره . بطلان الطعن .

١ - الإستجواب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق من طرق تحقيق الدعوى ولا ينم لجوء المحكمة إليه عن إهدار وسيلة أخرى من وسائل الإثبات طالما لم تفصح عن ذلك صراحة ، ويحق للمحكمة أن تعدل عن حكم الإستجواب إذا رأت في أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء . وإذا لم تفصح محكمة الاستئناف بمناسبة إصدارها حكم الإستجواب عن إهدارها لأقوال شهود الطرفين وأوردت في حكمها المطعون فيه أنها عدلت عن حكم الإستجواب الصادر من هيئة أخرى لأنها رأت في أقوال الشهود والمستندات المقدمة في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها ، فإنها لا تكون قد أقدمت على إجراء باطل في هذا الخصوص .

٢ - إذ نصت المادة ١١٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ على أنه « إذا تخلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة بغير مبرر جاز للمحكمة ان تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك » . فإن مجال إعمال النص يكون مقصوراً على بقاء حكم الإستجواب قائماً ، وإذا عدلت محكمة الاستئناف عن حكم الإستجواب فلا محل لإعمال حكم النص ولا عليها إن هي لم تحل الدعوى إلى التحقيق من جديد على سند منه .

٣ - المقرر في هذه المحكمة - أن القانون لا يوجب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى ، إذ يحمل سكوتها إنها لم ترفيها ما يغير رأيها الذي سبق أن أبدته ، وإن بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة لا يصادف محله إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما ارادت . وهو ما لم يحصل في الدعوى ، هذا إلى أن طلب النيابة أن تبدي رأيها بتنفيذ حكم الإستجواب وعلى ضوء ما يسفر عنه يضحى ولا محل له بعد أن عدلت المحكمة عن هذا الحكم ، ولا على المحكمة في هذه الحالة إن هي اكتفت في حكمها المطعون فيه برأى النيابة الذي سبق أن أبدته في الدعوى .

٤ - المقرر في قضاء المحكمة - ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة المقدمة لها وترجيح ما تطمئن إليه منها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائغاً .

٥ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بطريق النقض

فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية يجب رفعه بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض طبقاً للمادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وأن رفعه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه صحيح متى ثبت وصول كافة الأوراق إلى قلم كتاب محكمة النقض فى خلال الميعاد المحدد للطعن وهو ما يتحقق به الغرض من الإجراء ، وكان الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ وأن الطاعن طعن فيه بالطعن المذكور بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض ووصلتها فى ١٩٨٥/٦/١٠ أى بعد إنقضاء ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المقررة بالمادة ١٦ مرافعات وقدره يومان وهو ما لا تتحقق به الغاية من الإجراء فإن الطعن يكون قد وقع باطلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداوله .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية طنطا ضد الطاعن للحكم بثبوت وفاة المرحوم واستحقاقه الثلث فى تركته مع الزام الطاعن بتسليمه نصيبه فيها . تأسيساً فى أن المرحوم توفى بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣ وانحصر إرثه فى المطعون ضده وفى شقيقته باعتبارهم أولاد عمه ويخص كل منهم الثلث فى تركته ، وإذا كان الطاعن يضع اليد على النزل الذى خلفه المورث وينازعه فى استحقاقه فى التركة ومن ثم أقام الدعوى .

أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٧٩/٢/٢٧ برفضها ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية طنطا . أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٥/٤/٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت وفاة المرحوم فى ١٩٧٣/١٠/٣ وإن المطعون ضده من ورثته باعتباره ابن عمه ويستحق فى تركته الثلث تعصياً ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين رقمى ٧٨.٧٧ لسنة ٥٥ ق ، قدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق ، وبطلان الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٥ ق ، عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت ضم الطعن الثانى إلى الأول للفصل فيهما بحكم واحد والتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل الأول والثانى منهما النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان من وجوه (أولها) أن محكمة الاستئناف قضت بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ باستجواب الخصوم شخصياً فى صدد تسلسل القرابة فيما بين كل منهما وبين المورث فى ضوء ما قرره شهود كل من الطرفين . وإذا كان مبنى هذا الحكم هو عدم كفاية أقوال الشهود فى إثبات أو نفي ما صدر به الحكم بالاستجواب فإن المحكمة تكون قد أخطأت فى عدولها عن هذا الحكم على سند من أن شهادة الشهود والمستندات المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدتها فيها (والثانى) إن محكمة الاستئناف بعد أن تخلف

المطعون ضده عن حضور الجلسة المحددة للاستجواب كان عليها أن تحيل الدعوى إلى التحقيق مرة ثانية لإثبات السبب الذي من أجله قضت بالاستجواب وذلك عملاً بنص المادة ١١٣ من قانون الإثبات ولكنها لم تتخذ هذا الإجراء مخالفة حكم هذا النص (والثالث) أن المحكمة قضت في الدعوى دون سماع رأى النيابة العامة باعتبارها آخر من يتكلم بنص المادة ١٥ من قانون المرافعات ذلك أن النيابة قدمت مذكرة رأت فيها إبداء رأيها في الدعوى إلى ما بعد تنفيذ الحكم الصادر باستجواب الخصوم ولكن المحكمة بعد أن عدلت عن حكم الاستجواب لم تطلب من النيابة إبداء رأيها وعولت على أنها سبق وأن أبدت الرأى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه لقيامه على إجراءات باطلة .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الأول بأن الإستجواب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق من طرق تحقيق الدعوى ولا ينم لجوء المحكمة إليه عن إهدار وسيلة أخرى من وسائل الإثبات طالما لم تفصح عن ذلك صراحة ، ويحق للمحكمة أن تعدل من حكم الاستجواب إذا رأت فى أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة لإتخاذ هذا الإجراء . وإذا لم تفصح محكمة الاستئناف بمناسبة إصدارها حكم الاستجواب عن إهدارها لأقوال شهود الطرفين وأوردت فى حكمها المطعون فيه أنها عدلت عن حكم الإستجواب ، الصادر من هيئة أخرى لأنها رأت فى أقوال الشهود والمستندات المقدمة فى الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها ، فإنها لا تكون قد أقدمت على إجراء باطل فى هذا الخصوص ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس والنعى مردود فى وجهة الثانى ، ذلك أن المادة ١١٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ إذ نصت على أنه « إذا تخلف الخصم عن الحضور

للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة بغير مبرر جاز للمحكمة أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك « فإن مجال أعمال النص يكون مقصوراً على بقاء حكم الاستجواب قائماً وإذا عدلت محكمة الاستئناف عن حكم الاستجواب على نحو ما ورد في الوجه الأول فلا محل لأعمال حكم النص ولا عليها إن هي لم تحمل الدعوى إلى التحقيق من جديد على سند منه ، والنعي في وجهه الثالث مردود كذلك بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن القانون لا يوجب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى إذ يحمل سكوتها أنها لم ترفيها ما يغير رأيها الذي سبق أن أبدته ، وأن بطلان الحكم لعدم إبداء رأي النيابة لا يصادف محله إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت وهو لم يحصل في الدعوى .

هذا إلى أن طلب النيابة أن تبدى رأيها بتنفيذ حكم الاستجواب وعلى ضوء ما يسفر عنه ولا محل له بعد أن عدلت المحكمة عن هذا الحكم ، ولا على المحكمة في هذه الحالة إن هي اكتفت في حكمها المطعون فيه برأي النيابة الذي سبق أن أبدته في الدعوى .

وحيث إن الطعن ينعي بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أهدر ذلالة المستندات الرسمية التي قدمها الثابت فيها أن اسم والد المطعون ضده « وعول على مستند قدمه الأخير مشكوك في صحته يتضمن أن اسم والده » « وهو ما كان يستوجب تنفيذ حكم الاستجواب تحديداً لتسلسل القرابة بينهما وبين المورث ، هذا إلى أنه أهدر إقرارات صادرة من المطعون ضده تتضمن أن اسمه » وليس « » مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث أن هذا النعى مسرودو ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة المقدمة لها وترجيح ما تطمئن إليه منها وفي استخلاص ماتراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها. في ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائغاً . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بثبوت الصلة الموجبه للتوريث بين المطعون ضده والمورث على سند من قوله وحيث إنه في حالة الأخذ بالمستندات المقدمة من المستأنف (المطعون ضده) ويكون فيه إسمه واسم المتوفى فإنه يكون الجد الجامع لكلا الاسمين هو وبالتالي يكون المستأنف هو ابن عم للمتوفى وترى المحكمة أن المستندات المقدمة من المستأنف أمام محكمة أول درجة المشار إليها أقوى في الحجية من تلك المستندات المقدمة من المستأنف صادرة من وزارة الدفاع وسجلات الحفظ ومصلحة الأموال المقررة أما المستندات المقدمة من المستأنف عليه فيجوز أن تؤخذ فيها البيانات من واقع إملاء الطالب كما في وثيقة زواج المقدمة إذ كان وقتها لا يطالب الزوج بشهادات ميلاد أو بطاقة شخصية أو عائلية وإن هذا الزواج كان في سنة ١٩٢٨ ويؤيد مستندات المستأنف التي تأخذ بها هذه المحكمة بأقوال شاعدي المستأنف تنفيذاً لحكم التحقيق الصادر من هذه المحكمة في ١٩٨٢/٣/٣١ حيث قررا أن المستأنف ابن عم شقيق المورث وأنهما يجتمعان على جدتهما وأيضاً أقوال شاعديه تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٩٨١/٤/٢٥ والمحكمة تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود حيث شهدوا بعناصر الدعوى كما وردت فضلاً عن تأييدها بالمستندات المشار إليها وكان هذا من الحكم استخلاصاً سائغاً مما له أصله الثابت في الأوراق ومؤدى إلى ما رتبته عليه من القضاء بأن المطعون ضده ابن عم المورث ويستحق الثلث في تركته تعصيباً ، فإن ما يثيره الطاعن بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

وحيث إنه عن الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٥ ق « أحوال شخصية » فإنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يجب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض طبقاً للمادتين ٨١ ، ٨٢ من قانون المرافعات وأن رفعه بتقرير من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه صحيح متى ثبت وصول كافة الأوراق إلى قلم كتاب محكمة النقض في خلال الميعاد المحدد للطعن وهو ما يتحقق الفرض به من الإجراء . وكان الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ وأن الطاعن طعن بالطعن المذكور بتقرير في قلم كتاب محكمة استئناف طنطا التي أصدرته والتي أرسلت الأوراق إلى محكمة النقض ووصلتها في ١٩٨٥/٦/١٠ أي بعد إنقضاء ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المقررة بالمادة ١٦ مرافعات وقدره يومان وهو مالا يتحقق به الغاية من الإجراء فإن الطعن يكون قد وقع باطلاً .

ولما تقدم يتعين الحكم ببطلان الطعن .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الحميد سنيّد نائب رئيس المحكمة محمد جمال الدين شلقاني ، محمد رشاد مبروك والسيد خلف .

(٢٠١)

الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٥٧ القضائية :

عقد « أثر العقد ، الوضع الظاهر » . دعوى . « الدفاع في الدعوى : الدفاع الجوهري » . حكم . « تسبب الأحكام : عيوب التسبب : القصور : ما يعد قصوراً » . إيجابار .

قاعدة نسبية أثر العقود . لا تحول دون تطبيق نظرية الأوضاع الظاهرة متى توافرت موجبات إعمالها واستوفت شرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . نفاذ التصرف المبرم بمعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق الذي أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً - في ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق . علة ذلك . التمسك بالوضع الظاهر . دفاع جوهري . إغفال بحث مدى توافر شروطه . خطأ وقصور . (مثال في إيجابار) .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الأصل أن العقود لا تنفذ إلا في حق عاقيديها ، وأن صاحب الحق لا يلتزم بما يصدر من تصرفات بشأنها ، إلا أنه باستقراء نصوص القانون المدني يبين أن المشرع قد اعتد في عدة تطبيقات هامة بالوضع الظاهر لاعتبارات توجبها العدالة وحماية حركة التعامل في المجتمع وتنضبط جميعاً في وحدة علتها واتساق الحكم المشترك فيها بحول ووصفها بالاستثناء ، وتصبح قاعدة واجبة الإعمال متى توافرت موجبات إعمالها واستوفت شرائط تطبيقها ، ومؤداها أنه إذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً - في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، مما يقتضاه نفاذ التصرف

المبرم يعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحبه الحق ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الطاعة الأولى قد استأجرت مسكناً بالمطار محل النزاع من المالكة الظاهرة بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٥/١/١ دون أن تعلم بما ادعاه المطعون عليهم من ملكيتهم للعين المزجرة لأن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءً على عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر من غير مالك في مواجهة صاحب الحق ، مما حجب عن تخصيص دفاع الطاعنين للتحقق من مدى توافق شروط الوضع الظاهر وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٢٤٥٩ سنة ١٩٨٤ مدني جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بطرد الطاعنين وآخرين من العقار المبرر بصحيفة الدعوى والتسليم ، وقالوا بياناً لذلك أنه صدر لصالحهم حكماً في الدعويين رقمي ٥٣٥ سنة ١٩٥٤ ، ٥٢٤٩ سنة ١٩٦٥ مدني جنوب القاهرة الابتدائية بإلزام الطاعنين وآخرين بتسليم ذلك العقار مستحق الهدم مقابل ١٦٠ جنيه ، ورغم قيامهم بسداد هذا المبلغ فقد استمر المحكوم عليهم في وضع اليد على العقار غصباً ، فأقاموا الدعوى بطلباتهم بمالفة البيان .

ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ بإجابة المطعون عليهم لطلباتهم ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨٩٣ لسنة ١٠٢ في لدى محكمة إستئناف القاهرة التي حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٥ بتأييد الحكم الاستئنافي . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التظهن وتقدمت النيابة العامة بذاكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الذائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وهددت جلسة للنظر ولجها التزمت النيابة رأيها .

وجيبك إن مما ينبغي الطاعنان علي الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتصور في التفسير وفي بيان ذلك يقولان إنهما تسكا أمام محكمة المرفوع بصور هذه إيجار من السيدة وهي المالكة الظاهرة لعقار النزاع يتضمن إيجارها وحدة من العقار للطائفة الأولى ، وأن هذه المالكة قامت بتأجير باقي وحداته لأخرين وتحويل الأجرة ، دون أن تعلم الطائفة أن الأجرة المذكورة هي مالكة إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الباع الذي ينبغي إضفاء على أنه مستند لإيجار لا يسرى في حق المطعون عليهم لصوره من غير مالكة وهو هذا يخالف أحكام القانون في شأن الإعتداد بالأوضاع الظاهرة ، فأخطأ في تطبيق القانون وإضفاء التصور في التفسير .

وجيبك إن هذا ينبغي في بيانه ، إلى أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وإن كان الأصل أن التفسير لا ينفذ إلا في حق عاليديها وأن صاحب الحق لا يلتزم بما يصدر عن غيره من تصرفات بشأنها ، إلا أنه باستثناء نصوص القانون المدني بين أن التفسير قد ينفذ في عدة تطبيقات خاصة بالوضع الظاهر لاختيارات ترميها العدالة وحيثما حركت التعاميل في المجتمع وتنضبط جميعاً

في وحدة علتها واتساق الحكم المشترك فيها بما يحول ووصفها بالاستثناء ،
وتصبح قاعدة واجبة الأعمال متى توافرت موجبات أعمالهما واستوفت شرائط
تطبيقها ، ومؤداها أنه إذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً -
في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى
التعاقد معه للشراهد المحيطه بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد
الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، مما يقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعوض بين
صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق . لما كان ذلك
وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة
الاستئناف بأن الطاعنة الأولى قد إستأجرت مسكناً بالعقار محل النزاع من
المالكة الظاهرة بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١/١/١٩٦٥ دون أن تعلم بما إدعاه
المطعون عليهم من ملكيتهم للعين المؤجرة فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه
على عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر من غير مالك في مواجهة صاحب الحق ، بما
حجبه عن تمحيص دفاع الطاعنين للتحقق من مدى توافر شروط الوضع الظاهر
وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون
حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ولیم رزق بدوی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد لطفى السيد نائب رئيس المحكمة ، طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج وشكري العميري .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ القضائية : -

(١) محكمة الموضوع . ملكية . تقادم . حيازه .

وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة من مسائل الواقع .

إستقلال محكمة الموضوع بإستخلاصه طالما كان سائغاً لا يخالف الثابت بالأوراق .

(٢) ملكية « ملكية الدولة الخاصة » . بيع . قانون . تسجيل .

ملكية الأراضي الصحراوية . م ٥ ق ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بقاء قيامها طالما إستندت إلى عقود مسجلة أو أحكام سابقة على العمل بالقانون المذكور . الأراضي الصحراوية فى معنى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والعصر فيها . هى تلك الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام .

(٣) دعوى « الطلبات فى الدعوى » .

الطلب فى الدعوى . ماهيته . القرار الذى يطلبه المدعى حماية للتحق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه

١- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً وكافياً لحمل النتيجة التى إنتهت إليها وأن وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التى تستقل بها فلها أن تستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها أو من شهادة شاهد لم يؤد البمين أمامها طالما كان هذا الإستخلاص سائغاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .

٢- مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تملك الأراضي الصحراوية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية والحقوق العينية الأخرى التي تستند إلى عقود مسجلة أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروط العقد قد نفذت تظل قائمة ، وكان مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تأجير العقارات المطوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والذي عمل به إحصاراً من ١٩٦٤/٣/٢٣ بعد إلغاء القانون الأول أن أحكام هذا القانون لا تسرى إلا على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما استثنى في الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، ومؤدى الفقرة ج من المادة الثانية من ذات القانون أن الأراضي الصحراوية التي تخضع لأحكامه هي الأراضي الواقعة في المناطق المعبرة خارج الزمام وقد اعتدت المادة ٥٧ من القانون بهالف الذكر في تطبيق أحكامه بحقوق الملكية والحقوق العينية الأخرى الواردة على عقارات كائنه في إحدى المناطق الكائنة خارج الزمام في تاريخ العمل بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والمسندة إلى عقود ثم شملها أو إلى عقود صدرت من الحكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة بها ولم تشمل بعد .

٣- الطلب في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو القرار الذي يطلبه المدعى من القاضي حماية لحقوق أو المراكز القانونية التي يستفيد منها بدعواه ويجب الرجوع إليه لمعرفة ما إذا كان القاضي قد حكم بما يطلبه الخصم أو تجاوزه أو أهمل بعضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٣٨٩ لسنة ١٩٧٧ م. ك. سواهج على الطاعن وآخرين بطلب الحكم بتثبيت ملكيته لمساحة ثمانية أفدنة موضعه المحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف منازعتهم له فيها على سند من أنه يملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية والمتسم بالهدوء والظهور والإستمرار منذ سنة ١٩٤٩ وإذا نازعه المدعى عليهم في ذلك فقد أقام دعواه - نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره قضت برفضها - إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٣ لسنة ٥٦ ق أسيوط (مأمورية سواهج) نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٨٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكيته لمساحة ٢ اس ٤٠ ط الموضحة الحدود والمعالم بتقرير الخبير - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن - وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن القيم على ستة أسباب ينمى الطاعن بالأسباب الأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه خلص إلى ثبوت ملكية المطعون ضده لمساحة أربعة قراريط وسهمين من أرض النزاع متخذاً من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين دعامة لهذا القضاء مع تناقضها وعدم مطابقتها لواقع الدعوى وتعلقها بواقعة مخالفة للقانون وهي إقامة المطعون ضده السوق بالمساحة سالفة البيان بغير ترخيص من الجهة المختصة فضلاً عن عدم تعرضه لشروط الحيازة ومدى توافرها مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الإستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحصيل فهم الوقائع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً وكافياً لحمل النتيجة التي إنتهت إليها وأن وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي تستقل بها فلها أن تستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة

فيها أو من شهادة شاهدٍ لم يؤدي اليمين أمامها طالما كان هذا الاستخلاص سائغاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في قضائه إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية للمطعون ضده على مساحة الأربعة قراريط وسهمين في أرض النزاع من تقديره لأقوال بهنري الشهود الذين سمعوا أمام الخبير المنتدب ومن عقد شرائه المؤرخ ١٩٤٩/١٢/١٥ الصادر من مورث الطاعن وكان هذا الإستخلاص سائغاً له أصله الثابت في الأوراق فإن ما يثيره الطاعن بأسباب النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ويضحى النعى بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أنه لما كانت أرض النزاع وهي من أملاك الدولة الخاصة لم تنتقل ملكيتها إلى مورثه إلا من تاريخ تسجيل عقد شرائه من تفتيش الأملاك الأميرية بسوهاج في ١٩٧١/١١/١٧ وكانت الملكية في العقار وفقاً للمستقر عليه لا تنتقل إلا بالتسجيل وإذا احتسب الحكم المطعون فيه مدة التقادم للمطعون ضده من تاريخ عقد شرائه من مورثه في ١٩٤٩/١٢/١٥ قبل أن تستقر له الملكية بالتسجيل وقبل إكمال مدة التقادم فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تملك الأراضى الصحراوية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية والحقوق الطبيعية الأخرى التي تستند إلى عقود مسجله أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروط العقد قد نفذت تظل قائمة وكان مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والذي عمل به إعتباراً من ١٩٦٤/٣/٢٣ بعد إلغاء القانون الأول أن أحكام القانون لا تسرى إلا على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما إستثنى

فى الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة وكان مؤدى الفقرة ج من المادة الثانية من ذات القانون أن الأراضى الصحراوية التى تخضع لأحكامه هى الأراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام ، لما كان ذلك وكانت المادة ٥٧ من القانون سالف الذكر والذى يحكم واقعة النزاع قد اعتدت فى تطبيق أحكامه بحقوق الملكية والحقوق العينية الأخرى الواردة على عقارات كائنه فى إحدى المناطق الكائنة خارج الزمام فى تاريخ العمل بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والمستندة إلى عقود تم شهرها أو إلى عقود صدرت من الحكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة بها ولم تشهر بعد ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن أرض النزاع من الأراضى الواقعة خارج الزمام وقد تم التصرف فيها من الحكومة إلى مورث الطاعن قبل العمل بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بالبيع وتصرف فيها الأخير للمطعون ضده بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٩ ووضع يده عليها منذ ذلك التاريخ وإذ إستدل الحكم المطعون فيه على توافر نية التملك لديه منذ ذلك التاريخ مع توافر باقى شروط وضع اليد دون أن يعرض للملكية السلف وأثرها فى إكتمال مدة التقادم فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضفى النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضده أقام دعواه ابتداءً بطلب تثبيت ملكيته لمساحة ثمانية أفدنه شيوعاً فى مساحة ١٢ سهم ، ٢٠ قيراط ، ٣٦ فدان لحوض الجبل فإذا ما قضى الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكيته لمساحة أربعة قراريط وسهمين والمساحة الكلية المطالب بها مفرزة فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم مما يجعله مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الطلب فى الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حماية

حيازته مساحة أربعة قراريط وسهمن المبينة الحدود والمعالم بتقرير الخبير له أصله الشابت في الأوراق وأحال إلى هذا التقرير في بيان حدود تلك المساحة فإنه يكون قد رتب قبضاً على الواقع الذي أثبتته ولا يكون بذلك قد خرج بالدعوى عن نطاقها الصحيح أو قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد علي ، عبد الحميد سليمان ورجب أبو زهره .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٢٩١٩ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) حكم . استئناف . إيجار « إيجار الأماكن » . المنشآت الأيلة للسقوط .

الطعن في القرار الصادر بإزالة العقار . قبول المحكمة للطعن شكلاً ثم تأييده موضوعاً .
استئناف الطاعن لهذا الحكم . القضاء ببطلان الحكم الصادر في الموضوع وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لخلو معاضد الجلسات مما يفيد حضور المهندس الملحق بتشكيل هيئة المحكمة . قضاؤها بعدم قبول الطعن شكلاً . خطأ . علة ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً فإنها تكون قد حسمت النزاع نهائياً في خصوص شكل الطعن وهو قضاء قطعي لا تملك المحكمة التي أصدرته العدول عنه والحكم بعدم قبوله لاستنفاد ولايتها بالفصل فيه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة سبق لها أن قضت بتاريخ (.....) في الدعوى رقم (.....) المتعلقة بقرار الإزالة رقم (.....) بقبول الطعن فيه شكلاً وإذ قضت في الموضوع بتاريخ (.....) برفضه وتأييد القرار المذكور الصادر بإزالة العقار ، فقد استأنفت الطاعن هذا الحكم الأخير ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء وإعادة

الطعن إلى محكمة أول درجة لانعدام الحكم المستأنف بسبب خلو محاضر الجلسات مما يفيد حضور المهندس الملحق بتشكيل هيئة المحكمة وفقا لنص المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٦ عادت محكمة أول درجة وقضت بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة شكلا لرفعه بعد الميعاد ، واذا كان قضاء المحكمة الاستئنافي باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة قد جاء قاصراً على ما قضت به هذه المحكمة في الموضوع لأن قضاءها في شكل الطعن لم يكون مطروحا من جانب الطاعنه على المحكمة الاستئنافي وما كان يصح في الاستئناف أن تضار المستأنفه باستئنافها إذ أن ما قضت به محكمة أول درجة بقبول طعنها شكلا هو قضاء لصالحها ومن ثم فانه ما كان يجوز لمحكمة أول درجة معارضة النظر في شكل الطعن لأن حجية الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم السابق بقبول الطعن شكلا تحول دون التمسك أمام ذات المحكمة التي أصدرته بأي دفع خاص بشكل الطعن إذ أن حجية الأحكام تعلو على اعتبارات النظام العام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٦ بعدم قبول الطعن في القرار رقم (.....) شكلا على سند من أنها لا تتقيد بقضائها السابق صدوره بقبول هذا الطعن فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنه بصفتها أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٠١٩ -

لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة دمنهور الابتدائية طعنًا على القرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر من اللجنة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بإزالة العقار المؤجر لها طالبة إلغاءه . كما اقامت الدعوى رقم ٣٠٥٦ لسنة ١٩٧٩ أمام ذات المحكمة بإزالة عقار آخر مؤجر لها طالبة إلغاءه أيضا . وبتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بقبول الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٧٩ شكلا وندبت خبيرا فى الدعوى لمعاينة العقار وبعد أن قررت ضم الدعويين قضت بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٤ فى الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٧٩ بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وفى الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٧٩ برفضه وتأيد القرار المطعون فيه . استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٤١ ق الاسكندرية قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف لانعدامه وبإعادة الطعنين إلى محكمة دمنهور الابتدائية لنظرهما أمام الدائرة المدنية المشكلة طبقا للمادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وبتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٦ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٧٩ شكلا وبقبول الطعن رقم ٢٠١٩ لسنة ١٩٧٩ شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه . استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٩ لسنة ٤٢ ق الاسكندرية « مأمورية دمنهور » وبتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٠/١/١٩٨٨ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا لحين الفصل فى الطعن وذلك بالنسبة لما قضى به فى الدعوى رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى دمنهور الابتدائية بشأن قرار اللجنة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٩ وحددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وبالجلسة المحدده التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به فى الدعوى رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى دمنهور الابتدائية مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة

بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ بقبول الطعن شكلاً على قرار اللجنة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٩ وندب خبير في الدعوى هو حكم قطعى له حجيته في حصول شكل الطعن - ولا يجوز لها إعادة النظر فيه ، ومع ذلك فقد قضت بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٦ بعد أن أعيدت لها الدعوى للفصل في موضوعها وفقاً للإجراءات القانونية الصحيحة بعدم قبول هذا الطعن شكلاً خلافاً لحكمها السابق . وإذا قضى الحكم المطعون فيه - بتأييد ما قضت به محكمة أول درجة في هذا الخصوص بمقوله أن من حقها إعادة نظر الدعوى من جديد دون أن تتقيد بالأحكام السابقة التي أصدرتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نفيه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً فإنها تكون قد حسمت النزاع نهائياً في ضوء شكل الطعن وهو قضاء قطعى لا تملك المحكمة التي أصدرته العدول عنه والحكم بعدم قبوله لاستنفاد ولايتها بالفصل فيه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة سبق لها أن قضت بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ في الدعوى رقم ٣٠٦٥ لسنة ١٩١٩ المتعلقة بقرار الإزالة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٩ بقبول الطعن فيه ، وإذا قضت في الموضوع بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٤ برفضه وتأييد القرار المذكور الصادر بإزالة العقار ، فقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم الأخير ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغائه وإعادة الطعن إلى محكمة أول درجة لانهدام الحكم المستأنف بسبب خلو محاضر الجلسات مما يفيد حضور المهندس الملحق بتشكيل هيئة المحكمة وفقاً لنص المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وبتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٦ - عادت محكمة أول درجة وقضت بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، وإذا كان قضاء المحكمة الاستئنافية بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة قد جاء قاصراً على ما قضت به هذه المحكمة في الموضوع لأن قضاءها في شكل الطعن لم يكن مطروحاً من جانب الطاعنة على محكمة الاستئنافية وما كان يصح في الاستئناف أن تضار المستأنفه باستئنافها إذ أن ما قضت به محكمة أول درجة بقبول طعنها

شكلا هو قضاء لصالحها ، ومن ثم فإنه ما كان يجوز لمحكمة أول درجة معاودة النظر في شكل الطعن لأن عجية الأمر المقتضى التي اكتسبها الحكم المحكم السابق بقبول الطعن شكلا تحول دون التمسك أمام ذات المحكمة التي أصدرته بأى دفع لجأه بشكل الطعن إذ أن عجية الأحكام تعلو على اعتبارات النظام العام ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠ بعدم قبول الطعن فى القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ شكلا ، على سند من أنها لا تتقيد بقضائها السابق صدوره بقبول هذا الطعن فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى من سبب الطعن .

وحيث إن الاستئناف صالح للفصل فيه بالنسبة لما قضى به فى الدعوى رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى دمنهور ، لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة دمنهور الابتدائية للفصل فى موضوع الطعن على قرار الإزالة الصادر من اللجنة المختصة برقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٩ .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. رشيد عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى وزكى عبد العزيز .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٥٤ القضائية :

أهلية « التصرف فى عقار غير كامل الأهلية » . بيع « بطلان البيع » . عقد
« أركان العقد : الرضا : عيوب الرضا : الإستغلال » .

الغبن الفاحش فى عقار غير كامل الأهلية . شرطه . م ٤٢٥ مدنى مؤداه . الغبن
فى التعاقد . شرطه . م ١٢٩ مدنى . إستغلال التعاقد طيشا بينا أو هوى جامحا
فى التعاقد الآخر . مؤداه .

مفاد النص فى الفقرة الأولى من المادة ٤٢٥ من القانون المدنى أنه يشترط
للمسك بالغبن فى البيع وفقا له أن يكون مالك العقار المبيع غير كامل الأهلية
سواء أكان فاقد الأهلية أم كان ناقصها وقت البيع ، وأن هذا الدفع فيما لو ثبت
صحته وتوافرت شروطه لا يؤدى إلى إبطال العقد وإنما هو سبب لتكملة الثمن ،
وينبنى على ذلك ألا يكون مقبولا ممن هو كامل الأهلية التمسك بإبطال عقد
البيع تطبيقا لهذا النص وإنما يجوز له طلب الإبطال إذا كان المتعاقد معه قد
إستغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا دفعه إلى التعاقد وأوقع به الغبن إعمالا
لنص المادة ١٢٩ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
 تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى أمام
 محكمة شبين الكوم الابتدائية على الطاعن طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع
 الابتدائى المؤرخ ١٦ / ١١ / ١٩٧٩ - والمتضمن بيع الطاعن لهم أرضا زراعية
 مساحتها عشرة قراريط شيوعا فى اثنى عشر قيراطا وسهمين مبينة بصحيفة
 الدعوى لقاء ثمن مقداره أربعة آلاف جنيه على سند من أنه قد امتنع عن تنفيذ
 التزامه بنقل ملكية العقار المبيع إليهم ، وأثناء نظر الدعوى ادعى الطاعن تزوير
 عقد البيع بمقوله أن المطعون ضدهم يستأجرون منه أرض النزاع واستغلوا كف
 بصره فاستكتبوه توقيعه على ورقة العقد بعد ايهامه أنها تحوى إثبات وفائهم
 الأجره ، أحالت المحكمة الدعوى لتحقيق التزوير المدعى به ، ونعد سماعها
 البينة قضت بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٢ برفض الادعاء بالتزوير وبصحة
 المحرر المطعون فيه ، ثم دفع الطاعن ببطلان عقد البيع لوجود عيب شاب إرادته
 هو فقدان البصر ، كما دفع ببطلان العقد لوجود غبن فى البيع يزيد على الخمس
 ، وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ حكمت المحكمة برفض هذين المدعين
 وبصحة ونفاذ عقد البيع . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف
 طنطا بالاستئناف رقم ٥٠٦ لسنة ١٥ قضائية « دائرة شبين الكوم » ، وبتاريخ
 ١٩٨٣/١٢/٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ،
 طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكره أبدت
 فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة
 مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون
 فيه الإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه طلب
 من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت بالبينة الدفع الذى
 تمسك به من بطلان عقد البيع للغبن فى الثمن يزيد على الخمس من القيمة

الحقيقة للأرض المبيعة أو ندب خبير لتقدير قيمة هذه الأرض توصلاً إلى إثبات الغبن في البيع إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب واعتنقت قضاء الحكم الابتدائي برفض بطلان العقد الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٥ من القانون المدني على أنه « إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الأهلية وكان في البيع غبن يزيد على الخمس فللبائع أن يطلب تكمله الثمن إلى أربعة أخماس ثمن المثل » يدل على أنه يشترط للتمسك بالغبن في البيع وفقاً له أن يكون مالك العقار المبيع غير كامل الأهلية سواء كان فاقداً الأهلية أم كان ناقصها وقت البيع ، وأن هذا الدفع فيما لو ثبت صحته وتوافرت شروطه لا يؤدي إلى إبطال البيع وإنما هو سبب لتكملة الثمن ، وينبنى على ذلك ألا يكون مقبولاً ممن هو كامل الأهلية التمسك بإبطال عقد البيع تطبيقاً لهذا النص وإنما يجوز له طلب الإبطال ، إذا كان المتعاقد معه قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامحاً دفعه إلى التعاقد وأوقع به الغبن إعمالاً لنص المادة ١٢٩ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان الثابت من واقع الدعوى أن الطاعن لم يطلب عقد البيع للإستغلال وفقاً لهذا النص وإنما تمسك بالبطلان لوقوع غبن في البيع يزيد على الخمس فيما إقتضاه من ثمن العقار المبيع ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع بالبطلان الذي أثاره الطاعن على سند من أن فقد البصر ليس من شأنه أن يؤدي إلى إفتقاده أهليته أو نقصها فلا يكون له وهو مكتمل الأهلية التمسك بالغبن المنصوص عليه في المادة ٤٢٥ من القانون المدني فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا تشرىب عليه من بعد إن أعرض عن طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الغبن في البيع إذ صار تحقيق الغبن المدعى به غير مجد بعد ما استبان عدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون للتمسك به .

ولما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / د. ريش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي و
عبد العال السمان .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) إثبات « إجراءات الإثبات : الإحالة للتحقيق » . بطلان « بطلان الإجراءات :
بطلان الأحكام » . حكم . محكمة الموضوع « مسائل الإثبات » . نقض « السبب الموضوعي :
سلطة محكمة النقض » . .

(٢) إرجاء المحكمة سماع شهود النفي لجلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود
الإثبات إذا حال دون سماعهم مانع . لا بطلان . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير هذا المانع بغير
معقب .

(٣) إثبات « طرق الإثبات : مسائل عامة : تقدير الدليل : شهادة الشهود » .
محكمة الموضوع « مسائل الإثبات : سلطتها في تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن :
السبب الموضوعي : سلطه محكمة النقض » .

تقدير أقوال الشهود . وترجيح شهادة شاهد على آخر من سلطة محكمة الموضوع دون
معقب . شرطه .

١ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٨ : وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع
فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمرا حتميا يترتب على مخالفته البطلان ،
بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجىء
سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا
حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع ، وتقدير المانع يدخل في نطاق سلطة
محكمة الموضوع بلا معقب .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق فى استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للشابت بالأوراق وأن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به ، وهى لا تلتزم ببيان أسباب ترجيحها لشهادة شاهد على آخر طالما أنها لم تخرج عما تؤدى إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٣٦٦٧ سنة ١٩٨١ مدنى المنصورة الابتدائية على الطاعنات بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٠ والمتضمن بيعهن له مساحة ٢٢ قيراطا من الارض الزراعية مبينه بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ألف ومائة جنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب العقد آنف الذكر إشتري من الطاعنات تلك الأرض الزراعية وأدى لهن الثمن المتفق عليه ولما طالبهن بالتوقيع على العقد النهائى توصلا لتسجيله ونقل الملكية إليه إمتنعن دون مسوغ فأقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، طعنن الطاعنات على العقد موضوع الدعوى بالتزوير على سند من أن التوقيعات والبصمات الموقع بها عليه قد حصل عليها المطعون ضده بطريق الغش والخداع ، أحالت المحكمة الدعوى لإثبات ونفى الادعاء بالتزوير، وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين قضيت بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٢ برفض الطعن بالتزوير وبتغريم الطاعنات ٢٥ جنيها ثم حكمت بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بصحة ونفاذ العقد . إستأنفت الطاعنات هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٦٣ لسنة ٣٥ قضائية وطلبن إلغاء الحكم المستأنف وما سبقه من أحكام والقضاء برد وبطلان عقد البيع وبرفض دعوى المطعون ضده ، وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعنن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق

وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنات بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقتل بأنهن تمسكن أمام محكمة الموضوع ببطلان التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة لمخالفته المادة ٧٣ من قانون الإثبات التى تقضى بأن يسمع شهود الإثبات والنفى فى جلسة واحدة إلا إذا حال دون ذلك مانع إذ أجرت المحكمة بسماعها شهود الطاعنات بجلسته ١٩٨٢/٤/٢٢ ثم سمعت شهود المطعون ضده فى جلسة تالية دون عذر مقبول مع أنه كان عليها أن تسمع شروط الطرفين فى جلسة واحدة إبتغاء أن يقف المطعون ضده على الوقائع التى شهد بها شهود الإثبات فيعمل على نفيها ، وإذ أبدت الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الذى اتخذ من ذلك التحقيق أساسا لقضائه وأطرح دفع الطاعنات - ببطلانه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك بأن النعى فى الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن يستمر التحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والنفى فى الميعاد ويجرى سماع شهود النفى فى الجلسة ذاتها التى سمع فيها شهود الإثبات إلا إذا حال دون ذلك مانع ، يدل على أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفى فى نفس الجلسة التى سمع فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمرا حتميا يترتب على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التى تتولى إجراء التحقيق فلها أن ترجىء سماع شهود النفى إلى جلسة أخرى غير التى سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم فى نفس الجلسة مانع وتقدير المانع يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب ، لما كان ذلك وكان المبين من الحكم المطعون فيه أنه تصدى للرد على دفع الطاعنات ببطلان التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة لمخالفة نص المادة ٧٣ من قانون الإثبات فأبان أن سماع الشهود إثباتا ونفيا فى جلسة واحدة يكون عند عدم قيام المانع الذى يحول دون ذلك وقد ثبت قيامه لدى تلك المحكمة التى لم تسمع شهود النفى فى ذات جلسة سماعها شهود الإثبات لغذر قهرى تعذر معه على المطعون ضده إعلايتهم ، ومن ثم يكون الحكم فى رده على الدفع ببطلان التحقيق قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى الذى يشيره الطاعنات على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب إذ تمسكت الطاعنات بأن شهادة شاهدى النفى التى أطمأن إليها الحكم الابتدائى لا تعتبر دليلا يصح التعويل عليه ذلك أن أحدهما هو محرر العقد المطعون عليه بالتزوير وثانيهما سبق للمطعون ضده أن اتهمه بالسرقه والأعتداء على والدته - الطاعنه الأولى - بالضرب ثم تنازل عن البلاغ المقدم ضده وتصالح معه واستعان به كشاهد نفى ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وأغفل بحثه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمه - أن لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق فى استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان إستخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالاوراق ، وأن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به ، وهى لا تلتزم ببيان أسباب ترجيحها لشهادة شاهد على آخر طالما أنها لم تخرج عما يؤدى إليه ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه ضمن أسبابه ردا على ما تمسكت به الطاعنات من تجريح لشاهدى النفى بقوله أن عدم الثقة فى حياد الشاهد لايعتبر سببا لمنعه من الشهادة وإنما تكون شهادته خاضعة لتقدير المحكمة ، ثم أورد الحكم ما يفيد إعمال محكمة الاستئناف سلطتها فى مراقبة محكمة أول درجه فى تقدير الدليل وخلص إلى تأييد الحكم الابتدائى فيما إستخلصه من أقوال الشهود ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد فؤاد
شرباش نائب رئيس المحكمة ، عبد النهى خمخم ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الباب .

(٢٠٦)

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) أموال . « الأموال العامة » . عقد . إيجار « إيجار الأماكن » « تحديد الأجرة »

الأماكن المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لإنتفاع الأفراد بها
أموال عامة . تصرف للسلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت
ومقابل رسم لا أجرة . هذا الترخيص من الأعمال الإدارية يحكمها القانون العام ولا يخضع
للقانون الخاص أو القيود التى تفرضها قوانين إيجار الأماكن .

الترخيص يشغل وحدات المبنى الهيئة العامة لبناء الاسكندرية بمحطة الركاب البحرية
عدم اعتباره عقد إيجار . مؤداه . عدم إختصاص لجان تحديد الأجرة بتقدير القيمة الإيجارية
لتلك الوحدات .

١ - تصرف السلطة الإدارية فى الأموال العامة المملوكة للدولة أو الشخص
والإعتبارى العام لإنتفاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص وهذا
يعتبر بذاته وبطبيعته مؤقتاً وغير ملزم للسلطة العامة التى لها دائماً لدواعى
المصلحة العامة الحق فى إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله . ثم هو عدا ذلك
خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه وإعطاء الترخيص ورفضه والرجوع فيه

كل أولئك أعمال إدارية يحكمها القانون العام ولا يخضع للقانون الخاص أو القيود التي تفرضها قوانين إيجار الأماكن وكون الترخيص يمنح للمنتفع مقابل رسم يدفعه لا يخرج عن طبيعته تلك ولا يجعل منه عقد إيجار . لما كان ما تقدم فإن المبنى الكائنه به الوحدات محل النزاع لا يخضع لأحكام تحديد الأجرة الواردة في قوانين إيجار الأماكن ومن ثم فلا تختص لجان تحديد الأجرة بتقدير قيمة إيجارية لوحداته - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس سريان قانون إيجار الأماكن على المبنى سالف الذكر وعقد للجان تحديد الأجرة الاختصاص بتحديد أجرة وحداته محل النزاع فإنه يكون قد خالف صحيح القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنه أقامت الدعوى رقم ١١٥١ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على المطعون ضدهم طعنا في قرار لجنة تحديد الأجرة بمحافظة الاسكندرية الصادر في ١٩٧٠ / ١ / ٧ بشأن وحدات العقار محل النزاع وطلبت الحكم بإلغائه وإعتماد مقابل الإنتفاع المحدد بمعرفتها ، وقالت بيانا لدعواها أنها أصدرت للمطعون ضدهم تراخيص لشغل وحدات في مبناها بمنظرة محطة الركاب البحرية داخل ميناء الاسكندرية بقصد تسهيل أعمال الشحن والتفريغ والتخليص في هذا الميناء ، إلا أن لجنة تحديد الأجرة قررت لتلك الوحدات قيمة إيجارية تختلف عن مقابل الإنتفاع الذي حددته لها فأقامت

الدعوى بطلباتها سالفه البيان . ندبت المحكمة خبيراً قدم تقريره ثم حكمت بتعديل قرار اللجنة واعتبار الأجرة الشهرية للمبنى محل النزاع ٦٠٠ و ١٠١٢ جنية موزعة على وحداته على النحو المبين بالحكم . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٨٠ لسنة ٣٢ قضائية . ودفعت بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدفع وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة - فى غرفة مشورة - فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم كيف العلاقة بينها وبين المطعون ضدهم على أنها علاقة إيجارية تخضع لأحكام القانون الخاص لأن عقود شغل المبنى محل التداعى لا تتعلق بمرفق عام ولا تتصل بتسييره أو تنظيمه ورتب على ذلك قضاءه باختصاص لجنة تحديد الأجرة بتقدير القيمة الإيجارية لوحدات المبنى ، فى حين أن علاقتها بالمطعون ضدهم علاقة إيجارية تحكمها تراخيص الإشغال الصادرة إليهم لأن ميناء الاسكندرية من المرافق العامة للدولة ومخصص لخدمة عامة بإعتباره أحد منافذ البلاد على البحر المتوسط ، ومن ثم فإن أرضه ومبانيه وسائر مرافقه تعتبر من الأموال العامة المملوكة للطاعنة وتقوم على إدارتها بوصفها شخصاً اعتبارياً عاماً بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ المعمول به من تاريخ هذا القرار ، وإذا كان المبنى محل التداعى مقاماً على أرض مملوكة للطاعنة داخل الدائرة الجمركية بمنطقة محطة الركاب البحرية بميناء الإسكندرية ومكمل لها ومخصص لخدمة حركة الملاحة فى الميناء فإنه يعتبر من الأموال العامة المخصصة لمنفعة عامة ، وما يقع من إنتفاع الأفراد بها يكون بموجب ترخيص إدارى تجرى عليه أحكام القانون الإدارى ولا يخضع لأحكام القانون الخاص بما فيها تشريعات إيجار الأماكن لأنها تتنافى مع طبيعة المال العام وخصائصه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة لميناء الاسكندرية المعمول به إعتباراً من ١٩٦٦/٨/٢٠ ينص في مادته الأولى على أن « تنشأ هيئة عامة لإدارة ميناء الاسكندرية تسمى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية يكون مركزها مدينة الاسكندرية ويصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية » وكان القرار الجمهوري رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ اختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لميناء الاسكندرية قد ناط بهذه الهيئة دون غيرها - في المادة الثانية من « إدارة ميناء الاسكندرية وفقاً للسياسة العامة الموضوعة لموانئ الجمهورية بما يكفل حسن سير العمل في الميناء والإرتقاء بمستواه إلى درجة من الكفاية بالنسبة لكافة أوجه النشاط فيه ، وأوردت هذه المادة العديد من الأمور التي تختص بها تلك الهيئة ومن بينها إنشاء وإستغلال المخازن والمستودعات والمستاحات داخل الميناء وخارجه والقيام بعمليات الشحن والتفريغ والنقل الداخلي في الميناء ، وأعمال القطر والارشاد سواء تم ذلك مباشرة أو عن طريق الجهات المختصة قانوناً ، وكذلك إستغلال وصيانة وإدارة المحطة البحرية والأراضي والمنشآت الأخرى المملوكة للهيئة ، ونصت المادة السابعة من ذلك القرار على أن « تتكون موارد الهيئة من : (أ) - (ب) - إيراداتها الناتجة من نشاطها أو الأموال المملوكة لها ، ثم نصت المادة التاسعة منه على أن « تكون أموال عامة وللهيئة كافة اختصاصات السلطة العامة لميناء لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها » . لما كان ذلك - وكان المبنى محل التداعى مملوكاً للهيئة العامة الاسكندرية ويقع داخل هذا الميناء ومخصص لخدمة الملاحة به عن طريق تسهيل الإجراءات المتعلقة بالشركات والجهات التي تقوم بأنشطة التصدير والاستيراد والتخليص على البضائع والتوكيلات الملاحية والتي تتصل أعمالها بحركة السفن داخل الميناء بقصد تحقيق أغراضه التي نص عليها القانون والقرار الجمهوري سالف الذكر ، فإن ذلك المبنى على هذا النحو يكون من الأموال العامة المملوكة للهيئة العامة والمخصصة لخدمة مرفق عام هو ميناء الاسكندرية ، وإذا كان تصرف السلطة الإدارية في الأموال العامة المملوكة للدولة أو للشخص

الاعتبارى العام لإنتفاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص وهذا يعتبر بذاته وبطبيعته مؤقتا وغير ملزم للسلطة العامة التى لها دائما لدواعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ثم هو عدا ذلك خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه وإعطاء الترخيص ورفضه والرجوع فيه كل أولئك أعمال إدارية يحكمها القانون العام ولا تخضع للقانون الخاص أو للقيود التى تفرضها قوانين إيجار الأماكن ، وكون الترخيص يمنح للمنتفع مقابل رسم يدفعه لا يخرج عن طبيعته تلك ولا يجعل منه عقد إيجار - لما كان ما تقدم فإن المبنى الكائنه به الوحدات محل النزاع لا يخضع لأحكام تحديد الأجرة الواردة فى قوانين إيجار الأماكن ومن ثم فلا تختص لجان تحديد الأجرة بتقدير قيمة إيجارية لوحداته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى الدعوى على أساس سريان قانون إيجار الأماكن على المبنى سالف الذكر وقد للجان تحديد الأجرة الاختصاص بتحديد أجرة وحداته محل النزاع فإنه يكون قد خالف صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم - يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ٨٠ لسنة ٣٢ قضائية الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف قرار لجنة تحديد الأجرة محل التداعى .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المحققين / منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق الباهلي نائب رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان
وعزت البنداري .

(٢٠٧)

الطعن رقم « ١٨٠ » لسنة ٥٣ قضائية :

(١) حكم « الطعن في الحكم » « القبول المانع من الطعن » .

القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم
عليه بالحكم والتخلي عن حق الطعن فيه . تنفيذ المحكوم عليه حكما واجبا التنفيذ لا يدل
على ترك الحق في الطعن .

(٢) عمل « الأجر » . « أعضاء المجالس المحلية » .

الأصل في الأجر . أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . الاستثناء . حالات محددة
على سبيل الحصر . الحكم الوارد بالمادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام الحكم المحلي قاصر على حالة قيام عضو المجلس المحلي بأداء
واجبات عضويته بالمجلس . علة ذلك .

١ - يشترط للقبول المانع من الطعن في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه
الحق في الطعن فيه . تنفيذ المحكوم عليه حكما واجبا التنفيذ لا يدل على ترك
الحق في الطعن فيه .

٢ - لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقا لنص المادة الثالثة من قانون
العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه لقاء العمل الذي يقوم

به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل ، وكان النص في المادتين ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٧٥ فى شأن نظام الحكم المحلى والمادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادره بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ يدل أن أعضاء المجالس المحلية لا يتفرغون لأداء واجبات العضوية بها ، وأنهم لا يعتبرون قائمين بعمل رسمى إلا عند أداء تلك الواجبات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٧٩ عمال كلى أسيوط على الطاعنة « الشركة المالية الصناعية بكفر الزيات » وآخرين وطلب الحكم بإلزامها أن تدفع له مبلغ ٦٠٠ و ٧١٣ جنيه ، وما يستجد من المرتب حتى تاريخ الحكم فى الدعوى . وقال بيانا لها أنه يعمل لدى الطاعنة مديرا للإدارة القانونية بمصنع سجاد أسيوط ، وأعتبارا من مايو سنة ١٩٧٥ كلف بالعمل بالمجلس المحلى لمركز طهطا محافظة سوهاج باعتباره عضوا منتخبا وفق المادتين ٧١ ، ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولائحة التنفيذية ، والتي أوجبت على الجهة التى يتبعها عضو المجلس المحلى أن تمكنه من أداء واجبات العضوية بما فى ذلك حضور اجتماعات المجلس ، والقيام بالزيارات الميدانية التى يكلفه المجلس بها ، وأن العضو يعتبر أثناء ذلك قائما بعمله الرسمى ، ورغم إخطار مجلس مدينة طهطا الطاعنة بأن المطعون ضده يقوم بعمله من مايو ١٩٧٨ إلا أنها امتنعت عن صرف راتبه اعتبارا من هذا التاريخ بواقع ٢٠٠ و ٨٢ جنيه شهريا وحتى ديسمبر سنة ١٩٧٨ فأقام الدعوى بطلباته السالفة البيان .

وبتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٨٠ نذبت المحكمة خبيراً لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم

وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨٢/٢/٢٨ بالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٢٩٠.١٣٥٨ جنية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٥٧ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده بعدم قبول الطعن لرفعة من غير ذي صفة . وقدمت النيابة العامة مذكرة فيها بالرأي رفض الدفع ، وبنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشهورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول المبدى من المطعون ضده أن الشركة الطاعنة لم تفوض إدارة قضايا الحكومة بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون الطعن من مرفوعا غير ذي صفة ، وأن الطاعنة قبلت الحكم المطعون فيه قبولاً مانعاً من الطعن فيه وذلك بتنفيذها الحكم بعد صدوره ودون تحفظ من جانبها .

وحيث إن هذا الدفع في الشق الأول منه غير صحيح إذ الثابت في الأوراق أن الشركة فوضت قضايا الحكومة في الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه ، وفي الشق الثاني مردود ، ذلك أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ، وإن تنفيذ المحكوم عليه حكماً واجب التنفيذ لا يدل على ترك الحق في الطعن . ومن ثم يكون أن تنفيذ الطاعنة الحكم المطعون فيه ، وهو حكم واجب التنفيذ لا يدل على تركها الحق في الطعن فيه . ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى للمطعون ضده بأجره عن الفترة المتنازع عليها تأسيساً على ما نصت عليه المادة ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلي من التزام الجهة التي يعمل بها عضواً للمجلس المحلي بأن تيسر له أداء واجب العضوية ، وما تضمنته المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بالقرار

الجمهورى رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ من أن عضو المجلس المحلى يعتبر أثناء تأدية واجبات العضوية قائماً بعمله الرسمى ، فى حين أن نصوص القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية لا يحددان من حق صاحب العمل فى تنظيم منشآته . وأنه لا سلطان للمجلس المحلى على إدارة الوحدة الاقتصادية ، وأن الطاعنة عندما قررت نقل المطعون ضده إلى مقرها الرئيسى بكفر الزيات أخطرت المجلس المحلى بهذا القرار ، وإذا كان المقرر أن الأجر مقابل العمل ، وأن امتناع العامل عن العمل ينفى استحقاقه الأجر ، وكان المطعون ضده قد انقطع عن أداء عمله بعد صدور القرار بنقله اعتباراً من ١٣/٥/١٩٧٨ ، ورغم ذلك قضى له الحكم المطعون فيه بالأجر عن الفترة المتنازع عليها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك لأنه لما كان الأصل فى استحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل . وكان النص فى المادة ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام الحكم المحلى على أنه « ... وعلى الجهة التى يعمل بها عضواً لمجلس المحلى أن تيسر له أداء واجبات العضوية ، وذلك طبقاً للقواعد والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .. » والنص فى المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « وعلى الجهة التى يتبعها عضو المجلس المحلى أن تيسر له أداء واجبات العضوية بما فى ذلك حضور اجتماعات المجلس ولجانه والقيام بالزيارات الميدانية التى يكلفه بها المجلس . وفى جميع الأحوال يعتبر عضو المجلس المحلى أثناء تأدية واجبات العضوية قائماً بعمله الرسمى » ، يدل على أن أعضاء المجالس المحلية لا يتفرغون لأداء واجبات العضوية بها ، وأنهم لا يعتبرون قائمين بعمل رسمى إلا عند أداء تلك الواجبات . لما كان ذلك

وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده انقطع عن عمله لدى الطاعنة بعد صدور القرار بنقله إلى مقر الشركة الرئيسى بكفر الزيات فى ١٩٧٨/٥/٨ ، وقد تضمن تقرير الخبير أن المطعون ضده وقع فى دفاتر حضور اللجان بالمجلس فى الفترة من ١٩٧٩/٣/٢٥ حتى ١٩٧٩/٨/٢٨ وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده بأجره لدى الطاعنة عن المدة من مايو سنة ١٩٧٨ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٨ على سند من أن العامل المنتخب للمجالس المحلية لا يتقاضى راتبه من تلك المجالس إنما يتقاضاه من الجهة التى يتبعها ، والتى يتعين عليها أن تيسر له أداء واجبات العضوية ، دون أن يستظهر ما إذا كان المطعون ضده كان يقوم بعمل للمجلس المحلى خلال الفترة المطالب بأجره عنها من عدمه فانه فضلا عن مخالفته القانون يكون مشويا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الأول من سببى الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الحسيني الكنانى ، فهمى الحياط نائبى رئيس المحكمة كمال نافع وبعينى عارف .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) إيجار « إيجار الأماكن » « بيع الجذك » . محكمة الموضوع . حكم « تسبيب الحكم » .

(١) المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته عنصر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية . أثره . انتفاء فكرة المتجر ذاتها . إغلاق المتجر وتوقفه عن العمل قبل البيع بفترة وجيزة . ليس من شأنه فقد عنصر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية . إغفال الحكم المطعون فيه الرد استقلالاً على دفاع الطاعنه بتوقف المستشفى المبيعة جذكاً عن العمل قبل البيع بستة أشهر . لا عيب . علة ذلك .

(٢) استخلاص الحكم سائفاً من أقوال الشهود توافر عناصر الجذك بالمستشفى المبيعة رغم ما جاء بأقوالهم من إغلاقها قبل البيع بستة أشهر . لا يعد خروجاً عما يؤدى إليه مدلول تلك الشهادة . علة ذلك .

(٣) الضرورة الملجئة لبيع المتجر . م ٢ / ٥٩٤ مدنى . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون معقب متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً توافر الضرورة الملجئة لبيع المستشفى جذكاً من مرض مورث المطعون ضدها الأولى وعجزه وشريكه عن القيام بالتزاماتهما نحوها . إغفاله دفاع الطاعنه المتشمل فى انتفاء حالة الضرورة الملجئة للبيع لعودة أحد البائعين لها لممارسة ذات النشاط مما يكشف أن البيع كان بغرض الكسب . لا عيب . علة ذلك .

(٤) حكم « بيانات الحكم » « تسبيب الحكم » . بطلان .

بيانات الحكم الجسومية . ما هيئتها . إغفالها . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٨

مرافعات. إغفال المحكم المطعون فيه إيراد دفاع الطاعنه غير الجوهري بأسبابه الواقعية.
لا عيب .

١- المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية كالاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق فى الإجاره ولما كانت هذه المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعا عدا عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية باعتبارها المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى ويترتب على غيبتها انتهاء فكرة المتجر ذاتها ، لئن كان ما تقدم إلا أن إغلاق المتجر لا يؤدى بذاته الى تخلف هذا العنصر باعتبار أن العملاء لا ينصرفون عنه مباشرة وإنما تدريجيا وبالتالى فإن توقف المتجر عن العمل قبل بيعه بفتره وجيزة ليس من شأنه فقد عنصر الاتصال بالعملاء والفتقاد السمعة التجارية . ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من دفاع حول توقف المستشفى المبيعة جدكا عن العمل قبل البيع بستة أشهر وفى فترة وجيزة لا يعد دفاعا جوهريا إذ ليس من شأنه تغيير وجه النظر فى الدعوى ولا يعيب الحكم إن أغفل الرد عليه على استقلال .

٢ - استخلاص الحكم من أقوال الشهود توافر عناصر الجدك رغم ما جاء بأقوالهم من إغلاق المستشفى قبل البيع بستة أشهر لا يعد خروجاً عما يؤدى إليه مدلول تلك الشهادة طالما انتهت المحكمة إلى أن هذا التوقف لا يؤدى إلى تخلف عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى توافر صفة المتجر فى المستشفى المبيعة وإقام قضاءه فى هذا الصدد على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع فى المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى لم يضع ضابطاً يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع والتى يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للمشتري رغم الشرط المانع بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى

وملابستها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استدل على توافر الضرورة من فرض مورث المطعون ضدها الأولى فضلا عن عجزه هو وشريكة عن القيام بالتزاماتهما نحو المستشفى خاصة بعد انصراف شركة السكر بالحوامدية وشركة مصر للبترول عن علاج موظفيها بتلك المستشفى وفي تقديرات موضوعية سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق ولا ينال من ذلك أن يكون الحكم قد أغفل دفاع الطاعنه المتمثل في انتفاء حالة الضرورة لممارسة أحد البائعين للمستشفى جدكا ذات النشاط ، ذلك أنه وإن كانت عودة المستأجر المانع إلى ممارسة ذات النشاط تنفي حالة الضرورة الملجئة للبيع باعتبار أن البيع لم يكن إلا ابتغاء الكسب إلا إذا ما توافرت حالة الضرورة من واقع آخر وظروف مغايرة وانتفت بذلك شبهة الكسب من وراء البائع فإن ممارسة البائع ذات نشاطه ذات مهنته ليس من شأنه نفي حالة الضرورة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى توافر حالة الضرورة على النحو المتقدم فإن عودة أحد البائعين إلى ممارسة نشاطه في مهنة الطب ليس من شأنه نفي حالة الضرورة التي سبق وتوافرت وبالتالي فإن هذا الدفاع لا يعد دفاعاً جوهرياً إذ ليس من شأنه يعبر وجه النظر في الدعوى .

٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ توجب أن يشتمل الحكم على أسبابه الواقعية من عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري الذي تتأثر به نتيجة النزاع ويتغير به وجه الرأي في الدعوى ورتب البطلان جزاءً على إغفالها أو القصور فيها ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى أن توقف المستشفى المبيعة جدكاً عن العمل قبل بيعها بفترة وجيزة ليس من شأنه تخلف عنصر الاتصال بالعملاء وزوال صفة المتجر وإلى أن عودة أحد البائعين إلى ممارسة ذات النشاط لا يؤدي إلى إنتفاء حالة الضرورة الملجئة للبيع طالما توافرت هذه الضرورة من واقع آخر وانتفت شبهة الكسب من وراء البيع وزبتت على ذلك أن هذا الدفاع بشقيه دفاع غير جوهري

ولا يؤدي إلى تغيير وجه النظر في الدعوى ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن أغفل إيرادهما بأسبابه الواقعية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٧٠ سنة ١٩٧٨ الجيزة الابتدائية بطلب إخلاء المطعون ضدهم من العين المؤجرة لمورث المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثانى بالعقد المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٥ بقصد استعمالها مستشفى خاص لتنازلهما عنها لباقي المطعون ضدهم خلافا للحظر الوارد بالعقد والقانون . دفع المتنازل إليهم الدعوى بأنهم اشتروا المستشفى بالجدك . قضت المحكمة بالإخلاء والتسليم . استأنف المطعون ضدهم من الثالث للخامسة بالاستئناف رقم ٣٤٠٧ سنة ٩٦ ق القاهرة . إحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٢ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بها على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا لمخالفته نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات إذ لم يورد بأسبابه خلاصة وافية للدفاع الوارد بمذكرتها أمام محكمة الاستئناف من زوال صفة المحل التجارى عن المستشفى لتوقف العمل به لمدة ستة أشهر قبل التنازل وانتفاء الضرورة الملجئة للبيع لأن أحد المتنازليين قام بفتح مستشفى خاص به فى ذات الحجرة والواقعة به عين النزاع ، ولم يرد على ما استدلت

« من زوال صفة المتجر عن المستشفى لتوقف نشاطها في ٣٠ / ٩ / ١٩٧٤ قبل إبرام عقد التنازل بتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٧٥ وفق الثابت بالعقد الأخير وإقرار المطعون ضدهم من الثالث للخامسة بمذكراتهم المقدمة أمام محكمة الموضوع بذلك التوقف وهو ما يفقده ، عنصرا لاتصال بالعملاء الذي لا وجود للمحل التجاري بدونه ، وخالف الثابت بالأوراق إذا استخلص من أقوال شهود المطعون ضده وجود متجر وقت التنازل في حين أن مفاد أقوالهم بالتحقيق أن المستشفى المبيعة قد توقف العمل فيها من قبل هذا التصرف ، كما استخلص الحكم توافر شرط الضرورة من مرض مورث «المطعون ضدها الأولى وعجزه وشريكه المطعون ضده الثاني عن القيام بالتزاماتها نحو المستشفى خلافا لما هو ثابت بعقد التنازل من سدادها لكافة المبالغ المستحقة للحكومة والغير الأمر الذي ينفي الضرورة الملجئة للتنازل ومن ثم يكون الحكم معيبا ويستوجب نقضة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية كالاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجاره ولئن كانت هذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعا عدا عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية باعتبارها المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى ويترتب على غيبتها إنتفاء فكرة المتجر ذاتها ، لئن كان ما تقدم إلا أن إغلاق المتجر لا يؤدي بذاته إلى تخلف هذا العنصر باعتبار أن العملاء لا ينصرفون عنه مباشرة وإنما تدريجيا وبالتالي فإن توقف المتجر عن العمل قبل بيعه بفترة وجيزة ليس من شأنه فقد عنصر الاتصال بالعملاء وافتقاد السمعة التجارية ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من دفاع حول توقف المستشفى المبيعة جدكاً عن العمل قبل البيع بستة اشهر وهي فترة وجيزة لا يعد دفاعا جوهريا إذ ليس من شأنه تغيير وجه النظر في الدعوى ولا يعيب الحكم إن أغفل الرد عليه على استقلال ، كما أن استخلاص الحكم من أقوال الشهود توافر عناصر الجدك رغم ما جاء بأقوالهم من إغلاق المستشفى قبل البيع بستة أشهر لا يعد خروجاً عما يؤدي إليه مدلول تلك الشهادة طالما انتهت المحكمة إلى أن هذا التوقف لا يؤدي إلى تخلف عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى توافر صفة المتجر في المستشفى المبيعة وأقام قضاء في هذا الصدد على أسباب سائغة

تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ، كما أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع في المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني لم يضع ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤيدة عقلا إلى النتيجة التي إنتهى إليها . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استدل على توافر الضرورة من مرض مورث المطعون ضدها الأولى فضلا عن عجزه هو وشريكه عن القيام بالتزاماتهما نحو المستشفى خاصة بعد انصراف شركة السكر بالحوامدية وشركة مصر للبتروول عن علاج موظفيها بالمستشفى وهي تقديرات موضوعية سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق ولا ينال من ذلك أن الحكم قد أغفل دفاع الطاعنة المتمثل في انتفاء حالة الضرورة لممارسة أحد البائعين للمستشفى جدكا ذات النشاط ، ذلك أنه وإن كانت عودة المستأجر البائع إلى ممارسة ذات النشاط تنفي حالة الضرورة الملجئة للبيع باعتبار أن هذا المسلك يكشف عن أن البيع لم يكن إلا إبتغاء الكسب ، إلا أنه إذا ما توافرت حالة الضرورة من واقع آخر وظروف مغاير وانتفت بذلك شبهة الكسب من وراء البيع فإن ممارسة البائع ذات نشاطه أو ذات مهنته ليس من شأنه نفي حالة الضرورة ، وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى توافر حالة الضرورة على النحو المتقدم فإن عودة أحد البائعين إلى ممارسة نشاطه في مهنة الطب ليس من شأنه نفي حالة الضرورة التي سبق وتوافرت ، وبالتالي فإن هذا الدفاع لا يعد دفاعا جوهريا إذ ليس من شأنه تغيير وجه النظر في الدعوى : كما أنه من المقرر أيضا في قضاء هذه المحكمة أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ سنة

١٩٧٣ توجب ان يشتمل الحكم على أسبابه الواقعية من عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهرى الذى تتأثر به نتيجة النزاع وتغييره وجه الرأى فى الدعوى ورتبت البطلان جزاء على اغفالها أو القصور فيها ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى أن توقف المستشفى المبيعة جذاً عن العمل قبل بيعها بفترة وجيزة ليس من شأنه تخلف عنصر الاتصال بالعملاء وزوال صفة المتجر وإلى أن عودة أحد البائعين إلى ممارسة ذات النشاط لا يؤدى إلى إنتفاء حالة الضرورة الملجئة للبيع طلما توافرت هذه الضرورة من واقع آخر وانتفتت شبهة الكسب من وراء البيع ورتبت على ذلك أن هذا الدفاع بشقيه دفاع غير جوهرى ولا يؤدى إلى تغيير وجه النظر فى الدعوى ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أغفل إيرادهما بأسبابه الواقعية ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الحسيني الكنتاني ، فهمي الخياط نائب رئيس المحكمة ، كمال نافع وبهني عارف .

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٠٤٥ ، ١٨٣٤ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٢) إيجار الأماكن « التكرار في التأخير في الوفاء بالأجرة » .

(١) تكرار امتناع المستأجر أو تأجيله عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء . م / ١٨ / ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المقابلة للمادة ٣١ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ / ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المقصود به . توافر حالة التكرار . شرطه . وجوب أن تكون واقعة التأجير أو الامتناع عن سداد الأجرة لاحقة على صدور حكم نهائي في دعوى المؤجر الأولى الموضوعية بالإخلاء أو دعواه المستعجلة بالطرد . القضاء في تلك الدعوى بعدم القبول أو الرفض لسبب آخر غير قيام المستأجر بالوفاء بالأجرة إبان نظرها . أثره . انتفاء حالة التكرار .

(٢) إقامة المؤجر دعوى الإخلاء للتكرار فور صدور الحكم الابتدائي بالإخلاء المستأجر لا امتناعه عن سداد الأجرة وإبان نظرها لاستئناف المرفوع عن ذلك الحكم . إلغاء محكمة الاستئناف هذا الحكم لسداد التأخر عن الأجرة ولثبوت عرض المستأجر لجزء منها على المؤجر قبل انعقاد الخصومة فيها . أثره . عدم قيام حالة تكرار الامتناع أو التأخر عن الوفاء بالأجرة . اتخاذ الحكم المطعون فيه من مجرد رفع تلك الدعوى وصدور حكم غير نهائي فيها سندا لثبوت حالة التكرار . خطأ .

١ - المقصود بالتكرار في الإمتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجب للإخلاء فيما يعنيه عجز المادة ١٨ / ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المقابلة للمادة ٣١ / ١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٣ / ١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يكون المستأجر قد رد على عدم الوفاء بالأجرة في مواقيتها ، ولا يكفي لتحقيق ذلك التكرار إقامة المؤجر دعوى موضوعية بالإخلاء أو دعوى مستعجلة بالطرد ضد المستأجر

لتأخره أو امتناعه عن سداد الأجرة في مواعييدها ويستمر تأخر هذا الأخير أو امتناعه إبان نظر تلك الدعوى عن الوفاء بالأجرة التي استحققت في ذمته وحتى قفل باب المرافعة فيها إذ مثل ذلك في جملته حالة تأخير أو امتناع واحد باعتبار أن المستأجر إذا قعد عن الوفاء بجزء من هذه الأجرة ولو عن فترة لاحقة لتلك الوارده في التكليف بالوفاء فقد تعرض لصدور حكم ضده بالإخلاء أو الطرد وأن توقيه صدور مثل هذا الحكم لازمه أداء كامل الأجرة المستحقة حتى قفل باب المرافعة في الدعوى إلى جانب المصاريف والنفقات الفعلية وبالتالي فإنه حتى يتحقق التكرار يتعين أن تكون واقعة التأخير أو الامتناع التالية عن سداد الأجرة لاحقة على صدور حكم نهائي في الدعوى الأولى وأن تكون عدم إجابة المؤجر إلى طلب الإخلاء أو الطرد في تلك الدعوى مرده قيام المستأجر بأداء الأجرة إبان نظرها إذ بذلك تثبت سابقة تأخره أو امتناعه عن سدادها أما إذا قضى في الدعوى الأولى بعدم القبول أو بالرفض لسبب آخر فإنها لا تعد كذلك .

٢- إذ كان البين من الأوراق أن المطعون ضده أقام الدعوى الماثلة - دعوى الإخلاء للتكرار - فور صدور الحكم الابتدائي بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة لإمتناعه عن سداد الأجرة في مدة سابقة وإبان نظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم والذي قضى فيه بإلغائه قبل صدور الحكم المطعون فيه لسداد المتأخر من الأجرة بما فيها أجرة المدة المقامة بسببها الدعوى الحالية وأن الطاعن قام بعرض جزء من تلك الأجرة على المطعون ضده في (.....) قبل إعلانه بصحيفة الدعوى الأخيرة وانعقاد الخصومة فيها الأمر الذي لا تقوم معه حالة تكرار الامتناع أو التأخر عن الوفاء بالأجرة وإذا اتخذ الحكم المطعون فيه من مجرد رفع تلك الدعوى وصدور حكم غير نهائي فيها سنداً في ثبوت تكرار تأخر الطاعن وامتناعه عن الوفاء بالأجرة يبرر الحكم بإخلائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٨٥٣ سنة ١٩٨٦ شمال القاهرة الابتدائية على الطاعن بطلب الحكم بإخلاته من العين المؤجرة له المبينة بالصحيفة لتأخره عن أداء الأجره وقيمه استهلاك المياه ورسم النظافه عن المدة من أول أغسطس سنة ١٩٨٥ حتى يوليو سنة ١٩٨٦ وجملتها ٨٠,٩٤٠ جنيه رغم تكليفه بوفائها ، وتكرار امتناعه عن الموفاء بها قضت المحكمة بالإخلاء . استأنف الطاعن بالاستئناف رقم ٥٣١٣ سنة ١٠٤١ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٤٥ ، ١٨٣٤ سنة ٥٨ ق فأمرت المحكمة بضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ، وقدمت النيابة مذكره في الطعنين رأت فيهما نقض الحكم وإذ عرضا على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في الطعنين على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اتخذ من سبق القضاء بإخلاته من العين المؤجرة للتخلف عن دفع الأجره في الدعوى رقم ١٠٤٩ سنة ١٩٨٥ مدنى شمال القاهرة سنداً للقول بتكرار تخلفه ومبرراً للإخلاء ، في حين أن الحكم الصادر في هذه الدعوى كان مازال مستأنفا وقضى بالغائه للموفاء بكامل الأجرة قبل أن يصدر الحكم المطعون فيه كما أنه كان قد قام بسداد أجرة المدة من أغسطس سنة ١٩٨٥ حتى أبريل سنة ١٩٨٦ بموجب إنذار عرض أعلن للمطعون ضده في ٦ / ١١ / ١٩٨٥ قبل رفع الدعوى المطعون على حكمها .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقصود بالتكرار في الامتناع أو التأخير عن سداد الاجره الموجب للإخلاء فيما يعنيه عجز الماده ١٨/ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المقابلة للمادة ١/٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

والمادة ١/٢٣ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩. أن يكون المستأجر قد مورّد على عدم الوفاء بالأجرة في موابقتها ، ولا يكفى لتحقيق ذلك التكرار إقامة المؤجر دعوى موضوعية بالإخلاء أو دعوى مستعجلة بالطرد ضد المستأجر لتأخّره أو امتناعه عن سداد الأجرة في مواعيدها ويستمر تأخر هذا الأخير أو امتناعه إبان نظر تلك الدعوى عن الوفاء بالأجرة التى استحققت فى ذمته وحتى قفل باب المرافعة فيها ، إذ يمثل فى جملة حالة تأخير أو امتناع واحده ، باعتبار أن المستأجر إذا قعد عن الوفاء بجزء من هذه الأجرة ولو عن فترة لاحقة لتلك الواردة فى التكليف بالوفاء فقد يتعرض لصدور حكم ضده بالإخلاء أو الطرد وأن توقيه صدور مثل هذا الحكم ضده لازمه أداء كامل الأجرة المستحقة حتى قفل باب المرافعة فى الدعوى إلى جانب المصاريف والنفقات الفعلية ، وبالتالى فإنه حتى يتحقق التكرار بتعين أن تكون واقعه التأخير أو الامتناع التالى عن سداد الأجرة لاحقة على صدور حكم نهائى فى الدعوى الأولى ، وأن يكون عدم إجابة المؤجر إلى طلب الإخلاء أو الطرد فى تلك الدعوى مرده قىام المستأجر بأداء الأجرة إبان نظرها ، إذ بذلك تثبت سابقة تأخّره أو امتناعه عن سدادها ، أما إذا قضى فى الدعوى الأولى بعدم القبول أو بالرفض بسبب آخر فإنها لاتعد كذلك ، ولما كان البين من الاوراق أن المطعون ضده أقام الدعوى الماثلة فور صدور الحكم الابتدائى بإخلاء الطاعن من العين المؤجره لامتناعه عن سداد الأجرة فى مدة سابقة وإبان نظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم والذى قضى بإلغائه قبل صدور الحكم المطعون فيه لسداد المتأخر من الأجرة بما فيها أجره المدة المقامة بسببها الدعوى الحالية وأن الطاعن قام بعرض جزء من تلك الأجرة على المطعون ضده فى ٨٥/١١/٦ قبل إعلانه بصحيفة الدعوى الأخيره وانعقاد الخصومة فيها الأمر الذى لاتقوم معه حالة تكرار الامتناع أو التأخير

عن الوفاء بالأجره . وإذا اتخذ الحكم المطعون فيه من مجرد رفع تلك الدعوى وصدور حكم غير نهائى سنداً فى ثبوت تكرار تأخر الطاعن وامتناعه عن الوفاء بالأجره يبىر الحكم بإخلائه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعنين .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الحسيني الكنانى ، فهمى الحياط نائبى رئيس المحكمة ، كمال نافع وكمال مراد .

(٢١٠)

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ القضائية :

(٢ ، ١) استئناف « الخصوم فى الاستئناف » . نقض « الصفة فى الطعن » .
دعوى « الصفة فى الدعوى » . إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير من الباطن » .
(١) الخصومة فى الاستئناف تحدد بين كان مختصا أمام محكمة أول درجة . تحديد الخصم . مناطه .

(٢) الاختصاص فى الطعن . وجوب رفعة ممن كان طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتدخل عن منازعة خصمه . قضاء الحكم الابتدائى بإخلاء الشركة . المستأجر من الباطن . من العين المزجرة والتسليم ورفض طلباتها فى الدعوى المنضمة . إعتبارها خصما حقيقيا تتوافر لها المصلحة فى الطعن بالاستئناف ولو لم يبادر المستأجر الأصلى بالطعن فيه .

(٣) إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير المفروش » .

استحقاق المالك الأجرة الإضافية عن مدة التأجير مفروشا . شرطه . قيام المستأجر بتأجير العين مفروشة وليست خالية . إثبات ذلك . وقوعه على المالك . م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧١ .

(٥ ، ٤) إيجار « إيجار الأماكن » . « التأجير فى الوفاء بالأجرة » . دعوى « قبول الدعوى » .

(٤) تكليف المستأجر بالتوفاء بالأجرة شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء للتأخير فى سدادها . خلو الدعوى من التكاليف أو وقوعه باطلا أو متضمنا أجرة غير مستحقة . أثره . عدم قبول الدعوى .

(٥) الأجرة المستحقة على المستأجر . ماهيتها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تخلف المستأجر عن سداد قيمة استهلاك المياه . إعتباره نكولا عن دفع الأجرة . خضوعه لذات أحكام التأخر فى الأجرة .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة فى الاستئناف تتحدد بمن كان مختصاً أمام محكمة الدرجة الأولى والمناطق فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات منه أو عليه .

٢ - يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده وكان البين من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الثانية - المستأجر من الباطن - طرف فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يتخل عن منازعتها للطاعنين والمطعون ضده الثانى إلى أن قضى ضدها فى الدعوى رقم (.....) شمال القاهرة الابتدائية بإخلائها من العين المؤجرة والتسليم وفى الدعوى رقم (.....) شمال القاهرة الابتدائية برفض طلباتها ومن ثم فإنها تكون خصماً حقيقياً وتتوافر لها المصلحة فى الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر فى الدعوى سالف الإشارة ولو لم يبادر المطعون ضده الثانى - المستأجر الأصلى - بالطعن فيه .

٣ - النص فى المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « وفى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان مفروشا يستحق المالك أجره إضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية » يدل على أن استحقاق المالك للأجرة الإضافية لازمه قيام المستأجر بتأجير العين من الباطن مفروشة ولا تستحق إذا أجرها خالية ويقع على المالك عبء إثبات ذلك .

٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبولها ويشترط أن يبين فى التكليف الأجرة المستحقة المتأخرة المطالب بها وألا تجاوز ما هو مستحق فعلاً فى ذمة المستأجر شريط إلا يكون متنازعا فيها جدياً .

٥ - معنى الأجرة المستحقة وفى المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى حلت محل المادة ٣١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا تقتصر على الأجرة المبينة فى العقد أو تلك المحددة بمقتضى قرار لجنة التقدير أو بموجب حكم

صدر فى الطعن عليه ، وإنما يقصد بها أيضا ما جعله القانون فى حكم الأجرة ومن ملحقاتها عملا بالقاعدة العامة المقررة فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الإشارة والتي تقضى بوجوب أن يتم الوفاء بالأجرة وبما فى حكمها كاملة إلى المؤجر فى موعد معين وكان مؤدى نص المادة ٣٧/٢ من القانون الأخير أنه يترتب على التأخير فى سداد قيمة استهلاك المياه المستحقة للمؤجر ما يترتب على التأخير فى سداد الأجرة من آثار فإن حكم نكول المستأجر عن سداد هذه القيمة هو ذات حكم عدم سداد الأجرة ويعامل نفس معاملته من حيث إدراجة فى التكاليف بالوفاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦١٦٧ سنة ١٩٧٨ شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة للمطعون ضده الثانى بالعقد المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٢ والمؤجرة من الباطن مفروشة للمطعون ضدها الأولى ومع التسليم ، وذلك لعدم سدادهما الزيادة المقررة بالمادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للتأجير مفروش عن المدة من ٩/٩/١٩٧٧ حتى آخر يوليو سنة ١٩٧٨ فضلا عن امتناعهما عن سداد قيمة استهلاك المياه من أول يناير سنة ١٩٧٣ رغم تكليفهما بالوفاء ، وأقامت الشركة المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٨٢٥١ سنة ١٩٧٩ شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار لها عن عين النزاع وبطلان عقد إيجار الجدك الصادر لها من المطعون ضده الثانى الذى قرر بالتواطوء مع المالكين بقصد التحايل على قواعد تحديد الأجرة ، أمرت المحكمة بضم الدعوى الثانية للأولى ثم حكمت فى الدعوى الأولى بالإخلاء والتسليم وفى الثانية برفضها ، استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ٢١٦٣ سنة ٩٧ ق القاهرة وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٨١ قبضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الصادر

فى الدعوى رقم ٦١٦٧ سنة ١٩٧٨ شمال القاهرة الابتدائية ورفض الدعوى ويتأيد الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٢٥١ سنة ١٩٧٩ شمال القاهرة الابتدائية ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تفسير القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الاستئناف تأسيسا على أن المطعون ضده الثانى - المستأجر الأصلى - قبل الحكم الصادر ضده ابتدائيا لفسخ عقد الإيجار الأصلى فلا يكون للشركة المطعون ضدها الأولى - وهى تستأجر العين من الباطن - أن تطعن على الحكم بالاستئناف إذ ليس للمستأجر الأصلى ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه - خلافا لذلك - إلى توافر صفتها فى الطعن باعتبارها خصما فى الدعوى رغم بانتهاء العقد فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة فى الاستئناف تتحدد بين كان مختصا أمام محكمة الدرجة الأولى ، والمناط فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات منه و عليه ، وأنه يجوز الطعن من كل من كان طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده ، وكان البين من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الثانية طرف فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون ضده الثانى إلى أن قضى ضدها فى الدعوى رقم ٦١٦٧ سنة ٩٧٨ شمال القاهرة الابتدائية باخلاؤها من العين المؤجرة والتسليم وفى الدعوى رقم ٨٢٥١ سنة ١٩٧٩ شمال القاهرة الابتدائية برفض طلباتها ، ومن ثم فإنها تكون خصما حقيقيا وتتوافر لها المصلحة فى الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر فى الدعوىين سالتى الإشارة ولم يبادر المطعون ضده الثانى - المستأجر الأصلى بالطعن فيه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف فإن النعى بما ورد بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ذلك ان الخصم المطعون فيه إذ استند فى قضائه برفض دعواهم الى عدم استحقاقهم الزيادة المنصوص عليها فى المادة ٤٥ من القانون ٤٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لما ذهب إليه من أنهم لم يقدموا الدليل على تأجير المكان مفروشا رغم أن الثابت أن المطعون ضده الثانى - المستأجر الأصلى - هو الذى أقيم بالتأجير مفروشا من الباطن إلى الشركة المطعون ضدها الأولى واقتصر دورهم على التصريح عنه بالتأجير من الباطن وبالتالي فإن قائمة المنقولات الكائنة بالعين المؤجرة لا تكون فى حوزتهم وإنما تكون فى حوزة المستأجر الأصلى فضلا عن ان الشركة المذكورة تسدد الايجار شهرياً مضافاً إليه نسبة الـ ٧٠ ٪ مقابل تأجير العين مفروشة من تاريخ العقد فى ١٥ / ٥ / ١٩٦٢ . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير مقبول ، ذلك ان النعى فى المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « وفى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان مفروشاً يستحق المالك أجره إضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبه من الأجرة القانونية .. » يدل على ان استحقاق المالك للأجرة الإضافية لازمه قبل المستأجر بتأخير العين من الباطن مفروشة لا يستحق إذ أجرها خالية ، ويقع على المالك عبء إثبات ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين بالإخلاء لعدم استحقاقهم الزيادة المشار إليها إستناداً إلى عجزهم عن تقديم الدليل على تأجير العين مفروشة وذلك بأسباب سائغة تودى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ولا ينال من ذلك أن الحكم قد أغفل الرد بأسباب مستقلة على ما أثاره الطاعنون من سداد الشركة المطعون ضدها الأولى للأجرة مضافاً إليها الزيادة إثباتاً لأن العين مؤجرة مفروشة ، ذلك أن البين بالعقد المبرم بين الطاعن الأول والمستأجر الأصلى - المطعون ضده الثانى - التزام الأخير بتلك

الزيادة كمزية مقابل التصريح له بالتأجير من الباطن ويكون النعى من ثم فى حقيقته جدلا فيما لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره وهو مالا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن القانون يوجب على مستأجر المحال التجارية أن يقوم بتركيب عداد خاص به لحساب استهلاك المياه غير أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تلتزم بهذا النص ولم تسدد قيمة استهلاكها الفعلى من المياه مما كان يجب على محكمة الموضوع أن تندب خيراً لحساب هذه القيمة غير أنها اكتفت بالقول بأن قيمة الاستهلاك غير محدده . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبولها ، وكان يشترط أن يبين فى التكليف الأجرة المستحقة المتأخرة المطالب بها والا تجاوز ما هو مستحق فعلا فى ذمة المتسأجر شريطة ألا يكون متنازعا فيها جديا ، وكان معنى الأجرة المستحقة وفق المادة ١٨ من القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١ التى حلت محل المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ لا يقتصر على الأجرة المبينة فى العقد أو تلك المحددة بمقتضى قرار لجنة التقدير أو بموجب حكم صدر فى الطعن عليه ، وإنما يقصد بها أيضا ما جعله القانون فى حكم الأجرة ومن ملحقاتها عملا بالقاعدة العامة المقررة فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ سالف الإشارة والتى تقضى بوجوب أن يتم الوفاء بالأجرة وما فى حكمها كاملة إلى المؤجر فى موعد معين ، وكان مؤدى نص المادة ٢/٣٧ من القانون الأخير أنه يترتب على التأخير فى سداد قيمة استهلاك المياه المستحقة للمؤجر ما يترتب على التأخير فى سداد الأجرة من آثار فإن حكم نكول المستأجر عن سداد هذه القيمة هو ذات حكم عدم سداد الأجرة

ويعامل نفس معاملته من حيث إدراجه فى التكاليف بالوفاء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على ماثبت للمحكمة من مطالعة الإنذار المطعن للمطعون ضدهما بتكليفهما بالوفاء بالأجرة من أنه جاء خلواً من بيان مقدار المستهلك من المياه وقيمتة المستحقة فعلا والتي يطالب بها الطاعنون ورتب على ذلك بطلان ذلك التكاليف واعتباره حابط الأثر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى على الحكم بماورد بهذا السبب فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعى رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقى نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحى ، محمود رضا الخضيرى وأحمد الحديدى .

(٢١١)

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) دعوى « الصفة فى الدعوى » . إصلاح زراعى .

وزير الزراعة هو صاحب الصفة فى تمثيل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أمام القضاء ، بإعتباره رئيس مجلس إدارتها . قرار رئيس مجلس الوزراء ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) دعوى « الدعوى غير المباشرة » . ارتفاق « حق المرور » .

الدعوى غير المباشرة . نطاقها . اكتساب حق المرور لمصالح الأرض المحبوسة عن الطريق العام . خروجه عن نطاق استعمال الدعوى غير المباشرة . علة ذلك .

١- من المقرر بنص المادة التاسعة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، ونص المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ - بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - أن « رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الذى يمثلها فى صلاتها بالغير وأمام القضاء » . وكان قرار رئيس الوزراء ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قد نص فى مادته الأولى على أن « يعاد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى برئاسة وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى » . لما كان « ما تقدم وكان وزير الزراعة الذى حل محل وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية ٢٨١ لسنة ١٩٨٤ قد أقام هذا الطعن بصفته رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعة من غير ذى صفة يكون على غير أساس .

٢ - النص فى المادة ٢٣٥ من القانون المدنى على أن « لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينة جميع حقوق هذا المدين

إلا ما كان منها متصلاً بشخصية خاصة أو غير قابل للحجز » يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق والرخص التي يؤدي استعمال الدائن لها إلى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية في تصريف شئونه ، وكان إكتساب حق المرور في أرض الجار نظير تعويض عادل بالشروط والضوابط المحددة بنص المادة ٨١٢ من القانون المدني هو من الرخص التي قصر الشارع سلطة الافادة منها على مالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام فإن استعمال هذه الرخصة يكون خارج النطاق الذي يجوز فيه استعمال الدعوى غير المباشرة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى ٢٥٩ سنة ١٩٨٠ مدنى الإسماعيلية الابتدائية ، على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى (الطاعنه) وسائر المطعون ضدهم بطلب تعيين أقرب ممر للطريق العام لتمكينهم من الانتفاع بالعين المبينة بالصحيفة والمؤجرة لهم من الوحدة المحلية التى يمثلها المطعون ضده الرابع والزامه بتعويض الهيئة عن هذا الممر ، وذلك على سند من أحكام المواد ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٨١٢ من القانون المدنى ، ومحكمة أول درجة ندبت فى ١٩٨٠/٦/٢٢ خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٨١/٣/١٥ بالطلبات ، إستأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٩٢ لسنة ٦ ق الاسماعيلية ، كما استأنفه كل من المطعون ضده الرابع بالاستئناف ٩٣ لسنة ٦ ق - والمطعون ضدهما الخامس والسادس بالاستئناف ٧٩ لسنة ٦ ق - وتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٢ قضت المحكمة فى الاستئنافات الثلاثة بتأييد الحكم المبتأنف . طعنت الهيئة فى هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون ضدهم الثلاثة الأول ببطلان صحيفة الطعن ، وبعدم

قبوله لرفعة من غير ذى صفة ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفيعين ورفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان إعلان صحيفة الطعن أن إعلان المطعون ضده الأول تم فى مكتبه فى حين أنه يتعين إعلانه بمحل إقامته المبين بصحيفة الدعوى .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول ، ذلك أن الثابت أن المطعون ضده الأول قدم مذكرة بدفاعه فى الميعاد ومن ثم تكون الغاية من إعلانه قد تحققت وتنتفى مصلحته فى التمسك ببطلان إعلانه بالصحيفة .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن لرفعة من غير ذى صفة أن الذى يمثل الهيئة الطاعنة هو رئيس مجلس إدارتها وليس هو رافع الطعن .

وحيث إن هذا الدفع بدوره فى غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر بنص المادة التاسعة من القانون ٦١ سنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، ونص المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - أن « رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الذى يمثلها فى صلاتها بالغير وأمام القضاء » ، وكان قرار رئيس مجلس الوزراء ٤١٩ سنة ١٩٨٤ بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قد نص فى مادته الأولى على أن « يعاد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى برئاسة وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى .. » ، لما كان ما تقدم ، وكان وزير الزراعة - الذى حل محل وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية ٢٨١ سنة ١٩٨٤ قد أقام هذا الطعن - بصفته رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعة من غير ذى صفة يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الهيئة الطاعنة على الحكم الطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن المطعون ضدهم الثلاثة الأولين يستأجرون من الوحدة المحلية قطعة الأرض التى طلبوا لها حق المرور ، وأن هذه الأرض محبوسة عن الطريق العام ، ورتب الحكم على ذلك انطباق أحكام المادتين ٢٣٥ ، ٢٣٦ من القانون المدنى فى حين أن استعمال الدعوى غير المباشرة طبقاً لأحكام هاتين المادتين منوط بأن يكون رافعها مالكا أو صاحب حق عينى .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ٢٣٥ من القانون المدنى على أن « لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينة جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصة خاصة أو غير قابل للحجز . » يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق والرخص التى تؤدى استعمال الدائن لها إلى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية فى تصريف شئونه ، وكان اكتساب حق المرور فى أرض الجار نظير تعويض عادل بالشروط والضوابط المحددة بنص المادة ٨١٢ من القانون المدنى هو من الرخص التى قصر الشارع سلطة الإفادة منها على مالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام فإن استعمال هذه الرخصة يكون خارج النطاق الذى يجوز فيه استعمال الدعوى غير المباشرة ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود

شوقي نائب رئيس المحكمة ، أحمد مكي ، محمد وليد الجارحي ومحمود رضا الخضيرى .

(٢١٢)

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٣ القضائية :

لنقض « الخصوم فى الطعن » . « الصفة فى الطعن » .

عدم إيداع الطاعن مع التوكيل وحتى نظر الطعن ما يدل على صفته كوارث للمحكوم عليها . أثره . عدم قبول الطعن .

لما كان الطاعن قد أقام طعنه المائل بصفته وارثاً للمرحومة ولم يودع مع التوكيل أو يقدم لدى نظر الطعن ما يدل على ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى بورسعيد
الابتدائية بطلب الحكم بطرد من العين المبينة بالصحيفة ،
وقالوا بياناً لدعواهم أنهم يمتلكون قطعة من الأرض وقد وضعت المدعى عليها

اليد على بعضها إغتصاباً فأقاموا دعواهم بالطلب السالف . ومحكمة أول درجة نذبت خبيراً في ٢٣/٣/١٩٨٠ لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٣١/١/١٩٨٢ - بذلك الطلب . إستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم بالإستئناف ١١٣ لسنة ٢٣ ق الإسماعيلية . ومحكمة الإستئناف قضت في ١٨/١٢/١٩٨٢ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي أصلياً بعدم قبول الطعن - وإحتياطياً برفضه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة محدّدت جلسة لنظره وفيه إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن منى الدفاع بعدم قبول الطعن أن الطاعن لم يكن خصماً في النزاع الذي فصلت فيه محكمة الاستئناف ولم يقدم ما يدل على صفته في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان الطعن قد أقام طعنه المائل بصفته وارثاً للمرحومة ولم يودع مع التوكيل أو يقدم لدى نظر الطعن ما يدل على ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود

شوقي نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمود رضا الخضيرى وأحمد الحديدي .

(٢١٣)

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ القضائية :

(٢ ، ١) شفعة « إجراءات الشفعة : سقوط الشفعة . » عوى الشفعة « ترك

الدعوى » . بيع .

(١) طلب الشريكين فى الشروع حصص شريكهما المباعه منه بالشفعة دون أن يطلب

أحدهما الشفعة فى العين بمرمتها . ترك أحدهما الخصومة فى الدعوى . مؤداة تجهئة الصفقة

على المشتري وسقوط حق الآخر فى الأخذ بالشفعة .

(٢) إقرار المطعون ضدها الثانى بأن الثمن المودع يخص الشفع الآخر هو فى حقيقته

نزول منها له عن حقها فى الشفعة وهو مالا يجيزه الشارع ويسقط حقها ذاته .

١ - لما كان الحق من المشتري للعين المشفوع فيها - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - ألا تتجزأ عليه الصفقة فإذا تعدد الشفعاء من طبقة واحدة ولم

يطلب كل منهم الشفعة فى كل العين المشفوع فيها وسقط حق أحدهما لسبب

يتعلق بالمواعيد أو بغيرها من إجراءات الشفعة تفرقت الصفقة على المشتري

وصارت بذلك دعوى الشفعة غير مقبولة . وكان من المقرر فى قضا هذه المحكمة

كذلك أنه ليس لمن طلب الشفعة فى جزء من العين المباعة أن يعدل إلى طلب الشفعة

فى العين برمتها ما دام قد فوت على نفسه المواعيد المقررة للأخذ بالشفعة لأن إجراءات الشفعة المنصوص عليها فى المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ من القانون المدنى ومواعيدها مرتبطة ببعضها ببعض إرتباطاً وثيقاً وماساً بذات الحق ويوجب القانون إتباعها وإلا سقط الحق فى الشفعة ذاته ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانية - وهما شفيعان من طبقة واحدة - لم يطلب إحداهما أخذ العين المشفوع فيها برمتها وإنما طلبا ذلك سوياً وأودعا ثمناً واحداً لها ، وكان إقرار المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة بترك الخصومة من شأنه إلغاء كافة إجراءات الشفعة بالنسبة لها بما فى ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمنته من طلبات تخصها وذلك عملاً بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات مما يجزئ الصفقة على المشتريين (الطاعنين) الأمر الممتنع قانوناً .

٢ - إقرار المطعون ضدها الثانية فى ١١/٦/١٩٧٦ أن الثمن المودع يخص الشفيع الآخر وحده ذلك أن التكييف الصحيح لهذا الإقرار منها - بعد رفع الشفعة بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٦ - أنها فى الحقيقة نزلت به للشفيع الآخر عن حقها فى الشفعة وهو ما لا يجيزه الشارع ويتضمن إسقاطاً لحقها ذاته ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضائها على أن تنازلها « يمثل حوالة حق تنتج أثرها دون حاجة لقبول المدين بما لا محل معه لإلزامه بإيداع مبلغ آخر وإلا تجاوزت المبالغ المودعة ثمن المبيع » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى ٩٢٦ لسنة ١٩٧٦ مدنى
أسيوط الابتدائية على الطاعنين والمطعون ضدهم الثالث والسابع والثامن
ومورث المطعون ضدهما الرابع والسادس بطلب الحكم بأحقتهما فى الشفعة
فى عقد بيع الحصة العقارية المبينة بالصحيفة - الصادر من شركائهما
فى الشيوخ للطاعن الأول - مع بطلان عقد البيع الصادر من هذا الأخير لزوجته
الصانعة الثانية عن الحصة ذاتها ، وقالوا شرحاً لدعواهما أنهما علما أن الطاعن
الأول اشترى تلك الحصة ثم باعها لزوجته الطاعنة الثانية بعقد بيع صورى صورية
مطلقة تحايلاً على حقهما فى الشفعة فأقاما دعواهما بالطلبات السالفة . ومحكمة
أول درجة حكمت فى ١٩٧٧/٣/٢٦ بإثبات ترك المدعية الثانية (المطعون ضدها
الثانية) للخصومة فى الدعوى وبإحالتها إلى التحقيق لإثبات ونفى الصورية
المدعى بها ، وبعد سماع الشهود حكمت فى ١٩٧٩/٦/٣٠ بالصورية
وفى ١٩٨٤/٥/٢٦ بالشفعة . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف
١٧٨ لسنة ٥٩ ق أسىوط . وبتاريخ ١٩٨٥/١١/١٨ قضت محكمة
الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذا
المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على هذا الحكم المطعون فيه مخالف القانون
والخطأ فى تطبيقه ذلك أنه قضى بالشفعة فى حين أن الشفعية الثانية
(المطعون ضدها الثانية) تركت الخصومة فى الدعوى وألغيت بهذا الترك جميع
إجراءاتها بالنسبة لها بما فى ذلك إيداع الثمن وبذلك تجزأت الصفقة عليهما
وسقط الحق فى الشفعة .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان من حق المشتري للعين
المشروع فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تتجزأ عليه الصفقة
فإذا تعدد الشفعاء من طبقة واحدة ولم يطلب كل منهم الشفعة فى كل العين

المشفوع فيها وسقط حق أحدهم لسبب يتعلق بالمواعيد أو غيرها من إجراءات الشفعة تفرقت الصفقة على المشتري وصارت بذلك دعوى الشفعة غير مقبولة . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة كذلك أنه ليس لمن طلب الشفعة في جزء من العين المبيعة أن يعدل طلب الشفعة في العين برمتها ما دام قد فوت على نفسه المواعيد المقررة للأخذ بالشفعة لأن إجراءات الشفعة المنصوص عليها في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ من القانون المدني ومواعيدها مرتبطه بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وماساً بذات الحق ويوجب القانون إتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة ذاته ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم الأول والثانية - وهما شفيعان من طبقة واحدة - لم يطلب أحدهما أخذ العين المشفوع فيها برمتها وإنما طلبا ذلك سوياً وأودعا ثمناً واحداً لها ، وكان إقرار المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة يترك الخصومة من شأنه كافة إجراءات الشفعة بالنسبة لها بما في ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمنته من طلبات تخصصها وذلك عملاً بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات بما يجزئ الصفقة على المشتريين (الطاعنين) الأمر الممتنع قانوناً ، ولا يغير من ذلك إقرار المطعون ضدها الثانية في ١٩٧٦/٦/١١ أن الثمن المودع يخص الشفيع الآخر وحده ذلك ، أن التكييف الصحيح لهذا الإقرار منها - بعد رفع دعوى الشفعة بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢ - أنها في الحقيقة نزلت به للشفيع الآخر عن حقها في الشفعة وهو لا يجيزه الشارع ويتضمن إسقاطاً لحقها ذاته ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على أن تنازلها « يمثل حوالة حق تنتج أثرها دون حاجة لقبول المدين بما لا محل معه لإلزامه بإيداع مبلغ آخر وإلا تجاوزت المبالغ المودعة ثمن البيع » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ويسقوط الحق في الشفعة .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة، محمد وليد الجمارحى، محمود رضا الحفنى وأحمد الحديدي

(٢١٤)

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٥ القضائية :

دعوى . « الصفة فى الدعوى » . إعلان . وكالة . إستئناف . « سقوط الاستئناف » .
جواز إعلان الخصم فى شخص وكيله متى اقترن اسم الوكيل باسم الموكل . أثر ذلك .
سريان مواعيد الطعن على الأحكام فى حق الأصيل من تمام إعلانها فى شخص الوكيل
بصفته . إعلان المطعون ضده الثانى بصفته وكيلأ عن المطعون ضدها الأولى بالحكم الصادر
عليه بذات الصفة . مؤداه . وسقوط حقها فى الاستئناف بانقضاء الميعاد من تمام هذا الإعلان .

الإعلانات التى توجه من الوكيل أو إليه تعد موجهة من الموكل أو إليه متى
تمت فى حدود الوكالة واقتران فيها اسم الوكيل باسم الموكل ، وإذا رفعت
الدعوى من شخص أو على شخص بصفته وكيلأ عن غيره فإن الأصيل يكون هو
الخصم فيها ، كما أن الحكم الصادر فى هذه الدعوى للوكيل أو عليه بصفته هذه
يكون صادراً للأصيل أو عليه ، وإذا كان ميعاد الطعن فى هذا الحكم يبدأ من
تاريخ إعلانه - وفقاً لنص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات فإن إعلانه كما يصح
لشخص الأصيل يصح أيضاً فى شخص هذا الوكيل بصفته متى تم فى حدود
الوكالة وأعلن إليه بهذه الصفة التى صدر الحكم على أساسها وتجرى مواعيد
الطعن عندئذ فى حق الأصيل من وقت تمام هذا الإعلان ، ولما كان ذلك وكان
الواقع الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الثانى كان مختصماً فيها عن نفسه
وبصفته وكيلأ عن شقيقته المطعون ضدها الأولى - بالتوكيل الرسمى العام
المشهور برقم ٢٠٣٦ لسنة ١٩٦٧ توثيق الاسكندرية الذى تتسع لذلك وصدر
الحكم عليه وأعلن له بهذه الصفة بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٧ فلم يستأنفه كما لم
تستأنفه المطعون ضدها المذكورة إلا فى ١٩٨١/١١/٢٥ فإن حقها فى
الاستئناف يكون قد سقط . وإذا خالف أول الحكيمين المطعون فيهما هذا النظر
فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى ٢١٢٦ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة المبرم بينهم فى ١٥/٧/١٩٦٥ الذى إختص فيه الطاعنان بالعقار المبين فى الصحيفة . ومحكمة أول درجة حكمت فى ٤/١١/١٩٧١ بهذا الطلب . ويتاريخ ٢٥/١١/١٩٨١ إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف ٦٣٥١ سنة ٩٨ ق القاهرة . دفع الطاعنان بسقوط الحق فى الاستئناف وقضت المحكمة فى ١٩/٢/١٩٨٣ برفع هذا الدفع وفى ١٢/١٢/١٩٨٤ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنفة وببطلان إعلانها بصحيفة الدعوى طعن الطاعنان فى هذين الحكمين بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم الأول مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاء برفض الدفع بسقوط الحق فى الاستئناف على بطلان إعلان المستأنفة بكل من صحيفة إفتتاح الدعوى والحكم الصادر فيها تأسيساً على أنها لم تعلن فى موطنها بالخارج وإنما أعلنت فى موطن وكيلها المطعون ضده الثانى فى حين أن هذا الأخير كان مختصاً فى الدعوى عن نفسه وبصفته وكيلاً عنها فإن إعلانها فى شخصه بهذه الصفة يكون صحيحاً ومنتجاً سواء فى إنعقاد الخصومة أو فى سريان ميعاد الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، حسين محمد حسن ومصطفى عسيب عباس محمود .

(٢١٥)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٦ القضائية « أحوال شخصية » .

أحوال شخصية « التطليق للضرر » . « طاعة » . حكم « تسببه » .

طلب الزوجة التطليق من خلال دعواها بالإعتراض على الطاعة .

وجوب إتخاذ إجراءات التحكيم فيه إذا عجزت المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين
لاستحكام الخلاف بينهما . إتفاق الحكيم على التطليق . مؤداه . وجوب القضاء بما قرراه
دون معارضه أو مناقضه . مخالفة ذلك . خطأ .

النص في الفقرة الخامسة من المادة ١١ مكرراً ثانياً وفي الفقرة الأولى من
المادة ١١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أنه إذا طلبت الزوجة التطليق
من خلال دعواها بالإعتراض على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية
تعين على المحكمة - بعد أن يتضح لها عند التدخل بين الزوجين لإنهاء النزاع
صلحاً أن الخلاف مستحكم أن تتخذ إجراءات التحكيم ، فإذا إتفق الحكمان
على التطليق ورفعا تقريرهما إليها قضت بما قرراه دون معارضه أو مناقضه ، لما
كان ذلك ، وكان الثابت أن دعوى الطاعة بالتطليق جاءت من خلال إعتراضها
على إنذارى دعوتها للعودة لمنزل الزوجية ، وإتخذت المحكمة الإستئنافية - ومن
قبلها محكمة أول درجة - إجراءات التحكيم فإتفق الحكمان على إستحكام
الخلاف وإستحالة العشرة بين الزوجية بما لازمه أن تحكم المحكمة بما إرتأه من
التفريق بينهما ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الإعلانات التى توجه من الموكل أو إليه تعد موجهة من الوكيل أو إليه متى تمت فى حدود الوكالة واقترن فيها إسم الوكيل باسم الموكل ، وإذا رفعت الدعوى من شخص أو على شخص بصفته وكيلاً عن غيره فإن الأصل يكون هو الخصم فيها ، كما أن الحكم الصادر فى هذه الدعوى للوكيل أو عليه بصفته هذه يكون صادراً للأصل أو عليه ، وإذا كان ميعاد الطعن فى هذا الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه وفقاً لنص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات - فإن إعلانه كما يصح لشخص الأصل يصح أيضاً فى شخص هذا الوكيل بصفته متى تم فى حدود الوكالة وأعلن إليه بهذه الصفة التى صدر الحكم على أساسها وتجرى مواعيد الطعن عندئذ فى حق الأصل من وقت تمام هذا الإعلان ، ولما كان ذلك ، وكان الواقع الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الثانى كان مختصماً فيها عن نفسه وبصفته وكيلاً عن شقيقته المطعون ضدها الأولى - بالتوكيل الرسمى العام الشهر برقم ٢٠٣٦ سنة ١٩٦٧ توثيق الاسكندرية الذى يتسع لذلك - وصدر الحكم عليه وأعلن له بهذه الصفة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٧ فلم يستأنفه كما لم تستأنفه المطعون ضدها المذكورة إلا فى ١٩٨١/١١/٢٥ فإن حقها فى الاستئناف يكون قد سقط : وإذا خالف أول الحكّمين المطعون فيهما هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب مع نقض الحكم الثانى - الصادر فى موضوع الاستئناف بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢ - تبعاً لذلك باعتباره لا حقاً له ومؤسساً عليه دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بسقوط الحق فى الاستئناف .

المستأنف ورفض التطبيق على سند من أن الطاعنة عجزت عن إثبات الضرر الذي لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمتالهما - عملاً بالمادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٨٠ / ٩٠٠ كلى أحوال شخصية المنصورة على الطاعن للحكم برفض إنذار الطاعنة المعلن لها بتاريخ ١٩٨٠ / ٨ / ١٧ وإعتباره كأن لم يكن ، ، وتطبيقها عليه طلقه بانه للضرر . كما أقامت عليه الدعوى رقم ١٩٨٠ / ٩٣٩ كلى أحوال المنصورة للحكم برفض إنذار الطاعن المعلن لها بتاريخ ١٩٨٠ / ٨ / ٢٥ وإعتباره كأن لم يكن وتطبيقها عليه للضرر ، وقالت في بياناً أن المطعون ضده وجه إليها الإنذار الأول يدعوها فيه للدخول في طاعته كما وجه لها الإنذار الثانى لذات السبب وإذ كان غير أمين عليها نفساً ومالا وإن مسكن الطاعنة مشغول بسكنى الغير فقد أقامت الدعويين ضمت المحكمة الدعويين وإتخذت فيهما إجراءات التحكيم ، وبتاريخ ١٩٨٣ / ١٠ / ٢٥ حكمت بتطبيق البطاعنة طلقه بانه . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٨٣ / ١٨ ق للحكم بإلغائه ورفض الدعويين . إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم

وبتاريخ ١٠/٣/١٩٨٦ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب التتطبيق وأحالت الدعوى إلى التحقيق بالنسبة للإعتراض على إنذارى دعوتها لمنزل الزوجية . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض. قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أنها أقامت دعوى التتطبيق من خلال إعتراضها على إنذارى دعوتها للعودة إلى منزل الزوجية ، وإتخذت محكمة الإستئناف إجراءات التحكيم ، وكان يتعين عليها أن تقضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بتطبيقها حتى لو كانت الإساءة آتية من قبلها ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم ورفض دعوى التتطبيق على سند من أن الطاعنة عجزت عن إثبات الضرر الذى لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما عملاً بالمادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى الفقرة الخامسة من المادة ١١ مكرراً ثانياً من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « وعلى المحكمة عند نظر الإعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإن بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التتطبيق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة فى المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون » ، وفى الفقرة الأولى من المادة ١١ من ذات القانون على أن « على الحكامين أن يرفعا تقريرهما إلى المحكمة مشتملاً على الأسباب وحلفته اليمين المبينة فى المادة (٨) ، يدل على أنه إذا طلبت الزوجة التتطبيق من خلال دعواها بالإعتراض على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية تعين

على المحكمة - بعد أن يتضح لها عند التدخل بين الزوجين لإنهاء النزاع صلحاً أن الخلاف مستحكم - أن تتخذ إجراءات التحكيم ، فإذا إتفق الحكمان على التطلق ورفعا تقريرهما إليها قضت بما قرراه دون معارضة أو مناقضة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن دعوى الطاعة بالتطبيق جاءت من خلال إعتراضها على إنذارى دعوتها للعودة لمنزل الزوجية ، واتخذت المحكمة الإستئنافية - ومن قبلها محكمة أول درجة - إجراءات التحكيم فإتفق الحكمان على إستحكام الخلاف وإستحالة العشرة بين الزوجين بما لازمه أن تحكم المحكمة بما أرتأياه من التفريق بينهما وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض التطلق على سند من أن الطاعة عجزت عن إثبات الضرر الذى لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما - عملاً بالمادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه وتوافرت موجبات تطبيق الطاعة على الطاعن طلبة بائه .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين
على حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد على ، عبد الحميد سليمان وعزت عمران .

(٢١٦)

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٨ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » « تغيير وإساءة استعمال العين » .

براءة المستأجر مما أسند إليه من اتهام بتسهيل ارتكاب الدعارة بالعين المؤجرة ؛
القضاء بإخلاء العين إستناداً إلى ما حصله المحكم من تحقيقات اللجنة . خطأ . علة
ذلك . م ٣١ / د ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

١ - النص في المادة ٣١/د من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأماكن المنطبق عليها في واقعة الدعوى - على أنه « في غير
الأماكن المؤجرة مفروشه لا يجوز أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة
المتفق عليها في العقد الا لأحد الأسباب الآتية (د) - إذا استعمل
المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة منافية للآداب العامة
متى ثبت ذلك بحكم قضائي نهائي » يدل على أن إخلاء المكان المؤجر في هذه الحالة
منوط بصدور حكم قضائي نهائي يثبت استعمال المستأجر العين المؤجرة إستعمالاً
منافياً للآداب العامة ولا يجوز الالتجاء إلى أى طريق آخر لإثبات هذه الواقعة ، لما
كان ذلك وكان البين من الأوراق أنه قضى نهائياً في الجنبه رقم (.....) مستأنف

آداب غرب الاسكندرية ببراءة الطاعن من تهمة تسهيل ارتكاب جرائم الدعارة بالعين إستنجاره محل النزاع وهو ما يستتبع بطريق اللزوم عدم مساهمته فى ارتكاب هذه الجريمة بأية صورة من صور المساهمة الجنائية بالعين المؤجرة وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف باخلاء عين النزاع استنادا إلى ما حصله من تحقيقات الجناحة المشار إليها وخلص إلى ثبوت ارتكاب الطاعن مع مطلقة المطعون ضدها الثانية لأفعال منافية للآداب واستعمال جهاز التليفون المركب بالعين المؤجرة فى تسهيل الدعارة للغير رغم أن هذه الواقعة التى إستخلصها الحكم من الأوراق لم تثبت بحكم قضائى نهائى إعمالاً لنص المادة ٣١ / د من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ومن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعن والمطعون ضدها الثانية الدعوى (.....) مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/٢/٩ وإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها لها خالية وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب العقد المذكور إستأجر والد الطاعن هذه الشقة وبعد وفاته ظل هو يقوم فيها إلا أنه عمد إلى استعمالها مع المطعون ضدها الثانية فى الأغراض المنافية للآداب العامة باتخاذها مركزاً لتسهيل جرائم الدعارة وذلك بالمخالفة لنص المادة ٣١/د من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ،

وإذ قضت المحكمة الجنائية بإدانتها لهذا السبب في الجلسة رقم آداب سيدى جابر ، فقد أقامت الدعوى ، بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٠ قضت المحكمة بفسخ عقد الايجار واخلاء عين النزاع وتسليمها للمطعون ضدها الأولى واستأنف الطاعن في هذا الحكم الاستئناف رقم الاسكندرية ، بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وإذ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا فقد حددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بقضى الحكم ، بالجلسة المحددة التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن إخلاء المكان عند استعمال المستأجر له أو السماح باستعماله بطريقة منافية للآداب العامة مشروط بصدور حكم قضائى نهائى يثبت ذلك ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف قد قضت في الجلسة رقم مستأنف آداب غرب الاسكندرية بالغاء الحكم المستأنف الصادر في الجلسة رقم آداب سيدى جابر - الذى قضى بإدانة الطاعن - مما أسند إليه من إتهام بشأن تسهيل الدعارة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأيد الحكم المستأنف بإخلاء عين النزاع لاستعمال الطاعن لها بطريقة منافية للآداب العامة رغم عدم صدور حكم قضائى نهائى مثبت لذلك ، فانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٣١/د من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه « فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز المؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة منافية للآداب العامة متى ثبت ذلك بحكم قضائى . يدل على أن إخلاء المكان المؤجر

فى هذه الحالة منوط بصدور حكم قضائى نهائى يثبت استعمال المستأجر العين المؤجرة استعمالاً منافياً للأداب العامة ، ولا يجوز الالتجاء إلى أى طريق آخر لاثبات هذه الواقعة ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أنه قضى نهائياً فى اللجنة « » مستأنف آداب غرب الاسكندرية ببراءة الطاعن من تهمة تسهيل ارتكاب جرائم الدعارة بالعين استئجاره محل النزاع وهو ما يتبع بطريق اللزوم عدم مساهمته فى ارتكاب هذه الجريمة بأية صورة من صور المساهمة الجنائية بالعين المؤجرة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بإخلاء عين النزاع استناداً إلى ما حصله من تحقيقات اللجنة المشار إليها وخلص إلى ثبوت إرتكاب الطاعن مع طليقته المطعون ضدها الثانية لأفعال منافية للأداب باستعمال جهاز التليفون المركب بالعين المؤجرة فى تسهيل الدعارة. للغير رغم أن هذه الواقعة التى استخلصها الحكم من الأوراق لم تثبت بحكم قضائى نهائى إعمالاً لنص المادة ٣١ / د من القانون رقم لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، ومن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعنين .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح وعلى محمد على

(٢١٧)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) جمارك . استيراد .

المعدات وأجهزة التكييف التي تستورد بقصد استعمالها لدور العرض السينمائي . تقرير
إعفائها من الرسوم الجمركية . مناطه . صدور قرار من وزير المالية في كل حالة على حده بناء
على اقتراح وزير الثقافة . م ١ / ٣ ق ٢٣ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) نقض « أسباب الطعن : السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعنة للاعتراضات الموجهة الى تقرير الخبير ووجد قصور الحكم في الرد
عليها . اكتفائها بالإشارة إلى دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتيها في قول مجمل . نعى
مجهل غير مقبول .

١ - مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بعض الإعفاءات الضريبية لدور العرض
السينمائي من أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
المعدات وأجهزة التكييف التي تستورد بقصد استعمالها لدور العرض السينمائي

ويصدر بالإعفاء فى كل حالة على حدة قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة « ، إن المشرع ناط تقرير هذا الإعفاء بقرار يصدره وزير المالية فى كل حالة على حده بناء على اقتراح وزير الثقافة أى بعد دراسة ظروف كل حالة والمعدات المستوردة ومدى مناسبة إعفائها من الرسوم الجمركية تحقيقاً لجدية المبررات التى تستوجب الإعفاء ولم يجعل الإعفاء أمراً مفروضاً وإلا لنص صراحة على إعفاء هذه المعدات من الرسوم الجمركية دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك كما نص فى حالات أخرى .

٢ - لما كانت الطاعنة لم تورد فى سبب النعى بياناً بالمطاعن التى وجهتها إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم فى الرد عليها واكتفت بالإشارة فى قول مجمل إلى دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتها ، فإن النعى بهذا السبب يكون مجهلاً غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد مصلحة الجمارك انتهت فيها إلى طلب الحكم بالزامها برد مبلغ ٢٠٠.٣٤٩ جنية والفوائد القانونية وخطابى الضمان المبينين بصحيفة الدعوى ، وقالت بياناً لذلك أنها استوردت - بعد موافقة وزارة الثقافة - بعض الأدوات والآلات اللازمة لتجديد بعض دور العرض السينمائية التابعة لها ، وافرجت المصلحة المطعون ضدها من تلك البضاعة تحت نظام الموقوفات بناء

على خطاى ضمان بمبلغ ١١٦٥٢ جنيه ، وإذ رفض وزير المالية إعفاءها من أداء الرسوم الجمركية المستحقة على معظم تلك المواد وأوقع عليها حجزاً إدارياً وحصل منها مبلغ ٢٠٠ مليم ٢٠٣٤٩ جنيه دون حق فقد أقامت دعواها بطلباتها السالفة . بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥ اندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦٩ لسنة ٩٩ ق - القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأّت فيها رفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ ذهب إلى إن إعفاء ما يستورد لإنشاء دور العرض السينمائي أو تجديدها من الرسوم الجمركية لا يكون إلا بقرار من وزير المالية مع إن الإعفاء مقرر بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ وما قرار وزير المالية إلا وسيلة تطبيق وتنفيذ لذلك القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بعض إعفاءات الضريبة لدور العرض السينمائي من أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المعدات وأجهزة التكييف التى تستورد بقصد استعمالها لدور العرض السينمائي ويصدر بالإعفاء فى كل حالة على حدة قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة ، أن المشرع ناط تقرير هذا الإعفاء بقرار يصدره وزير المالية فى كل حالة على حدة بناء على اقتراح وزير الثقافة أى بعد دراسة ظروف

كل حالة والمعدات المستوردة ومدى مناسبة إعفائها من الرسوم الجمركية تحقيقا لمجدية المبررات التي تستوجب الإعفاء أمرا مفروضا وإلا لنص صراحة على إعفاء هذه المعدات من الرسوم الجمركية دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك كما نص في حالات أخرى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني والشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفهم الواقع في الدعوى إذ فسر ما تمسكت به الطاعنة من عدم تنفيذ وزارة المالية للإعفاء المقرر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بأن ذلك الإعفاء أمر وجوبى ورتب على ذلك إعتبارا للنزاع المطروح متعلقا بامتناع وزير المالية عن إصدار قرار بإعفاء الأشياء التي استودرتها من الرسوم الجمركية وهو ما يخرج عن الاختصاص الولائي للمحاكم ، مع أن مفاد دفاعها التضرر من عدم تنفيذ الإعفاء طبقا للقانون ، ورغم ذلك فصلت المحكمة فيه وكان عليها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، إذ لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه ذهب إلى خروج النزاع المطروح عن الاختصاص الولائي للمحاكم ، وإنما قضى برفض دعوى الطاعنة باسترداد مبالغ تدعى أنها دفعتها دون وجه حق ، لافتقارها إلى السند الذي يؤيدها لخلو قرار وزير المالية الصادر بشأن الطلب المقدم منها تطبيقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ من تقرير إعفاء جمركي للبضائع المطالب باسترداد مادفع عنها من رسوم جمركية ، مقررًا أن المنازعة في سلامة موقف وزير المالية من تقرير الإعفاء مسألة أولية تخرج عن الاختصاص الولائي للقضاء العادي ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب الحكم لها باسترداد المبالغ التي حصلت منها المصلحة المطعون ضدها كرسوم

جمركية على المعدات التي استوردتها لتجديد دور العرض السينمائي التابعة لها وخطابي الضمان الصادرين بشأنها لعدم أحقيتها في إقتضائها ، وهو ما يختص القضاء العادي بنظره ولا يستلزم الفصل فيه التعرض لسلامة قرار وزير المالية والذي يخرج عن الاختصاص الولائي للمحاكم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في فهم الواقع في الدعوى وفي تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور إذ أغفل الرد على الاعتراضات التي وجهتها الطاعنة إلى تقرير الخبير وطرحتها على محكمة أول درجة ثم تمسكت بها أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة لم تورد في سبب النعي بيانا بالطاعن التي وجهتها إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم في الرد عليها واكتف بالإشارة في قول مجمل إلى دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتها ، فإن النعي بهذا السبب يكون مجهلا غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طهرم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس والسيد خلف .

(٢١٨)

الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق :

(١) بيع « بعض أنواع البسوق : بيع الجسدك . إيجار » إيجار الأماكن : التنازل عن الإيجار .

قاعدة عدم جواز تنازل المستأجر عن الإيجار بغير إذن من المالك . عدم سريانها على الأماكن المؤجرة للمؤسسات العامة بعد إلغائها . لوزير المالية أن يبيع بالجسدك ما كانت تستأجره من أماكن إلى الهيئات الخاضعة لقوانين استثمار المال العربي والأجنبي متى توافرت فيها بعض مقوماته المادية . م ٨ ق ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل . عدم وجوب أن يكون المكان المؤجر مشجراً في حكم القانون ، علة ذلك .

(٢) حكم « تسبيب الحكم : عيوب التدليل : القصور » . بطلان « بطلان الأحكام » . نقض « سلطة محكمة النقض » .

تصور الحكم في أسبابه القانونية . لا يبطله طالما خلاص إلى النتيجة الصحيحة . لمحكمة النقض أن تستكمل القصور دون نقضه .

(٣) حكم . دعوى « المستندات في الدعوى » . إثبات « طرق الإثبات : الإحالة إلى التحقيق » .

كفاية أوراق الدعوى ومستنداتها . لا على الحكم إذ لم يجب طلب الإحالة إلى التحقيق .

٥

(٤) عقد « عيوب الرضا : الإكراه » . محكمة الموضوع « سلطة محكمة الموضوع

نقض « أسباب الطعن : السبب الموضوعي ، سلطة محكمة النقض » . حكم « تسبیب

الأحكام » . بطلان « بطلان التصرفات » .

الإكراه المبطل للرضا . ماهيته . تقدير وسائله ومدى تأثيرها على نفس المتعاقد .

موضوعي . استقلال محكمة الموضوع به دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضائها

على أسباب سائغة .

(٥) التزام « انقضاء الالتزام : الوفاء » . بطلان التصرفات . نقد . بنوك .

جواز الاحتفاظ والتعامل بالنقد الأجنبي داخل البلاد في نطاق الموارد الناتجة عن غير

عمليات التصدير السلعي والسياحة التي تستحق للقطاع الخاص طالما كانت هذه المتحصلات

غير واجبة الاسترداد إلى ج . م . ع . أثره . جواز الوفاء من هذه الموارد عن طريق المصارف

المعتمدة . مفاد ذلك . صحة الالتزام بالوفاء بالنقد الأجنبي . مناطه . أن يتضمن الالتزام

بيان الوسيلة المصرفية المعتمدة التي يتم الوفاء من خلالها .

(٦) حكم « تسبیب الأحكام : عيوب التدليل : التقارير الخاطئة » . نقض « سلطة

محكمة النقض » .

إشتمال الحكم على تقارير قانونية خاطئة ، لا يعيبه طالما خلاص إلى النتيجة الصحيحة

لمحكمة النقض صحيح الخطأ دون نقضه .

(٧) دعوى « الطلبات في الدعوى » . استئناف « الطلبات في الاستئناف : الطلب

الجديد » . نظام عام « المسائل المتعلقة بالنظام العام » .

الطلب الاحتياطي . اختلاف موضوعه عن موضوع الطلب الأصلي وعدم إندراجه في

مضمونه ، إعتباره طلباً جديداً ، عدم جواز إيداعه في الاستئناف لأول مرة . مؤدى ذلك .

لمحكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله . م ١ / ٢٣٥ مرافعات .

١ - وإن كان قوانين إيجار الأماكن تحظر على المستأجر التنازل عن الإيجار إلا بإذن المؤجر ، إلا أن المشرع خرج عن هذا الأصل مراعاة لإعتبارات اقتصادية واجتماعية فأجازت الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني لمستأجر المكان الذى أنشئ به مصنعاً أو متجراً أن يبيعه للغير فى حالة الضرورة ، كما أصدر المشرع القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ أجاز فيه التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن لمهجرى مدن قناة السويس وسيناء مواجهة لحالة الهجرة الملحة فى الحصول على مساكن لهم يستقرون فيها بعد عدوان سنة ١٩٦٧ وأصدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ نصت المادة الثامنة منه على أن « تلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجياً خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويصدر الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتصفية أعمالها وتحديد الجهات التى تؤول إليها مالها من حقوق وما عليها من التزامات ، ولوزير المالية أن يحل إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام محل المؤسسات الملغاه فى حق إيجار الأماكن التى تشغلها ، كما يكون لوزير المالية الحق فى بيع هذه الأماكن بالجدة للهيئات أو الشركات الخاضعة لقوانين استثمار المال العربى والأجنبى » . مما يدل على أن المشرع فوض السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص وزير المالية فى بيع هذه الأماكن بالجدة إلى الهيئات أو الشركات الخاضعة لقوانين استثمار المال العربى والأجنبى متى توافر فى هذا الأماكن بعض مقوماته المادية إذ لم يستلزم هذا النص - على خلاف نص الفقرة الثانية من المادة ٥١٤ من القانون المدني - أن يكون المكان المؤجر متجراً فى حكم القانون إذ جاء صريحاً فى إلغاء المؤسسات التى لا تباشر نشاطا بذاتها يؤيد ذلك أيضاً ما جاء بتقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ من أن « الهدف من هذه الإضافة هو إعطاء الدولة الحق فى تأجير الأماكن التى كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاة

للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في استثمار أموالهم في جمهورية مصر العربية وشركات القطاع العام وذلك مساهمة في دفع سياسة الانفتاح الإقتصادي التي تقتضى توفير الأماكن المناسبة مما تطلب إعطاء الدولة حق التأجير دون موافقة المالك خاصة وأن هناك أزمة شديدة في إيجار الأماكن .

٢ - إذ جاء الحكم المطعون فيه منتفقا مع النظر القانوني الصحيح فلا يبطله بعد قصوره في أسبابه القانونية إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما تعد الحكم في بيانه دون أن تنقضه .

٣ - لا على الحكم إذ لم يجب طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ما دام قد وجد في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدته للفصل فيها .

٤ - الإكراه المبطل للرضا إنما يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتهديد المتعاقد المكره بخطر محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بأحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبه تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً ، وإن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد والترجيح بين البينات والأخذ بفرينة دون أخرى هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٥ - النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أن « لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزة من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلعي والسياحة ، وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد

الأجنبي بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية ... » يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع أجاز الاحتفاظ بالنقد الأجنبي فى نطاق الموارد الناتجة عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة التى تستحق للأفراد والقطاع الخاص بصفة عامة . وفى كافة الصور التى يكون عليها الاحتفاظ على أساس أن هذه المتحصلات غير واجبة الاسترداد إلى جمهورية مصر العربية ، كما أجاز التعامل فى النقد الأجنبي لهذه الموارد المحتفظ بها داخل البلاد متى تم الوفاء بها عن طريق المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي ورائده فى ذلك التحقق من أن مصدر محل التعامل من النقد الأجنبي يدخل فى نطاق الموارد المعنوية من القطاع الخاص الاحتفاظ بها كإمفاده أن مناط صحة الإلتزام بالوفاء بالنقد الأجنبي ، أن يتضمن الإلتزام بيان الوسيلة المصرفية المعتمدة التى يتم الوفاء من خلالها .

٦ - لا يؤثر فى سلامة الحكم ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة مفادها أن الطاعن وقد التزم بسداد الثمن بالدولار الأمريكى فقد تعين الزامه بذلك . إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن تنقض الحكم .

٧ - لما كان موضوع الطلب الاحتياطى يختلف عن موضوع الطلب الأصلى الذى نظرتة محكمة أول درجة ولا يندرج فى مضمونه فإنه بذلك يعتبر طلبا جديداً لا يجوز إبداءه فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ١/٢٣٥ مرافعات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنين - تتحصل فى أن بنك النيل ، الطاعن فى كل من الطعنين ، أقام الدعوى رقم ٧١٩٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد وزارة المالية ، المطعون عليها فى الطعنين ، بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليه ٥٧٥٠٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها بالجنية المصرى بالسعر الرسمى المقرر وقت رفع الدعوى والفوائد القانونية - وقال بياناً لذلك إنه يمتلك العقار المبين بصحيفة الدعوى الذى كانت تستأجره المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ، وإذ ألغيت هذه المؤسسة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ وزالت شخصيتها الاعتبارية فقد وافقت وزارة الصناعة التى كانت تتبعها تلك المؤسسة ، على إنهاء عقد الإيجار ، وسلمته العين المؤجرة خالية ، غير أن المطعون عليها أخطرتة بالتقدم لشراء العين بالجدك عملاً بالحق المخول لها بمقتضى القانون الأخير ولخشيتة أن تقوم المطعون عليها ببيعها لآخر هو ما كان سيلحق به خسارة مالية كبيرة فقد اضطرت إلى التقدم لشرائها نظير المبلغ المطالب به وتحرر عن ذلك العقد المؤرخ ١٩٧٩/١٠/٢٥ ، وإذ كانت العين المؤجرة المشار إليها خالية لا يتوافر فيها الجدك بمعناه القانونى فإن من حقه أن يسترد ما دفعه بموجب العقد المشار إليه لذا أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان وتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٥٩ لسنة ١٠١ ق مدنى لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، والطعن

رقم ١٦٣ لسنة ٥٥ ق . وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيها الرأى برفضه ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها وفيها أمرت بضم الطعن الثانى للأول والتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعنين أقيما على ثلاثة عشر سببا ينعى الطاعن بالسبب الأول من الطعن رقم ٢٤٧٩ سنة ٥٤ ق والأول والثانى والثالث من الطعن رقم ١٦٣ سنة ٥٥ ق ، على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بالدفاع . وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاء برفض دعوى الطاعن على أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ حول لوزير المالية بيع الأماكن التى كانت تستأجرها المؤسسات العامة الملغاة بمقتضى القانون المذكور بالجدك للهيئات أو الشركات الخاضعة لقوانين استثمار المال العربى والأجنبى دون التقيد بتوافر عناصر الجدك ، فى حين أن هذا الحق طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها منوط بتوافر عناصر الجدك من مقومات مادية ومعنوية طبقا لنص المادة ٥٩٤ من القانون المدنى مع استمرار نفاذ عقد الإيجار وقت البيع إذ تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن العين محل النزاع لا يتوافر فيها أى عنصر من عناصر الجدك سالف البيان وأن عقد الإيجار المبرم مع المؤسسة العامة للصناعات الغذائية الملغاه ، قد انتهى تنفيذا لكتاب رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ١٢/٢٢/١٩٧٧ وتم تسليم العين للطاعن خالية . وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهري ولم يجسب الطاعن إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات دفاعه سالف البيان فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب وأخل بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أنه ولئن كانت قوانين إيجار الأماكن تحظر على المستأجر التنازل عن الإيجار إلا باذن من المؤجر ، إلا أن المشرع خرج عن هذا الأصل مراعاة لاعتبارات إقتصادية واجتماعية فأجازت الفقرة الثانية

من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى لمستأجر المكان الذى أنشئ به مصنعاً أو متجراً أن يبيعه للغير فى حالة الضرورة ، كما أصدر المشرع القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ أجاز فيه التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرى مدن قناة السويس وسيناء مواجهة لحالة الهجرة الملحة فى الحصول على مساكن لهم يستقرون فيها بعد عدوان سنة ١٩٦٧ ، وأصدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ نصت المادة الثامنة منه على أن « تلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطاً بذاتها وذلك تدريجياً خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويصدر الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتصفية أعمالها وتحديد الجهات التى تؤول إليها مالها من حقوق وما عليها من التزامات ولوزير المالية أن يحل إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام محل المؤسسات الملغاة فى حق إيجار الأماكن التى تشغلها ، كما يكون لوزير المالية الحق فى بيع هذه الأماكن بالجدك للهيئات أو الشركات الخاضعة لقوانين استثمار المال العربى والأجنبى » مما يدل على المشرع فوض السلطة التنفيذية ممثله فى شخص وزير المالية فى بيع هذه الأماكن بالجدك إلى الهيئات أو الشركات الخاضعة لقوانين استثمار المال العربى والأجنبى متى توافر فى هذه الأماكن بعض مقوماته المادية إذ لم يستلزم هذا النص - على خلاف نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى - أن يكون المكان المؤجر متجراً فى حكم القانون إذ جاء صريحاً فى إلغاء المؤسسات التى لا تباشر نشاطاً بذاتها يؤيد ذلك أيضاً ما جاء بتقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ من أن « الهدف من هذه الإضافة هو إعطاء الدولة الحق فى تأجير الأماكن التى كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون فى استثمار أموالهم فى جمهورية مصر العربية وشركات القطاع العام وذلك مساهمة فى دفع سياسة الانفتاح الاقتصادى - التى تقتضى توفير الأماكن المناسبة ... مما تطلب إعطاء الدولة حق التأجير دون موافقة المالك . خاصة وأن هناك أزمة شديدة فى إيجار

الأماكن « لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن البيع تضمن ما يوجد بالعين من مقومات مادية تتمثل في تركيبات وتجهيزات ثابتة ومنقولة وأن التنازل المنسوب إلى وزارة الصناعة عن العين المؤجرة كان لاحقاً لتاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٨/٩/١٩٨٥ الذي أعطى هذا الحق لوزير المالية وحده اعتباراً من التاريخ المذكور فإن الحكم المطعون فيه إذ جاء في نتيجة منتفقا مع هذا النظر القانوني الصحيح فلا يبطله بعد قصوره في أسبابه القانونية إذ لمحكممة النقض أن تستكمل فيما قصر الحكم في بيانه دون أن تنقصه ، ولا عليه إن إذ لم يجب طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ما دام قد وجد في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدته للفصل فيها ومن ثم يكون النعي عليه بهذه الأسباب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالأسباب الثاني والثالث من الطعن رقم ٢٤٧١ سنة ٥٤ ق والرابع والخامس والسادس من الطعن رقم ١٦٣ سنة ٥٥ ق على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن إبرام عقد البيع محل النزاع كان وليد إكراه مفسد للرضا إذا أقدم على شراء العين تجنباً لخسارة مالية جسيمة كانت تلحق به إذا ما نفذت المطعون ضدها تهديدها ببيع العين لغير الطاعن ، إلا أن الحكم المطعون فيه خلص إلى نفس الإكراه دون إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته تأسيساً على أن الطاعن وقع على عقد البيع وأن الدعوى رفعت بعد ثلاث سنوات من تنفيذ العقد مما اعتبره إجازة ضمنية له في حين أن مجرد توقيعه على العقد أو تنفيذه له لا يدلان بذاتهما على نفي الإكراه أو الإجازة الضمنية للعقد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الإكراه المبطل للرضا إنما يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتهديد التعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله ، أو بإستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً ، وأن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس التعاقد والترجيح بين البيّنات والأخذ بقرينة دون أخرى هي من الأمور الموضوعية ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله وأن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقا للخصوم إنما هو من قبيل الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون أن تلزم بيان سبب الرفض وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المحال عليه من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بنفى الإكراه المدعى به على أن البنك الطاعن هو الذي سعى لإبرام عقد البيع وأن قرار كل من رئيس مجلس إدارة البنك وعضو مجلس الإدارة المنتدب الصادر في ٩ / ١٠ / ١٩٧٩ بقبول الشراء قد خلا من أية تحفظات وهي أسباب سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق بما يكفى لحمل قضاء الحكم فلا يعدو أن يكون النعى جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة والموازنة بينها وهو ما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض . ولا يعيب الحكم ما استطرد إليه تزيده من أن تنفيذ الطاعن للعقد لمدة ثلاث سنوات يعتبر إجازة ضمنية له يزول معها حقه في طلب إبطاله لأن تقرير الحكم بذلك - أيا كان وجه الرأي فيه - لم يكن لازماً لقضائه ويكون النعى على الحكم بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الرابع من الطعن رقم ٢٤٧٩ سنة ٥٤ ق والسابع من الطعن رقم ١٦٣ سنة ٥٥ ق على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب - وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الشرط الوارد بالعقد بسداد الثمن بالدولار الأمريكي لأن شرط الوفاء بالذهب أو بالعملة الأجنبية هو التزام باطل إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري مما يشوبه بالقصور في التسبيب ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى على أن لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤوول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلعى والسياحة وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبى طبقا للفقرة السابقة الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية » يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع أجاز الاحتفاظ بالنقد الأجنبى فى نطاق الموارد الناتجة عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة والتي تستحق للأفراد والقطاع الخاص بصفة عامة وفى كافة الصور التى يكون عليها الاحتفاظ على أساس أن هذه المتحصلات غير واجبة الاسترداد إلى جمهورية مصر العربية ؛ كما أجاز التعامل فى النقد الأجنبى بهذه الموارد المتحفظ عليها داخل البلاد متى تم الوفاء بها عن طريق المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى ورائده فى ذلك التحقق من أن مصدر محل التعامل من النقد الأجنبى يدخل فى نطاق الموارد الناتجة عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة التى أجاز للأفراد والأشخاص المعنوية من القطاع الخاص الاحتفاظ بها مما مفاده أن مناط صحة الالتزام بالوفاء بالنقد الأجنبى ، أن يتضمن الالتزام بيان الوسيلة المصرفية المعتمدة التى يتم الوفاء من خلالها . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن عقد البيع موضوع النزاع تضمن سداد الثمن المتفق عليه بالنقد الأجنبى بموجب شيك مصرفى مسحوب على بنك مانوفاتشر هانوفر ترست فإن الالتزام الوارد بالعقد بسداد الثمن بالدولار الأمريكى يكون التزاما صحيحا . وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ولا يؤثر فى سلامة الحكم ما يكون

قد إشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئة مفادها أن الطاعن قد التزم بسداد الثمن بالدولار الأمريكى فقد تعين الزامه بذلك . إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن تنقض الحكم . ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الخامس من الطعن رقم ٢٤٧٩ سنة ٥٤ ق والثامن من الطعن رقم ١٦٢ سنة ٥٥ ق على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلب احتياطى هو الزام المطعون عليها بأن ترد له ٢٤٥ ألف دولار أمريكى تمثل قيمة الفرق بين ثمن الجذك الذى قدرته لجنة الخبراء وبلغ ٢٧٠ ألف جنيه مصرى وبين الثمن الذى سدده وبلغ ٥٧٥ ألف دولار أمريكى إلا أن الحكم رفضى هذا الطلب استناداً إلى أن الطاعن أقر بكتابه المؤرخ ١٩٧٩/١٠/٦ بأن المبلغ المذكور يمثل قيمة الجذك بالدولار الأمريكى فى حين أن هذا التقييم تم على أساس أن سعر الدولار أربعين قرشا مصرى بينما السعر الرسمى فى وقت البيع هو سبعون قرشا .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أنه لما كان الثابت فى الدعوى فى أن طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة هى الزام المطعون عليها بأن ترد له مبلغ ٥٧٥٠٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصرى بالسعر الرسمى وقت رفع الدعوى قيمة ما سدده للمطعون ضدها بموجب عقد بيع العين موضوع التزام بالجذك تأسيساً على أن هذا العقد باطل لخلو العين من أية مقومات مادية أو معنوية فضلاً عن أن إبرامه كان وليد اكراه معنوى وإذ قضى برفض دعواه فقد استأنف هذا الحكم وطلب أصلياً أن يقضى له بذات الطلبات واحتياطياً - فى حالة ثبوت توافر عناصر الجذك - بالزام المطعون ضدها بأن تؤدى له مبلغ ٢٤٥٠٠٠ دولار أمريكى قيمة الفرق بين ثمن الجذك طبقاً لتقرير لجنة الخبراء وبين المبلغ الذى سدده للمطعون ضدها ثمناً لهذا الجذك . وكان موضوع هذا

الطلب الاحتياطي يختلف عن موضوع الطلب الأصلي الذي نظرتة محكمة أول درجة ولا يندرج فى مضمونه فإنه بذلك يعتبر طلبا جديدا لا يجوز ابداءه فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بالمادة ١/٢٣٥ من قانون المرافعات وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالف القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعنين .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. رشيد عبد المجيد وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ
نائب رئيس المحكمة د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى وعبد العال السمان .

(٢١٩)

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) دعوى « الطلبات فى الدعوى : الطلبات الختامية » . محكمة الموضوع .

الطلبات التى تتقيد بها المحكمة . ماهيتها . لا عبرة بالطلبات التى تتضمنها
صحيقتها طالما لم يحل المدعى فى مذكرته الختامية إليها . محكمة الموضوع سلطتها
فى استغلاص تعديل الطلبات فى الدعوى . شرطه .

(٢) دعوى « سبب الدعوى » .

سبب الدعوى . ماهيته .

(٣) استئناف « الطلبات الجديدة » .

الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف . ماهيته م ٢٣٥ مرافعات .

(٤) دعوى . شفعه . استئناف « نطاق الاستئناف : ما يعد طلباً جديداً » .

توالى البيوع . نطاقه . العقود فى توالى البيوع فى العقار المشفوع فيه . عقود مختلفه
يستقل كل منها بذاته أشخاصاً وشروطاً . إجراءات دعوى الشفعة . المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ مدنى
لازمها . طلب الأخذ بالشفعة بالنسبة لعقد بعينه من العقود المتتابعه محدوداً لموضوع الحق
المدعى بشأنه والخصوم فى التداعى . طلب الأخذ بالشفعة فى عقد آخر أمام محكمة
الاستئناف . غير جائز . علة ذلك .

١ - العبارة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما يطلبونه على وجه صريح
جازم ، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث إذا أغفل المدعى فى مذكرة

الدفاع التى حدد فيها طلباته الختامية تحديداً جامعاً بعض الطلبات التى كان قد أوردتها فى صحيفته افتتاح الدعوى بما يعتبر تعديلاً لها فإن المحكمة تلتزم بالطلبات المعدلة وبعدم الخروج عن نطاقها وإستخلاص تعديل الخصم لطلباته فى الدعوى هو من قبيل تحصيل فهم الواقع الذى تستقل به محكمة الموضوع متى بررته بقول سائح .

٢ - سبب الدعوى - وعلى جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب .

٣ - مؤدى النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه يعد طلباً جديداً الطلب الذى يزيد أو يختلف عن الطلب السابق إبداءه أمام محكمة أول درجة فى الموضوع أو الخصوم وكان يجاوزه فى مقداره ما لم تكن الزيادة مما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر .

٤ - نظم المشرع فى المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ من القانون المدنى إجراءات الأخذ بالشفعة سواء فى إبداء الرغبة فيها أو فى رفع الدعوى بطلبها وهى إجراءات توجب تعيين المبيع الذى قام بسببه الحق فى الأخذ بالشفعة وتحديد شخص البائع والمشتري والتمن الحقيقى الذى حصل به البيع ، وإذ تعتبر العقود فى توالى البيوع فى العقار المشفوع فيه عقوداً متباينة كل منها قائم بذاته مستقل عن الآخر فى أشخاص المتقاعدين وشروط التعاقد فإن الشفيع إذا ما حدد فى دعواه أمام محكمة أول درجة طلب الأخذ بالشفعة بالنسبة لعقد معين من هذه العقود المتتابعة فإنه يتحدد وفقاً لهذا العقد موضوع الحق المتداعى بشأنه والخصوم فى التداعى ، فلا يجوز إذا ما قضى برفض دعواه أن يطلب فى الاستئناف الشفعة فى عقد بيع آخر إذ يعد ذلك تفسيراً للطلب الذى كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة مما لا يقبل لدى محكمة الاستئناف باعتباره طلباً جديداً فلا تشريب على هذه المحكمة إن أعرضت عن بحثه ولم تعر التفاتاً لدفاع يتصل به لخروجه عن نطاق الاستئناف المطروح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الأربعة الأول الدعوى رقم ٤٠٠٤ لسنة ١٩٧٧ مدنى سواهج الابتدائية بطلب الحكم أصليا بأحقيتهم فى أخذ العقار المبين بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن الحقيقى ومقداره ستة عشر ألف وستمائة وأربعون جنيها وإحتياطيا بأحقيتهم فى أخذ هذا العقار بالشفعة بمبلغ ثمانية وعشرين ألف جنيه مع التسليم فى الحاليتين ، وقالوا بيانا لدعواهم أن المطعون ضدها الأولى باعت عقار النزاع إلى المطعون ضده الثانى بعقد مؤرخ ١٩٧٦/١٢/١٨ لقاء ثمن مقداره ستة عشر ألف وستمائة وأربعون جنيها ، وإذ يمتلكون العقار المجاور له بعقد مسجل فيحق لهم أخذ العقار المبيع بالشفعة ، ولذا فقد وجهوا إنذار الرغبة فى الشفعة بتاريخ ٩ ، ١٠/١٠/١٩٧٧ وسجلوه بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٧ غير أن المطعون ضده الثانى تواطأ مع المطعون ضدهما الثالث والرابع وحرر لهما عقداً صورياً تاريخه ٢٣/٧/١٩٧٧ تضمن بيعه عقار النزاع لهما بمبلغ ثمانية وعشرين ألف جنيه وقام أحد الطاعنين بالبيع الثانى بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٧ فأودعوا الثمن المذكور به خزانة المحكمة وأقاموا الدعوى بطلباتهم سالفه الذكر ، تدخلت المطعون ضدها الخامسة فى الدعوى وطلبت رفضها بمقولة إنها اشترت عقار النزاع من المطعون ضدهما الثالث والرابع بعقد تاريخه ٣٠/٩/١٩٧٧ مقابل مبلغ مقداره أربعون ألف جنيه ، ودفع الطاعنون بصورة هذا العقد فأحالت

المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صوريته ، وبعد سماعها الشهود حكمت بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠ بصورية عقد البيع الثالث المؤرخ ١٩٧٧/٩/٣٠ ودفع الطاعنون أيضا بصورية عقد البيع الثانى المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٣ وبعد أن أجالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صوريته وجه الطاعنون اليمين الحاسمة إلى طرفى هذا العقد بخصوص دفع الثمن المسمى به فحلفها المطعون ضدهما الثالث والرابع ، وقدم الطاعنون بجلسة المرافعة ١٤/١١/١٩٨١ مذكرة بدفاعهم الختامى تضمنت أن عقد البيع المقصود بالشفعة هو العقد الصادر من المطعون ضده الثانى إلى المطعون ضدهما الثالث والرابع بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٣ كما أثبتوا فى محضر تلك الجلسة أنهم يطلبون الشفعة طبقاً لهذا العقد وهو الطلب الاحتياطى بصحيفة الدعوى .

وبتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعنين فى الشفعة . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسىوط « مأمورية سوهاج » بالاستئناف رقم ٦٠٩ لسنة ٥٦ قضائية ، كما استأنفت المطعون ضدها الخامسة الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠ فيما قضى به من صورية عقد البيع الثالث لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٤١ لسنة ٥٧ قضائية فأمرت بضم الاستئناف الثانى إلى الأول وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة فى الاستئناف الأول برفضه وتأيد الحكم المستأنف وفى الاستئناف الثانى بانتهاه . طعن الطاعنون فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٦٠٩ لسنة ٥٦ قضائية بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب - ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد

بمدوناته أنهم حددوا طلباتهم فى مذكرتهم المقدمة بـ ١٤/١١/١٩٨١ بقصرها على طلب أخذ عقار النزاع بالشفعة طبقاً لشروط عقد البيع الثانى المؤرخ ٢٣/٧/١٩٧٧ ورتب على ذلك قضاءه فى الدعوى على أساس من تنازلهم عن طلب أخذ هذا العقار بالشفعة طبقاً لشروط عقد البيع الأول - المؤرخ ١٨/١٢/١٩٧٦ ، ثم قضى بسقوط حقهم فى أخذ العقار المشفوع فيه بالشفعة لعدم إعلانهم البائع فى البيع الثانى برغبتهم فى الشفعة فى الميعاد ، هذا فى حين أن ما تضمنته المذكرة المشار إليها لا يفيد تعديلاً لطلباتهم وقصرهم إجراءات الشفعة على البيع الثانى وحده فقد تمسكوا فى طلباتهم الختامية فى الدعوى الابتدائية بطلب أخذ عقار النزاع بالشفعة طبقاً لشروط عقد البيع الأول ودفعوا بصورية عقد البيع الثانى وكذلك فعلوا أمام محكمة الاستئناف وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن بحث طلبهم أخذ عقار النزاع بالشفعة طبقاً لشروط عقد البيع المؤرخ ١٨/١٢/١٩٧٦ بناء على تحصيل خاطئ لطلبهم فى الدعوى فإنه يكون معيباً .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن العبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما بطلبونه على وجه صريح جازم ، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث إذا أغفل المدعى فى مذكرة الدفاع التى حدد فيها طلباته الختامية تحديداً جامعاً بعض الطلبات التى كان قد أوردتها فى صحيفة افتتاح الدعوى بما يعتبر تعديلاً لها فإن المحكمة تلتزم بالطلبات المعدلة وبعدم الخروج عن نطاقها ، واستخلاص تعديل الخصم لطلباته فى الدعوى هو من قبيل تحصيل فهم الواقع الذى تستقل به محكمة الموضوع متى بررته بقول سائغ ، ولما كان البين من الأوراق أن الطاعنين طلبوا أمام محكمة أول درجة - وفقاً للشأب بمحضر جلسة المرافعة الختامية ١٤/١١/١٩٨١ - أخذ عقار النزاع بالشفعة طبقاً لشروط عقد البيع المؤرخ ٢٣/٧/١٩٧٧ وهو الطلب الاحتياطى الوارد فى صحيفة افتتاح الدعوى ، كما اقتصررت مذكرة دفاعهم الختامية المقدمة فى تلك الجلسة على هذا الطلب

وحده دون الطلب الأصلي المتعلق بعقد البيع الأول المؤرخ ١٨/١٢/١٩٧٦ ، فمن ثم فإن تحديد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه نطاق الدعوى بطلب الطاعنين الاحتياطي فحسب التزاما بطلباتهم الختامية المبدأة بالدفاع الشفاهي والمكتوب على السواء يكون استخلاصاً سائغاً مبنياً على فهم صحيح لواقع الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب إذ أقام قضاءه بالنظر إلى إجراءات الشفعة التي أتخذت بالنسبة إلى عقد البيع الثاني وحده الذي تمسك به الطاعنون وأعرض عن بحث إجراءاتها بالنسبة لعقد البيع الأول الذي انحسرت طلباتهم عنه باعتباره خارجاً عن نطاق الدعوى ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك بقولون أنه على فرض تنازلهم أمام محكمة أول درجة عن طلب أخذ عقار النزاع بالشفعة طبقاً لشروط العقد الأول فإن تسمكهم بهذا الطلب من جديد أمام محكمة الاستئناف جائز قانوناً باعتباره سبباً جديداً لدعوى الشفعة ، وإذا لم يفتن الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر وأغفل بحث طلبهم آنف الذكر وفقاً لهذا الأساس فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التي يستند منها المدعى الحق في الطلب ، ولما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه « لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ونحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها » . مؤداه أنه يعد طلباً جديداً الطلب الذي يزيد أو يختلف عن الطلب السابق إبداءه أمام محكمة أول درجة في الموضوع أو الخصوم وكان يجاوزه في مقداره - مالم تكن الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر ، وكان المشرع قد نظم في المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ من القانون المدني إجراءات الأخذ بالشفعة سواء في إبداء الرغبة فيها أو في رفع الدعوى بطلبها

وهي إجراءات توجب تعيين المبيع الذى قام بسببه الحق فى الأخذ بالشفعة وتحديد شخص البائع والمشتري والتمن الحقيقي الذى حصل به البيع ، وإذ تعتبر العقود فى توالى البيوع فى العقار المشفوع فيه عقودا متباينة كل منها قائم بذاته مستقل عن الآخر فى أشخاص المتعاقدين وشروط التعاقد فإن الشفيع إذا ما حدد فى دعواه أمام محكمة أول درجة طلب الأخذ بالشفعة بالنسبة لعقد معين من هذه العقود المتتالية فإنه يتحدد وفقا لهذا العقد موضوع الحق المتداعى بشأنه والخصوم فى التداعى ، فلا يجوز إذا ما قضى برفض دعواه أن يطلب فى الاستئناف الشفعة فى عقد بيع آخر إذ يعد ذلك تغييراً للطلب الذى كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة مما لا يقبل لدى محكمة الاستئناف باعتباره طلباً جديداً ، لما كان ذلك وكان الثابت بما سلف بيانه أن الطاعنين حددوا مطلبهم الختامى فى الدعوى أمام محكمة أول درجة فى أحقيتهم الأخذ بالشفعة فى شأن البيع الذى إنعقد به العقد الثانى المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٣ وصدر الحكم الابتدائى بسقوط حقهم فى الشفعة مقيداً فى قضائه بهذا الطلب وحده فإنه لا يجوز لهم من بعد أن يطلبوا فى الاستئناف الشفعة بالنسبة للبيع الأول موضوع العقد المؤرخ ١٩٨٦/١٢/١٨ إذ يعتبر طلباً جديداً غير مقبول طرحه على محكمة الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن بحث هذا الطلب الجديد يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسنيب ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم قسكوا فى دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بصورية عقد البيع الثانى وساقوا على ذلك جملة قرائن ، كما دفعوا بعدم سريانه فى حقهم لأن صحيفة دعوى صحة هذا العقد لم تعلن إلا بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٨ بعد تسجيلهم إعلان الرغبة فى الشفعة بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٦ ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى استبان أن طلب الطاعنين قد تحدد في الدعوى بطلب أحقيتهم الأخذ بالشفعة في عقد البيع الثانى المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٢ وقد خلص الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من سقوط الحق فى الشفعة بالنسبة لهذا العقد - مما هو ليس موضع نعى من الطاعنين - فإنه لا يكون جائزا تحقيق دفاع الطاعنين بشأن صوريته وعدم سريانه ذلك أن هذا الدفاع لم يتسهدف به سوى محو آثار البيع الوارد به توصلا لثبوت حقهم فى طلب الأخذ بالشفعة طبقا لشروط عقد البيع الأول المؤرخ ١٩٧٦/١٢/١٨ وهو طلب صار ممتنعا على محكمة الاستئناف بحشه باعتباره طلباً جديداً وفقاً لما سلف بيانه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اقترن، بالصواب إذ لم يعر هذا الدفاع التفاتا لخروجه عن نطاق الاستئناف ، ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد العفلى ،
عادل نصار نائبى رئيس المحكمة ، إبراهيم بركات وعبد الناصر السباعى .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) رسوم « رسوم قضائية » . دعوى « رسوم الدعوى » .

الرسوم المستحقة على الدعوى ، الأصل العزم المدعى بأدائها . جواز تحصيلها من
المحكوم ضده بعد صيرورة الحكم نهائيا . م ١٤ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .

(٢) دعوى « الدفع فى الدعوى » . قانون « دستورية القوانين » .

التحقق من جدية الدفع بعدم دستورية قانون أو لائحته . شرطه . المادتان ٢٩ ، ٣٠ من
قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

١ - يبدل نص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل على أن
المدعى هو الملزم أصلا بأداء الرسوم المستحقة على الدعوى بعد صدور الحكم
فيها وأن تحصيل الرسوم من المحكوم ضده أمر جوازى لقلم الكتاب - فى حالة
صيرورة الحكم نهائيا - ومترك بالتالى لتقديره .

٢ - البين من نص المادتين ٢٩ ، ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أنه يشترط للتحقق من جدية الدفع بعدم دستورية قانون
أو لائحته أن يبين الطاعن النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص
الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه ومواطن المخالفة التى بنى عليها الدفع وذلك
حتى يتكشف للمحكمة المطعون فى حكمها جدية أو عدم جدية هذا الدفع .

المحكمة

بعد الإطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٣٣٠ / ١٩٨٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بتسليمه صورة تنفيذية من حكم التعويض الصادر لصالحه بصفته قبل المطعون ضده الثانى فى الدعوى رقم ١٩٧١ / ٣٠٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية مع عدم إلزامه بسداد الرسوم المستحقة عن هذه الدعوى الأخيرة والتي تم مطالبتة بها من المطعون ضده الأول بصفته لتسليمه الصورة التنفيذية المطلوبة وذلك بدلا من المحكوم عليه (المطعون ضده الثانى) فى الدعوى المذكورة ، واحتياطيا عدم دستورية النص الوارد فى قانون الرسوم القضائية والذي يجيز لقلم الكتاب عدم مطالبة الحكومة بالرسوم المقضى بها عليها وكذا القانون رقم ١٩٦٩ / ٨٢ مع التصريح له برفع دعوى الدستورية. وتاريخ ١٩٨٤ / ٦ / ٢١ حكمت المحكمة أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الأول لرفعها على غير ذى صفة . ثانيا : برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠١ / ٢١١٧ ق وتاريخ ١٩٨٥ / ١ / ١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة وأبدت فيها رأى برفضه وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ فى تطبيقه وذلك من وجهين ، وحاصل النعى بالوجه الأول أنه أقام دعواه بطلب تسليم صورة تنفيذية من الحكم الصادر لصالحه بصفته فى الدعوى رقم ١٩٧١ / ٣٠٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية مع عدم إلزامه بسداد الرسوم

المستحقة عن تلك الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعواه تأسيساً على أن لقلم الكتاب تحصيل تلك الرسوم من أى من خصميهما فى حين أنها تقع على عائق المحكوم عليه فيها وأن فى مطالبته بتلك الرسوم إساءة لاستعمال الحق بما يعيب الحكم بمخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود ، ذلك أن نص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المعدل على أن « يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة ، كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استأنف ومع ذلك إذا صار الحكم انتهائياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه » يدل على أن المدعى هو الملزم أصلاً بأداء الرسوم المستحقة على الدعوى بعد صدور الحكم فيها وأن تحصيل الرسوم من المحكوم ضده أمر جوازى لقلم الكتاب فى حالة صيرورة الحكم نهائياً - ومتروك بالتالى لتقديره ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن قلم الكتاب قد وجه للطاعن بصفته مطالبته بسداد الرسوم المستحقة على الدعوى رقم ٣٠٧٢ / ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة والمحكوم فيها لصالحه فإنه يكون وفى حدود الرخصة المخولة له - فى حالة صيرورة ذلك الحكم نهائياً - قد طبق المادة ١٤ من قانون الرسوم سالف البيان تطبيقاً صحيحاً ولم يثبت فى جانبه ثمة إساءة لاستعمال هذا الحق ما دام المشرع قد جعل الأمر فى هذه الحالة منوطاً بقلم الكتاب وفقاً لما يراه وتبعاً لتقديره فى هذا الخصوص وإذا التزم الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - هذا النظر وأقام قضاءه على ما ورد بنص المادة ١٤ سالف الذكر فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقبل أن هذا الحكم رفض الدفع المبدى منه بعدم الدستورية تأسيساً على عدم ذكر النص المراد القضاء بعدم دستوريته وأوجه مخالفته لنص الدستور وهو مالا يكفى رداً على ذلك الدفع ولا يتفق ووظيفة القاضى التى لو أعملها لتبين أن المقصود من ذلك هو النص الوارد بقانون

الرسوم والذي أجاز عدم مطالبة الحكومة بالرسوم وما تضمنه من تطبيق عدائي لدائنيها بما يشوب الحكم بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن البين من نص المادتين ٢٩ ، ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ١٩٧٩/٤٨ أنه يشترط للتحقق من جدية الدفع بعدم دستورية قانون أو لائحة أن يبين الطاعن النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه ومواطن المخالفة التي بنى عليها الدفع وذلك حتى يتكشف للمحكمة المطعون في حكمها جدية أو عدم جدية هذا الدفع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى عدم جدية الدفع المبني من الطاعن بقوله « وكان المستأنف لم يذكر النص المراد القضاء بعدم دستوريته وأوجه مخالفته لنص الدستور حتى يتكشف للمحكمة جدية هذا الطلب ... » وهي أسباب سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق وكافية لحمل قضائه ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه الأخير على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / متير
توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح وعلى محمد على .

(٢٢١)

الطعن رقم ١١٩٢ ، ١١٩٣ لسنة ٥٣ القضائية :

حكم « عيوب التدليل : ما بعد قصورا » . شركات .

تمسك الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بانتفاء مسئوليتهم كشركاء متضامين عن دين
التزاع ومسئولية الشريك المتضامن الذي وقع على الكمبيالات سند المديونية بصفته
الشخصية قبل قيام الشركة واكتسابها الشخصية الاعتبارية . إغراض الحكم المطعون فيه عن
هذا الدفاع والقضاء بالزامهم بأداء المبلغ المحكوم به استناداً إلى أن شركتهم فرع من شركة
أخرى يمثلها هذا الشريك دون أن يفصح كيف استخلص قيام العلاقة بين الشركتين والمصدر
الذي استقى منه قضاءه ودون مواجهة دفاع الطاعنين بعدم وجود الشركة الأم وقت نشوء
الدين . قصور .

لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول قد استند في دعواه
بمطالبة الطاعنين بالمبلغ المحكوم به إلى أنهم شركاء متضامين في شركة توصية
بسيطة هي شركة التي
اشتريت منه بضاعة حررت بقيمتها عشر كمبيالات وقع عليها المرحوم
..... بصفته شريكاً متضامناً وله حق الإدارة والتوقيع نيابة عنها ثم
قامت الشركة بسداد جزء من قيمة هذه الكمبيالات ولم تسدد الباقي وتبين أن
الكمبيالات سند الدعوى تحمل اسم « منسوجات المنصورة » شارع
سعود بن عبد العزيز - الكويت وعلى ظهر كل منها توقيع منسوب للأخير ،
وقد دفع الطاعن عن الأول الدعوى أمام محكمة الاستئناف بانتفاء الصلة بين
شركة للمنسوجات وشركة
التي لم يكن لها وجود لدى نشوء المديونية لكن الحكم المطعون فيه التفت
عن هذا الدفاع وأقام قضاءه على الإحالة إلى مستندات المطعون ضده .

الأول وهى وإذ رتب الحكم على عرض هذه المستندات اعمالا والقول بأن الطاعن الأول طلب تحرير ست كمبيالات بدلا من تلك التى لم تسدد بقصد تجديد الدين الثابت بها ، أن شركة للمنسوجات فرع من شركة وأن الطاعنين شركاء متضامين فيها ، دون أن يفصح كيف استخلص من حملة المستندات التى أحال إليها قيام هذه العلاقة بين الشركتين أو يعين المصدر الذى استقى منه طلب الطاعن الأول تجديد الدين الثابت بالكمبيالات الستة ووجه استدلاله بذلك على توافر تلك العلاقة ، ودون أن يواجه دفاع الطاعنين بعدم وجود الشركة الأم وقت نشوء الدين فإنه يكون قاصر البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن اشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين - بعد رفض طلب أمر الأداء - ابتغاء الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ٦٠٠ و ٩٧٨٧٦ فرنك سويسرى أى ما يعادل ٤٤٠ و ٤٠٧١٦ جنيه والفوائد الاتفاقية ، وقالت بيانا لذلك أن المذكورين شركاء متضامين فى شركة

..... وهى شركة توصية بسيطة مقرها القاهرة تباشر نشاطها فى مصر والخارج ويحمل فرعها بالكويت اسم شركة للنسيج وأنها تداينهم بالمبلغ المطالب به المتبقى من ثمن البضاعة التى اشترتها الشركة وحررت بقيمتها عشر كمبيالات وقع عليها بالقبول أحد الشركاء المتضامين وهو المرحوم الذى يحق له وشقيقه الطاعن الأول إدارة الشركة والتوقيع نيابة عنها -

وإذ امتنعوا عن سداده فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة . وبتاريخ ١٩٨٠/١/٣١ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . استأنف المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٥ لسنة ٩٧ ق تجارى أمام محكمة

استئناف القاهرة التي قضت في ١٩٨٣/٣/٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام ورثته المرحوم..... بأن يدفعوا للمطعون ضدها الأولى من تركة مورثهم وبالتضامن مع الطاعنين مبلغ ٠٦ و ٩٧٨٧٦ فرنك سويسرى أى ما يعادل ٤١٤٠٢ جنيه وفوائده القانونية طعن الطاعن الأول فى هذا الحكم بالطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٥٣ ق . كما طعن وباقى الطاعنين فيه بالطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٣ ق ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل منهما رأت فيها رفض الطعن ، وإذا عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها طلبت النيابة نقض الحكم ، وقررت المحكمة ضم الطعن الأخير إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وبياننا لذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بانتفاء مسئوليتهم كشركاء متضامين فى شركة..... عن دين النزاع الذى يسأل عنه الشريك المتضامن المرحوم..... لأن توقيعهم على الكمبيالات سند المديونية كان بصفته الشخصية وليس بعنوان الشركة التى لم يكن لها وجود فى ذلك الحين ، إذ لم تنشأ وتصبح لها الشخصية الاعتبارية إلا فى ١٩٧٤/٢/٢٢ بعد قبول شركة..... للمنسوجات للكمبيالات المسحوبة عليها ، لكن الحكم أعرض عن دفاعهم وقضى بالزامهم بأداء المبلغ المحكوم به بمقولة أن الطاعن الأول طلب تجديد الدين رغم إقرار المطعون ضده الأول بأن التوقيع على الطلب ليس لهذا الطاعن ، وأن الشركة الأخيرة فرع من شركتهم فيسألون عن ديونها دون أن يبين المصدر الذى استقى منه ذلك أو يدلل على قيام شركة واقع بينهم .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الأول قد استند فى دعواه بمطالبة الطاعنين بالمبلغ المحكوم به إلى أنهم شركاء متضامين فى شركة توصية بسيطة هى شركة التوكيلات الدولية للنقل الخفيف والتجارة والتصنيع التى اشترت منه بضاعة حررت بقيمتها عشر كمبيالات وقع عليها المرحوم..... بصفته شريكا متضامنا وله حق الإدارة والتوقيع نيابة عنها ، ثم قامت الشركة بسداد جزء من قيمة هذه الكمبيالات ولم تسدد الباقي ، وتبين إن الكمبيالات سند الدعوى تحمل اسم « منسوجات المنصورة - »

شارع سعود بن عبد العزيز - الكويت وعلى ظهر كل منها توقيع منسوب للأخيرة وقد دفع الطاعن الأول الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، بإنتفاء الصلة بين شركة للمنسوجات وشركة
..... التى لم يكن لها وجود لدى نشوء المديونية ، لكن المحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع وأقام قضاءه على الإحالة إلى مستندات المطعون ضده الأول وهى :

١ - إقراره الموثق عن وجود شركة واقع بين المرحوم وشقيقه الطاعن الأول .

٢ - خطاب شركة خليفه الصباح المتضمن عزم الطاعن الأول على الحضور إلى الكويت فى ١٥/١١/١٩٧٥ لاستلام متجره ووعدته بزيارة إيطاليا لتسوية الموضوع مع المطعون ضده الأول .

٣ - ستة فواتير خاصة بطلبات شركة المنصورة للمنسوجات .

٤ - بوالص شحن البضائع موضوع هذه الفواتير لتلك الشركة

٥ - خطاب بنك الكويت الدولى - للمطعون ضده الأول بأن الطاعن الأول سوف يسدد قيمة أربعة كمبيالات لدى زيارته لميلانو .

٦ - تلکس منسوب إلى الطاعن الأول يخطر فيه المطعون ضده المذكور بتحويل ١٢٠٠٠ دولار أمريكى ويطالبه بتحويل كافة الكمبيالات إلى بنك فيرست ناشيونال سیتی .

٧ - إخطار من بنك كريديتوانتاليانو بقميد مبلغ يعادل ١٢٠٠٠ دولار لحساب المطعون ضده الأول .

٨ - إخطار بتأجير فرع هايتى للمنزلاوية .

٩ - خمس فواتير توريد موتوسيكلات فسبا وثلاث عربات صادرة باسم الطاعن الأول وعنوانه شركة التوكيلات الدولية بالقاهرة خصما من حساب الاعتماد المفتوح بمعرفة الممول الكويتى لصالح المرحوم
.....

١٠ - عقد بيع مبرم بين الأخير وآخرين يكشف عن كفالة الطاعن الأول لشقيقه المذكور بدولة الكويت وغيرها . وإذا رتب المحكم على عرض هذه المستندات إجمالا - والقول بأن الطاعن الأول طلب تحرير ست كمبيالات بدلا من تلك التى لم تسدد بقصد تجديد الدين الثابت بها ، أن شركة المنصورة

للمنسوجات فرع من شركة التوكيلات الدولية للنقل الخفيف والتجارة والتصنيع وأن الطاعنين شركاء متضامين فيها ، دون أن يوضح كيف استخلص من جملة المستندات التي أحال إليها قيام هذه العلاقة بين الشركتين ، أو يعين المصدر الذي استقى منه طلب الطاعن الأول - تجديد الدين الثابت بالكمبيالات الستة ووجه استدلاله بذلك على توافر تلك العلاقة ، ودون أن يواجه دفاع الطاعنين بعدم وجود الشركة الأم وقت نشوء الدين فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار / محمد عبد الحميد مند والسادة المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس والسيد خلف .

(٢٢٢)

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ - ٣) حكم « اصدار الحكم » . بطلان « بطلان الأحكام » .

(١) وجوب المداولة بين جميع قضاة الهيئة الذين سمعوا المرافعة وتوقيعهم دون غيرهم على مسودة الحكم . أثر مخالفة ذلك . بطلان الحكم .

(٢) الاشتراك في المداولة . مناطه . التوقيع على مسودة الحكم .

(٣) الاحكام . العبرة فيها بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة . علة ذلك . مسودة الحكم ورقة لتحضيره .

(٤) استئناف « الحكم في الاستئناف : تسبيب الحكم الاستئنافي » . حكم

الحكم الاستئنافي . لمحكمة الاستئناف في تسببيه أن تترد الحكم الابتدائي وأن تحيل على وقائعه وأسبابه دون اضافة متى كانت كافية لحملة ورأت فيها ما يغنى عن إيراد جديد .

(٥) حكم . نقض « أسباب الطعن : السبب غير المنتج » .

إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها لحمله . تعييبه في أخرى . غير منتج .

(٦) محكمة الموضوع « سلطة محكمة الموضوع : مسائل الواقع » . تعويض . مسئولية

« المسئولية التقصيرية » . حراسة « الحراسة القضائية » .

استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بينه وبين الضرر والخطر المبرر لفرض الحراسة من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ من قانون المرافعات أنه يتعين حصول مداولة بين جميع قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة وأن يوقعوا على مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه ، ولا يشترك فى ذلك غيرهم وإلا كان الحكم باطلا .

٢ - مناط حصول اشتراك فى المداولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم هو توقيعهم على مسودته .

٣ - العبرة فى الأحكام هى بالنسخة الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهى التى تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور ومسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم .

٤ - لمحكمة الاستئناف وهى تؤيد الحكم الابتدائى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحيل على ما جاء فيه سنواء فى بيان وقائع الدعوى أو فى الأسباب التى أقيم عليها متى كانت كافية لحمله ولا تثريب عليها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد .

٥ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا أقام قضاءه على دعائم متعددة وكانت إحداها كافية بمفردها لحمله فإن تعييبه فى أية دعامة أخرى - أيا كان وجه الرأسى فيه - غير منتج .

٦ - إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر وتقدير انتفاء الخطر المبرر لفرض الحراسة هى من المسائل الموضوعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٤٠٦٨ سنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم وطلب الحكم أصليا على المطعون عليه الأول فى مواجهة باقى المطعون عليهم بأحقية فى قبولة عضوا بنادى السيارات والرحلات المصرية وعدم الاعتراف بقرار مجلس إدارة النادى الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩ بتخفيه فى القبول بعضوين وإلزام المطعون عليه سالف الذكر بأن يدفع له مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت واحتياطيا بإعتبار هذا النادى منحلا وفقا للقانونين ٣٢ سنة ١٩٦٤، ٧٧ سنة ١٩٧٥ والحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية عليه وتعيينه وآخرين حارسين عليه بدون أجر ، وقال بيانا لها أنه تقدم بطلب للالتحاق بعضوية ذلك النادى إلا أن مجلس إدارته قرر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩ قبول بعض الطلبات التالية لطلبه مغفلاً البت فى هذا الطلب دون أن يبدى سببا لذلك رغم إنه قد توافرت له كافة شروط الصلاحية للالتحاق به - تدخل الطاعن الثانى فى الدعوى منضما إلى الطاعن الأول فى طلب الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على النادى ، وبتاريخ ١٩٨٤/١/٢٢ حكمت المحكمة برفض الطلبات الأصلية والطلب الاحتياطى وبعدم اختصاصها بنظر الطلب المستعجل ، استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٩٧ سنة ١٠١ ق وبتاريخ ١٩٨٥/٢/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم

المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لقصور التسبيب وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم إذ استند فى قضائه بتأييد الحكم الابتدائى على أن الطاعنين لم يأتيا بدفاع جديد فى الاستئناف فإنه يدل على عدم إتمام المداولة وأن الدائرة التى نظرت الدعوى وقررت حجزها للحكم لجلسة ١٩٨٥/١/١٥ أعادت الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٨٥/٢/٩ التى تخلف فيها السيد رئيس الدائرة ورأس الدائرة السيد عضو اليمين بها وانضم اليها السيد / المستشار قررت حجز الدعوى للحكم فى ذلك اليوم حيث أصدرت الحكم المطعون فيه الأمر الذى يتعذر معه إجراء المداولة بين أعضائها وهو الاستفادة أيضا من خلو مسودته من الإشارة إلى الهيئة التى أصدرته وأسماء الخصوم بالمخالفة لأحكام المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ومن اغفاله الإشارة فى أسبابه إلى الحكم الصادر فى اللجنة رقم ٧ سنة ١٩٨٤ مستأنف وسط القاهرة وإلى الطلب المقدم منها إبان حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٥/١/١٥ وما أشار به الحكم المطعون فيه فى مدوناته من عدم وجود دفاع جديد لهما وعدم حضورهما بجلسة المرافعة الأخيرة رغم ما تضمنته مذكرة الطاعن الأول المقدمة بجلسة ١٩٨٤/٥/١٥ من دفاع جديد بشأن عدم غرض طلبه على المكتب التنفيذى للنادى وانفراد مديره بتأجيل نظره وثبوت حضورهما بتلك الجلسة وتقديمها أصل اعلانات المطعون عليهم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد المواد ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ من قانون المرافعات أن يتعين

حصول مداولة بين جميع قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة وأن يوقعوا على مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه ولا يشترك في ذلك غيرهم وإلا كان الحكم باطلا ، وأن مناط حصول الإشترار في المداولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم هو توقيعهم على مسودته ، وأن العبرة في الأحكام هي بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهي التي تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصورة ومسودة الحكم لاتعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم . وكان الثابت من الأوراق أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ووقعت على مسودته مشكلة برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة وعضوية السيدين المستشارين / وأن ثلاثتهم هم أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة وحجرت الدعوى للحكم وأصدرته وذلك حسبما هو واضح من محضر جلسة ٩ / ٢ / ١٩٨٥ كما تضمنت النسخة الأصلية للحكم أسماء الهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الاستئناف فإن الإجراءات التي يتطلبها القانون لإصدار الحكم تكون قد روعيت ، وإذا كان لمحكمة الاستئناف وهي تؤيد الحكم الابتدائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى أو في الأسباب التي أقيم عليها متى كانت كافية لحمله ولا تشريب عليها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي معتنقا أسبابه وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينفيان بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والبطالان لتضارب الأسباب مع المنطوق وفي بيان ذلك يقولان : إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه برفض طلباته

الموضوعية إلى ما تضمنته لائحة النظام الأساسى للنادى المطعون عليه من تحويل مجلس إدارة السلطة المطلقة فى شأن قبول العضوية به رغم مخالفة ذلك للدستور ، واعتد بأحكام هذه اللائحة رغم أن النادى يعتبر منحللاً لعدم إشهاره وفقاً للقانون وركن فى أسبابه برفض طلب اعتباره منحللاً لهذا السبب على أن النظر فى هذا الطلب ينطوى على التعرض بالوقف أو الإلغاء لقرار إدارى سلبى صادر من الجهة الإدارية المختصة يخرج الفصل فيه عن ولاية المحاكم العادية فى حين نص فى منطوقه على رفض هذا الطلب كما ارتكز فى قضائه برفض طلب فرض الحراسة على النادى إلى انعدام مصلحتهما حال أنها قد اتخذت الاجراءات اللازمة لشهره قانوناً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه البطلان لتضارب الأسباب مع المنطوق .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذ أقام قضاءه على دعائم متعددة وكانت إحداها كافية بمفردها لحمله فإن تعييبه فى أية دعامة أخرى أيا كان وجه الرأى فيها يكون غير منتج ، وأن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر ، وتقدير انتفاء الخطر المبرر لفرض الحراسة هى من المسائل الموضوعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحملة لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المحال عليها من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءها برفض الدعوى على أن المطعون عليه الأول اختار العدد المناسب من الأعضاء المتاح له قبولهم طبقاً لظروفه دون قصد الإضرار بالطاعنين مما ينتفى معه الخطأ فى جانب المطعون عليه الأول وأن الطاعنين ليست لهما صفة فى طلب اعتبار النادى منحللاً إذناط ذلك بالجهة الإدارية دون غيرها وأن الخطر المدعى به من الطاعنين غير متواتر لمضى أكثر من ثمانى سنوات على صدور القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٧٥ دون أن يتوقف النادى عن نشاطه وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق ويشكل دعامة

تكفى بمفردها لحمل قضائه فإن النعى عليه يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى على ما استطرده إليه الحكم فى أسبابه أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي وعبد العال السمان .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) إرث . ملكية . شهر عقارى

شهر حق الإرث . ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة . عدم الشهر . جزاؤه منع شهر تصرف الوارث دون منع التصرف ذاته .

(٢ ، ٣) قسمة « قسمة المال الشائع » « القسمة غير المسجلة » . شهر عقارى . شيوخ . تسجيل . ملكية . بيع .

(٢) قسمة المال الشائع . أثرها .

(٣) القسمة غير المسجلة . أثرها . إعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالمالكاً ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا سجلت القسمة . المقصور بالغير فى حكم المادة ١٠ من قانون تنظيم الشهر العقارى .

(٤) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » . مرض الموت .

محكمة الموضوع . سلطتها فى استخلاص ثبوت مرض الموت أو انتفاؤه . شرطه .

(٥) إثبات « عبء الإثبات » . محكمة الموضوع .

الاحتجاج بمستند مقدم فى دعوى أخرى غير منضمة . لا يغنى الخصم عن تقديمه . ولو كانت الدعوى الأخرى مردده بين نفس الخصوم ومنظورة فى نفس الجلسة المحددة لنظر الدعوى المحتج به فيها .

١ - مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة عشرة من قانون

تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الإرث وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يترتب على واقعة الوفاة ، واكتفى المشرع فى مقام بيان الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته .

٢ - يترتب على قسمة المال الشائع إفراز حصة الشريك فى الشيوع بأثر كاشف للحق غير منشئ له وفق ما تقرره المادة ٨٤٣ من التقنين المدنى فيعتبر المتقاسم مالكا للحصة التى آلت إليه منذ أن قملك على الشيوع ولا يملك غيرها من بقية الحصص .

٣ - تسجيل القسمة غير لازم فى العلاقة بين المتقاسمين وفقا لما تقضى به المادة العاشرة من قانون تنظيم الشهر العقارى إذ يعتبر كل متقاسم فى علاقته بزملائه المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة لنصيبه بالقسمة ولو لم تسجل ، إلا أن هذه القسمة التى لم تسجل لا يحتج بها على الغير وهو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة .

٤ - ثبوت مرض الموت أو انتفاؤه هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع من الأوراق المطروحة على بساط البحث فى الدعوى متى كان استخلاصه سائغا .

٥ - لا يغنى الخصم عن تقديم المستند إشارته إلى تقديمه فى دعوى أخرى غير منضمة ولو كانت مرددة بين نفس الخصوم ومنظورة فى نفس الجلسة المحددة لنظر الدعوى المحتج به فيها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الواقع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٢٦٩ سنة ١٩٧٩ مدنى المنصورة الابتدائية على المطعون ضدهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ الأول من مايو سنة ١٩٧٨ ، وقال بيانا لها أن مورث هؤلاء الخصوم باع له بهذا العقد أرضاً زراعية مبينة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ٢٦٨٧ جنيها و ٥٠٠ مليم قبضه البائع وإذا لم ينفذ هو ومن بعده ورثته التزام نقل ملكية العقار المبيع إليه فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، دفع الطاعنون بجهالتهم توقيع مورثهم على عقد البيع سند الدعوى ، فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صحة التوقيع على العقد وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ برفض الدفع بالجهالة وبصحة المحرر ، ثم حكمت بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٤ بالطلبات . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٨١ سنة ٣٦ قضائية طالبن بإلغاء هو والحكم السابق عليه الصادر بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ والقضاء برفض الدعوى ، وبتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن القدر المبيع قد

اختص به البائع بموجب عقد قسمة غير مشهر لا ينقل الملكية ، غير أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدفع وبقبول الدعوى تأسيساً على أن سند ملكية البائع هو الميراث الذي يصلح بذاته سبباً وسنداً للملكية فى حين أن البائع لم يشهر حق الإرث ولم يسجل القسمة التى أفرزت اختصاصه بالمبيع فىكون غير مالك ويتعذر عليه هو وورثته من بعده تنفيذ الالتزام بنقل ملكية القدر المبيع إلى المشتري مما يجعل الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع غير مقبولة . وإذ قضى الحكم على خلاف ذلك فإنه يكون معيباً مستوجباً نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة عشرة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الإرث وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يترتب على واقعة الوفاة ، واكتفى المشرع فى مقام بيان الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته ، لما كان ذلك وكانت قسمة المال الشائع يترتب عليها إفراز حصة الشريك فى الشيوع بأثر كاشف للحق غير منشىء له وفق ما تقررر المادة ٨٤٣ من التقنين المدنى فيعتبر المتقاسم مالكا للحصة التى آلت إليه منذ أن تملك على الشيوع ولا يملك غيرها فى بقية الحصص ، وكان تسجيل القسمة غير لازم فى العلاقة بين - المتقاسمين وفقاً لما تقضى به المادة العاشرة من قانون تنظيم الشهر العقارى إذ يعتبر كل متقاسم فى علاقته بزملائه المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة لنصيبه بالقسمة ولولم يسجل ، على خلاف الغير الذى تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة فإنه

لا يحتج عليه بها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن مورث الطاعنين البائع للمطعون ضده الأول قد تملك القدر المبيع بطريق الميراث شائعا ثم اختص به مفرزا بموجب عقد قسمة أبرم بينه وبين باقى الورثة ، فإنه يعتبر مالكا له ملكية مفرزة منذ أن تملك على الشيوع ويحتج بهذه القسمة على ورثته الطاعنين ولو لم تسجل ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن البائع يعتبر مالكا للمبيع بطريق الميراث وأن ذلك يصلح بذاته سببا للمكيته فإنه لا يكون قد أخطأ من تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيانه يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن العقد محل النزاع قد صدر من مورثهم وهو فى مرض الموت وقصد به التبرع فتسرى عليه أحكام الوصية طبقا لما تقضى به المادة ٩١٦ من القانون المدنى وإستدلوا على ذلك بتذاكر طبية مقدمة فى استئناف آخر منظور فى نفس الجلسة التى نظر فيها النزاع الراهن وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مدعاهم ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يجيبهم الى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق وأطرح دفاعهم دون أن يحص ما قدم فى الاستئناف الآخر من مستندات تؤيد هذا الدفاع الأمر الذى يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى قيام حالة مرض الموت لدى المورث - المتصرف - إستناداً إلى ما ثبت بالأوراق من أن المورث المذكور قصد مقر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة فى تاريخ لاحق لإبرام عقد البيع محل النزاع وأقر أمام مديرها بصدور البيع منه وبرغبته فى نقل حيازة الأطنان المباعة من اسمه إلى اسم المشتري المطعون ضده الأول وإلى أن الطاعنين لم يبينوا كنه المرض الذى يدعون بأنه مرض موت ولم يقدموا أوراقا تشير إلى علاجه من مرض سبق موته ، لما كان ذلك وكان ثبوت مرض

الموت أو انتفاؤه هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع من الأوراق المطروحة على بساط البحث فى الدعوى متى كان استخلاصه سائغا وكان لا يقنى الخصم عن تقديم المستند إشارته إلى تقديمه فى دعوى أخرى غير منضمه ولو كانت مرددة بين نفس الخصوم ومنظورة فى نفس الجلسة المحددة لنظر الدعوى المحتج به فيها ، وإذ كان الطاعنون لم يقدموا أية شهادات طبية فى الدعوى الراهنة ولم يفصحوا فى دفاعهم عن فحوى مرض المورث وقت صدور البيع والفترة التى استطال فيها هذا المرض وإنما ساقوا بشأنه دفاعا مرسلا مجهلا ، فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يعتد بذلك الدفاع لعدم جديته ويكون ما انتهى إليه من نفى قيام حالة مرض الموت لدى المتصرف سائغا كافيا لحمل قضائه ، ولا تشريب عليه من بعد إن لم ير محلا لإحالة الدعوى إلى التحقيق طالما وجد فى عناصرها ما يكفى لتكوين عقيدته فيها ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. ویش عبد المجید نائب رئیس المحكمة وعضوية والسادة
المستشارین / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئیس المحكمة ، د. رفعت عبد المجید ، محمد خیری الجندی
وعبد العال السمان .

(٢٢٤)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) شیع « أعمال حفظ المال الشائع » . ملكية « الملكية الشائعة » . مسئولية .
تعويض .

أعمال الحفظ التي يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغير موافقة باقي الشركاء .
ماهيتها . م ٨٣٠ مدنی . التزام جميع الشركاء كل بقدر حصته بنفقات هذه الأعمال .
م ٨٣١ مدنی . تلف السقار المملوك على الشيوع بسبب مرده خطأ الشريك الذي استأثر
بالانتفاع به . أثره . مسئولية الشريك المخطئ في تعويض باقي الشركاء عما لحقهم من
ضرر . نوع المسئولية . توقفه على ما إذا كان انتفاعه بالعقار وليد عقد من عدمه . نوع
التعويض الأصل فيه أن يكون عينيا بإصلاح ما تلف . لا يعد ذلك من أعمال الحفظ .

(٢) استثناء « الأثر الناقل للاستثناء » . حكم .

الأثر الناقل للاستثناء . مؤداه . اعتبار أوجه الدفاع السابق إبداءها من المستأنف عليه
أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحا بقوة القانون بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ما لم
يقم الدليل على التنازل عنه .

١ - لئن كان من الأصول المقررة وفقا لنص المادتين ٨٣٠ ، ٨٣١ من
القانون المدني أن للشريك في الشيوع منفردا ودون حاجة إلى موافقة باقي

الشركاء القيام بأعمال حفظ المال الشائع يستوى فى ذلك أن تكون من الأعمال المادية أو من التصرفات القانونية ، ويلتزم جميع الشركاء فى ملكية المال الشائع بنفقات هذه الأعمال وتنقسم عليهم كل بقدر حصته فى الملكية ، إلا أنه إذ كان أحد الشركاء مستأثراً بالانتفاع بالعقار المملوك على الشيوع فأصاب العقار التلف لسبب مرده خطأ هذا الشريك فإن مسئوليته عن تعويض ما حاق بالشركاء الآخرين من ضرر تكون متحققة على أساس من قواعد المسئولية العقدية إن كان انتفاعه بالعقار محكوماً باتفاق إنعقد بينه وبين سائر الشركاء أو على سند من المسئولية التقصيرية إن انتفى قيام العقد ، والتعويض إما أن يكون عينياً وهو الأصل ويصار إلى عوضه أى التعويض النقدي إن تعذر التعويض عينياً ، فإن أصحح الشريك الذى وقع منه الخطأ ما أصاب العقار من تلف فإن ذلك لا يعتبر عملاً من أعمال حفظ المال الشائع بل هو رفع الضرر عنا عن المضرورين فلا يجوز له الرجوع بنفقات الإصلاح فى هذه الحالة على الشركاء فى الملكية الشائعة .

٢ - على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجبه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قدم إلى محكمة الدرجة الأولى - ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن من شأن الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل أوجه الدفاع السابق إبداءها من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحاً بقوة القانون بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها مالم يقم الدليل على التنازل عنه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٢٢٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى محكمة المنيا الابتدائية على الطاعن والمطعون ضده الثانى طالبا الحكم بإلزام كل منهما بأن يؤدي إليه مبلغ ٢٢٢٠ جنيها ، وقال بيانا لها أنه يملك والطاعن والمطعون ضده الثانى محلا لصنع الأخشاب « ورشة للنجارة » وحصه كل منهم فى الملكية مقدارها الثلث وينفرد هو دون شريكه باستغلال هذا المحل بوصفه مالكا لحصته ومستأجراً لحصة الشريكين ، ولقد شب حريق أدى إلى تدمير سقف المحل وأعمدته وأبوابه ومنافذه حسبما أثبت بتحقيق المحضر رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ بمحورض بندر المنيا ، وأنفق فى سبيل إصلاح وترميم وصيانة المحل مما أفسده الحريق مبلغ ٩٦٦٠ جنيها ، وإذا امتنع شريكاه فى الملكية عن دفع ما يوازى نصيبهما فيما أنفقه فقد أقام دعواه ليحكم بمطلبه فيها . بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١ نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٤ برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية المنيا » وقيد استئنافه برقم ٨٧ لسنة ٢٠ قضائية طالبا إلغاء والحكم له بطلباته الواردة بصحيفة الدعوى ، بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وألزمت كل من الطاعن والمطعون ضده الثانى أن يؤدي إلى المطعون ضده الأول مبلغ ٦٩٣ جنيها و ٣٣٣ مليما ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه

على أن المطعون ضده الأول أجرى اصلاحات ضرورية لحفظ العقار المملوك شيوعاً بعد أن أتلّفه الحريق وأن نفقات الاصلاح يتحملها الشركاء الثلاثة فى الملكية ، هذا فى حين أنه تمسك أمام محكمة أول درجة بدفاع حاصله أن المطعون ضده الأول هو الشريك الذى ينتفع وحده بالمحل ويتولى إدارته لحسابه وقد أهمل فى اتخاذ ما يكفل منع حدوث الحريق بعد أن ملأه بالأخشاب ووضع به آلة كهربائية لقطعها كما ثبت من تحقيق الشرطه الذى أجرى عن حادث الحريق ومن تقرير الخبير المنتدب من المحكمة أن هذه الآلة كانت سبباً فى وقوع هذا الحادث وباعتباره مالكها والمسيطر عليها يكون مسئولاً عما تحدثه من ضرر وفقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدنى فيتحمل نفقات ما أجراه من إصلاح التدمير الذى أحدثه الحريق ولا يلتزم الطاعن أو الشريك الثالث بهذه النفقات ، وعلى الرغم من أن هذا الدفاع جوهرى ويعتبر مطروحاً على محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه ألغى الحكم الإبتدائى القاضى برفض الدعوى ، دون أن يعرض لبحثه أو الرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأنه وإن كان من الأصول المقررة - وفقاً لنص المادتين ٨٣٠ و ٨٣١ من القانون المدنى أن للشريك فى الشروع منفرداً ودون حاجة إلى موافقة باقى الشركاء القيام بأعمال حفظ المال الشائع يستوى فى ذلك أن تكون من الأعمال المادية أو من التصرفات القانونية ، ويلتزم جميع الشركاء فى ملكية المال الشائع بنفقات هذه الأعمال وتنقسم عليهم كل بقدر حصته فى الملكية ، إلا أنه إذا كان أحد الشركاء مستأثراً بالانتفاع بالعقار المملوك على الشروع فأصاب العقار التلف لسبب مرده خطأ هذا الشريك فإن مسئوليته عن تعويض ما حاق بالشركاء الآخرين من ضرر تكون متحققه على أساس من قواعد المسئولية العقدية إن كان انتفاعه بالعقار محكوماً باتفاق انعقد بينه وبين سائر الشركاء أو على سند من المسئولية التقصيرية إن انتفى قيام العقد ، والتعويض إما أن يكون عينياً وهو الأصل ويصار إلى عوضه أى

التعويض النقدي إن تعذر التعويض عينا ، فإن أصلح الشريك الذى وقع منه الخطأ ما أصاب العقار من تلف فإن ذلك لا يعتبر عملا من أعمال حفظ المال الشائع بل هو رفع الضرر عينا عن المضرورين فلا يجوز له الرجوع بنفقات الإصلاح فى هذه الحالة على الشركاء فى الملكية الشائعة ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن وإن لم يقدم دفاعاً فى الاستئناف المرفوع عليه من المطعون ضده الأول - خاسر الدعوى ابتدائيا - إلا أنه مثل أمام محكمة أول درجة وقدم مذكرة بدفاعه تضمنت أن الحريق الذى اندلع بالمحل موضوع التداعى كان بسبب خطأ المطعون ضده الأول فهو المنتفع به وحده ويديره لحسابه وأهمل فى اتخاذ الإجراءات الوقائية التى تكفل منع حدوث الحريق بهذا المحل الذى امتلأ بالأخشاب القابلة للاشتعال كما أنه صاحب الآلة الكهربائية التى وضعت بالمحل لقطع الأخشاب فانبعث منها شرر لهب النار الذى أحدث الحريق على نحو ما كشفت عنه تحقيقات الشرطة وتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وباعتباره صاحب السيطرة والهيمنة على هذه الآلة يكون هو الحارس عليها والمستول عما تحدثه من ضرر تطبيقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى فيتحمل وحده نفقات اصلاح ما أصاب البناء من تلف وينتفى سند التزام الشريكين فى الملكية الشائعة بهذه النفقات ، وإذا كان على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجبه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم إلى محكمة الدرجة الأولى وكان من المقرر فى - قضاء هذه المحكمة - أن من شأن هذا الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل أوجه الدفاع السابق إبداءها من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحا بقوة القانون بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها

مالم يقم الدليل على التنازل عنه - وهو مالا وجه لافتراضه - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى ذلك الدفاع الذى تمسك به الطاعن أمام محكمة أول درجة وأغفل بحثه وتمحيصه رغم أنه دفاع جوهوى - على ما سلف بيانه - ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور المبطل بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث الأوجه الأخرى التى بنى عليها الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد طيطه ، سامي فرج ، ماهر البهيوي ومحمد بدر الدين توفيق .

(٢٢٥)

الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) حكم « حجية الحكم » . نظام عام . إيجار « إيجار الأماكن » .

حجية الأمر المقضي . تعلقها بالنظام العام . عدم تعارضه مع جواز نزول الصادر لصالحه الحكم عن الحق الثابت م ١٠١ إثبات ، ١٤٥ مراقعات . جواز أن يكون النزول ضمناً م ٩٠ / ٢ مدني . مثال بشأن نزول المالك عن الحكم الصادر بالإخلاء لعدم سداد الأجرة .

(٢ ، ٣) حكم « حجية الحكم الجنائي » إيجار « إيجار الأماكن » التغيير في استعمال العين المؤجرة « إقامة بناء بدون ترخيص » . « محكمة الموضوع » « مسائل الواقع » .

(٢) حجية الحكم الجنائي بالإدانة أمام المحاكم المدنية . قاصر على الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية .

(٣) استخلاص حدوث الضرر بالمبنى كسبب للإخلاء . من سلطة قاضي الموضوع .

(٤) إقامة بناء بدون ترخيص . عدم التلازم بينه وبين الإضرار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء .

(٥) إيجار « إيجار الأماكن » أسباب الإخلاء « الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة » .

الإخلاء لعدم سداد الأجرة . للمستأجر ترقى الحكم عليه به بسداد الأجرة المستحقة وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف .

تخلفه عن الوفاء بأى قدر من الاجرة المستحقة أو ملحقاتها أو المصاريف والنفقات الفعلية .
كاف للحكم بإخلائه . مثال .

١ - لئن كانت حجية الأمر المقضى قد اوضحت متعلقة بالنظام العام وفقا لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات إلا أنه مازال للمحكوم له الحق فى النزول عن الحكم الصادر لصالحه فقد نصت المادة ١٤٥ من قانون المرفعات على أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به كما جاء فى المذكرة الايضاحية لقانون الاثبات تعليقا على المادة ١٠١ منه أنه يجوز للدخيم التنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل النزاع الذى تناوله الحكم . كما أن المقرر عملا بالمادة ٢/٩٠ من القانون المدنى أن التعبير عن الإرادة يجوز أن يكون ضميا .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حجية الحكم الجنائى بالإدانة أمام المحاكم المدنية قاصر على الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية .

٣ - المقرر أن استخلاص وقوع ضرر بالمبنى يجيز الحكم بالإخلاء من عدمه هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع مادام استخلاصه سائغا .

٤ - لا تلازم بين إقامة بناء بدون ترخيص وبين الإضرار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء عملا بالمادة ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٥ - النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن المشرع - رغبة فى التيسير على المستأجرين افسح لهم مجال الوفاء حتى تاريخ إقفال باب المرافعة فى الدعوى بحيث أصبح قيام المستأجر بسداد الاجرة المستحقة وقيمة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى التاريخ المذكور مسقطا لحق المؤجر فى الإخلاء والمقصود هو قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فإن تخلف المستأجر عن الوفاء بأى قدر من الأجرة المستحقة أو ملحقاتها أو المصاريف والنفقات الفعلية حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف كاف للقضاء

بإخلائه من العين . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض دعوى الإخلاء إلى أن المستأجر - المطعون ضده - قد قام بسداد المبلغ المبين بورقة التكليف بالوفاء وهو عن الفترة من ١/٩/١٩٧٢ حتى ١٣/٦/١٩٧٧ وسداده الأجرة المستحقة حتى آخر يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ كتابة تقرير الخبير المنتدب الذي عول عليه وقد حجبه ذلك عن بحث السداد حتى ٢/١٠/١٩٨٢ تاريخ قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف وما أثاره الطاعن عن عدم كفايته ولا يغير من ذلك ما جاء بالحكم من أن سداد المبلغ الوارد في التكليف بالوفاء قد تم في ٢٥/٧/١٩٧٧ وقبل رفع الدعوى - وهو ما يكفي لتوقي الإخلاء في هذه الحالة على ما جرى به قضاء المحكمة - إذ الشابت من الأوراق أن صحيفة افتتاح الدعوى قدمت لقلم الكتاب في ٣/٦/١٩٧٧ فيكون هذا السداد لا حقا لها ومن ثم فإنه يتعين على المستأجر مواءمة سداد الأجرة وملحقاتها حتى تاريخ إقفال باب المرافعة في الدعوى لتوقي الإخلاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٥١٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإخلاء « الفيلا » المبينه بالصحيفة والتسليم . وقال بيانا لذلك أن المطعون ضده إستأجر تلك العين بموجب عقد مؤرخ ١٧/٦/١٩٦٣ بأجرة شهرية قدرها ٤٥ جنيه وتأخر في سداد مبلغ ١٥٧٥ جنيه قيمة أجرة المدة من ١/٦/١٩٧٢ حتى ١٢/٥/١٩٧٧ رغم تكليفه بالوفاء بها في ذلك التاريخ وأيضا في ٣٠/٥/١٩٧٧ ، ١٣/٦/١٩٧٧ بالإضافة إلى استعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط العقد . فأقام الدعوى . حكمت المحكمة بالإخلاء والتسليم . استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ١٦٠٨ لسنة ٩٥ ق القاهرة ونذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٥/١٠/١٩٨٢ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول للطعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ
فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم خالف حجية الحكم الصادر
فى الدعوى المقامة من سلفه البائع له رقم ٢٨٧٧ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى جنوب
القاهرة الذى قضى على المطعون ضده بإخلاء العين محل النزاع واستأنفه الأخير
بالاستئناف رقم ٧٤٥ لسنة ٨٤ ق وقضى فيه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ باعتباره
كأن لم يكن وكان يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر
الدعوى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

حيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أنه ولئن كانت حجية الأمر المقضى
قد أضحت متعلقة بالنظام العام وفقا لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات إلا أنه
مازال للمحكوم له الحق فى النزول عن الحكم الصادر لصالحته فقد نصت
المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على ان النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق
الثابت به كما جاء فى المذكرة الايضاحية لقانون الاثبات تعليقا على المادة ١٠١
منه أنه يجوز للخصم التنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا تنازل عن الحق
الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل الذى تناوله الحكم كما أن المقرر عملا
بالمادة ٢/٩٠ من القانون المدنى أن التعبير عن الإرادة يجوز أن يكون ضمنيا
لما كان ذلك وكان المستفاد من إقامة الطاعن للدعوى على سبب التأخر فى سداد
الإيجار عن المدة من ١/٦/١٩٧٢ حتى ١٢/٥/١٩٧٧ وهو تاريخ لاحق لحكم
الإخلاء السابق الذى صار نهائيا بتاريخ ١٩٧٢/٢/٧ . فإن ذلك يحمل منه
على تنازله - ومن قبله المالك السابق - عن هذا الحكم بارتضاء استمرار العلاقة
الإيجارية بعد الحكم بالإخلاء إعمالاً لعقد الإيجار المورخ ١٧/٦/١٩٦٣ . ومن ثم
يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده استعمل العين محل النزاع بطريقة ضارة بسلامة المبنى مخالفاً بذلك شروط العقد وقدم تدليلاً على ذلك الحكم الصادر في الجلسة ٣٦٢ لسنة ١٩٧٧ مصر الجديدة بإدانة المشرف على تلك العين لاقامته مبان بدون ترخيص . وإذا لم يقض الحكم المطعون فيه بالإخلاء لهذا السبب يكون قد خالف القانون فضلاً عن القصور في التسبيب بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس . ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن حجية الحكم الجنائي بالإدانة أمام المحاكم الجنائية قاصر على الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، والمقرر أيضاً أن استخلاص وقوع ضرر بالمبنى يجهز الحكم بالإخلاء من عدمه هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مادام استخلاصه سائفاً - لما كان ذلك وكان لا تلازم بين إقامة بناء بدون ترخيص وبين الإضرار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء عملاً بالمادة ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن استعمال العين المؤجرة نادياً للطلبة الوافدين لم يترتب عليه ضرر بسلامة المبنى أو المؤجر أخذاً بما جاء بتقرير الخبير وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله الثابت في الأوراق ويدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني للطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتمد على تقرير الخبير دون أن يناقش ما أبداه الطاعن من اعتراضات بشأن مدى كفاية المبالغ المسددة . كما خصم رسم التمتع ولم يحتسب الفوائد القانونية ورسم النظافة . الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أن النص في المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان

ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (أ)
 (ب) إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون مظروف أو باعلان على يد محضر ولا يحكم بالإخلاء إذ أقام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » . يدل على أن المشرع - رغبة في التيسير على المستأجرين - أفسح لهم مجال الوفاء حتى تاريخ إقفال باب المرافعة في الدعوى بحيث أصبح قيام المستأجر بسداد الأجرة المستحقة وقيمة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى التاريخ المذكور مستقلا لحق المؤجر في الإخلاء والمقصود هو قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف . ومن ثم فإن تخلف المستأجر عن الوفاء بأي قدر من الأجرة المستحقة أو ملحقاتها أو المصاريف والنفقات الفعلية حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف كاف للقضاء باخلائه من العين . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه برفض دعوى الإخلاء إلى أن المستأجر - المطعون ضده - قد قام بسداد المبلغ المبين بورقة التكاليف بالوفاء وهو عن الفترة من ١/٩/١٩٧٢ حتى ١٣/٦/١٩٧٧ - وسداده الأجرة المستحقة حتى آخر يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ تقرير الخبير المنتدب الذي عول عليه وقد حجه ذلك عن بحث السداد حتى ٢/١٠/١٩٨٢ تاريخ قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف وما أثاره الطاعن من عدم كفايته . ولا يغير من ذلك ما جاء بالحكم من أن سداد المبلغ الوارد في التكاليف بالوفاء قد تم في ٢٥/٧/١٩٧٧ وقبل رفع الدعوى - وهو ما يكفي لتوقي الإخلاء في هذه الحالة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذ الثابت من الأوراق أن صحيفة افتتاح الدعوى قدمت لقلم الكتاب في ٣٠/٦/١٩٧٧ فيكون هذا السداد لا حقا لها ومن ثم فإنه يتعين على المستأجر مولاة سداد الأجرة وملحقاتها حتى تاريخ إقفال باب المرافعة في الدعوى لتوقي الإخلاء ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مغنياً بالقصور ويتعين نقضه .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد فؤاد شرياش نائب رئيس المحكمة ، عبد النبي خمغم ، محمد عبد البر حسين وحسام الدين الحناوى .

(٢٢٦)

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ القضائية :

- (١ - ٣) إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير المفروش » . عقد .
- (١) حق المالك فى تأجير شقة واحدة مفروشة فى كل عقار يملكه . م ٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الشقة الواحدة . المقصود بها الوحدة الواحدة . علة ذلك .
- (٢) عدم جواز الانحراف عن المؤدى الواضح لعبارة المتعاقدين م ١٥٠ مدنى . تطبيق الحكم لهذا النص . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
- (٣) ورود عقد الإيجار على شقتين يفرض استعمالهما مكتبا مجاريا . قضاء الحكم المطعون فيه باعتبارها وحدة واحدة ورفض دعوى المؤجر بالإخلاء لهذا السبب . خطأ .

١ - لما كانت المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أن « لا يجوز للمالك فى غير المصايف والمشاتى المحددة وفقا لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة فى العقار الذى يملكه » وكانت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد أوردت فى هذا الخصوص قولها « ونظرا لما تبين من أن كثيرا من الملاك والمستأجرين يقوم بتأجير وحدات سكنية متعددة مفروشة مما يحد من عدد الوحدات السكنية الحالية المعروضة للتأجير ، ورغبة فى تنظيم عملية تأجير الشقق المفروشة لما لتوافر عدد منها من أهمية خاصة ، فقد نص المشرع فى المادة (٤١) منه - والتي أصبحت المادة ٣٩ من القانون - على أن يكون للمالك حق تأجير شقة واحدة مفروشة فى كل عقار يملكه . » فكشفت بذلك عن أن غرض الشارع من النص هو الحد من عدد الوحدات السكنية .

التي يجوز للمالك تأجيرها مفروشة وأن قصده من لفظ الشقة مرادف للفظ الوحدة الواحدة في معنى المادة ٣٩ المشار إليها هو ذات النهج الذي عناه المشرع في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ حسبما أبانت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

٢ - إذ كانت المادة ١/١٥٠ من القانون المدني تنص على أنه « إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين » مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه على القاضي أن يلتزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر ، ولئن كان المقصود بالوضوح الإرادة لا اللفظ ، إلا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة ، وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك ، ولما كان ما تقضى به المادة ١/١٥٠ من القانون المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلزام وينطوي الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسح وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه المشابهة لرقابة محكمة النقض .

٣ - ورود عقد الإيجار على الشقتين رقمي ١ ، ٢ بالدور الأرضي بقصد استعمالهما مكتبا تجاريا ، ومع ذلك ذهب الحكم إلى أن طرفي العقد قصدا ضم الشقتين المؤجرتين وإعتبارهما وحدة واحدة بدليل النص على استعمالهما مكتبا تجاريا واحدا والنص على أن التليفون مركب للشقتين معا ، وخرج بذلك عن عبارة العقد الواضحة الدلالة في إنصرافها إلى الشقتين رقمي ١ ، ٢ محل النزاع وإنحرف بها عن مؤداها الصحيح إلى معنى آخر لا يسانده سبب مقبول وخلص من ذلك إلى اعتبار هاتين الشقتين وحدة واحدة في معنى المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك قضاء برفض دعوى الطاعن إستناداً لنص الفقرة الثانية من هذه المادة فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تبلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٥٧ سنة ١٩٨٥ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإخلاتها من الشقتين المبيتين بصحيفة الدعوى وتسليمهما إليه ، وقال بياناً لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٤/١١/٢٧ إستأجرت المطعون ضدها الشقتين رقمى ٢.١ بالدور الأرضى من العقار المبين بالصحيفة بمفروشاتهما لاستعمالهما مكتباً تجارياً وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من ١٩٧٤/١٢/١ وتتجدد لمدة أخرى مماثلة نظير أجرة شهرية قدرها ٧٥٠٠ جنيه ويعقد مؤرخ ١٩٧٦/١/١ إستأجرت منه المطعون ضدها الدور الأول من ذات العقار مفروشاً لمدة سنة واحدة بأجرة شهرية قدرها ٣٥٠٠ جنيه وإذ صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وحظرت المادة ٣٩ منه على مالك العقار أن يؤجر سوى وحده واحدة مفروشة ونصت المادة ٤٧ منه على تعديل الأوضاع وفقاً لتلك المادة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون أو تاريخ إنتهاء مدة العقد أيهما أقرب فقد أنذر المطعون ضدهما بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٧ بتسليم الشقتين موضوع العقد المؤرخ ١٩٧٤/١١/٢٧ إلا أن الأخيرة أخطرتة بإنذار على يد محضر بأن هذا العقد لا ينتهى إلا بإرادتها وحدها ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وجهت المطعون ضدها للطاعن دعوى فرعية بطلب الحكم بإعتبار الشقتين محل النزاع مؤجرتين إليها خاليتين . حكمت المحكمة برفض الدعوى الفرعية ، وفى الدعوى الأصلية بإخلاء الشقتين محل النزاع . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة برقم ٣٥٨٥ لسنة ٩٨ قضائيه ، وبتاريخ ١٩٨١/٥/١٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الفرعية ، وبإلغائه بالنسبة للدعوى الأصلية ورفضها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة - فى غرفة مشورة - فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن الشقتين رقمي ١ و ٢ المؤجرتين بالعقد المؤرخ ١٩٧٤/١١/٢٧ تعتبران وحدة واحدة في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بدليل استعمالهما مكتباً تجارياً واحداً والنص في العقد على استعمال التليفون للشقتين معاً ، في حين أن كلا منهما تعتبر وحدة من وحدات العقار في معنى المادة سالفة الذكر طبقاً للتقسيم الذي إقتضته طبيعة المبنى وما اتفق عليه في عقد إيجارهما سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٩/١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أن « لا يجوز للمالك في غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة في العقار الذي يملكه » وكانت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد أوردت في هذا الخصوص قولها « ونظراً لما تبين من أن كثيراً من الملاك والمستأجرين يقوم بتأجير وحدات سكنية متعددة مفروشة مما يحد من عدد الوحدات السكنية الخالية المعروضة للتأجير ، ورغبة في « تنظيم عملية تأجير الشقق المفروشة لما لتوافر عدد منها من أهمية خاصة ، فقد نص المشرع في المادة (٤١) منه - والتي أصبحت المادة ٣٩ من القانون - على أن يكون للمالك حق تأجير شقة واحدة مفروشة في كل عقار يملكه » فكشفت بذلك عن أن غرض الشارع من النص هو الحد من عدد الوحدات السكنية التي يجوز للمالك تأجيرها مفروشة وأن قصده من لفظ الوحدة في معنى المادة ٣٩ المشار إليها وهو ذات النهج الذي عناه المشرع في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ حسبما أبانت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، لما كان ذلك - وكانت المادة ١٥٠/١ من القانون المدني تنص على أنه « إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين » مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه على القاضي أن يلتزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين كما هي فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر ، ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ ، إلا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة ، وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة

التي تبرز هذا المسلك ، ولما كان ما تقضى به المادة ١٥٠ / ١ مدنى المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلزام وينطوى الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسح وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض ، وكان البين من مذونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤ / ١١ / ٢٧ قد ورد على الشقة على استعمالها مكتباً تجارياً واحداً والنص على أن التليفون مركب للشقتين معاً وخرج بذلك عن عبارة العقد الواضحة الدلالة فى إنصرافها إلى الشقتين رقمى ٢ و ١ محل النزاع وإنعرف بها عن مؤداها الصحيح إلى معنى آخر لا يسانده سبب مقبول وخلص من ذلك إلى اعتبار هاتين الشقتين واحدة فى معنى المادة ٣٩ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن إستناداً لنص الفقرة الثانية من هذه المادة فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد قزاد
شرياش نائب رئيس المحكمة ، عبد النبي خمخم ، محمد عبد البر حسين وحسام الدين الحناوى .

(٢٢٧)

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) إيجار « إيجار الأماكن » « الهدم لإعادة البناء » « المنشآت الآيلة
للسقوط » .

(١) الحق المقرر للمستأجر فى حالة هدم العقار فى شغل وحده به بعد إعادة بنائه .
م ٣/٣٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزارى رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ . نطاقه . وجوب إبداء
المستأجر رغبته فى ذلك فى خلال شهرين من تاريخ الشروع فى البناء .

(٢) خلو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من نص مماثل لنص المادة ٣/٣٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
واقصر أحكامه على حالة الهدم لإعادة البناء . مؤداه .

(٣) حكم « حجبة الحكم » .

حجبة الحكم . مناطه . اتحاد الخصوم والسبب فى الدعوى . اختلاف الخصوم أثره .
انحسار الحجبة عن الحكم السابق .

١ - إذا كان قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص فى الفقرة
الثالثة من المادة ٣٩ منه على « وللمستأجر فى جميع الحالات التى يتم فيها
هدم العقار طبقاً لأحكام هذا الباب الحق بعد إعادة البناء فى شغل وحدة
بالعقار المنشأ طبقاً للقواعد التى تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق

وكان القرار الوزاري رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ الصادر بتنفيذا لهذه المادة ينص في مادته الأولى على أن « مستأجر البناء الذي هدم طبقا لأحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه الحق في أن يشغل وحدة في العقار المنشأ إذا وجدت به وحدات معده للتأجير قماثل في استعمالها وحدات المبنى المهذوم وفقا للقواعد والاجراءات الآتية : (١) (٢) (٣) يخطر المستأجر مالك العقار المنشأ برغبته في شغل وحده من وحداته بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يبين فيه موقع الوحدة التي يرغب في شغلها ومحل إقامته ، وذلك في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الشروع في إعادة البناء (٤) (٥) يسقط حق المستأجر في شغل وحدة بالعقار المنشأ إذا لم يبد رغبتة خلال مدة الشهرين المنصوص عليها في البند الثالث « مما مفاده أن الشارع أعطى لمستأجر البناء الذي هدم طبقا لأحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة الحق في شغل وحدة بالعقار المنشأ على أن يبدى رغبتة في ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يوجهه إلى مالك العقار خلال شهرين من تاريخ الشروع في البناء يبين فيه الوحدة التي يرغب في شغلها - لما كان ذلك وكانت الرغبة التي أبدأها الطاعن في تحقيقات الشكوى رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٧٧ إداري البلينا عند البدء في هدم العقار قد جاءت على خلاف الأحكام التي نص عليها القرار الوزاري سالف الذكر ومن ثم لا تخوله الحق في شغل دكان في العقار المنشأ فاند لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص وبكونه قد بتمسكه به الاخير من أن إبداء الرغبة يتم عند الهدم على غير أساس .

٢ - إذا كانت الرغبة التي أبدأها الطاعن في إنذاره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ قد تمت بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي عمل به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ وكان هذا القانون قد خلا من نص مماثل لحكم المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ونصت المادة ٦٨ منه على إلغاء هذا القانون ، وكان لا محل للاستناد إلى نص المادة ٥٤ من ذلك القانون الأول لورودها في الفصل الأول

من الباب الثانى منه الخاص بهدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع واقتصار الحكم الوارد فيها على المباني التى يتم هدمها وفقا لأحكام هذا الفصل ومن ثم فلا شأن لها بالمنشآت الآيلة للسقوط فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص بمخالفة القانون لعدم تطبيق حكم هذه المادة والإعتداد بإنذار الرغبة سالف الذكر يكون على غير أساس .

٣- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الصادر فى إحدى الدعاوى فى دعوى تالية أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم فى الدعوى التالية مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم للحكم تلك الحجية إذا كان الخصمان قد تغير أحدهما أو كلاهما فى أى من الدعويين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة سوهاج الابتدائية على المطعون ضدها الأول والثانى بطلب تمكينه من شغل دكان فى العقار ملكهما المبين بالصحيفة ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٣/٩/١ كان يستأجر دكان فى العقار المملوك لهذين المطعون ضدهما صدر قرار بهدمه لأيلولته للسقوط فقام باخلاء الدكان وتحررت عن ذلك الشكوى رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٧٧ إدارى البليتا وبعد هدم العقار أقام المطعون ضدهما سالفى الذكر بناءً جديداً به ثلاثه دكاكين يحق له أن يشغل إحداها إعمالاً لحكم المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزارى

رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ ، وقد أنذر المطعون ضدهما الأول والثانى بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ برغبته فى إستئجار دكان منها إلا أنهما لم يستجيبا لهذه الرغبة فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وتدخل المطعون ضده الثالث منضماً للمطعون ضدهما . حكمت المحكمة بقبول التدخل ويرفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أنسيوط « مأمورية سوهاج » برقم ٣٩ لسنة ٥٥ قضائية بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نظر الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة - فى غرفة مشورة - فحددت جلسة لنظره النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالثلاثة الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك يقول ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تخول المستأجر الذى أخلى العين المؤجرة لهدمها الحق فى شغل وحدة بالعقار الذى أنشئ محله متى أفصح عن رغبته فى ذلك ، وقد أنذر المطعون ضدهما الأول والثانى بهذه الرغبة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض دعواه إستناداً إلى أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المنطبق على واقعة الدعوى - قد خلا من نص مماثل لحكم تلك المادة فى حين إن المادة ٥٤ من هذا القانون تخوله هذا الحق ، والتفت الحكم عن الرغبة التى أبدأها عند الهدم فى تحقیقات الشكوى رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٧٧ إدارى البلينا باعتبار أن الرغبة المعول عليها هى التى تبدى عند الشروع فى البناء وليس عند الهدم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إنه لما كان قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ منه على أنه « وللمستأجر فى جميع الحالات التى يتم فيها هدم العقار طبقاً لأحكام هذا الباب الحق بعد إعادة البناء فى شغل وحدة بالعقار المنشأ طبقاً للقواعد التى تحدد بقرار من وزير الإسكان والمرافق ، وكان القرار الوزارى رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ الصادر تنفيذا لهذه المادة ينص فى مادته الأولى على أن « لمستأجر البناء الذى هدم

طبقاً لأحكام الباب الثانى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه الحق فى ان يشغل وحدة فى العقار المنشأ إذا وجدت وحدات معه للتأجير تائل فى إستعمالها وحدات المبنى المهديم وفقاً للقواعد والاجراءات الآتية :

(١) (٢) (٣) يخطر المستأجر مالك العقار المنشأ برغبته فى شغل وحدة من وحداته بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يبين فيه موقع الوحدة التى يرغب فى شغلها ومحل إقامته ، وذلك فى موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الشروع فى إعادة البناء (٤) (٥) يسقط حق المستأجر فى شغل وحدة بالعقار المنشأ إذا لم يبد رغبتة خلال مدة الشهرين المنصوص عليها فى البند الثالث . مما مفاده أن الشارع أعطى لمستأجر البناء الذى هدم طبقاً لأحكام الباب الثانى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة الحق فى شغل وحدة بالعقار المنشأ على أن يبدى رغبتة فى ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يوجهه إلى مالك العقار خلال شهرين من تاريخ الشروع فى البناء يبين فيه الوحدة التى يرغب فى شغلها - لما كان ذلك وكانت الرغبة التى أبدأها الطاعن فى تحقيقات الشكوى رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٧٧ إدارى البلينا عند البدء فى هدم العقار قد جاءت على خلاف الأحكام التى نص عليها القرار الوزارى سالف الذكر ومن ثم لا تخوله الحق فى شغل دكان فى العقار المنشأ فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه إلتفاته عن دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ويكون ما يتمسك به الأخير من أن إبداء الرغبة يتم عند الهدم على غير أساس .

وإذا كانت الرغبة التى أبدأها الطاعن فى إنذاره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ قد تمت بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ وكان هذا القانون قد خلا من نص مماثل لحكم المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ونصت المادة ٨٦ منه على إلغاء هذا القانون ، وكان لا محل للاستناد إلى نص المادة ٥٤ من ذلك القانون الأول لورودها فى الفصل الأول من الباب الثانى منه الخاص بهدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل

أوسع واقتصار الحكم الوارد فيها على المباني التي يتم هدمها وفقاً لأحكام هذا الفصل ومن ثم فلا شأن لها بالمنشآت الآيلة للسقوط فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص بمخالفة القانون لعدم تطبيق حكم هذه المادة والاعتداد بانذار الرغبة سالف الذكر يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم صدر على خلاف حكم آخر فى الدعوى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى سوهاج للمدعو وقضى بتمكينه من شغل وحدة بذات العقار المنشأ وتأيد هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٠ لسنة ٥٥ ق أسيرط « مأمورية سوهاج » .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الصادر فى إحدى الدعاوى فى دعوى تالية أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم فى الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم للحكم تلك الحجية إذا كان الخصمان قد تغير أحدهما أو كلاهما فى أى من الدعويين . وإذا كان الثابت من الحكم رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٧٨ المؤيد بالاستئناف رقم ٢٦٠ لسنة ٥٥ قضائية أن الطاعن لم يكن طرفاً فى الدعوى الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يتقيد بما انتهى إليه قضاء ذلك الحكم ومن ثم يضحى النعى عليه فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق البابلي نائبى رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان وحمام الشافعى .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٥١ قضائية :

(١) تأمينات اجتماعية « اشتراكات التأمين » .

حصة أصحاب الأعمال من اشتراكات التأمين عن العاملين لديهم . التزام أصحاب الأعمال بها . تفويض وزير العمل فى تحديد طريقة حساب الأجر وشروط تحصيل هذه الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة . عدم جواز تحميل العاملين حصة أصحاب العمل فى الاشتراكات إلا بنص . مثال بشأن العاملين المعارين خارج الجمهورية .

(٢) نقض « أسباب الطعن » ، « السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعن أوجهة قاعده التى تمسك بها أمام محكمة الاستئناف وموضوع العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه . نعى مجهل غير مقبول .

١ - مؤدى ما نصت عليه المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ٦٤ والفقرة الثانية من المادة الرابعة منه - أن الشارع حمل أصحاب الأعمال حصة من اشتراكات التأمين عن العاملين لديهم وفوض وزير العمل فى تحديد طريقة حساب الأجر وشروط وأوضاع تحصيل هذه الاشتراكات وسائر المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لهذا القانون وذلك بموجب قرار يصدره بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة المذكورة وحظر تحميل العاملين حصة أصحاب الأعمال فى الاشتراكات إلا بنص وهو ما يستفاد من عبارة نفقات التأمين التى وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفة الذكر ، وكان قرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ تنفيذا -

لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لم ينص على تحميل العاملين المعارين خارج الجمهورية أو الحاصلين على اجازة استثنائية بدون أجر ولا يتقاضون أجورهم من أصحاب الأعمال الأصليين حصة أصحاب الأعمال فى الاشتراكات ، إذ أن ما جاء بالفقرة / ب من المادة الأولى من ذلك القرار لا يفيد سوى تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة عن فترة إعاره العاملين خارج الجمهورية إلى حين عودتهم إلى أعمالهم لدى أصحاب الأعمال الأصليين وذلك فى حالة عدم تقاضى هؤلاء العاملين أجورهم من أصحاب الأعمال الأصليين اثناء إعارتهم .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذى تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد ، والبيان المفصل لإدراك العيب الذى شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه يجعل النعى على هذه الصورة نعيًا مجهولًا وغير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم عدا الأخيرة أقاموا الدعوى رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة « شركة الدلتا الصناعية » ايدىال ، والمطعون ضدها الأخيرة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية « وطلبوا الحكم بعدم أحقية الطاعنة فى مطالبتهم بحصتها فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية خلال فترة إعارتهم للخارج أو خلال إجازاتهم بدون مرتب حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، وبإلزامها برد ما خصمته من تلك الاشتراكات ، وما يترتب على ذلك من آثار . وقالوا بياناً لها انهم يعملون لدى الطاعنة ،

وقد وافقت على إعارة بعضهم للعمل فى الخارج ، كما وافقت على منح البعض الآخر إجازات بدون مرتب - وإذا طالبتهم بحصتها فى قيمة الاشتراكات المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال فترة الإعارة أو الإجازة بدون مرتب وحتى ١/٩/١٩٧٥ تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة البيان ، وتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٨ نذبت المحكمة خبيراً لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ٢٦/١/١٩٨٠ بعدم أحقية الطاعنة فى مطالبة المطعون ضدهم بحصتها فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية خلال فترة اعارتهم للخارج أو خلال إجازاتهم التى حصلوا عليها بدون مرتب وذلك حتى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٩ سنة ٩٧ ق القاهرة . وتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بالتزام بسداد حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمين عن المطعون ضدهم خلال فترة اعارتهم أو حصولهم على إجازة بدون مرتب ، فى حين أنه طبقاً للمادة ٣٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، والمادة ٢٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإن الجهة المعار إليها العامل هى التى تتحمل بالالتزامات المالية للمعار ، ولأن المعار والحاصل على إجازة بدون مرتب لا يتقاضى أجراً من الجهة المعيرة ، ولا يؤدى لها عملاً فإن الجهة المعار إليها العامل هى التى تؤدى بتلك الالتزامات ، وفضلاً عن ذلك فإنه لا يوجد فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقرارات المنفذة له ما يلزمها بأداء حصتها فى الاشتراكات أثناء فترة الإعارة أو الأجازة بدون مرتب ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن « تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل وتلك التى تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من أجور فى شهر يناير من كل سنة على أنه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التى تؤديها وتلك التى تقتطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه من الاجور الفعلية خلال شهر ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء اقتراح مجلس الادارة أن يحدد طريقة حساب الأجر فى حالات معينة ، كما يحدد الشروط والأوضاع التى تتبع فى تحصيل وأداء الاشتراكات ، والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون » . وتنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ذات القانون على أنه « لا يجوز تحميل العاملين أى نصيب فى نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص » . مما مفاده أن الشارع حمل اصحاب العمل حصته من اشتراكات العاملين لديهم ، وفوض وزير العمل فى تحديد طريقة حساب الأجر وشروط وأوضاع تحصيل هذه الاشتراكات وسائر المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لهذا القانون ، وذلك بموجب قرار يصدره بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المذكورة وحظر تحميل العاملين حصة أصحاب الأعمال فى الاشتراكات إلا بنص ، وهو ما يستفاد من عبارة نفقات التأمين التى وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفة الذكر ، وكان القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ الذى أصدره وزير العمل تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لم يحض على تحميل العاملين المعارين خارج الجمهورية أو الحاصلين على إجازة استثنائية بدون أجر ، ولا يتقاضون أجورهم من أصحاب العمل الأصليين حصة اصحاب العمل فى الاشتراكات إذ أن ما جاء بالفقرة ب من المادة الأولى من ذلك القرار لا يفيد سوى تأجيل اداء الاشتراكات المستحقة عن فترة إعاره العاملين خارج الجمهورية إلى حين عودتهم إلى أعمالهم لدى اصحاب العمل الأصليين ، وذلك فى حالة عدم تقاضى هؤلاء أجورهم من اصحاب العمل الأصليين اثناء إعارتهم ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهم عدا الأخيرة كانوا يعملون لدى الطاعنة ، وقد اشتركت عنهم لدى الهيئة

العامة للتأمينات الاجتماعية ثم أعيروا إلى خارج الجمهورية أو حصلوا على إجازات استثنائية بدون أجر حتى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، فإنه لا يجوز تحميلهم حصة الطاعنة في اشتراكات التأمين عن هذه الفترة ، ولا يغير من ذلك عدم تقاضى المطعون ضدهم أجراً من الطاعنة ، طوال فترة إعارتهم أو حصولهم على أجازة بدون أجر ، لأن ذلك لا يفيد إعفاء الطاعنة من سداد حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين ، ولا يعنى تحصيل المطعون ضدهم بهذه الحصة ، وهو ما لا يجوز وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وذلك بعدم رده على أسباب استئنافها رغم أنها أسباب جوهرية.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذى تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد ، والبيان المفصل لإدراك العيب الذى شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه يجعل النعى على هذه الصورة - نعيًا مجهلاً - وغير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منصور حسين عد العزيز، أحمد طارق الباهلي نائبي رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان وعزت البنداري .

(٢٢٩)

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٣ القضائية :

١ - تأمينات اجتماعية « معاش » « الحد الأدنى للمعاش » .

أصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ . زيادة الحد
الأدنى المقرر لمعاشهم وفقا للقوانين الصادرة في هذا الشأن اعتباراً من تواريخ نفاذها .
علة ذلك .

مؤدى نصوص التشريعات م / ١٩٧٤ القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن رفع الحد الأدنى
للمعاش ، القانون ٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير إعانة إضافية
لأصحاب المعاشات والمستحقين ، والفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٢٤ من القانون
٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى ، المادة الأولى
من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات ، المادة الأولى من القانون ٦٢
لسنة ١٩٨٠ بتقرير إعانة غلاء إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، والمادة
الثامنة من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين
الاجتماعى والذين انتهت خدمتهم قبل ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ - زيادة الحد
الأدنى للمعاش وفي الوقت نفسه رفع المعاشات السابق ربطها لتلاحق الزيادة
فى الحد الأدنى رعاية من المشرع وعلى ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون ٤٦
لسنة ١٩٧٤ لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل العمل به للإفادة
من تلك الزيادة من تواريخ نفاذها المنصوص عليها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-
تتحصل في أن المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٢٣٣٢ سنة ١٩٧٥ عمال كلى
دمنهور على الطاعنة (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) وآخرين لم
يختصموا في الطعن وطلب الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع له معاشا شهريا
مقداره ١٥.٦٠٠ جنيه . إعتبارا من ١٩٧٠/١٠/٢١ واحتياطيا بأن تدفع له
مبلغ ٤٥٠ جنيه . وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى بوظيفة
ميكانيكى وابور مياه منذ اكثر من أربعين عاماً لقاء أجر شهري مقداره عشرة
جنيهات وفي ١٩٧٠/١٠/٢٠ فصله صاحب العمل لبلوغه سن التقاعد
وطلب من الطاعنة صرف مستحقاته من معاش أو تعويض الدفعة الواحدة إلا إنها
امتنعت رغم إقرارها بأنه مؤمن عليه لديها بالاشتراك رقم ٢٣٩ / ٢٥٥ فأقام
دعواه بطلباته السالفة البيان وفي ١٢ / ١٢ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بنذب
مكتب الخبراء لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت
في ١٨ / ١ / ١٩٧٨ بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون
بمنطوق حكمها ، وبعد سماع الشهود حكمت في ٧ / ٦ / ١٩٨٠ برفض
الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية
« مأمورية دمنهور » وقيد الاستئناف برقم ٥٠٨ سنة ٣٦ ق ، وبعد أن نذبت
المحكمة خبيرا في الدعوى وقدم تقريراً بنتيجة أعماله حكمت في ١٩٨٣/٣/١٩
بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده للحد الأدنى للمعاش الشهري
اعتبارا من ١٩٧٠/١٠/٢١ وبالزام الطاعنة بأن تدفع إليه مبلغ ٩٧٦.٦٣
جملة المعاش المستحق له عن المدة من التاريخ السالف حتى نهاية شهر فبراير
سنة ١٩٨٢ ومبلغ عشرين جنيها معاشاً شهرياً إعتباراً من أول مارس
سنة ١٩٨٢ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانسون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه لما
كان يتعين على الحكم الوقوف عند حد التقرير بتسوية معاش المطعون ضده

وفقا للحد الأدنى المقرر وقت استحقاقه في ٢١ / ١٠ / ١٩٧٠ وكان الحكم قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على رفع معاش المطعون ضده إلى مبلغ ٦ جنيه شهريا اعتبارا من ١/٥/١٩٧٤ وإلى مبلغ ٩ جنيه شهريا اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ وإلى مبلغ ١٢ جنيه شهريا اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ وإلى مبلغ ١٥ جنيه شهريا اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ ثم إلى مبلغ ٢٠ جنيه شهريا اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ إستنادا إلى القوانين ٤٦ لسنة ١٩٧٤ ، ٢٥ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٦٢ لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨١ وأجرى حساب متجمد المعاش له عن المدة محل المطالبة على هذا الأساس فإنه يكون قد أعمل هذه القوانين بأثر رجعي دون سند من القانون بما يجعله معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن رفع الحد الأدنى للمعاش على أن يكون الحد الأدنى للمعاش وفقا لأحكام قوانين المعاشات الحكومية المدنية والعسكرية والتأمينات الاجتماعية بما في ذلك الإضافات على النحر الاتي (أ) ستة جنيهات شهريا بالنسبة للمتفع « وترفع المعاشات الحالية إلى القدر المشار إليه في كل من البندين (أ ، ب) » والنص في المادة الخامسة من ذات القانون على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٤ والنص في المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي على أن « يحل هذا القانون محل التشريعات الآتية: » (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية إلخ النص في المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير إعانة إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين على أن « تضاف إعانة بمقدار ١٠٪ إلى المعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام التشريعات التالية (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) إلخ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي إلخ

والنص في المادة الثامنة منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ إلخ والنص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٤ للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي على أن « ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه في جميع الحالات المنصوص عليها بالمادة (١٨) - تسعة جنيهاً شهرياً بما في ذلك إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها بالمادة ١٦٥ وترفع المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إلى القدر المنصوص عليه في الفقرة السابقة وتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة » والنص في المادة (١٩) من القانون المذكور على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك مع مراعاة مايلي (١) (٢) تصرف الفروق المالية المترتبة على مواد قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بأحكام هذا القانون إعتباراً من التواريخ المحددة فيما يلي (أ) الفروق الناتجة عن رفع الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه وصاحب المعاش والأرملة اعتباراً من ١/١/١٩٧٧. إلخ والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات على أن « تزداد بنسبة ١٥٪ المعاشات المستحقة والتي تستحق حتى ٣١/١٢/١٩٧٨ وفقاً لأحكام التشريعات التالية (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي إلخ » وفي المادة ٦ من ذات القانون على أن « يرفع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلى القدر الآتي إثني عشر جنيهاً بالنسبة لمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش إلخ » والنص في الفقرة الأولى من المادة ٧ من القانون المذكور على أن « ترفع المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون إلى الحد الأدنى المشار إليه بالمادة السابقة إلخ » وفي المادة ١١ منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من أول يوليو ١٩٧٨ إلخ » والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠

المعاشات والمستحقين على أن « تضاف إعانة غلاء للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقاً لأحكام التشريعات التالية (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى إلخ والنص فى المادة الثانية منه على أن « تحسب إعانة الغلاء الإضافية المنصوص عليها فى المادة السابقة بواقع ١٠٪ من مجموع المستحقين من المعاش والإعانة الإضافية والزيادة فى المعاشات وإعانة غلاء المعيشة المقررة بالقوانين ارقام (٧) لسنة ١٩٧٧ بتقرير إعانة إضافية لأصحاب المعاشات و (٤٤) لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات وتربط هذه الإعانة لصاحب المعاش أو مجموع المستحقين بحسب الأحوال بحد أقصى ستة جنيهات شهرياً و بحد أدنى ثلاثة جنيهات شهرياً ولو تجاوز المجموع الحد الأقصى للمعاش المنصوص إلخ » والنص فى المادة العاشرة منه على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٨٠ إلخ والنص فى المادة الثامنة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن تزداد بنسبة ١٠٪ بحد أقصى مقداره ستة جنيهات شهرياً و بحد أدنى مقداره جنيهان شهرياً المعاشات المستحقة للعاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه - الجهات أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام الذين إنتهت خدمتهم قبل ٣١/١٢/١٩٧٤ وتراعى فى هذه الزيادة الأحكام الآتية ... إلخ وفى الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من القانون على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لنشره وذلك مع مراعاة مايلى :

يعمل بأحكام المادة الثامنة من هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ .. إلخ» والنص فى المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أن « تزداد بنسبة ١٠٪ المعاشات المستحقة حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨١ وفقاً لأحكام التشريعات التالية (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى إلخ » والنص فى المادة الثانية منه على أن يراعى فى تطبيق حكم المادة السابقة القواعد الآتية ١ - ٢٠٠٠٠ -

تربط الزيادة المستحقة لصاحب المعاش بحد أقصى مقداره عشرة جنيهاً شهرياً و بحد أدنى مقداره ثلاثة جنيهاً شهرياً أو يكمل مجموع المستحق له من معاش وإعانات وزيادات إلى عشرين جنيهاً شهرياً أيهما أكبر إلخ » وفي المادة التاسعة عشر منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٨١ إلخ » لما كان ذلك وكان نظام التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية يهدف إلى تأمين الأفراد عند انتهاء خدمتهم بإيجاد إيراد شهري ثابت يتمثل في المعاشات التي تصرف لهم ولأسرهم وفقاً لقوانين التأمينات والمعاشات المدنية ونظراً لأن الحد الأدنى للمعاشات يبلغ ٣.٦٠٠ جنيه لصاحب المعاش ، ٥٠٠ مليم لكل مستحق عنه بما في ذلك الإضافات ورعاية لهؤلاء العاملين وأسرهم وتطويراً لفاعلية نظام التأمين الاجتماعي فقد رفع المشرع الحد الأدنى للمعاش بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ إلى مبلغ ٦ جنيه شهرياً كما رفع المعاش المربوط إلى ذلك القدر لذلك يحق للعاملين بقوانين المعاشات الأخرى الموجودين بالخدمة فعلاً أو انتهت مدة خدمتهم قبل العمل بهذا القانون وما يزالون على قيد الحياة أن يفيدوا من هذا القانون . وكان الثابت في الدعوى أن الحكم المطعون فيه اعتد في حساب معاش المطعون ضده والمقضى له به على ماورد بتقرير الخبير المنتدب من محكمة الاستئناف الذي أجرى حساب على أساس الحد الأدنى للمعاش اعتباراً من ٢١ / ١٠ / ١٩٧٠ طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وكانت القوانين التي صدرت بعد ذلك وهي القوانين أرقام ٤٦ لسنة ١٩٧٤ ، ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ٧ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٦٢ لسنة ١٩٨٠ ، ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨١ قد تضمنت زيادة الحد الأدنى للمعاش وفي الوقت نفسه رفع المعاشات السابق ربطها لتلاحق الزيادة في الحد الأدنى رعاية من المشرع وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل العمل به للإفادة من تلك الزيادة وكان الخبير المنتدب قد اضاف الزيادات التي استخدمتها التشريعات سالفه البيان من تواريخ نفاذها المنصوص عليها فيها فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من هذا التقرير دعامة لقضائه للمطعون ضده بالفروق المستحقة له بعد خصم ما كان قد قبضة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعمى عليه على غير أساس .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ منصور

حسين عبد العزيز ، أحمد طارق الباهلي نائبي رئيس المحكمة محمد السعيد رضوان وحماد الشافعي .

(٢٣٠)

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٣ ق :

(١) تحكيم : نظام عام . نقض « السبب الجديد » .

عدم التمسك أمام هيئة التحكيم ببطلان الإجراءات السابقة على رفع الطلب أمامها . أثره
عدم قبول التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام .

(٢) عمل « التحكيم في منازعات العمل » . حكم . « بيانات الحكم » . إثبات .
« عبء الإثبات » .

حلف عضو هيئة التحكيم اليمين . لا ضرورة لإثباته في محضر جلسة كل نزاع يعرض
عليها . كفاية إثباته بمحضر جلسة أول نزاع ينظر أو في محضر مستقل . الأصل
في الإجراءات أنها روعيت . من يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه .

(٣) عمل . « مناطق نائيه » . شركات . « شركات القطاع العام » .

تحديد المناطق النائية للعاملين بشبكات القطاع العام . من اختصاص مجلس إدارة كل
مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ٦٧ نفذاً لائحة ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن
نظام العاملين بالقطاع العام .

١ - لما كانت المواد المنظمة لإجراءات التسوية الودية والواردة بالفصل الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لم تقرر البطلان عن مخالفة الإجراءات التي يجب إتخاذها قبل إحالة النزاع إلى هيئة التحكيم ، فإن البطلان لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن أن يتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢- لما كان ما إشتراطته المادة « ١٠٠ » من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ من أن يحلف عضوا هيئة التحكيم اليمين أمام رئيسها يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتها العمل فى الهيئة ، وكان هذا الإجراء يصح إثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار إثباته بمحضر كل نزاع كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته وكان الأصل فى الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى إنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه وكان عدم إثبات أداء عضوى الهيئة لليمين المطلوبة بمحاضر جلسات نظر النزاع لا يكفى بذاته على عدم أدائهما لها .

٣- مؤدى نصوص المواد ٥٣ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٧٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ٤٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، المادة التاسعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام أن مجلس إدارة المؤسسة أو رئيس مجلس إدارة الشركة هو وحده الجهة المنوط بها تحديد الجهات النائية التى يحق للعاملين بها السفر على نفقة الشركة اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٨/٩/١٩٧٥ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها - النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية - تقدمت بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٢ بطلب إلى وكيل وزارة القوى العاملة والتدريب بمحافظة القاهرة قالت فيه أن العاملين بمصانع الشركة الطاعنة بمحافظة قنا واسوان وهما من المناطق النائية يستحقون طبقاً لنص المادتين ٤٤ ، ٤٤ مكرر من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ المقابل النقدي لأربعة تذاكر سفر ذهاباً وإياباً من الجهة التى يعملون بها إلى القاهرة وقد صرفت الشركة المقابل النقدي عن تذكريتين للعامل وثلاثة من أفراد أسرته ومن يبقى للعامل الحق فى المقابل النقدي عن ثمانية تذاكر سنوياً ذهاباً وإياباً من محل عمله إلى القاهرة وإذ تعذر على النقابة تسوية النزاع فقد تقدمت بهذا الطلب وبعد أن تم عرض الخلاف على لجنة تسوية المنازعات الجماعية بمحافظة القاهرة والمجلس المركزى لتسوية المنازعات لوزارة القوى العاملة والتدريب طلبت الطاعنة إحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة إستئناف القاهرة وقيد برقم ١٥ لسنة ٨٢ ق القاهرة وبتاريخ ١٠/٥/١٩٨٣ قررت الهيئة أحقية العاملين بمصانع الشركة الطاعنة بنواحي نجع حمادى ودشنا وقوص وأرمنت بمحافظة قنا وادفو وكوم امبو بمحافظة اسوان فى أن يصرفوا شهرياً المقابل النقدي لتذاكر سفرهم وعائلاتهم أربع مرات ذهاباً وإياباً ما بين الجهة التى يعمل بها كل منهم ومدينة القاهرة وعلى أساس ما رسمته المادة ٤٤ مكرر من لائحة بدل السفر الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ وطعنت الطاعنة فى هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة

العامّة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض القرار ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل السبب الأول منهما بطلان القرار المطعون فيه وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أن رفع الطلب لم تتبع فيه الإجراءات - والقواعد التى أوردها القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تسوية المنازعات العمالية الجماعية والتى توجب أن يسبق عرض النزاع أو الخلاف على اللجنة المختصة بمفاوضات جماعية لحل النزاع ودياً وإذا كان الطلب مقدماً من العمال يتعين تقديمه من رئيس المنظمة النقابية المنتمين إليها وبعد موافقة مجلس إدارتها على أن يقدم للجنة المحلية المختصة وهى التى يقع بدائرتها المركز الرئيسى للمنشأة إن كان لها أكثر من فرع وإذا كان الطلب المقدم من المطعون ضدها لم تسبقه مفاوضات جماعية ولم يرفق به ما يدل على موافقة مجلس إدارة المنظمة النقابية ولم يقدم إلى اللجنة المحلية بمحافظتى قنا وأسوان المختصين بنظر النزاع ولم يمثل مدير الشئون القانونية بمديريتى قنا وأسوان عند عرض الخلاف على المجلس المركزى لتسوية المنازعات ولا ممثل عن أصحاب الأعمال ولا يوجد دليل بمحاضر هيئة التحكيم على حلف عضوى الهيئة اليمين المبينة بالمادة « ١٠٠ » من القانون ١٣٧ فإن القرار المطعون فيه يكون باطلاً لصدوره بناءً على إجراءات باطلة بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت أن - الإجراءات المدعى ببطلانها قد تمت قبل إحالة الطلب إلى هيئة التحكيم ولم تتمسك الطاعنة بهذا البطلان أمامها وكانت المواد المنظمة لإجراءات التسوية الودية والواردة بالفصل الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لم تقرر البطلان عند مخالفة الإجراءات التى يجب إتخاذها قبل إحالة النزاع إلى هيئة التحكيم فإن البطلان لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم فإنه لا يقبل

من الطاعنة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . ومردود فى شقه الثانى ذلك لأنه لما كان ما اشترطته المادة (١٠٠) من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ من أن يحلف عضوا هيئة التحكيم اليمين المبينة أمام رئيسها يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتها العمل فى الهيئة ، وكان هذا الإجراء يصح إثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار إثباته بمحضر كل نزاع كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، وكان الأصل فى الإجراءات - أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه وكان عدم إثبات أداء عضوى الهيئة لليمين المطلوبة بمحاضر جلسات نظر النزاع لا يكفى بذاته على عدم أدائها لها وكانت الطاعنة لم تقدم الدليل على عدم حلفها فإن نعيها يكون مجرداً عن الدليل ويضحى النعى بشقية على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على القرار المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك تقول أن القرار أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم فى المقابل النقدي لعدد أربعة تذاكر لهم ولأسرهم أربعة مرات ذهاباً وإياباً من الجهة التى يعمل بها كل منهم إلى مدينة القاهرة تأسيساً على أن نظم العاملين السابقة على القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ نصت على أن تطبق على هؤلاء لائحة بدل السفر المقررة للعاملين بالدولة وأجازت لرئيس الوزراء بقرار منه أن يضع القواعد الأخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ونصت المادة ٤٤ منها على الترخيص للعاملين بالجهات النائية التى تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من الجهة التى يعملون بها إلى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنوياً ثم صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بصرف مقابل نقدي عن تلك التذاكر ثم حدد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ المقابل النقدي على أساس ثلاثة أفراد

للأسرة بما فيهم العامل كحد أقصى وكان رئيس مجلس الوزراء قد أصدر القرارات أرقام ٤٦٠ لسنة ١٩٧٣ ، ١٩١ لسنة ١٩٧٤ ، ٥٧ لسنة ١٩٨٠ بتحديد المناطق النائية بالجمهورية التي يحق للعاملين بها صرف بدل الإغتراب ومنها محافظتي قنا وأسوان وكانت المادة ٤٤ من لائحة بدل السفر المشار إليها قد أناطت بإدارة المؤسسة تحديد ما يعتبر جهات نائية يرخص للعاملين بها السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة التابعة لها فإنه مع إلغاء المؤسسات العامة بالقانون ١١١ سنة ١٩٧٥ يتعين الالتزام بالقرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المناطق النائية في مفهوم المادة ٤٤ من لائحة بدل السفر المشار إليها . في حين أن المشرع ترك بموجب تلك المادة لمجلس إدارة المؤسسة أن تحدد المناطق النائية وأن هذا الحق ينتقل لمجلس إدارة الشركة طبقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ التي نصت على أن « يتولى مجلس إدارة الشركة أو رئيس مجلس الإدارة - بحسب الأحوال الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين واللوائح لمجلس إدارة المؤسسة أو رئيس مجلس إدارتها بالنسبة للشركات التابعة لها » ولم يصدر مجلس إدارة المؤسسة أو مجلس إدارة الشركة بعد إلغاء المؤسسات قراراً باعتبار محافظتي قنا وأسوان من المناطق النائية فإن القرار المطعون عليه إذ اعتبرهما من بين المناطق النائية يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام قد نص في المادة « ٥٣ » منه - المقابلة للمادة ٧٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - على أن « تطبق الفئات الخاصة بمصاريف الانتقال وبلد السفر المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ولرئيس الوزراء بقرار منه أن يستثنى من هذه الفئات في الحالات التي تقتضى ذلك ، وله أن يضع القواعد الأخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر » وبناء على هذا التفويض أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧

ونص في المادة ٤٤ منه على أن - « يرخص للعاملين بالجهات النائية التي تحدّد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً . وكانت المادة التاسعة من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام تنص على أن « يتولى مجلس إدارة الشركة أو رئيس مجلس الإدارة - بحسب الأحوال الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين و اللوائح لمجلس إدارة المؤسسة أو رئيس مجلس إدارتها بالنسبة للشركات التابعة لها » ومفاد ذلك أن مجلس إدارة المؤسسة أو رئيس مجلس إدارة الشركة هو وحده الجهة المنوط بها تحديد الجهات النائية التي يحق للعاملين بها السفر على نفقة الشركة إعتباراً من تاريخ نفاذ القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد استند في اعتبار محافظتي قنا وأسوان ضمن المناطق النائية إلى قرارات رئيس مجلس الوزراء بتحديد المناطق النائية التي يستحق العاملون بها بدل الاغتراب تأسيساً على أن تلك القرارات قد صدرت منه باعتبارها ممثلاً للدولة مالكة القطاع العام وإنها تعلوا القرارات الصادرة من مجالس إدارة المؤسسات أو مجالس إدارة الشركات ودون أن يصدر قرار باعتبار هذه المناطق نائية بالطريق الذي رسمه القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وبرفض الطالب .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منصور حسين عبد العزيز وأحمد طارق الباهلي نائبى رئيس المحكمة ، محمد السعيد
وخوان ، عزت البندارى .

(٢٣١)

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٨ قضائية :

(١) تأمينات اجتماعية « اشتراكات التأمين » « عمال المقاولات » .

الأجر الذى تحسب على أساسه الحقوق التأمينية لعمال المقاولات . تفويض وزير الشؤون والتأمينات
الاجتماعية فى إصدار قرار يتضمن قواعد تحديده . م ١٢٥ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) تأمينات اجتماعية . « معاش » .

وفاة المؤمن عليه دون أن يترك أرملة أو زوجا مستحقا أو أولاد . أحقية والده فى نصف
المعاش ، استحقاق أخوة المؤمن عليه وأخواته ربع المعاش مع عدم صرف الفروق المالية
إلا اعتبارا من ٣ / ٥ / ١٩٨٠ . ق ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

(٣) تأمينات اجتماعية . رسوم قضائية « الإعفاء من الرسوم » .

إعفاء دعاوى هيئة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القضائية
فى جميع درجات التقاضى . م ١٣٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مؤداه .

١ - مؤدى نص المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون

التأمين الاجتماعى - إن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال
المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذى حددته قرار وزير الشؤون
والتأمينات الاجتماعية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ بالاستناد إلى تفويض

من القانون ذاته . ونص فى المادة الأولى منه على أن يتحدد أجر اشتراك المؤمن عليهم من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص وفقا لاحكام الجدول المرافق.

٢ - لما كانت المادة « ١٠٤ » من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص « »
كما اورد البند الثانى عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بيانا بأنصبة المستحقين فى المعاش فى حالة وجود والد أو والدين واخ أو اخت أو اكثر مع عدم وجود أرملة أو زوج أو أولاد فنص على ان يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش بينما يستحق الأخوة والأخوات أيهم أو كلهم ربعه وقضت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون المشار إليه بسريان حكم البند الثانى عشر المضاف على الحالات التى وقعت قبل تاريخ نشر ذلك القانون فى الجريدة الرسمية على ان يكون الصرف طبقا له اعتبارا من هذا التاريخ كما نصت المادة « ١٠٩ » من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ على أنه « ... » ومفاد ذلك انه إذا توفى المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو زوجا أو أولادا يكون نصيب الوالد أو الوالدين فى المعاش النصف بينما يكون نصيب الأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم شروط الاستحقاق - الربع على إلا يصرف نصيب الاخوة والاختوات إلا اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٣ تاريخ نشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ فى الجريدة الرسمية .

٣ - مفاد نص المادة « ١٣٧ » من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ - غل يد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على خاسر الدعوى من الفئات المعفاة سلفا من الرسوم القضائية فى جميع درجات التقاضى ، فيمتد هذا الاعفاء إلى وقت الحكم فى الدعوى ليحول دون تطبيق الأصل العام المقرر فى المادة ١٨٤ من قانون المرافعات والحكم عليهم بالمصروفات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده عن نفسه ويصفته ولها طبيعيا على على أولاده القصر أقام على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات - وآخرين الدعوى رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٨٥ م . ك الفيوم بطلب الحكم بالزام الطاعنة بصرف معاش الوفاة نتيجة اصابة عمل له ولأولاده القصر « اخوة المورث » اعتباراً من تاريخ الوفاة الحاصل في ١٤/٧/١٩٧٩ على أساس الأجر الفعلي الذي كان يتقاضاه المورث ويصرف التعويض الإضافي طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وقال بياننا لها أن نجله المرحوم كان يعمل بقطاع المقاولات وتاريخ ١٤/٧/١٩٧٩ أصيب أثناء العمل وبسببه بإصابة أودت بحياته وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٨٢ عوارض قسم المعادى ، وإذا كان يحق له المطالبة بمعاش الوفاة نتيجة إصابة العمل والتعويض الإضافي فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان وتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٨٦ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت في ٢٩ / ١ / ١٩٨٧ بالزام الطاعنة بصرف معاش الوفاة الإصابية للمطعون ضده ولأولاده القصر من تاريخ وفاة مورثهم في ١٤ / ٧ / ١٩٧٩ ومقداره ستة وستين جنيها شهريا - ويصرف مبلغ ثلاثة آلاف وستمائة وأربعة جنيهاً وخمسمائة مليم قيمة التعويض الإضافي المستحق عن مورثهم : استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية الفيوم » وقيد الاستئناف برقم ٢٢٤ لسنة ٢٣ ق ، وتاريخ ٤ / ١ / ١٩٨٨ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره - وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنه

لما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من الأجر الفعلى أساساً لحساب المعاش الشهري والتعويض الإضافي في حين أنه يتعين حسابهما على أساس الأجر المحدد لعمال المقاولات وفقاً للمجدول المرفق بقرار وزير التأمينات رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي تنص على « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أحر خلال كل شهر » ويراعى في حساب الأجر عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة ومع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي يكون لوزير التأمينات بقرار يصدر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الاشتراكات وتاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكافأة » وكان قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ قد صدر بموجب هذا التفويض وعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٩ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات وبيان الأجر الذي يتم على أساسه تحديد حقوقهم التأمينية وذلك لحكمة ترجع إلى طبيعة العمل الذي يودونه ، بما مؤداه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذي حدده ذلك القرار بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، ونص في المادة الأولى منه على أن يتحدد أجر اشتراك المؤمن عليهم من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص وفقاً لأحكام الجدول المرافق لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضده كان يعمل بقطاع المقاولات وتوفي في ١٤/٧/١٩٧٩ فإن أحكام القرار الوزاري المشار إليه بشأن تحديد الأجر الذي يجرى على أساسه حساب الحقوق التأمينية من معاش وتأمين إضافي تكون هي الواجبة التطبيق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حسابها على أساس الأجر الفعلى ولم ينزل أحكام القرار الوزاري سالف الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

حيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن أنصبة المستحقين فى المعاش تقدر وفقاً للمادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والجدول رقم (٣) الملحق به وطبقاً للبند الثانى عشر من ذلك الجدول يستحق الوالد أو الوالدين نصف المعاش ، والإخوة والأخوات الربع كما أنه يشترط لا يستحقاق الإخوة والأخوات للمعاش - بالإضافة إلى شروط استحقاق الأبناء والبنات - أن يثبت إعالة المورث بشهادة إدارية . وإذا قضى الحكم المطعون فيه للمطعون ضده بكامل المعاش دون أن يستظهر شروط الاستحقاق بالنسبة للإخوة والأخوات فإنه يكون معيباً فضلاً عن مخالفة القانون بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك لأنه لما كانت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاش وفقاً للأفضية والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة ويقصد بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والإخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها فى المواد التالية » وكان الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون قد أورد فى البند العاشر بياناً بأنصبة المستحقين فى حالة وجود والد واحد أو والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدين نصف المعاش وأورد البند الثانى عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بياناً بأنصبة المستحقين فى حالة وجود والد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر مع عدم وجود أرملة أو زوج أو أولاد فنص على أن، يستحق الوالد نصف المعاش بينما يستحق الإخوة والأخوات أيهم أو كلهم ربعه وقضت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون المشار إليه بسريان حكم البند الثانى عشر المضاف على الحالات التى وقعت قبل تاريخ نشر ذلك القانون فى الجريدة الرسمية على أن يكون الصرف طبقاً له اعتباراً من هذا التاريخ كما نصت

المادة ١٠٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « يشترط لا استحقاق الإخوة والأخوات - بالإضافة إلى شروط استحقاق الأبناء والبنات - أن يثبت إعالة المورث إياهم بشهادة إدارية » ومفاد ذلك أنه إذا توفى المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو زوجا أو أولاداً يكون نصيب الوالد أو الوالدين في المعاش النصف بينما يكون نصيب الإخوة والأخوات - الذين تتوافر فيهم شروط الاستحقاق - الربع على ألا يصرف نصيب الإخوة والأخوات اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣ « تاريخ نشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ في الجريدة الرسمية » . لما كان ذلك الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضده « والد المتوفى » وللقصر - المشمولين بولايته « إخوة وأخوات المتوفى » بكامل المعاش ، ولم يستظهر مدى توافر شروط استحقاق الإخوة والأخوات للمعاش فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول ان المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تعفيها من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالزامها بالمصروفات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك لأن النص في المادة ١٣٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون » مفاده غل يد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على خاسر الدعوى من الغنائم المعفاء سلفاً من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي ، فيمتد هذا الاعفاء إلى وقت الحكم في الدعوى ليحول دون تطبيق الأصل العام المقرر في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات والحكم عليهم بالمصروفات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنة بالمصروفات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ودون حاجة لبحث السبب الأول من أسباب الطعن

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المتعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح ومحمد مختار أباطه .

(٢٣٢)

الطعن رقم ٢٨٩٦ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) حكم « الأحكام الجائز الطعن فيها » . ضرائب « الطعن الضريبي » . نقض .

وجوب أداء الضريبة وفق قرار اللجنة دون أن يترتب على الطعن فيه إيقاف أدائها .
المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم
الإبتدائي - بعدم اختصاص مأمورية الضرائب بربط الضريبة - وإعادة القضية إلى محكمة
أول درجة للفصل في موضوعها . أثره . إعادة القوة التنفيذية لقرار لجنة الطعن في تحصيل
الضريبة على مقتضاه حتى يصدر حكم جديد من المحكمة الإبتدائية في موضوع الطعن .
الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه . جائز باعتباره من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ
الجبري . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .

(٢) ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » .

الشريك في شركات التضامن مسئول شخصياً في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة
المفروضة عليه وحده . إعتباره في حكم الممول الفرد في حدود ما يصيب من ربح . في حالة
تعدد منشآته تربط الضريبة على مجموع أرباحه منها وتكون المأمورية المختصة هي الكائن
بدائرتها مركز إدارة المنشآت أو المحل الرئيسي عند عدم إمكان تعيين هذا المركز . في المنشأة
الواحدة تكون المأمورية المختصة بإجراء الربط هي الواقع في دائرتها مركز إدارتها أو محلها
الرئيسي . تقديم الممول إقراراً في الحالتين دون استناده إلى حسابات . أثره . اختصاص
المأمورية الواقع في دائرتها المحل الرئيسي للمنشأة .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه من قبيل الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، إلا أنه لما كان مفاد مانصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من أن (تصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول ويعدل ربط الضريبة وفقاً لقرار اللجنة فإذا لم تكن الضريبة قد خصلت فيكون تحصيلها على مقتضى هذا القرار) وما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٠ من ذات القانون من أن (..... تكون الضريبة واجبة الأداء على أساس مقدارها المحدد في قرار لجنة الطعن ، ولا يمنع الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من أداء الضريبة) ، وجوب أداء الضريبة وفق قرار اللجنة دون أن يترتب على الطعن فيه إيقاف أدائها ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي بعدم اختصاص مأمورية كوم حمادة بربط الضريبة وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها من شأنه أن يعيد لقرار اللجنة قوته التنفيذية في تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يصدر حكم جديد من المحكمة الابتدائية في موضوع الطعن فإن الحكم المطعون فيه يضحى بهذه المثابة من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ويكون قابلاً للطعن المباشر وفقاً لعموم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات . لا يغير من ذلك أن سند التنفيذ ليس هو الحكم بذاته طالما أنه هو السند الذى أعاد لقرار لجنة الطعن قوته التنفيذية .

٢ - النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - ... وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وفي المادة ٢٠ من ذات اللائحة ، يدل على أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في شركات التضامن مستحقة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيب في الربح يعادل

حصته فى الشركة ، مما مؤداه أن الشريك فى شركات التضامن يعتبر فى حكم الممول الفرد من حيث إخضاعه للضريبة فى حدود ما يصيبه من ربح ، ومن ثم فهو يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب الممثل شخصياً عنها ولذلك يقع عليه عبء تقديم الإقرار عن أرباحه فى الشركة وفقاً لذات الإجراءات والضوابط التى يخضع لها الممول الفرد ، وإذا تعددت المنشآت الخاضعة لتلك الضريبة والتى يستثمرها الممول - بالمعنى السالف - فلا تربط الضريبة على ربحه عن كل منشأة على حدة بل على مجموع أرباحه من هذه المنشآت وتكون المأمورية المختصة هى تلك الكائن بدائرتها مركز إدارة هذه المنشآت فإذا لم يمكن تعيين هذا المركز يكون مكان الربط هو الجهة التى يوجد بها المحل الرئيسى لها ، أما إذا كان الممول يستثمر منشأة واحدة فإن مأمورية الضرائب المختصة بإجراء الربط تكون هى الكائن فى دائرة اختصاصها مركز إدارة المنشأة أو محلها الرئيسى ، وإذا كان إقرار الممول عن إرباحه فى الحالتين مبيناً على تقريره هو دون أن يكون مستنداً إلى حسابات فإن المأمورية المختصة تكون هى الواقع فى دائرة اختصاصها المحل الرئيسى للمنشأة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب كوم حماده قدرت أرباح الطاعنين من نشاطهم - كشركاء متضامنين - فى استغلال مصنع طوب بناحية شابور مركز كوم حماده عن السنوات من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ . وإذا اعترضوا على ذلك

التقدير أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن بدمنهور التي خفضته ، طعن الطاعنون على هذا القرار بالدعوى رقم ٧٩٢ لسنة ١٩٨٢ بـضرائب كلى طنطا . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٤/١١/٢١ بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم اختصاص مأمورية " ضرائب كوم حماده وباختصاص مأمورية ضرائب كفر الزيات بربط الضريبة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ ق طنطا . وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها . طعن الطاعنون فى هذا الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه من قبيل الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، إلا أنه لما كان مفاد مانصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من أن (تصدر اللجنة قرارها فى حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول ويعدل ربط الضريبة وفقاً لقرار اللجنة فإذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها على مقتضى هذا القرار) ومانصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٠ من ذات القانون من أن (..... تكون الضريبة واجبة الأداء على أساس مقدارها المحدد فى قرار لجنة الطعن ، ولا يمنع الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من أداء الضريبة) ، وجوب أداء الضريبة وفق قرار اللجنة دون أن يترتب على المطعون فيه إيقاف أدائها ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي بعدم اختصاص مأمورية

كوم حماده بربط الضريبة وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها من شأنه أن يعيد لقرار اللجنة قوته التنفيذية في تحصيل الضريبة على مقتضاه حتي تصدر حكم جديد من المحكمة الابتدائية في موضوع الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يضحى بهذه المثابة من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ويكون قابلاً للطعن المباشر وفقاً لعصوم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات . لا يغير من ذلك أن سند التنفيذ ليس هو الحكم بذاته طالما أنه هو السند الذي أعاد لقرار لجنة الطعن قوته التنفيذية .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ خلص إلى أن القانون لم يحدد مأمورية معينة لربط الضريبة في حين أن البين من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا تحته التنفيذية أن مأمورية الضرائب المختصة بربط الضريبة في حالات التقدير الفعلي للأرباح هي الواقع في دائرتها مركز إدارة المنشأة فإذا لم يعرف أو كان التقدير جزافاً فإن إلا اختصاص يكون للمأمورية الواقع بدائرتها النشاط الرئيسي للممول .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن (تفرض الضريبة على كل ممول على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إداره المنشآت ، وفي حالة عدم تعيين هذا المركز في الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسي للمنشآت . وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك . شخصياً عن حصته في إرباح الشركة تعادلاً نصيبه في الشركة) . وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن (ويرسل الإقرار إلى مأمور الضرائب الكائن في دائرة

اختصاصه مركز إدارة المنشأة أو محلها الرئيسي) وفي المادة ٢٠ من ذات اللائحة على أنه (في الأحوال التي لا يكون فيها إقرار الممول عن أرباحه مرتكزاً إلى حسابات وإنما يكون مبنياً على تقديره هو أى في الأحوال التي نصت عليها المادتان ٤٨ و ٤٩ من القانون يقدم الإقرار إلى مأمور الضرائب الواقع في دائرة اختصاصه المحل الرئيسي للمنشأة) . يدل على أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في شركات التضامن مستحقة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصتين في الشركة ، مما مؤداه أن الشريك في شركات التضامن يعتبر في حكم الممول الفرد من حيث إخضاعه للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، ومن ثم فهو يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب المسئول شخصياً عنها ولذلك يقع عليه عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة وفقاً لذات الإجراءات والضوابط التي يخضع لها الممول الفرد ، وإذا تعددت المنشآت الخاضعة لتلك الضريبة والتي يستثمرها الممول - بالمعنى السالف - فلا تربط الضريبة على ربحه عن كل منشأة على حدة بل على مجموع أرباحه من هذه المنشآت وتكون المأمورية المختصة هي تلك الكائن بدائرتها مركز إدارة هذه المنشآت فإذا لم يمكن تعيين هذا المركز يكون مكان الربط هو الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسي لها ، أما إذا كان الممول يستثمر منشأة واحدة فإن مأمورية الضرائب المختصة بإجراء الربط يكون هي الكائن في دائرة اختصاصها مركز إدارة المنشأة أو محلها الرئيسي ، وإذا كان إقرار الممول عن أرباحه في الحالتين مبنياً على تقديره هو دون أن يكون مستنداً إلى حسابات فإن المأمورية المختصة تكون هي الواقع في دائرة اختصاصها المحل الرئيسي للمنشأة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وخلص غير

سديد إلى أن القانون سالف الذكر لم يتعرض - بشأن الشريك في شركة التضامن - للاختصاص المحلي لمأموريات الضرائب وقد حجب ذلك الخطأ عن بحث موقف كل من الطاعنين وما إذا كان له نشاط آخر خاضع لذات الضريبة أو مركز رئيسي لنشاطه وأثر ذلك في تحديد مأمورية الضرائب المختصة بربط الضريبة على كل منهم ، فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شوقي

نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمود رضا الحظيري وأحمد الحديدي .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) نقض « ميعاد الطعن » « ميعاد المسافة » .

للطاعن المقيم بالخارج . إضافة ميعاد مسافة قدرة ستون يوماً إلى ميعاد الستين يوماً المقررة للطعن بالنقض .

(٢) حكم « تنفيذ الأحكام الأجنبية » .

تنفيذ الحكم الأجنبي شرطه . م ٢٩٨ مرافعات . إعلان المطعون ضدها بالدعوى التى قضى فيها بتسليم نسخته تنفيذية ثانية منه وبالحكم الصادر فيها . ليس من شروط الأمر بتنفيذه . ورفض الحكم المطعون فيه الدعوى على سند من ذلك . خطأ فى القانون .

١- لما كان للطاعن المقيم بالخارج - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى ميعاد الستين يوماً المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة مقداره ستون يوماً أخرى ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنتين تقيمان فى لبنان وقد أودعتا صحيفة الطعن فى اليوم الأخير من ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المشار إليه فإن الطعن يكون قد أقيم فى الميعاد ويكون الدفع المبدى بسقوطه على غير أساس .

٢ - النص فى المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقيق مما يأتى : (١) أن محاكم الجمهورية غير مختصة المنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التى أصدرته مختصة بها

طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي المقررة في قانونها (٢) أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا بالخصور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً (٣) أن الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته (٤) أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها « يدل على أن الحكم المقصود التحقق من توافر هذه الشروط فيه هو الحكم المطلوب تنفيذه ، وأنه ليس من شروط إجابة طلب الأمر بالتنفيذ التحقق من إعلان الدعوى التي قضى فيها بتسليم نسخته تنفيذية ثانية منه ولا التحقق من إعلان الحكم الصادر في تلك الدعوى - الذي يكون قد تم تنفيذه فعلاً بتسليم تلك النسخة لطلبها - ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على ما أورده بمدوناته من أن « المستأنف عليها - المطعون ضدها - لم تعلن بصحيفة طلب النسخة التنفيذية الثانية ولا بالحكم الصادر في تلك الدعوى » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بذلك عن بحث باقي شروط التنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنتين أقامت الدعوى ٥٦٤٩ لسنة ١٩٧٩ مدني شمال القاهرة الابتدائية على الطاعنة بطلب الأمر بتنفيذ الحكم النهائي الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨ من محكمة استئناف بيروت والقاضي بإلزامها بأن تدفع إلى مورثهما « » مبلغ ٧٣٨٥١,٢٥ ليرة لبنانية وفوائد القانونية اعتباراً من ١٩٥٩/٢/٢ والرسوم والنفقات ومبلغ خمسين ليرة مقابل

أتعاب المحاماه . ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٠ / ١١ / ٤ برفض الدعوى . استأنفت الطاعتان هذا الحكم بالاستئناف ٥٦٥٩ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٣ / ٣ / ٢٦ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها بسقوط الحق فى الطعن . وأبدت النيابة رأى برفض هذا الدفع ويرفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق فى الطعن أن الطاعتين أودعتا صحيفة بتاريخ ١٩٨٣ / ٧ / ٢٤ فى حين أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٣ / ٣ / ٢٦ فيكون الطعن قد رفع بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان للطاعن المقيم بالخارج - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى ميعاد الستين يوماً المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة مقداره ستون يوماً أخرى ، وكان البين من الأوراق أن الطاعتين تقيمان فى لبنان وقد أودعتا صحيفة الطعن فى اليوم الأخير من ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المشار إليه فإن الطعن يكون قد أقيم فى الميعاد ويكون الدفع المبدى بسقوطه على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاء برفض دعواهما على أن المطعون ضدها لم تعلن إعلانا صحيحاً بصحيفة دعوى الحصول على نسخة تنفيذية ثانية من الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه فى حين أن التحقق من صحة ذلك الإعلان ليس من الشروط اللازمة للأمر بالتنفيذ .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات على أنه : « لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتى : (١) أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التى أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائى الدولى المقررة فى قانونها . (٢) أن الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً . (٣) أن الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التى أصدرته . (٤) أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها . » - يدل على أن الحكم المقصود التحقيق من توافر هذه الشروط فيه هو الحكم المطلوب تنفيذه وأنه ليس من شروط إجابة طلب الأمر بالتنفيذ التحقق من إعلان الدعوى التى قضى فيها بتسليم نسخة تنفيذية ثانية منه ولا التحقق من إعلان الحكم الصادر فى تلك الدعوى - الذى يكون قد تم تنفيذه فعلاً بتسليم تلك النسخة لطالبيها - ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على ما أورده بمدوناته من أن « المستأنف عليها - المطعون ضدها - لم تعلن بصحيفة طلب النسخة التنفيذية الثانية ولا بالحكم الصادر فى تلك الدعوى » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وحجب نفسه بذلك عن بحث باقى شروط التنفيذ وهو ما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقي
نائب رئيس المحكمة ، أحمد مكى ، محمد وليد الجارحي ومحمود رضا الخضيرى .

(٢٣٤)

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٤ القضائية :

عقد « تحديد نطاق العقد » . تأمين « عقد التأمين » .

مسئولية « المسئولية العقدية » . تقادم .

تحديد نطاق العقد . مفاده . عدم الاقتصار على الزام المتعاقد بما ورد فيه من التزامات
إنما يضاف إليه ما يعتبر من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة وما يوجبه حسن
النية فحسب . مؤدى ذلك . عدم التزام المؤمن له فى عقد التأمين بأن يدفع دعوى الضرور
بالتقادم طالما لا يوجد نص صريح فى القانون أو فى الوثيقة يقضى به . علة ذلك . م ١٤٨
مدنى ، ق ٦٥٢ لسنة ٥٥ فى شأن التأمين الإجبارى من حوادث السيارات .

لئن كان مفاد نص المادة ١٤٨ من القانون المدنى أن تحديد نطاق العقد
لا يقتصر على إلزام المتعاقد بما ورد فيه على وجه التخصيص والإفراد وإنما
يضاف إليه ما يعتبر من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب
طبيعة الالتزام ، كما يجب تنفيذ هذا الالتزام بما يوجبه حسن النية ومؤدى ذلك
أن طبيعة الالتزام الناشئة عن عقد التأمين الإجبارى من المسئولية تستلزم من
المؤمن له أن يبذل ما فى وسعه لدفع الضرر محل التأمين والتخفيف منه إذا وقع
- وهو ما يقتضى الالتزام بدفع دعوى الضرور بما يوجبه حسن النية من عناية ،
وعدم التفريط أو الإهمال فى دفعها - إلا أن هذا الالتزام لا يتسع للدفع
بالتقادم ذلك أن الأصل فى هذا الدفع أنه مجزئ رخصة شخصية يتصل
استعمالها اتصالا وثيقا بضمير المدين ويتوقف على اطمئنانه إلى عدم انشغال
ذمته بالدين وعدم تخرجه من هذا الاستعمال ومن ثم لا يكون ملزما باستعمال
هذه الرخصة إلا بنص صريح فى القانون - كالشأن فيما نصت عليه المادة ٣٨٧

من القانون المدنى - أو بنص صريح فى العقد وإذ كانت نصوص القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى وشروط الوثيقة موضوع الدعوى قد خلت من إلزام المؤمن له باستعمال هذه الرخصة ، وكان المطعون ضده لم يستعملها فى دفع دعوى الضرور فإنه لا يكون فى ذلك مخلا بالتزاماته الناشئة من عقد التأمين الإجبارى ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور فى التسبب ويكون النعى عليه بذلك على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٢٧٤٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى الزقازيق الابتدائية على شركة التأمين الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه مبلغ سبعة آلاف جنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه قضى عليه فى الدعوى ٣٨٨٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى الزقازيق الابتدائية واستئنافها بأن يدفع ذلك المبلغ تعويضا إلى المضطربين من حادث وقع من سيارته المؤمن عليها تأميننا إجباريا لدى الشركة الطاعنة فدفعه إليهم ، وإذ يحق له بموجب عقد التأمين الرجوع عليها بما دفع فقد أقام دعواه بالطلب السالف ، ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٣/١٢/٢٧ بهذا الطلب ، استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ١٠٢ لسنة ٢٧ ق المنصورة ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٨٤/٥/٧ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الشركة الطاعنة بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسببب ذلك أنها تمسكت بأنه لا يحق للمطعون ضده أن يرجع عليها بما أوفاه بعد أن أهمل فى الدفاع فى دعوى التعويض التى رفعها المضرورون عليه إذ لم يتمسك بسقوطها بالتقادم الثلاثى ، فأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيسا على أن وثيقة التأمين خلت من شرط يلزم المؤمن له بذلك فى حين أن نطاق عقد التأمين وواجب حسن النية فى تنفيذه يستوجبان أن يتمسك بالتقادم .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ١٤٨ من القانون المدنى وإن نصت على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام » مما مفاده أن تحديد نطاق العقد لا يقتصر على إلزام المتعاقد بما ورد فيه على وجه التخصيص والإفراد وإنما يضاف إليه ما يعتبر من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ، كما يجب تنفيذ هذا الالتزام بما يوجبه حسن النية ومؤدى ذلك أن طبيعة الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين الإجبارى من المسئولية تستلزم من المؤمن له أن يبذل ما فى وسعه لدفع الضرر محل التأمين والتخفيف منه إذا وقع - وهو ما يقتضى الالتزام بدفع دعوى المضرور بما يوجبه حسن النية من عناية ، وعدم التفريط أو الإهمال فى دفعها - إلا أن هذا الالتزام لا يتسع للدفع بالتقادم ، ذلك أن الأصل فى هذا الدفع أنه مجرد رخصة شخصية يتصل استعمالها اتصالا وثيقا بضمير المدين ويتوقف على اطمئنانه إلى عدم انشغال ذمته بالدين وعدم تخرجه من هذا الاستعمال ومن ثم لا يكون ملزما باستعمال هذه الرخصة إلا بنص صريح فى القانون

- كالشأن فيما نصت عليه المادة ٣٨٧ من القانون المدنى - أو بنص صريح فى العقد ، وإذ كانت نصوص القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى وشروط الوثيقة موضوع الدعوى قد خلت من إلزام المؤمن له باستعمال هذه الرخصة ، وكان المطعون ضده لم يستعملها فى دفع دعوى الضرور فإنه لا يكون فى ذلك مخلا بالتزاماته الناشئة عن عقد التأمين الاجبارى ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد حالف القانون أو تشابه قصور فى التسبب ويكون النعى عليه بذلك على غير أساس .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد

أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، حسين محمد حسن وسعيد غريانى .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٦ القضائية « أحوال شخصية » .

(١) استئناف « صحيفة الاستئناف » . محاماة .

صحيفة الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف . م
٢/٥٨ ق ١٧/١٩٨٣ . لا يشترط أن يكون المحامى الذى وقع عليها هو نفسه محررها .

(٢) أحوال شخصية « متعه » . محكمة الموضوع .

تقدير المتعة وتقسيط سداد ما هو محكوم به . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة
عليها فى ذلك من محكمة النقض طالما لم ينزل الحكم بها عن الحد الأدنى فى تقديرها بنفقة
سنتين على الأقل .

١ - يدل نص المادة ٢/٥٨ من قانون المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن كل
ما يتطلبه المشرع هو أن يكون المحامى الموقع على صحيفة الاستئناف مقررأ أمام
محكمة الاستئناف ولم يستوجب أن يكون هو نفسه محرر تلك الصحيفة .

٢ - مفاد النص فى المادة ١٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أن تقدير المتعة وتقسيط سداد
ما هو محكوم به يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض
عليها فى ذلك طالما لم ينزل الحكم بها عن الحد الأدنى فى تقديرها بنفقة
سنتين على الأقل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٧٣٠ سنة ١٩٨٢ كلى أحوال شخصية نفس المحلة الكبرى ضد المطعون عليه للحكم بإلزامه بأن يؤدى إليها متعة تأسيسا على أنه طلقها بعد زواج صحيح بدون رضاها ولا بسبب من قبلها أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق . وبعد سماع شاهدة الطاعنة حكمت فى ١٩٨٤/٥/٣١ بإلزام المطعون عليه بأن يؤدى للطاعنة بمبلغ أربعة آلاف وخمسمائة جنيه متعة . استأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ١١٢ سنة ٣٤ ق طنطا . كما استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ١١٦ سنة ٣٤ ق طنطا . ضمت المحكمة الاستئناف الثانى إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد . بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦ حكمت فى الاستئناف رقم ١١٢ سنة ٣٤ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه بأن يؤدى للطاعنة متعة مقدارها ١٥٠٠ جنيه وفى الاستئناف رقم ١١٦ برفضه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة التزممت فيها النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أنها دفعت ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ١١٢ سنة ٣٤ ق طنطا المقام من المطعون ضده - وهو دفع متعلق بالنظام

العام - تأسيسا على أن الثابت من صحيفة هذا الاستئناف أنها ممهورة بتوقيع منسوب صدوره، للاستاذ المحامى بالقاهرة وهو شخص آخر غير الاستاذ المحامى بطنطا الذى مثل بجلسة المرافعة الأخيرة بناء على طلب المطعون عليه وقرر بأنه هو الذى وقع الصحيفة . وقدمت تأييداً لذلك إقرارين منسوب صدورهما للاستاذ المحامى بالقاهرة يقر فيهما بأنه لم يوقع على صحيفة الاستئناف المذكور ولم يرفع من مكتبه وأضافت بأنها طلبت بعد حجز الاستئناف للحكم إعادته للمرافعة لاستجواب المطعون عليه والاستاذ المحامى بطنطا إلا أن الحكم المطعون فيه لم يخص المستندات المقدمة ولم يناقش دلالتها كما التفت عن طلب الطاعنة وقضى برفض الدفع المبدى منها ببطلان صحيفة الاستئناف على سند من أقوال الاستاذ من أنه هو الذى وقع صحيفة الاستئناف وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أنه لما كان النص فى المادة ٢/٥٨ من قانون المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣ من أنه « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أو تقديم صحف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإدارى إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها » يدل على أن كل ما يتطلبه المشرع هو أن يكون المحامى الموقع على صحيفة الاستئناف مقررأ أمام محكمة الاستئناف . ولم يستوجب أن يكون هو نفسه محرر الصحيفة . وكان الثابت فى محضر جلسة ١٩٨٦/١/١١ أمام محكمة الاستئناف أن الأستاذ المحامى بطنطا مثل مع المطعون عليه وقرر أن التوقيع الوارد على صحيفة الاستئناف صادر منه وصحيح . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء برفض الدفع المبدى من الطاعنة ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ١١٢ لسنة ٣٤ ق طنطا على سند من قوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ١١٢ لسنة ٣٤ ق لعدم التوقيع عليها من محام فمردود بإقرار الاستاذ المحامى

بصحة التوقيع على الصحيفة ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذا الدفع «
 فإن الحكم - فى حدود السلطة الموضوعية للمحكمة فى تقدير الأدلة - يكون قد
 أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أسباب سائغة تكفى لحمله . ولا ينال منه
 بعدئذ سكوته عن الرد على ما قدمته الطاعنة من مستندات أو عدم إجابتها إلى
 طلب إعادة الدعوى للمرافعة والاستجواب طالما وجدت المحكمة فى أوراق
 الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها وأوصلها إلى الحقيقة التى انتهت إليها
 وفيها الرد الضمنى المسقط لكل قول أوجه مخالفة ساقتها الطاعنة ويضحى
 النعى بهذه الأسباب جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ
 فى تطبيق القانون وفى بيانه تقول الطاعنة أن الحكم الابتدائى أقام قضاءه
 على أن الطلاق وقع فى غيبتها وبدون رضاها وبسبب يرجع للمطعون عليه الذى
 طردها من مسكن الزوجية . وأنه كان السبب فى وفاة ابنتها وتحريض
 ابنتها الأخرى على البقاء معه إضراراً بالطاعنة وفى هذا النص ما يكفى للقضاء
 بزيادة النفقة وعدم تقسيطها إذ أنها شرعت لجبر الضرر إلا أن الحكم المطعون
 فيه بعد أن اعتنق أسباب حكم محكمة أول درجة قضى بتخفيض النفقة
 وتقسيطها ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب
 نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب فى غير محله ذلك أنه لما كان النص فى المادة
 ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقانون رقم ١٠٠
 لسنة ١٩٨٥ عنى أن الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون
 رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين
 على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية ،
 ويجوز أن يرخص للمطلق فى سداد هذه المتعة على أقساط ، مفاده أن تقدير
 المتعة وتقسيط سداد ما هو محكوم به يدخل فى سلطة محكمة الموضوع

ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك طالما لم ينزل الحكم بها عن الحد الأدنى في تقديرها بنفقة سنتين على الأقل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من متعة للطاعة وتقسيط سدادها قد التزم صحيح النص المشار إليه فإن النعى لا يعد وأن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ولیم رزق بدوی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين / محمد

لطفي السيد نائب رئيس المحكمة ، طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج وعبد الصمد عبد العزيز .

(٢٣٦)

الطعن رقم ٢٩٢٩ لسنة ٥٨ القضائية :

قضاء « رد القضاء » . نقض . حكم « الطعن في الحكم » .

إجراءات نظر طلبات رد القضاء لها طبيعة خاصة . المواد ١٥٣ - ١٥٧ . ١/١٦٠ من قانون المرافعات . جواز الطعن بالاستئناف من طالب الرد ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً . مؤدى ذلك . إقتصار حق الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد على طالب الرد دون القاضى المطلوب رده . علة ذلك . مثال في الطعن بالنقض .

١- المستفاد من نصوص المواد ١٥٣ . ١٥٤ . ١٥٥ . ١٥٦ . ١٥٧ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر رد القاضى أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب - عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى إذ لم يتطلب القانون حضور القاضى فى طلب رده إلا إذا رأت المحكمة التى تنظر الطلب سماع أقواله عند الإقتضاء ، كما جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا محل لإعلان القاضى المطلوب رده بتقرير الإستئناف أو بتكليفه بالحضور أو باشتراط موافقته على تنازل طالب الرد عن طلبه ، وإمتداداً لهذا النهج نصت المادة ١/١٦٠ من قانون المرافعات على أنه « يجوز لطالب الرد إستئناف الحكم الصادر فى طلبه برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً » ومفاد ذلك أن الشارع قصر حق الطعن على طالب الرد وحده دون القاضى المطلوب رده أخذاً فى الحسبان أن القاضى ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية وأنه مما يتجافى مع كرامته أن يسلك مع الخصم

سبل الطعن فى الحكم القاضى برده تشبثا بالحكم فى الدعوى أو دفاعاً عن موقفه من الخصومة ، وهى إعتبارات تقوم بالنسبة لطرق الطعن العادية وغير العادية لما كان ذلك فإن الطعن بالنقض من الطاعن على الحكم الصادر برده عند نظر الإستئناف يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل فى أن المطعون ضده قدم طلب رد ضد الطاعن الذى كان عضو اليمين بالدائرة التى تنظر الإستئناف رقم ٤٥٨ لسنة ١٠٢ ق أحوال شخصية القاهرة وإستند فى طلب الرد إلى أن الإستئناف نظر بجلسته ١٩٧٨/٢/٧ ولم يعلن المطعون ضده بالجلسة المحددة ورغم ذلك حجزت المحكمة الإستئناف للحكم فقدم طلب الرد وقيد برقم ٣٦ لسنة ١٠٥ قضائية القاهرة وتاريخ ١٩٨٨/٥/١٠ حكمت المحكمة برد الطاعن عن نظر الإستئناف وألزمت المصاريف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المستفاد من نصوص المواد ١٥٣ . ١٥٤ . ١٥٥ . ١٥٦ . ١٥٧ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر رد القاضى أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى إذ لم يتطلب القانون حضور القاضى فى طلب رده إلا إذا رأت المحكمة التى تنظر

الطلب سماع أقواله عند الإقتضاء ، كما جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا محل لإعلان القاضى المطلوب رده بتقرير الإستئناف أو بتكليفه بالحضور أو بإشتراط موافقته على تنازل طالب الرد عن طلبه ، وإمتداد لهذا النهج قضت المادة ١/١٦٠ من قانون المرافعات على أنه «يجوز لطالب الرد إستئناف الحكم الصادر فى طلبه برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً» ومفاد ذلك أن الشارع قصر حق الطعن على طالب الرد وحده دون القاضى المطلوب رده آخذاً فى الحسبان أن القاضى ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية فى الخصومة وأنه مما يتجافى مع كرامته أن يسلك مع الخصم سبل الطعن فى الحكم القاضى برده - تشبهاً بالحكم فى الدعوى أو دفاعاً عن موقفه من الخصومة - وهى إعتبارات تقوم بالنسبة لطرق الطعن العادية وغير العادية ، لما كان ذلك فإن الطعن بالنقض من الطاعن على الحكم الصادر برده عن نظر الإستئناف ٤٥٨ سنة ١٠٢ ق القاهرة يكون غير جائز .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد

العفيفي ، عادل نصار نائب رئيس المحكمة ، إبراهيم بركات وعبد الناصر السباعي .

(٢٣٧)

الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٥٥ القضائية :

إصلاح زراعى « تصرف المالك إلى صغار الزراع » .

جواز نقل ملكية مالم يستول عليه من الأطيان الزراعية الزائدة عن مائتى فدان إلى صغار الزراع طبقاً للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . شرطه . أن تكون حرفة المتصرف إليه منهم الزراعة . عدم جواز التصرف فيها إلا لصغار الزراع أيضاً . المادة ٤ مكرراً ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، التفسير التشرىعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ . مؤدى ذلك . وجوب أن يكون المتصرف إليه بالغاً سن الرشد .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البند (ب) من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمى ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ، ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ أجازت لمن يملك أطياناً تزيد عن الحد الأدنى الأقصى الجائز تملكه قانوناً ينقل إلى صغار الزراع ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزائدة على هذا الحد واشترطت لذلك شروطاً منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم هى الزراعة وذلك تحقيقاً للهدف من قانون الإصلاح الزراعى وهو إرساء قواعد العدالة فى توزيع الأرض على من يفلحونها ويعيشون من زراعتها كمورد رئيسى لهم وتحقيقاً لذات الهدف وضماناً لبقاء الأرض المتصرف فيها بمقتضى هذه المادة فى أيدي صغار الزراع فقد نص فى المادة الرابعة مكرراً على عدم جواز التصرف فيها إلا لصغار الزراع ،

وعلى ذلك يكون من صغار الزراع في حكم هاتين المادتين من تكون حرفته الزراعة بإعتبارها مورد رزقه الرئيسى الذى يعول عليه وهو ما أفصح عنه التفسير التشريعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن البائع للبائعة قد خضع للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأن أحكام المادتين ٤،٤ مكرر منه هى الواجبة التطبيق على البيع الصادر منها بعد ذلك إلى المطعون ضدهما بإعتبار أن هذه التصرفات قد تمت فى ظله ووفقاً لأحكامه وأن المادتين سالفتي البيان لم يكن من بين شروط إنطباقها بلوغ سن الرشد حالة أن المعنى الصريح لها هو وجوب أن يكون المتصرف إليه بالغاً سن الرشد فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه والأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم ٢٥٣٤ لسنة ١٩٨٢ مدنى - الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٥/٢٩ المتضمن بيع مورثة الطاعنين قطعة أرض زراعية لهما المبينة الحدود والمعالم بالعقد وكان قد مثلهما فيه والدهما بصفته ولياً طبيعياً إذ كانا قاصرين وقت التعاقد - وأن ملكية أطيان النزاع آلت إلى البائعة بطريق الشراء بالعقد المسجل برقم ٨٩٩٤ لسنة ١٩٥٥ شرقية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ العقد ، إستأنفت الطاعتان - هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٧٦ سنة ٢٥ ق إستئناف المنصورة مدنى « مأمورية الزقازيق »

بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض . وأبدت النيابة الرأي بنقض الحكم المطعون فيه - عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون - وفي بيان ذلك تقولان أنهما تمسكتا ببطلان عقد البيع موضوع الدعوى لمخالفته حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التي نصت بأنه لا يجوز بيع الأرض الزائدة عن المائتي فدان إلا لصغار الزراع بالغى سن الرشد وفي حالة تكرار البيوع يلزم توافر نفس الشروط تأسيساً على أن البائعة قد تملك هذه الأطيان بالشراء من كبار الملاك الذين خضعوا لقانون الإصلاح الزراعى وتصرفوا في الزيادة طبقاً للمادة الرابعة من القانون سالف البيان وقد تخلفت هذه الشروط بالنسبة لمن تصرف إليهما لأن المشتريين قصر وليساً من صغار الزراع فأصبح العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته لقواعد متعلقة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى في محله إذ أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البند (ب) من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمى ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ، ٣١٠ لسنة ١٩٥٣ أجازت لمن يملك أطياناً تزيد عن الحق الأقصى الجائز تملكه قانوناً أن ينقل إلى صغار الزراع ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على هذا الحد وإشترطت لذلك شروطاً منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم هي الزراعة وذلك تحقيقاً للهدف من قانون الإصلاح الزراعى وهو إرساء قواعد العدالة في توزيع الأرض على من يفلحوها ويعيشون من زراعتها كمورد رئيسى لهم وتحقيقاً لذات الهدف وضماناً لبقاء الأرض المتصرف فيها بمقتضى هذه المادة فى أيدي صغار الزراع فقد نص فى المادة الرابعة مكرراً على عدم جواز التصرف فيها إلا لصغار الزراع ، وعلى ذلك يكون من صغار الزراع فى حكم هاتين المادتين من تكون حرفة الزراعة بإعتبارها

مورد رزقه الرئيسى الذى يعول عليه وهو ما أفصح عنه التفسير التشريعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . لما كان ذلك وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن البائع للبااعة قد خضع للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وإن أحكام المادتين ٤ ، ٤ مكرر منه هى الواجبة التطبيق على البيع الصادر منها بعد ذلك إلى المطعون ضدهما بإعتبار أن هذه التصرفات قد تمت فى ظله ووفقاً لأحكامه وأن المادتين سالفتي البيان لم يكن من بين شروط إنطباقها بلوغ سن الرشد حالة أن المعنى الصريح لها هو وجوب أن يكون المتصرف إليه بالغاً سن الرشد فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ، وكانت دعوى صحة ونفاذ البيع دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، ولما كانت المحكمة إنتهت إلى بطلان العقد محل التداعى فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى.

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد

عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى وزكى عبد العزيز .

(٢٣٨)

الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ قضائية :

(١) حكم « الأحكام الجائز الطعن فيها » .

الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها استقلاً . الإستثناء م . ٢١٢ مرافعات . تضمن الحكم نوعين من القضاء أحدهما لا يقبل الطعن المباشر والآخر يقبله . أثره . جواز الطعن فيهما معا . شرط ذلك وعلمته .

(٢) حكم « الطعن في الحكم » .

الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . الإستثناء م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .

(٣) دعوى « الطلبات فيها : تعدد الطلبات » « تقدير قيمة الدعوى » . حكم « الطعن فيه » .

تعدد الطلبات في الدعوى الناشئة عن سبب قانوني واحد تقدر قيمتها باعتبار الطلبات جملة . م ٣٨ مرافعات . مؤدى ذلك . وحدة الخصومة واندماج كافة الطلبات فيها . أثره . الحكم في أحد هذه الطلبات قبل باقيها . غير جائز الطعن فيه استقلاً . م ٢١٢ مرافعات .

(٤) ملكية « أسباب كسب الملكية » . شيوخ « حيازة المال الشائع » . حيازة . الحصة الشائعة في عقار . صلاحيتها لأن تكون مبعلاً للحيازة على وجه التخصيص والانفراد بنية التملك .

(٥) إثبات « طرق الإثبات : القرائن القضائية » . حيازة .

وضع اليد واقعة مادية . العبرة بما يثبت قيامه فعلاً وإن خالف ما يرد بالأوراق .

(٦) تقادم « وقف التقادم » .

وقف سريان التقادم . أحواله . م ٣٨٢ مدني .

(٧) دعوى « الدعوى غير المباشرة » تقادم « وقف التقادم » . حراسة « حراسة إدارية » الدعوى غير المباشرة . ما هيئتها . المادتان ٢٣٥ ، ٢٣٦ مدنى . نيابة الدائن عن مدينة مصدرها القانون . تمسكه بالدفع والدفاع فى مواجهة الخصم . شرطه . فرض الحراسة الإدارية على المدين - مانع قانونى لوقف سريان التقادم فى حقه - ليس للدائن التمسك به . علة ذلك .

١ - وإن كان مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، إلا أنه إذا كان الحكم الصادر - أثناء سير الخصومة قد تضمن نوعين من القضاء أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقاً للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات والآخر يقبله وفقاً للاستثناءات الواردة فيها ، وكانت بينهما رابطته لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتماً البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن إستثناء ، فإن الطعن فى نوعى القضاء معا يكون جائزاً .

٢ - يدل النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التى بينها بيان حصر وهى الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات

٣ - المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات إنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد فتقدر قيمتها باعتبار الطلبات جملة ، ومؤدى ذلك أنه ينشأ عن تعدد الطلبات مع إتحاد السبب فيها قيام وحدة فى الخصومة تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم استقلال أحدها عن الآخر فمن ثم يكون الحكم فى أحد هذه الطلبات قبل الآخر صادراً أثناء سير الخصومة غير منه لها كلها ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم الختامى المنهى لها إلا فى الأحوال الاستثنائية المبينة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

٤ - الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون محلاً لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها .

٥ - وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلاً فإذا كان الواقع يخالف ماورد بالأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه .

٦ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يتعذر معه على صاحب الحق أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً .

٧ - إذ أجاز القانون المدنى فى المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينة جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز ، وصرح فى المادة ٢٣٦ بأن الدائن الذى يستعمل حقوق مدينة يعتبر نائباً عنه وأن كل فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل فى أموال المدين فإنه ينبى على ذلك أن الدائن إذا باشر الدعوى غير المباشرة للمطالبة بحق مدينه باعتباره نائباً عنه نيابة مصدرها القانون فلا يجوز له أن يتمسك فى مواجهة الخصم إلا بالدفع وأوجه الدفاع المتعلقة بالأصيل الذى ينوب عنه

فحسب دون غيرها من الدفوع وأوجه الدفاع المتعلقة بشخصه هو ، لما كان ذلك وكان الثابت من الواقع فى الدعوى أن الحراسة الإدارية بمقتضى الأمر العسكرى - رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ فرضت على أموال الدائن رافع الدعوى غير المباشرة فإنها لا تعتبر مانعا قانونيا من شأنه وقف التقادم الذى يتمسك به الخصم لاكتساب ملكية عقار المدين محل النزاع وذلك لتعلق أمر فرض الحراسة بشخص النائب دون صاحب الحق الأصيل ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم الأولين أقام الدعوى رقم ٤٨٩٢ لسنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية - التى قيدت بعد ذلك برقم ٨٤٩١ لسنة ١٩٧١ - مدنى شمال القاهرة الابتدائية - مختصا مورث المطعون ضده الأخير والطاعنين الأولى ومن الثامن إلى الأخير ومورثة الطاعنين من الثانى إلى السابع وخصوما آخرين غير ممثلين فى خصومة هذا الطعن ، بصفتهم دائنا للبائع « » وطالبا الحكم بتثبيت ملكية مدينة لقطعة الأرض المبينة فى صحيفة الدعوى وإزالة المباني القائمة عليها وشطب ما عليها من تسجيلات وذلك فى مواجهة وريثتى المدين ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد تاريخه ١٩٤٣/٤/١٥ اشترى من عقارا بثمن مقداره ألف جنيه ونظرا لأيلولة البناء للسقوط فقد تم هدمه وبقيت الأرض فضاء سنة ١٩٥٨ فانتهز المدعى عليهما الأول والثانى - هذه الفرصة وزورا عقد بيع على البائع الأصلى

واستصدرا حكما بصحته ونفاذه مما دعاه إلى إقامة الدعوى رقم ٥٢٥٥ لسنة ١٩٥٩ كلى مصر بطلب صحة ونفاذ عقده وشطب التسجيلات المنسوبة إلى المدعى عليهما المذكورين وأخرى - - على عقد ملكية البائع له فصدر له حكم بذلك بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ فى الاستئناف رقم ٨١٩ لسنة ١٩٨٢ قضائية ومع ذلك فقد أخذ هؤلاء المدعى عليهم الثلاثة يتصرفون فى الأرض الفضاء إلى بقية المدعى عليهم وأقاموا المباني على هذه الأرض ، ولما كان يحق له رفع الدعوى استعمالا لحق مدينه البائع فقد أقامها ليحكم بطلباته . وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية البائع لمورث المطعون ضدهم الأول للعقار موضوع عقد البيع المؤرخ ١٥/٤/١٩٤٣ وذلك عن أجزائه التى فى حيازة المدعى عليهم الثلاثة الأول ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت مورث المطعون ضدهم الأول أن الطاعنين يعلمون أنهم تلقوا ملكية الأجزاء الباقية من العقار من غير مالك ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى الشهود حكمت بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ برفض الدعوى بالنسبة للطاعنين عدا التاسع - لإكتسابهم الملكية بالتقادم الخمسى وأعادت الدعوى إلى المرافعة بالنسبة لباقي الطلبات ، ثم نذبت خبيرا لتقدير ثمن باقى أرض النزاع التى لم تشملها عقود مسجلة ومقابل الانتفاع بها وبعد أن قدم تقريره طلب المطعون ضدهم الأول الحكم بالزام الطاعنين الأولى والثامن والتاسع والعاشر والمطعون ضده الأخير بمقابل انتفاعهم بالأرض غير المسجلة وإلزام الطاعن التاسع أيضا بثمان ما يحوزه من الأرض بواقع مائتى جنيه للمتر وإزالة ما عليها من بيان مع التسليم ، وبتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين الأولى والثامن والتاسع والعاشر والمطعون ضده الأخير وأخرى - - بأن يؤدوا إلى المطعون ضدهم الأول مبلغ سبعة آلاف وأربعمائة وسبعة وثمانين جنيها ومائة وخمسة وسبعين مليما مقابل انتفاعهم بالأرض غير المسجلة والزام الطاعن التاسع أيضا بأن يؤدى إلى

المطعون ضدهم الأول مبلغ أربعة آلاف وستمائة وخمسة وأربعين جنيها قيمة الأرض ومبلغ ألف وخمسمائة وثلاثة وستين جنيها قيمة الريع ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون ضدهم الأول هذا الحكم والحكم الصادر قبله بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ فيما رفض من طلباتهم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٤٠ لسنة ١٠٣ قضائية كما استأنف الطاعنون - عدا الأخير - الحكم الابتدائي المنهى للخصومة سالف الذكر لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٠٣ قضائية وطلبوا إلغاء ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف رقم ٢٤٤٠ لسنة ١٠٣ قضائية بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ فيما قضى به من رفض دعوى المطعون ضدهم الأول بالنسبة إلى عقود الطاعنين المشهرة أرقام ٤٠٣٣ لسنة ١٩٦٠ ، ٣٢٣٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٦٢٨٦ لسنة ١٩٦٣ ، ٢٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ وبتثبيت ملكية البائع لمورث المطعون ضدهم الأول للمساحات الواردة بهذه العقود مع شطب كافة التسجيلات وتسليم هذه المساحات إليهم مع رفض طلب الإزالة ، وفى موضوع الاستئناف رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٠٣ قضائية بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٨٦ فيما قضى به من إلزام الطاعن التاسع بمبلغ أربعة آلاف وستمائة وخمسة وأربعين جنيها قيمة ثمن الأرض مشتراه ورفض هذا الطلب ، وبتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٢ . وقبل الفصل فى موضوع الاستئناف بالنسبة إلى الشق الخاص بالريع بنذب خبير فى الدعوى . طعن الطاعنون بطريق النقض فى الشق الأول من هذا الحكم ودفع المطعون ضدهم الأول بعدم جواز الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض هذا الدفع وينقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدهم الأول بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة فى الدعوى وليس من بين الاستثناءات الواردة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فلا يقبل الطعن إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد . ذلك بأنه وإن كان مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، إلا أنه إذا كان الحكم الصادر أثناء سير الخصومة قد تضمن نوعين من القضاء أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقا للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات والآخر يقبله وفقا للاستثناءات الواردة بها ، وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتما البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن إستثناء ، فإن الطعن فى نوعى القضاء معا يكون جائزا ، لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت الملكية للبائع المورث المطعون ضدهم الأول وشطب التسجيلات مرتبطا بالقضاء بالتسليم القابل للطعن المباشر برابطة لا تقبل التجزئة ولما بينهما من أساس مشترك لا يحتمل الفصل فيه إلا قولاً واحدا فمن ثم يكون الطعن فيما اشتمل عليه الحكم من قضاء بالملكية والتسليم معا يكون جائزا ويكون هذا الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون أن - مورث المطعون ضدهم الأول رفع الدعوى بعدة طلبات مستقلة فبعضها موجه إلى المدعى عليهم

للحكم بتثبيت ملكية البائع له لأرض النزاع إستناداً إلى الحكم الصادر له بصحة ونفاذ عقده المؤرخ ١٩٤٣/٤/٥ ، والبعض الآخر موجه إلى كل من الطاعنين للحكم بتثبيت ملكيته لأجزاء أرض النزاع التي في حيازتهم وعدم سريان عقود شرائهم وإزالة المباني والتسليم ، ولما كان الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ قد قضى برفض الدعوى فيما يتعلق بحصص الطاعنين من أرض النزاع المباعة بعقود مسجلة فإنه يكون قد أنهى الخصومة بالنسبة إليهم وحاز قوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه بالاستئناف وقت صدوره مما كان يستوجب على محكمة الاستئناف القطاء بعدم جواز نظر الاستئناف المرفوع عنه برقم ٢٤٤٠ لسنة ١٠٣ قضائية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعريق الفصل في الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي . ومن المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات إنه إذا تضمنت الدعوى طلبات - متعددة ناسئة عن سبب قانوني واحد فتقدر قيمتها باعتبار الطلبات جملة ، ومؤدى ذلك أنه ينشأ عن تعدد الطلبات مع إتحاد السبب فيها قيام وحدة في الخصومة تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم استقلال أحدها عن الآخر فمن ثم يكون الحكم في أحد هذه الطلبات قبل الآخر صادراً أثناء سير الخصومة غير منه لها كلها ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال قبل صدور

الحكم الختامي المنهى لها إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، ولما كان البين من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم الأول رفع الدعوى إستعمالاً لحقوق مدينة البائع له وأنها اشتملت على عدة طلبات تشمل في ثبوت ملكية المدين لأرض النزاع وإزالة ما عليها من مبان وشطب التسجيلات الموقعة عليها وتسليمها ، وكانت هذه الطلبات موجهة إلى فريق الطاعنين وإلى فريق الباتعين لهم ويجمعها سبب قانوني واحد هو ملكية مدين المورث المذكور لأرض النزاع فتعتبر تصرفات الباتعين للطاعنين غير نافذة لصدورها من غير مالك وكان من شأن وحدة السبب في هذه الطلبات كلها قيام وحدة بينها لا انفصام لها تشملها جميعاً ، فإنه يبنى على ذلك أن يكون الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ برفض شق من هذه الطلبات أثناء سير الخصومة غير قابل للطعن فيه بالاستئناف على استقلال قبل الفصل في بقية الطلبات بحكم منه للخصومة كلها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رتب - قضاءه ملتزماً هذا النظر فإنه يكون صائباً ويضحى هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم رفض دفاعهم كسب ملكية أرض النزاع بالتقادم الخمسى على أساس عدم توافر الحيازة بمقولة أن عقود الطاعنين المسجلة أرقام ٤٠٣٣ لسنة ١٩٦٠ ، ٣٢٣٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٦٢٨٦ لسنة ١٩٦٣ ، ٢٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ قد انصبت على حصص شائعة من أرض قضاء وأنها ظلت قضاء حتى تاريخ تسجيل العقد الآخر في أبريل سنة ١٩٦٤ ، هذا في حين أن الحصة الشائعة تصلح للحيازة بنية التملك وأن وصف المبيع بأنه أرض قضاء في العقد المسجل رقم ٢٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ لا يصح الاستدلال به على نفى حيازتهم لخصصهم في أرض النزاع بنية تملكها .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك بأن الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ، ولما كان وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا فإذا كان الواقع يخالف ماورد بالأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ماعده ، وكان الواقع فى الدعوى يشير إلى أن المطعون ضدهم الأول لا يجادلون فى أن أرض النزاع فى حيازة الطاعنين بما أورده الأولون فى صحيفة دعواهم من أن الآخرين اشتروا هذه الأرض من غير مالك وأقاموا عليها المباني ، وبما طلبوه فى الدعوى من إزالة المباني وتسليم الأرض إليهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى قضائه إلى نفي حيازة الطاعنين لأرض النزاع قولا منه بأن حيازتهم غير مستوفاة لشروطها القانونية لأنها انصبت على حصص شائعة من أرض فضاء وأنها ظلت بهذا الوصف حتى شهر أبريل سنة ١٩٦٤ استدلالا بما ورد فى أحد عقود الطاعنين المسجلة فى هذا التاريخ ، وكان هذا القول من الحكم غير صالح فيها استدلال به عليه وغير مؤدى للاقتناع من الناحية الموضوعية لما هو مقرر من صلاحية الحصة الشائعة لأن تكون محلا للحيازة على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ولما اتسم به ذلك القول من عدم السلامة فى استنباط نفي الحيازة المستوفاة لشروطها مما ورد فى وصف المبيع فى العقد المسجل رقم ٢٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ بأنه أرض فضاء ، لانتفاء التلازم الحتمى بين هذا الوصف وعدم استيفاء حيازة الطاعنين لشروطها القانونية باعتبارها واقعة مادية العبرة فيها بما يثبت فعلا ولو كان مخالفا لما ورد بالأوراق ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بمخالفة القانون والقصور والفساد فى الاستدلال فى هذا الخصوص مما يوجب نقضه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أنه اعتبر أن فرض الحراسة الإدارية على أموال مورث المطعون ضدهم الأول - رافع الدعوى غير

المباشرة - بتاريخ ١٩٦٦/٦/١ طبقا للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مانعا من شأنه وقف التقادم فى حقه حتى تاريخ رفع الحراسة عنه فى ١٩٦٨/٤/٢٤ إعمالا لحكم المادة ١٦ من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ فى حين أن فرض الحراسة الإدارية على أموال المورث المذكور لا يعد مانعا لوقف التقادم .

وحيث إن هذا النعى سديد . ذلك بأن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى على أنه « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا » ، مفاده أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يتعذر معه على صاحب الحق أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، وإذا أجاز هذا القانون فى المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينة جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز ، وصرح فى المادة ٢٣٦ بأن الدائن الذى يستعمل حقوق مدنية يعتبر نائبا عنه وأن كل فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل فى أموال المدين ، فمن ثم يترتب على ذلك أنه إذا باشر الدائن الدعوى غير المباشرة للمطالبة بحق مدينه باعتباره نائبا عنه نيابة مصدرها القانون فلا يجوز له أن يتمسك فى مواجهة الخصم إلا بالدفع وأوجه الدفع المتعلقة بالأصيل الذى ينوب عنه فحسب دون غيرها من الدفع وأوجه الدفع المتعلقة بشخصه هو ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن مورث المطعون ضدهم الأول قد رفع الدعوى غير المباشرة على الطاعنين استعمالا لحق مدينه « » باعتباره نائبا عنه طبقا للمادتين ٢٣٥ ، ٢٣٦ من القانون المدنى ، وكان لا يجوز لهذا المورث ولمورثته المطعون ضدهم الأول من بعده التمسك فى مواجهة الطاعنين باعتبار فرض الحراسة الإدارية على أمواله طبقا للأمر العسكرى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مانعا قانونيا من شأنه وقف

التقادم بالنسبة إلى مدينة المالك الأصلي لأرض النزاع وذلك لتعلق أمر فرض الحراسة بشخص النائب دون صاحب الحق الأصيل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على أن فرض الحراسة على ممتلكات النائب يعتبر مانعا من شأنه وقف التقادم بالنسبة إلى الأصيل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا الوجه أيضا .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / دوش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد عبد النبي حافظ نائب رئيس المحكمة ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي وعبد العال السمان

(٢٣٩)

دعوى المخاصمة رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) إعلان . « الإعلان لجهة الإدارة » .

قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة فى الحالات المحددة قانونا ، لازمه .
إخطاره المعلن إليه بذلك بكتاب مسجل . يكفى إثبات المحضر توجيه هذا الكتاب بأصل
الإعلان دون صورته المسلمة من قبل م ١١ مرافعات .

(٢) نقض . « إجراءات الطعن : إيداع المذكرات والأوراق » .

تقديم الخصوم فى الطعن بالنقض مذكرات ومستندات وسيلته . الايداع وفى خلال الأجل المحددة
لكل منهم . المادتان ٢٥٨ ، ٢٦٢ . مرافعات . الاستثناء . م ٢٦٧ مرافعات . ما يرد بالمذكرات
غير المقبولة من دفاع أو دفع - أثره إعتباره غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن .

(٣) معاماه . « إذن النقابة » .

جزاء عدم إستئذان المحامى الموكل فى رفع الطعن ضد زميل له رئيس النقابة الفرعية
ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . عدم تعلقه بالنظام العام .

١ - يدل النص فى المادة ١١ من قانون المرافعات أن المحضر عند تسليمه
صورة الإعلان إلى جهة الإدارة - فى الحالات التى يوجب القانون عليه ذلك -
عليه يوجه كتاباً مسجلاً إلى المعلن إليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى هذه
الجهة وحسبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبين ذلك فى أصل
الإعلان دون صورته التى سلمت من قبل توجيه الكتاب .

٢ - مفاد المواد ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ من قانون المرافعات أن المشرع وضع طريقاً لتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم في الطعن بالنقض وحدد لكل منهم أجالا لا يداعها يتعين الإلتزام بها تحقيقاً لعدالة التقاضى أمام هذه المحكمة ومنعاً من تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها بعدم إتاحة الفرصة لأى منهم فى إبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، فلا يجوز قبول مذكرات أو أوراق من الخصوم إلا بطريق الإيداع وفى خلال الأجل المحددة لكل منهم ما لم تجز المحكمة إستثناءً الترخيص لهم بإيداع مذكرات تكميلية عند نظر الطعن بالجلسة ، وبعد ما ورد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفع غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن .

٣ - الجزاء المترتب بمقتضى أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على عدم إستئذان المحامى الموكل فى رفع الطعن زميل له رئيس النقابة الفرعية . لا يتعلق بالنظام العام .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من سائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى أقام دعواه الماثلة بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خاصم فيها السادة المستشارين رئيس وأعضاء دائرة المواد المدنية الذين - أصدرت الحكم فى الطعن بالنقض رقم ٧٢٢ لسنة ٥٧ قضائية بتاريخ - ١٩٨٨/١/٢٠ - القاضى بنقض الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٥٣٢ لسنة ١٠٠ قضائية القاهرة وإحالة إلى محكمة الإستئناف للفصل فيه مجدداً - طالباً الحكم بقبول أوجه المخاصمة

وفى الموضوع ببطلان الحكم آنف الذكر وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام
المخاصمين بالتضامن أو يؤدوا إليه تعويضا رمزياً مقداره جنييه واحد ، وقال شرحاً
لدعواه أنه كان قد تقدم إلى نقابة المحامين بالقاهرة بالطلب رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٢
ضد - لتقدير مبلغ مائتى ألف جنييه أتعاباً له مقابل ما بذله
من جهد فى القضايا و المنازعات التى باشرها لحسابه والمبينة بالطلب ،
فأصدرت اللجنة المختصة بالنقابة أمراً بتقدير هذه الأتعاب بمبلغ مائة وعشرين
ألف جنييه فاستأنف هذا التقرير بالإستئناف ٣١٩٠ لسنة ١٠٠ قضائية القاهرة
كما إستأنفه الصادر ضده الأمر بالإستئناف رقم ٣٥٣٢ لسنة ١٠٠ قضائية
وبعد أن ضمت المحكمة الإستئناف الثانى إلى الاستئناف الأول قضت ببطلان
أمر التقدير وبتقدير أتعاب المدعى بمبلغ مائة وعشرين ألف جنييه ، طعن الخصم
فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن موضوع دعوى المخاصمة ، وإذ أصدر
أعضاء الهيئة المخاصمة حكماً فيه ينطوى على خطأ مهنى جسيم فقد أقام
دعواه ليقتضى له بمطلبه فيها . وتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١ أمر السيد المستشار
رئيس المحكمة بإبلاغ صورة من تقرير المخاصمة إلى السادة المستشارين
المخاصمين ، الذين قدموا فى ١٩٨٨/٥/٤ مذكرة تضمنت الرد على أوجه
المخاصمة ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم جواز المخاصمة
حيث إن حاصل أوجه المخاصمة أن السادة المستشارين المخاصمين قد
انتهوا فى قضائهم إلى قبول الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٧ قضائية شكلاً دون أن
يتبينوا أن الخصومة لم تنعقد فيه لبطلان إعلان المطعون ضده (المدعى)
بصحيفة الطعن إذ تم إعلانه بالتخاطب مع مأمور قسم الشرطة لغلق مكتبه دون
أن يثبت المحضر إخطاره بذلك بكتاب مسجل على نحو ما يتطلبه قانون المرافعات ،
وترتب على ذلك الإخلال بحقه فى تقديم مذكرة بدفاعه رداً على أسباب الطعن ،
كما فاتهم ما اعترى الطعن من بطلان لوجه آخر مودة إلى عدم إستئذان المحامى

الموكل فيه رئيس النقابة الفرعية في رفع الطعن عملاً بأحكام قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وعلى الرغم من أنه تمسك بوجهي البطلان أنفى الذكر بمذكرة قدمها فور علمه برفع الطعن وأفصحت النيابة العامة في مذكرتها بما يساند قيام هذا البطلان فإن الحكم لم يعرض لبحثه ولم يشر إليه بمدونات الأمر الذي يجيز مخاصمة المستشارين الذين أصدروه تطبيقاً للمادة ٤٩٤ من قانون المرافعات لوقوعهم في خطأ مهني جسيم .

وحيث إن أوجه المخاصمة آنفة البيان غير مقبولة ذلك بأن النص في المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه « إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً للمادة السابقة وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز وعلى المحضر خلال أربعة وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ويجب على المحضر أن يبين ذلك في حينه في أصل الإعلان وصورته يدل على أن المحضر عند تسليمه صورة الإعلان إلى جهة الإدارة - في الحالات التي يوجب القانون عليه ذلك - أن يوجه كتاباً مسجلاً إلى المعلن إليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى هذه الجهة وحسبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يبين ذلك في أصل الإعلان دون صورته التي تكون قد سلمت من قبل توجيه الكتاب - لما كان ذلك - وكان البين من إعلان صحيفة الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٧ قضائية المرافقة للأوراق - إثبات المحضر بورقة الإعلان المؤرخة ١٤/٣/١٩٨٧ إنتقاله إلى مكتب المدعى لإعلانه فوجده مغلقاً ثم توجه إلى قسم الشرطة لتسليم صورة الإعلان لمأمور القسم وتوقيعة على الورقة بما يفيد تسليمها له ثم الصق بهذا الإعلان الصورة الكربونية من الكتاب المسجل المرسل إلى المعلن إليه - (المدعى) يخبره فيه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة ورقم إيداعها وتوقيعه عليها ثم إتبع ذلك بإثبات رقم إرسال هذا الكتاب وتاريخه (رقم ٤ في ١٥/٣/١٩٨٧) ، وكانت هذه الإجراءات التي أثبتتها المحضر بأصل

الإعلان وبالصورة الكربونية للإخطار الملصق به والتي تعد جزءاً منه على هذا النحو قد تمت وفق صحيح القانون وكانت الأوراق قد خلت من إدعاء بأن ما أثبت بأصل هذا الإعلان يخالف الحقيقة أو أنه يتعارض مع ما ورد بالصورة المسلمة إلى جهة الإدارة ، فإن ما يثيره المدعى من قول بعدم إنعقاد الخصومة في الطعن لبطلان إعلانه بصحيفته يكون غسير صحيح ، وإذا كان النص في المادة ٢٥٨ من قانون المرافعات على أنه « إذ بدا للمدعى عليه في الطعن أن يقدم دفاعاً فعليه أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بصحيفة الطعن مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند توكيل المحامي الموكل عنه والمستندات التي ينوي تقديمها ، فإن فعل ذلك كان لرافع الطعن أيضاً في ميعاد خمسة عشر يوماً من إنقضاء الميعاد المذكور أن يودع قلم الكتاب مذكرة مشفوعة بالمستندات التي ينوي تقديمها مؤيدة للرد..... فإذا إستعمل الطاعن حقه في الرد كان للمدعى عليهم أن يودعوا في ميعاد خمسة عشرة يوماً أخرى مذكرة ملاحظتهم على هذا الرد . وفي المادة ٢٦٢ منه على أنه « لا يجوز لقلم الكتاب لأي سبب أن يقبل مذكرات أو أوراقا بعد إنقضاء الموعد المحدد لها وفي المادة ٢٦٧ من ذات القانون على أنه « يجوز للمحكمة إستثناء أن ترخص لمحامي الخصوم وللنيابة في إيداع مذكرات تكميلية إذا رأت بعد الإطلاع على القضية أنه لا غنى عن ذلك وحينئذ تؤجل القضية لجلسة أخرى وتحدد المواعيد التي يجب إيداع تلك المذكرات فيها . ، مفاده أن المشرع وضع طريقاً لتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم في الطعن بالنقض وحدد لكل منهم أجلاً لا يداعها يتعين الالتزام بها تحقيقاً لعدالة التقاضي أمام هذه المحكمة ومنعاً من تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها بعدم إتاحة الفرصة لأي منهم في إبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، فلا يجوز قبول مذكرات أو أوراق من الخصوم إلا بطريق الإيداع وفي خلال الأجل المحددة لكل منهم مالم تجز المحكمة إستثناءً -

الترخيص لهم بإيداع مذكرات تكميلية عند نظر الطعن بالجلسة ، وبعد ما ورد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفع غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن ٧٢٢ لسنة ٥٧ قضائية أن المدعى لم يودع مذكرة بدفاعه قلم كتاب محكمة النقض خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ إعلانه إعلاناً صحيحاً بصحيفة الطعن على نحو ما سلف ذكره ، وكان لا يغنى عن ذلك تقديمه مذكرة بدفاعه أثناء نظر طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لعدم إيداعها خلال الميعاد المحدد فتكون المحكمة في حل من قبولها والإعراض عن بحث ما تكون قد شملت عليه من دفع لا تتصل بالنظام العام فلا يكون ما أبداه بها من دفع بعدم قبول الطعن لعدم إستئذان المحامي الموكل في رفعه رئيس النقابة الفرعية دفعاً مطروحاً عليها إذ أن الجزاء المترتب عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم تكون أوجه المخاصمة برمتها قد أقيمت على غير سند من الواقع والقانون مما يتعين معه القضاء بعدم جوازها .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمدرأفتخا جى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد محمد طيطة ، سامى لرج ، ماهر البهيرى ومحمد بدر الدين توفيق .

(٢٤٠)

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٢) إيجار « إيجار الأماكن » « الامتداد القانونى » ، « ترك العين المؤجرة والتنازل عنها » . محكمة الموضوع .

(١) اشراك المستأجر آخر معه فى النشاط الذى يباشره م ٢٩ / ٢ ، ٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتباره تنازلا عن حقه فى الانتفاع بها . تنازله عنها أو تركها لشركائه . جائز متى كان عقد الشركة حقيقيا .

(٢) إثبات أو نفي ترك المستأجر للعين المؤجرة لآخر أو قيام شركة بينه وآخر . واقع إستقلال محكمة الموضوع بتقديره . متى أقامت قضاها على أسباب تكفى لحمله .

(٣) حكم « التقريرات الخاطئة » . نقض . « سلطة محكمة النقض » .

تضمن الحكم تقريرات قانونية خاطئة باعتبار الشركاء فى الشركة مستأجرين أصليين للعين المؤجرة لا بعيبه . لمحكمة النقض تصحيح هذه التقريرات دون أن تنقضه .

(٤) حكم « تسببه » . استئناف .

إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائى . عدم إلزامها بالرد على أسبابه حسبها أقامت قضائها على ما يكفى لحمله .

(٥) حكم . نقض . « ما لا يصلح سببا للطعن » . إيجار .

ورود النعى على غير محل من قضااء الحكم المطعون فيه . غير مقبول .

١ - النعى فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يدل على أن المشرع أجاز لمستأجر العين أن يشرك معه آخر أو أكثر فى النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهم دون أن ينطوى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع بها ، فإذا ما كان عقد الشركة حقيقياً كان للمستأجر الأسمى الشريك أن يتنازل عن المحل أو بتركه لشركائه فى إستغلال العين المؤجرة .

٢ - المقرر أن إثبات أونفى ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر أو قيام شركة بينه وبين آخر هو من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

٣ - لا يعيب الحكم ما تضمنه من تقارير قانونية خاطئة باعتبار الشركاء فى الشركة مستأجرين أصليين للعين المؤجرة . فلهذه المحكمة أن تصحح هذه التقارير دون أن تنقض الحكم إذ لا يعتبر الشريك مستأجراً إلا إذا إستمر عقد الإيجار إليه بتنازل المستأجر الأسمى أو تركه للعين المؤجرة والتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار له طبقاً للقانون .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكماً إبتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد فى ذلك الحكم من الأدلة ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفى لحمل قضائها .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لواقعة بيع الجدك - الذى كان الحكم الإبتدائى قد تناوله وإنما أسس قضاءه على ما ورد بأسبابه من قيام شركة بين المطعون ضده الأول وشقيقه المطعون ضده الثانى وآخر وحصل التنازل للمطعون ضده الثانى من شقيقه عن نصيبهما فى الشركة وأصبح هو المستأجر للعين محل النزاع ومن ثم فإن النعى يكون غير مقبول لوروده ، على غير محل من الحكم المطعون فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق-
تتحصل فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٦٦٧٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب إخلاء المحل المبين بالصحيفة ،
وقالت بياناً لها أن المطعون ضده الأول استأجر محل النزاع بموجب عقد مؤرخ
١٩٧٤/٣/١ بقصد إستعماله فى التجارة . وتنازل عن الإجارة للمطعون ضده
الثانى بدون إذن كتابى منها مخالف شروط العقد والقانون فأقامت الدعوى .
أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت بالإخلاء .
استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٣٢٩ لسنة ٩٧ ق
القاهرة وتاريخ ١٩٨١/٤/٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة
مشورة حددت جلسة لنظره وفيه إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من
السبب الأول والسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أخطأ حين اعتبر إدخال المستأجر الأصلي شركاء
له فى الإنتفاع بالعين كافياً لا ضفاء صفة المستأجر الأصلي على كل شريك
منهم واعتبر التنازل الصادر من الشريك إلى شريكه يتفق وحكم المادة ٢/٢٩
من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يعد تنازلاً عن الإجارة أو إيجار
من الباطن بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاء المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى إستعمال العين، حسب الأحوال ، وفى جميع الأحوال يلزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق فى الإستمرار فى شغل العين ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد » . يدل على أن المشرع أجاز لمستأجر العين أن يشرك معه آخر أو أكثر فى النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهم دون أن ينطوى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع بها ، فإذا ما كان عقد الشركة حقيقياً كان للمستأجر الأصلي الشريك أن يتنازل عن المحل أو يتركه لشركائه فى إستغلال العين المؤجرة ، كما أن المقرر أن إثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر أو قيام شركة بينه وبين آخر هو من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته « أن المحكمة ترى أن العقد المقدم من المستأنف الثانى - المطعون ضده الثانى - يتضمن بوضوح أن كلا المستأنفين الشقيقين وكذلك شقيقهما الثالث كانوا يكونون بينهم شركة تضامن لاستعمال المحل موضوع الدعوى كمحل حلويات ثم تخارج كل من المستأنف الأول وشقيقه الآخر من الشركة لصالح أخيه المستأنف الثانى الذى إنفرد بالمحل . ومن ثم فلا محل للقول بأن هناك ثمة عقد بيع بالجدك من المستأنفين بل أن كلاً من الشركاء المتضامنين يعتبر مستأجراً أصلياً ولو أن عقد إيجار المحل كان باسم المستأنف الثانى ولا يقدح فى ذلك أن المستأجر الأصلي المستأنف الأول قد تخارج من عقد الشركة كما لا يوجد ما يثبت واقعة التاجير من الباطن بين المستأنف الأول إلى المستأنف الثانى بل إن شاهدى المستأنف عليها قررا أمام

محكمة أول درجة أن المستأنف الأول ترك المحل لشقيقه المستأنف الثاني ولما كان من غير المتصور أن تكون علاقة المستأنف الأول بشقيقه المستأنف الثاني يدعى أنها تأجير من الباطن ومن ثم فلا محل لفسخ عقد إيجار المحل موضوع الدعوى » وكانت هذه الأسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمل النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ولا يعيب الحكم ما تضمنه من قرارات قانونية خاطئة باعتبار الشركاء في الشركة مستأجرين أصليين للعين المؤجرة . فلهذه المحكمة أن تصح هذه القرارات دون أن تنقض الحكم إذ لا يعتبر الشريك مستأجر إلا إذا إستمر عقد الإيجار إليه بتنازل المستأجر الأصلي أو تركه للعين المؤجرة والتزم المؤجر بتحرير قد إيجار له طبقاً للقانون فيكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه خالف حكم أول درجة الذي ذهب إلى تكييف العقد بأنه بيع الجذك ولم يبحث شروط البيع بالجذك ومدى جديته بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد في ذلك الحكم من الأدلة ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفى لحمل قضائها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لواقعة بيع الجذك - الذي كان الحكم الابتدائي قد تناوله وإنما أسس قضاءه على ما ورد بأسبابه من قيام شركة بين المطعون ضده الأول وشقيقه المطعون ضده الثاني وآخر وحصل التنازل للمطعون ضده الثاني من شقيقه عن نصيبهما في الشركة وأصبح هو المستأجر للعين محل النزاع ومن ثم فإن النعى يكون غير مقبول لوروده على غير محل من الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح وعلى محمد على .

(٢٤١)

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(٢ ، ١) شركات . عقد .

- (١) تكوين الشركة . أثره . اكتسابها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها . مؤدى ذلك . توقيع مديرها أو من يمثلها بعنوانها ينصرف أثره إليها ويكفى لترتيب الالتزام في ذمتها .
- (٢) شركة التضامن . تخلفها عن شهر انقضائها قبل انتهاء مدتها المعينة بالعقد بمعرفة مديرها المعين أو أى شريك متضامن . أثره . مسئوليتها قبل الغير عن التزاماتها طالما كان توقيع مديرها أو من يمثلها على العقد بعنوانها . م ٨٥ تجارى .
- (٣) شركات .

اختصاص الطاعنين بصفتهم ممثلين للشركة وليس بصفتهم الشخصية . تضمين منطوق الحكم الزامهما بالدين . لا ينصرف إليهما بصفتهم الشخصية . قضاء ضد الشركة .

١ - لما كانت الشركة تكتسب بمجرد تكوينها الشخصية الاعتبارية فتكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها . مما مؤداه أن توقيع مديرها أو من يمثلها بعنوانها ينصرف أثره إليها ويكفى لترتيب الالتزام في ذمتها .

٢ - لما كانت المادة ٥٨ من قانون التجارة قد أوجبت شهر انقضاء عقد شركة التضامن إذا حدث ذلك قبل إنتهاء مدتها المعينة فى عقد تأسيسها ويقع واجب الشهر على عاتق مديرها أو أى شريك متضامن فى حالة عدم تعيين المدير فى العقد أو بمقتضى اتفاق لاحق ، فإذا تخلفت الشركة فى شخص ممثلها عن اجرائه لتضع حداً لمسئوليتها قبل الغير فإن ذلك يعد منها تقصيراً لا يفيدها فى التخلص من التزاماتها نحوه طالما كان توقيع مديرها أو من يمثلها على العقد بعنوانها .

٣ - لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي وديباجة الحكم المطعون فيه أن اختصاص الشريكين المتضامنين فى الشركة الطاعنة لم يكن بصفتيها الشخصية بل كان بصفتيها ممثلين لهذه الشركة ، ومن ثم فإن ماورد بمنطوق كل من الحكمين بالزامهما بالدين لا ينصرف إليهما بصفتيها الشخصية بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت - بعد رفض طلب أمر الأداء - الدعوى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ مائتى ألف مارك المانى ، لامتناعها عن سداد قيمة دين ثابت بموجب سنيين إذنيين قيمة كل منهما مبلغ مائة ألف مارك ألمانى رغم حلول ميعاد استحقاقهما فى ٢٠ / ٣ / ١٩٨٠ / ٤ / ١٩٨٠ وتوجيه احتجاج عدم الدفع لها ، وبتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨١ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها مبلغ اثنى عشر ألف مارك المانى وفوائده القانونية ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، كما استأنفت المطعون ضدها بالاستئناف رقم ٤٨١ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين . قضت محكمة الاستئناف فى ٨ / ٢ / ١٩٨٣ برفض استئناف الطاعنة وفى استئناف المطعون ضدها بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ مائتى ألف مارك المانى طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الشابت بالأوراق والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال

وبيانا لذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بانتفاء مسئوليتها عن دين النزاع لصدور سند المديونية من شريك متضامن بعد زوال صفته والشريك الآخر - كمديرين - فى التوقيع نيابة عنها لانقضائها بقوة القانون فى ١٩٨٠ / ١٢ / ٣١ ودخولها فى دور التصفية بمقتضى البند العاشر من عقدها نتيجة تجاوز خسائرها نصف رأسمالها ، فلا يحق لأيهما تمثيلها إلا فيما تقتضيه التصفية من أعمال ليس من بينها عقد القروض ، وقدمت محكمة الاستئناف عقد الشركة وإقرارها لمأمورية الضرائب عن خسائرها عام ١٩٧٨ وتقرير مراجع حساباتها فى شأنها ، إلا أن الحكم خالف الثابت بهذه المستندات ولم يواجه دفاعها وأحال فى إطاره إلى ماذهب إليه الحكم المستأنف من أنه قول مرسل لادليل عليه ، كما التفتت عن تمسكها بأن سندی المديونية حررا بمناسبة أعمال شركة محاصة تكونت بين الشريك الذى أصدرهما والمطعون ضدها ورفض طلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات تلك الشركة أخذاً بأسباب الحكم المستأنف رغم اقتضاره على تعريف شركة المحاصة ظناً منه أن كونها مستترة يحول دون اثبات وجودها وأن استيفاء السند أوضاعه الشكلية مانع من الطعن عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الشركة تكتسب بمجرد تكوينها الشخصية الاعتبارية فتكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها ، مما مؤداه أن توقيع مديرها أو من يمثلها بعنوانها ينصرف أثره إليها ويكفى لترتيب الالتزام فى ذمتها ، وكانت المادة ٥٨ من قانون التجارة قد أوجبت شهر انقضاء عقد شركة التضامن إذا حدث ذلك قبل انتهاء مدتها المعينة فى عقد تأسيسها ، ويقع واجب الشهر على عاتق مديرها أو أى شريك متضامن فى حالة عدم تعيين المدير فى العقد أو بمقتضى إتفاق لاحق ، فإذا تخلفت الشركة من شخص ممثليها عن إجرائه لتضع حداً لمسئوليتها قبل الغير فإن ذلك يعد منها تقصيراً لا يفيد فى التخلص من التزاماتها نحوه ، طالما كان توقيع مديرها أو من يمثلها على العقد بعنوانها ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن سندی المديونية المؤرخين ٢٨ / ١١ / ١٩٧٩ والذين حل ميعاد استحقاقهما فى ٢٠ / ٣ ، ٢٠ / ٤ / ١٩٨٠

صدرا عن أحد الشريكين المتضامنين المدبرين للشركة الطاعنة - والوكيل عن الشريك المدير الآخر - بعنوان هذه الشركة - ويتضمن كل منهما التزامهما بدفع مبلغ مائة ألف مارك المانى لأمر وتحت إذن الشركة المطعون ضدها ، ومن ثم تكون الطاعنة كشخص معنوى مسئولة عن الوفاء بقيمته في ميعاد استحقاقه أياً كان الباعث على إصداره ، ولا يغير من ذلك ما آثرتة الطاعنة أمام محكمة الموضوع من أنها لا تحتاج بهذا السند لصدوره عن الشريك المتضامن بعد انقضاء الشركة بقوة القانون في ١٩٨٠ / ١٢ / ٣١ بتجاوز خسائرها نصف قيمة رأسمالها طبقاً لما اتفق عليه في عقد تأسيسها ودخولها في دور التصفية ، وأن السندين أصدرهما الشريك بمناسبة أعمال شركة المحاصة كونها مع المطعون ضدها ، ذلك أن هذا الانقضاء - بفرض حدوثه - لا يضع حداً لمسئولية الطاعنة قبل الغير ولا يجدى في التخلص من التزاماتها ومن بينها أداء دين النزاع إزاء تقصيرها وتخلّفها عن اجراء الشهر في حينه ، وبالتالي يكون طلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات شركة المحاصة المشار إليها غير منتج وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد قضاء الحكم الابتدائي بمسئولية الطاعنة عن الدين محل السندين الإذنيين السالف الإشارة لا ستيفائهما الأوضاع التي تطلبها القانون - وهو مايكفى لحمل قضائه وله أصله الثابت في الأوراق - فإن النعى عليه إطراره دفاعها يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بالحكم بما لم يطلبه الخصوم إذ قضى بالزام الشريكين المتضامنين شخصياً بدين النزاع رغم اختصاص المطعون ضدها لهما بصفتهما لمثلين للشركة الطاعنة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن البين من مدونات الحكم الابتدائي وديباجة الحكم المطعون فيه أن اختصاص الشريكين المتضامنين في الشركة الطاعنة لم يكن بصفتهما الشخصية بل كان بصفتهما

ممثلين لهذه الشركة ، ومن ثم فإن ماورد بمنطوق كل من الحكّمين بالزامهما بالدين لا ينصرف إليهما بصفتيهما الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها ، ومن ثم فإن النعى عليه قضاء بما لم يطلبه المطعون ضدها يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم ابراهيم ، عبد الرحيم صالح وعلى محمد على .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) نقل « نقل بحرى » . تعريض . معاهدات « معاهدة بروكسل لسندات الشحن » .
« الطرد » أو « الوحدة » كأساس لتحديد الحد الأقصى لمسئولية الناقل عن تعريض هلاك
البضاعة أو تلفها فى معاهدة بروكسل لسندات الشحن . ماهية كل منهما . وصف البضاعة
بأنها مما تشحن بأيهما - الطرد أو الوحدة - مرجعه طريقة الشحن لأنواع البضاعة .

(٢) استئناف « الطلبات فى الاستئناف » .

طلب رفض الدعوى أمام محكمة أول درجة . طلب تحديد المسئولية عن الضرر أمام
محكمة الاستئناف . عدم مغايرته للطلب الأصلى لاندراجة فى عموم طلب رفض الدعوى
ودخوله فى نطاقه . أثره . عدم اعتباره طلباً جديداً . جواز إيداعه لأول مرة أمام محكمة
الاستئناف . م ٢٣٥ / ١ مرافعات .

١ - كلمة طرد Colis أو Package الواردة بالنصين الفرنسى والانجليزى
لمعاهدة بروكسل لسندات الشحن تعنى أن البضاعة قد شحنت بعد حزمها فى
حزمة واحدة أو أكثر سواء تم تغليفها بورق أو قماش أو ماشابهه أو بوضعها
فى صندوق مثلاً coffre , coffer أو فى أجولة أو اكتفى بتحميلها بأربطة
أو شنابر Paquet أو Bundle بحيث تكون كل حزمة منها معينة بذاتها .
Definite number of things . individualire وهذه الطرود يذكر عددها
فى سند الشحن وعلى أساسه يتحدد الحد الأقصى للمسئولية القانونية للناقل
عن هلاك البضاعة أو تلفها اثناء الرحلة البحرية . أما الوحدة . unite . unite
فهى وحدة الوزن أو المقاس أو الحجم أو الكيل المثبت بسند الشحن بالنسبة
للبضائع التى تشحن جملة دون ربط أو تغليف « In bulke- En vrae »
والتي لم تميز إلا بوزنها أو قياسها أو حجمها دون عددها وفى هذه الحالة تتخذ
الوحدة المثبتة فى سند الشحن أساساً لتقدير التعويض

عن الهلاك أو التلف الذي يصيب الشحنة ، لما كان ذلك وكان وصف البضاعة على نحو ماتقدم أمراً راجعاً إلى طريقة الشحن لا إلى نوع البضاعة وكان الثابت من سندات الشحن - المقدمة من الطاعن أن رسالة الرخام محل النزاع قد تم شحنها على هيئة ربطات كل منها له كيان ذاتي يحمل أرقاماً وعلامات مميزة فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ وهو بسبيل حساب الحد الأقصى للتعويض المقرر وفقاً لأحكام المعاهدة المشار إليها عدد الطرود التالفة أساساً فإنه لا يكون قد خالف القانون أو الثابت بالأوراق .

٢ - لما كانت المطعون ضدها قد طلبت أمام محكمة أول درجة رفض الدعوى على أساس انتفاء مسئوليتها عن تلف البضاعة محل النزاع ، فلا يعد ذلك تنازلاً منها عن التحديد القانوني لمسئوليتها كناقلة وفقاً لمعاهدة بروكسل لسندات الشحن لأن هذا التحديد مما يندرج في عموم طلب رفض الدعوى ويدخل في نطاقه وبالتالي لا يعتبر طلباً جديداً مما لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها بصفتها الدعوى رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى اسكندرية بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وقال بيساناً لذلك أنه استورد ٥٨ طرد رخام شحنت على الباخرة « كاميليا » وأنه لدى وصولها ميناء الاسكندرية في ١٢ / ٦ / ١٩٨٠ وتسلم الرسالة تبين تلف أحد عشر طرداً منها تقدر قيمتها بالمبلغ المطالب به وإذا كانت المطعون ضدها بصفتها مسكونة عن تعويضه عن ذلك التلف فقد أقام الدعوى بطلبه السالف . نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قصر الطاعن طلبه على مبلغ ٦٦٠ مليون و ٦٧٩٨ جنيه - فأجابته

المحكمة إليه . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية وفي ٨ / ٣ / ١٩٨٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٩٣٠ مليم و ١٨٠٨ جنية ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على أربعة اسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان إذ قدر مبلغ التعويض المقضى به بالجنية المصرى على اساس أن سعر الصرف للجنية الاسترلينى فى تاريخ وصول السفينه هو ٤٤٨٢ مليم و ١٦٤ جنية دون أن تقدم المطعون ضدها شهادة مصرفية بذلك فإنه يكون قد أقام قضاءه على مالا أصل له فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الثابت فى الدعوى أن المطعون ضدها قدمت أمام محكمة الدرجة الثانية شهادة صادرة من بنك الاسكندرية فى ٨ / ٢ / ١٩٨٣ تضمنت سعر الصرف الذى احتسب على اساسه مقدار التعويض المقضى به بالنقد المصرى ومن ثم يكون النعى على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه احتسب التعويض المقضى به على أساس عدد الطرود التالفة فى الرسالة محل النزاع فى حين انها وفقا للثابت بسندات الشحن قد شحنت على هيئة ربطات bundles وليست طرودا colis/packages كما أنها وصفت فى هذه السندات بالوزن بالطن مما كان يتعين معه اتخاذ الطن - كوحدة وزن - لاالطرد أساساً لهذا الحساب بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه فضلاً عن مخالفة الثابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن كلمة طرد « colis أو Package » الواردة بالنصين الفرنسى والانجليزى لمعاهدة بروكسل لسندات الشحن تعنى أن البضاعة قد شحنت بعد حزمها فى حزمة واحدة أو أكثر سواء تم تغليفها بورق أو قماش أو ماشابهه أو بوضعها فى صندوق coffer أو فى احوالة أو اكتفى بتحميلها بأربطة أو شنابر Pequet أو Bundle بحيث تكون كل حزمة منها معينة بذاتها

«Definite number of things-individualité» وهذه الطرود يذكر عددها في سند الشحن وعلى أساسه يتحدد الحد الأقصى للمسؤولية القانونية للناقل عن هلاك البضاعة أو تلفها أثناء الرحلة البحرية أما الوحدة « unite . unité » فهي وحدة الوزن أو المقاس أو الحجم أو الكيل المثبت بسند الشحن بالنسبة للبضائع التي تشحن جملة دون ربط أو تغليف « En vrac, in bulke » والتي لا يعرف إلا وزنها أو قياسها أو حجمها دون عددها وفي هذه الحالة تتخذ الوحدة المثبتة في سند الشحن أساساً لتقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يصيب الشحنة لما كان ذلك وكان وصف البضاعة على نحو ما تقدم أمراً راجعاً إلى طريقة الشحن لا إلى نوع البضاعة وكان الثابت من سندات الشحن - المقدمة من الطاعن - أن رسالة الرخام محل النزاع قد تم شحنها على هيئة ربطات كل منها له كيان ذاتي يحمل أرقاماً وعلامات مميزة فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ وهو بسبيل حساب الحد الأقصى للتعويض المقرر وفقاً لأحكام المعاهدة المشار إليها عدد الطرود التالفة أساساً فإنه لا يكون قد خالف القانون والثابت بالأوراق أو شابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قبل طلب المطعون ضدها تحديد مسؤوليتها طبقاً لمعاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن في حين أنه لم يسبق لها التمسك به أمام محكمة أول درجة مما يعنى تنازلها عنه فلا يجوز إبداءه ثانية أمام محكمة الاستئناف كطلب جديد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المطعون ضدها طلبت أمام محكمة أول درجة رفض الدعوى على أساس انتفاء مسؤوليتها عن تلف البضاعة محل النزاع فلا يعد ذلك تنازلاً منها عن التحديد القانوني لمسؤوليتها كناقلة وفقاً لمعاهدة بروكسل لسندات الشحن لأن هذا التحديد مما يندرج في عموم طلب رفض الدعوى ويدخل في نطاقه وبالتالي لا يعتبر طلباً جديداً مما لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم ابراهيم ، عبد الرحيم صالح و على محمد على .

(٢٤٣)

الطعن رقم ٢٧١٠ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) إختصاص « الإختصاص الولائى » . رسوم « رسوم الارشاد والموانى » .

المحاكم المدنية . إختصاصها بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . قيام النزاع حول المطالبة بكامل رسوم رسو وإرشاد السفينة طبقاً لأحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٨٣ الخاص برسوم الارشاد . خلواً أحكام هذا القانون من تحديد الجهة المختصة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه . أثره . إختصاص المحاكم المدنية بنظرها دون الجهة الادارية . التزام المحكم المطعون فيه هذا النظر دون أن يعرض لقرارى وزير النقل البحرى والهيئة العامة لميناء بورسعيد الصادرين فى هذا الشأن . صحيح . علة ذلك .

(٢) رسوم « رسوم الارشاد والموانى والمناثر » . حكم « عيوب التدليل : القصور » .

منع التخفيض المنصوص عليه فى المادة ١٩ من قانون رسوم الارشاد رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ . مناطه . إطراح ما تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الاستئناف من مستندات والالتفات عن مناقشتها وبحث دلالتها لبيان مدى توافر شروط منح التخفيض . قصور فى التسبيب .

١ - المحاكم المدنية باعتبارها صاحبة الولاية العامة تختص بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى انها أقيمت من المطعون ضدها بطلب الزام الطاعنة بصفتها برسوم رسو وإرشاد سفينة الركاب « ايجينوس » طبقاً لأحكام قانون رسوم الارشاد الصادر بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٨٣ فنازعت الطاعنة فى استحقاق المطعون ضدها

لكامل الرسم لوجوب أعمال التخفيض فى رسم الميناء الذى منحتة المادة ١٩ من ذلك القانون للسفن التى ترد فى رحلة سياحية ، وكانت أحكام هذا القانون قد خلت من تحديد الجهة المختصة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه - فإن المحاكم المدنية تضحي هى المختصة بنظرها ، إذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أيدته الحكم المطعون فيه قد عرض لواقعة الدعوى وشروط أعمال التخفيض آنف الذكر وخلص - حسبما تراءى له - إلى عدم توافر شروط منحه دون أن يعرض لقرارى وزير النقل البحرى والهيئة العامة لميناء بورسعيد فى شأن شرطى الانتظام والدوريه - وكان القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العبادى بالغائه أو تاويله أو تعديله هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن ارادتها الملزمة وبما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا - وكان الباعث عليه مصلحة عامة . وكان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المذكور لم يمنح أيا من وزير النقل البحرى أو الهيئة العامة لميناء بورسعيد سلطة تفسير أحكام هذا القانون فإن أيا من القرارين المذكورين لا يعتبر قرارا إداريا تلتزم المحكمة العادية بإعماله - ولا يقيد سلطتها فى تفسير نصوص القانون بما تراه أو فى إرادة الشارع إن قامت بها حاجة إلى ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أيدته الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - مؤدى مانصت عليه المادة ١٩ من قانون رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم الموانى والمنائر والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ من أنه تمنح السفن التى ترد إلى أحد موانى الجمهورية فى رحلة سياحية تخفيضا مقداره (٧٥ ٪) من رسوم الميناء المنصوص عليه فى المادة (٥) بشرط أن تكون هذه السفن غير خاضعة لنظام السفريات الدورية وأن تخطر مصلحة الموانى والمنائر والهيئات العامة للموانى المختصة بميعادها وخط سيرها ، وألا تقوم بتفريغ بضائع أو شحنها وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت أنها قادمة فى رحلة سياحية . ويحول دون التمتع بهذا التخفيض إنزال سواح فى الميناء أو أخذهم منه ولو مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة . ، أن مناط

منح هذا التخفيض أن يكون ورود السفينة إلى الميناء ليس ضمن رحلاتها المقررة المرتبطة بخط بحري منتظم معلومه سفراته مقدما طبقا للجدول المعد لذلك ، ولر تكرار ذلك القدوم طالما لم يتخذ شكل الخط البحري المنتظم السير بجدول معلنة سلفا بين موانى محددة . وأن تكون السفينة فى رحلة سياحية بدلالة شهادة صادرة من وزارة السياحة تثبت قدومها لهذا الغرض وأن تحظر مصلحة الموانى والجهات الأخرى المختصة بميعاد قدومها وخط سيرها وألا تقوم بتفريغ أو شحن بضائع ولا يحول قيامها بانزال السواح فى الميناء مع امتعتهم وسياراتهم الخاصة أو اخذهم منه دون التمتع بهذا التخفيض - لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت امام محكمة الاستئناف بقدوم السفينة فى كل من رحلاتها الثلاث موضوع النزاع للسياحة وقدمت إليها ثلاث شهادات صادرة من وزارة السياحة وإخطارات موجهة إلى كل من مصلحة الموانى والجهات الأخرى تتعلق بهذه الرحلات والغرض منها - وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مناقشتها وبحث الدلالة المستفادة منها لبيان مدى توافر شروط منح التخفيض المنصوص عليه فى المادة ١٩ آنفة الذكر فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب وهو ماجره إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها اقامت الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٥ تجارى كلى بورسعيد انتهت فيها إلى طلب الحكم بالزام الطاعنة وآخر بصفتها بأن يؤديا إليها مبلغ ٦٠٠ مليون و ٢٣٠٠٠ جنيه وفوائده القانونية ، رسوم رسو وإرشاد سفينة الركاب الايطالية أبوجينورس التى وصلت إلى ميناء بورسعيد أيام ١٦، ١٦، ٢٦ / ٧ / ١٩٧٤

تطبيقاً لأحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٨٣ ونازعت الطاعنة فى استحقاق كامل تلك الرسوم بدعوى وجوب تخفيضها إعمالاً لحكم المادة ١٩ من ذلك القانون - وبتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٨٦ ألزمت المحكمة الطاعنة بصفتها بالمبلغ المطالب به . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٠٣ ، ١٠٨ لسنة ٢٧ ق استئناف الاسماعيلية « مأمورية بورسعيد » وبتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٨٧ أبدت المحكمة الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن اقيم على أربعة اسباب تنعى الطاعنة بالاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون أذ أترح قرارى وزير النقل والهيئة العامة لميناء بورسعيد رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ الصادر تنفيذاً للأول باعتماد تفسير الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لشرطى الانتظام والدورية وهما قراران إداريان يمتنع على الحكم المطعون فيه التعرض لهما بالتفسير والتأويل .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن المحاكم المدنية باعتبارها صاحبة الولاية العامة تختص بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أنها اقيمت من المطعون ضدها بطلب الزام الطاعنة بصفتها برسو وارشاد سفينة الركاب « أيوجينورس » طبقاً لأحكام قانون رسوم الارشاد الصادر بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٨٣ فنازعت الطاعنة فى استحقاق المطعون ضدها لكامل الرسم لوجوب إعمال التخفيض فى رسو الميناء الذى منحته المادة ١٩ من ذلك القانون للسفينة التى ترد فى رحلة سياحية ، وكانت احكام هذا القانون قد خلت من تحديد الجهة المختصة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه - فان المحاكم المدنية تضحى هى المختصة بنظرها ، إذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أيدىه الحكم المطعون فيه قد عرض لواقعة الدعوى وشروط إعمال التخفيض آنف الذكر وخلص - حسبما تراءى له - إلى عدم توافر شروط منحه ، دون أن يعرض

والهيئة العامة لميناء بورسعيد فى شأن شرطى الانتظام والدورىه - وكان القرار الادارى الذى لاتختص جهة القضاء العادى بالغائه أو تأويله أو تعديله هو - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن ارادتها الملزمة ، بمالها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، وكان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المذكور لم يمنح أيا من وزير النقل البحرى والهيئة العامة لميناء بورسعيد سلطة تفسير أحكام هذا القانون فإن أيا من القرارين المذكورين لا يعتبر قراراً إدارياً تلتزم المحكمة العادية بإعماله - ولا يقيد سلطتها فى تفسير نصوص القانون بما تراه أوفى إلى إرادة الشارع إن قامت بها حاجة إلى ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بباقى أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتسابه القصور فى التسببب والفساد فى الاستدلال إذ أ طرح مائسكت به الطاعنة من وجوب إعمال التخفيض المنصوص عليه فى المادة ١٩ من القانون ٢٤ سنة ١٩٨٣ بدعوى أن السفينة تعمل فى خطوط ملاحية منتظمة ولم تخطر هيئة الميناء بميعاد وصولها والتفتت عن مناقشة ما قدمته من مستندات تفيد عدم خضوع السفينة لنظام السفريات الدورية وقدموها فى رحلة سياحية فى كل من الرحلات الثلاث موضوع التداعى واطار مصلحة الموانى والمناثر والهيئة العامة للموانى بميعاد وصولها وخط سيرها وعدم قيامها بتفريغ أو شحن بضائع .

وحيث إن هذا النعى مسديد ذلك أنه مؤدى مانصت عليه المادة ١٩ من قانون رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم الموانى والمناثر والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٨٣ من أن تمنح السفن التى ترد إلى احد موانى الجمهورية فى رحلة سياحية تخفيضا مقداره (٧٥ /) من رسم الميناء المنصوص عليه فى المادة (٥) بشرط أن تكون هذه السفن غير خاضعة لنظام السفريات الدورية وأن تخطر مصلحة الموانى والمناثر والهيئات العامة للموانى المختصة بميعادها

وخط سيرها وألا تقوم بتفريغ بضائع أو شحنها وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت انها قادمة فى رحلة سياحية - ولا يحول دون التمتع بهذا التخفيض إنزال سواح فى الميناء أو اخذهم منه ولو مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة ، أن مناط منح هذا التخفيض أن يكون ورود السفينة إلى الميناء ليس ضمن رحلاتها المقررة المرتبطة بخط بحرى منتظم معلومة سفراته مقدما طبقا للجدول المعد لذلك . ولو تكرر ذلك القدوم طالما لم يتخذ شكل الخط البحرى المنتظم السير بجداول معلنه سلفا بين موانى محدده ، وأن تكون السفينة فى رحلة سياحية بدلالة شهادة صادرة من وزارة السياحة تثبت قدومها لهذا الغرض وأن تخطر مصلحة الموانى والجهات الأخرى المختصة بميعاد قدومها وخط سيرها ولا تقوم بتفريغ أو شحن بضائع ، ولا يحول قيامها بانزال السواح فى الميناء مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة أو اخذهم منه دون التمتع بهذا التخفيض - لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت امام محكمة الاستئناف بقدوم السفينة فى كل من رحلاتها الثلاث موضوع النزاع للسياحة وقدمت إليها ثلاث شهادات صادرة من وزارة السياحة واطارات موجهة إلى كل من مصلحة الموانى والجهات الأخرى تتعلق بهذه الرحلات والغرض منها - وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مناقشتها وبحث الدلالة المستفادة منها لبيان مدى توافر شروط منح التخفيض المنصوص عليه فى المادة ١٩ آنفة الذكر فإنه يكون معيبا بالقصور فى التثبيبات وهو ماجره إلى الخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ..

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم ابراهيم ، عبد الرحيم صالح ومحمد مختار اباظه .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق :

(١ ، ٥) نقل « نقل بحرى » . التزام « التزام الناقل البحرى » . معاهدات « معاهدة بروكسل » .

(١) التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . هى تسليم الشحنة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول أيا كانت طريقة التسليم المتفق عليها .

(٢) نظام « Free in and out » . مفاده . عدم تحمل الناقل فى مشروطية الايجار مصروفات الشحن والتفريغ ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم الرسالة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول .

(٣) نظام « تسليم تحت الشكّة » . مفاده . قيام الناقل بتسليم البضاعة مباشرة إلى صاحبها تحت الروافع دون أن تدخل المخازن الجمركية وتظل فى حراسة الناقل حتى تمام تسليمها .

(٤) عقد النقل البحرى . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة للمرسل إليه تسليمًا فعليًا . انعقائه مسئولية الناقل إذا إثبت أن العجز أو التلف راجع إلى قوة القاهرة أو إلى سبب اجنبى . تفريغ المرسل إليه للبضاعة من السفينة لا يدل بذاته على تسلمه البضاعة ولا ينفى مسئولية الناقل .

(٥) عدم إخطار المرسل إليه الناقل كتابة بهلاك أو تلف البضاعة قبل أوفى وقت تسليمها . أثره . اعتباره قرينة على تسليم الناقل للبضاعة بالحالة الموصوفة بها فى سند الشحن إلى أن يثبت العكس . م ٣ / ٦ معاهدة بروكسل .

(٦) محكمة الموضوع . خبرة .
تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين تقارير الخبراء والأخذ بأحدها دون الآخر . سلطة
محكمة الموضوع دون معقب .

١ - التزام الناقل البحري - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو
الالتزام بتحقيق غاية هي تسليم الشحنة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء
الوصول ، أيا كانت الطريقة المتفق عليها في العقد لهذا التسليم .

٢ - ورود الرسالة تحت نظام « Free in and out » - وبافتراض صحة
الاتفاق عليه - لا يعنى أكثر من أن الناقل في مشاركة الإيجار لا يتحمل
مصروفات الشحن والتفريغ ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم
الرسالة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول .

٣ - مؤدى نظام « تسليم تحت الشكه » أن يقوم الناقل بتسليم
البضاعة مباشرة إلى صاحبها أو من ينوب عنه تحت الروافع دون أن تدخل
المخازن الجمركية وتكون في هذه الفترة في حراسة الناقل حتى يتم تسليمها
إلى المرسل إليه .

٤ - عقد النقل لا ينقضى ولا تنتهى معه مسئولية الناقل في جميع الأحوال
سائلة البيان إلا بتسليم البضاعة المشحونه إلى المرسل إليه أو نائبه تسليماً
فعلياً بالقدر والحالة التى وصفت بها فى سند الشحن ، أو إذا أثبت الناقل أن
العجز أو التلف يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى سبب اجنبى لا يد له فيه ، وتفريغ
البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل إليه لا يدل بذاته على تسلمه البضاعة فعلاً
قبل التفريغ على نحو يمكنه من فحصها والتحقق من حالتها على نحو يرتب
انقضاء مسئولية الناقل .

٥ - مفاد ما نصت عليه المادة ٣ / ٦ من معاهدة بروكسل لسندات
الشحن - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يوجه المرسل إليه

إخطاراً كتابياً إلى الناقل أو وكيله فى ميناء التفريغ قبل أو فى وقت تسليم الرسالة يخطره فيه بما أصابها من هلاك أو تلف وماهيته ، أو إذا جاء هذا الإخطار غير موضح به الضرر على وجه التحديد ، فإن استلام المرسل إليه البضاعة يعتبر قرينة - إلى أن يثبت العكس - على تسليم الناقل للبضاعة بالحالة الموصوفة بها فى سند الشحن .

٦ - تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين تقارير الخبراء والأخذ بأحدها دون الآخر هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها اقامت الدعوى التى قيدت أخيراً برقم ٢٢٢٤ سنة ١٩٨٠ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركة الطاعنة انتهت فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ (٨٣٥ مليم و ٩٤٩٨ جنيه) والفوائد بواقع ٥٪ سنوياً وقالت بيانا لذلك أن الهيئة العامة للسلع التموينية استوردت على الباخرة « اميره . ك » رسالة عدس تبين عند استلامها وجود عجز وتلف بها تقدر قيمته بالمبلغ المطالب به وقد أحالت الهيئة المذكورة كافة حقوقها إليها وإذ كانت الطاعنة بصفتها مسئولة عن تعويض هذا القدر فقد اقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان . وبتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٨١ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٢ برفضها . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ سنة ٣٩ ق الاسكندرية وبتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٨٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنة بصفتها بأن تؤدى للمطعون ضدها مبلغ (٥٠٨ مليم و ٨٨٨٥ جنيه) وفوائده بواقع ٥٪ ، طعننت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة

مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة اسباب تنعى الطاعنة بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال إذ عول فى قضائه بإلزامها بقيمة العجز فى الشحنة موضوع النزاع على ماورد بتقرير مكتب مراقبة ومعاينة البضائع ملتفتا عما جاء بتقريرى الخبير المنتدب فى الدعوى والمكتب العربى فى شأن العجز من حصوله اثناء التفريغ وأن قيمته (١٨٩ مليون و ٤٣٢١ جنيه) واطرح ما تمسكت به من اتمام النقل طبقا لنظامى التسليم تحت الشكه ، Free out حيث لا يسأل الناقل إلا عن العجز الذى يصيب الشحنة فى الفترة السابقة على التفريغ ، وخلط بين نظامى التسليم لصاحبه والتسليم تحت الشكه وأغفل أثر قيام المرسل إليه تنفيذًا للعقد بعملية التفريغ على حسابه بمعرفة الشركة العربية للتفريغ فى ترتيب مسئوليتها دونها عن التلف والعجز اللذين أصابا الشحنة بسبب استعمال الخطاف فى التفريغ وتشوين جزء من الشحنة على الرصيف مما أدى إلى تمزق بعض الأجولة وفقد جزء من مضمولها . وخالف قواعد الاثبات إذ أن كتاب المطعون ضدها اثر اكتشاف العجز لا يعتبر فى حكم المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن احتجاجا لخلوه من بيان العجز والضرر المدعى به مما يلقي بعبء اثباته ووقت حصوله وقيمه على المطعون ضدها التى لم تقدم عليه دليلا .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التزام الناقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التزام بتحقيق غاية هى تسليم الشحنة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول ، أيا كانت الطريقة المتفق عليها فى العقد لهذا التسليم ، إذ أن رد الرسالة تحت نظام « Free in and out » - وبافتراض صحة الاتفاق عليه - لايعنى أكثر من أن الناقل فى مشاركة الايجار لا يتحمل مصروفات الشحن والتفريغ ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم الرسالة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول ، كما أن مؤدى نظام « تسليم تحت الشكه » أن يقوم الناقل بتسليم البضاعة مباشرة إلى صاحبها

أو من ينوب عنه تحت الروافع دون أن تدخل المخازن الجمركية وتكون في هذه الفترة في حراسة الناقل حتى يتم تسليمها ، ومن ثم فإن عقد النقل لا ينقضى ولا تنتهى معه مسئولية الناقل في جميع الأحوال سالفه البيان إلا بتسليم البضاعة المشحونه إلى المرسل إليه أو نائبه تسليماً فعلياً بالقدر والحالة التي وصفت بها في سند الشحن ، أو إذا أثبت الناقل أن العجز أو التلف يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى سبب اجنبى لا يد له فيه . لما كان ذلك وكان تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل إليه لا يدل بذاته على تسلمه البضاعة فعلاً قبل التفريغ على نحو يمكنه من فحصها والتحقق من حالتها على نحو يرتب انقضاء مسئولية الناقل وكان مفاد ما نصت عليه المادة ٣ / ٦ من معاهد بروكسل لسندات الشحن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يوجه المرسل إليه إخطاراً كتابياً إلى الناقل أو وكيله في ميناء التفريغ قبل أوفى وقت تسليم الرسالة بخطر فيه بما أصابها من هلاك أو تلف وماهيته ، أو إذا جاء هذا الإخطار غير موضح به الضرر على وجه التحديد ، فإن إستلام المرسل إليه البضاعة يعتبر قرينة - إلى أن يثبت العكس - على تسليم الناقل للبضاعة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص في حدود سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها وما اطمأن إليه من تقرير مكتب مراقبة ومعاينة البضائع من وجود عجز بالرسالة تقدر قيمته بمبلغ (٥٠٨ مليون و ٨٨٨٥ جنيه) تسأل عنه الطاعنة بصفتها ، وهو ما ينفي القرينة المنصوص عليها في المادة ٣ / ٦ آنفة الذكر وكان تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين تقارير الخبراء والأخذ باحدهما دون الآخر هو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق الباهلي نائبى رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان وعزت الهندارى .

(٢٤٥)

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٣ ق :

(١) عمل « العاملون بالقطاع العام » أجر « الأجر المقرر للتعيين » .

زيادة أجر التعيين عن بداية الأجر المقرر للوظيفة . شرطه . أن تكون مدة الخبرة الزائدة متفقة مع طبيعة عمل هذه الوظيفة وتؤدي لرفع مستوى الأداء بها . م ٢٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(٢) عمل . مساواة .

لا مساواة فيما يناهض حكم القانون . مثال « طلب المساواة بأجر الزميل » .

١ - يدل نص المادة ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المشرع استلزم للاعتداد بمدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة للتعيين لزيادة أجر التعيين عن بداية الأجر المقرر للوظيفة أن تكون هذه المدة متفقة مع طبيعة عمل هذه الوظيفة وتؤدي إلى رفع مستوى الأداء بها طبقاً للقواعد التى يضعها مجلس الإدارة .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز إعمال المساواة فيما يناهض أحكام القانون . لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده فى زيادة مرتبه اعتباراً من تاريخ التعيين على الدرجة الأولى بمقدار ثلاث علاوات مساواة له بزميل آخر سبق للطاعنة احتساب مدة خدمة افتراضية له وزيادة أجره عن بداية أجر التعيين دون أن يستظهر مدى اتفاق مدة الخبرة التى احتسبها مع طبيعة عمل الوظيفة التى عين عليها المطعون ضده وما إذا كانت هذه الخبرة

تؤدي إلى رفع مستوى الأداء بها وأعمل قاعدة المساواة دون أن يستظهر إتفاق المطعون ضده مع المقارن به في نوع العمل وطبيعته وخبرته فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قاصر في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة - شركة حلوان للصناعات غير الحديدية - الدعوى رقم ١٣٦٨ لسنة ١٩٨٢ عمال كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم أولا : بالغاء القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٨١ الصادر من الطاعنة بسحب قرارها رقم ٥٤١ لسنة ١٩٨١ المتضمن تعيينه بالدرجة الأولى ، ثانيا : بتعيينه بالدرجة الأولى اعتباراً من ١/٨/١٩٨١ مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ، ثالثاً : بزيادة مرتبه بمقدار ثلاث علاوات من علاوات الدرجة الأولى ، رابعاً : بالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. وقال بيانا لها أنه عين بالشركة الطاعنة بشهادة الثانوية العامة في ١٩٥٩/١/٢١ ، وحصل على ليسانس الحقوق في عام ١٩٦٨ وقد تدرج في وظائف الشركة إلى أن عين بوظيفة رئيس قسم قانوني تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، واذ أعلنت الطاعنة عن شغل بعض وظائف الدرجة الأولى تقدم للتعيين في إحداها واجتاز الامتحان المقرر بنجاح فأصدرت الطاعنة القرار رقم ٥٤١ لسنة ١٩٨١ بتعيينه بوظيفة مدير إدارة التدريب بالإدارة العامة للتنظيم والإدارة ، ثم فوجئ بصدر القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٨١ بسحب قرار

تعيينه بمقولة عدم استيفائه اشتراطات شغل هذه الوظيفة . وإذا كان هذا القرار الأخير قد صدر مخالفا للقانون فإنه يحق له طلب إلغائه والتعويض عما لحق به من ضرر من جرائه . كما يحق له طلب زيادة مرتبه بمقدار ثلاث علاوات من علاوات الدرجة التى عين عليها عن السنوات الثلاث الزائدة عن مدة الخبرة التى تضمنها الإعلان عن شغلها تطبيقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فقد أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان وتاريخ ١٢/١١/١٩٨٢ نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١/٣/١٩٨٣ بأحقية المطعون ضده فى التعيين بالدرجة الأولى على الوظيفة الواردة بالقرار رقم ٥٤١ اعتباراً من ١/٨/١٩٨١ وبأحقيته فى زيادة مرتبه إعتباراً من تاريخ التعيين على الدرجة الأولى بمقدار ثلاث علاوات من علاواتهما وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٥٣١ لسنة ١٠٠ ق ، وتاريخ ٦/٦/١٩٨٣ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن مفاد نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٤٨ من لائحة الشركة الطاعنة أن زيادة أجر العامل عن الأجر المقرر لبداية التعيين فى حالة زيادة مدة خبرته عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة مشروط بأن تكون هذه المدة متفقة مع طبيعة عمل هذه الوظيفة وترفع من مستوى الأداء وهو ما تستقل به الطاعنة . وإذا قضى الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده فى زيادة مرتبه بمقدار ثلاث علاوات من علاوات الدرجة الأولى المعين عليها تأسيساً على أن مدة خبرته تزيد عن

المدة المشترطة للتعين بثلاث سنوات وإعمالاً لقاعدة المساواة لسبق احتساب الطاعنة مدة أقدمية افتراضية لآخر ومنحه ما يقابلها من علاوات دون أن يستظهر ما إذا كانت مدة خبرة المطعون ضده الزائدة تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة التي عين عليها وتؤدي إلى رفع مستوى الأداء بالنسبة لها ولم يعن ببحث شروط أعمال قاعدة المساواة ومدى اتفاق المطعون ضده مع المقارن به في هذه الشروط فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن النص في المادة ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن (يصدر مجلس إدارة الشركة قراراً بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علمياً وما يترتب عليها من احتساب الأقدمية الافتراضية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة كما يضع مجلس الإدارة - القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجاوز بداية الأجر المقرر للوظيفة وذلك في الحالات التي يتوافر فيها لشاغل الوظيفة خبرة ترفع من مستوى) يدل على أن - المشرع قد استلزم للاعتداد بمدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة للتعين لزيادة أجر التعيين عن بداية الأجر المقرر للوظيفة أن تكون هذه المدة متفقة مع طبيعة عمل هذه الوظيفة وتؤدي إلى رفع مستوى الأداء بها طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة ، وكانت المادة ٤٨ من لائحة الشركة الطاعنة قد حددت الزيادة في أجر التعيين بواقع علاوة من علاوات الدرجة التي عين عليها العامل عن كل سنة من سنوات الخبرة الزائدة وبما لا يجاوز خمس علاوات وبشرط اتفاق الخبرة مع طبيعة العمل الوظيفية وحاجة العمل بها . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز إعمال المساواة فيما يناهض

أحكام القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده في زيادة مرتبه إعتباراً من تاريخ التعيين على الدرجة الأولى بمقدار ثلاث علاوات. مساواة له بزميل آخر سبق للطاعة احتساب مدة خدمة افتراضية له وزيادة أجره عن بداية أجر التعيين دون أن يستظهر مدى اتفاق مدة الخبرة التي احتسبها مع طبيعة عمل الوظيفة التي عين عليها المطعون ضده وما إذا كانت هذه الخبرة تؤدي إلى رفع مستوى الأداء بها وأعمل قاعدة المساواة دون أن يستظهر اتفاق المطعون ضده مع المقارن به في نوع العمل وطبيعته وخبرته فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قاصر التسبب بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين /
منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق الهابلى نائبى رئيس المحكمة ، محمد السعيد رضوان وعزت الهندارى .

(٢٤٦)

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ ق :

- (١) نقض « أسباب النقض » . « السبب الجديد » .
التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العام . شرطه . أن
تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع .
- (٢) قانون « سريان القانون » .
المراكز القانونية التى نشأت فى ظل القانون القديم . خضوعها له فى آثارها وانقضائها .
- (٣) تأمينات اجتماعية « إصابة العمل » .
إصابة العمل . المقصود بها . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الهبوط الحاد فى القلب لا يعد إصابة
عمل لأنها لا تنسم بالمباغثة ولا يدخل فى عداد الأمراض المهنية .

١- لما كان التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية
المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم فى
الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة عدم سريان القانون بوجه عام إلا على
الوقائع والمراكز القانونية التى تحدث أو نشأت فى ظله .

٣ - المقصود بإصابة العمل وفقا لنص الفقرة « د » من المادة الأولى من

قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم « ١ » الملحق به أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغته بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه . ومس جسم العامل وأحدث به ضررا فإن الإصابة بهبوط حاد فى القلب لاتعد إصابة عمل فى مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لأنها لا تتسم بالمباغته كما أنها لا تدخل فى عداد الأمراض المهنية الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم التسعة الأول أقام الدعوى رقم ٥١٣ سنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » والمطعون ضدها الأخيرة « شركة النصر العامة للمقاولات » وطلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأخيرة فى مواجهة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٤٦٠٣ جنيه ، وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها الأخيرة فى ١٠/٣/١٩٤٨ ، وتدرج فى وظائفها إلى أن - شغل وظيفة مدير عام براتب شهرى مقداره ١٠٩ جنيه وكان العمل المنوط به ضخما وفرض عليه عدم الحصول على إجازاته السنوية مما أدى إلى إصابته بالشلل فى ٢٦/٢/١٩٧٢ - بسبب الارهاق الشديد . ولأنه بلغ سن التقاعد فى ٣١/٧/١٩٧٥ ولم تخطر المطعون ضدها الأخيرة هيئة التأمينات بإصابته فقد سوى معاشه على أساس معاش الشيخوخة ومقداره ٦٠ جنيه شهريا ، ولأن المطعون ضدها الأخيرة تسببت بذلك

فى حرمانه من الحصول على معاش الإصابة وتلتزم بتعويضه فضلا عن التزامها بمقابل الاجازات ونصيبه فى مكافأة وزير التعمير والإسكان ، فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، وتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ نذبت المحكمة الطبيب الشرعى لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره ، ونذبت فى ١٩٧٧/١١/١٤ خبيراً لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل مورث المطعون ضدهم التسعة الأول طلباته وطلب الحكم بالزام الطاعنة بتقرير وصرف معاش إصابة عمل له ، وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، وبأن تدفع له مبلغ ٢١٧,٣٥٠ جنيه قيمة ما حصله من أقساط شهرية عن مدة خدمة سابقة طلب ضمها عن الفترة ١٩٧٢/٢/٢٦ حتى ١٩٧٥/٧/٣١ ، ويرد ما استقطعته من أقساط عن مدة خدمة سابقة بواقع ٨,٠٤٥ جنيه اعتباراً من شهر يوليو ١٩٧٥ ووقف هذا الخصم ، وبإلزام المطعون ضدها الأخيرة بأن تدفع له مبلغ ١٢٦,٠٢,٨٣٠ جنيه وتاريخ ١٩٨٠/١/١٤ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدها الأخيرة بأن تؤدى لمورث المطعون ضدهم التسعة الأول مبلغ ٨٣٥ و٦٣ جنيه ، ونذبت الطبيب الشرعى لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره حكمت فى ١٩٨٠/٦/٢٣ بإلزام الطاعنة بتقرير وصرف معاش مورث المطعون ضدهم التسعة الأول على أساس أن إصابته فى ١٩٧٢/٢/٢٦ هى إصابة عمل فى حكم العجز الكامل المستديم ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨٥ سنة ٩٧ ق القاهرة وتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن - وعرض الطعن على غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن

مورث المطعون ضدهم التسعة الأول لجأ إلى القضاء مباشرة بطلباته الموجهة إليها بصحيفة تعديل الطلبات المعلنة لها في ١٠/١٠/١٩٧٩ دون أن يسبق ذلك بالطلب المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بفرض النزاع على اللجان المنصوص عليها في تلك المادة ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة ، ولأن هذا الدفع من النظام العام فإنه يحق لها التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب ، وكانت الطاعنة لم تقدم مما يثبت تمسكها بسبب النعى أمام محكمة الموضوع ، وجاء الحكم المطعون فيه خلواً مما يفيد إلمامها بعناصره فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم لم يرد على دفاعها من أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يحكم النزاع وليس القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، لأن إصابة مورث المطعون ضدهم التسعة الأول حدثت في ٢٦/٢/١٩٧٢ وشخصها الطبيب الشرعي بأنها هبوط في القلب نقل المورث على أثرها إلى المستشفى حيث أصيب بشلل نصفي أيمن وصعوبة شديدة في الكلام ، ومن ثم فإن القانون الأول هو الذي يحكم النزاع باعتباره القانون الذي وقعت الإصابة في ظله ، ولا تعتبر إصابة المورث طبقاً لهذا القانون إصابة عمل ، لأنها خلت من عنصر المباغتة وليست من بين أمراض المهنة التي أوردتها الجدول الملحق به على سبيل الحصر ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه تلك الإصابة إصابة عمل وطبق عليها أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرارين الوزاريين رقمي ٨١ ، ٨٢ لسنة ١٩٧٦ فإنه يكون فضلاً عن مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه مشوباً بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى تنص على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ نشره وقد نشر القانون فى الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٨/٢٨ ، وعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ وكانت إصابة مورث المطعون ضدهم التسعة الأول بهبوط حاد فى القلب قد حدثت فى ١٩٧٢/٢/٢٦ وأنه بلغ سن التقاعد فى ١٩٧٥/٧/٣٠ قبل سريان القانون ٧٩/٧٥ وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة عدم سريان القانون بوجه عام إلا على الوقائع والمراكز القانونية التى تحدث أو تنشأ فى ظله فإن حساب معاش مورث المطعون ضدهم سالف الذكر يكون بمنأى عن نطاق تطبيق قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وتسرى عليه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وكان المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من هذا القانون الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم « ١ » الملحق به أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغته بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ، ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً . فإن إصابة مورث المطعون ضدهم التسعة الأولى بهبوط حاد بالقلب لا تعد إصابة عمل فى مفهوم قانون التأمينات المشار إليه ، لأنها لا تتسم بالمباغته كما أنها لا تدخل فى عداد الأمراض المهنية الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون ولا يكون للمطعون ضدهم المذكورين الحق فى معاش الإصابة ، وإذ خالف الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٩٨٥ سنة ٩٧ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنة بتقرير وصرف معاش المورث على أساس إصابة العمل ، ورفض الدعوى فى هذا الخصوص .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمود رضا الخضيرى وأحمد الحديدي .

(٢٤٧)

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٦ قضائية :

(١) قانون « سريان القانون من حيث الزمان » . تراخيص ..

القوانين . سريان أحكامها من تاريخ نفاذها ما لم ينص على سريانها بأثر رجعي .
الواقعة المنشئة للالتزام بالاكتمال في سندات الاسكان كشرط للترخيص ببعض أنواع
المباني - هي اصدار ترخيص البناء . الترخيص الصادر في ظل القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
قبل تعديله بالقانونين ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . بماؤه محكوما بهذا القانون .

(٢) تراخيص .

تقدير قيمة المباني بمبلغ خمسين ألف جنيه كشرط للاكتتاب في سندات الاسكان .
مناطقها . القيمة التي يصدر الترخيص على أساسها دون تكلفتها الفعلية .

(٣) دعوى « إعادة الدعوى للمرافعة » « تقديم المستندات » . محكمة الموضوع .

إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات جديدة . من إطلاقات محكمة الموضوع .

١- لما كان الأصل أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ
نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك
وكان مفاد المادتين الرابعة والسادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ الذي
يحكم واقعة الدعوى أن الشارع وضع بهما شرطاً للترخيص ببعض أنواع المباني
ألزم بموجبه طالب البناء أن يستثمر في سندات الاسكان جزءاً من أمواله يعادل
عشرة في المائة من قيمة المبنى - وذلك لقاء الفائده السنوية ولمدة التي

يحددها وزير المالية بحيث لا تزيد عن عشرين سنة تبدأ من تاريخ إصدار الدفعة التي يتم الاكتتاب فيها - وكان مؤدى ذلك أن الواقعة المنشئة لهذا الالتزام هي إصدار ترخيص البناء ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن واقعة استصدار ترخيص البناء موضوع الدعوى تمت بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩ قبل تعديل القانون المشار اليه بالقانونين ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وكان المشرع قد نظم بهذا التعديل من جديد الحالات التي يخضع الترخيص لبنائها لشرط الاكتتاب - فاستبعد مباني الاسكان الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط من الخضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر - وقد خلا هذا التعديل من نص يقضى بسريانه بأثر رجعى ، فإن واقعة استصدار الترخيص موضوع الدعوى تبقى محكومة بالقانون الذى تمت فى ظله ومن ثم فإن الحكم إذ طبق القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانونين سالفى الذكر لا يكون قد خالف القانون .

٢- لما كان النص فى المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ على جعل الاكتتاب فى سندات الاسكان شرطا للترخيص بالمباني التى تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه يدل على أن العبرة فى تقدير قيمة المباني فى هذا الخصوص هى بالقيمة التى يصدر الترخيص على أساسها بصرف النظر عن تكلفتها الفعلية بعد ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بالقيمة الصادر بها الترخيص دون تلك التى تم تقديرها على ضوء تكلفتها الفعلية لا يكون قد خالف القانون .

٣- طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة هو من إطلاقات محكمة الموضوع فلا يقبل النعى على التفاتها عنه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ١٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى بورسعيد الابتدائية على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه أن يؤدي إليهم بصفاتهم مبلغ ٦١٦٣,٨٣٥ جنيه وقالوا بياناً لدعواهم أن الطاعن إستصدر بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٩ - ترخيصاً بإقامة بناء تبلغ تكلفته ٦١٦٣٨,٣٥٠ جنيه دون أن يكتب بقيمة ١٠ ٪ من هذه التكلفة فى سندات الإسكان عملاً بحكم المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ فأقاموا دعواهم بطلب إلزامه بهذه القيمة . ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٢/٣/٢٧ بهذا الطلب . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٤٥ لسنة ٢٦ ق الاسماعيلية « مأمورية بورسعيد » . وبتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٣ قضت محكمة الاستئناف برفضه - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالنسب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن شرط الاكتتاب فى سندات الإسكان كان قائماً بالنسبة للمبنى موضوع الدعوى وقت إصدار ترخيص البناء وذلك بموجب المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٢ فى حين أن القانون الأخير وإن كان لاحقاً

لصدور الترخيص إلا أنه يسرى بأثر فوري باعتباره من القواعد الآمرة وقد عدل المادة السادسة المشار إليها فقصر الاكتتاب في سندات الاسكان على مباني الاسكان الفاخر والاسكان الادارى التى ليس من بينها المبنى موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الأصل أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكان مفاد المادتين الرابعة والسادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ الذى يحكم واقعة الدعوى إن الشارع وضع بهنما شرطاً للترخيص ببعض أنواع المباني ألزم بموجبه طالب البناء أن يستثمر فى الاسكان جزءاً من أمواله يعادل عشرة فى المائة من قيمة المبنى - وذلك لقاء الفائدة السنوية وللمدة اللتين يحددهما وزير المالية بحيث لا تزيد عن عشرين سنة تبدأ من تاريخ إصدار الدفعة التى يتم الاكتتاب فيها - وكان مؤدى ذلك أن الواقعة المنشئة لهذا الالتزام هى إصدار ترخيص البناء ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن واقعة استصدار ترخيص البناء موضوع الدعوى تمت بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩ قبل تعديل القانون المشار اليه بالقانونين ٢ سنة ١٩٨٢ ، ٣ لسنة ١٩٨٣ وكان المشرع قد نظم بهذا التعديل من جديد الحالات التى يخضع الترخيص ببناؤها كشرط الاكتتاب - فاستبعد مباني الاسكان الاقتصادى المتوسط وفوق المتوسط من الخضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه فاكتر - وقد خلا هذا التعديل من نص يقضى بسريانه بأثر رجعى ، فإن واقعة استصدار الترخيص موضوع الدعوى تبقى محكومة بالقانون الذى تمت فى ظله ومن ثم فإن الحكم إذ طبق القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانونين سالف الذكر لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه خالف حجية الحكم الصادر فى الدعوى ٢٨٣ لسنة ١٩٧٩ مساكن بورسعيد فيما تضمنه من تقدير قيمة مبانى العقار .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك إنه لما كان النص فى المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ على جعل الاكتتاب فى سندات الاسكان شرطاً للترخيص بالمبانى التى تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه يدل على أن العبرة فى تقدير قيمة المبانى فى هذا الخصوص هى بالقيمة التى يصدر الترخيص على أساسها بصرف النظر عن تكلفتها الفعلية بعد ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بالقيمة الصادر بها الترخيص دون تلك التى تم تقديرها على ضوء تكلفتها الفعلية لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب بدوره على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب ذلك أنه أغفل بحث مستندات جوهرية قدمها مع طلب فتح باب المرافعة حتى يتمكن خصومه من الاطلاع عليها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول - ذلك أن طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة هو من إطلاقات محكمة الموضوع فلا يقبل النعى على التفاتها عنه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بقيادة السيد المستشار/ وليم يزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد لطفى السيد نائب رئيس المحكمة ، طه الشريف ، احمد أبو الحجاج ، عبد الصمد عبد العزيز .

(٢٤٨)

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٥ القضائية :

(٢-١) شيوع . بيع . قسمة .

(١) بيع الشريك على الشيوع جزء مفرز من المال الشائع قبل القسمة . م ٢/٨٢٦ مدنى .

(٢) المشتري لقدر مفرز فى العقار الشائع . لا يجوز له طلب التسليم مفرزاً . علة ذلك .

(٣) بيع « بيع ملك الغير » . بطلان . عقد .

بطلان بيع ملك الغير . مقرر لمصلحة المشتري له دون غيره طلب إبطال العقد . بقاء العقد منتجاً لآثاره ما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه . للمشتري عندئذ مطالبة البائع بتنفيذ التزاماته .

١- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى أن للشريك على الشيوع أن يبيع جزءاً مفرزاً من المال الشائع قبل إجراء القسمة فإن لم يقع الجزء المبيع عند القسمة فى نصيب البائع انتقل حق المشتري من وقت التصرف إلى الجزء الذى آل إلى البائع بطريق القسمة بحكم الحلول العينى .

٢- المقرر إنه لا يجوز للمشتري لتقدر مفرز في العقار الشائع أن يطالب بالتسليم مفرزاً لأن البائع له لم يكن يملك وضع يده على حصة مفرزه قبل حصول القسمة وليس للمشتري من الحقوق أكثر مما كان لسلفه وفي القضاء بالتسليم في هذه الحالة إفراز لجزء من المال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القانون .

٣ - بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري فله دون غيره أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت إن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه فإن عقد البيع يبقى قائماً منتجا لآثاره ويكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مورث المطعون ضدهما الأولى عن نفسها وبصفتها والثاني أقام الدعوى رقم ٢٢٤١ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى سوهاج على المطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٣/٥/٢٨ المتضمن بيع المطعون ضده الثالث له أطيانا مساحتها ١٨ ط ٣، ف شيوخا في مساحة ١٥ ط ٤ ف لقاء ثمن قدره ٤٥٠ جنيه - ادعى المطعون ضده الثالث بتزوير العقد فقضت المحكمة برده وبطلانه ثم برفض الدعوى ، وأقام الطاعن الدعوى رقم ٢٩٨٧ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى سوهاج على المورث سالف الذكر والمطعون ضده الثاني بطلب الحكم بتسليمه أطيانا مساحتها ١٨ ط ٣ المبينه بالصحيفة والتي

اشتراها من المطعون ضدها الرابعة ، قضت المحكمة بالطلبات - استأنف مورث المطعون ضدهما الأولين الحكيمين بالاستئناف رقمى ٣٦١ سنة ٥٣ ق و ٣٠١ سنة ٥٤ ق أسيوط « مأمورية سوهاج » ، وتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ قضت المحكمة فى الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ٢٨/٥/١٩٦٣ وفى الاستئناف الثانى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فى أقام قضاءه فى الاستئناف رقم ٣٦١ لسنة ٥٣ ق على سند من أنه مازال على ملك الورثة مساحة ٦ ، ٢٣ ، ١٦ لم تتم قسمتها فى حين أن الثابت بتقرير الخبير أن الورثة لا يملكون شيئا سوى المطعون ضدها الرابعة فى حدود نصيبها الشرعى والذى باعته للطاعن وتبعها فالبائع لمورث المطعون ضدهما الأولين لا يملك شيئا وليس فى التركة بعد ذلك شئوع ويكون عقد الطاعن المؤرخ ١٩/٦/١٩٧٠ المقضى بصحته ونفاذه منتجا لآثاره ومن حق الطاعن أن يطلب التسليم غير أن الحكم المطعون فيه وفى صدد الاستئناف رقم ٣٠١ سنة ٥٤ ق اعتد بقيام الشئوع وبأن الطاعن لم يسجل عقده فى حين أنه لا محل للمفاضلة بالتسجيل إلا بين البائعين المالكين مما يشوب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٨٢٦/٢ من القانون المدنى أن للشريك على الشئوع أن يبيع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل إجراء القسمة فإن لم يقع الجزء المبيع عند القسمة فى نصيب البائع انتقل حق المشتري من وقت التصرف إلى الجزء الذى آل إلى البائع بطريق القسمة بنحكم الحلول العينى ، والمقرر أيضا أنه لا يجوز

للمشتري لقدر مفرز في العقار الشائع أن يطالب بالتسليم مفرزاً لأن البائع له لم يكن يملك وضع يده على حصة مفرزه قبل حصول القسمة وليس للمشتري من الحقوق أكثر مما كان لسلفه وفي القضاء بالتسليم ، هذه الحالة إفراز لجزء من المال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القانون ، وأن بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري فله دون غيره أن يطلب إبطال العقد ومالم يثبت أن البائع عنه مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه فإن عقد البيع يبقى قائماً منتجاً لآثاره ويكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته - لما كان ذلك وكان البين بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع النزاع ويرفض طلب الطاعن التسليم على سند من أن مساحة الأطيان المخلفه عن مورث المطعون ضدهما الثالث والرابعه وقدرها ١٣.٦^س ١٦^ف لم تتم قسمتها وأنه لا ينال من صحة البيع أن يكون تصرف المطعون ضده الثالث قد تجاوز مقدار نصيبه طالما أن البيع قد انصب على جزء مفرز من أعيان التركة وليس على كل المال الشائع إذ يتوقف مصير الجزء المبيع على نتيجة القسمة وأن المطعون ضدها الرابعة البائعة للطاعن مساحة مفرزه ثملكها على الشيوع مستخلصاً ذلك مما أورده الخبير بتقريره فانه يكون قد التزم صحيح القانون ولا يغير من ذلك قول الطاعن أن المطعون ضده الثالث باع مالا يملكه لأن بطلان بيع ملك الغير - على ما سلف - مقرر لمصلحة المشتري دون غيره ، كما لا يعيب الحكم المطعون فيه ما تزيد فيه من أن الطاعن لم يسجل عقده ولم تنتقل إليه الملكية فلا تكون له أفضليه علي المطعون ضدهما الأولين لأنه غير لازم لقضائه ومن ثم يضحى النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، د . رقعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى وزكى عبد العزيز .

(٢٤٩)

الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) دعوى « تقدير قيمة الدعوى » . شفعه « تقدير قيمة دعوى الشفعة » . ملكية « أسباب كسب الملكية » .

الحكم النهائي بثبوت الشفعة سنداً للملكية الشفيع . م ٩٤٤ مدنى . دعوى الشفعة تقدر قيمتها بقيمة العقار المشفوع فيه . م ٣٧ مرافعات . علة ذلك .

(٢) دعوى « تقدير قيمة الدعوى » . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير قيمة العقار . م ١ / ٣٧ مرافعات شرطه . أن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مرهون عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يحدد فى التقدير بيوم رفع الدعوى . م ٣٦ مرافعات .

١ - إذ أورد المشرع الشفعة فى القانون المدنى باعتبارها سبباً من أسباب كسب الملكية ونص فى المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وذلك دون إخلال بقواعد التسجيل فقد دل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه ما أكدته المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات فى تعليقها على المادة ٣٧ منه ، وإذ كان البند الثانى من هذه المادة ينص على أن « الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات تقدر قيمتها بقيمة العقار » فإن ذلك يستتبع تقدير قيمة دعوى الشفعة بما جاء بالبند الأول من هذه المادة .

٢ - لنن كان المشرع فى المادة ٣٧ / ١ مرافعات قد ناط بالمحكمة تقدير قيمة العقار بيد أن ذلك مشروط بأن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستنداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد فى التقدير بيوم رفع الدعوى على ما توجبه المادة ٣٦ من ذلك القانون وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من الثمن المسمى بعقد البيع الذى نشأ بسببه الحق فى الأخذ بالشفعة أساساً لتقدير قيمة الدعوى مع أن هذا التقدير يكون محكوماً بقيمة العقار المشفوع فيه وفقاً للقاعدة المنصوص عليها فى البند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، وكان غير سديد من الحكم ما ساقه من افتراض أن العقار المشفوع فيه غير مربوط عليه ضريبة دون التحقق والتثبت من هذا الأمر ، ثم هو من بعد ذلك الافتراض عول فى تقدير قيمة العقار على عقد أبرم قبل يوم رفع الدعوى بنحو عامين على الرغم من اشتغال الأوراق على بيان لقيمة العقارين المشفوع فيهما فى وقت معاصر لرفع الدعوى أثبتته الخبر المنتدب من محكمة أول درجة وهو ما يزيد أضعافاً مضاعفة على الثمن المسمى بعقدى البيع . لما كان ذلك فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون مشوباً بالقصور والفساد فى الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى أمام محكمة دمياط الابتدائية على الطاعنين والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم

بأحقته فى أخذ العقارين المبيينين بصحيفة الدعوى بالشفعة وقال بياناً لدعواه أنه نفى إلى علمه أن المطعون ضده الثانى باع لمورث الطاعنين من الثانية إلى الرابعة أرضاً معدة للبناء مساحتها ٦٧ و ٢٥ متراً مربعاً لقاء ثمن مقداره مائتان وعشرون جنيهاً ، كما باع للطاعنين الخامس والسادس أرضاً مساحتها ١١٦ و ٦٤ متراً بثمن مقداره تسعة وتسعون جنيهاً ومائتاً مليم ، وقد حرر عن البيعين عقدان يحملان تاريخ ١٩٧٥/٨/٢٢ ، وإذا كان يملك أرضاً تلاصق تلك الأرض المبيعة فقد أنذر البائع والمشتريين برغبته فى أخذها بالشفعة ولما لم يستجيبوا لطلبه أقام دعواه ليحكم بمطلبه فيها . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٢ بالطلبات . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١٧٠ لسنة ١٥ قضائية « مأمورية دمياط » وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٣ قضت المحكمة بعدم جواز الإستئناف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك يقولون أن دعوى الشفعة إنما تقدر بقيمة العقار المشفوع فيه مما يقتضى أن يكون تقدير هذه القيمة وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ إلى ٤٠ قانون المرافعات ، ولكن الحكم المطعون فيه خالف هذه القواعد بأن قدر قيمة الدعوى بثمن العقارين المشفوع فيهما الوارد بعقدى البيع ، وهو وإن أشار فى مدوناته إلى أن الأرض موضوع التداعى أرض زراعية « بور » غير مربوطة عليها ضريبة فإن ذلك كان يستلزم من المحكمة الأخذ بقيمتها الحقيقية عند رفع الدعوى وهذه القيمة وصلت إلى مبلغ ٤٦٦٧ جنيهاً و ٦٠٠ مليم بالنسبة للعقار الأولى ومبلغ ٢٦٩٠ جنيهاً بالنسبة للعقار الثانى حسبما ثبت من عقدى البيع الصادرين فى شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٧٧ من الطاعنين إلى مشتريين جدد أدخلوا خصوماً

فى الدعوى كما أن الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة أثبت فى تقريره أن قيمة العقار الأول مبلغ ٨٠٧ جنيهاً وقيمة العقار الثانى مبلغ ١٦٨٩ جنيهاً و ٦٠٠ مليم ، وإذ أطرح الحكم المطعون فيه تلك التقديرات الثابتة بالأوراق للقيمة الحقيقية للعقارين المشفوع فيهما وإعتد بالثمن المبين بعقدى البيع سبب الشفعة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله بأن المشرع إذ أورد الشفعة فى القانون المدنى إعتبارها سبباً من أسباب كسب الملكية ونص فى المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وذلك دون إخلال بقواعد التسجيل فقد دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه هو ما أكدته المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات فى تعليقها على المادة ٣٧ منه ، وإذ كان البند الثانى من هذه المادة ينص على أن « الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات تقدر قيمتها بقيمة العقار فإن ذلك يستتبع تقدير قيمة دعوى الشفعة بما جاء بالبند الأول من هذه المادة من نص على أن « الدعاوى التى يرجع فى تقدير قيمتها إلى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة بإعتبار مائة وثمانين مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية المربوطه عليه إذا كان العقار مبنياً ، فإن كان من الأراضى يكون التقدير بإعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته ، ولئن كان المشرع فى هذا النص قد ناط بالمحكمة تقدير قيمة العقار ببد أن ذلك مشروط بأن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد فى التقدير بيوم رفع الدعوى على ما توجبه المادة ٣٦ من ذلك القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتقدير قيمة العقارين المشفوع فيهما على قوله « وحيث إن قيمة الطلب الأول ٢٢٠ جنيهاً وقيمة الطلب الثانى ٩٩ جنيهاً و ٢٠٠ مليم وهى المبالغ التى وردت كثمن فى عقدى البيع المؤرخين ١٩٧٥/٨/٢٢ محل طلب الأخذ بالشفعة .. وكلاهما يقع فى حدود النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية التى أصدرت الحكم المستأنف عملاً بنص المادة ٤٧ قانون المرافعات قبل

تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ والبالغ مائتان وخمسون جنيها سيما وأن الأرض المشفوع فيها زراعية بور أى غير مقدر عليها ضريبة وتطمئن المحكمة إلى تقديرها الوارد بكلا العقدين .. » ، ومفاد ذلك أن الحكم اتخذ من الثمن المسمى بعقد البيع الذى نشأ بسببه الحق فى الأخذ بالشفعة أساساً لتقدير قيمة الدعوى مع إن هذا التقدير يكون محكوما بقيمة العقار المشفوع فيه وفقاً للقاعدة المنصوص عليها فى البند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، هذا إلى إنه غير سديد من الحكم ما ساقه من افتراض أن العقار المشفوع غير مربوط ذلك عليه ضريبة دون التحقق والتثبت من هذا الأمر ، ثم هو من بعد ذلك الافتراض يعول فى تقدير قيمة العقار على عقد أبرم قبل يوم رفع الدعوى بنحو عامين على الرغم من إشتمال الأوراق على بيان لقيمة العقارين المشفوع فيهما فى وقت معاصر لرفع الدعوى أثبتته الخبر المنتدب من محكمة أول درجة وهو ما يزيد أضعافاً مضاعفة على الثمن المسمى بعقدى البيع ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون مشوباً بالقصور والفساد فى الاستدلال مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث ما بنى عليه الطعن من أوجه أخرى .

ثالثاً : الأحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد نصر الجندى ، حسين عمر حسن ، مصطفى حسيب وسعيد غرياني .

(٢٥٠)

الطلبان رقما ٣١ لسنة ٤٨ ، ٤٣ لسنة ٤٩ القضائيتين . « رجال القضاء » :
أقدمية .

استقرار أقدمية الطالب بعدم الطعن في الميعاد على القرار الجمهوري الصادر بتعيينه قاضياً . مؤداه . عدم أحقيته في طلب تعديل أقدميته بمناسبة صدور القرار الجمهوري اللاحق بتعيين القضاة المقارن بهم أو عند اختلاف القاعدة التي تحكم أقدميتهم عند التعيين بالقضاء عن تلك التي تحدت أقدمية الطالب طبقاً لها .

لما كان الطلب رقم قد تضمن طلب تعديل أقدمية الطالب في وظيفة قاضٍ بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شروط الصلاحية وعينوا بالقضاء حتى يسبق في الأقدمية القضاة المقارن بهم الذين تم تعيينهم بالقرار المطعون فيه رقم وهو ما ينطوي على الطعن في القرار الجمهوري رقم الصادر في بتعيينه قاضياً ومحدداً أقدميته في هذه الوظيفة ، وكان الطعن في هذا القرار يجب أن يرفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب به أو علمه به علماً يقينياً طبقاً للمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب قد فوت هذا الميعاد إذ تقدم بطلبه المائل في ... فإن القرار الجمهوري المذكور يكون قد أصبح نهائياً واستقرت به أقدمية الطالب في وظيفة قاضٍ بين زملائه على النحو الوارد به ، ولا يحق له أن يطالب تعديل هذه الأقدمية بمناسبة صدور القرار الجمهوري اللاحق المطعون فيه رقم بتعيين القضاة المقارن بهم ، هذا إلى أن البين من الأوراق أن هؤلاء القضاة عين أولهم من المحاماة وحديث أقدميته صحيحة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية ،

وعين الثانى والثالث من إدارة قضايا الحكومة وحددت أقدميتهما طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة بينما تحددت أقدمية الطالب طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة مما مفاده عدم جواز مقارنة الطالب بهم لاختلاف القاعدة التى تحكم تحديد أقدميتهم عند التعيين بالقضاء عن تلك التى تحددت أقدمية الطالب طبقاً لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ / « القاضى بمحكمة أسبوط الابتدائية » تقدم فى ١٩٧٨/٥/٨ بالطلب رقم ٣١ لسنة ٤٨ ق « رجال القضاء » للحكم : أولاً : بإلغاء القرار الجمهورى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من تحديد أقدمية القضاة و و سابقين على أقدميته فى وظيفة قاضٍ وتعديل أقدميته فيما بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شرط الصلاحية وعينوا بالقضاء . ثانياً : تعديل مرتبه أسوة بمرتبة الأستاذ / التالى له فى الأقدمية وقال بياناً لطلبه أنه عين فى وظيفة قاضٍ بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ نقلاً من الجمعية التعاونية للبتروول وعلى أن تكون أقدميته تالياً للقاضى وسابقاً للقاضى ، وإذ صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٨ متضمناً تعيين القضاة المذكورين سابقين له فى الأقدمية رغم أنه أسبق منهم فى تاريخ التخرج والتعيين سواء بالقضاء أو العمل النظير السابق وهو ما يعيب هذا القرار بمخالفة القانون ومن ثم تقدم بطلبه . وبجلسة ١٩٨٢/٣/٢ تنازل الطالب عن الطلب الخاص بتسوية المرتب . وتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٢ تقدم الطالب بالطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق -

« رجال القضاء » للحكم بإلغاء القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية العامة لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة «ب» وذلك تأسيساً على الاستجابة إلى طلبه السابق . أمرت المحكمة بضم الطلب الثانى إلى الطلب الأول . طلب محامى الحكومة رفض الطلبين ، وأبدت النيابة العامة الرأى برفضهما كذلك .

وحيث إنه لما كان الطلب رقم ٣١ لسنة ٤٨ ق قد تضمن طلب تعديل أقدمية الطالب فى وظيفة قاضٍ بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شروط الصلاحية وعينوا بالقضاء حتى يسبق فى الأقدمية القضاء المقارن بهم الذين تم تعيينهم بالقرار الجمهورى المطعون فيه رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٨ وهو ما ينطوى على الطعن فى القرار الجمهورى رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٥/٢/١٩٧٧ بتعيينه قاضياً ومحو أقدميته فى هذه الوظيفة ، وكان الطعن فى هذا القرار يجب أن يرفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب به أو علمه علماً يقينياً طبقاً للمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب قد فوت هذا الميعاد إذ تقدم بطلبه المائل فى ٨/٥/١٩٧٨ فإن القرار الجمهورى المذكور يكون قد أصبح نهائياً واستقرت به أقدمية الطالب فى وظيفة قاضٍ بين زملائه على النحو الوارد به ، ولا يحق له أن يطلب تعديل هذه الأقدمية بمناسبة صدور القرار الجمهورى اللاحق المطعون فيه رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٨ بتعيين القضاء المقارن بهم ، هذا إلى أن البين من الأوراق أن - هؤلاء القضاة عين أولهم من المحاماة وحددت أقدميته صحيحة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية ، وعين الثانى والثالث فى إدارة قضايا الحكومة وحددت أقدميتهما طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة بينما تحددت أقدمية الطالب طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة مما مفاده عدم جواز مقارنة الطالب بهم لاختلاف القاعدة التى تحكم تحديد أقدميتهم عند التعيين بالقضاء عن تلك التى تحددت أقدمية الطالب طبقاً لها ، ويتعين على ذلك رفض الطلب رقم ٣١ لسنة ٤٨ ق وكذلك الطلب المنظم رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق والذى بنى على سند من الاستجابة إلى الطلب الأول .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد نصر
الجندي ، حسين محمد حسن ، مصطفى حسيب وسعيد طريانى .

(٢٥١)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » :

رجال القضاء . « صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية » . « المبلغ الإضافى » .

المبلغ الإضافى . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه . اعتبار العمل نظيراً للعمل
القضائى . مناطه .. الموثق بالمحاكم الشرعية . عدم اعتباره من النظراء . مؤدى ذلك . عدم
استحقاقه المبلغ الإضافى عن مدة اشتغاله بهذا العمل . الموظف القضائى بالمحاكم الشرعية .
اعتباره من النظراء . مؤداه . استحقاقه المبلغ الإضافى عن مدة اشتغاله بهذا العمل .

لما كان النص فى قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف
لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص
عليها فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وانتهت خدمته فيها للعجز أو ترك
الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد أو أمضى فى عضويتها مدداً مجموعها خمسة
عشر عاماً على الأقل ، مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهاً عن كل سنة
من مدد العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماه والتي
حسبت فى المعاش وتعويض الدفعة » وكان المستفاد من نص المادتين ٣٩ ، ٤١ ،
من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة أن المناط فى اعتبار العمل نظيراً للعمل القضائى هو بصدور قرار
تنظيمى عام فى هذا الشأن من المجلس الأعلى للهيئات القضائية - وأصدر هذا
المجلس بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٣ قراراً بين فى مادته الأولى الأعمال التى تعتبر

نظيرة للعمل القضائي ، وكان عمل التوثيق تقوم عليه جهات متعددة ، وقت العمل بنظام القضاء الشرعى وبعد إلغائه ومنها ما يختص بتوثيق محررات معينة دون أخرى مثل عقود الزواج واشهادات الطلاق التى يوثقها مأذونون بالنسبة للمصريين المسلمين وموثقون منتدبون بالنسبة لغير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وكان قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية المشار إليه قد خلا من النص على اعتبار عمل التوثيق وحده فى جميع الجهات التى تقوم به عملاً نظيراً للعمل القضائي ، ولم يرد فى القانون نص بذلك . فإن عمل الطالب موثقاً بالمحاكم الشرعية لا يعتبر عملاً نظيراً ولا يستحق عن مدة عمله به المبلغ الإضافى المقرر لأصحاب المعاشات بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . سالف الذكر . وحيث إنه عن عمل الموظف القضائي بالمحاكم الشرعية فإن النص فى المادة الأولى من القانون ٦٢٤ لسنة ٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين إلى المحاكم الوطنية على أنه « يقصد برجال القضاء الشرعى قضاة المحاكم الشرعية الملغاة بمختلف درجاتهم والموظفون القضائيون بتلك المحاكم وفى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أن « . يلحق الموظفون القضائيون بنيابات الأحوال الشخصية وتجرى عليهم ما يجرى على معاونى النيابة من أحكام يدل على أن عمل الموظف القضائي بالمحاكم الشرعية عمل قضائي ، وعلى ذلك وإذا عين الطالب موظفاً قضائياً بالمحاكم الشرعية فى المدة من ١٥/٢/١٩٥١ إلى أن عين قاضياً فى ١/٩/١٩٥٣ كما هو ثابت بملف خدمته فإنه يستحق عن هذه المدة المبلغ الإضافى للمعاش المقرر بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ٨٦ المشار إليه ويتعين الحكم بتسوية ما هو مستحق له من هذا المبلغ على هذا الأساس من تاريخ استحقاقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٦/٨/٦ تقدم المستشار بهذا الطلب للحكم بتعديل معاشه الإضافى إلى مبلغ ١٦٥ شهرياً باعتباره من أول إبريل سنة ١٩٨٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه أن صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية لأعضاء الهيئات القضائية ربط له المعاش الإضافى الشهرى بمبلغ ١٣٦ جنيه فى حين أن مدة خدمته هى ثلاثة وثلاثون عاماً يستحق عنها معاشاً إضافياً شهرياً مقداره ١٦٥ جنيه . إذ عين من أول فبراير سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ موثقاً بالمحاكم الشرعية وهى الوظيفة التى أنشئت بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف وهى من الوظائف الفنية النظرية ثم عين موظفاً قضائياً بالمحاكم الشرعية ابتداءً من ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ حتى أغسطس سنة ١٩٥٣ وعين قاضياً شرعياً ابتداءً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ وإذا لم يحتسب له الصندوق مدة عمله المذكورة قيل تعيينه قاضياً فى تقدير المعاش الاضافى فقد تقدم بطلبه . قدم الحاضر من الحكومة - مذكرة طلب فيها رفض الطعن . وأبدت النيابة الرأى بإجابه .

وحيث إنه لما كان النص فى قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن يصرف لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وانتهت خدمته فيها للعجز

أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد أو أمضى فى عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل ، مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماه والتى حسبت من المعاش وتعويض الدفعة الواحدة ، وكان المستفاد من نص المادتين ٣٩ ، ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المناط فى اعتبار العمل نظيراً للعمل القضائى هو بصدر قرار تنظيمى عام فى هذا الشأن من المجلس الأعلى للهيئات القضائية . وأصدر هذا المجلس بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٣ قراراً يبين فى مادته الأولى الأعمال التى تعتبر نظيرة للعمل القضائى . ، وكان عمل التوثيق تقوم عليه جهات متعددة وقت العمل بنظام القضاء الشرعى وبعد إلغائه ومنها ما يختص بتوثيق محررات معينة دون أخرى مثل عقود الزواج وشهادات الطلاق التى يوثقها مأذونون بالنسبة للمصريين المسلمون وموثقون منتدبون بالنسبة لغير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وكان قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية المشار إليه قد خلا من النص على اعتبار عمل التوثيق وحده فى جميع الجهات التى تقوم به عملاً نظير العمل القضائى ولم يرد فى القانون نص بذلك فإن عمل الطالب موثقاً بالمحاكم الشرعية لا يعتبر عملاً نظيراً ولا يستحق عن مدة عمله به المبلغ الإضافى المقرر لأصحاب المعاش بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ سالف الذكر .

وحيث إنه عن عمل الموظف القضائى بالمحاكم الشرعية فإن النص فى المادة الأولى من القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين إلى المحاكم الوطنية على أنه « يقصد برجال القضاء الشرعى قضاة المحاكم الشرعية الملقاه بمختلف درجاتهم والموظفون القضائيون بملك المحاكم »

وفى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه « يلحق الموظفون القضائيون بنيابات الأحوال الشخصية ويجرى عليهم ما يجرى على معاونى النيابة من أحكام » يدل على أن عمل الموظف القضائي بالمحاكم الشرعية عمل قضائى . وعلى ذلك وإذا عين الطالب موظفاً قضائياً بالمحاكم الشرعية فى المدة من ١٥/٢/١٩٥١ إلى أن عين قاضياً فى ١/٩/١٩٥٣ كما هو ثابت بملف خدمته فإنه يستحق عن هذه المدة المبلغ الإضافى للمعاش المقرر بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ويتعين الحكم بتسوية ما هو مستحق له من هذا المبلغ على هذا الأساس من تاريخ استحقاقه .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد نصر

الهندي ، حسين محمد حسن ، مصطفى حسيب وسعيد غريانى .

(٢٥٢)

الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٧ القضائية « رجال القضاء » .

« صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية ، معاش : المبلغ الإضافى » . محاماه .

صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية . وقف انتفاع عضو الهيئة القضائية السابق بخدماته إذا التحق بعمل أو مارس أية مهنة . عودة حقه فى الانتفاع بها من تاريخ ترك العمل أو المهنة . ترك الطالب عمله بالمحاماه . مناطه . نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين . مؤدى . ذلك تسوية حقه فى المبلغ الشهرى الإضافى من تاريخ هذا النقل .

لما كان النص فى المادة ١٣ من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينتفع بهذا النظام أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرهم من زوج وأولاد ووالدين يعولهم ... ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بوظيفة أو مارس إحدى المهن الحرة » وفى المادة ٣٤ مكرراً المضافة بالقرار ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ لوزير العدل على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية وانتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد ... مبلغ شهرى مقداره ... عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماة التى حسبت فى المعاش .. » وفى المادة ٣٤ مكرراً منه على أن « يوقف صرف المبلغ الشهرى الإضافى إذا التحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً أو مارس مهنة تجارية أو غير تجارية فى الداخل أو الخارج ويعود الحق فى صرفه فى حالة ترك العمل أو المهنة » يدل على وقف انتفاع العضو بخدمات الصندوق إذا التحق بعمل أو مارس أية

مهنة ويعود إليه وأفراد أسرته الحق في الانتفاع بالخدمات في حالة ترك العمل أو المهنة من تاريخ هذا الترك . وإذا كان قيد المحامي في جدول المحامين المشتغلين يجعل له ما للمحامي العامل من حقوق وعليه ما عليه من التزامات شاء أن يمارس العمل فعلاً أو لم يشأ ، فإن المناط في ترك العمل بالمحاماه يكون بنقل الاسم إلى جدول غير المشتغلين وهو ما يتعين على أساسه تسوية حق الطالب في المبلغ الشهري الإضافي المشار إليه وانتفاعه وأسرته بخدمات الصندوق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الدليل استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣٠ تقدم المستشار بهذا الطلب انتهى فيه إلى طلب الحكم له بأحقية في صرف المبلغ الشهري المضاف إلى معاش أعضاء الهيئات القضائية بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ عن المدة المحسوبة في المعاش وبالانتفاع وأسرته بنظام صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وذلك اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ وقال بياناً لطلبه أنه اشتغل بالمحاماة بعد أن بلغ سن التقاعد من خدمة القضاء في ١٩٨٤/٨/٢٥ ثم اعتزل المحاماه في ١٩٨٧/٧/١ وأخطر نقابة المحامين بذلك وتمت محاسبته بمصلحة الضرائب على أساس توقفه عن ممارسة المحاماه في ١٩٨٧/٦/٣٠ . وطلب بعد ذلك من إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية صرف المبلغ الشهري المقرر لأصحاب

المعاشات بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ وانتفاعه وأسرته بخدمات الصندوق اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ تاريخ تركه الفعلى العمل بالمحاماه إلا أن إدارة الصندوق طالبت بتقديم ما يفيد نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين وبيان ما إذا كان يتقاضى معاش من نقابة المحامين من عدمه . وإذا كانت العبرة فى استحقاقه المبلغ المذكور وانتفاعه وأسرته بخدمات الصندوق وهى بتاريخ اعتزاله الفعلى للعمل بالمحاماه ، ولم تعد إدارة الصندوق بذلك فقد تقدم بطلبه . وقدم الطالب كتاب نقابة المحامين إليه فى ١٩٨٧/١٠/٢٠ بإفادته بأن مدة إشتغاله بالمحاماه دون المدة القانونية لاستحقاقه المعاش وكتاب آخر مؤرخ ١٩٨٨/٥/٣٠ بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين اعتباراً من ١٩٨٨/١/٣٠ . طلب محامى الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بإجابته .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ١٣ من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ - بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينتفع بهذا النظام أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرهم من زوج وأولاد ووالدين يعولهم ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بوظيفة أو مارس إحدى المهن الحرة » وفى المادة ٣٤ مكرراً المضافة بالقرار ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ لوزير العدل على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية وانتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد مبلغ شهرى مقداره عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماة التى حسبت فى المعاش » وفى المادة ٣٤ مكرراً منه على أن « يوقف صرف المبلغ الشهرى الإضافى إذا التحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً أو مارس مهنة تجارية أو غير تجارية فى الداخل أو الخارج ويعود الحق فى صرفه فى حالة ترك العمل أو المهنة » يدل على وقف انتفاع العضو بخدمات الصندوق إذا التحق بعمل أو مارس أية مهنة ويعود إليه وأفراد أسرته الحق فى الانتفاع بالخدمات فى حالة

الحق في الانتفاع بالخدمات في حالة ترك العمل أو المهنة من تاريخ هذا
الترك .

وحيث إنه لما كان قيد المحامي في جدول المحامين المشتغلين يجعل له ما
للمحامي العاسل من حقوق وعليه ما عليه من التزامات شاء أن يمارس العمل
فعلاً أو لم يشأ ، فإن المناط في ترك العمل بالمحاماه يكون بنقل الاسم إلى
جدول غير المشتغلين وهو ما يتعين على أساسه تسوية حق الطالب في المبلغ
الشهري الإضافي المشار إليه وانتفاعه وأسرته بخدمات الصندوق .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد نصر
الجندى ، حسين محمد حسن ، مصطفى حسيب وسعيد غريباتى .

(٢٥٣)

الطلب رقم ٦ لسنة ٥٧ القضائية « رجال القضاء » .
« معاش : المبلغ الإضافى » .

المبلغ الإضافى . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطة . المادة ٣٤ مكرراً من قرار
وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . عدم استحقاق
القاضى لهذا المبلغ عن مدة استبقائه فى الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام
القضائى فى الثلاثين من يونيو عملاً بالمادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية .

النص فى المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١
والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق
معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية وانتهت خدمته فيها للعجز أو ترك
الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهاً
عن كل شهر من مدد العضوية » صريح فى أن شروط استحقاق المبلغ
الإضافى لعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها وهو ما مقتضاه أن
القاضى الذى يستبقى فى الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام
القضائى فى الثلاثين من يونيو عملاً بحكم المادة ٦٩ من قانون السلطة
القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يستحق المبلغ الإضافى مدة إستبقائه فى
الخدمة حتى هذا التاريخ ، وهذا ما قرره تعليمات رئيس صندوق الخدمات
الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية فى ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ تنفيذاً
صحيحاً للقرار الوزارى المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه « وفى جميع
الأحوال لا يستحق المبلغ الشهرى الإضافى للعضو إلا إذا استحق معاشاً
ولا يصرف لمن بلغ سن التقاعد وبقي فى الخدمة إلا منذ تركها » .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن المستشار تقدم بهذا الطلب فى ١٩٨٧/٣/٥ للحكم بأحقية فى صرف المبلغ الشهرى المضاف إلى معاش أعضاء الهيئات القضائية بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ سنة ٨٦ وذلك اعتباراً من ١٩٨٦/١٠/٢٣ تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى المعاش . وقال بياناً لطلبه أنه بلغ سن الإحالة إلى المعاش فى ١٩٨٦/١٠/٢٣ وصدر قرار وزير العدل رقم ٤٠٨٦ سنة ٨٦ ببقائه فى الخدمة حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ ومن ثم يستحق صرف المبلغ المشار إليه من تاريخ بلوغه سن الستين ، وإذا كان رئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية قد رفض طلب صرف هذا المبلغ اعتباراً من بلوغه سن الإحالة إلى المعاش على سند من أن التعليمات الصادرة فى ١٩٨٦/١/٣٠ تمنع صرف المبلغ الشهرى الإضافى لمن بلغ سن التقاعد وبقي فى الخدمة إلا منذ تركها فعلاً ، وكانت هذه التعليمات تخالف قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ سنة ٨٦ فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن النص فى المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ سنة ١٩٨١ والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ سنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية وانتهت خدمته فيها للعجز ، أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهاً عن كل سنة من مدد العضوية صريح فى أن شروط استحقاق

المبلغ الإضافى لعضو الهيئات القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضى الذى يستبقى فى الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى فى الثلاثين من يونيو عملاً بحكم المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ لا يستحق المبلغ الإضافى مدة استبقائه فى الخدمة حتى هذا التاريخ ، وهذا ما قرره تعليمات رئيس صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية فى ١٩٨٦/١/٣٠ تنفيذاً صحيحاً للقرار الوزارى المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه « فى جميع الأحوال لا يستحق المبلغ الشهري الإضافى للعضو إلا إذا استحق معاشاً ولا يصرف لمن بلغ سن التقاعد وبقى فى الخدمة إلا منذ تركها » . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالب بلغ سن التقاعد فى ١٩٨٦/١٠/٢٣ وصدر قرار وزير العدل رقم ٤٠٨٦ سنة ١٩٨٦ باستبقائه فى الخدمة حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ طبقاً لنص المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية فإنه لا يستحق المبلغ الشهري الإضافى حتى هذا التاريخ . ويكون طلب استحقاقه من تاريخ بلوغه سن التقاعد على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين محمد

حسن ، مصطفى حبيب ، فتحى محمود يوسف وسعيد غريانى .

(٢٥٤)

الطلب رقم ٥٢ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » .

(١ - ٣) « مرتبات . بدلات » .

(١) النص فى البند العاشر من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المضاف بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ . مقتضاء . تقرير حق مالى للعضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها أقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة أيا كان مربوطها ثابتاً أو متدرجاً ، لم لم يرق إليها . انطباق حكم هذا النص على وظائف نواب رئيس محكمة النقض ومن فى درجتهم . علة ذلك .

(٢) اكتساب العضو المركز القانونى الذى يخوله استحقاق مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة . مؤداه . أحقيته لأية زيادة تطرأ فى المستقبل على مخصصات هذه الوظيفة بأية أداة تشريعية كانت . علة ذلك .

(٣) صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتعديل المرتب وبدل التمثيل المقررين لكل من رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام اعتباراً من ١٧/٧/١٩٨٧ . مؤداه . أحقية نواب رئيس محكمة النقض ومن فى درجتهم لهذا المرتب وبدل التمثيل متى بلغ مرتب أى منهم فى تاريخ العمل به نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٨/٦/١ تقدم المستشار نائب رئيس محكمة النقض بهذا الطلب للحكم باستحقاقه مرتباً سنوياً مقداره ٤٨٠٠ جنيه وبدل تمثيل ٤٢٠٠ جنيه سنوياً وذلك اعتباراً من ٧ يوليو سنة ١٩٨٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه أنه يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض وكان يتقاضى المرتب وبدل التمثيل المقررى لوظيفة رئيس المحكمة النقض باعتبارها الوظيفة الأعلى مباشرة عملاً بحكم البند « عاشراً » من قواعد تطبيق جداول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمضاف بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ . وبتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٨ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلى بعض الوظائف وتعديل بموجبه المرتب وبدل التمثيل المقررين لوظيفة رئيس محكمة النقض ومن فى درجته وأصبح المرتب مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنوياً وبدل التمثيل ٤٢٠٠ جنيه سنوياً. ونصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن يعمل به اعتباراً من ٧ يوليو سنة ١٩٨٧ . وإذا كان استحقاقه المرتب وبدل التمثيل المقررين لوظيفة رئيس محكمة النقض باعتبارها الوظيفة الأعلى مباشرة أمراً مقررأً بحكم البند « عاشراً » من قواعد تطبيق جدول المرتبات وقت معاملته على هذا الأساس عند ترقيته إلى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ١٩٨٣/٧/١ فإنه يستحق الزيادة التى طرأت بموجب ذلك القانون على المرتب وبدل التمثيل المقررين لوظيفة رئيس محكمة النقض . وإذا امتنعت وزارة العدل بغير حق عن منحه المرتب وبدل التمثيل المقررين لهذه الوظيفة بعد تعديلها بالزيادة بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ واعتباراً من تاريخ العمل به فقد فقد تقدم بطلبه .

وقدم الطالب ١ - شهادة صادرة من إدارة شئون العاملين بمحكمة النقض بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣ بأن الطالب نائب رئيس محكمة النقض إعتباراً من ١٩٨٣/٧/١ ويتقاضى مرتباً أساسياً مقداره ٢٩٨٨ جنيه سنوياً وجميع البدلات المقررة للدرجة الأعلى ذات الربط الثابت - ٢ - بياناً بمفردات المرتب الشهري للطالب في ١٩٨٧/٧/١ وفيه أن المرتب الأساسي ٢٤٩ جنيه وبدل تمثيل ١٦٦.٦٦٧ جنيه - ٣ - بياناً بمفردات المرتب الشهري لرئيس محكمة النقض في ١٩٨٧/٧/١ وفيه أن المرتب الأساسي ٢٤٩ جنيه وبدل التمثيل ١٦٦.٦٦٧ جنيه - ٤ - بياناً بمفردات المرتب الشهري لرئيس محكمة النقض في ١٩٨٧/٧/٧ وفيه أن المرتب الأساسي ٤٠٠ جنيه وبدل التمثيل ٣٥٠ جنيه ، وقدمت الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الطلب تأسيساً على أن البند (عاشر) لا ينطبق على الطالب لأن الوظيفة الأعلى ذات مربوط ثابت كما لا يسرى عليه أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ - وأبدت النيابة الرأي بإجابة الطلب .

وحيث إن النص في البند (عاشر) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمضاف بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أن « يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ، العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة » ، قد استحدث به الشارع قاعدة تقرر للعضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها حقاً مالياً أقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة - ولو لم يرق إليها . مستهدفاً بهذه القاعدة عدم تجميد المخصصات المالية للوظائف القضائية - في حالة عدم الترقى - عند حد النهاية للربط المالي المقرر لها تأميناً للقضاء في حاضرهم ومستقبلهم وأصبحت القاعدة المذكورة بإطراد النص عليها في جميع التعديلات التي أدخلت على قانون السلطة القضائية حتى الآن - جزءاً من كيان النظام الوظيفي للقضاء لا يقبل المساس به أو الانتقاص منه وهو ما يتمشى مع إتجاه الشارع - مثل كافة الأنظمة القضائية في العالم - إلى تحسين المعاملة المالية لرجال القضاء .

وإذا كان نص البند (عاشر) المذكور من مقتضاه إستحقاق كامل المرتب المقرر للوظيفة الأعلى - بشرط عدم تجاوزه - فإنه لا وجه للتفرقة بين كون مربوطها متدرجاً أو ثابتاً وإنما يتعين التسوية بين الأمرين لإتحاد العلة من النص فى الحالين . كما وإن النص بالنسبة للوظيفة الأعلى ورد مطلقاً دون تخصيص بوظائف قضائية معينة دون أخرى وهو ما مؤداه الحتمى إمتداد حكمه إلى هذه الوظيفة أياً كان نوع مربوطها ثابتاً أو غير ثابت . ولا يغير من ذلك ما ورد فى النص من عبارة « يستحق العضو العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى » لأن النص يرتب للعضو حقاً فى مقدار مرتب الوظيفة الأعلى فى غير حالة التعيين فيها أو الترقية إليها . فإذا كان لهذه الوظيفة علاوات مقررة من أى نوع فقد أراد الشارع فى هذه الحالة المستحدثة للمعاملة المالية الحكيمة أن يحدد السبيل إلى نهاية مربوطها ورآه أن يكون بإستحقاق العلاوات حسب النظام القانونى الذى يحكمها عند الترقية من حيث فئاتها وموعد إستحقاقها وهذا مادعاه أن يورد فى النص العبارة المذكورة تعبيراً عن مقصوده وتحقيقاً لمراذه ، وحتى لا يترتب على خلو النص منها ترك الضابط فى بلوغ نهاية المربوط لإجتهداد قد يتيح للعضو طريقاً متميزاً عما يرقى فعلاً إلى الوظيفة الأعلى وهو مالا يستساغ عقلاً . وإذا رأى الشارع من اللازم أن يحدد بالعبارة المشار إليها إلى نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، فقد رأى كذلك أنه لا حاجة بالنص إلى مثل هذا البيان فى حالة الوظيفة الأعلى ذات المربوط الثابت لأن هذا المربوط يمنع بداهة إلى كل من يستحقه بأى سبب مقرر فى القانون . ومتى وضح - وعلى ماسلف البيان - مقصود الشارع من العبارة المذكورة ولزومها فى نص البند (عاشر) كضابط يتحدد به الطزيق إلى نهاية مربوط الوظيفة الأعلى فإنه لا مساغ من بعد لقول يراها تقييد النص بعدم إنطباقه إذا كانت هذه الوظيفة ذات مربوط ثابت وذلك تنزيهاً للمشرع عن نسبة أمر إليه لوعناه لكان من اليسير النص عليه .

هذا إلى أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الذى إستحدث نص البند (عاشر) قد سوى فى جدول المرتبات الملحق به بين نهاية مربوط بعض الوظائف وبين نهاية مربوط الوظائف التى تعلوها مباشرة أو مربوطها الثابت بأن

بأن جعل نهاية مربوط وظيفة القاضى ومن فى درجته هى بذاتها نهاية مربوط وظيفة الرئيس بالمحاكم الابتدائية (ب) ومن فى درجته ونهاية مربوط وظيفة الرئيس بالمحاكم الابتدائية (أ) ومن فى درجته هى بذاتها نهاية مربوط وظيفة المستشار بمحكمة النقض ومن فى درجته ، ونهاية مربوط وظيفة نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته هى بذاتها مربوط الثابت لوظيفة رئيس محكمة النقض ومن فى درجته . وإذ جمعت هذه التسويات بين الوظيفة الأعلى ذات المربوط الثابت وذات المربوط المتدرج على السواء فإنها تدل على أن الشارع لم ير فى نوع مربوط هذه الوظيفة ما يدعو إلى التفرقة فى المساواة التى حققها فى الربط المالى وبالتالى فلم يقصد إلى عدم إنطباق نص البند (عاشراً) على وظيفة نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته لأنه ليس فى انطباقه عليها بالنسبة للمرتب سوى تأكيد وإستدامة تلك المساواة التى تغيها وتواصل النص عليها عندما إستبدل بجدول المرتبات جداول أخرى توالى بالقوانين أرقام ٥٤ لسنة ١٩٧٨ و ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ و ٣٢ لسنة ١٩٨٣ . وليس من حكمة منطقية وراء قول بأن الشارع قد شاء لهذه المساواة أن تتحقق عن طريق الربط المالى دون بلوغها بالتطبيق للبند (عاشراً) . وغاية ما يترتب على مثال التسويات المشار إليها أن العضو متى بلغ مرتبه عند نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها ما يساوى كامل المرتب المقرر للوظيفة الأعلى مباشرة أياً كان نوع مربوطها ثابتاً أو غير ثابت فإنه لا يجوز له أن يحصل على أية زيادة فى مرتبه حتى لا يجاوز به مرتب الوظيفة الأعلى عملاً بحكم القيد الوارد بنص البند (عاشراً) المشار إليه ، وتكون إفادة العضو من النص فى هذه الحالة مقصورة على إستحقاقه البدلات المقررة للوظيفة الأعلى وهذا تطبيق لحكم البند المذكور وليس عدم إنطباق له - وهو ما تخلص منه المحكمة ومن جماع ما تقدم إلى أن نص البند (عاشراً) محمولاً على مقاصد المشرع ومعبراً عنها إنما ينطبق على وظائف نواب رئيس محكمة النقض ومن فى درجتهم .

وحيث إنه متى أصبح العضو فى المركز القانونى الذى يخوله إستحقاق مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة طبقاً لحكم المادة « عاشرأ » فإنه يستحق أية زيادة مستقبلية تطراً على هذه المخصصات المالية بأية أداة تشريعية كانت ، ذلك أن القاعدة القانونية التى أولته ذلك المركز لم تصدر لتحكم وقائع لحظية غير متجددة وإنما أقامت نظاماً يتمتع بسريان دائم شأنه بلموغ مرتب وبدلات العضو حد المساواة بما هو مقرر من هذه المخصصات المالية للوظيفة الأعلى وهو ما يوجب إنفاذ ما يحقق إستمرارية هذه المساواة مابقى هذا النظام قائماً .

وحيث إنه بتاريخ ١٢ من إبريل سنة ١٩٨٨ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ - بتحديد مرتبات شاغلى بعض الوظائف ونص فى مادته الأولى عن أن « يمنح مرتباً مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنوياً وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنوياً كل من يشغل وظيفة كان مدرجاً لها فى الموازنة العامة للدولة فى أول يوليو سنة ١٩٨٧ الربط الثابت وبدل التمثيل المقرر للوزير » وفى المادة الثالثة على أن « يعمل به اعتباراً من ١٩٨٧/٧/٧ » وإذا كانت وظائف رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام من بين الوظائف التى ينطبق عليها نص المادة الأولى من هذا القانون الذى ورد فى مذكرته الإيضاحية المحررة فى ١٢ / ١٢ / ١٩٨٧ وفى مناقشة مواده بجلسة مجلس الشعب فى ٢١ مارس سنة ١٩٨٨ أنه وضع لتعديل المرتب وبدل التمثيل المقرر للوظائف القضائية المذكورة وغيرها من الوظائف المعدلة لها ، فإنه يكون من الواضح أن دور هذا القانون وصداه بين أحكام قانون السلطة القضائية لا يتعدى التعديل الجزئى لجدول المرتبات الملحق والمحدود بزيادة المرتب وبدل التمثيل المقرر للوظائف القضائية المذكورة إلى المقدار المحدد بنص المادة الأولى المشار إليه .

وحيث إنه لما كان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية قد قسم الوظائف إلى مستويات يعلو بعضها بعضاً وجمع في أعلاها بين وظائف رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام في مستوى مالى واحد ، واجتمعت في المستوى السابق على ذلك وظائف نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف الأخرى والنواب العاميين المساعدين فإن الوظيفة الأعلى مباشرة في حكم البند « عاشر » من قواعد تطبيق جدول المرتبات تكون رئيس محكمة النقض بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة بالنسبة لرؤساء محاكم الاستئناف الأخرى ، والنائب العام بالنسبة للنواب العاميين المساعدين وهذا ما يتمشى مع مسميات الوظائف القضائية بمحاكم النقض والاستئناف والنيابة العامة .

وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان الثابت من البيانات الرسمية المقدمة في الطلب أن وزارة العدل كانت قد تفهمت نص المادة « عاشر » على النحو الصحيح وطبقت أحكامه على الطالب تطبيقاً سليماً إلى ما قبل صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ والعمل به ، وذلك بأن صار وهو في وظيفة نائب رئيس محكمة النقض واعتباراً من تاريخ ١/٧/١٩٨٣ - يتقاضى من المرتب والبدلات مقدار ما هو مقرر منها لوظيفة رئيس محكمة النقض باعتبارها الوظيفة الأعلى مباشرة وهو ما لازمه أن يلاحق بالاستحقاق أى تحسين يدخل على هذه المخصصات المالية . وكان المرتب وبدل التمثيل المقرران لوظيفة رئيس محكمة النقض قد تعدلا بموجب أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ وأصبح المرتب السنوى مقداره ٤٨٠٠ جنيه وبدل التمثيل ٤٢٠٠ جنيه سنوياً وسويت مخصصات رئيس المحكمة على هذا الأساس كما هو ثابت بالبيان المقدم بمفردات مرتبه في ٧/٧/١٩٨٧ تاريخ العمل بالقانون المذكور فإن الطالب اعتباراً من هذا التاريخ وعملاً بنص المادة « عاشر » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية يكون مستحقاً المرتب وبدل التمثيل المذكورين ويتعين الحكم بتسوية ما هو مستحق له من مرتب وبدلات على هذا الأساس .

مجموعة

السنة التاسعة والثلاثون
الجزء الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
وفي المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(أولاً)

الأنعام الصادرة في طلبات رجال القضاء

(١)

إجراءات - استقالة - إعاره - أقدمية إجراءات الطلب

ميعاد تقديم الطلب :

١ - وجوب تقديم طلبات رجال القضاء بعرائض تودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية أو إعلان أصحاب الشأن بها أو علمهم يقينياً . المادتان ٨٤ ، ٨٥ من قانون السلطة القضائية . تحقق علم الطالب بالتنبيه الموجه إليه علماً يقينياً وعدم تقديمه لعرضه الطلب إلا بعد هذا الميعاد . أثره عدم قبوله . لا يغير من ذلك لجوء الطالب إلى طريق الاعتراض على التنبيه أمام مجلس القضاء الأعلى بعد إنتهاء ميعاد رفع الطلب .

١٧ ٢ (الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٢)

٢ - طلب الإلغاء وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً . م ٨٥ قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

٢٠ ٣ (الطلبان رقم ٦٣ ، ١٠١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التظلم الاختياري من القرار الإداري لدى الجهة الإدارية في خلال الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء أثره . انقطاع سريان هذا الميعاد وعدم بدئه إلا بعد صدور القرار في التظلم والعلم به علماً يقينياً .
٤٠	٩٠	(الطلب رقم ١٤١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٣)
٤٤	٩٠	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٤)
		٤ - قرار مجلس القضاء الأعلى برفض تظلم الطالب من تقدير كفايته في تقرير التفتيش المطعون فيه . وجوب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً . خلو الأوراق مما يفيد علم الطالب به علماً يقينياً . أثره . قبول الطلب .
٤٧	٩١	(الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٦ ق « رد » قضاء « جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٤)
		الصفة في الطلب : وزير العدل هو الرئيس الإداري المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بها . اختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .
٢٤	٤	(الطلبات أرقام ٧١ ، ٨٦ ، ٨٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٩)
		ولاية محكمة النقض : طلب الإلغاء . وجوب تقديمه ضد قرار إداري . تقديمه قبل صدور القرار غير مقبول .
٢٤	٤	(الطلبات أرقام ٧١ ، ٨٦ ، ٨٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٩)

استقالة

١ - طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه أو علمه به علماً يقينياً . المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

٣ . ٥ (الطلب رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق ، ٥ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

٢ - انقطاع القاضى عن عمله مدة ثلاثين يوماً . قرينة على الاستقالة الضمنية . الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . عدم وجوب إنذاره قبل اعتبار خدمته منتهية . إنتفاء القرينة بتقديم القاضى أعذاراً يقدرها مجلس القضاء الأعلى

٤٤ ١٠ (الطلب رقم ٤٤ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٤)

إعارة

١ - إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة . عدم اختيار الطالب للإعارة لشغله وظيفه أعلى من الوظائف التى يتم الاختيار من بينها . لا خطأ .

٥ . ١٢ (الطلب رقم ٢ لسنة ٥٧ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)

٢ - القرار الضمنى بتخطى الطالب فى الإعارة . الدفع بعدم قبول طلب التعويض عنه لصيرورته نهائيا لعدم الطعن فيه فى الميعاد . لا محل له . علة ذلك .

٥ . ١٢ (الطلب رقم ٢ لسنة ٥٧ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		أقدمية
		١ - الحكم بإلغاء القرار الجمهورى فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية . أثره . إلغاء جميع القرارات الجمهورية الصادرة بالحركات القضائية اللاحقة متى كان القرار الملغى أساسها فى تحديد أقدميته .
٢٤	٤	(الطلبات أرقام ٧١ ، ٨٦ ، ٨٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
		٢ - استقالة الطالب . أثرها . عدم قبول طلبه السابق بتعديل أقدميته مادام لم يتمسك بالاستمرار فى طلب .
٣٠	٥	(الطلبان رقما ٥٤ لسنة ٥٤ ق ، ٥ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
		٣ - استقرار أقدمية الطالب بعدم الطعن فى الميعاد على القرار الجمهورى الصادر بتعيينه قاضياً . مؤداه . عدم أحقيته فى طلب تعديل أقدميته بمناسبة صدور القرار الجمهورى اللاحق بتعيين القضاة المقارن بهم أو عند اختلاف القاعدة التى تحكم أقدميتهم عند التعيين بالقضاء عن تلك التى تحدت أقدمية الطالب طبقاً لها .
		(الطلبان رقما ٣١ لسنة ٤٨ ، ٤٣ لسنة ٤٩ القضائين « رجال القضاء »
١٤٦١	٢٥٠	جلسة ١٩٨٨/١ / ٢٥) .

(ت)

تأديب - ترقية - تفتيش - تنبيه

تأديب

قانون السلطة القضائية لا يعرف نظام محو الجزاءات
التأديبية .

٣٠ ٣ (الطلبان رقما ٦٣ ، ١٠١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

ترقية

١ - ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين « ب »
و « أ » .

أساسها . الأقدمية مع الأهلية . الأهلية الواجب توافرها
للترقية . مناطها .

٢ - إنتقاص أهلية القاضى ، ومجانبته للصفات التى
تتطلبها طبيعة وظيفته . أثره . للجهة الإدارية أن تتخطاه
فى الترقية نزولا على مقتضيات المصلحة العامة .

١٣ ١ (الطلب رقم ١٠٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/١/٥)

٣ - إخطار وزير العدل للطالب بأن الحركة القضائية لن
تشمله بالترقية بسبب غير متعلق بتقارير الكفاية ، وقرار
مجلس القضاء الأعلى برفض تظلمه من هذا الإخطار ليس من
قبيل القرارات الإدارية النهائية - مؤدى ذلك . عدم قبول طلب
الإلغاء إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى المتضمن تخطيه
فى الترقية .

٣٠ ٣ (الطلبان رقما ٦٣ ، ١٠١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين (أ، ب) أساسها الأقدمية والأهلية . ثبوت أن الوقائع المنسوبة للطالب وإن إقتضت توجيه التنبيه إليه لاتبرر تخطيه في الترقية . مؤداه إعتبار قرار التخطي معيباً باساءة إستعمال السلطة .
٢٠	٣	(الطلب رقم ٦٣ ، ١٠١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
تفتيش		
		١ - تقرير التفتيش على عمل الطالب وثبوت أن ما بقى به من مآخذ بعد رفع بعضها لايسوغ الهبوط بتقرير كفايته إلى درجة متوسط . أثره . وجوب رفعه إلى درجة فوق متوسط .
٤٠	٩	(الطلب رقم ١٤١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٥/٣)
		٢ - ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة « متوسط » لا يتناسب وحقيقة عمله خلال فترة التفتيش . أثره . رفعه إلى درجة « فوق المتوسط » .
٤٧	١١	(الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)
تنبيه		
		١ - ثبوت أن الوقائع التى نسبت للطالب واستأهلت توجيه التنبيه إليه من شأنها أن تنقص أهليته المطلوبة . مؤدى ذلك تخطيه في الترقية . لا خطأ .
١٣	١	(الطلب رقم ١٠٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وزير العدل والنائب العام لهما حق تنبيه أعضاء النيابة العامة الذين يخلون بواجباتهم إخلالاً بسيطاً بعد سماع أقوال عضو النيابة . م ١٢٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . ثبت أن التنبيه الموجه للطالب له ما يبرره . النعى عليه لا أساس له .
٢٤	٤	(الطلبات أرقام ٧١ ، ٨٦ ، ٨٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩) ٣ - نعى الطالب ببطلان قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر بتأييد التنبيه الموجه إليه من النائب العام استناداً إلى عضوية الأخير في المجلس . لا أساس له . علة ذلك .
٢٤	٤	(الطلبات أرقام ٧١ ، ٨٦ ، ٨٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩) ٤ - ثبت أن الوقائع المنسوبة للطالب وإن اقتضت توجيه التنبيه إليه لاتبرر تخطيه في الترقية مؤداه . اعتبار قرار التخطي معيباً بإساءة استعمال السلطة .
٢٤	٤	(الطلبات أرقام ٧١ ، ٨٦ ، ٨٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

(م)

مجلس القضاء الأعلى - مرتبات - معاش

مجلس القضاء الأعلى

نعى الطالب ببطلان قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر بتأييد التنبيه الموجه إليه من النائب العام استناداً إلى عضوية الأخير في المجلس . لا أساس له . علة ذلك .

٢٤

٤

(الطلبات ارقام ٧١ ، ٨٦ ، ٨٨ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » . جلسة ١٩٨٨/٣/٩)

مرتبات

١ - إقتصار المساواة بين نائب رئيس محكمة الاستئناف ونائب رئيس محكمة النقض الذي كان يليه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض - على المرتب والبدايات . الفقرة الثالثة من البند تاسعا من قواعد تطبيق جداول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ . مؤدى ذلك . عدم لزوم ترقية نائب رئيس الاستئناف في هذه الحالة إلى درجة رئيس استئناف المقابلة لدرجة نائب رئيس محكمة النقض . علة ذلك .

٣٧

٨

(الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٧ ق « رجال القضاء » . جلسة ١٩٨٨/٤/١٩)

٢ - النص في البند العاشر من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المضاف بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ . مقتضاه . تقرير حق مالى للعضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها اقتضاء مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة أيا كان مربوطها ثابتا أو متدرجا ولو لم يرق إليها . انطباق حكم هذا النص على وظائف نواب رئيس محكمة النقض ومن فى درجتهم . علة ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اكتساب العضو المركز القانونى الذى يخوله استحقاق مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة . مؤداه . أحقيته لأية زيادة تظراً فى المستقبل على مخصصات هذه الوظيفة بأية أداة تشريعية كانت . علة ذلك .
		٤ - صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتعديل المرتب وبدل التمثيل المقرر لكل من رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١٧ . مؤداه . أحقية نواب رئيس محكمة النقض ومن فى درجتهم لهذا المرتب وبدل التمثيل متى بلغ مرتب أى منهم فى تاريخ العمل به نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها .
١٤٧٦	٢٥٤	٢ - ٤ (الطلب رقم ٥٢ لسنة ٥٨ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)
		معاش
		استحقاق الحد الأقصى للمعاش عن الأجر المتغير :
		استحقاق الحد الأقصى للمعاش عن الأجر المتغير . شرطه عدم استحقاقه إلا لمن كانت مدة اشتراكه فى التأمين عنه وبقى عناصر التسوية تؤدى إلى بلوغه أو بلوغ حد يزيد عليه . الفقرة الأولى والثالثة من المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .
٣٢	٦	٠ (الطلب رقم ١٢٣ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)
		المبلغ الإضافى
		١ - المبلغ الإضافى . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه . اعتبار العمل نظيراً للعمل القضائى . مناطه .. الموثق بالمحاكم الشرعية . عدم اعتباره من النظراء . مودى ذلك . عدم استحقاقه المبلغ الإضافى عن مدة اشتغاله بهذا العمل . الموظف القضائى بالمحاكم الشرعية اعتباره من النظراء . مؤداه . استحقاقه المبلغ الإضافى عن مدة اشتغاله بهذا العمل .
١٤٦٤	٢٥١	(الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية . وقف انتفاع عضو الهيئة القضائية السابق بخدماته إذا التحق بعمل أو مارس أيه مهنة . عودة حقه في الانتفاع بها من تاريخ ترك العمل أو المهنة . ترك الطالب عمله بالمحاماه . مناطه . نقل إسمه إلى جدول غير المشتغلين . مؤدى ذلك تسوية حقه في المبلغ الشهرى الإضافى من تاريخ هذا النقل .
١٤٦٩	٢٥٢	(الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٧ق « رجال القضاء » جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨) ٣ - المبلغ الإضافى . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه . المادة ٣٤ مكررا من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . عدم استحقاق القاضى لهذا المبلغ عن مدة استيفائه فى الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى فى الثلاثين من يونيو عملا بالمادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية .
١٤٧٣	٢٥٣	(الطلب رقم ٦٩ لسنة ٥٧ق « رجال القضاء » جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨)
		(ن)
		نقل
		استقلال جهة الإدارة بتنظيم العمل بالمحاكم وتحديد ما تحتاجه كل منها من دوائر ومستشارين . شرطه . التزامها فى نقلهم بالقواعد المقررة بقانون السلطة القضائية مستهدية فى ذلك بما تراه محققا للمصلحة العامة .
٣٥	٧	(الطلب رقم ٦٩ لسنة ٥٦ق « رجال القضاء » جلسة ١٩/٤/١٩٨٨)

ثانياً

الأحكام الصادرة فى المواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية

(١)

إثبات - أحوال شخصية - إختصاص - إرتفاق-إرث - إستئناف -
استيراد - إستيلاء - أشخاص إعتبارية - إعلان - إفلاس - التزام -
إلتباس إعادة النظر - أمر على عريضة - أموال عامة - اهلية - إيجار .

إثباتات

عبء الإثبات :

منازعة الطاعن فى تقدير لجنة الطعن لأرباحه مدعياً عدم
صحته . مؤداه . إلتزامه بإثبات إدعائه وتقديم الأدلة التى تؤيده .

٦٦٦ ١٣٠ (الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٨)

الاحتجاج بمستند مقدم فى دعوى أخرى غير منضمة لا يفى
الخصم عن تقديمه . ولو كانت الدعوى الأخرى مردده بين نفس الخصوم
منظورة فى نفس الجلسة المحددة لنظر الدعوى المحتج به فيها .

١٣١١ ٢٢٣ (الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

إجراءات الإثبات :

الإحالة إلى التحقيق :

طلب الإحالة للتحقيق ليس حقاً للخصوم . لمحكمة الموضوع
رفض إجابته متى وجدت فى أدلة الدعوى ما يكفى لتكوين
عقيدتها .

٦٣٦ ١٢٤ (الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		كفاية أوراق الدعوى ومستنداتها . لا على الحكم إذ لم يجب طلب الإحالة إلى التحقيق .
١٢٧٤	٢١٨	(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٧) طلب الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الاستئناف :
		جواز طلب الإحالة للتحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم استجابتها له بعد أن قعد الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .
٥٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩) إجراءات التحقيق :
		١ - وجوب أن يثبت بمحضر التحقيق نص الأقوال والإجابات التي يدلى بها الشاهد أمام المحكمة دون التصرف فيها بالتلخيص أو بالإختصار . المادتان ٩١ ، ٩٣ من قانون الإثبات . علة ذلك . عدم إثبات أقوال الشاهد بمحضر التحقيق . مؤداه . وجوب إستبعاد شهادته وعدم التعويل عليها عند تقدير أقوال الشهود .
٣٩٥	٨١	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٦ أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٨/٣/١٥) ٢ - تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الأخرى رغم إلزامه من المحكمة . أثره . سقوط حقه في الإستشهاد به .
٥٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إرجاء المحكمة سماع شهود النفي لجلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم مانع . لا بطلان . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير هذا المانع بغير معقب . « الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ »
١٢١٥	٢٠٥	إستجواب الخصوم .
		١ - الإستجواب . طريق من طرق تحقيق الدعوى . لجؤ المحكمة إليه لا ينم عن إهدارها وسائل الإثبات الأخرى طالما لم تفصح عن ذلك صراحة . حقها في العدول عنه متى وجدت في أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها . « الطعن رقم ٧٧ ، ٧٨ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ »
١١٨٨	٢٠٠	٢ - جواز قبول الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك عند تخلف الخصم عن الحضور في الإستجواب بغير عذر مقبول أو إمتناعه عن الإجابة بغير مبرر . م ١١٣ إثبات . شرطه . أن يكون حكم الإستجواب قائماً . عدول المحكمة عنه ، مؤداه . عدم إلزامها بإحالة الدعوى إلى التحقيق . « الطعن رقم ٧٧ ، ٧٨ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ »
١١٨٨	٢٠٠	طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده :
		طلب إلزام الخصم بتقديم محررات تحت يده . شرط قبوله .
٩٢٠	١٥٠	« الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩ »

الصفحة	القاعدة	
		طرق الإثبات
		(١) الإثبات بالكتابة :
		الإحتجاج بصور المحررات :
		١ - النعى بعدم جواز الإحتجاج بالصورة الضوئية لمستند فى الدعوى . تعلقه بتقدير الدليل فيها . وجوب إثارته أمام محكمة الموضوع .
٣٦٤	٧٥	« الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٧ »
		٢ - الصورة الشمسية للمحرر . لا حجية لها فى الإثبات متى جعدها الخصم .
٥٩٩	١١٧	« الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣١ »
		(ب) البينه :
		١ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . إستقلال قاضى الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها .
١٠٩٩	١٨٢	« الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩ »
		٢ - تقدير أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على آخر . من سلطة محكمة الموضوع دون معقب . شرطه .
١٢١٥	٢٠٥	« الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ »

الصفحة	القائمة	
		(ج) القرائن :
		القرائن القانونية :
		إقامة المشرع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز في عهده التي تسلمها فعلاً . م ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات . إرتفاع هذه القرينة متى أثبت الموظف أن العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادته لم يكن في وسعه التحوط لها .
٢٨٢	٥٩	« الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣ »
		القرائن القضائية :
		لمحكمة الموضوع إستنباط القرائن القضائية . مادامت مؤدية عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها .
٣٦٤	٧٥	« الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٧ »
		(د) الإقرار :
		الإقرار غير القضائي :
		الإقرار غير القضائي . حجيته قاصرة على المقر . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . شرطه . إقامته على أسباب سائغة .
٢١٨	٤٨	« الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٨ »
		الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية :
		البيئة الشرعية :
		١ - سماع القاضي المحقق بيئة المدعية في دعوى التطليق للضرر وهي شهادة رجل وإمرأتين . عدم إثباته بالمحضر أقوال

الصفحة	القاعدة	
		الشاهدة الثانية والإكتفاء بالقول بأنها قررت ما قررته الشاهدة الأولى . مؤداه . عدم الإعتداد بهذه الشهادة فى حساب نصاب البينه الشرعية . علة ذلك .
٣٩٥	٨١٠	« الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » جلسة ١٥/٣/١٩٨٨ » ٢- البينه فى خصوص التطليق للضرر . وجوب أن تكون من رجلين أو رجل وامرأتين .
٣٩٥	٨١	« الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » جلسة ١٥/٣/١٩٨٨ » مسائل عامة : بطلان الورقة المثبت بها الحق أو تنازل الخصم عن التمسك بها . لا يعنى بطلان الاتفاق أو التنازل عن الحق الولد بها . جواز إثباته بدليل آخر . تنازل الخصم عن التمسك بدليل فى الدعوى . لا يعد تنازلاً عن الأدلة الأخرى . علة ذلك .
١٨٠	٤١	« الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٨٨ »
		إثراء بلا سبب
		دعوى الإثراء بلا سبب . عدم قيامها حيث تقوم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . علة ذلك .
٨٨١	١٤٣	« الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٥/١٩٨٨ »

أجانب

١ - استئناف الأحكام الصادرة في أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب . رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . الكتاب الرابع من قانون المرافعات . أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية . شرطه . شمولها على البيانات المقرر للإعلانات فضلاً عن بيان كاف لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف . م ٣١ من اللائحة أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيها لنظر الطلب . م ٨٧ مرافعات . علة ذلك .

٨٤٩ (١) (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية» «هيئة عامة»
جلسة ١٩٩٣/١/٢٦ .

٢ - القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع من أجنبي بصحيفة لوجوب رفعه دائماً بتقرير . خطأ في تطبيق القانون .

٨٤٩ (١) (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية» «هيئة عامة»
جلسة ١٩٩٣/١/٢٦ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>أحوال شخصية</p> <p>أولاً: المسائل الخاصة بالمسلمين:</p> <p>التطليق للغيبة:</p> <p>التطليق للغيبة . م ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . أن تكون غيبة الزوج سنة فأكثر فى بلد غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة . وأن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول . تقدير العذر من سلطة قاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائفا .</p>
١٦٣	٣٧	<p>(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)</p> <p>التطليق للضرر:</p> <p>١ - الضرر الموجب التفريق وفقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ما هيته . إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا ترى المرأة الصبر عليه ويستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره .</p>
١٠٧٧	١٧٩	<p>(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ ق « احوال شخصية » . جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨)</p> <p>٢ - معيار الضرر فى معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شخصى . تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً . أمر موضوعى متروك لقاضى الموضوع .</p>
١٠٧٧	١٧٩	<p>(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨) .</p>

الصفحة	القاعدة	
		محاولة الإصلاح بين الزوجين -
		١ - الحكم بالتطليق طبقاً للمادة السادسة من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه . أن يعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين مع توافر شروط الضرر . خلو صفحات جلسات محكمة أول وثانى درجة من إثبات أية محاولة للإصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكالتهما المصرح لهما بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات . تضمين الحكم المطعون فيه رغم ذلك عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما . لا سند له من الأوراق . قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط . مخالفة للقانون .
٩٧٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٧ ق « احوال شخصية » جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٨٨)
		٢ - التطليق إعمالاً لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين - لم يزسم القانون طريق معيناً لمحاولة الإصلاح ولم يستوجب حضور الزوجين أمام المحكمة عند إتخاذ هذا الإجراء . عرض الصلح على وكيل المطعون عليها ورفضه كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .
١٠٧٧	١٧٩	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ ق « احوال شخصية » جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٨٨)
		طلب التطليق من خلال الاعتراض على الطاعة :
		طلب الزوجة التطليق من خلال دعواها بالاعتراض على الطاعة وجوب إتخاذ إجراءات التحكيم فيه إذا عجزت المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين لاستحكام الخلاف بينهما . اتفاق الحكيم على التطليق . مؤداه . وجوب القضاء بما قرراه دون معارضة أو مناقضة . مخالفة ذلك . خطأ .
١٢٦٠	٢١٥	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		التطليق للتضرر من اقتران الزوج بأخرى :
		٢ - إقتران الزوج بأخرى بعير رضا الزوجة الأولى التي في عصمته . إعتباره ضرراً بها تعفى من اثباته متى طلبت التفريق لأجله . م ٦ مكرر فقرة ثانية وثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . جواز نقض الزوج لهذه القرينة بإثبات رضا زوجته بالزواج الجديد .
١٧٢	٣٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		٢ - إقتران الزوج بأخرى دون رضا الزوجة الأولى يتحقق به الضرر بمجرد وقوعه . مؤدى ذلك . عدم جدوى محاولة الإصلاح التي تقتضى إزالة أسباب الضرر ولو إنتهت الزيجة الجديدة بالطلاق .
١٧٢	٣٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		النسب :
		١ - النسب يثبت فى جانب الرجل بالفراش وبالبينة وبالإقرار .
١٦٨	٣٨	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		٢ - البينة فى دعوى النسب . هى شهادة رجلين او رجل وامرأتين .
١٦٨	٣٨	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		٣ - زواج المطعون عليها المسلمة بالطاعن المسيحي وهى تجهل ذلك الزواج . زواج فاسد . مؤدى ذلك . جواز ثبوت النسب
٥٤١	١٠٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		العدة :
		١ - إنقضاء العدة بالقروء فى فقه الأحناف . القول فيه للزوجة بيمينها . شرطه . أن تكون المدة بين الطلاق والوقت الذى تدعى عدم إنقضاء العدة تحتل ذلك .
		٢ - إدعاء المطلقة التى توفى عنها زوجها عديم إنقضاء عدتها . جوازه خلال السنة التالية للطلاق .
١٠٩٢	١٨٠	١ - ٢ (الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨)
		متعة :
		تقدير المتعة وتقسيط سداد ما هو محكوم به . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها على ذلك من محكمة النقض طالما لم ينزل الحكم بها عن الحد الأدنى فى تقديرها بنفقة سنتين على الأقل .
١٣٧٩	٢٣٥	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)
		النفقة :
		١ - إلزام الطاعن بنفقة المطعون عليها عن فترة إمتناعها عن طاعته دون حق بحكم نهائى . خطأ فى تطبيق القانون .
		م ١١ مكرراً (ثانياً) من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية .
٥٤٨	١٠٩	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الحكم النهائي برفض دعوى الاعتراض على الدخول في الطاعة تأسيساً على أن المطعون عليها ممتنعة دون حق عن الطاعة وكون هذه الواقعة بعينها هي المسألة الأساسية في الدعوى بطلب نفقة الزوجة بدءاً من ذات الفترة . مؤدى ذلك . الامتناع عن إعادة النظر فيها في أية دعوى تالية طالما لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين . علة ذلك .</p>
٥٤٨	١٠٩	<p>(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)</p> <p>ثانياً: المسائل الخاصة بغير المسلمين :</p> <p>جواز إثبات حصول الطلاق طبقاً للشريعة الإسلامية بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البينة .</p>
١١٤	٢٧	<p>(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/١٩)</p> <p>دعوى الأحوال الشخصية :</p> <p>الإثبات فيها :</p> <p>١ - الإجراءات الشكلية لإثبات في مواد الأحوال الشخصية . خضوعها لقانون الإثبات . تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة لبدء التحقيق وفي الجلسة التالية رغم إلزامه من المحكمة بذلك . أثره سقوط حقه في الاستشهاد به . علة ذلك . م ٧٦ من قانون الإثبات .</p>
١١٤	٢٧	<p>(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - إجراءات الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية . م ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وم ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .</p>
٥٤١	١٠٨	<p>(الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)</p> <p>٣ - الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية .</p> <p>٤ - إقامة المدعى البينه على دعواه . طلب المدعى عليه يعد ذلك يمين المدعى على أنه محق في دعواه . غير مقبول . علة ذلك .</p>
١٠٧٧	١٧٩	<p>٣ - ٤ (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		الموطن :
		الموطن في الشريعة الإسلامية - ما هيته . عدم إنتقاصه بموطن السكن . لا فرق بين الموطن ومحل الإقامة . شرطه الإقامة بصفة مستقرة ولو لم تكن مستمرة . تقدير قيام عنصر الإستقرار ونية الاستيطان من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا .
٦٧٤	١٣٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩/٤/١٩٨٨)
		الادفاع فيها :
		إلغاء الفصل الخاص برفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية مؤداه . وجوب أعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن إبداء الدفع الشكلية . عدم إبداء الدفع المتعلقة بالإجراءات قبل التكلم في موضوع الدعوى . أثره . سقوط الحق فيما لم يبد منها .
١٠٧٧	١٧٩	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ ق « احوال شخصية » جلسة ٢٨/٦/١٩٨٨)

الصفحة	القائمة	وصف الحكم الصادر فيها :
		١ - الحكم يكون حضورياً إذا سمعت الدعوى وأدلتها في مواجهة المدعى عليه الحاضر بنفسه أو بوكيل عنه . المادتان ٢٨٣ ، ٢٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥٤١	١٠٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)
		٢ - الأصل في اعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هو بحقيقة الواقع لا بما تصفه به المحكمة .
٥٤١	١٠٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)
		بياناته :
		النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التجهيل بشخص المحكوم له أو المحكوم عليه . عدم ترتيب بطلان الحكم جزاء عليه . م ١٧٨ مرافعات .
١٠٥١	١٧٤	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)
		حجية :
		عدم إجماع الفقهاء على الأخذ بمبدأ حجية الأحكام على إطلاقه . الاستثناءات التي وردت عليه . ماهيتها . وجوها لإعادة النظر تقابل وجوه الطعن في الأحكام المقررة في القوانين الحديثة إلا إذا خالف الحكم نصاً في القرآن أو السنة أو خالف الإجماع .
٥٤١	١٠٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)
	١	حجية الإعلام الشرعى :
		حجية الإعلام الشرعى . كيفية دفعها . بحكم يصدر من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . م ٣٦١ من اللائحة الشرعية .
١٦٨	٣٨	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	رفع الاستئناف :
		<p>الطعن في الحكم الصادر في دعوى الأحوال الشخصية :</p> <p>١ - إستئناف الأحكام الصادرة في أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب . رفعه بتقرير في قلب كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . الكتاب الرابع من قانون المرافعات أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية . شرطة . شمولها على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كاف لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف . م ٣١ من اللائحة أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيتها لنظر الطلب . م ٨٧ مرافعات . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p>
٨٤٩	(أ)	<p>٢ - الدعوى - ومثلها الإستئناف - تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب . إعلان الخصم بها . القصد منه . العبرة في الورقة التي يرفع بها الاستئناف . توافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها . لا تشرب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى تضمنت البيانات التي يشملها التقرير . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p>
٨٤٩	(أ)	<p>جواز الاستئناف :</p> <p>الحكم بإلزام المطعون ضدها بتقديم عقد زواجها . حكم يتعلق بدليل من أدلة الإثبات في دعوى بطلان عقد الزواج ولا تنتهى بها الخصومة فيها . مؤدى ذلك . عدم جواز إستئنافه إستقلالاً . م ٢١٢ مرافعات</p>
١١٤	٢٧	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	تسبيب الحكم الاستثنائي :
٨٤٩	(أ)	<p>٣ - القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع من أجنبي بصحيفة لوجوب رفعه دائماً بتقرير . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق « احوال شخصية » «هيئة عامة» جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p>
١١٨٨	٢٠٠	<p>بطلان الحكم :</p> <p>عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة . شرطه . أن تطلب النيابة الكلمة الأخيرة ويحال بينها وبين ما أرادت .</p> <p>(الطعن رقم ٧٧، ٧٨ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)</p>
		<p>إختصاص</p> <p>أولاً : الاختصاص المتعلق بالولاية (الولائي) .</p> <p>إختصاص القضاء الإداري :</p> <p>١ - إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض . مناطه . رفعها بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري نص عليه في البنود التسعة الأولى من المادة ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو تعلق المنازعة بتصرف قانوني تعبر فيه جهة الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيناها الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية - أو التي ينسب إلى موظفيها ارتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم . إختصاص محاكم القضاء العادي وحده بنظرها مثال . (بشأن طلبات التعويض التي ترفعها جهة الإدارة على موظفيها عما يقع من عجز في عهدهم)</p>
٢٨٢	٥٩	<p>(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعويض . مناطه . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التى تأتيتها الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية أو التى ينسب إلى موظفيها إرتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم ومنها المنازعات المتعلقة بمسئوليتهم المدنية عما تنسبه لهم جهة الإدارة من أعمال شخصية ضارة بها وما تراه مستحقاً لها فى ذمهم من تعويض عما يقع فى عجز فى عهدهم . إختصاص محاكم القضاء العادى وحده بنظرها . مؤدى ذلك . إقتصار إختصاص محاكم مجلس الدولة على التحقق من توافر شروط الخييم من المرتب طبقاً للقانون ١٨١ لسنة ١٩٥١ دون المساس بأصل الحق . علة ذلك .</p>
٥٥٩	١١١	<p>(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)</p> <p>٣ - الهيئة العامة للتأمين الصحى من أشخاص القانون العام العاملون بها موظفون عموميون . علاقتهم بها علاقة تنظيمية . مؤداه . النزاع بشأن توقيع الهيئة جزاء إدارى على أحد موظفيها وعدم استحقاق مرتب مدة إنقطاعه عن العمل . إختصاص القضاء الإدارى بنظره . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p>
٥٧٦	١١٤	<p>(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		محكمة القيم :
		١ - المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم وأوجب على المحاكم الأخرى إحالتها . ماهيتها .
٦١٢	١١٩	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٢ ق « جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٨ »)
		٢ - دعوى الطاعنين بطلب عدم الإعتداد بتصرف الحراسة العامة في المحل التجاري ملكهم بالبيع إثر فرض الحراسة على أموالهم ورده إليهم . منازعة ناشئة عن الحراسة تستهدف إلغاء أثر من الآثار المترتبة عليها . عدم قفل باب المرافعة فيها قبل العمل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أثره . اختصاص محكمة القيم وحدها ولائيا بنظرها .
٦١٢	١١٩	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٢ ق « جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٨ »)
		طبيعة الاختصاص الولائي :
		الاختصاص الولائي . إعتباره مطروحا على محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٧٦	١١٤	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٢ ق « جلسة ٣ / ٣ / ١٩٨٨ »)
		ثانيا الاختصاص النوعي أو القيمي :
		الاختصاص النوعي أو القيمي يتعلق بالنظام العام . ليس للخصوم الاتفاق على خلافه . جواز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .
٣٢٠	٦٥	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٣ ق « جلسة ٢ / ٢٥ / ١٩٨٨ »)

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص المحاكم المدنية :
		المحاكم المدنية . إختصاصها بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . قيام النزاع حول المطالبة بكامل رسوم رسو وإرشاد السفينة طبقاً لأحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٨٣ الخاص برسوم الإرشاد . خلو أحكام هذا القانون من تحديد الجهة المختصة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه . أثره . إختصاص المحاكم المدنية بنظرها دون الجهة الإدارية . إلتزام المحكم المطعون فيه هذا النظر دون أن يعرض لقرارى وزير النقل البحرى والهيئة العامة لميناء بور سعيد الصادرين فى هذا الشأن صحيح . علة ذلك .
١٤٢٣	٢٤٣	(الطعن رقم ٢٧١٠ لسنة ٥٧ ق « جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٨ »)
		لجان الفصل فى المنازعات الزراعية :
		الإختصاص الإفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مناطه . أن يكون الفصل فى المنازعة يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد . من ٣٢ إلى ٣٦ مكرراً « ذ » من قانون الإصلاح الزراعى . عدم تطلب المنازعة تطبيق حكم من أحكام هذه المواد . مؤداه . إختصاص المحاكم العادية بنظرها .
٦٣٦	١٢٤	(الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ ق « جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٨٨ »)

الصفحة	القاعدة	
		<p>القضاء بعدم الإختصاص والإحالة :</p> <p>تكييف المحكمة الإستئنافية للعلاقة بين طرفي النزاع بأنها علاقة إجارية عن أرض فضاء وقضاؤها بعدم إختصاص المحكمة الجزئية قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة . إرتباط هذه الأسباب بمنطوق الحكم إرتباطاً وثيقاً . صيرورته نهائياً . أثره . تقيد المحكمة المحال إليها بهذا القضاء ولو بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون . علة ذلك .</p>
٣٢٠	٦٥	(الطعن رقم ٩٧٨ السنة ٥٣ ق « جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٨ »)
		<p>ثالثاً : الإختصاص القضائي الاولى :</p> <p>إختصاص المحكمة الإدارية للجامعة العربية :</p> <p>إختصاص المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية دون غيرها بالمنازعات التى تنشأ بين المنظمة والموظفين العاملين بها .</p>
١٠٣٣	١٧٠	(الطعن رقم ١٣١١ السنة ٥٢ ق « جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٨ »)

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة المختصة :
		(٢) إقامة المدعى فى بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم إقامته فيها إلا زمنا يسيرا . أثره . إختصاصها بنظر الدعوى طبقا للقانون الدولى الخاص .
١١٠٩	١٨٤	(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٥ ق « جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٨٨ »)
		انضمام مصر إلى اتفاقية جامعة الدول العربية بشأن تنفيذ الأحكام :
		انضمام مصر إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ أثره . إعتبار أحكام الإتفاقية قانونا واجب التطبيق الحكم الصادر من العراق والتى إنضمت إلى الإتفاقية يكون واجب التنفيذ فى مصر متى توافرت الشروط المنصوص عليها فى تلك الإتفاقية حتى ولو كانت المحاكم المصرية مختصة بنظر المنازعة التى صدر فيها الحكم . . .
١١٠٩	١٨٤	(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٥ ق « جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٨٨ »)
		إرتفاق
		حق المرور :
		الدعوى غير المباشرة . نطاقها . اكتساب حق المرور لمصالح الأرض المحبوسة عن الطريق العام . خروجه عن نطاق استعمال الدعوى غير المباشرة . علة ذلك .
١٢٤٨	٢١١	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ ق « جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨٨ »)

الصفحة	القاعدة	
		(إرث)
		دعوى الإرث :
		دعوى الإرث . من الدعاوى التى يوجب فيها القانون إختصاص أشخاص معينين هم ورثة المتوفى . نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لأحدهم . أثره .
٢٧٨	٥٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٥٥ ق احوال شخصية جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)
		شهر حق الإرث . ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة . عدم الشهر . جزاؤه منع شهر تصرف الوارث دون منع التصرف ذاته ..
١٣١١	٢٢٣	« الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥ »
		إستئناف
		جواز الاستئناف :
		الاحكام الجائز استئنافها :
		دعوى المؤجر بطلب فسخ عقد إيجار أرض فضاء لانتهاء مدته . منازعة المستأجر استناداً إلى ورود العقد على مكان مبنى خاضع للامتداد القانونى . تقدير قيمتها بأجرة المدة المتنازع على إمتداد العقد إليها وإعتبارها غير محددة . مؤداه . جواز إستئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك .
		المواد ٣٩ - ٤١ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ مرافعات .
١١٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٧٨/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الاحكام الغير جائز استئنافه استقلالاً:</p> <p>الحكم بإلزام المطعون ضدها بتقديم عقد زواجها . حكم يتعلق بدليل من أدلة الإثبات في دعوى بطلان عقد الزواج ولا تنتهى به الخصومة فيها . مؤدى ذلك عدم جواز إستئنافه إستقلالاً . المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .</p>
١١٤	٢٧	<p>(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق - احوال شخصية جلسة ١٩٨٨/١/١٩)</p> <p>ميعاد الاستئناف :</p> <p>ميعاد المسافة . وجوب إعتباره مع ميعاد الإستئناف ميعاداً واحداً يتكون منهما ميعاد الطعن . تعلق هذا الميعاد بالنظام العام . قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق فى الإستئناف . عدم إضافتها ميعاد المسافة رغم وجوبه . خطأ فى القانون . م ١٦ مرافعات . لا يغير من ذلك مجرد إتخاذ محل مختار .</p>
١٠٠	٢٣	<p>(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)</p> <p>صحيفة الإستئناف :</p> <p>صحيفة الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف . م ٥٨/٢ ق ١٧/١٩٨٣ . لا يشترط أن يكون المحامى الذى وقع عليها هو نفسه محررها .</p>
١٣٧٩	٢٣٥	<p>(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٦ ق « اقوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)</p>

الصلحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">رفع الاستئناف:</p> <p>١- إستئناف الأحكام الصادرة في أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب . رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . الكتاب الرابع من قانون المرافعات . أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . شرطه . شمولها على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كائن لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الإستئناف . م ٣١ من اللائحة أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيهَا لنظر الطلب . م ٧٨ مرافعات . علة ذلك .</p>
٨٤٩	« أ »	<p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق « احوال شخصية » « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p> <p>٢ - الدعوى - ومثلها الإستئناف - تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد ايداع صحيفة قلم الكتاب . إعلان الخصم بها . القصد منه . العبرة في الورقة التي يرفع بها الإستئناف ، توافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها . لا تشريب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى تضمنت البيانات التي يشملها التقرير . علة ذلك .</p>
٨٤٩	« أ »	<p>« الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق « احوال شخصية » « هيئة عامة » . جلسة ١٩٩٣/١/٢٦ . »</p> <p>(٣) القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع من أجنبي بصحيفة لوجوب رفعة دائماً بتقرير . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٨٤٩	« أ »	<p>« الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق « احوال شخصية » « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/١/٢٦ . »</p>

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الإستئناف :
		١ - الخصومة في الإستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة . تحديد الخصم . مناطه .
٥١٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
١٢٤١	٢١٠	(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)
		٢ - الخصومة في الإستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة .
		الخصم المدخل في الدعوى بغير الطريق القانوني . اختصاصه في الإستئناف . غير جائز .
٦٤٤	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)
		٣ - الاختصاص في الطعن . وجوب رفعه ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعة خصمه . قضاء الحكم الابتدائي بإخلاء الشركة المستأجر من الباطن من العين المؤجرة والتسليم ورفض طلباتها في الدعوى المنضمة . إعتبارها خصماً حقيقياً تتوافر لها المصلحة في الطعن بالإستئناف ولو لم يبادر المستأجر الأصلي بالطعن فيه .
١٢٤١	٢١٠	(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>آثار الاستئناف :</p> <p>الأثر الناقل للاستئناف :</p> <p>الأثر الناقل للاستئناف . مؤداه . اعتبار أوجه الدفاع السابق إبداءها من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحاً بقوة القانون بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ما لم يقيم الدليل على التنازل عنه .</p> <p>(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)</p> <p>الطلبات الجديدة والأسباب الجديدة</p> <p>١ - الطلب الاحتياطي . اختلاف موضوعه عن موضوع الطلب الأصلي وعدم إندراجه في مضمونه ، إعتباره طلباً جديداً ، عدم جواز إبدائه في الاستئناف لأول مرة . مؤدى ذلك . لمحكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله . م ١/٢٣٥ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٧)</p> <p>٢ - الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف . ماهيته . م ٢٣٥ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)</p> <p>٣ - طلب رفض الدعوى أمام محكمة أول درجة . طلب تحديد المسئولية عن الضرر أمام محكمة الاستئناف . عدم مغاييرته للطلب الأصلي لاندراجه في عموم طلب رفض الدعوى ودخوله في نطاقه . أثره . عدم إعتباره طلباً جديداً . جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . م ١/٢٣٥ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦)</p>
١٣١٧	٢٢٤	
١٢٧٤	٢١٨	
١٢٨٧	٢١٩	
١٤١٩	٢١٨	

الصفحة	القاعدة	
		نظر الاستئناف :
		مباشرة المحامى للإجراءات أمام محكمة الاستئناف عن المستأنفين جميعا . عدم إعلانه عن وفاة البعض منهم أثناء نظر الاستئناف . أثره . عدم قبول النعى من باقى المستأنفين ببطلان الحكم . علة ذلك .
١٥٤	٣٦	(الطعن رقم ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		الحكم فى الاستئناف :
		١ - قضاء محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف التزامها بتسبيب الشق الذى شمله التعديل - إعتبار باقى أسباب الحكم الابتدائى قائمة ولو خلا الحكم الاستئنافى من إحالة صريحة .
١٩٣	٤٤	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٢ - تنافر ما انتهت إليه المحكمة الاستئنافية من وقائع نتيجة ما استخلصته منها المحكمة الابتدائية إستخلاصا ظاهر القبول دون الرد على أسباب الحكم الابتدائى . مؤداه . قصور مبطل .
٢٨٢	٥٩	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)
		٣ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للمطعون ضده الرابع . عدم جواز تصديها للموضوع بالنسبة له .
٦٤٤	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قضاء المحكمة الإستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو فى الإجراءات لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . مؤداه . إلزامها بالفصل فى الدعوى . امتناع إعادتها إلى محكمة أول درجة التى فصلت فى موضوعها . علة ذلك . استنفاد هذه المحكمة ولايتها .
٧٠٢	١٣٨	(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧) ٥ - الحكم فى دعوى الملكية الصادر من المحكمة الابتدائية . سقوط الحق فى إستئنافه بمضى أربعين يوماً من تاريخ صدوره . المواد ٢١٣ ، ٢١٥ ، ١/٢٢٧ مرافعات . توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل نهائياً فى دعوى الملكية لا أثر له علة ذلك استقلال دعوى القسمة عن دعوى الملكية موضوعاً وسبباً .
١٠٣٩	١٧١	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤) ٦ - الحكم الاستئنافى . لمحكمة الإستئناف فى تسببه أن تؤيد الحكم الابتدائى وأن تحيل على وقائعه وأسبابه دون اضافة متى كانت كافية لحمله ورأت فيها ما يغنى عن ايراد جديد .
١٣٠٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤) ٧ - إلغاء محكمة الإستئناف الحكم الابتدائى عدم إلزامها بالرد على أسبابه حسبها أقامت قضائها على مايكفى لحمله .
١٤٠٩	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>إستيراد</p> <p>إستيراد السيارات :</p> <p>الاتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية مصر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداها . كفالة نادي السيارات الصادر عنه دفتر المرور للمستورد . كفالة قانونية . قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم إعتبار نادي السيارات المصرى ضامناً مالم يصدر ضمانة للسيارة المفرج عنها .</p>
١١٢١	١٨٦	<p>(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ في جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨)</p> <p>إستيراد أجهزة التكييف بقصد استعمالها لدور العرض السينمائي :</p> <p>المعدات وأجهزة التكييف التي تستورد بقصد إستعمالها لدور العرض السينمائي . تقرير إعفائها من الرسوم الجمركية . مناطه . صدور قرار من وزير المالية في كل حالة على حده بناء على اقتراح وزير الثقافة . م ١/٣ ق ٢٣ لسنة ١٩٧٤</p>
١٢٦٩	٢١٧	<p>(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(استيلاء)
		اختلاف الإستيلاء الحاصل لأغراض التموين عنه في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ :
		١ - الاستيلاء الحاصل لأغراض التموين وفقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اختلافه عن الاستيلاء المؤقت وفقاً لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة . المدة في الحالة الأولى غير محددة ابتداءً ولا تنتهي إلا بصدر قرار من وزير التموين
١٩٣	٤٤	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٢ - الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . اختلاف قواعده وأحكامه عما هو منصوص عليه في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . أثره . إنتهاء الاستيلاء وفقاً لأحكام الأول رهن بصدر قرار من وزير التموين .
٥٣٦	١٠٧	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
		الإستيلاء والاختصاص :
		طلب الإخلاء المبني على تجرد واضع اليد من سنده لإنتهاء مدة الاستيلاء دون الطعن على القرار الوزاري الصادر بذلك مقتضاه . اختصاص القضاء العادي بنظره .
١٩٣	٤٤	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)

الصفحة	القاعدة
	<p>أشخاص إعتبارية</p> <p>مدلول كلمة الحكومة :</p> <p>مدلول كلمة الحكومة فى معنى المادة ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية . عدم اتساعه لغيرها من أشخاص القانون العام التى تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة وميزانية مستقلة . إعفاء هذه الأشخاص من الرسوم القضائية شرطه . أن ينص القانون على إعفائها .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ ق « المينتان مجتمعتان » - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥) (أ) ٥</p> <p>هيئة الأوقاف المصرية :</p> <p>الإعفاء من الرسوم القضائية . مقصور على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة الأوقاف المصرية لها شخصية إعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ ق « المينتان مجتمعتان » - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥) (أ) ٥</p> <p>شركات القطاع العام :</p> <p>الشخصيات الإعتبارية لشركات القطاع العام . استقلالها عن المؤسسات التى تتبعها . اقتراح مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين بالتعاقد مع شاغلى وحدات عقارات شركات التأمين . لايلزم هذه الشركات إلا بقرار من مجلس إدارتها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١) ١٩٧ ١١٧٤</p>

إصلاح زراعى

تصرف المالك إلى صغار الزراع :

جواز نقل ملكية مالم يستول عليه من الأطيان الزراعية الزائدة عن مائتى فدان إلى صغار الزراع طبقا للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . شرطه . أن تكون حرفة المتصرف إليه منهم الزراعة . عدم جواز التصرف فيها إلا لصغار الزراع أيضا . المادة ٤ مكرر ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، التفسير التشريعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ . مؤدى ذلك . وجوب أن يكون المتصرف إليه بالغاً سن الرشيد .

(الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢) ٢٣٧ ١٣٨٧

تمثيل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى :

وزير الزراعة هو صاحب الصفة فى تمثيل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أمام القضاء . بإعتباره رئيس مجلس إدارتها . قرار رئيس مجلس الوزراء ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩) ٢١١ ١٢٤٨

إعلان

إعلان صحيفة إفتتاح الدعوى :

١ - ميعاد الحضور المنصوص عليه فى المادة ٦٦ من قانون المرافعات . لا يمنح إلا مرة واحدة ولا يلزم منحه مرة أخرى عند تعجيل الدعوى بعد وقفها أو تقصير جلسة تالية .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/٤/١٩) ١٣٢ ٦٧٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - استئناف الأحكام الصادرة في أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب . رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . الكتاب الرابع من قانون المرافعات . أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية . شرطه . ثمولها على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كان لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف م. ٣١ من اللائحة أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيه لنظر الطلب م. ٨٧. مرافعات . علة ذلك .</p>
٨٤٩	(أ)	<p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق « احوال شخصية » « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p> <p>٣ - الدعوى - ومثلها الاستئناف - تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب . إعلان الخصم بها . القصد منه . العبرة في الورقة التي يرفع بها الاستئناف ، توافق البيانات التي يتطلبها القانون فيها . لا نثريب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى تضمنت البيانات التي يشملها التقرير . علة ذلك .</p>
٨٤٩	(أ)	<p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق « احوال شخصية » « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p> <p>إعلان الخصم في شخص وكيله :</p> <p>جواز إعلان الخصم في شخص وكيله متى اقترن إسم الوكيل باسم الموكل . أثر ذلك . سريان مواعيد الطعن على الأحكام في حق الأصل من تمام إعلانها في شخص الوكيل بصفته . إعلان المطعون ضده الثاني بصفته وكيلاً المطعون ضدها الأولى بالحكم الصادر عليه بذات الصفة . مؤداه . وسقوط حقها في الاستئناف بانقضاء الميعاذ من تمام هذا الإعلان .</p>
١٢٥٨	٢١٤	<p>(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		إعلان لجهة الإدارة :
		قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة في الحالات المحددة قانونا . لازمه . إخطاره المعلن إليه بذلك بكتاب مسجل يكفى إثبات المحضر توجيه هذا الكتاب بأصل الإعلان دون صورته المسلمة من قبل . م ١١ مرافعات .
١٤٠٣	٢٣٩	(دعوى المخاصمة رقم ٨٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)
		إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها :
		إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والأحكام . كيفيته . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . خلو الأوراق مما يفيد أن مركز إدارة الشركة الطاعنة يغير المقر الذي تم الإعلان فيه . أثره . صحة الإعلان .
١٩٣	٤٤	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		بطلان الإعلان :
		١ - الإعلان بطريقة تنطوي على الغش لمنع المعلن إليه من الدفاع في الدعوى أو تفويت مواعيد الطعن في الحكم . باطل ولو استوفى ظاهريا الشكل القانوني .
٢٧٨	٥٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)
		٢ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمذكرة دفاع الخصم الآخر . نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٩٥٤	١٥٦	(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - وجوب التحقق من إعلان الخصوم إعلاناً صحيحاً بالدعوى التى صدر فيها الحكم الأجنبى قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . تمسك الطاعن بإعلان إعلانه وإطراح المحكمة لهذا الدفاع دون التحقق من صحة إعلانه بالدعوى وفق الإجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم وعدم تعارض هذه الإجراءات مع إعتبارات النظام العام فى مصر . خطأ وقصور</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩)</p> <p>إفلاس</p> <p>خلو قانون التجارة من قواعد خاصة بتنظيم الآثار المترتبة على الحكم بإعلان التصرفات التى تصدر من المدين المفلس فى فترة الرتبة . مؤداه . الرجوع فى شأنها إلى القواعد العامة فى القانون المدنى . إلزام الدائن سئ النية الذى تسلم غير المستحق بالإضافة إلى رد ما تسلمه - بدفع فوائد محسوبة على أساس السعر القانونى من يوم الوفاء لا من يوم المطالبة القضائية . م ١٨٥ مدنى .</p>
١١٠٩	١٨٤	
		<p>(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩)</p> <p>إلتزام</p> <p>تنفيذ الإلتزام :</p> <p>١ - العدول عن التنفيذ العينى إلى التعويض النقدى رخصة لقاضى الموضوع . شروطها . تقدير مدى الإرهاق الذى سيصيب المدين نتيجة تنفيذ إلتزامه عيناً . من سلطة محكمة الموضوع .</p>
٣٤٠	٦٩	
		<p>(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٥)</p>
١٠١٦	١٦٦	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إخلال المؤجر بالتزامه بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . م ٥٧١ مدنى . للمستأجر طلب التنفيذ العيني أو بطريق التعويض .
١٠١٦	١٦٦	(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٥) انتقال الإلتزام : حوالة الحق :
		٥ - إعلان المدين بالحوالة . حصوله بأيه ورقه رسمية تعلن إليه بواسطة المحضرين . م ٣٠٥ مدنى . لا يغنى عن ذلك إخطاره بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقربه .
١٠٦٨	١٧٧	(الطعن رقم ٢٨٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧) إنقضاء الإلتزام : ١ - الوفاء :
		حظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى أو الأجنبى م ٢ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بق ١٠٧ لسنة ١٩٥٠ . نطاقه . الاتفاق على حلول المشتري محل البائع فى الإلتزام بدين الدائن المرتهن الأجنبى الجنسية وعلى أن الوفاء به يتم بإيداعه أحد المصارف بحساب غير مقيم مجمد باسم الدائن . لا مخالفة فيه لهذا الخطر . علة ذلك . م ٥ ق ١٩٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧) ٢ - التجديد :
		تجديد الإلتزام بتغيير الدين . حالاته . م ٢/٣٥٢ مدنى .
١١٠	٢٦	(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الإنابة :
		٤ - الإنابة فى الوفاء والإنابة القاصرة . ماهية كل منهما . المادتين ١/٣٥٩ ، ١/٣٦ مدنى .
١٠	٢٦	(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٨)
		التماس إعادة النظر
		<hr/>
		الغش كسبب لالتماس إعادة النظر . ماهيته . ما كان مباح الاطلاع عليه من أعمال الخصم أو فى مركز يسمح بمراقبته أو كشفه . لا يعتبر وجهاً للإلتماس . م ١/٢٤١ مرافعات . ثبوت أن محضر إيداع الثمن فى دعوى الشفعة كان على ذمة قضية أخرى . لا يصلح سبباً لإلتماس إعادة النظر .
٦٨٥	١٣٤	(الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)
		أمر على عريضة
		<hr/>
		الأوامر على العرائض . جواز إصدارها فى غير الحالات المنصوص عليها متى توافرت شروطها . م ١٩٤ مرافعات علة ذلك .
١٢١	٢٨	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأوامر الصادرة بتقييد الحريات أو التنقل أو المنع من السفر، وجوب تنظيمها بقانون يصدر من السلطة التشريعية دون غيرها وليس من سلطة أخرى أو بأداة أدنى . علة ذلك . الأمر الصادر من القاضى بمنع الطاعن من السفر دون أن يكون هناك قانون ينظم ذلك . مخالف للقانون .</p>
١١٥٩	١٩٤	(الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)
<h2 style="text-align: center;">أموال عامة</h2> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/>		
		<p>الأماكن المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لانتفاع الأفراد بها أموال عامة . تصرف للسلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجره . هذا الترخيص من الأعمال الإدارية يحكمها القانون العام ولا يخضع للقانون الخاص أو القيود التى تفرضها قوانين إيجار الأماكن .</p>
١٢١٩	٢٠٦	(الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الترخيص بشغل وحدات المبنى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بمحطة الركاب البحرية-عدم إعتباره عقد إيجار .</p> <p>مؤداه . عدم إختصاص لجان تحديد الأجرة بتقدير القيمة الإيجارية لتلك الوحدات .</p>
١٢١٩	٢٠٦	(الطعن رقم ١٥٩٧ السنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)
		<h2 style="text-align: center;">أهلية</h2> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/> <h3 style="text-align: center;">التصرف فى عقار غير كامل الأهلية :</h3> <p>الغبن الفاحش فى عقار غير كامل الأهلية . شرطه . م ٤٢٥ مدنى.مؤداه . الغبن فى التعاقد . شرطه . م ١٢٩ مدنى . إستغلال التعاقد طيشاً بيناً أو هوى جامحاً فى التعاقد الآخر . مؤداه .</p>
١٢١٢	٢٠٤	(الطعن رقم ٣٤٥ السنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

إيجار

أولاً : القواعد العامة فى عقد الايجار .

تطبيق قواعد القانون المدنى فى الايجار

خلو قوانين الإيجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة للإيجار فى القانون المدنى . وفاة المستأجر أثناء المدة الاتفاقية وقبل استلامه المسكن المؤجر . حلول ورثته محله بإعتبارهم وارثين لعقد الايجار . م ٦٠١ مدنى . لا محل لإعمال أحكام الإمتداد الواردة فى قوانين ايجار الأماكن .

(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) ١٠٥ ٥٢٤

بعض أنواع الايجار :

(١) ايجار الأرض الفضاء :

١ - ايجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين ايجار الأماكن . طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد متى كان مطابقاً للحقيقة .

(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣) ٩٤ ٤٦٤

٢ - تأجير العين لاستعمالها فناء لمدرسة مجاورة . لا يغير من طبيعتها . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣) ٩٤ ٤٦٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني . معاملتها معاملة المبنى المؤجرة لأغراض السكنى . م ٢٧/١ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عدم سريانها على الأرض الفضاء .</p>
٤٦٤	٩٤	<p>(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>٤ - ايجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن . العبرة في وصف العين المؤجرة بما يتضمنه العقد متى كان مطابقا لحقيقة الواقع . لا يغير من ذلك الغرض الذي استؤجرت من أجله أو تكون مسورة أو أقيم عليها مبان أو إنشاءات في سبيل الإنتفاع بها لم تكن محل اعتبار عند التعاقد .</p>
٧٢١	١٤١	<p>(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p> <p>دب) تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة :</p> <p>١ - رئيس المدينة - دون المحافظ - هو صاحب الصفة في تأجير العقارات المملوكة ملكية خاصة للدولة والواقعة في نطاق مدينته . علة ذلك .</p>
١٨٤	٤٢	<p>(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الأماكن المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لانتفاع الأفراد بها أموال عامة . تصرف للسلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجره . هذا الترخيص من الأعمال الإدارية يحكمها القانون العام ولا يخضع للقانون الخاص أو القود التي تفرضها قوانين إيجار الأماكن .</p> <p>الترخيص بشغل وحدات المبنى الهبئة العامة لميناء الإسكندرية بمحطة الركاب البحرية عدم اعتباره عقد إيجار . مؤداه . عدم اختصاص لجان تحديد الأجرة بتقدير القيمة الإيجارية لتلك الوحدات .</p>
٥٢١٩	٢٠٦	<p>(الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)</p> <p>التجديد الضمني لعقد الإيجار :</p> <p>التجديد الضمني لعقد الإيجار من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع متى أقام قضاءه على دليل مستمد من وقائع الدعوى وأوراقها .</p>
٦٣٦	١٢٤	<p>(الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٠)</p> <p>دعوى المستأجر بالإخلال للغصب :</p> <p>دعوى المستأجر بالإخلال للغصب . تعلقها بأصل الحق لا محل لقصرها على المؤجر وحده . علة ذلك .</p>
٤٧٤	٩٦	<p>(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		إنهاء العقد :
		١ - تنبيه المطعون ضدهم على الطاعنين خلال الأجل المنصوص عليه بعقد الايجار بإنهاء العقد وإخلاء عين النزاع . معاودتهم بتنبيه لاحق متضمنا ما حواه التنبيه الأول ودون أن يرد به ما يعتبر فسخا له أو عدولاً عنه . أثره . اعتبار التنبيه السابق قائما ومنتجا لآثاره . تعويل الحكم على ما جاء بالتنبيه الأول . صحيح فى القانون .
٧٢١	١٤١	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨) (٢) عقود الايجار الغير خاضعة للقوانين الاستثنائية . مؤقتة . عدم تحديد مدتها أو ربط إنتهائهما بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ إنتهائهما . وجوب اعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه الحق فى إنتهائه بالتنبيه على الآخر فى الميعاد القانونى . المادتان ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدنى .
٨٦٦	ج	(الطعان رقم ٧٦٦ ، ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) ٣ - إنعقاد عقد الايجار لمدة محددة تتجدد تلقائيا لمدة مماثلة طالما كان المستأجر قائما بتنفيذ التزاماته . تخويله وحده - دون المؤجر - حق إنتهائه . أثره . وجوب اعتبار العقد - بعد انتهاء المدة الاتفاقية - منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة وانقضائه بالتنبيه بناء على طلب أحد المتعاقدين فى المواعيد المبينة بنص المادة ٥٦٣ مدنى . لا محل لاستبعاد نص المادة المذكورة وإنهاء العقد بموت المستأجر الذى لم - يبد فى حياته الرغبة فى إنتهائه - أو بمضى ستون عاما قياساً على حق الحكر أو بتدخل القاضى لتحديد مدته . علة ذلك .
٨٦٦	ج	(الطعان رقم ٧٦٦ ، ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ثبوت انعقاد عقد الإيجار محل النزاع لمدة خمس سنوات تتجدد طالما كان المستأجر قائماً بسداد الأجرة وحقه وحده في طلب إنهائه . وجوب اعتباره منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة وحق المتعاقدين في طلب إنهائه بالتنبيه على الآخر قبل النصف الأخير من الشهر . م ٥٦٣ مدنى . قيام الطاعنين بالتنبيه على المطعون ضدهم بإنهاء العقد فى الميعاد . أثره . انفصام العلاقة الإيجارية . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وتحديد مدة الإجارة بثلاثين عاماً . خطأ .
٨٦٦	ج	(الطعن رقم ٧٦٦ ، ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣) ثانياً : تشريعات إيجار الأماكن : سريان أحكامها :
		١ - وزير الإسكان والتعمير . إختصاصه دون غيره بإصدار القرار بمد نطاق سريان أحكام البسبب الأول من القانون ١٩٧٧/٤٩ على بعض القرى . صدور القرار من المحافظ . مخالفة القانون .
٣٨٦	٧٩	(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٣)
		٢ - وزير الإسكان - دون غيره - هو صاحب التفويض فى مد نطاق سريان أحكام قوانين إيجار الأماكن على القرى التى يصدر بتحديد قرار منه . علة ذلك .
٨٩٤	١٤٥	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٤)
		قرارات اللجان الإدارية المشكلة وفقاً لأحكامها :
		قرارات اللجان الإدارية المشكلة وفقاً لأحكام قانون إيجار الأماكن . إختصاص القضاء العادى بنظرها ولو توافرت لها مقومات القرار الإدارى . لا خروج فى ذلك على قواعد الإختصاص الولائى . علة ذلك . م ١٦٧ من الدستور .
٣٩٩	٨٢	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		إثبات العلاقة الإيجارية :
		تنازل الطاعنة عن التمسك بعقد الايجار لا يحول بينها وبين إثبات العلاقة الإيجارية بكافة الطرق . قضاء الحكم برفض دعواها بالتمكين إستناداً لهذا التنازل دون تحقيق دفاعها . خطأ وقصور .
٢٨٠	٤١	(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٧) تحديد الأجرة : تعلقها بالنظام العام : أحكام النصوص المنظمة لتحديد الأجرة . تعلقها بالنظام العام . أثره .
٤٤٥	٩٠	(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) الحكم بتقدير الأجرة « عيني » ، الحكم بتقدير الأجرة عيني ينصب على العين صيرورته نهائياً . أثره . عدم جواز المنازعة في التقدير .
١٠٣٠	١٦٩	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٣) الطعن على قرار تحديد الأجرة ميعاده : سريان الميعاد المخول للمستأجر للطعن خلاله على قرار تحديد الأجرة الصادر قبل استئجاره للعين ، م ١٤ ق لسنة ١٩٦٩ مناطه العلم اليقيني بسبق صدور القرار - وبأنه المستأجر الأول للعين . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص علم المستأجر - شرطه .
١١٤٦	١٩١	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والطعن فيها :</p> <p>١ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة الايجارية . عدم جواز الطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن . المادتان ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>الحكم الصادر من محكمة أول درجة ومن محكمة الاستئناف فى الطعن على قرار لجان تحديد الأجرة الوارد على مدى خضوع المكان لأحكام قانون ايجار الأماكن من عدمه . خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة فى قانون المرافعات .</p> <p>عجلة ذلك .</p>
٨٩٤	١٤٥	<p>(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٤)</p> <p>٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء قرار اللجنة المطعون عليه وعدم اختصاصها بتحديد أجرة عقار النزاع لعدم سريان أحكام قانون ايجار الأماكن على المنطقة الكائن بها . الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض . جائز .</p>
٨٩٤	١٤٥	<p>(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٤)</p> <p>أجرة البواب :</p> <p>إتفاق المؤجر والمستأجر على مقابل المزايا المستقلة عن العين المؤجرة . وجوب إعماله ما لم يقصد منه التحايل على القانون . اللجوء إلى القضاء أو الإتفاق على تعديل مقابل هذه المزايا زيادة أو نقصانا . جائز . مثال بشأن أجرة البواب .</p>
٢٦٤	٥٦	<p>(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الاجرة الإضافية مقابل تغيير الغرض من استعمال العين المؤجرة :</p> <p>تغيير الغرض من استعمال العين المؤجرة لغير أغراض السكنى . أثره . أحقية المالك فى تقاضى أجرة إضافية عنها .</p> <p>م ٢٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . سواء وقع التغيير سابقاً أم لاحقاً على نفاذ أحكام القانون المذكور ما دام كائناً بعد العمل به .</p>
٤٤٥	٩ .	<p>(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)</p> <p>حقوق والتزامات المؤجر والمستأجر :</p> <p>١ - حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للمكان المؤجر :</p> <p>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمكان المؤجر . م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أثره . بطلان العقد أو العقود اللاحقة للعقد الأول بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام . إغفال الحكم تحديد العقد الأجدر بالحماية . خطأ .</p>
٥٩٩	١١٧	<p>(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)</p> <p>٢ - حظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد :</p> <p>١ - تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . من سلطة قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائغاً</p>
٣٥٩	٧٤	<p>(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٦)</p> <p>٢ - احتجاز الشخص مالكاً أو مستأجراً لأكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . مخالفة للنظام العام . أثره . بطلان العقد أو إنفساخه . للمؤجر فى الحالين مصلحة فى طلب إخراج المستأجر الذى بطل عقده أو انفسخ . إختلافه عن أسباب الإخلاء الواردة فى المادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٣٥٩	٧٤	<p>(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحكم بإنهاء العقد كجزاء تكميلي توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . م ١/٨ ، ٦٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ غير مانع لكل ذي مصلحة مالكا للعقار أو طالب إستئجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة لمدنية بطلب بطلان التصرف وإخلاء المخالف . قصر الجزاء لمدنى على تغيير المخالفة لا سند له .
٤٩٥	١٠٠	(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) ٤ - إحتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . إنفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المساكن التى أبرم عقود إيجارها . حظر الإحتجاز قاصر على الشخص ذاته وعدم إمتداد الحظر لزوجته . علة ذلك .
٤٩٥	١٠٠	(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) ٥ - تأجير المسكن مفروشا . عدم إعتباره من قبل المقتضى للإحتجاز . تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن . من سلطة قاضى الموضوع متى كان تقديره سائغا .
٤٩٥	١٠٠	(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) ٦ - إحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه . إنفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المساكن التى أبرم عقود إيجارها . المقصود بالسيطرة المادية . ارتفاع الحظر عن الأماكن التى لا تصلح للسكنى . مثال التعاقد عن سكن لم يتم بناؤه .
٥٢٤	١٠٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		- إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . شرطه . وجود مقتض . تقديره من سلطة قاضى الموضوع .
٩٢٠	١٥٠	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩)
		٣ - إلتزام المستأجر بتمكين المالك من الإضافة والتعليق في العقار المؤجر .
		إلتزام المستأجر بتمكين المالك من تعليق العقار المؤجر .
		شرطه . حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم . انتهاء الترخيص قبل رفع الدعوى . أثره .
٦٥٥	١٢٧	(الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		الإمتداد القانونى لعقد الإيجار :
		« المستأجر للمسكن هو الطرف الأصيل فى عقد الإيجار ،
		١ - المستأجر للمسكن هو الطرف الأصيل فى عقد الإيجار
		عدم إعتباره نائباً عن الأشخاص الذين عددتهم المادة ٢٩ ق ٤٩
		لسنة ١٩٧٧ . إمتداد عقد الإيجار لصالح المقيمين منهم معه
		عند وفاته أو تركه للعين .
٢١٨	٤٨	(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٨)
		٢ - المستأجر للمسكن هو الطرف الأصيل فى عقد الإيجار
		عدم اعتبار المقيمون معه مستأجرين أصليين . لا محل لإعمال
		أحكام النيابة الضمنية . علة ذلك .
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		الإمتداد بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجته وأولاده ووالديه
		١ - امتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجته وأولاده ووالديه . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . إقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أيا كانت مدة الإقامة أو بدايتها . لقاضى الموضوع تقدير كون الإقامة مستقرة من عدمه .
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١)
		٢ - قبول المؤجر للأجرة من الورثة وتحريره إيصال سدادها باسم مورثهم المستأجر لا تعد موافقة منه على قيام علاقة إيجارية جديدة . علة ذلك . انتفاء الموافقة الصريحة أو الضمنية
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١)
		٣ - استمرار عقد الإيجار بعد وفاة الزوج أو تركه السكن . مناطه . استمرار رابطة الزوجية إلى وقت حدوث الوفاة أو الترك انقضاءها قبل ذلك . أثره . إغفال الحكم ببيان تاريخ الطلاق وتاريخ الترك . قصور .
٤٩١	٩٩	(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)
		استقلال الحاضنة بمسكن الزوجية :
		إفادة الزوجة بالمسكن المؤجر لزوجها رهين باستمرار العلاقة الزوجية . حق المطلقة الحاضنة فى الاستقلال بمسكن الزوجية . شرطه . إنتهاء الحضانة من حيث الواقع .
٤٣٦	٨٩	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		قيام الزوجة المستأجرة باعداد مسكن الزوجية وإقامة الزوج معها . قيام الزوجة المستأجرة باعداد مسكن الزوجية وإقامة زوجها معها . اعتبار إقامته على سبيل التسامح . لها أن تمنعه من الإقامة معها ولو كانت علاقة الزوجية قائمة ومستمرة .
٥٩٩	١٧	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١) الإقامة التي يترتب عليها مزية الإمتداد القانوني : ١ - الإقامة التي يترتب عليها مزية الإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين . المقصود بها . الإقامة المستقرة المعتادة حتى الوفاة أو الترك . إقامة الابنة مع والدها لخلاف مؤقت مع زوجها أو لرعاية والدها المريض لا تعد كذلك
٣١٦	٦٤	(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥) ٢ - إقامة الابنة بالمسكن مع والدها المستأجر حتى وفاته . أثره . استمرار الإيجار بالنسبة لها وإعتبارها مستأجرة م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقامتها في تاريخ لاحق للوفاة مع زوجها ببلدة أخرى . لا أثر له
٥٣٢	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) ٣ - الإقامة المستقرة للمستفيد من الإمتداد القانوني بالعين المؤجرة لا يحول دون قيامها الإنقطاع العارض عن الإقامة . مهما استطالت مدته طالما لم ينه الإقامة بإطلاقيه . إثبات أو نفى التغلّي عن العين المؤجرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
١١٦٥	١٩٦	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		المساكنة :
		١ - المساكنة . ماهيتها . المشاركة السكنية مع المستأجر منذ بدء الإجارة . حق المساكن في البقاء في العين المؤجرة بعد ترك المستأجر الأصلي أو إقامته ولو كان من غير من ورد ذكرهم بالمادة ٢٩ق لسنة ١٩٧٧ طالما لم تنقطع إقامته بها . علة ذلك .
٢١٨	٤٨	(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٨)
		٢ - الإقامة مع المستأجر على سبيل الإيواء المبنى على التسامح . لاتعد مساكنة . أثر ذلك . إنتفاء الحق في احتفاظه بالمسكن .
٣٣٥	٦٨	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩)
		٣ - المساكنة التي تنشئ للمتفعين بالعين المؤجرة حق في البقاء بها بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . وجوب حصولها منذ بدء الإجارة وإستمرارها دون إنقطاع .
١٠٩٩	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩)
		٤ - المساكنون للمستأجر الأصلي منذ بدء الإجارة . حقهم في الإنتفاع بالعين المؤجرة طوال مدة العقد أو بعد إنتهائها دون اشتراط إقامته بالعين . لهم جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الايجارية من تاريخ وفاته أو تركه للعين . مؤداه . وجوب إختصامهم جميعاً في المنازعات التي تنشأ بينه وبين المؤجر . علة ذلك . مثال .
١١٦٥	١٩٦	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		الترك والتخلي عن العين المؤجرة :
		١ - الترك الذي يبيح للمقيمين من أقارب المستأجر البقاء في العين المؤجرة . ماهيته .
٤٣٦	٨٩	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		٢ - ترك المستأجر العين المؤجرة وتخليه عنها للغير . واقع .
٤٣٦	٨٩	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		٣ - تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي عن العين المؤجرة . جواز أن يكون صريحاً أو ضمنياً ، لا تشريب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالشئ المؤجر فعلاً مادام قائماً بتنفيذ التزاماته .
٥٣٢	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
		الإمتداد القانوني في حالة الشركاء في استعمال العين المؤجرة لزوال نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي :
		- الشركاء في استعمال العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي . إمتداد العقد إليهم بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه للعين . م ٢٩/٢ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ .
		شرطه . قيام شركة حقيقية بينهم في النشاط الذي يمارسه المستأجر الأصلي في العين . المستأجرون من الباطن لأجزاء من العين . عدم إعتبارهم كذلك .
٧١	١٥	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١ - إشراك المستأجر آخر معه فى النشاط الذى يباشره م ٢٩/٢، ٣، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم إعتباره تنازلاً عن حقه فى الإنتفاع بها . تنازله عنها أو تركها لشركائه . جائز متى كان عقد الشركة حقيقياً .
١٤٠٩	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢) .
		٢ - إتيبات أو نفى ترك المستأجر للعين للمؤجرة لآخر أوقيام شركة بينه وآخر . واقع . إستقلال محكمة الموضوع . بتقديره . متى أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله .
١٤٠٩	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)
		أسباب الإخلاء :
		الإخلاء لعدم الوفاء بالآجرة وتكراره والتأخير فيه :
		التكليف بالوفاء :
		١ - إستحقاق آجرة متجددة فى ذمة المستأجر أثناء سير الدعوى . غير موجب لإعادة تكليفه بالوفاء بها . علة ذلك .
٢٩٠	٦٠	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٢ - الرسم المستحق على إنذار التكليف بالوفاء . إعتباره من المصاريف والنفقات الفعلية الواجبة الأداء لتوقى الحكم بالإخلاء . إغفال الحكم دفاع المؤجرة فى هذا الشأن . قصور .
٢٩٠	٦٠	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . شرط قبولها . التكليف بالوفاء . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً أو صدوره من لاحق لهم في توجيئه . أثره . عدم قبول الدعوى . وجوب صدوره من المؤجر الأصلي ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة . مؤداه .</p>
١٠٦٨	١٧٧	<p>(الطعن رقم ٢٨٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧)</p> <p>٤ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها . خلو الدعوى من التكليف أو وقوعه باطلاً أو متضمناً أجرة غير مستحقة . أثره . عدم قبول الدعوى .</p>
١٢٤١	٢١٠	<p>(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p> <p>تخلف المستأجر عن سداد قيمة استهلاك المياه :</p> <p>الأجرة المستحقة على المستأجر . ماهيتها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تخلف المستأجر عن سداد قيمة استهلاك المياه . إعتباره نكولاً عن دفع الأجرة . خضوعه لذات أحكام التأخر في الأجرة .</p>
١٢٤١	٢١٠	<p>(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>توقى الحكم بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة:</p> <p>حق المؤجرة فى طلب إخلاء المكان المؤجر لعدم الوفاء بالأجرة.</p> <p>لا عبرة بمقدار ما إستحق منها . علة ذلك . للمستأجر توقى الإخلاء بسداد الأجرة المستحقة وما استجد منها بعد رفع الدعوى ، وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى إقفال باب المرافعة . المادتان ٣١ ، ٣٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٢٩٠	٦٠	<p>(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p> <p>الإخلاء لعدم سداد الأجرة . للمستأجر توقى الحكم عليه به بسداد الأجرة المستحقة وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة الإستئناف .</p> <p>تخلفه عن الوفاء بأى قدر من الأجرة المستحقة أو ملحقاتها أو المصاريف والنفقات الفعلية . كاف للحكم بإخلائه . مثال .</p>
١٣٢٣	٢٢٥	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>التكرار في التأخير بالوفاء بالأجرة:</p> <p>١ - تكرار إمتناع المستأجر أو تأخيره عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء. م ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المقابلة للمادتين ١/٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ / ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المقصود به . توافر حالة التكرار . شرطه . وجوب أن تكون واقعة التأجير أو الامتناع عن سداد الأجرة لاحقة على صدور حكم نهائي في دعوى المؤجر الأولى الموضوعية بالإخلاء أو دعواه المستعجلة بالطرد القضاء في تلك الدعوى بعدم القبول أو الرفض لسبب آخر غير قيام المستأجر بالوفاء بالأجرة إبان نظرها . إثارته . إنتفاء حالة التكرار .</p> <p>٢ - إقامة المؤجر دعوى الإخلاء للتكرار فور صدور الحكم الإبتدائي بإخلاء المستأجر لإمتناعه عن سداد الأجرة وإبان نظر الإستئناف المرفوع عن ذلك الحكم . إلغاء محكمة الاستئناف هذا الحكم لسداد المتأخر عن الأجرة ولشבות عرض المستأجر لجزء منها على المؤجر قبل إنعقاد الخصومة فيها . أثره . عدم قيام حالة تكرار الامتناع أو التأخر عن الوفاء بالأجرة . إتخاذ الحكم المطعون فيه من مجرد رفع تلك الدعوى وصدور حكم غير نهائي فيها سنداً لتبوت حالة التكرار . خطأ .</p>
١٢٣٦	٢٠٩	١-٢ (الطعن رقم ٤٥ ، ١٠ ، ١٨٣٤ لسنة ٥٨ و . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>إخلاء المستأجر للتأجير من الباطن بغير إذن كتابي من المالك :</p> <p>١ - حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين للتأجير من الباطن بغير إذن كتابي منه . عدم جواز إثبات الإذن إلا بالكتابة . جواز إثبات نازل المؤجر عن الشرط المانع من التأجير من الباطن بكافة طرق الإثبات ومن الإيصال الصادر من المؤجر بتقاضى الأجرة ومقابل التأجير من الباطن . إعتباره ترخيصاً للمستأجر بالتأجير من الباطن .</p>
٦٤٤	١٢٥	<p>(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣٨٨/٤/١٣)</p> <p>٢ - عقد الأيجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجرة ولو كان مصرحاً في عقد الأيجار الأصلي بالتأجير من الباطن . الاستثناء : قبول المؤجر الأصلي لإيجار من الباطن بعد تمامه أو إستيفائه الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ .</p>
٩٨٣	١٦٠	<p>(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٦)</p> <p>٣ - تأجير المستأجر الأصلي عين النزاع للمطعون ضدها من الباطن . قيامها ببيعها بالجدك إلى الطاعنة دون توافر الشروط اللازمة للبيع . حصول الأخيرة على عقد إيجار عن العين من الحارس القاضى على العقار . إعتبار ذلك تعرضاً قانونياً</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>للمستأجر الأصلي في حقوقه الناشئة قبل المطعون ضدها عن عقد الايجار المبرم بينهما . حقه في مطالبتها بالأجرة المستحقة له قبلها بموجب هذا العقد .</p>
٩٨٣	١٦٠	<p>(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٦)</p>
		<p>٤ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن . وجوب إختصاص المستأجر الأصلي فيها . إنفراد المستأجر من الباطن بالطعن بالنقض وقعوده عن تنفيذ أمر المحكمة بإختصاص المستأجر الأصلي . أثره . عدم قبول الطعن . /</p>
١٠٦٣	١٧٦	<p>(الطعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)</p>
		<p>طبيعة التنازل عن الايجار دون إذن كتابي من المالك :</p> <p>حظر التنازل عن الايجار دون إذن كتابي من المالك . هو التزام بالإمتناع عن عمل لا يقبل التجزئة . مؤداه . تنازل أحد المستأجرين عن الايجار دون إذن . للمؤجر حق طلب فسخ العقد والإخلاء . لا مجال للتمسك بقاعدة الأثر النسبي للعقود . علة ذلك .</p>
٩٠٠	١٤٦	<p>(الطعن رقم ٩١٣ ، ١٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>فسخ عقد الإيجار لتنازل المستأجر عن العين المؤجرة دون إتباع إجراءات المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :</p> <p>١ - إنتهاء الحكم صحيحاً إلى القضاء بإبطال التنازل الصادر من المستأجر الأصلي عن جزء من العين المؤجرة إلى الطاعن لعدم إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، تعييبه فيما استطرد إليه تزيدهم بشأن تفسيره لنص المادة المشار إليها . أيا كان وجه الرأي فيه غير منتج .</p> <p>٢٢٩ ٥٠ (الطعنات رقما ٢٥١٠ ، ٢٥٤٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)</p> <p>٢ - دعوى المؤجرين بطلب فسخ عقد الإيجار لتنازل المستأجر عن العين المؤجرة دون إتباع إجراءات المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مما يثرتب عليه بطلان التنازل . مؤداه . إعتبار طلب إبطال التنازل معروضاً على محكمة الموضوع . علة ذلك .</p> <p>٢٢٩ ٥٠ (الطعنات رقما ٢٥١٠ ، ٢٥٤٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)</p> <p>٣ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء . بطلانه أو خلو الدعوى منه . وجوب الحكم بعدم قبولها . إنقضاء أثره بإستنفاد الغرض منه .</p> <p>٣٢٨ ٦٦ « الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥ »</p> <p>٤ - إنذار المؤجر للمستأجر بإنهاء العقد لاحتجازه مسكناً آخر . لا أثر له على التكليف السابق بالوفاء بالأجرة المتأخرة .</p> <p>٣٢٨ ٦٦ « الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥ »</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - حجز ما للمدين لدى الغير . لا يمنع المحجوز عليه من مطالبة المحجوز لديه بما فى ذمته . الوفاء يكون بإيداع المبلغ خزانة المحكمة . المادتان ٣٣٦ ، ٣٣٧ مرافعات . قضاء الحكم بالإخلاء لثبوت تخلف المستأجر عن سداد الأجرة بعد تكليفه بالوفاء قانونا ، لا ينال من سلامته وجود حجز على الأجره تحت يده طالما لم يودع ما فى ذمته خزانة المحكمة .</p>
٣٦٤	٧٥	<p>(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٧)</p> <p>تغيير وإساءة استعمال العين :</p> <p>براءة المستأجر مما أسند إليه من اتهام بتسهيل ارتكاب الدعارة بالعين المؤجرة. القضاء بإخلاء العين إستناداً إلى ما حصله الحكم من تحقيقات اللجنة . خطأ .</p> <p>علة ذلك . م ٣١/د ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
١٢٦٥	٢١٦	<p>(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)</p> <p>الإضرار بسلامة المبنى وإقامة المبنى بدون ترخيص :</p> <p>(أ) استخلاص حدوث الضرر بالمبنى كسبب للإخلاء . من سلطة قاضى الموضوع .</p> <p>(ب) إقامة بناء بدون ترخيص . عدم التلازم بينه وبين الإضرار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء</p>
١٣٢٣	٢٢٥	<p>١ - ب (الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إختلاف دعوى الفسخ والتسليم عن دعوى الطرد والتسليم :</p> <p>إختلاف دعوى فسخ العقد والتسليم فى سببها عن دعوى الطرد والتسليم . وجوب تقدير قيمة كل منهما على إستقلال . الدعوى بطلب الطرد والتسليم . غير مقدرة القيمة .</p>
٤٠٣	٨٣	<p>(الطعن رقم ١٣٤١ ، ١٥٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)</p> <p>تقدير قيمة دعوى المؤجر بطلب فسخ عقد إيجار أرض فضاء :</p> <p>دعوى المؤجر بطلب فسخ عقد إيجار أرض فضاء لإنتهاء مدته . منازعة المستأجر استناداً إلى ورود العقد على مكان مبنى خاضع للامتداد القانونى . تقدير قيمتها بأجرة المدة المتنازع على إمتداد العقد إليها وإعتبارها غير محددة . مؤداه . جواز إستئناف الحكم الصادر فيها علة ذلك .</p> <p>المواد ٣٩ - ٤١ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ مرافعات .</p>
١١٥٥	١٩٣	<p>(الطعن رقم ١٦٦٣ - لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)</p> <p>هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها :</p> <p>١ - المباني غير السكنية المستثناه من أحكام الهدم لإعادة البناء . تحديد على سبيل الحصر : م ١/٥١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنشآت ذات الأهمية للاقتصاد أو الأمن القومى أو التى تقدم خدمات عامة للجمهور . إعتبارها كذلك . منوط بما يصدره وزير الإسكان من قرارات .</p>
٥٩١	١١٦	<p>(الطعن رقم ٩١٤ ، ٩٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحق المقرر للمستأجر في حالة هدم العقار في شغل وحدة به بعد إعادة بنائه . م ٣/٣٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزاري رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ . نطاقه . وجوب إبداء المستأجر رغبته في ذلك في خلال شهرين من تاريخ الشروع في البناء .
		٣ - خلو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من نص مماثل لنص المادة ٣/٣٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ واقتصار أحكامه على حالة الهدم لإعادة البناء . مؤداه .
١٣٣٤	٢٢٧	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨)
		الإخلاء للهدم الكلي أو الجزئي للمنشآت الآيلة للسقوط :
		١ - الإخلاء للهدم الكلي أو الجزئي للمنشآت الآيلة للسقوط . م ١٨٢/أ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا يجوز طلبه من المؤجر إلا إذا كان مالكا .
٨٦	١٩	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)
		٢ - إنتهاء الحكم إلى توافر صفة المؤجرة في رفع دعوى الإخلاء للهدم استناد إلى ما أورده الخبير من أنها مالكة للعقار دون التحقق من ثبوت هذه الملكية . قصور .
٨٦	١٩	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)
		٣ - تنفيذ قرار الهدم الصادر من اللجنة المختصة بالمنشآت الآيلة للسقوط . مناطه . صيرورته نهائياً بعدم الطعن عليه خلال الميعاد أو بصدور حكم نهائي بالهدم .
١٢١	٢٨	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . إعلانه لذوى الشأن بالطريق الإدارى . إعلانه بطريق اللصق . حالاته . العلم الحقيقى بالقرار لا يكون إلا بتسليم الإعلان لشخص المعلن إليه دون المقيمين معه . لا محل للرجوع إلى الأحكام الواردة فى قانون المرافعات بشأن إعلان الأوراق طالبا أن المشرع لم ينص على الإحالة إليها .</p>
٣٩٠	٨٠	<p>(الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٣)</p> <p>٥ - الطعن فى قرار الترميم . موضوع غير قابل للتجزئه للمحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن بالنقض أو بالاستئناف المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعليق ذلك بالنظام العام . (مثال بشأن الطعن فى قرار الترميم)</p>
١٠٢٠	١٦٧	<p>(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)</p> <p>٦ - الطعن فى القرار الصادر بإزالة العقار : قبول المحكمة للطعن شكلا ثم تأييده موضوعا . إستئناف الطاعنه لهذا الحكم . القضاء ببطلان الحكم الصادر فى الموضوع وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لخلو محاضر الجلسات مما يفيد حضور المهندس الملحق بتشكيل هيئة المحكمة . قضاؤها بعدم قبول الطعن شكلا . خطأ . علة ذلك .</p>
١٢٠٧	٢٠٣	<p>(الطعن رقم ٢٩١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		التأجير المفروش :
		إثباته :
		١ - توجيه المستأجر اليمين الحاسمة للمؤجر بأن العين مؤجرة خالية وليست مفروشة لإثبات تقاضيه أجره تزيد عن المقرر قانوناً . غير جائز . علة ذلك .
٩٢	٢١	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
		٢ - تقدير حقيقة ماورد بالعقد بشأن تأجير العين مفروشة من سلطة محكمة الموضوع .
٩٢	٢١	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
		٣ - للمستأجر إثبات صورية ماورد بالعقد تحايلاً على أحكام قوانين الإيجارات بكافة طرق الإثبات القانونية . استخلاص جدية الفرش أو صوريته . من سلطة محكمة الموضوع . متى كان سائغاً له أصل ثابت بالأوراق .
٦٥٠	١٢٦	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
		المقصود بالوحدة الواحدة :
		١ - حق المالك في تأجير شقة واحدة مفروشة في كل عقار يملكه . م ٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الشقة الواحدة . المقصود بها الوحدة الواحدة . علة ذلك .
		٢ - ورود عقد الإيجار على شقتين بغرض استعمالهما مكتباً تجارياً . قضاء الحكم المطعون فيه بإعيارها وحدة واحدة ررفض دعوى المؤجر بالإخلاء لهذا السبب . خطأ .
١٣٢٩	٢٢٦	١ - (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		الامتداد القانوني والتأجير المفروش :
		١ - الأماكن المؤجرة مفروشه . عدم خضوعها للامتداد القانوني . خضوعها لأحكام القانون المدني . م ٢٣ لسنة ١٩٦٩ ، ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)
		٢ - الإمتداد القانوني لعقد التأجير المفروش . قصره على المستأجر دون ذرية المقيمون معه . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)
		٣ - المستأجر لمسكن مفروش من مالكة مدة خمس سنوات أو من مستأجره الأصلي مدة عشر سنوات حقه في البقاء فيه ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٦٥٠	١٢٦	(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)
		الأجرة الإضافية :
		استحقاق المالك الأجرة الإضافية عن مدة التأجير مفروشا . شرطه . قيام المستأجر بتأجير العين مفروشة وليست خالية . إثبات ذلك وقوعه على المالك . م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٢٤١	٢١٠	(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		استئجار العين لاستعمالها فندقاً:
		١ - الترخيص للمؤجر باستعمال المكان المؤجر فندقاً ينطوى على التصريح له بالتأجير مفروشاً . حق المؤجر فى إقتضاء زيادة الأجرة . الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروش وتتحدد بحسب تاريخ إنشاء المبنى . م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٠٢٤	١٦٨	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٨)
		٢ - إستئجار العين لاستعمالها فندقاً - إنطواؤه على التصريح للمستأجر بالتأجير مفروشاً حق المؤجر فى اقتضاء الأجرة الإضافية المقررة بالمادة ٤٥ ق سنة ٤٩ لسنة ١٩٧٧ شغلت العين أو لم تشغل .
١٠٢٤	١٦٨	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٨)
		التأجير للأجانب:
		١ - عقود الإيجار الصادرة للأجانب القائمة وقت العمل بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ أو المحررة فى ظله . إنتهاؤها بإنتهاء المدة المحددة لإقامتهم . للمؤجر حق طلب الإخلاء فور ذلك .
٣٧٠	٧٦	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الأجنبي المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر . اعتبار إقامته سارية المفعول طالما لم يتغيب بالخارج أكثر من ستة شهور أو لم يتجاوز مدة إقامته المرخص له بها أيهما أقل . الاستثناء . قرار وزير الداخلية رقم ٩٨٠ سنة ١٩٦٤ المعدل .</p>
٣٧.	٧٦	<p>(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٨)</p> <p>بيع المستأجر للمتجر أو المصنع :</p> <p>١ - بيع المستأجر للمتجر أو المصنع - وجوب توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله وقت البيع . م ٥٩٤ مدنى . المحل المستغل فى نشاط مهنى أو حرفى لا يعد محلاً تجارياً . عدم سريان حكم النص المذكور عليه . لا يغير من ذلك شراء بعض البضائع أو تصنيع بعض المواد لتقديمها للعملاء . إعتبارها فرعاً من المهنة أو الحرفة تلحق بها .</p>
٧٥	١٦	<p>(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١١/١/١٩٨٨)</p> <p>٢ - بيع المتجر . للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتركب منها . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير كفايتها متى كان استخلاصها سائفاً .</p>
٧٥	١٦	<p>(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١١/١/١٩٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - حق المالك فى الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالعين المؤجرة فى الحصول على ٥٠٪ من ثمن المبيع أو مقابل التنازل . م ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إلزام المستأجر قبل الاتفاق بإعلان المؤجر بالثمن المعروض . إغفاله ذلك . أثره . بطلان البيع أو التنازل وإخلاء المشتري أو التنازل إليه . لا أثر لذلك على عقد الإيجار الأسمى . علة ذلك .</p>
٢٢٩	٥٠	<p>(الطعن رقم ٢٥١٠ ، ٢٥٤٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٨)</p> <p>٤ - بيع المستأجر للمكان الذى أنشئ به مصنع أو متجر . جوازه رغم وجود الشرط المانع من التنازل عن الإيجار . وجوب التحقق من توافر شروط الجدك .</p>
٩٠٠	١٤٦	<p>(الطعن رقم ٩١٣ ، ١١٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ٥/٥/١٩٨٨)</p> <p>٥ - بيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدنى . شرطه . أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله البائع . جواز استبعاد عنصر الاسم التجارى .</p>
٩٠٠	١٤٦	<p>(الطعن رقم ٩١٣ ، ١١٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ٥/٥/١٩٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦ - بيع المتجر أو المصنع . م ٥٩٤ / ٢ مدنى . استثناء من الأصل المقرر بخطر التنازل عن الايجار العناصر التى لاغنى عنها لوجود المتجر توقفها على نوع التجارة . استلزام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال بالعملاء . مناطه . وجوب ممارسة المشتري ذات النشاط الذى كان يزاوله بائع المتجر . تقدير كفاية عناصر وجود المتجر من سلطة محكمة الموضوع .</p>
٩٥٤	١٥٦	<p>(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢)</p> <p>٧ - المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية . أثره . انتفاء فكرة المتجر ذاتها . إغلاق المتجر وتوقفه عن العمل قبل البيع بفترة وجيزة . ليس من شأنه فقد عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية . إغفال الحكم المطعون فيه الرد استقلالاً على دفاع الطاعنه بتوقف المستشفى البيعة جدياً عن العمل قبل البيع بستة أشهر . لا عيب . علة ذلك .</p> <p>٨ - استخلاص الحكم سائفاً من أقوال الشهود توافر عناصر الجدل بالمستشفى البيعة رغم ما جاء بأقوالهم إغلاقها قبل البيع بستة أشهر . لا يعد خروجاً مما يؤدى إليه مدلول تلك الشهادة . علة ذلك .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدنى .</p> <p>استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون معقب متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . استخلاص الحكم المطعون فيه سائغاً توافر الضرورة الملجئة لبيع المستشفى جدكاً من مرض مورث المطعون ضدها الأولى وعجزه وشريكه عن القيام بالتزاماتهما نحوها . إغفاله دفاع الطاعنه المتشمل فى إنتفاء حالة الضرورة الملجئة للبيع لعودة أحد البائعين لها لممارسة ذات النشاط مما يكشف أن البيع كان بغرض الكسب . لا عيب . علة ذلك .</p>
١٢٢٩	٢٠٨	<p>٧ - ٩ (الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p> <p>مسائل عامة :</p> <p>اختصاص الزوجة فى دعوى الإخلاء المرفوعة على الزوج :</p> <p>رب الأسرة المستأجر للمسكن - إعتباره درن أفراد أسرته المقيمين معه الطرف الأصيل فى عقد الإيجار . اختصاص زوجته فى دعوى الإخلاء المرفوعة ضده . غير جائز . علة ذلك :</p>
٩٢٠	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩)</p> <p>الحكم بإخلاء الجراج :</p> <p>الحكم بإخلاء جراج إستناداً إلى أنه غير خاضع لقوانين إيجار الأماكن بإعتبار أن الإيجار يشمل مجموعة من الخدمات هى العنصر الجوهرى فى التعاقد دون الحيز المكانى ذاته . عدم تبين الحكم للمصدر الذى استقى منه ما خلص إليه فى قضائه وإغفاله دفاع المؤجر بأن الإيجار انصب على المكان فقط . قصور .</p>
٩٥٠	١٥٥	<p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١١)</p>

« ب »

بنوك - بيع

« بنوك »

الإيداع بحساب غير مقيم مجمد لدائن أجنبي:

حظر إستيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى أو الأجنبى . م ٢
 ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بق ١٠٧ لسنة ١٩٥٠ . نطاقه .
 الاتفاق على حلول المشتري محل البائع فى الالتزام بدين الدائن
 المرتهن الأجنبى الجنسية وعلى أن الوفاء به يتم بإيداعه أحد
 المصارف بحساب غير مقيم مجمد بأسم الدائن . لا مخالفة فيه
 لهذا الحظر . علة ذلك . م ٥ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

٥٨ ١٤

(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١ / ٧ / ١٩٨٨)

الاحتفاظ والتعامل بالنقد الأجنبى والوفاء به داخل البلاد:

جواز الاحتفاظ والتعامل بالنقد الأجنبى داخل البلاد فى
 نطاق الموارد الناتجة عن غير عمليات التصدير السلعى
 والسياحة التى تستحق للمقطاع الخاص طالما كانت هذه
 المتحصلات غير واجبة الأسترداد إلى ج.م.ع. أثره . جواز الوفاء
 من هذه الموارد عن طريق المصارف المعتمدة . مفاد ذلك . صحة
 الإلتزام بالوفاء بالنقد الأجنبى . مناطه . أن يتضمن الإلتزام
 بيان الوسيلة المصرفية المعتمدة التى يتم الوفاء من خلالها .

١٢٧٤ ٢١٨

(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		الاعتمادات المستندية :
		(١) الإعتمادات المستندية . وسيلة لتسوية الثمن في البيوع الدولية بموجبها يستطيع البائع قبض ثمن المبيع من البنك فور شحنة ولو لم يصل إلى المشتري بمجرد تقديمه المستندات الدالة على تنفيذ التزامه .
٨٧٧	١٤٢	(الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢)
		(٢) حق البائع في اشتراط بنك معين لفتح الإعتماد عن طريقه . علة ذلك . التزام المشتري بتنفيذ هذا الشرط طبقاً لما ورد بعقد البيع مقابل التزام البائع بتسليم المبيع . فتح المشتري الإعتماد بالمخالفة للشروط الواردة بعقد البيع . أثره . حق البائع في الإلتفات عنه والإمتناع عن تنفيذ التزامه بتسليم المبيع مالم يقبله صراحة أو ضمناً .
٨٧٧	١٤٢	(الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢)
		بيع
		انعقاد عقد البيع :
		الغبن الفاحش في عقار غير كامل الأهلية :
		الغبن الفاحش في عقار غير كامل الأهلية . شرطه . م ٤٢٥ مدنى . مؤداه . الغبن في التعاقد . شرطه . م ١٢٩ مدنى . إستغلال التعاقد طيشاً بيناً أو هوى جامعاً في التعاقد الآخر . مؤداه .
١٢١٢	٢٠٤	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		فسخ عقد البيع :
		عدم النص في عقد البيع على إعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم متى تأخر المشتري عن سداد الثمن . مؤداه . عدم وقوع الفسخ إلا بحكم من القضاء .
٩٤٤	١٥٤	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١ / ٥ / ١٩٨٨)
		دعوى صحة التعاقد :
		١ - تمسك المدعى في دعوى صحة التعاقد بالحكم الصادر لصالحه ضد من آل إليه حق عيني على العقار المبيع من البائع . لتحقيقه سواء بالتأشير بمنطوق الحكم أو بشهر الحكم كاملاً . يستوى أن يكون الحكم فاصلاً في موضوع النزاع أو مقتصرًا على التصديق علي محضر الصلح . علة ذلك .
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٧ / ١ / ١٩٨٨)
		٢ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . الفصل فيها لا يستلزم بحث تحقق شرط خارج نطاق التعاقد مالم يرد قيد في القانون بذلك .
		٣ - عدم تقديم شهادة مصلحة الضرائب بسداد رسم الأيلولة في دعوى صحة ونفاذ عقد بيع صادر من وارث العقاد لا يخول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه ما دامت قد توافرت شروطها علة ذلك . لا محل لإعمال الحظر الوارد في المادة ٤٧ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات على أحكام المحاكم .
١١١٦	١٨٥	(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		بيع ملك الغير :
		١ - بيع ملك الغير سبب صحيح للتملك بالتقادم الخمسى . شرطه . وجوب أن يكون مسجلا . إبطال سند المالك أو بطلانه أو إنعدامه لا أثر له . علة ذلك . سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه . ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما تصرف فيه أو قيام أدنى شك لديه فى ذلك . تقدير توافره . من سلطة قاضى الموضوع .
٦٩٢	١٣٦	(الطعنون ارقام ٣٠٤ , ٦٥٣ , ٩٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢٦)
		٢ - بيع ملك الغير . ينقلب صحيحا فى حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد .
٩١٣	١٤٨	(الطعنون رقم ١١٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٨)
		٣ - بيع ملك الغير . للمشتري وحده طلب إبطاله . عدم طلبه ذلك . بقاء عقد البيع منتجا لآثاره بين طرفيه ومنها إلزام البائع بعدم التعرض تملك البائع للمبيع بالميراث . عدم أحقيته فى طلب إثبات ملكيته له قبل المشتري . علة ذلك . المادتان ٤٦٦ , ٤٦٧ مدنى .
١٠٥١	١٧٤	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٦)
		٤ - بطلان بيع ملك الغير . مقرر لمصلحة المشتري له دون غيره طلب إبطال العقد . بقاء العقد منتجا لآثاره مالم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه . للمشتري عندئذ مطالبة البائع بتنفيذ التزاماته .
١٤٤٩	٢٤٨	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٨)

الصفحة	القاعدة
	<p>بيع زوائد التنظيم :</p> <p>اختصاص المجلس الشعبى المحلى للمركز لا يتسع لبيع زوائد التنظيم ، مؤدى ذلك . بيع زوائد التنظيم دون موافقة الجهة المختصة . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>م ١٨ من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة فى ٣١ / ٨ / ١٩٠٢ م ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، الفقرة الأولى من م ١ ، المواد ٣ ، ٤١ ، ٤٦ ، ١٠٩ من ق ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المادة ٧ من اللائحة التنفيذية ق ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .</p>
١١٣٤	١٨٩
	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٨)
	<p>بيع الأماكن المؤجرة للمؤسسات العامة الملغاة بالجدك :</p> <p>قاعدة عدم جواز تنازل المستأجر عن الايجار بغير إذن من المالك . عدم سريانها على الأماكن المؤجرة للمؤسسات العامة بعد إلغائها . لوزير المالية أن يبيع بالجدك ما كانت تستأجره من أماكن إلى الهيئات الخاضعة لقوانين استثمار المال العربى والأجنبى متى توافرت فيها بعض مقوماته المادية . م ٨ ق ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل . عدم وجوب أن يكون المكان المؤجر متجراً فى حكم القانون ، علة ذلك .</p>
١٢٧٤	٢١٨
	(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٥ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة
	<p style="text-align: center;">« ت »</p> <p>تا'مين - تا'مينات إجتماعية - تجزئة - تحكيم - تراخيص تركه - تزوير - تسجيل - تعليم - تعويض - تقادم مسقط-تقادم مكسب - تنفيذ - تنفيذ عقارى .</p> <p style="text-align: center;">« تا'مين »</p> <p>شروط وثيقة التامين الإجبارى :</p> <p>١ - رجوع المؤمن على المؤمن له بقية ما أداه من التعويض . عدم تقيده بالحالات المنصوص عليها فى البند الخامس من وثيقة التأمين الإجبارى . مؤدى ذلك . جواز رجوع المؤمن على المؤمن له بقية ما أداه رضاء من تعويض إلى الضرور فى حالة إخلال المؤمن له بالواجب المفروض عليه فى استعمال السيارة والإحتياطات المعقولة لجعلها صالحة للاستعمال . المادتين ٦ ، ١٦ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى والبندين ٤ ، ٦ من وثيقة التأمين على المقطورة الصادرة وفقاً لذلك القانون .</p>
٣٥٢	٧٢ (الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - بطلان الشروط الواردة بوثيقة التأمين . شرطه.م</p> <p>١/٧٥ ، ٣ ، ٥ مدنى الشرط الذى يقضى بسقوط الحق</p> <p>في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح بصفة عامة دون</p> <p>تحديد لمخالفة معينة : غير جائز . إستثناء بتعض حالات الخطر</p> <p>المؤمن منه من التأمين . جائز متى كانت هذه الحالات محددة</p> <p>بوضوح فى شرط خاص ولو كان ضمن الشروط المطبوعة .</p> <p>الإتفاق فى الوثيقة على شروط تعسفيه تتناقض مع جوهر العقد</p> <p>وتخالف النظام العام . غير جائز .</p>
٤٥٩	٩٣	<p>(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>٣ - النص فى البند « ج » من الشرط الخامس من وثيقة</p> <p>التأمين على جواز رجوع المؤمن على المؤمن له بقيمة ما أداه</p> <p>من تعويض للمضرور حالة ثبوت قيادة السيارة بمعرفة المؤمن له</p> <p>أو شخص آخر قادها بموافقة دون رخصة قيادة . شرط صحيح .</p> <p>علة ذلك . م ١٦ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ م . ١/٧٥ ، ٣ ، ٥ مدنى .</p>
٤٥٩	٩٣	<p>(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - تحديد نطاق العقد . مفاده . عدم الاقتصار على إلزام المتعاقد بماورد فيه من إلتزامات إنما يضاف إليه ما يعتبر من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة وما يوجبه حسن النية فحسب. مؤدى ذلك . عدم إلتزام المؤمن له فى عقد التأمين بأن يدفع دعوى المضرور بالتقادم طالما لا يوجد نص صريح فى القانون أو الوثيقة يقضى به . علة ذلك . م ١٤٨ مدنى ، ق ٦٥٢ لسنة ٥٥ فى شأن التأمين الإجبارى من حوادث السيارات .</p>
١٣٧٥	٢٣٤	<p>(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)</p> <p>دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن :</p> <p>١ - مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى من حوادث السيارات بدء سريانها من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر . دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء سريان تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .</p>
٤٧٨	٩٧	<p>(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤)</p> <p>٢ - دعوى المضرر المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى من حوادث السيارات . وقف سريان مدة تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان التقادم بانقضاء الدعوى الجنائية .</p>
٤٧٨	٩٧	<p>(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المضرور من حادث السيارة المؤمن عليها إجبارياً . حقه في الرجوع مباشرة على شركة التأمين لاقتضاء التعويض عما إصابته من ضرر نتيجة الحادث دون اشتراط إستصداره حكماً بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث أو إختصامه هو أو قائد السيارة . ق ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ .
٩٨٨	١٦١	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٦)
		دعوى المؤمن له قبل المؤمن :
		الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم أو استبدال مدته . لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه . الحكم بالتعويض لا يقطع التقادم . ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين مالم تكن طرفاً فيه . علة ذلك .
٦٩٩	١٣٧	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)
		تأمينات إجتماعية
		نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية :
		حالات تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية . م ٢ ق ٦٣ لسنة ٦٤ ، حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيقه . م ٨١ من القانون المعدلة بق ٤ لسنة ٦٩ وقرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ٦٩ و ٧ و ١١٧٠ لسنة ١٩٧٠ تحددها على سبيل الحصر .
		إستقالة العامل للعمل بالمحاماة لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق القانون المذكور
٤١٨	٨٦	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		أصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ . زيادة الحد الأدنى المقرر لمعاشهم وفقا للقوانين الصادرة في هذا الشأن إعتبارا من تواريخ نفاذها . علة ذلك .
١٣٤٥	٢٢٩	(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩) تعلق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية بالنظام العام . أحكام قانون التأمينات الإجتماعية . أمره ومن النظام العام .
١٠٧٣	١٧٨	(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧) طبيعة التزام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية : التزام هيئة التأمينات الإجتماعية بالوفاء بالتزاماتها بالنسبة للعاملين الخاضعين لقانون التأمين الإجتماعي . لو لم يقم صاحب العمل بأداء الاشتراكات عنهم .
١٤٧	٣٤	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) الأجر في تطبيق قانون التأمين الإجتماعي المعدل : الأجر في تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعي ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل بـ ٢٥ : لسنة ٧٧ . ماهيته . كل ما يحصل عليه المؤمن عليه لقاء عمله الأصلي .
١٣٤	٣١	(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأجر الذى يحسب على أساس اشتراكات التأمين والمعاش بالنسبة للعامل المنتدب ماهيته . كل ما يحصل عليه . لقاء عمله الأصلي .
١٣٤	٣١	(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)
		٣ - إلزام هيئة التأمينات الإجتماعية بربط معاش العامل على أساس الأجر المسدد عنه اشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر . إلزامها بربط المعاش على أساس الأجر غير المتنازع عليه فى حالة عدم إشترك صاحب العمل عن المؤمن عليه . عدم تثبيت الهيئة من قيمة الأجر المتنازع عليه . أثره . عدم إلزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه .
١٠٧٣	١٧٨	(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧)
		٤ - حصة أصحاب الأعمال من اشتراكات التأمين على العاملين لديهم . إلزام أصحاب الأعمال بها . تفويض وزير العمل فى تحديد طريقة حساب الأجر وشروط تحصيل هذه الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة . عدم جواز تحصيل العاملين حصة أصحاب العمل فى الاشتراكات إلا بنص . مثال بشأن العاملين المعارين خارج الجمهورية .
١٣٤٠	٢٢٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - الأجر الذى تحسب على أساسه الحقوق التأمينية لعمال المقاولات . تفويض وزير الشئون والتأمينات الإجتماعية فى إصدار قرار يتضمن قواعد تحديده . م ١٢٥ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .</p>
١٣٥٨	٢٣١	<p>(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)</p> <p>مدة خدمة العامل الموضوع تحت تصرف اتحاد الجمهوريات :</p> <p>مدة خدمة العامل الموضوع تحت تصرف إتحاد الجمهوريات ، إعتبارها فى حكم الخدمة الفعلية فى الجهة الأصلية بالنسبة لاستحقاقاته . قرار مجلس إتحاد الجمهوريات بالقانون ٢ لسنة ١٩٧٢ .</p>
٩٣٦	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٩)</p> <p>التعويض الإضافى :</p> <p>١ - استحقاق المعاش والتعويض الإضافى . شرطه . أن يكون مدة الإشتراك فى التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون ٧٩ لسنة ٧٥ بشأن حساب كسور الشهر أو كسور السنة عند حساب مدة الإشتراك المواد . ١٨ ، ٢١ ، ٤٩ ق ١٠٨ لسنة ٧٦ .</p>
١٤٣	٣٣	<p>(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)</p> <p>٢ - الزيادة المقرر فى المعاش المستحق وفقا للقانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ . سريانها على المعاشات المستحقة قبل ٧٨/٧/٧١ وحتى ٧٨/١٢/٣١ ، علة ذلك . م ١ ، ١١ ق ٤٤ لسنة ٧٨ .</p>
١٤٣	٣٣	<p>(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		تأمين الشيخوخة :
		تأمين الشيخوخة . إنتهاء الاشتراك فيه كأصل ببلوغ سن التقاعد . مؤداه . عدم جواز الإستمرار فى التأمين أو تأجيل تسوية المعاش . الاستثناء . الإستمرار فى العمل والتأمين حتى استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .
		الاستمرار بعد ذلك للحصول على معاش أكبر . غير جائز .
		علة ذلك .
٥٣١	٨٨	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		التأمين الصحى :
		إحتفاظ المؤمن عليهم بالمزايا الطبيعية المقررة لهم قبل العمل بأحكام التأمين الصحى . علة ذلك .
٤١٥	٨٥	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		إصابة العمل :
		إصابة العمل . المقصود بها-ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الهبوط الحاد فى القلب لا يعد إصابة عمل لأنها لا تنسم بالمباغنة ولا يدخل فى عداد الأمراض المهنية .
١٤٣٩	٢٤٦	(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		المستحقين في المعاش :
		وفاة المؤمن عليه دون أن يترك أرملة أو زوجا مستحقا أو أولاد . أحقية والدية في نصف المعاش ، إستحقاق أخوة المؤمن عليه وأخواته ربع المعاش مع عدم صرف الفروق المالية إلا إعتبارا من ١٩٨٠ / ٥ / ٣ . ق ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .
١٣٥٨	٢٣١	(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١٩) مسئولية صاحب العمل في قانون التأمين الاجتماعي : خطأ صاحب العمل الشخصى الذى يرتب مسئوليته الذاتية فى معنى المادة ٦٨ / ٢ ق ٧٩ سنة ١٩٧٥ . خطأ واجب الإثبات لا تطبق فى شأنه أحكام المسئولية المفترضة المنصوص عليها فى المادة ١٩٧٨ مدنى .
١١٧٨	١٩٨	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢١) دعوى تعديل الحقوق المقررة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ : ١ - الدعوى بتعديل الحقوق المقررة بق ٧٩ لسنة ٧٥ . خضوعها لتقادم ثنائى لا يخضع لقواعد الانقطاع والوقف . بدء سريانه من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق بإستثناء الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٢ من القانون . علة ذلك .
٢١٠	٤٧	(الطعن رقم ١٣٧١ ، ١٦٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - سقوط الحق فى طلب تعديل الحقوق المقررة ب ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق . الإستثناء . حالاته . م ١٤٢ من القانون . عدم خضوع هذه المدة لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم . علة ذلك .
٩٦٧	١٥٧	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣)
		٣ - اشتراكات التأمين . حسابها على أساس الأجور الفعلية للعمال . عدم جواز تغيير هذه الأجور إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات الاجتماعية .
٩٦٧	١٥٧	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣)
		٤ - أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية . تعلقها بالنظام العام . قبول هيئة التأمينات الاجتماعية للاشتراكات رغم عدم إلزام صاحب العمل بها . لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم ينص عليه فى القوانين المذكورة .
٩٦٧	١٥٧	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣)
		رسوم دعاوى التأمينات الاجتماعية : إعفاء دعاوى هيئة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القضائية فى جميع درجات التقاضى . م ١٣٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه .
١٣٥٨	٢٣١	(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		تجزئته
		١ - إغفال الطاعن إختصاص بعض المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة . أثره . بطلان الطعن . م ٢٥٣ مرافعات .
٣٥٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٢ - وفاة أحد المحكوم لهم فى موضوع غير قابل للتجزئة قبل إقامة الطعن بالنقض . عدم إختصاص ورثته خلال الميعاد . أثره . بطلان الطعن برمته .
٣٥٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٥٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٣ - صدور الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . للمحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن أن يطعن منضما إليه .
١٠٦٣	١٧٦	(الطعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩)
		تحكيم
		ماهيته :
		التحكيم . ماهيته . طريق إستثنائى لفض الخصومات . اقتصاره على ما تنصرف إليه إرادة المحكّمين . لازم ذلك . تحديد نطاق التحكيم . الخروج عنه سبب قانونى يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٢	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		المحكم:
		المحكم . تعريفه وسلطاته . جواز تكليف آخرين لمعاونة المحكمين . لا أهمية لما يطرأ على صفاتهم أو عددهم شفعا كان أو وترا . العبرة بعدد المحكمين . وجوب أن يكون وترا .
٢٤٢	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)
		حلف عضو هيئة التحكيم اليمين:
		حلف عضو هيئة التحكيم اليمين . لضرورة لإثباته في محضر جلسة كل نزاع يعرض عليها . كفاية إثباته بمحضر جلسة أول نزاع ينظر أو في محضر مستقل . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . من يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه .
١٣٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)
		حكم المحكمين:
		بياناته:
		حكم المحكمين . بياناته . ليس من بينها صدوره باسم الشعب . علة ذلك .
٢٤٢	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)
		ميعاد إصداره:
		الميعاد المحدد قانونا لإصدار حكم المحكمين . م ٥٠٥ مرافعات . الاتفاق على مخالفته . سبب قانوني بخالطه واقع ، غدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٢	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		دعوى بطلان حكم المحكمين :
		١ - دعوى بطلان حكم المحكمين . ما هيتها . م ٥١٢ مرافعات . الإلتجاء إليها . جوازي . البطلان الذي شرعت من أجله . عدم تعلقه بالنظام العام .
٥٢	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)
		٢ - عدم التمسك أمام هيئة التحكيم ببطلان الإجراءات السابقة على رفع الطلب أمامها . أثره . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام .
١٣٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)
		« تراخيص »
		١ - المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري الواردة في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل . ما هيتها ليس من بينها المخازن . مؤدى ذلك . عدم اعتبار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ تفسيراً تشريعياً لنص تلك المادة إنما تعديل جديد نظم به من جديد الحالات التي يخضع فيها الترخيص بالبناء لشروط الاكتتاب في هذه المستندات .
٧٠٢	١٣٨	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الجدل فيما استخلصته محكمة الموضوع بأسباب سائغة من خروج المباني عن شروط الاكتتاب فى سندات الإسكان طبقا للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل . موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٠٢	١٣٨	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)
		٣ - القوانين . سريان أحكامها من تاريخ نفاذها مالم ينص على سريانها بأثر رجعى . الواقعة المنشئة للالتزام بالاكتتاب فى سندات الإسكان كشرط للترخيص ببعض أنواع المباني - هى إصدار ترخيص البناء . الترخيص الصادر فى ظل القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانونين ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣ لسنة ١٩٨٣ . بقاؤه محكوما بهذا القانون .
١٤٤٤	٢٤٧	(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)
		٤ - تقدير قيمة المباني بـ مبلغ خمسين ألف جنيه كشرط للاكتتاب فى سندات الاسكان . مناطها . القيمة التى يصدر الترخيص على أساسها دون تكلفتها الفعلية .
١٤٤٤	٢٤٧	(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>« تركته »</p> <p>نيابة المصفي عن التركة :</p> <p>إقامة مصفى التركة طعنا بصفته نائبا عن التركة . عدم تقديم الصورة الرسمية من الحكم الصادر بتعيينه مصفيا حتى حجز الطعن للحكم . أثره . عدم قبول الطعن . لا يغير من ذلك مجرد الإشارة إلى رقم الحكم أو تقديم صورة عرفية منه علة ذلك م ١/٨٨٥ مدنى .</p>
٥٠٣	١٠١	<p>(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)</p> <p>نيابة الوارث قبل أيلولة التركة إلى الورثة :</p> <p>١ - الوارث قبل أيلولة التركة إلى الورثة . إعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة وإستقلالها .</p> <p>٢ - دعوى المطعون ضدها الأولى بطلب تحرير عقد إيجار لها عن شقة النزاع بإعتبارها مساكنة للمستأجر الأصلي . إختصامها الطاعن وحده بإعتباره نائبا عن ورثة المؤجر ومثلا للتركة . صحيح . علة ذلك .</p>
١٠٩٩	١٨٢	<p>(١ - ٢ الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		« تزوير »
		دعوى التزوير الأصلية :
		دعوى التزوير الأصلية . ليس لمحكمة الموضوع بحث التزوير المدعى به إلا إذا كانت الدعوى مقبولة .
٧١١	١٣٩	(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)
		الادعاء بالتزوير :
		تحديد مواضع التزوير :
		مواضع التزوير . وجوب تحديدها في تقرير الإدعاء بالتزوير الذي يحضر في قلم الكتاب . إضافة مواضع أخرى للتزوير في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاع مدعى التزوير أمام المحكمة غير جائز . علة ذلك .
٦٣٦	١٢٤	(الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٠)
		الطعن في محضر الجلسة :
		محضر الجلسة . ورقة رسمية . عدم جواز إنكار ما أثبت فيه إلا بالطعن عليه بالتزوير .
٦٩٢	١٣٦	(الطعون أرقام ٣٠٤ ، ٦٥٣ ، ٩٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)
		حق محكمة الموضوع في القضاء برد وبطلان أى محرر .
		حجية الورقة العرفية مستمدة من شهادة التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع . م ١٤ إثبات . توقيعها بأكثر مما سلف . ثبوت تزوير الإصبع لا يعنى عدم صحة بصمة الختم . القضاء برد وبطلان الورقة دون تحقيق ما تمسك به الطاعن من صحة بصمة الختم . قصور . لا يغير من ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى أن تحكم برد وبطلان أى محرر .
٢٥٠	٥٣	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		« تسجيل »
		إنسحاب أثر التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد إلى تاريخ تسجيل صحيفتها . يكفي لإحداثه تسجيل صحيفة الدعوى بعد قيدها وإعلانها ثم التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الصحيفة . عدم اشتراط أن يكون تسجيل الصحيفة سابقا على صدور الحكم في الدعوى . علة ذلك . المواد ٩ ، ١٥ - ١٧/١ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . (مثال) .
٣٧٤	٧٧	(الطعن رقم ١٢٧٨ ، ١٢٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		« تعليم »
		علاقة التبعية . مناطها . أن يكون للمتبع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه ومحاسبته . المدارس الخاصة والعاملين بها . تبعيتهم لوزارة التعليم بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ مدني .
٣٨٠	٧٨	(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		« تعويض »
		إختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات التعويض .
		إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض . مناطه . رفعها بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري مما نص عليه في البنود التسعة الأولى من المادة ١٠ من ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو تعلق المنازعة بتصرف قانوني تعبر فيه جهة الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيتها الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية - أو التي ينسب إلى موظفيها ارتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم . إختصاص محاكم القضاء العادي وحده بنظرها . مثال (بشأن طلبات التعويض التي ترفعها جهة الإدارة على موظفيها عما يقع من عجز في عهدهم) .
٢٨٢	٥٩	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>« تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض »</p> <p>تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .</p>
٢٥٧	٥٥	<p>(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)</p> <p>التعويض عن خطأ الشريك على الشيوع :</p> <p>أعمال الحفظ التي يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغیر موافقة باقي الشركاء . ماهيتها . م ٨٣٠ مدني . التزام جميع الشركاء كل بقدر حصته بنفقات هذه الأعمال . م ٨٣١ مدني . تلف العقار المملوك على الشيوع لسبب مرده خطأ الشريك الذي استأثر بالانتفاع به . أثره . مسئولية الشريك المخطيء في تعويض باقي الشركاء عما لحقهم من ضرر . نوع المسئولية . توقفه على ما إذا كان انتفاعه بالعقار وليد عقد من عدمه . نوع التعويض الأصل فيه أن يكون عينيا بإصلاح ما تلف . لا بعد ذلك من أعمال الحفظ .</p>
١٣١٧	٢٢٤	<p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)</p> <p>« تقادم مسقط »</p> <p>قطع التقادم :</p> <p>١ - الإقرار القاطع للتقادم . م ٣٨٤ مدني . ماهيته . وجوب أن يكون كاشفا عن نية الإقرار بالحق المدعى به .</p>
٤٧٨	٩٧	<p>(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤)</p> <p>٢ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . ماهيتها . المادتان ٣٨٣ ، ٣٨٤ مدني</p>
٦٣٠	١٢٣	<p>(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الإجراء القاطع للتقادم الصادر من الدائن . ماهيته . صدور الإجراء من المدين . شرطه . أن يتضمن إقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن .
٦٣.	١٢٣	(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧) وقف التقادم: وقف سريان التقادم . أحواله . م ٣٨٢ مدنى .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢) تقادم مكسب ١ - وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة من مسائل الواقع . إستقلال محكمة الموضوع بإستخلاصه طالما كان سائغا لا يخالف الثابت بالأوراق . (الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
١٢٠١	٢٠٢	٢ - وضع اليد واقعة مادية . العبرة بما يثبت قيامه فعلا وإن خالف ما يرد بالأوراق (الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)
١٣٩١	٢٣٨	« تنفيذ » المنازعة الموضوعية والمنازعة الوقتية فيه : المنازعة الموضوعية فى التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه . ماهية كل منهما . الأحكام الصادرة فى الأولى . إستئنافها أمام محكمة الإستئناف بحسب قيمة النزاع . الأحكام الصادرة فى الثانية . استئنافها فى جميع الحالات أمام المحكمة الابتدائية . م ٢٧٧ مرافعات . (الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٤)
٢٠٧	٤٦	

تنفيذ الأحكام الأجنبية :

وجوب التحقق من إعلان الخصوم إعلاناً صحيحاً بالدعوى
التي صدر فيها الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية .
تمسك الطاعن ببطلان إعلانه وإطراح المحكمة لهذا الدفاع دون
التحقق من صحة إعلانه بالدعوى وفق للإجراءات التي رسمها
قانون البلد الذي صدر فيه الحكم وعدم تعارض هذه الإجراءات
مع اعتبارات النظام العام في مصر . خطأ قصور .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩) ١٨٤ ١١٠٩

« تنفيذ عقارى »**نفاذ تصرف المدين فى حق الحاجزين والراسى عليه المزاد :**

العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى
حق الحاجزين عموماً والراسى عليه المزاد بشهر التصرف أو عدم
شهده قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . لا يكفى ثبوت التاريخ
قبل تسجيل التنبيه . م ٤٠٥ مرافعات .

(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧) ١٢٨ ٦٥٩

« ج »
جمارك - جامعة الدول العربية
« جمارك »

تقديم الرسوم الجمركية :

١ - مدة سريان التقديم المسقط . بدؤها من وقت إستحقاق الدين مالم ينص القانون على غير ذلك . عدم ورود نص خاص فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الرسوم الجمركية يحدد تاريخ بدء سريان تقديمها غير تاريخ إستحقاقها . مؤداه . بدء سريان التقديم بالنسبة لها من اليوم الذى تصبح فيه هذه الرسوم مستحقة الأداء . م ٣٨١ مدنى .

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩) . ٧٠ ٣٤٤

٢ - حق مصلحة الجمارك فى إقتضاء الرسوم الجمركية عن النقص فى عدد الطرود المفرغة أو محتوياتها أو فى مقدار البضاعة المنفرطة عما هو مبين بقائمة الشحن . نشوؤه من الوقت الذى تتبين فيه هذا النقص سواء عند إيداع البضائع مخازنها أو فى المستودعات أو عند تسليمها لأصحابها . مؤدى ذلك . بدء سريان تقديمها من هذا التاريخ دون إنتظار لانقضاء المهلة المحددة للريان لتقديم البراهين على تبرير النقص أو صدور قرار من الجمارك بتغريمه ، علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩) . ٧٠ ٣٤٤

الإفراج الجمركى عن السيارات :

الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التى وافقت عليها جمهورية مصر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداه . كفالة نادى السيارات الصادر عنه دفتر المرور

الصفحة	القاعدة	
١١٠٢١	١٨٦	<p>للمستورد . كفالة قانونية . قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم اعتبار نادى السيارات المصرى ضامناً مالم يصدر عنه دفتر مرور دولى بالنسبة للسيارة المفرج عنها</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨) .</p> <p>إعفاء معدات وأجهزة التكييف من الرسوم الجمركية :</p> <p>المعدات وأجهزة التكييف التى تستورد بقصد استعمالها لدور العرض السينمائى . تقرير إعفائها من الرسوم الجمركية . مناطه . صدور قرار من وزير المالية فى كل حالة على حده بناء على اقتراح وزير الثقافة . م ١/٣ ق ٢٣ لسنة ١٩٧٤ .</p>
١٢٦٩	٢١٧	<p>(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٨) .</p> <p>جامعة الدول العربية</p> <p>إختصاص المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية دون غيرها المنازعات التى تنشأ بين المنظمة والموظفين العاملين بها .</p>
١٠٣٣	١٧٠	<p>(الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٨) .</p> <p>« ح »</p> <p>حجز إدارى - حراسة - حكر - حكم - حيازة .</p> <p>« حجز إدارى »</p> <p>١- حق أى من دائنى المدين أو أى شخص له مصلحة فى التمسك بالتقادم المسقط فى التمسك به ولو لم يتمسك به المدين . م ١/٣٨٧ مدنى . جواز مطالبة المحجوز لديه شخصياً بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره فى التقرير بما ذمته فى الميعاد المحدد والحجز إدارياً على ما يملكه وفاء لما يحكم به عليه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		م ٣٢ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩. أثر ذلك . تحقق المصلحة له في التمسك بتقادم الإلتزام الجارى التنفيذ إستيفاء له ليتفادى بذلك الحكم عليه بآدائه .
٣٤٩	٧١	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩) . ٢ - اعتبار ما يودعه المشتري خزانة المحكمة من مبالغ للوفاء ببقاى الثمن مبرئاً لذمته . شرطه . ألا يعلق صرف هذه المبالغ للبائع على شرط لا يحق فرضه . وفاء المشتري بدين على البائع لمصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الاجتماعية تنفيذاً لحجزين إداريين موقعين منهما تحت يده وإيداعه الباقي من الثمن خزانة المحكمة مشروطاً برفع هذين الحجزين . جائز .
٤٥٥	٩٢	(الطعن رقم ٢٦٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢) .
		« حراسة » الحراسة القضائية : سلطة الحارس القضائي : سلطة الحارس القضائي . نطاقها . الدعاوى المتعلقة بأعمال حفظ المال الموضوع تحت الحراسة . وجوب رفعها من الحارس أو عليه . له منفرداً إقامة دعوى إسترداد المال من يد غاصبه ولو لم يكن الحارس الوحيد على المال .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥) محاسبته عن الربح : ربح الأعيان المعهود للحارس القضائي بإدارتها . العبرة في محاسبته عنه ، بما تسلمه فعلاً من ربح وبما أنفق من

الصفحة	القاعدة	
		مصرفات ولو عن مدة سابقة على تسلمه لتلك الأعيان . م ١/١٣٧ مدني .
٦٣.	١٢٣	(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧) الحكم الصادر في دعوى الحراسة القضائية : الحراسة القضائية . الحكم الصادر فيها . ماهيته . لا يجوز للحارس إنتزاع الأعيان الموضوعه تحت الحراسة والتي يضع اليدها الشريك على الشيوع بسند قانوني من قبل فرض الحراسة . لا أثر للحراسة على حق هذا الشريك في التصرف أو الإنتفاع بهذه الحصة فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس .
٩١٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٨) . استخلاص الخطأ والخطر المبرر لفرض الحراسة : استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بينه وبين الضرر والخطر المبرر لفرض الحراسة من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .
١٣٠٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤) الحراسة الإدارية : طبيعتها : الدعوى غير المباشرة . ماهيتها . المادتان ٢٣٥ ، ٢٣٦ مدني . نيابة الدائن عن مدينه مصدرها القانون . تمسكه بالدفع والدفاع في مواجهة الخصم . شرطه . فرض الحراسة الإدارية على المدين - مانع قانوني لوقف سريان التقادم في حقه - ليس للدائن التمسك به . علة ذلك .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>تعويض المصالح البلجيكية واللوكسمبرجية عن إجراءات الحراسة : الاتفاق المبرم بشأن تعويض المصالح البلجيكية واللوكسمبرجية الصادر به القرار الجمهوري رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ . مؤداه . تقدير قيمة الأضرار التي سببتها إجراءات الحراسات والاصلاح الزراعي والتأمين لرعايا هذه الدول ثم استنزال الديون والالتزامات المستحقة في ذمة كل منهم من هذه القيمة وإيداع ٥٠٪ من قيمة المركز المالي النهائي للمستحق في حساب خاص . مفاد ذلك . خصم الديون والالتزامات المالية من قيمة التعويض المستحق وليس من النسبة المخصصة لهم . علة ذلك (الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣٠)</p>
١٠١٢	١٦٥	<p style="text-align: center;">« ح ك ر »</p> <p style="text-align: center;">تعريفه وانتهائه :</p> <p>الحكر . ماهيته . عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض مادام يدفع الأجرة . تخريب البناء المحتكر أو جفاف شجره وعدم بقاء أثر لأيهما - لازمه . انتهاء الحكر وعودة الأرض إلى جهة الوقف التابعة لها . توقيت الحكر وتحديد مدته . م ٩٩٩ مدني . سريانه على الأحكام التي أنشئت بعد العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥ / ١٠ / ١٩٤٩ . الأحكام السابقة على هذا التاريخ والتي لم ينص على كيفية انتهائها . بقائها خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية التي كانت تحكمها وقت إنشائها .</p>
٩٧٧	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥)</p>

« حكم »

إصدار الحكم : « المداولة في الحكم والنطق به » :

١ - المداولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم . مناطها .
توقيعهم على مسودته . إثبات التشكيل الثلاثي للمهيئة التي
حجزت فيها الدعوى للحكم . كفايته لإثبات أن الإجراءات قد
روعت . تضمين محاضر الجلسات وديباجة الحكم حضور
مهندس رغم أن الدعوى ليست من الطعن المتطلب حضوره
فيها ، لا يفيد إشراكه في إصدار الحكم ولا يخل بالتشكيل
المتطلب قانوناً لإصداره .

٣٠٩ ٦٣ (الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)

٢ - تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور
جلسة النطق به . عدم إثبات توقيعه على مسودة الحكم
وأن غيره حل محله وقت النطق به . أثره . بطلان الحكم .

٤٠٣ ٨٣ (الطعن رقم ١٣٤١ ، ١٥٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)

٣ - وجوب اشتغال الحكم على أسماء القضاة الذين
أصدروه . جزاء مخالفته البطلان . م ١٧٨ مرافعات . المقصود
به القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا الذين حضروا تلاوة
الحكم . كفاية بيان أسماء القضاة الذين أصدروه . إغفال إثبات
أن القاضي الذي حضر تلاوة الحكم لم يشترك في المداولة ولم
يوقع على المسودة . لا بطلان .

٥٨٢ ١١٥ (الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم لا يتعين إعلانه لطرفي الخصومة ولا ينقطع به تسلسل الجلسات فى الدعوى .
٩٠٨	١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥)
		٥ - مدونات الحكم التى تظاهرها محاضر الجلسات . وجوب الاعتداد بها دون شهادة قلم الكتاب التى تأتى على خلافها . تقديم أحد الخصوم مذكرة بعد الميعاد المحدد أو مستنداً لم يصرح له بتقديمه . التفات المحكمة عنها . لا بطلان .
٩٥٤	١٥٦	(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢)
		٦ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام - جواز إثارتها من الخصوم أو النيابة أو من محكمة النقض من تلقاء نفسها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن . شرطه . سابقة طرح عناصرها على محكمة الموضوع وأن تكون قد وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم . مثال بشأن عدم إشتمال نسخه الحكم الأصلية على اسم رئيس الدائرة واسمى عضوى الدائرة اللذين إشتراكاً معه فى إصداره .
١٠٩٦	١٨١	(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - وجوب المداولة بين جميع قضاة الهيئة الذين سنعوا المرافعة وتوقيعهم دون غيرهم على مسودة الحكم . أثر مخالفة ذلك . بطلان الحكم .
١٣٠٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)
		٨ - الإشتراك في المداولة . مناطه . التوقيع على مسودة الحكم .
١٣٠٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)
		٩ - الأحكام العبرة فيها بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة . علة ذلك . مسودة الحكم ورقة لتحضيره .
١٣٠٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)
		تشكيل المحاكم الابتدائية وإصدار حكمها :
		أحكام المحكمة الابتدائية . وجوب صدورها من ثلاثة قضاة . م ٩ق السلطة القضائية . لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . م ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ مرافعات .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)
		تشكيل محاكم الاستئناف وإصدار حكمها :
		تشكيل الدوائر الاستئنافية من أربعة مستشارين . مجرد تنظيم داخلي . إثبات هذا التشكيل بحضور الجلسة التي حوزت فيها الدعوى للحكم . لا يفيد إشتراكهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة عليهم .
٣٢٠	٦٥	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		إغفال الفصل في بعض الطلبات :
		إغفال المحكمة أحد الطلبات . سبيله . الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . م ١٩٣ مرافعات .
١١٥٠	١٩٢	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٧)
		بيانات الحكم :
		أسماء الخصوم وصفاتهم :
		النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم . شرطه . التجهيل أو اللبس في تعريف شخصياتهم . م ١٧٨ مرافعات .
٥١٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
		البيانات الجوهرية :
		بيانات الحكم الجوهرية . ما هيئتها . إغفالها . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات . إغفال الحكم المطعون فيه إيراد دفاع الطاعنه غير الجوهرى بأسبابه الواقعية . لا عيب .
١٢٢٩	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		تسبب الحكم:
		تعقيب حجج الخصوم والرد الضمني:
		١ - عدم إلزام المحكمة بتتبع الخصم في جميع حججه وأوجه دفاعه والرد عليها إستقلالاً ما دام أن قيام الحقيقة التي إستخلصتها فيه الرد الضمني لكل حجة تخالفها .
٤١٨	٨٦	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		٢ - عدم إلزام محكمة الموضوع بتتبع الخصوم في جميع حججهم وأوجه دفاعهم والرد عليها إستقلالاً .
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		٣ - عدم إلزام محكمة الموضوع بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه . حسبها أن تقيم قضاها على ما يكفي لحمله .
٥٢٤	١٠٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
		٤ - عدم إلزام الحكم بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم والرد إستقلالاً على كل منها ما دام أن قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .
٦٥٠	١٢٦	(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بعدم قبول الدعوى :
		قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى لأسباب تتعلق بموضوعها هو فصل فى الموضوع .
٤٠٨	٨٤	(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
		عيوب التدليل :
		١- القصور :
		مالا يعد قصورا :
		١ - إغفال الحكم الرد على دفاع لم يقدم دليله . لا قصور .
٤٦٨	٩٥	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)
		٢ - الدفاع الجوهري الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه .
		ماهيته . دفاع مجرد عن دليله . إلتفات المحكمة عنه . لا خطأ .
٥٢٤	١٠٥	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
		٣ - إغفال الحكم الرد على مستندات الخصم الغير مؤثرة فى الدعوى . لا عيب .
٩٠٠	١٤٦	(الطعن رقم ٩١٣ ، ١١٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥)
		٤ - إغفال الحكم دفاع لا يستند إلى قاساس قانونى صحيح . لا قصور .
٩٣٠	١٥١	(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		ما يعد قصوراً:
		١ - الداع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . عدم رد المحكمة عليه . خطأ في القانون وقصور .
١٠٤٣	١٧٢	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٨)
		٢ - تمسك الطاعن بإستجاره قدرأ من أطيان النزاع . دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . حجب الحكم نفسه عن مواجهة هذا الدفاع . خطأ في القانون وقصور .
١٠٤٧	١٧٣	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٨)
		٢ - التناقض :
		١ - التناقض الذي يعيب الحكم . ما هيته .
٣٠١	٦٢	(الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٨٨)
٣٣٥	٦٨	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٧ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٨)
		٢ - التناقض المبطل للحكم . ما هيته .
٤٧٤	٩٦	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٨)
		مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
		ما يعد كذلك :
		١ - ثبوت انعقاد عقد الإيجار محل النزاع لمدة خمس سنوات تتجدد طالما كان المستأجر قائماً بسداد الأجرة وحقه وحده في طلب إنهائه . وجوب إعتباره منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة وحق المتعاقدين في طلب إنهائه بالتنبيه على الآخر قبل

الصفحة	القاعدة	
		النصف الأخير من الشهر . م ٥٦٣ مدنى . قيام الطاعنين بالتنبيه على المطعون ضدهم بإنهاء العقد فى الميعاد . أثره انقضاء العلاقة الإيجارية . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وتحديد مدة الإجارة بثلاثين عاماً . خطأ .
٨٦٦	ج	(الطعن رقم ٧٦٦ ، ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق «هيئة عامة» - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) ٢ - إنعقاد عقد الإيجار لمدة محددة تتجدد تلقائياً لمدة مماثلة طالما كان المستأجر قائماً بتنفيذ التزاماته . تخويله وحده - دون المؤجر - حق إنتهائه . أثره . وجوب اعتبار العقد - بعد إنتهاء المدة الاتفاقية - منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة وإنقضائه بالتنبيه بناء على طلب أحد المتعاقدين فى المواعيد المبينة بنص المادة ٥٦٣ مدنى . لا محل لاستبعاد نص المادة المذكورة وإنهاء العقد بموت المستأجر الذى لم يبد فى حياته الرغبة فى إنتهائه - أو بمضى ستون عاماً قياساً على حق الحكر أو بتدخل القاضى لتحديد مدته . عله ذلك .
٨٦٦	ج	(الطعن رقم ٧٦٦ ، ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق «هيئة عامة» - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) ما لا يعد كذلك : عدم إعتداد الحكم المطعون فيه بالقواعد والشروط المبينة بالملحق الثانى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعويله على مقدار الثمن الوارد بعقد البيع المبرم بين الطرفين بإعتباره شريعة المتعاقدين التى لا تنصرف إليها القيد المنصوص عليها فى المادة ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . صحيح .
٨٥٧	ب	(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>حجية الأحكام:</p> <p>إقتصارها على طرفي الخصومة:</p> <p>حجية الحكم . إقتصارها على طرفي الخصومة حقيقة أوحكاماً . جواز الإستدلال بها كقرينة قضائية في دعوى أخرى بين خصوم آخرين .</p>
٤١٨	٨٦	<p>(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)</p> <p>مناطها:</p> <p>١ - حجية الحكم الصادر في إحدى الدعاوى في دعوى تالية سواء كان الحكم صادراً في ذات الموضوع أو في مسألة كلية شاملة أو في مسألة أساسية واحدة في الدعويين . مناطه . أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم مع إتحد الموضوع والسبب .</p> <p>(الطعن أرقام ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)</p>
١٥٤	٣٦	<p>٢ - حجية الحكم . مناطها . . إتحد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين . إختلاف الخصوم . أثره . إنحصار الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة .</p>
١١٦٥	١٩٦	<p>(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حجية الحكم . مناطها . إتحاد الخصوم والسبب فى الدعويين . إختلاف الخصوم ، أثره إنحسار الحجية عن الحكم السابق .
١٣٣٤	٢٢٧	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٨) أثرها : عدم جواز عدول المحكمة عما يصدر عنها من أحكام قطعية ولو كانت باطلة . علة ذلك .
٥١٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٨) التمسك بها أمام محكمة النقض : حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .
٥٠٩	١٠٣	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٨) حجية الحكم الجنائى : ١ - حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . نطاقها المادتان ١٠٢ ق الإثبات ، ٤٥٦ إجراءات جنائية .
٢٦٨	٥٧	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٨) ٢ - الحكم نهائياً بإدانة المتهم فى جريمة الإصابة الخطأ . وجوب تقيد المحكمة المدنية بحجيته بشأن خطأ المتهم وعلاقة السببية بينه وبين الضرر .
٢٨٠	٧٨	(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حجية الحكم الجنائي بالإدانة أمام المحاكم المدنية . قاصر على الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية .
١٣٢٣	٢٢٥	(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥) حجية الحكم بتحقيق الدعوى : الحكم بتحقيق الدعوى بأى طريق . عدم إكتسابه ثمة حجية بالنسبة لما يثيره من وجهات نظر قانونية أو إفتراضات طالما لم يحسم خلافاً بين الخصوم . أثره . جواز العدول عنه .
٩٦	٢٢	(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/ ١/ ١٣) الطعن فى الحكم : ميعاد الطعن : ١ - تخلف المحكوم عليه عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى وعدم تقديمه مذكرة بدفاعه . أثره . بدء ميعاد الإستئناف فى حقه من تاريخ إعلانه بالحكم لشخصه أو فى موطنه الأصلى . م ٢١٣ من قانون المرافعات . لا يغنى عن ذلك ثبوت علمه بالحكم بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة .
١٦٣	٣٧	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦) ٢ - مواعيد الطعن فى الأحكام . سريانها كأصل من تاريخ صدورها . الإستثناء . سريانها من تاريخ إعلانها م ٢١٣ مرافعات .
٩٠٨	١٤٧	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - مراعيه الطعن فى الأحكام . الأصل فيها أن تبدأ من تاريخ النطق بها . الإستثناء . الأحكام التى لا تعتبر حضورية والأحكام التى إقترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات . م ٢١٣ مرافعات .
١٠٣٣	١٧٠	(الطعن رقم ١٣١١ - لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)
		القبول المانع من الطعن :
		القبول المانع من الطعن فى الحكم . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم والتخلى عن حق الطعن فيه . تنفيذ المحكوم عليه حكماً واجب التنفيذ لا يدل على ترك الحق فى الطعن .
١٢٢٤	٢٠٧	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)
		الخصوم فى الطعن :
		نسبيه أثر الطعن . مؤداها . ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه . الإستثناء . الطعن فى الأحكام الصادرة فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . علة ذلك .
١٠٢٠	١٦٧	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها إستقلالاً :
		١ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها إستقلالاً . الإستثناء .

الصفحة	القاعدة	
		م ٢١٢ مرفعات . تضمن الحكم نوعين من القضاء أحدهما لا يقبل الطعن المباشر والآخر يقبله . أثره . جواز الطعن فيهما معاً . شرط ذلك وعلته .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)
		٢ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها على إستقلال . الإستثناء . م ٢١٢ مرفعات . علة ذلك .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)
		٣ - تعدد الطلبات في الدعوى الناشئة عن سبب قانوني واحد . تقدير قيمتها بإعتبار الطلبات جملة . م ٣٨ مرفعات مؤدى ذلك . وحدة الخصومة وإندماج كافة الطلبات فيها . أثره . الحكم في أحد هذه الطلبات قبل باقيها . غير جائز الطعن فيه إستقلالاً . م ٢١٢ مرفعات .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)
		بطلان الحكم :
		بطلان الحكم لإغفاله وجد دفاع أبداه الخصم . شرطه . أن يكون الدفاع جوهرياً ومؤثراً في نتيجة الحكم .
٢٠٢	٤٥	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٤)
٢١٠	٤٧	(الطعن رقم ١٣٧١ ، ١٦٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٨)
٤١٨	٨٦	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ الأحكام الأجنبية :
		تنفيذ الحكم الأجنبي . شرطه . م ٢٩٨ مرافعات . إعلان المطعون ضدها بالدعوى التى قضى فيها بتسليم نسخة تنفيذية ثانية منه وبالحكم الصادر فيها . ليس من شروط الأمر بتنفيذه . رفض الحكم المطعون فيه الدعوى على سند من ذلك . خطأ فى القانون .
١٣٧١	٢٣٣	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠) « حيازة »
		نقل الحائز للثمار :
		كسب الحائز ملكية الثمار . مناطه . أن يكون حسن النية وقت قبضه إياها . إعتباره سئ النية من وقت علمه بعيوب سند حيازته أو إعلانه بدعوى بأحقية أو إسترداد العين أو ثمارها . مثال .
٨٣	١٨	(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢) الحيازة الزراعية :
		١ - تكييف الدعوى وإعطاؤها وصفها الحق . مناطه . مخاصمة الجمعية الزراعية بطلب قيد الحيازة الزراعية بأسماء الطاعنين فى سجلاتها . مقصودها . الحكم فى مواجهتها فى التطبيق بأصل حقهم فى حيازة أنصبتهم من أطيان النزاع وترتيب أثره فى سجلاتها .
١٠٤٣	١٧٢	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)
		٢ - تكييف الدعوى وإعطاؤها وصفها الحق . مناطه . مخاصمة الجمعية الزراعية بطلب تغيير بيانات الحيازة الزراعية المدونة بسجلاتها .
		لا تعد من المنازعات الإدارية التى تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها . علة ذلك .
١٠٤٧	١٧٣	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)

(خ)

خبيرة - خلف

خبيرة

ندب الخبراء :

طلب ندب خبير . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته .
إغفال الإشارة إليه قضاء ضمنى بالرفض .

٢١٨ ٤٨

(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢٧٨)

طلب إعادة المأمورية إلى الخبير :

محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة الخصم إلى طلبه
إعادة الدعوى إلى الخبير متى رأت في التقرير المقدم منه وفي
عناصر الدعوى الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في
النزاع المطروح عليها .

٣٩٠ ٨٠

(الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٣)

تقدير عمل الخبير :

تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين تقارير الخبراء والأخذ
بأخذها دون الآخر . سلطة محكمة الموضوع دون معقب .

١٤٢٩ ٢٤٤

(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		« خلف »
		الخلف الخاص :
		انصرف أثر الإيجار إلى الخلف الخاص للمؤجر بحكم القانون . مشترى العقار المؤجر لا يعد خلفاً خاصاً إلا إذا انتقلت الملكية إليه فعلاً بالتسجيل . التزام المستأجر قبله بكافة التزاماته بمجرد علمه بانتقال الملكية .
٣٢٠	٦٥	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٥)
		(د)
		« دستور - دعوى »
		« دستور »
		دستورية القوانين :
		١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا . ماهيتها . الطعن بمخالفة قرار السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذي فوضها في إصداره . خروجه عن مجال الرقابة الدستورية . علة ذلك . أثره . عدم الاعتداد به في مقام تطبيق القانون الذي صدر القرار تنفيذاً له .
٥٨٢	١١٥	(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣١)
		٢ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا . ماهيتها . الطعن بمخالفة قرار السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذي فوضها في إصداره . خروجه عن مجال الرقابة الدستورية . علة ذلك .
٨٥٧	ب	(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين :
		١ - القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين . عدم تعيين القانون الجهة المختصة بإصدارها . لرئيس الجمهورية أو من يفوضه إصدارها . شرطه . أن تكون في نطاق التفويض القانوني . مخالفة ذلك . أثره . إنعدام هذه القرارات . المادتان ١٤٤ ، ١٥٦ من الدستور .
٨٥٧	ب	(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٣)
		٢ - إختصاص مجلس الوزراء في إصدار القرارات التنفيذية استناداً للمادة ١٥٦ من الدستور . شرطه . أن يكون وفقاً للقوانين دون الخروج عن نطاقها . الملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ . إنعدام سنده التشريعي . علة ذلك .
٨٥٧	ب	(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٣)
		مبدأ الفصل بين السلطات :
		مبدأ الفصل بين السلطات . المقصود به : تحقيق التوازن والتعاون بين السلطات وتوفير الحيدة لكل منها في مجال إختصاصها .
٤٠٨	٨٤	(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		حرمة الحياة الخاصة :
		الحقوق الملازمة لشخصية الفرد ومنها حياته الخاصة لها حرمة يحميها القانون . الكشف عنها دون إذن منه بإذاعة أسرارها يحرض على كتمانها أو تتضمن مساساً باعتباره وكرامته . اعتداء يتحقق به ركن الخطأ الموجب للمسئولية لا يحول دون قيامها إثبات صحة تلك الأمور . وجوب تعويض الضرر الناشء عنه مادياً كان أو أدبياً . المادتان ٤٥ من الدستور و ٥٠ مدني .
٦٢٠	١٢١	(الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٧)
		الأوامر الصادرة بتقييد الحريات أو التنقل أو المنع من السفر :
		الأوامر الصادرة بتقييد الحريات أو التنقل أو المنع من السفر . وجوب تنظيمها بقانون يصدر من السلطة التشريعية دون غيرها وليس من سلطة أخرى أو بأداة أدنى . علة ذلك . الأمر الصادر من القاضي بمنع الطاعن من السفر دون أن يكون هناك قانون ينظم ذلك . مخالف للقانون .
١١٥٩	١٩٤	(الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٥)
		« دعوى »
		أولاً : شروط قبول الدعوى :
		الصفة :
		١ - التحقق من صفة رافع الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إستخلاص توافر الصفة في الدعوى . إستقلال قاضى الموضوع به . حسبته بيان الحقيقة التى إقتنع بها وإقامة قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٥)
		٣ - إستخلاص توافر الصفة في الدعوى . مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٣٦٤	٧٥	(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٧)
		٤ - إستخلاص توافر الصفة في الدعوى . مما يستقل به قاضى الموضوع . حسبته أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة .
٥١٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٨)
		صاحب الصفة في تمثيل الوحدة المحلية أمام القضاء :
		رئيس المدينة هو وحده صاحب الصفة في تمثيل وحدته المحلية قبل الغير ولدى القضاء فيما يدخل فى نطاق اختصاصه .
١٨٤	٤٢	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٧)
		صاحب الصفة في تمثيل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى :
		وزير الزراعة هو صاحب الصفة في تمثيل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أمام القضاء بإعتباره رئيس مجلس إدارتها .
		قرار رئيس مجلس الوزراء ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ .
١٢٤٨	٢١١	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		المصلحة في الدعوى :
		١ - المصلحة التي يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . المقصود بها .
١٣٤	٣١	(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٥)
		ثانياً : تقدير قيمة الدعوى :
		محكمة الموضوع . سلتها في تقدير قيمة العقار . م ١/٣٧
		مرافعات : شرطه . أن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد في التقدير بيوم رفع الدعوى .
		م ٣٦ مرافعات .
١٤٥٣	٢٤٩	(الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٩)
		تقديرها في حالة تعدد الطلبات :
		تعدد الطلبات في الدعوى الناشئة عن سبب قانوني واحد
		تقدر قيمتها باعتبار الطلبات جملة . م ٣٨ مرافعات . مؤدى
		ذلك . وحدة الخصومة واندماج كافة الطلبات فيها . أثره .
		الحكم في أحد هذه الطلبات قبل باقيها . غير جائز الطعن فيه
		استقلالاً . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً : نطاق الدعوى :
		الطلبات فيها : د الحق في إبدائها :
		المرافعة في الدعوى غير جائزة إلا بعد إنعقاد الخصومة بإستيفاء الشكل الذى نص عليه القانون . إبداء طلب في موضوع الدعوى قبل ذلك . لا يعد مطروحاً على المحكمة .
٦٦٢	١٢٩	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٨٨)
		ماهية الطلب :
		الطلب في الدعوى . ماهيته . القرار الذى يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه .
١٢٠١	٢٠٢	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٨٨)
		الطلب الاصلى والاحتياطى .
		الطلب الاحتياطى . اختلاف موضوعه عن موضوع الطلب الأصلى وعدم إندارجه فى مضمونه ، إعتباره طلباً جديداً ، عدم جواز إبدائه فى الاستئناف لأول مرة . مؤدى ذلك . لمحكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله . م. ١ / ٢٣٥ مرافعات .
١٢٧٤	٢١٨	(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		الطلبات التي تنقيد بها المحكمة :
		الطلبات التي تنقيد بها المحكمة . ماهيتها . لاعبرة بالطلبات التي تتضمنها صحيفتها طالما لم يحل المدعى في مذكرته الختامية إليها . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص تعديل الطلبات في الدعوى . شرطه .
١٢٨٧	٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٨٨)
		سبب الدعوى :
		سبب الدعوى . ماهيته .
١٢٨٧	٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٨٨)
		تكييف الدعوى :
		١ - تكييف الخصوم للدعوى . لا يقيد المحكمة . وجوب إعطائها التكييف القانوني الصحيح . مناط ذلك . حقيقة المطلوب فيها .
٤٧٤	٩٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٨٨)
		٢ - إلزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانوني الصحيح عليها دون التقيد بتكييف الخصوم لها . العبرة في ذلك بحقيقة المقصود من الطلبات لا بالألفاظ التي صيغت بها .
٤٧٨	٩٧	(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً: نظر الدعوى أمام المحكمة :
		١ - الخصوم فيها :
		إدخال خصم فى الدعوى :
		١ - إختصاص الغير فى الدعوى . لا يتم إلا بإتباع الأوضاع المعتادة لرفعها قبل يوم الجلسة . وجوب ايداع صحيفة الإدخال قلم الكتاب ثم إعلانها . مخالفة ذلك . أثره . البطلان . إختلاف إجرائات إختصاص الغير فى الدعوى عن إجراء تصحيح شكل الدعوى . المواد ١١٧ . ٦٦ ، ١٣٣ من قانون المرافعات .
٣٣٢	٦٧	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٨)
		٢ - إدخال خصم جديد فى الدعوى . كيفيته . م ١١٧ مرافعات .
٦٤٤	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٣)
		التدخل فى الدعوى :
		١ - عدم سداد طالب التدخل الرسم المستحق على طلب التدخل . لا يوجب البطلان . صدور الحكم بعدم قبول تدخله . أثره . حقه فى الطعن عليه باعتباره محكوماً عليه فى طلب التدخل .
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)
		٢ - التدخل فى الدعوى المبني على إدعاء التدخل ملكيته للعقار موضوع الدعوى وطلب رفضها إستناداً لذلك . إعتباره تدخلاً هجومياً . علة ذلك . طعنه فى الحكم الصادر بعدم قبول تدخله . جائز .
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم التدخل . قضاء محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم وقبول التدخل . وجوب فصلها فى موضوع الدعوى . علة ذلك .
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٤ - التدخل الهجومى . أثره . صيرورة التدخل طرفا فى الخصومة . الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه .
١٥٤	٣٦	(الطعن رقم ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		٥ - التدخل الهجومى أو الإنضمامى . شروطه وإجراءاته . م ١٢٦ مرافعات . الحكم بقبول التدخل قند يكون صريحا أو ضمنيا . أثر ذلك
٥١٦	٨٠٤	(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
		(ب) إجراءات الجلسة ؛ الدفاع فى الدعوى ؛ الدفع بعدم الدستورية ؛
		١ - الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . أثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٢	٣٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		٢ - الدفع بعدم دستورية القوانين . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ق ٤٨ لسنة ٧٩ .
٤١٨	٨٦	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني :

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني .
تعلقه بالنظام العام . أثره . للمحكمة التصدي له من تلقاء
نفسها ويجوز للخصم التمسك به في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)

٦٢٥ ١٢٢

الدفاع الجوهري :

الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)

٣٨٠ ٧٨

تقديم المذكرات والمستندات :

١ - تقديم الطاعن مذكرة بالدفاع بعد إنتهاء الأجل المصرح
خلاله بتقديمها . التفات المحكمة عنها . لا عيب .

(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) ٥١٦ ١٠٤

٢ - تقديم صور من الأحكام للاسترشاد بها . إعتباره من
قبيل المستندات في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢) ٩٥٤ ١٥٦

إعادة الدعوى إلى المرافعة :

١ - إجابة طلب فتح باب المرافعة . من إطلاقات محكمة
الموضوع . إغفال الحكم الإشارة إليه بمثابة رفض ضمنى له .

(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) ٥١٦ ١٠٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إجابة طلب الخصوم باعادة الدعوى للمرافعة . من سلطة محكمة الموضوع .
٩٢٠	١٥٠	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩)
		٣ - إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات جديدة . من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٤٤٤	٢٤٧	(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)
		خامساً : أنواع من الدعاوى :
		الدعوى الغير مباشرة والمباشرة :
		١ - الدعوى الغير مباشرة . وجوب رفعها باسم المدين ليكون المحكوم به حقا له ويدخل في عموم أمواله ضمانا لحقوق دائنيه . الدعوى التي ترفع باسم الدائن إستعمالا لحق مباشر له وطلب الحكم لمصلحته لا لمصلحة مدينه . دعوى مباشرة .
٤٧٨	٩٧	(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤)
		٢ - الدعوى غير المباشرة . نطاقها . اكتساب حق المرور لصالح الأرض المحبوسة عن الطريق العام . خروجه عن نطاق استعمال الدعوى غير المباشرة . علة ذلك .
١٢٤٨	٢١١	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)
		٣ - الدعوى غير المباشرة . ماهيتها . المادتان ٢٣٥ ، ٢٣٦ مدني . نيابة الدائن عن مدينه مصدرها القانون . تمسكه بالدفع والدفاع في مواجهة الخصم . شرطه . فرض الجراسة الإدارية على المدين - مانع قانوني لوقف سريان التقادم في حقه - ليس للدائن التمسك به . علة ذلك .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى البوليصة :
		الدعوى البوليصة . ماهيتها . أثر الحكم الصادر فيها . عدم قبولها إذا كان القصد منها ثبوت ملكية العين للمدعى فيها أو تقرير أفضلية عقد شرائه للعين على عقد آخر صادر من ذات المتصرف إلى أحد ورثته . علة ذلك .
٩٩٢	١٦٢	(الطعن رقم ٣٦٥ السنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٦)
		دعوى الضمان الفرعية :
		دعوى الضمان الفرعية . استقلالها عن الدعوى الأصلية . أثر ذلك . وجوب رفعها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى . عدم جواز إبدائها كطلب عارض أو رفعها بإعلان إلى المحضرين مباشرة . وجوب قيدها بقلم الكتاب . مخالفة ذلك . أثره . اعتبار دعوى الضمان غير مقبولة . تعلق ذلك بالنظام العام . المادتان ٦٣ ، ١١٩ مرافعات .
٢٦٨	٥٧	(الطعن رقم ٩٦٩ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		«) »
		« رسوم - رهن »
		رسوم
		أولاً : الرسوم القضائية :
		الإعفاء منها :
		١ - مدلول كلمة الحكومة في معنى المادة ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية . عدم إتساعه لغيرها من أشخاص القانون العام التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وميزانية مستقلة . إعفاء هذه الأشخاص من الرسوم القضائية . شرطه . أن ينص القانون على إعفائها .
٥	أ	(الطعن رقم ٦٤٢ السنة ٥٧ ق (الميقتان مجتمعتان) - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢- الإعفاء من الرسوم القضائية . مقصور على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة الأوقاف المصرية لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير ايداع الكفالة .
٥	أ	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٧ ق (الهيئة الاجتماعية) - جلسة ١٥/١٢/١٩٩٢)
		٣- وجوب ايداع الكفالة قبل ايداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .
٥	أ	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٧ ق (الهيئة الاجتماعية) - جلسة ١٥/١٢/١٩٩٢)
		٤- إعفاء دعاوى هيئة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى . م ١٣٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه .
١٣٥٨	٢٣١	(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩٢)
		إستحقاق ربع الرسم :
		١- إستحقاق ربع الرسم في حالة ترك الخصومة أو التصالح مدلوله . كفاية طلب إثباته في الجلسة الأولى التي أعلن فيها المدعى عليه إعلانا صحيحا وأصبحت الدعوى صالحة لنظرها تراخى إلحاقه إلى جلسة تالية . لا أثر له .
٩٦	٢٢	(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- إستحقاق ربع الرسم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه أن يتم في أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضى في نظرها . الجلسة الأولى معنى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٧١ من قانون المرافعات . مناطها . بتمام الإعلان أو إعادة الإعلان حسب الأحوال .</p>
٦٦٢	١٢٩	<p>(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)</p> <p>جواز تحصيلها من المحكوم ضده :</p> <p>الرسوم المستحقة على الدعوى ، الأصل التزام المدعى بأدائها . جواز تحصيلها من المحكوم ضده بعد صيرورة الحكم نهائيا . م ١٤ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .</p>
١٢٩٥	٢٢٠	<p>(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)</p> <p>منازعات الرسوم القضائية :</p> <p>١ - الرسوم القضائية . المنازعة في مقدارها يكون بطريق المعارضة في أمر التقدير . المنازعة في أساس الإلتزام ومداه والوفاء بها يكون بالإجراءات العادية . المادتان ١٧ ، ١٨ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .</p>
٦٨١	١٣٣	<p>(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)</p> <p>٢ - إجراءات التقاضى . تعلقها بالنظام العام . مؤداه على المحكمة متى رفعت إليها الطلبات المتعلقة بتقدير الرسوم القضائية في صورة دعوى أن تقضى بعدم قبولها من تلقاء نفسها .</p>
٦٨١	١٣٣	<p>(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)</p>

ثانياً: رسوم الإرشاد والمواتى والمناظر:

١ - المحاكم المدنية . اختصاصها بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . قيام النزاع حول المطالبة بكامل رسوم رسو وإرشاد السفينة طبقاً لأحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٨٣ الخاص برسوم الإرشاد . خلو أحكام هذا القانون من تحديد الجهة المختصة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه . أثره . اختصاص المحاكم المدنية بنظرها دون الجهة الإدارية . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر دون أن يعرض لقرارى وزير النقل البحرى والهيئة العامة لميناء بورسعيد الصادرين فى هذا الشأن . صحيح . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٧١٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦) ٢٤٣ ١٤٢٣

٢ - منح التخفيض المنصوص عليه فى المادة ١٩ من قانون رسوم الإرشاد رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ . مناطه . إطراح ما تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الاستئناف من مستندات والالتفات عن مناقشتها وبحث دلالتها لبيان مدى توافر شروط منح التخفيض . قصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٢٧١٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦) ٢٤٣ ١٤٢٣

الصفحة	القاعدة	
		<p>« رهن »</p> <p>الإلتزام بدين الدائن المرتهن الأجنبي :</p> <p>حظر إستيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى أو الأجنبى م ٢ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بق ١٠٧ لسنة ١٩٥٠ . نطاقه . الإتفاق على حلول المشتري محل البائع فى الإلتزام بدين الدائن المرتهم الأجنبى الجنسية وعلى أن الوفاء به يتم بإيداعه أحد المصارف بحساب غير مقيم مجمد باسم الدائن . لا مخالفة فيه لهذا الحظر . علة ذلك . م ٥ ق ١٩٨٠ لسنة ١٩٤٧ .</p>
٥٨	١٤	<p>(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)</p> <p>مسئولية الدائن المرتهن :</p> <p>الدائن المرتهن . استتجاره من المدين الراهن حجرة بمصنع الآخر لحفظ البضاعة محل عقد الرهن المبرم بينهما ضمانا للوفاء بالقرض والنص فى عقد الإيجار على عدم مسئولية الدائن المرتهن عما يلحق البضاعة من سرقة أو تبديد أو تلف . توقيع المرتهن الحجز على تلك البضاعة مع بقائها بالعين المؤجرة لا ينقضى به إلتزام الراهن . علة ذلك . الحكم نهائيا ببراءة الراهن من تهمة سرقة تلك البضاعة لاتغير من إنتفاء مسئولية الدائن المرتهن . علة ذلك .</p>
١١٥٠	١٩٢	<p>(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>« ش »</p> <p>شركات - شفعة - شمر عقارى - شيوع</p> <p>« شركات »</p> <p>تكوين الشركة :</p> <p>١ - تكوين الشركة . أثره . اكتسابها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها . مؤدى ذلك . توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف أثره إليها ويكفى لترتيب الإلتزام فى ذمتها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦) ٢٤١ ١٤١٤</p> <p>حصص الشركاء :</p> <p>ورود حصة الشريك على حق شخصي :</p> <p>الأصل ورود حصة الشريك على ملكية الشئ الذى يقدمه فى الشركة . الاستثناء جواز ورودها على حق شخصي يتعلق بالشئ الذى يتقدم به كمجرد الإنتفاع به واستعماله لمدة محدده . مؤدى ذلك . حق هذا الشريك فى إسترداد هذا الشئ فى نهاية المدة . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠) ١٤٤ ٨٩٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		الشركة الفعلية :
		الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها . إعتبارها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان . م ٥٤ من قانون التجارة . شرطه . أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً . عدم البدء في تنفيذها قبل الحكم ببطلانها وعدم مزاولتها أى عمل من أعمالها . أثره . عدم إعتبارها شركة فعلية في هذه الفترة وإنتفاء العله من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان .
١٠٥٩	١٧٥	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠)
		الشخصية المعنوية للشركة وتمثيلها أمام القضاء :
		١ - الشركة يمثلها مجلس إدارتها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير . الحظر الوارد في المادة ١٠٠ ق ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . سريانه عند التعاقد مع شركة أخرى .
٩٣٠	١٥١	(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩)
		٢ - اختصاص الطاعنين بصفتهم ممثلين للشركة وليس بصفتهم الشخصية . تضمين منطوق الحكم إلزامهما بالدين . لا ينصرف إليهما بصفتهم الشخصية . قضاء ضد الشركة .
١٤١٤	٢٤١	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الشركات :
		إختصام الشركة فى شخص ممثلها وتوجيه الإعلان إليها فى مركز إدارتها وتسليم صورته لأحد موظفيها . عدم إنكارها لقيامها وقت الإعلان . أثره . صحة إعلاناتها بصحيفة الدعوى .
١١٠	٢٦	(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٨)
		فسخ عقد الشركة :
		الحكم بفسخ عقد الشركة . مؤاده . انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل وعدم تأثر قيامها وأعمالها فى الماضى به . علة ذلك .
١٠٥٩	١٧٥	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠)
		دعوى الشريك باسترداد حصته قبل حصول التصفية :
		دعوى الشريك باسترداد حصته فى رأسمال الشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان
٢٠٢	٤٥	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٤)

**الشركاء في استعمال العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى
او صناعى او مهنى او حرفى :**

الشركاء في استعمال العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى
او صناعى او مهنى او حرفى . إمتداد العقد إليهم بعد وفاة
المستأجر الأصلي أو تركه للعين . م ٢٩/٢٩ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ .
شرطه . قيام شركة حقيقية بينهم فى النشاط الذى يمارسه
المستأجر الأصلي فى العين . المستأجرون من الباطن لأجزاء
من العين . عدم إعتبارهم كذلك .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧) ٧١ ١٥

أنواع من الشركات :

شركات التضامن :

المسئولية فيها :

١ - تمسك الطاعنون أمام محكمة الإستئناف بانتفاء
مسئوليتهم كشركاء متضامنين عن دين النزاع ومسئولية
الشريك المتضامن الذى وقع على الكمبيالات سند المديونية
بصفته الشخصية قبل قيام الشركة واكتسابها الشخصية
الإعتبارية . إعراض الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع والقضاء
بإلزامهم بأداء المبلغ المحكوم به استناداً إلى أن شركتهم فرع من
شركة أخرى يمثلها هذا الشريك دون أن يفصح كيف استخلص
قيام العلاقة بين الشركتين والمصدر الذى استقى منه قضاءه
ودون مواجهة دفاع الطاعنين بعدم وجود الشركة الأم وقت نشوء
الدين . قصور .

(الطعن رقم ١١٩٢ ، ١٩٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٢) ١٢٩٩ ٢٢١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شركة التضامن . تخلفها عن شهر انقضائها قبل انتهاء مدتها المعينة بالعقد بمعرفة مديرها المعين أو أى شريك متضامن . أثره . مسئوليتها قبل الغير عن إلتزاماتها طالما كان توقيع مديرها أو من يمثلها على العقد بعنوانها . م ٨٥ تجارى .
١٤١٤	٢٤١	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦) شركات القطاع العام : الشخصيات الاعتبارية لشركات القطاع العام . إستقلالها عن المؤسسات التى تتبعها . اقتراح مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين بالتعاقد مع شاغلى وحدات عقارات شركات التأمين . لا يلزم هذه الشركات إلا بقرار من مجلس إدارتها . علة ذلك .
١١٧٤	١٩٧	(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢١) شفعة البيع الذى يجوز فيه الأخذ بالشفعة : طلب الأخذ بالشفعة . إمتناعه على البائع فى مواجهة من اشترى منه العقار حتى ولو انتقل إليه حق الشفعة بالميراث . علة ذلك .
١٠٥١	١٧٤	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		حالة الأرض وقت البيع سبب الشفعة :
		١ - اعتبار الأرض معدة للبناء مناطه . الرجوع للخرائط المحددة لنطاق المدينة أو القرية م ١٠ ق ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ ، ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - والقرار الجمهوري ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ .
٤٨٦	٩٨	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤)
		٢ - دخول الأرض في حدود المدينة أو القرية بالمدى الذي يتطلبه التوسع العمراني للبناء . اعتبارها أرضاً معدة للبناء ولو كانت تستغل مؤقتاً لغرض آخر . خروجها عن تلك الحدود . عدم اعتبارها أرض بناء إلا إذا كانت قد أعدت إعداداً فعلياً لهذا الغرض . تقدير ذلك . استقلال قاضي الموضوع به متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة تكفي لحمله . العبرة في ذلك بحالة الأرض وقت البيع سبب الشفعة .
٤٨٦	٩٨	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		توالى البيوع :
		توالى البيوع . نطاقه . العقود فى توالى البيوع فى العقار المشفوع فيه . عقود مختلفه يستقل كل منها بذاته أشخاصاً وشروطاً . إجراءات دعوى الشفعة . المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ مدنى . لازمها . طلب الأخذ بالشفعة بالنسبة لعقد بعينه من العقود المتتابعه محدداً لموضوع الحق المتداعى بشأنه والخصوم فى التداعى . طلب الأخذ بالشفعة فى عقد آخر أمام محكمة الاستئناف . غير جائز . علة ذلك .
١٢٨٧	٢١٩	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة :
		١ - طلب الشريكين فى الشبوع حصة شريكهما المباعه منه بالشفعة دون أن يطلب أحدهما الشفعة فى العين برمتها . ترك أحدهما الخصومة فى الدعوى . مؤداه . تجزئة الصفقة على المشتري وسقوط حق الآخر فى الأخذ بالشفعة .
		٢ - إقرار المطعون ضدها الثانية بأن الثمن المودع يخص الشفيع الآخر هو فى حقيقته نزول منها له عن حقها فى الشفعة وهو مالا يجيزه الشارع ويسقط حقها ذاته .
١٢٥٤	٢١٣	١ - ٢ (الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		النزول عن الحق في الشفعة :
		النزول عن الحق في الشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا . شرطه . إتيان الشفيع عملا أو تصرفا أو إتخاذ موقفاً يكشف بوضوح دلالتة عن هذا النزول . تمسك المشتري في دفاعه بهذا التنازل وطلبه إثباته بشهادة البشهود دون أن يكون في أوراق الدعوي ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة في شأنه . مؤداه . التزام المحكمة بتحقيق هذا الدفاع . التفاتها عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١١٦٢	١٩٥	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)
		إجراءات الأخذ بالشفعة لا تتطلب وكالة خاصة :
		علاقة الخصوم بوكلائهم . عدم جواز تضدي المحكمة لها طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي للإجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . جائر ولو لم يكن ثابتاً قبل إتخاذ الإجراء . إجراءات الأخذ بالشفعة . لم يستلزم القانون لمباشرتها وكالة خاصة .
٢٩٥	٦١	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)
		إنذار الشفيع :
		الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع . وجوب إشتماله على البيانات الواردة بالمادة ٩٤١ . خلوه من بيان موطن المشتري المثاني . أثره . بطلان الإنذار . مؤدى ذلك . التمسك بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاص ذلك المشتري . لا محل له . علم الشفيع ببيع العقار إلى مشتر ثان بغير هذه الوسيلة . لأثر له .
٢٢٥	٤٩	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الرغبة :
		تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها وفقا للمستندات المطروحة بما يكفي لحمله . (مثال : بشأن استخلاص عدم تخلى المدعى عليه عن موطنه وبالتالي صحة إعلان الرغبة والإعلان بصحيفة دعوى الشفعة) .
٢٩٥	٦١	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤) تقدير قيمة دعوى الشفعة :
		الحكم النهائي بثبوت الشفعة سندا للملكية الشفيع . م ٩٤٤ مدنى . دعوى الشفعة تقدر قيمتها بقيمة العقار المشفوع فيه . م ٣٧ مرافعات . علة ذلك .
١٤٥٣	٢٤٩	(الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)
		« شهر عقارى »
		الطلب الوقتى بمحو التأشير الهامشى :
		الاختصاص المقرر للقاضى المستعجل بنظر الطلب الوقتى بمحو التأشير الهامشى فى سجل المحررات واجبة الشهر المتضمنه الطعن فى التصرفات موضوع تلك المحررات . لا يمنع من الإلتجاء إلى محكمة الموضوع فى ذات الصدد وللفصل فى أصل الحق « المواد ١٣ ، ١٥ ، ١٨ » ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
٥٧١	١١٣	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>لظعن في الحكم الصادر في التظلم من امر تقدير الرسوم التكميلية :</p> <p>الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقاري . عدم قابليته للظعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسوم متى رفعت الدعوى وفق إجراءات صحيحة أمام محكمة مختصة . فصله في منازعات أخرى أو كانت الدعوى قد رفعت بغير الطريق القانوني . أثره خضوعه للقواعد العامة في الظعن . م ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ .</p>
٦٢٥	١٢٢	<p>(الظعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)</p> <p>« شيوخ »</p> <p>إدارة المال الشائع :</p> <p>١ - إدارة المال الشائع . حق للشركاء مجتمعين . تولى أحدهم الإدارة دون اعتراض الباقيين . اعتباره وكيلا عنهم .</p> <p>المادتان ٨٢٧ ، ٨٢٨ مدني .</p>
١٢٦	٢٩	<p>(الظعن رقم ٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١)</p> <p>٢ - المالك على الشيوع . جواز استجاره العقار أو جزء منه من باقي الشركاء .</p>
٦٥٠	١٢٦	<p>(الظعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		أعمال حفظ المال الشائع :
		أعمال الحفظ التي يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغير مرافقة باقى الشركاء - ماهيتها. م ٨٢٠ مدنى . التزام جميع الشركاء كل بقدر حصته بنفقات هذه الأعمال . م ٨٣١ مدنى . تلف العقار المملوك على الشيوع لسبب مرده خطأ الشريك الذى استأثر بالانتفاع به . أثره . مسئولية الشريك المخطئ فى تعويض باقى الشركاء عما لحقهم من ضرر . نوع المسئولية . توقفه على ما إذا كان انتفاعه بالعقار وليد عقد من عدمه . نوع التعويض الأصل فيه أن يكون عينيا بإصلاح ما تلف . لا يعد ذلك من أعمال الحفظ .
١٣١٧	٢٢٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		حيازة المال الشائع :
		الحصة الشائعة فى عقار . صلاحيتها لأن تكون محلا للحيازة على وجه التخصيص والانفراد بنية التملك .
١٣٩١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)
		بيع المال الشائع :
		بيع الشريك على الشيوع جزء مفرز من المال الشائع :
		بيع الشريك على الشيوع جزء مفرز من المال الشائع قبل القسمة . م ٨٢٦/٢ مدنى .
١٤٤٩	٢٤٨	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>طلب تسليم قدر مفرز من المال الشائع :</p> <p>المشتري لقدر مفرز في العقار الشائع . لايجوز له طلب التسليم مفرزاً . علة ذلك .</p>
١٤٤٩	٢٤٨	<p>(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٨)</p> <p>« هل »</p> <p>« صلح - صورية »</p> <p>« صلح »</p> <p>استحقاق ربع الرسم :</p> <p>استحقاق ربع الرسم في حالة ترك الخصومة أو التصالح . مدلوله . كفاية طلب إثباته في الجلسة الأولى التي أعلن فيها المدعى عليه إعلاتا صحيحا وأصبحت الدعوى صالحة لنظرها . تراخى إلحاقه إلى جلسة تالية . لا أثر له .</p>
٩٦	٢٢	<p>(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)</p> <p>اثر الصلح :</p> <p>انحسام النزاع بالصلح . أثره . عدم جواز تجديده بين المتصالحين .</p>
٢٥٤	٥٤	<p>(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		« صورىة »
		إثبات الصورىة :
		عبء إثبات الصورىة . وقوعه على مدعيه . كفاية أدلتها . استقلال قاضى الموضوع بتقديره .
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٩٧٨/٩٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧) .
		التمسك بالعقد الصورى :
		إبرام عقد صورى . للخلف الخاص ولدائنى المتعاقدين ومنهم المشترى بعقد غير مسجل التمسك بالعقد الصورى دون الحقيقى . شرطه . حسن النية وقت التعاقد . م ١/٢٤٤ مدنى علة ذلك .
٩١٣	١٤٨	(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٨) .

الصفحة	القاعدة	
		<p>« ض »</p> <p>« ضرائب »</p> <p>الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة : فوائد الديون :</p> <p>الضريبة على فوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر والثابتة بعقود رسمية محررة في مصر أو في الخارج لكنها مشمولة بالصيغة التنفيذية في مصر . إلزام الدائن بها . وجوب إخطار المدين المقيم في مصر لمصلحة الضرائب بسداده لهذه الفوائد . تقاعسه عن ذلك . أثره . مسئوليته قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة المستحقة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٨)</p> <p>ضريبة التركات :</p> <p>الأموال المخلفة عن المورث خضوعها لرسم الأيلولة وضريبة التركات عدا ما نص على استبعاده وإعفائه صراحة . تخفيض الضريبة والرسم على الأموال التي تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الإرث أو ما في حكمه خلال الخمس السنوات السابقة على وفاته إذا كان قد أوفى عنها رسم الأيلولة . ق ١٥٩ لسنة ٥٢ ، م ١٢ ، ١٧ ، ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . مفاده . إستقلال تركة المورث عن تركة مورث المورث وخضوع جميع الأموال المخلفة عن الأخير لرسم الأيلولة وضريبة التركات ولو دخلت في تركة المورث التي ربط الرسم والضريبة عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٤ / ١ / ١٩٨٨)</p>
١٠٧	٢٥	
٥٥	١٣	

الصفحة	القاعدة	
		رسم الأيلولة :
		١ - رسم الأيلولة . سريانه على الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي له محل توطن شرعى فيها ، أو له عمل أو مال يستثمر في مصر . م ٣/٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم استثمار هذا المال . أثره . عدم خضوعه لرسم الأيلولة مهما بلغت قيمته . استثمار جزء منه . مؤداه فرض رسم الأيلولة على جزء فقط دون باقى أموال المورث الغير مستثمره . علة ذلك .
١٠٤	٢٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٨)
		٢ - عدم تقديم شهادة مصلحة الضرائب بسداد رسم الأيلولة فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع صادر من وارث العقار لا يحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه مادامت قد توافرت شروطها . علة ذلك . لا محل لإعمال الحظر الوارد فى المادة ٤٧ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات على أحكام المحاكم .
١١١٦	١٨٥	(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨)
		الضرائب العقارية :
		العقارات المبنية المعفاء من الضرائب الأصلية والإضافية بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٦١ خضوعها للزيادة فى ضريبة الدفاع ولضريبه الأمن القومى المقررتين بالقانونين ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ و ٢٣ لسنة ١٩٦٧ . إلزام الملاك بها دون المستأجرين . علة ذلك .
٢٣٨	٥١	(الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١ / ٢ / ١٩٨٨)

الضريبة على التصرفات العقارية :

إلغاء تصرفات الوارث في العقارات الآيلة إليه من مورثه بحالتها عند الميراث وإن تعددت من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا لم تتجاوز قيمة التصرف الواحد عشرين ألف جنيه . م ٣٢ ق من ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . تجاوز قيمة التصرف الواحد هذه القيمة . أثره . استحقاق الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر دون إخضاعها للسعر المبين في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حالة التعدد . علة ذلك .

١٠٠٧ ١٦٤

(الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٨٨)

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

الشريك في شركات التضامن مسئول شخصياً في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده . إعتباره في حكم الممول الفرد في حدود ما يصيب من ربح . في حالة تعدد منشأته تربط الضريبة على مجموع أرباحه منها وتكون المأمورية المختصة هي الكائن بدائرتها مركز إدارة المنشآت أو المحل الرئيسي عند عدم إمكان تعيين هذا المركز . في المنشأة الواحدة تكون المأمورية المختصة بإجراء الربط هي الواقع في دائرتها مركز إدارتها أو محلها الرئيسي . تقديم الممول إقراراً في الحالتين دون استناده إلى حسابات . أثره . اختصاص المأمورية الواقع في دائرتها المحل الرئيسي للمنشأة .

١٣٦٤ ٢٣٢

(الطعن رقم ٢٨٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>إختلاف رسم الاستهلاك عن الضرائب والرسوم الجمركية :</p> <p>إختلاف رسم الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ عن الضرائب والرسوم الجمركية . علة ذلك . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الإعفاء الوارد فى المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية السياحية يمتد إلى رسم الإستهلاك المذكور . مخالفة للقانون .</p>
١٩٩	١٧	<p>(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٨٨)</p> <p>الطعن الضريبي :</p> <p>اثر الطعن فى قرار اللجنة :</p> <p>وجوب أداء الضريبة وفق قرار اللجنة دون أن يترتب على الطعن فيه إيقاف أدائها . المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائى بعدم اختصاص مأمورية الضرائب بربط الضريبة وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . أثره . إعادة القوة التنفيذية لقرار لجنة الطعن فى تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يصدر حكم جديد من المحكمة الابتدائية فى موضوع الطعن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه . جائز بإعتباره من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .</p>
١٣٦٤	٢٣٢	<p>(الطعن رقم ٢٨٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		« عقد - عمل »
		« عقد »
		أولاً : أركان العقد وشروط انعقاده .
		عيوب الرضا :
		التدليس والإكراه :
		١ - تقدير وسائل الغش والإكراه وجسامتها في نفس المتعاقد . من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة .
١٢٤	٦٣٦	(الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٨٨)
		٢ - الإكراه المبطل للرضا . ماهيته . تقدير وسائله ومدى تأثيرها على نفس المتعاقد . موضوعي . إستقلال محكمة الموضوع به دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة .
٢١٨	١٢٧٤	(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٨٨)
		الاستغلال :
		الغبين الفاحش في عقار غير كامل الأهلية . شرطه . م. ٤٢٥ مدني . مؤداه . الغبن في التعاقد . شرطه . م. ١٢٩ مدني . إسغلال المتعاقد طيشاً بيناً أو هوى جامعاً في المتعاقد الآخر . مؤداه .
٢٠٤	١٢١٢	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		دلالة العربون :
		دلالة دفع العربون . المرجع في بيانها لما تستقر عليه نية المتعاقدين لاعطاء العربون حكمة القانوني . لمحكمة الموضوع استظهار نيتها من ظروف الدعوى . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
٩٤٤	١٥٤	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١ / ٥ / ١٩٨٨)
		آثار العقد :
		(١) بالنسبة للأشخاص :
		قاعدة العقد شريعة المتعاقدين :
		عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بالقواعد والشروط المبينة بالملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعويله على مقدار الثمن الوارد بعقد البيع المبرم بين الطرفين باعتباره شريعة المتعاقدين التي لا تنصرف إليها القيود المنصوص عليها في المادة ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . صحيح .
٨٥٨	ب	(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » - جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٩٣)
		تصرفات صاحب المركز الظاهر :
		١- تصرفات صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز الحقيقي متى كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه سلبا أو إيجابا في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه . مؤدى ذلك . نفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق .
٨٨١	١٤٣	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢ / ٥ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قاعدة نسبية أثر العقود . لا تحول دون تطبيق نظرية الأوضاع الظاهرة متى توافرت موجبات أعمالها واستوفت شرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . نفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهة صاحب الحق الذى أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً - فى ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق . علة ذلك . التمسك بالوضع الظاهر . دفاع جوهرى . إغفال بحث مدى توافر شروطه . خطأ وقصور . (مثال فى إيجار) .
١١٩٧	٢٠١	(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٣) (ب) آثار العقد بالنسبة لموضوعه : تفسير العقد :
		١ - تفسير العقود . أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها .
٢٠٢	٤٥	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٤) ٢ - تفسير العقد من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون الاستخلاص سائفاً وأن تلتزم محكمة الموضوع بعبارات الاتفاق الواضحة وأن لا تعتد بما تعنيه عبارة معينه بذاتها بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد العبارات بأكملها وفى مجموعها .
١١٤٠	١٩٠	(الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٣) ٣ - عدم جواز الانحراف عن المؤدى الواضح لعبارة المتعاقدين - م ١٥٠ مدنى . تطبيق الحكم لهذا النص . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٣٢٩	٢٢٦	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١٨)

الصفحة	القاعدة	
		تكييف العقد :
		١ - تكييف العقد وإنزال حكم القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص نية المتعاقدين وما إنعقد إتفاقهما عليه . شرطه أن يكون سائغاً ولا يخالف الثابت بالأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لعبارات العقد .
١١٠	٢٦	(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٨)
		٢ - تكييف العقد . مناطه . التكييف القانونى لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٩٣٠	١٥١	(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٩ / ٥ / ١٩٨٨)
		٣ - تكييف العقود العبره فيه بحقيقة ما عناه المتعاقدون منها دون التقيد بتكييفهم لها . لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير نية المتعاقدين واستظهار حقيقة العقد واستنباط الواقع من عباراته على ضوء الظروف الملابسه . شرطه أن يكون سائغاً .
١١٣٠	١٨٨	(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٨)
		تحديد نطاق العقد :
		تحديد نطاق العقد . مفاده . عدم الاقتصار على الزام المتعاقد بما ورد فيه من التزامات إنما يضاف إليه ما يعتبر من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة وما يوجبه حسن النية فحسب . مؤدى ذلك . عدم التزام المؤمن له فى عقد التأمين بأن يدفع دعوى الضرور بالتقادم طالما لا يوجد نص صريح فى القانون أو فى الوثيقة يقضى به . علة ذلك . م ١٤٨ مدنى ، ق ٦٥٢ لسنة ٥٥ فى شأن التأمين الإجبارى من حوادث السيارات
١٣٧٥	٢٧٤	(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٨)

انحلال العقد:**فسخ العقد:**

١ - تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ونفى
التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته . من سلطة محكمة
الموضوع .

٨٨١ ١٤٣

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢)

٢ - الشرط الفاسخ الصريح . وجوب أن تكون صيغته قاطعة
الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه لمجرد حصول
المخالفة المرجبة له .

٩٤٤ ١٥٤

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ١١)

الآثر الرجعى لبطلان أو إبطال أو فسخ العقد:

الآثر الرجعى لبطلان العقد أو إبطاله أو فسخه . مؤداه . إعادة
المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ومنها رد المبيع
إلى البائع . شرطه . إلا تكون ملكية المبيع قد آلت إلى المشتري
بسبب آخر من أسباب كسب الملكية .

٤٥١ ٩١

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٢)

بعض أنواع العقود

عقد اشتراك الهواتف :

العقد الإداري . ماهيته . عقد اشتراك الهواتف الذي تبرمه الهيئة العامة المختصة . خضوعه لروابط القانون الخاص علة ذلك . المنازعة المطروحة في شأنه . منازعة مدنية . اختصاص جهة القضاء العادي . بالفصل فيها .

٦٨٨ ١٣٥

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢٦)

عقد الايجار :

عقود الإيجار الغير خاضعة للقوانين الاستثنائية . موثقته . عدم تحديد مدتها أو ربط إنهاؤها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهاءها . جوب اعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه الحق في إنهائه بالتنبيه على الآخر في الميعاد القانوني . المادتان ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدني .

٨٦٦

ج

(الطعان رقم ٧٦٦ ، ٧٧٣ لسنة ٥٦ ق «هيئة عامة» جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		« عمل »
		أولاً : عقد العمل :
		سلطة صاحب العمل في تنظيم منشآته :
		سلطة صاحب العمل في تنظيم منشآته . مناطها . إنتفاء سوء إستعمال السلطة أو قصد الإساءة .
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .
		انتهاء عقد العمل :
		فسخ العقد :
		عدم مراعاة قواعد "أديب العامل" . لا يمنع صاحب العمل من فسخ العقد إذا توافر المبرر لذلك .
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .
		إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة :
		١ - إنهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة . أثره . إنقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء بالتعسف . ليس للعامل إلا الحق في التعويض إن كان أصابه ضرر . الإستثناء الفصل بسبب النشاط النقابي .
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .
		٢ - العجز المبرر لإنهاء عقد العمل . المقصود به .
٩٤١	١٥٣	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) .
		فصل العامل :
		١ - سلامة قرار فصل العامل من عتده . مناطه . الظروف والملابسات المحيطة به وقت الفصل لا بعده .
١٥٠	٣٥	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير قيام المبرر لفصل العامل . مما يستقل به قاضى الموضوع .
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .
		٣ - مخالفة القواعد التنظيمية الخاصة بوقف وفصل العامل . لا يترتب عليه أن يكون الفصل تعسفا ولا يسلب المحكمة سلطتها فى تقدير المبرر للفصل .
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .
		سريان عقد العمل على العاملين بالبحر :
		العاملون بالبحر ممن تسرى عليهم أحكام قانون التجارة البحرى . خضوعهم لقانون عقد العمل الفردى وقانون التأمينات الإجتماعية اعتبارا من ١٩٨١/٨/٧ تاريخ العمل بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .
١١٧٨	١٩٨	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢١) .
		أجر أعضاء المجالس المحلية :
		الأصل فى الأجر . أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل . الاستثناء . حالات محدده على سبيل الحصر . الحكم الوارد بالمادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام الحكم المحلى قاصر على حالة قيام عضو المجلس المحلى بأداء واجبات عضويته بالمجلس . علة ذلك .
١٢٢٤	٢٠٧	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨) .

ثانياً : العاملون بالقطاع العام :

علاقة العمال والقانون الواجب التطبيق عليها :

١ - العاملون بشركة حلوان للمعادن غير الحديدية .
علاقتهم بها تعاقدية .

قرار مجلس إدارة مؤسسة المصانع الحربية رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٣ . أثره . خضوعهم لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد فيه نص .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) . ٨٨ ٤٣١

٢ - العاملون بالهيئة المصرية العامة للبترول المعارين للخارج والمرخص لهم بأجازات بدون مرتب . منحهم العلاوات الدورية وفقاً للاتعة نظام العاملين بها . مؤداه . عدم أحقيتهم في المطالبة بالعلاوات الدورية المقررة بنظام العاملين بالقطاع العام

(الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٨) . ١٣١ ٦٦٩

تعيين العامل :

تعيين العامل في وظائف القطاع العام واستمراره في العمل . شرطه . عدم اللياقة للخدمة صحيحاً . من اسباب إنهاء خدمة العامل .

(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) . ١٥٣ ٩٤١

الأجر :

١ - قانون العمل . قانون مكمل لقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو القانون الأخير من نص بشأن أجر العامل عن تشغيله في أيام الراحة الأسبوعية . مؤداه . الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل .

٢ - اشتغال العامل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافاً إليه أجر يوازي ساعات العمل الإضافية محسوباً على « أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجرأً إضافياً قدره ٢٥ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٠ ٪ إذا كان العمل ليلاً . ق ٩١ لسنة ٥٩ ق .

٣ - اشتغال العامل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر . استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافاً إليه أجرأً يوازي ساعات العمل الإضافية محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل مضروباً في ساعات العمل يوم الراحة وأجرأً إضافياً مضاعفاً قدره ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً و ١٠٠ ٪ إذا كان العمل ليلاً . ق ٩١ لسنة ٥٩ .

٤ - حق العامل في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية . تشغيله خلالها . مؤداه . استحقاقه الأجر المستحق عن يوم الأجازة مضافاً إليه أجرأً مضاعفاً .

الصفحة	القاعدة	
		٥ - زيادة أجر التعيين عن بداية الأجر المقرر للوظيفة . شرطه . أن تكون مدة الخبرة الزائدة متفقة مع طبيعة عمل هذه الوظيفة وتؤدي لرفع مستوى الأداء بها . م ٢٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
١٤٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦) .
		٦ - لا مساواة فيما يناهض حكم القانون . مثال « طلب المساواة بأجر الزميل » .
١٤٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦) .
		الراتب المصرفي :
		الراتب المصرفي . اعتباره بدل طبيعة عمل . عدم جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ المقرر للعاملين الفنيين بالإدارات القانونية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
٥٠٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) .
		حوافز ومكافأة الإنتاج :
		١ - حوافز الإنتاج . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . القانون ٦١ لسنة ٧١ .
٩٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) .
		٢ - مكافأة الإنتاج . المقصود بها .
٩٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) .
		٣ - قرار المحكمة العليا بشأن اعتبار مكافأة الإنتاج جزءاً من الأجر . مجال أعماله . نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .
٩٣٦	١٥٢	(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) .

الصفحة	القاعدة	
		تسوية حالة العاملين :
		١ - طلب المساواة على خلاف القانون . غير جائز .
١٣٤	٣١	(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) .
		٢ - ندب العامل للقيام بأعباء وظيفة أعلى . لا يكسبه حقاً في تسوية حالته عليها أو في فئتها المالية ولا ينهى علاقته بعمله الأصلي .
١٣٤	٣١	(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) .
		إجازات مرضية :
		مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الوحدة إجازة مرضية . قراره في شأنها نهائي مهما كان رأى الطبيب الخاص . أثره . الحكم برفض التعويض عن الفصل استناداً إلى الإنقطاع عن العمل دون البت في شأن الإجازة المرضية . خطأ قصور .
١١٢٦	١٨٧	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٤) .
		نقل العامل :
		١ - نقل العامل . شرطه . مصلحة العمل وانتفاء التعسف وسوء القصد
٥٠٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) .
		٢ - تقدير قيام التعسف في نقل العامل . مما يستقل به قاضى الموضوع .
٥٠٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) .

الصفحة	القاعدة	
		وقف العامل إحتياطياً :
		وقف العامل إحتياطياً . أثره . وقف صرف نصف مرتبه . استمرار الوقف . شرطه . طرح أمره على المحكمة التأديبية وأن تصدر قرارها به خلال الميعاد المحدد .
٥٠٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨) .
		إستقالة العامل :
		١ - إنهاء خدمة العامل . من أسبابها الاستقالة . عدم خضوعه لرقابة القضاء . إلا فيما يخص طلب التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي .
١٥٠	٣٥	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) .
		٢ - تكليف العامل لوظيفة تخالف عمله الفنى . عدم إعتباره اكراها على الإستقالة . قبولها لا يعد خطأ يستوجب التعويض . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . فساد فى الإستدلال وخطأ فى القانون .
١٥٠	٣٥	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) .
		قرار انتهاء خدمة العامل لبلوغه سن التقاعد :
		قرار انتهاء خدمة العامل لبلوغه سن التقاعد . قرار كاشف
٤٣١	٨٨	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .
		تحديد المناطق النائية :
		تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام . من إختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ٦٧ نفاذاً لائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .
١٣٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩) .

الصفحة	القاعدة
	<p>« ف »</p> <p>« فوائد »</p> <p>الفوائد الإتفاقية :</p> <p>١ - الحد الأقصى للفائدة الاتفاقية . تعلقه بالنظام العام أثره . بطلان الاتفاق على ما يجاوزه بطلاناً مطلقاً . م ٢٢٧ مدنى . علة ذلك .</p> <p>٦٠٤ ١١٨ (الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٤)</p> <p>٢ - استثناء العمليات المصرفية من قيد الحد الأقصى للفائدة الاتفاقية . عدم إلغاء الحد الأقصى للفوائد كلية .</p> <p>الترخيص لمجلس إدارة البنك المركزى فى تحديد أسعار الفوائد التى يجوز للبنوك التعاقد فى حدودها عن العمليات المصرفية القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .</p> <p>٦٠٤ ١١٨ (الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٤)</p> <p>٣ - قرارات البنك المركزى بشأن رفع الحد الأقصى للفائدة الاتفاقية عن العمليات المصرفية لا تتعلق بالنظام العام على إطلاقها . أثر ذلك . عدم سريانها على ما يجد من فوائد العقود السابقة على العمل بها ما لم يتفق أطرافها على تعديل سعر الفائدة . لا يغير من ذلك أن يكون متفقاً بهذه العقود على تخويل البنك الدائن رخصة رفع السعر المتفق عليه فيها .</p> <p>٦٠٤ ١١٨ (الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٤)</p>

« ق »

قانون - قرار إداري - قسمة - قضاء - قوة الأمر المقضي

« قانون »

التفويض التشريعي :

١ - تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات إعمالاً للمادة ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالثمن المحدد بها. اقتضاه على ما تم شغله منها قبل العمل بالقانون المذكور . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فيما تجاوزه بوضع ملحق ثان بقواعد تمليك ما تم شغله من هذه المساكن قبل بدء العمل بذلك القانون . خروجه عن حدود التفويض . إعتباره عديم الأثر . مؤداه . العبء بالثمن المتفق عليه دون المحدد بذلك القرار .

٥٨٢ ١١٥ (الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

٢ - الاختصاص المقرر لمجلس الوزراء في إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية استناداً للمادة ١٥٦ ج من الدستور . انعقاده للمجلس دون رئيسه منفرداً . اختلافه عن التفويض الممنوح لرئيس المجلس بنص المادة ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤدى ذلك .

٥٨٢ ١١٥ (الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - تفويض رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتنظيم قوانين تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات إعمالاً للمادتين ٦٨ ، ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اقتضاه على ما تم شغله منها قبل العمل بالقانون المذكور . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من وضع ملحق ثان بقواعد تمليك ما تم شغله من هذه المساكن بعد العمل بذلك القانون . خروجه عن حدود التفويض . أثره . إعتباره عديم الأثر . إصدار اللائحة التنفيذية في غير حالة المادة ٧٢ . منوط بوزير الإسكان والتعمير . م ٨٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٨٥٧	ب	<p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق «هيئة مائة» - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>٤ - القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين . عدم تعيين القانون الجهة المختصة بإصدارها . لرئيس الجمهورية أو من يفوضه إصدارها . شرطه . أن تكون في نطاق التفويض القانوني . مخالفة ذلك . أثره . إنعدام هذه القرارات . المادتان ١٤٤ ، ١٥٦ من الدستور</p>
٨٥٧	ب	<p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق «هيئة مائة» - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>اللوائح التنفيذية:</p> <p>١ - اللوائح التنفيذية . الجهات المختصة بإصدارها . ماهيتها . م ١٤٤ من الدستور . إسناد الدستور أو القانون إلى جهة معينه هذا الإختصاص . مؤداه . إستقلالها دون غيرها بإصدارها .</p>
٣٨٦	٧٩	<p>(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - إختصاص مجلس الوزراء فى إصدار القرارات التنفيذية استناداً للمادة ١٥٦ من الدستور . شرطه . أن يكون وفقاً للقوانين دون الخروج عن نطاقها . الملحق الثانى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ . إنعدام سنده التشريعى . علة ذلك .</p>
٨٥٧	ب	<p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ق «هيئة عامة» - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>دستورية القوانين :</p> <p>١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا . ماهيتها . الطعن بمخالفة قرار السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذى فوضها فى إصداره . خروجه عن مجال الرقابة الدستورية . علة ذلك .</p>
٨٥٧	ب	<p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ق «هيئة عامة» - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>٢ - التحقق من جدية الدفع بعدم دستورية قانون أو لائحته . شرطه . المادتان ٢٩ ، ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .</p>
١٢٩٥	٢٢٠	<p>(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		سريان القانون من حيث الزمان :
		١ - سريان أحكام القانون الجديد من حيث الزمان . نطاقه بالنسبة للمراكز القانونية . آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقاً بالنظام العام ما لم يتجه قصد المشرع إلى غير ذلك .
٦٠٤	١١٨	(الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٤)
		٢ - النص التشريعى . عدم سريانه إلا على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينص فيه على رجعية أثره . تعلق القانون بالنظام العام . مؤداه . سريان أحكامه على ما يستجد من آثار ناشئة عن العلاقات التعاقدية ولو أبرمت قبل نفاذه .
٦١٦	١٢٠	(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)
		٣ - صدور قرار وزير الاسكان رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ بإلزام طالبى البناء بتركيب العدد الازم من المصاعد فى المبانى التى لا يقل إرتفاعها عن حد معين . أثره . انطباق حكمه على المبانى التى تقام بعد نفاذه .
٦١٦	١٢٠	(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)
		٤ - المراكز القانونية التى نشأت فى ظل القانون القديم . خضوعها له فى آثارها وانقضائها .
١٤٣٩	٢٤٦	(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦)

تفسير القانون :

مدلول كلمة الحكومة فى معنى المادة ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية . عدم اتساعه لغيرها من أشخاص القانون العام التى تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة وميزانية مستقلة . إعفاء هذه الأشخاص من الرسوم القضائية . شرطه أن ينص القانون على إعفائها .

(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ ق « الهيئتان مجتمعتان »

جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٨٨)

أ ٥

« قرار إدارى »

١ - إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعويض. مناطه . رفعها بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إدارى مما نص عليه فى البنود التسعة الأولى من المادة ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو تعلق المنازعه بتصرف قانونى تعبر فيه الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التى تأتيتها الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية - أو التى ينسب إلى موظفيها إرتكابها إثناء أو بسبب تأدية وظائفهم . إختصاص محاكم القضاء العادى وحده بنظرها . (مثال بشأن طلبات التعويض التى ترفعها جهة الإدارة على موظفيها عما يقع من عجز فى عهدهم) .

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين . عدم تعيين القانون الجهة المختصة بإصدارها . لرئيس الجمهورية أو من يفوضه إصدارها . شرطه . أن تكون في نطاق التفويض القانوني . مخالفة ذلك . أثره . إنعدام هذه القرارات . المادتان ١٤٤ ، ١٥٦ من الدستور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>٨٥٧ ب</p> <p>٣ - إختصاص مجلس الوزراء في إصدار القرارات التنفيذية استناداً للمادة ١٥٦ من الدستور . شرطه . أن يكون وفقاً للقوانين دون الخروج عن نطاقها . الملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ . إنعدام سنده التشريعي . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>٨٥٧ ب</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - تفويض رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتنظيم قوانين تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات إعمالاً للمادتين ٦٨ ، ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقتضاه على ما تم شغله منها قبل العمل بالقانون المذكور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من وضع ملحق ثان بقواعد تملك ما تم شغله من هذه المساكن بعد العمل بذلك القانون . خروجه عن حدود التفويض . أثره إعتباره عديم الأثر . إصدار اللائحة التنفيذية في غير حالة المادة ٧٢ . منوط بوزير الإسكان والتعمير . م ٨٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٨٥٧	ب	<p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>٥ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا . ماهيتها . الطعن بمخالفة قرار السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذي فوضها في إصداره . خروجه عن مجال الرقابة الدستورية . علة ذلك .</p>
٨٥٧	ب	<p>(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>« قسمة »</p> <p>أثر قسمة المال الشائع :</p> <p>١ - قسمة المال الشائع . أثرها .</p> <p>٢ - القسمة غير المسجلة . أثرها . إعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للدبر - الذي وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا سجلت القسمة . المفصود بالغير في حكم المادة ١٠ من قانون تنظيم الشهر العقاري .</p>
١٣١١	٢٢٣	<p>٢ - (الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		دعوى القسمة :
		١ - الحكم فى دعوى الملكية الصادر من المحكمة الابتدائية. سقوط الحق فى إستئنافه بمضى أربعين يوماً من تاريخ صدوره . المواد ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٧ / ١ مرافعات . توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل نهائياً فى دعوى الملكية . لا أثر له . علة ذلك . إستقلال دعوى القسمة عن دعوى الملكية موضوعاً وسبباً
١٠٣٩	١٧١	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤) ٢ - الطعن إستئنافياً فى أحكام محاكم المواد الجزئية الصادره إبتدائياً فى دعاوى القسمة . إنعقاده للمحكمة الإبتدائية بهيئة إستئنافه أياً كانت قيمة الدعوى .
١٠٣٩	١٧١	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤) « قضاء »
		رد القضاء :
		١ - الحكم الصادر فى طلب رد قاضى محكمة الجنح والقاضى الجزئى للمحكمة المدنية . جواز استئنافه والطعن عليه بالنقض ، ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً . علة ذلك . م ١/١٦ مرافعات .
١٠٠	٢٣	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣) ٢ - إجراءات نظر طلبات زد القضاء لها طبيعة خاصة . المواد ١٥٣ - ١٥٧ ، ١/١٦٠ من قانون المرافعات . جواز الطعن بالإستئناف من طالب الرد ولو كان موضوع الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		<p>مما يحكم فيه نهائياً . مؤدى ذلك . إقتصار حق الطعن فى الحكم الصادر فى طلب الرد على طالب الرد دون القاضى المطلوب رده . علة ذلك . مثال فى الطعن بالنقض .</p>
١٣٨٤	٢٣٦	<p>(الطعن رقم ٢٩٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)</p> <p>مخاصمة القضاء :</p> <p>الإدعاء بتغيير القاضى أو عضو النيابة للحقيقة فى حكم أو قرار . سبيله . مخاصمتها . م ١/٤٩٤ مرافعات خضوع هذا الإدعاء للتنظيم الوارد بقانون الإثبات . مؤداه . وجوب إبدائه أمام ذات المحكمة المنظور أمامها دعوى المخاصمة دون غيرها . إختلاف هذا الإدعاء عن دعوى التزوير الأصلية . ماهية كل منهما . عدم سلوك سبيل الإدعاء بالتزوير فى دعوى المخاصمة مانع من قبول دعوى التزوير الأصلية التى ترفع من بعد . علة ذلك . « مثال » .</p>
٧١١	١٣٩	<p>(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p> <p>« قوة الأمر المقضى »</p> <p>١ - قوة الأمر المقضى . مناطها . الحكم برفض دعوى إلغاء قرار وزير التموين بالإستيلاء على أرض النزاع لعدم مشروعيته لاحجية له فى الدعوى بالإخلاء لتجرد واضع اليد من سنده لإنتهاء مدة الإستيلاء . علة ذلك .</p>
١٩٣	٤٤	<p>(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم فصل الحكم السابق فى المسألة الأساسية التى تقوم عليها الدعوى الحالية . مؤداه . عدم إكتساب الحكم السابق قوة الأمر المقضى .
١٩٣	٤٤	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٣ - القضاء بثبوت أو إنتفاء حق جزئى مترتب على ثبوت أو إنتفاء مسألة كلية شاملة . إكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة وهو مانع لذات الخصوم من التنازع فيها - بطريق الدعوى أو الدفع بشأن حق جزئى آخر مترتب على ثبوتها أو إنتفائها . مثال فى إيجار .
٥٦٥	١١٢	(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠)
		٤ - حجية الأمر المقضى . تعلقها النظام العام . عدم تعارضه مع جواز نزول الصادر لصالحه الحكم عن الحق الثابت م ١٠١ إثبات ، ١٤٥ مرافعات جواز أن يكون النزول ضمنا م ٢/٩٠ مدنى . مثال بشأن نزول المالك عن الحكم الصادر بالإخلاء لعدم سداد الأجرة .
١٣٢٣	٢٢٥	(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		« ك »
		(كفاءة)
		الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التى وافقت عليها جمهورية مصر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداها . كفاءة نادى السيارات الصادر عنه دفتر المرور للمستورد . كفاءة قانونية . قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم اعتبار نادى السيارات المصرى ضامناً مالم يصدر عنه دفتر مرور دولى بالنسبة للسيارة المفرج عنها .
١١٢١	١٨٦	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٠)

« تم »

محاماه - محكمة الموضوع - مرافق عامة - مرض الموت -
مسئولية - مطلات - معاهدات - ملكية - مؤلف - موطن .

« محاماه »

أتعاب المحامى :

١ - اللجنة المختصة بنقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامى
مناطق اختصاصها . عدم وجود إتفاق كتابى عليها . المادتان
٨٢ ، ٨٤ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

التمسك بعدم اختصاصها لوجود إتفاق مكتوب . دفاع
جوهرى . عدم الرد عليه وبحث دلالة الإتفاق . قصور .

١٩٠ ٤٣ (الطعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣١)

٢ - حق الموكل فى عزل وكيله المحامى . وجوب عدم
التعسف فى إستعماله . عزله فى وقت غير مناسب أو بلا
مبرر مقبول . أثره . إلزام الموكل بكامل الأتعاب المستحقة
عن إتمام المهمة الموكلة إلى المحامى . المادتان ٧١٥ مدنى
و ١٢٠ ق المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨

٧١٦ ١٤٠ (الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)

أثر القيد بالمحاماه بعد تولى الوزارة أو شغل منصب المستشار
بالمهيات القضائية :

القيد بالمحاماه بعد تولى الوزارة أو شغل منصب مستشار
بمحكمة النقض أو الإستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا
الحكومة أو من فى درجته فى النيابة العامة أو الإدارية . أثره
قصر ممارسة المحاماه أمام الجهات التى لم يشملها فى المادة ٥٣
من ٦٥ لسنة ١٩٧٠ . مخالفة ذلك . لا ترتب بطلان الإجراء .

٩٢٠ ١٥٠ (الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		إستئذان النقابة في مكافأة الزميل :
		جزاء عدم إستئذان المحامي الموكل في رفع الطعن ضد زميل له رئيس النقابة الفرعية . ق ١٧ ١٩٨٣ . عدم تعلقه بالنظام العام (دعوى المخاصمة رقم ١٨-٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢) .
١٤٠٣	٢٣٩	
		« محكمة الموضوع »
		أولا : سلطتها في نظر الدعوى :
		تكييف الدعوى :
		محكمة الموضوع . إلزامها بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧) .
٦٢٥	١٢٢	
		ثانيا : سلطتها في فهم الواقع في الدعوى :
		١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
٢١٠	٤٧	(الطعن رقم ١٣٧١ ، ١٣٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٨) .
		٢ - لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى كفاية إقامة قضائه على أسباب سائغة تحمله .
٤٢٥	٨٧	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها والموازنة بينها من سلطة قاضي الموضوع . عدم إلزامه بالرد على كل ما يقدمه الخصوم . حسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة . ليس عليه أن يتتبع حجج الخصوم وطلباتهم والرد عليها إستقلالاً . علة ذلك .
٤٣٦	٨٩	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) .
		٤ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة وإستخلاص ما تظمن إليه منها متى كان إستخلاصها سائغا وله أصل ثابت بالأوراق .
٦٩٢	١٣٦	(الطعون ارقام ٣٠٤ ، ٦٥٣ ، ٩٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦) .
		٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير قيمة ما يقدم من أدلة . من سلطة محكمة الموضوع . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله . عدم إلزامها بتتبع حجج الخصوم والرد عليها إستقلالاً . علة ذلك .
٩٢٠	١٥٠	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) .
		٦ - لمحكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى . شرطه .
٩٤١	١٥٣	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) .
		٧ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير قيمة العقار . م ١/٣٧ مرافعات . شرطه . أن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد في التقدير بيوم رفع الدعوى . م ٣٦ مرافعات .
١٤٥٣	٢٤٩	(الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩) .

الصفحة	القاعدة	
		مدى التزام محكمة الموضوع بقواعد الإثبات
		في تقدير أقوال الشهود :
٩٢	٢١	١ - إستقلال محكمة الموضوع. بتقدير أقوال الشهود حسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفي لحمله . عدم إلزامها بتتبع حجج الخصوم والرد عليها إستقلالاً . (الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣) .
١١٤	٢٧	٢ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين مادام لم يخرج فى ذلك عما تحتمله أقوالهم . (الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق « ادوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٩٢٠	١٥٠	٣ - تقدير أقوال الشهود والقرائن . مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض متى كان سائغاً (الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩) .
٩٥٤	١٥٦	٤ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة وأقوال الشهود . من سلطة قاضى الموضوع . عدم التزامه بالرد إستقلالاً على كل ما يثيره الخصوم . (الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢) .
		في ندب الخبراء وتقدير أعمالهم :
٩٢	٢١	١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بנדب خبير فى الدعوى . متى رأت فى عناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣) .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه . مؤداه عدم إلزامها بالرد إستقلالاً على الطعون الموجهة إليه .
٢١٠	٤٧	(الطعان رقم ١٣٧١ ، ١٦٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٨) .
		٣ - محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة فيها . لها أن تأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . عدم إلزامها بتتبع أقوال الخصوم وحجبتهم والرد عليها استقلالاً . علة ذلك .
٨٩٤	١٤٥	(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٤) .
		في إلزام الخصم بتقديم المحرر الموجود تحت يده :
		عدم تقديم الطاعن صورة العقد الذي لم يقدم المطعون ضدهما أصله بعد إلزامهما بذلك . أثره . سلطة محكمة الموضوع في الأخذ أو عدم الأخذ بقوله في هذا السند . م ٢٤ إثبات .
١١٤	٢٧	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١/١٩) .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة :

١ - محكمة الموضوع . عدم إلزامها بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها إستقلالاً ، طالما قام قضاؤها على أسباب سائغة .

١٦٣ ٣٧ (الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٩٨/١/٢٦)

٢ - عدم إلزام المحكمة بتتبع الخصم في جميع حججه وأوجه دفاعه والرد عليها إستقلالاً ، مادام أن قيام الحقيقة التي إستخلصتها فيه الرد الضمني لكل حجة تخالفها .

٢١٠ ٤٧ (الطعن رقم ١٣٧١ ، ١٦٣٥ لسنة ٥١ جلسة ١٩٨٨/٢/٨)

٣ - تقدير الأدلة والمستندات المقدمة في الدعوى وأقوال الشهود والموازنة بينهما . من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ بأقوال شاهد دون آخر . شرطه . عدم الخروج بأقوالهم إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها . حسبها أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائغة . عدم إلزامها بتتبع حجج الخصوم وطلباتهم والرد عليها إستقلالاً . علة ذلك .

٢١٨ ٤٨ (الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٨)

٤ - تقدير الأدلة والمستندات المقدمة في الدعوى وأقوال الشهود والموازنة بينهما . من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ بأقوال شاهد دون آخر . شرطه . عدم الخروج بأقوالهم إلى

الصفحة	القاعدة	
		مالا يؤدي إليه مدلولها . حسب محكمة الموضوع أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائغة . عدم إلزامها بتتبع حجج الخصوم وطلباتهم والرد عليها إستقلاً . علة ذلك .
٣٣٥	٦٨	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩) ٥ - تقدير أقوال الشهود . من سلطة قاضي الموضوع مادام لم يخرج بها عن مدلولها .
٣٥٩	٧٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٦) ٦ - تقدير أقوال الشهود والقرائن من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً . حقها في الأخذ بنتيجة دون أخرى ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .
٤٣٦	٨٩	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١) ٧ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها إستقلاً ، ما دام أن قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها في الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .
٥٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩) ٨ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراه منها . حسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .
٥٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها دون رقابة من محكمة النقض . شرطه إفصاح المحكمة عن مصدر الأدلة وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليها .
٩٥٠	١٥٥	« الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١١ » ١٠ - لمحكمة الموضوع سلطة بحث وتقدير ما يقدم لها من دلائل ومستندات وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى .
٩٧٧	١٥٩	« الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥ » ١١ - تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع . شرط ذلك . إفصاحها عن مصادر الأدلة وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق . علة ذلك .
١١٤٠	١٩٠	« الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ » ١٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة وترجيح ما تطمئن إليه منها وفي إستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائغاً .
١١٨٨	٢٠٠	(الطعان رقم ٧٧ ، ٧٨ لسنة ٥٥ و « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

« مرافق عامة »

المرفق العام . كيفية تسييره . الرقابة القضائية على ممارسة
المرفق لسلطته . مناط أعمالها .

(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠) ٨٤ ٤٠٨

مرض الموت

محكمة الموضوع . سلطتها في إستخلاص ثبوت مرض الموت
أو انتفاؤه . شرطه .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥) ٢٢٣ ١٣١١

« مسئولية »

المسئولية التقصيرية :

ركن الخطأ :

إقامة المشرع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من
إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز في عهده التي تسلمها
فعلاً . م ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات . إرتفاع هذه القرينة
متى أثبت الموظف أن العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف
خارجة عن إرادته لم يكن في وسعة التحوط لها .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣) ٥٩ ٢٨٢

الخطأ الشخصي لرب العمل :

خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسئوليته الذاتية
 في معنى المادة ٦٨/٢ ق ٧٩ سنة ١٩٧٥ . خطأ واجب الإثبات
 لا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المفترضة المنصوص عليها في
 المادة ١٧٨ مدنى .

(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢١) ١٩٨ ١١٧٨

خطأ الشريك على الشيوع :

أعمال الحفظ التي يحق للشريك على الشيوع إتخاذها بغير
 موافقة باقى الشركاء . ماهيتها . م ٨٣٠ مدنى . التزام جميع
 الشركاء كل بقدر حصته بنفقات هذه الأعمال . م ٨٣١ مدنى .
 تلف العقار المملوك على الشيوع لسبب مرده خطأ الشريك الذى
 استأثر. بالانتفاع به . أثره . مسئولية الشريك المخطئ في
 تعويض باقى الشركاء عما لحقهم من ضرر . نوع المسئولية .
 توقفه على ما إذا كان انتفاعه بالعقار وليد عقد من عدمه .
 نوع التعويض الأصل فيه أن يكون عينيا بإصلاح ما تلف .
 - لا يعد ذلك من أعمال الحفظ .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥) ٢٢٤ ١٣١٧

ركن السببية :

السبب المنتج الفعال :

ركن السببية فى المسئولية التقصيرية . قيامه على السبب
الفعال المنتج المحدث للضرر دون السبب العارض .

١٤٧ ٣٤ (الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٣ - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

مسئولية المتبوع :

١ - مسئولية المتبوع . ما هيتهها . إعتباره فى حكم الكفيل
المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . م ١/١٧٤ مدنى .
له حق الرجوع على تابعه بما أوفاه من تعويض للمضروب .

٢٦٨ ٥٧ (الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

٢ - القضاء ببراءة التابع لإنتفاء الخطأ فى جانبه . لا يمنع
المحكمة المدنية من إلزام المتبوع بالتعويض على أساس مسئولية
حارس الشئ . م ١٧٨ مدنى . نفيها بإثبات الحارس أن وقوع
الضرر كان بسبب أجنبى .

وقوع الضرر نتيجة عيب فى الشئ ولو كان خفياً . لا يعد
سبباً أجنبياً . (مثال) .

٢٦٨ ٥٧ (الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		المسئولية عن النشر :
		١ - حصانة النشر . إقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علنا . عدم إمتدادها إلى التحقيق الإبتدائي أو التحقيقات الأولية أو الإدارية . نشر وقائع التحقيقات أو ما يقال أو يتخذ فيها من ضبط أو حبس أو تفتيش أو إتهام أو إحالة إلى المحكمة . مسئولية من نشرها . علة ذلك . المادنان ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات .
٢٥٧	٥٥	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
		٢ - حرية الصحفي في نشر ما يحصل عليه من أنباء أو معلومات أو إحصائيات من مصادرها وفقاً للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ . شرطها .
٢٥٧	٥٥	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
		٣ - جواز تناول القضايا في مرحلة التحقيق الإبتدائي أو الأولى بالنشر . إلتزام الصحف في هذه الحالة بنشر بيانات النيابة عنها والقرارات الصادرة فيها وموجز الأسباب التي أقيمت عليها . ما يؤثر على صالح التحقيق أو مراكز من تناولهم . إعتباره من محارم القانون . أثره . عدم جواز نشره . ق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .
٢٥٧	٥٥	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية حارس الشئ :
		١ - مسؤولية حارس الشئ . أساسها . خطأ مفترض . جواز دفعها بإثبات السبب الأجنبي . م ١٧٨ مدنى .
٢٦٨	٥٧	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٢ - إختصاص شركة توزيع كهرباء القاهرة إعتباراً من تاريخ قيامها فى عام ١٩٧٨ بمزاولة جزء من نشاط هيئة كهرباء مصر . مؤداه . إعتبارها من تاريخ قيامها صاحبة السيطرة الفعلية والحارسه على شبكة الكهرباء فى المناطق التى تقوم بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية فيها . مسئوليتها عما يحدث عنها من أضرار . لا محل لإعمال اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى لصدورها عام ١٩٧٩ تالياً لواقعة الحادث .
١١٠٤	١٨٣	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩)
		تقديم دعوى المسئولية :
		دعوى المسئولية الناشئة عن عمل الغير أو عن حراسة الأشياء . بدء سريان تقديمها الثلاثى من يوم العلم الحقيقى - لا الظنى - بوقوع الضرر ويشخص المسئول قانوناً عنه . م ١٧٢ مدنى . علة ذلك .
٢٦٨	٥٧	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		« مطلبات »
		حق الجار في أن يكون له مظل على جاره . شرطه . المادتان ٨١٩ ، ٨٢٠ مدنى . عدم بيان الحكم ماهية المطلات التى أقيمت ووجه مخالفتها للقانون ، أو تحقيق دفاع الطاعن بأنه كسب الأرض التى يطل عليها بالتقادم . قصور .
٨٩	٢٠	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)
		معاهدات
		١ - إختصاص المحكمة الإدارية لجامعة الدولة العربية دون غيرها بالمنازعات التى تنشأ بين المنظمة والموظفين العاملين بها .
١٠٣٣	١٧٠	(الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)
		٢ - إنضمام مصر إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام التى إصدارها مجلس جامعة الدول العربية بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ . أثره . إعتبار أحكام الإتفاقية قانوناً واجب التطبيق . الحكم الصادر من العراق التى إنضمت إلى الإتفاقية يكون واجب التنفيذ فى مصر متى توافرت الشروط المنصوص عليها فى تلك الإتفاقية حتى ولو كانت المحاكم المصرية مختصة بنظر المنازعة التى صدر فيها الحكم .
١١٠٩	١٨٤	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الإتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداها . كفالة نادى السيارات الصادر عنه دفتر المرور للمستورد . كفالة قانونية . قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم إعتبار نادى السيارات المصرى ضامناً مالم يصدر عنه دفتر مرور دولى بالنسبة للسيارة المفرج عنها .</p>
١١٢١	١٨٦	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨)
		<h2>ملكية</h2> <h3>ملكية الأراضى الصحراوية :</h3> <p>ملكية الأراضى الصحراوية . م ٥ق ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بقاء قيامها طالما إستندت إلى عقود مسجلة أو أحكام سابقة على العمل بالقانون المذكور . الأراضى الصحراوية فى معنى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . هى تلك الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام .</p>
١٢٠١	٢٠٢	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		الملكية الشائعة :
		أعمال الحفظ التي يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغير موافقة باقى الشركاء ماهيتها . م ٨٣٠ مدنى إلتزام جميع الشركاء كل بقدر حصته بنفقات هذه الأعمال . م ٨٣١ مدنى . تلف العقار المملوك على الشيوع لسبب مرده خطأ الشريك الذى إستأثر بالإننتفاع به . أثره . مسئولية . الشريك المخطئ فى تعريض باقى الشركاء عما لحقهم من ضرر . نوع المسئولية . توقفه على ما إذا كان إنتفاعه بالعقار وليد عقد من عدمه . نوع التعويض الأصل فيه أن يكون عينيا بإصلاح ما تلف . لا يعد ذلك من أعمال الحفظ .
١٣١٧	٢٢٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٨)
		تمليك المساكن الشعبية :
		تفويض رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتنظيم قوانين تمليك المساكن الشعبية الإقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات إعمالاً للمادتين ٦٨ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقتضاه على ما تم شغله منها قبل العمل بالقانون المذكور . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من وضع ملحق ثان بقواعد تمليك ما تم شغله من هذه المساكن بعد العمل بذلك القانون . خروجه عن حدود التفويض . أثره . اعتباره عديم الأثر . إصدار اللائحة التنفيذية فى غير حالة المادة ٧٢ . منوط بوزير الإسكان والتعمير . م ٨٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٨٥٧	ب	(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ق « هيئة مائة » - جلسة ٢٣/٢/١٩٩٣)

الصفحة	القاعدة				
		<p>مؤلف</p> <p>حق المؤلف في تعديل المصنف أو تحويله:</p> <p>التعديل أو التحويل في المصنف الفني . للمؤلف وحده أو بإذن كتليه يمينه . تحويل المصنف من لون إلى آخر بإذن المؤلف أو خلفه . جواز إجراء التعاقد الآخر تحويلاً فيه حسبما تقتضيه أصول الفن في اللون الذي حول إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣) ١٩٠ ١١٤٠</p> <p>حق المؤلف في النشر:</p> <p>نشر الدراسات التحليلية والإقتباسات القصيرة التي تستهدف النقد أو المناقشة أو الاخبار . جائز بغير إذن المؤلف أو ورثته . علة ذلك . إقتصار الطاعن على توضيح الملابسات السياسية والاجتماعية التي ظهر فيها المصنف وتقديم دراسة تخدم القارئ عمل مباح . مجرد القيام به لا يعد إشتراكاً في الإعتداء على حق النشر ما لم يقم دليل على أن كاتبها قد إشتراك في الإستغلال المادي للمؤلف . مخالفة ذلك خطأ في القانون وفساد في الإستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢) ١٩٩ ١١٨٣</p> <p>حق إستغلال المصنف ماليا:</p> <p>حق إستغلال المصنف ماليا . للمؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن منه أو ممن يخلفه . له أن ينزل عن هذا الحق .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣) ١٩٠ ١١٤٠</p> <tr> <td></td><td></td><td> <p>موطن</p> <p>ماهيته:</p> <p>الموطن في معنى المادة ٤٠ مدني ، المقصود به . لمحكمة الموضوع تقدير توافر عنصر الإستقرار ونية الإستيطان .</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥) ١٤٧ ٩٠٨</p> </td></tr>			<p>موطن</p> <p>ماهيته:</p> <p>الموطن في معنى المادة ٤٠ مدني ، المقصود به . لمحكمة الموضوع تقدير توافر عنصر الإستقرار ونية الإستيطان .</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥) ١٤٧ ٩٠٨</p>
		<p>موطن</p> <p>ماهيته:</p> <p>الموطن في معنى المادة ٤٠ مدني ، المقصود به . لمحكمة الموضوع تقدير توافر عنصر الإستقرار ونية الإستيطان .</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥) ١٤٧ ٩٠٨</p>			

الصفحة	القاعدة	
		<p>« ن »</p> <p>نظام عام - نقد - نقض - نقل بحرى - نيابة عامة</p> <p>« نظام عام »</p> <p>إيداع كفالة الطعن بالنقض :</p> <p>وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من آداء هذه الكفالة شرطه . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم اعضائية .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ ق « الهيئتان مجتمعتان » - جلسة ١٩٨٨/١/٧) .</p> <p>« نقد »</p> <p>نطاق حظر إستيراد أو تصدير النقد المصرى أو الأجنبى :</p> <p>١ - حظر إستيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى أو الأجنبى م ٢ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بق ١٠٧ لسنة ١٩٥٠ . نطاقه . الاتفاق على حلول المشتري محل البائع فى الالتزام بدين الدائن المرتهن الأجنبى الجنسية وعلى أن الوفاء به يتم بإيداعه أحد المصارف بحساب غير مقيم مجمد باسم الدائن . لامخالفة فيه لهذا الحظر . علة ذلك . م ٥ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٦ ، ٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧) .</p>
٥٨	١٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- جواز الاحتفاظ والتعامل بالنقد الأجنبي داخل البلاد</p> <p>فى نطاق الموارد الناتجة عن غير عمليات التصدير السلعى والسياسة التى تستحق للقطاع الخاص طالما كانت هذه المتحصلات غير واجبة الاسترداد إلى ج . م . ع . أثره . جواز الوفاء من هذه الموارد عن طريق المصارف المعتمدة . مفاد ذلك . صحة الالتزام بالوفاء بالنقد الأجنبى . مناطه . أن يتضمن الالتزام بيان الوسيلة المصرفية المعتمدة التى يتم الوفاء من خلالها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٧) .</p>
١٢٧٤	٢١٨	
		<p>« نقص »</p> <p>أولاً : إجراءات الطعن :</p> <p>ميعاد الطعن :</p> <p>١- الإنتقال الذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ١٦ مرافعات . هو إنتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم من الخصوم . إقامة الطاعن بمقر محكمة الإستئناف .</p> <p>توكيل محام فى الدعوى من مدينة القاهرة . لا يعد مبرراً فى القانون لإضافة ميعاد مسافة .</p>
٩٠٨	١٤٧	<p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥) .</p> <p>٢ - للطاعن المقيم بالخارج . إضافة ميعاد مسافة قدرة ستون يوماً إلى ميعاد الستين يوماً المقررة للطعن بالنقض .</p>
١٣٧١	٢٣٣	<p>(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠) .</p>

الصفحة	القاعدة	
		صحيفة الطعن :
		تفصيل أسباب الطعن والتجهيل بها :
		١ - عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن ما هية الطلبات التي أغفل الحكم الرد عليها وموضعها منه وأثرها في قضائه . نعي مجهل غير مقبول .
٤٠٨	٨٤	(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠) .
		٢ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي بنى عليها الطعن . بيان سبب الطعن لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه (مثال) .
٨٨١	١٤٣	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢) .
		٣ - عدم بيان الطاعنة للاعتراضات الموجهة إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم في الرد عليها . اكتفائها بالإشارة إلى دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتها في قول مجمل . نعي مجهل غير مقبول .
١٢٦٩	٢١٧	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم بيان الطاعن أوجه دفاعه التي تمسك بها أمام محكمة الاستئناف وموضوع العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه . نعى مجهل غير مقبول .
١٣٤٠	٢٢٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩) . رفع الطعن بتقرير في مسائل الأحوال الشخصية : الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض . م ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات . رفع الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ووروده إلي قلم كتاب محكمة النقض بعد إنقضاء ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المقرر . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٧٧ ، ٧٨ لسنة ٥٥ ق « إيسوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢) .
١١٨٨	٢٠٠	إيداع الأوراق والمستندات : تقديم الخصوم في الطعن بالنقض مذكرات ومستندات . وسيلته . الإيداع وفي خلال الأجل المحددة لكل منهم . المادتان ٢٥٨ ، ٢٦٢ مرافعات . الاستثناء . م ٢٦٧ مرافعات . مايرد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفع - ثره إعتباره غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن . (دعوى المخاصمة رقم ٨٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)
١٤٠٣	٢٣٩	

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الطعن :
		١ - وجوب قيام قلم المحضرين بإعلان صحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها إليه من قلم الكتاب . م ٣/٢٥٦ مرافعات . ميعاد تنظيمي . الدفع بإعتبار الطعن كأن لم يكن إعمالاً للمادة ٧٠ مرافعات لا محل له . علة ذلك .
٦٧٤	١٣٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩/٤/١٩٨٨) .
		٢ - إعلان الحكم بسقوط الخصومة . شرطه . أن يكون السبر في الدعوى راجعا إلى فعل المدعى أو إمتناعه . تراخي قلم الكتاب في تسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها إلى المحضرين لإعلانها . لا محل للحكم بسقوط الخصومة . م ٢/٢٥٦ مرفعات .
٦٧٤	١٣٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩/٤/١٩٨٨) .
		ثانياً: الصفه في الطعن :
		عدم إيداع الطاعن مع التوكيل وحتى نظر الطعن ما يدل على صفته كوارث للمحكوم عليها . أثره . عدم قبول الطعن .
١٢٥٢	٢١٢	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » - جلسة ٢٩/١١/١٩٨٨) .
		ثالثاً: المصلحة في الطعن :
		١ - المصلحة في الطعن بالنقض . مناطها . أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن . العبرة بوقت صدور الحكم . م ٣ قانون المرافعات . (مثال بصدد توافر مصلحة للطاعن في الطعن على حكم صادر ضده)
٩٩٢	١٦٢	(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٨٨) .
		٢ - النعي الذي لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية محضه . غير مقبول .
١١٦٥	١٩٦	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٨) .

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً: الخصوم في الطعن :-
		١ - الطعن بالنقض . جائز لكل من كان طرفاً في خصومة الاستئناف ولو كان ضامناً للخصم الأصلي أو متدخلأ فيها إنضمامياً أو هجوماً . عدم توقف ذلك على إقامة طعن من الخصم الأصلي .
٧١	١٥	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)
		٢ - الإختصاص في الطعن . شرطه .
١٣٤	٣١	(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٥)
٣٢٨	٦٦	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٥)
		٣ - الإختصاص في الطعن . وجوب رفعه ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبذات صفته .
٥١٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٨)
		٤ - الإختصاص في الطعن . شرطه .
٩٦٧	١٥٧	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٣)
		خامساً: الخصومة في الطعن :-
		١ - الخصومة لا تنعقد إلا بين الأحياء . ثبوت أن أحد المطعون عليهم قد توفي قبل رفع الطعن بالنقض أثره . إعتبار الخصومة في الطعن بالنسبة له منعدمه .
١٥٤	٣٦	(الطعن رقم ٢٣ / ٢٢ / ٤٢ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الخصومة فى الطعن بالنقض . لا تنعقد إلا بين الأحياء وإلا كانت معدومة . لا يصححها إجراء لاحق إلا بحصوله فى المواعيد المقررة .
٣٥٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣) سادساً: بطلان الطعن : الإعفاء من الرسوم القضائية . مقصور على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة الأوقاف المصرية لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة . (الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ ق « الهيئتان مجتمعتان » جلسة ١٩٩٢ / ١٢ / ١٥)
٥	(أ)	سابعاً: حالات الطعن :- جواز الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهاى - أياً كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . شرطه . م ٢٤٩ من قانون المرافعات .
٥٤٨	١٠٩	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٩) ثامناً: الأحكام الجائز الطعن فيها: قضاء محكمة الإستئناف بعدم إختصاصها بنظر الإستئناف والإحالة إلى المحكمة الإبتدائية بهيئة إستئنافية . قضاء منه للخصومة كلها بصدد الإختصاص . جواز الطعن عليه بالنقض .
١٠٣٩	١٧١	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٤)

الصفحة	القاعدة	
		الأحكام الجائز الطعن فيها إستقلالاً:
		قواعد الطعن في الأحكام . تعلقها بالنظام العام . قضاء محكمة الإستئناف في مادة مستعجلة بوقف تنفيذ حكم الإخلاء جواز الطعن عليه إستقلالاً . سريان ميعاد الطعن فيه من تاريخ صدوره ، الطعن عليه مع الحكم المنهى للخصومة كلها وبعد فوات ميعاد لطعن بالنقض . أثره . سقوط الحق في الطعن م ٢١٥ مرافعات .
١١٦٥	١٩٦	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٨)
		تاسعاً: الأحكام غير الجائز الطعن فيها إستقلالاً:-
		الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها إستقلالاً . الإستثناء . حالاته . م ٢١٢ مرافعات .
١١٦٥	١٩٦	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٨)
		عاشراً: أسباب الطعن :
		السبب الجديد :
		١ - تمسك الطاعن بإنقضاء خمس سنوات على تأجير عين النزاع مفروشة من شأنه جعل الإيجار خالياً . سبب جديد يخالطه واقع . عدم جواز الشكوى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٢	٢١	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		السبب الموضوعي :
		نعى الطاعن بعدم إعتبار العنوان الذي أعلن فيه بتقصير الجلسة موطناً آخر له يجوز إعلانه فيه . جدل موضوعي لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .
٦٧٤	١٣٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩/٤/١٩٨٨) .
		سبب يخالطه واقع :
		١ - دفاع جديد يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٠٢	٤٥	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٨) .
		٢ - دفاع جديد يخالطه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٢٩	٥٠	(الطعن رقم ٢٥١٠ ، ٢٥٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٨) .
		٣ - دفاع جديد يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٩١	١١٦	(الطعن رقم ٩١٤ ، ٩٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٨٨) .
		٣ - لأسباب القانونية التي يخالطها واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض ولو كانت متعلقة بالنظام العام .
٩٥٤	١٥٦	(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٨) .

الصفحة	القاعدة	
		٢- دفاع جديد يخالطه واقع عدم جواز إثارتته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٩	٢٨	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٠)
		٣ - نعى الطاعن بعدم صدور عقد وكالة منه للمحامى الذى حضر عنه أمام محكمة أول درجة . سبب جديد محمول على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف . إثارتته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٥٤١	١٠٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٩)
		٤ - خلو أوراق الطعن من سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقصور تقرير الخبير عن إستظهار نشاطه ومجمل ربحه أثره . عدم جواز إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض
٦٦٦	١٣٠	(الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٨)
		٥ - خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن بمزاولة ذات النشاط بعد شرائه عين النزاع بالجدك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٠٠	١٤٦	(الطعن رقم ٩١٣ ، ١١٤٤ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٥)
		السبب المتعلق بالنظام العام :
		الأسباب المتعلقة بالنظام العام - جواز إثارتها من الخصوم أو النيابة أو من محكمة النقض من تلقاء نفسها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن . شرطه . سابقة طرح عناصرها على محكمة الموضوع وأن تكون قد وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم . مثال بشأن عدم إشمال نسخه الحكم الأصلية على إسم رئيس الدائرة وإسمى عضوى الدائرة اللذين إشتراكا معه فى إصداره .
١٠٩٦	١٨١	(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تمسك الطاعنين بمخالفة المطعون ضدها لعقد الإيجار بتأجير عين النزاع من الباطن . دفاع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٦٥	١٩٦	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٨) .
		السبب المفتقر إلى الدليل :
		١ - عدم تقديم الطاعن بالنقض الدليل على ما تمسك به من أوجه النعى . دفاع عار عن الدليل .
٢٩٥	٦١	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٨٨) .
		٢ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى الميعاد القانونى . نعى لا دليل عليه وغير مقبول .
٩٩٨	١٦٣	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٨) .
		٣ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تمسك به من أوجه الطعن فى الميعاد القانونى . نعى لا دليل عليه .
١٠٢٤	١٦٨	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٨) .
		حادى عشر : ما لا يندرج تحت أسباب الطعن :
		السبب غير المنتج :
		١ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى على ما إستطرد إليه فى أسبابه تزيذا ويستقيم الحكم بدونه غير منتج .
١١٤	٢٧	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ ق احوال شخصية - جلسة ١٩/١/١٩٨٨) .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إقامة الحكم قضاءه على دعامتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى وكانت كفاية إحداهما لحمل الحكم . النعى على الدعامة الأخرى . غير منتج .
١٦٨	٣٨	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق - احوال شخصية جلسة ١٩٨٨/١/٢٦) .
		٣ - إقامة الحكم على دعامات متعددة . كفاية إحداهما لحملة . تعييبه في أخرى . غير منتج .
١٣٠٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤) .
		السبب الوارد على غير محل :
		ورود النعى على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه . غير مقبول .
١٤٠٩	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢) .
		ثاني عشر : سلطة محكمة النقض :
		١ - النعى على ما أورده الحكم من قرارات خاطئة . غير منتج . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور .
١٩٣	٤٤	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قصور الحكم في أسبابه القانونية لا يفسده طالما انتهى إلى النتيجة الصحيحة قانونا . لمحكمة النقض استكمال أسبابه .
٥٣٦	١٠٧	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)
		٣ - انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتغال أسبابه على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٩٩٨	١٦٣	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣٠)
		٤ - إشتغال الحكم على قرارات قانونية خاطئة ، لا يعيبه طالما خلاص إلى النتيجة الصحيحة . لمحكمة النقض تصحيح الخطأ دون نقضه .
١٢٧٤	٢١٨	(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٧)
		٥ - قصور الحكم في أسبابه القانونية . لا يبطله طالما خلاص إلى النتيجة الصحيحة . لمحكمة النقض أن تستكمل القصور دون نقضه .
١٢٧٤	٢١٨	(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق ، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٧)
		٦ - تضمن الحكم قرارات قانونية خاطئة بإعتبار الشركاء في الشركة مستأجرين أصليين للعين المؤجرة لا يعيبه . لمحكمة النقض تصحيح هذه القرارات دون أن تنقضه .
١٤٠٩	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		ثالث عشر الحكم فى الطعن بالنقض وأثره :
		١ - نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة الإحالة بإتباع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها . م ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات .
١٥٤	٣٦	(الطعن ارقام ٢٠.٢٢.٢٣ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٨)
		٢ - نقض الحكم المطعون والإحالة . أثره .
٤٠٨	٨٤	(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٨٨)
		٣ - نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . اقتصار محكمة النقض على الفصل فى مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة . م ٢٦٩ مرافعات .
٥٧٦	١١٤	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٨٨)
		انتهاء الخصومة فى الطعن بالنقض :
		تصالح المؤجر والمستأجر فى دعوى الإخلاء استناداً إلى تنازل الأول عن الأجرة المستحقة بمقابل قيام الثانى بإخلاء العين محل النزاع . أثره . إنتهاء الخصومة فى الطعن .
٢٥٤	٥٤	(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>رابع عشر المصروفات والكفالة :</p> <p>وجوب ايداع الكفالة قبل ايداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ الهيئتان مجتمعتان - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٩٢) (أ) ٥</p> <p>« نقل بحرى »</p> <p>عقد النقل البحرى :</p> <p>١ - عقد النقل البحرى ، ينشئ التزامات متقابلة فى ذمة كل من الناقل والمرسل إليه . ماهية كل منها . وجوب اخطار صاحب الحق فى استلام البضاعة بوصول السفينة والبضاعة . مناطه . قيام الحاجة إلى هذا الإجراء . ماهية هذه الحاجة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٨) ٣٢ ١٣٩</p> <p>٢ - عقد النقل البحرى . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة للمرسل إليه تسليما فعليا . انتفاء مسئولية الناقل إذا أثبت أن العجز أو التلف راجع إلى قوة قاهرة أو إلى سبب أجنبى . تفريغ المرسل إليه للبضاعة من السفينة لا يدل بذاته على تسلمه البضاعة ولا ينفى مسئولية الناقل .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٨) ٢٤٤ ١٤٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		العاملون بالبحر :
		العاملون بالبحر ممن تسرى عليهم أحكام قانون التجارة البحرية . خضوعهم لقانون عقد العمل الفردى وقانون التأمينات الإجتماعية إعتباراً من ١٩٨١ / ٨ / ٧ تاريخ العمل بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .
١١٧٨	١٩٨	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢١) .
		مسئولية الناقل البحرى :
		طبيعة التزامه :
		١ - التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . هى تسليم الشحنة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول ايا كانت طريقة التسليم المتفق عليها .
١٤٢٩	٢٤٤	(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٦) .
		عدم إخطار الناقل كتابة بهلاك (و تلف البضاعة :
		٥ - عدم إخطار المرسل إليه الناقل كتابة بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو فى وقت تسليمها . أثره . اعتباره قرينة على تسليم الناقل للبضاعة بالحالة الموصوفة بها فى سند الشحن إلى أن يثبت العكس . م ٦ / ٣ معاهدة بروكسل .
١٤٢٩	٢٤٤	(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٦) .

الصفحة	القاعدة	
		تحديد الحد الأقصى لمسئولية الناقل :
		« الطرد » أو « الوحدة » كأساس لتحديد الحد الأقصى لمسئولية الناقل عن تعريض هلاك البضاعة أو تلفها في معاهدة بروكسل لسندات الشحن . ماهية كل منهما . وصف البضاعة بأنها مما تشحن بأيهما - الطرد أو الوحدة - مرجعه طريقة الشحن لا نوع البضاعة .
١٤١٩	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢ / ٢٦ / ١٩٨٨)
		نظام « تسليم تحت الشكّة » :
		نظام « تسليم تحت الشكّة » . مفاده . قيام الناقل بتسليم البضاعة مباشرة إلى صاحبها تحت الروافع دون أن تدخل المخازن الجمركية وتظل في حراسة الناقل حتي تمام تسليمها .
١٤٢٩	٢٤٤	(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢ / ٢٦ / ١٩٨٨)
		نظام Free in and out :
		٢ - نظام « Free in and out » . مفاده . عدم تحمل الناقل في مشاركة الإيجار مصروفات الشحن والتفريغ ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم الرسالة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول .
١٤٢٩	٢٤٤	(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢ / ٢٦ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>« نيابة عامة »</p> <p>موضوع الدعوى . تعلقه ببحث حقيقة العقد ووصفه القانونى باعتباره بيعاً منجزاً أو تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت . قرينة المادة ٩١٧ مدنى . عدم تعلقه بمسائل الأحوال الشخصية . علة ذلك . النزاع حول رجوع المورث عن الوصية . لازمه . تطبيق قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . أثره . وجوب تدخل النيابة العامة وإلا كان الحكم باطلا .</p>
١٣١	٣ .	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)</p> <p>« هـ »</p> <p>هـه - هيئات عامة</p> <p>« ههه »</p> <p>إجازة الهبه الباطلة لعيب فى الشكل :</p> <p>إثبات التصرفات القانونية بشهادة الشهود . م ٦٣ إثبات . مناطه . إجازة الهبه الباطله لعيب فى الشكل بتنفيذها تنفيذاً اختيارياً ، مؤداه . إنقلابها هبه صحيحه . أثره . خضوعها للقواعد العامة فى الإثبات .</p>
١٧٧	٤ .	<p>(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الهيئة الغير المباشرة :</p> <p>٢ - عقد البيع الذى يتدخل فيه طرف ثالث بدفع الثمن تبرعاً بقصد نقل الملكية مباشرة إلى المشتري . هيئة غير مباشرة . المال الموهوب العقار المبيع وليس الثمن . (مثال) .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)</p> <p>« هيئات عامة »</p> <p>الهيئة العامة للتأمين الصحى :</p> <p>الهيئة العامة للتأمين الصحى من أشخاص القانون العام .</p> <p>العاملون بها موظفون عموميين . علاقتهم بها علاقة تنظيمية . مؤداه . النزاع بشأن توقيع الهيئة جزاء إدارى على أحد موظفيها وعدم استحقاق مرتب مدة انقطاعه عن العمل .</p> <p>إختصاص القضاء الإدارى بنظره . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p>
٥٧٦	١١٤	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		« ٩ »
		وصية - وقف - وكالة .
		« وصية »
		١ - موضوع الدعوى . تعلقه ببحث حقيقة العقد ووصفه القانونى باعتباره بيعاً منجزاً أو تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت . قرينة المادة ٩١٧ مدنى . عدم تعلقه بمسائل الأحوال الشخصية . علة ذلك . النزاع حول رجوع المورث عن الوصية . لازمه . تطبيق قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . أثره . وجوب تدخل النيابة العامة وإلا كان الحكم باطلا .
١٣١	٣٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
		٢ - الوصية المعلقة على شرط . لا ترد عليها الإجازة إذا لم يتحقق الشرط . علة ذلك .
٣٠١	٦٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - تعلق الوصية بشرط . أثره . ثبوت ما أوصى به للموصى له متى كان الشرط صحيحا تتحقق به مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهيًا عنه ولا منافيا لمقاصد الشريعة : إعتبار الموت شرطا . مناطه اقترانه بملايسات تجعله غير محقق الوقوع فى نطاق هذه الملايسات . المادتان ٩١٥ مدنى و ٤ من قانون الوصية .</p> <p>إلتزام الحكم المدلول الظاهر لعبارة الوصية أن الوصية علققتها على شرط وفاتها أثناء تأديتها فريضة الحج بعيدة عن أرض الوطن . صحيح وتتحقق به مصلحة الوصية .</p>
٣٠١	٦٢	<p>(الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p> <p>« وقف »</p> <p>هيئة الأوقاف المصرية :</p> <p>الإعفاء من الرسوم القضائية . مقصور على دعاوى الحكومة دون غيرها م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة الأوقاف المصرية لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره .</p> <p>بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .</p>
٥	(أ)	<p>(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ق « الهيئتان مجتمعتان - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		حجية الحكم الصادر في دعوى الوقف :
		حجية الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق في الوقت أو تفسير شروط الواقف قاصرة على من كان طرفاً في الدعوى علة ذلك .
١٥٤	٣٦	(الطعن أرقام ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ لسنة ٥٤ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		تدخل النيابة العامة في مسائل الوقف :
		وجوب تدخل النيابة العامة في مسائل الوقف . م ١ ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . مناطه . تعلق النزاع بملكية جهة الوقف للعقار المبيع . غير موجب لتدخلها .
٤٥١	٩١	(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)
		« وكالة »
		مجاوزة الوكيل حدود الوكالة :
		لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في تكييفها الدعوى وإعطائها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح . طلب المطعون ضده عدم نفاذ التنازل الصادر من الوكيل . تكييفه بأنه إبطال التصرف للغش لمجاوزة الوكيل حدود وكالة . أثره . عدم انصراف أثر التصرف إلى الموكل . للموكل إجازته أو إبطاله .
٦٨٨	١٣٥	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الوكالة بالخصومة :</p> <p>توافر صفة الوكالة بالخصومة . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها من مستندات الدعوى وظروف الحال .</p>
٧١٦	١٤٠	<p>(الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p> <p>إعلان الخصم في شخص وكيله :</p> <p>جواز إعلان الخصم في شخص وكيله متى اقترن اسم الوكيل باسم الموكل . أثر ذلك . سريان مواعيد الطعن على الأحكام في حق الأصيل من تمام إعلانها في شخص الوكيل بصفته . إعلان المطعون ضده الثاني بصفته وكيلاً عن المطعون ضدها الأولى بالحكم الصادر عليه بذات الصفة . مؤداه . وسقوط حقها في الاستئناف بإنقضاء الميعاد من تمام هذا الإعلان .</p>
١٢٥٨	٢١٤	<p>(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)</p>

**بيان موضوعات وصفحات
فهرس السنة ٣٩ مدنى
« الجزء الثانى »**

أولا : طلبات رجال القضاء

١٧١٥

الصفحة	المادة
	« أ »
١٤٨٧	إجراءات
١٤٨٩	إستقالة
١٤٨٩	إعارة
١٤٩٠	أقدميه
	« ت »
١٤٩١	تأديب
١٤٩١	ترقية
١٤٩٢	تفتيش
١٤٩٢	تنبيه
	« م »
١٤٩٤	مجلس القضاء الأعلى
١٤٩٤	مرتبات
١٤٩٥	معاش
	« ن »
١٤٩٦	نقل

ثانياً: الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية ١٧١٧

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
١٥٨٨	تراخيص		« أ »
١٥٩٠	تركة	١٤٩٩	إثبات
١٥٩١	تزوير	١٥٠٤	إثراء بلا سبب
١٥٩٢	تسجيل	١٥٠٥	أجانب
١٥٩٢	تعليم	١٥٠٦	أحوال شخصية
١٥٩٢	تعويض	١٤١٥	اختصاص
١٥٩٣	تقادم مسقط	١٥٢٠	ارتفاق
١٥٩٤	تقادم مكسب	١٥٢١	إرث
١٥٩٤	تنفيذ	١٥٢١	استئناف
١٥٩٥	تنفيذ عقارى	١٥٢٨	استيراد
	« ج »	١٥٢٩	استيلاء
١٥٩٦	جمارك	١٥٣٠	أشخاص إعتبارية
١٥٩٧	جامعة	١٥٣١	إصلاح زراعى
	« ح »	١٥٣١	إعلان
١٥٩٧	حجز إدارى	١٥٣٤	إفلاس
١٥٩٨	حراسة	١٥٣٤	التزام
١٦٠٠	حكر	١٥٣٦	إلتماس إعادة النظر
١٦٠١	حكم	١٥٣٦	أمر على عريضة
١٦١٤	حيازة	١٥٣٧	أموال عامة
	« خ »	١٥٣٨	أهلية
١٦١٥	خبيره	١٥٣٩	ايجار
١٦١٦	خلف		« ب »
	« د »	١٥٧١	بنوك
١٦١٦	دستور	١٥٧٢	بيع
١٦١٨	دعوى		« ت »
	« ذ »	١٥٧٦	تأمين
١٦٢٧	رسوم	١٥٧٩	تأمينات إجتماعية
١٦٣١	رهن	١٥٨٦	تجزئة
		١٥٨٦	تحكيم

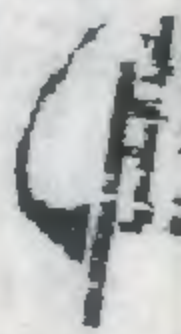
الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
	« د »		« د ش »
١٦٧٣	معاماه	١٦٣٢	شركات
١٦٧٤	معكمة الموضوع	١٦٣٦	شفعة
١٦٨١	مراقق عامة	١٦٤٠	شهر عقارى
١٦٨١	مرض الموت	١٦٤١	شيوخ
١٦٨٦	مسنولية		« د ص »
١٦٨٦	مطلات	١٦٤٣	صلح
١٦٨٦	معاهدات	١٦٤٤	صورية
١٦٨٧	ملكية		« د ض »
١٦٨٩	مؤلف	١٦٤٥	ضرائب
١٦٨٩	موطن		« د ع »
	« د ن »	١٦٤٩	عقد
١٦٩٠	نظام عام	١٦٥٥	عمل
١٦٩٠	نقد		« د ف »
١٦٩١	نقض	١٦٦٢	فوائد
١٧٠٤	نقل بحرى		« د ق »
١٧٠٧	نيابة عامة	١٦٦٣	قانون
	« د هـ »	١٦٦٧	قرار إدارى
١٧٠٧	هبة	١٦٦٩	قسمة
١٧٠٨	هيئات عامة	١٦٧٠	قضاء
	« د و »	١٦٧١	قوة الأمر المقضى
١٧٠٩	وصية		« د ك »
١٧١٠	وقف	١٦٧٢	كفالة
١٧١١	وكالة		

تصويبات الجزء الثاني من السنة ٣٩ مدنى ١٧١٩

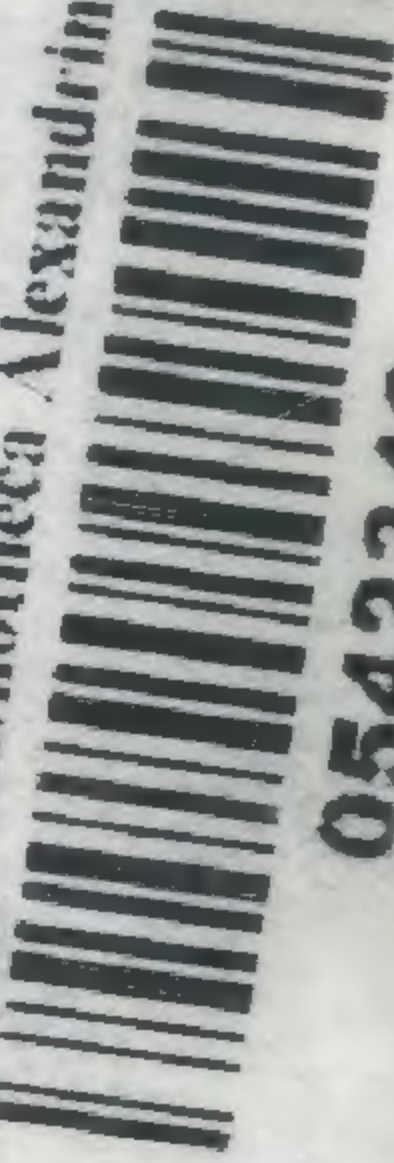
رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
٩١٣	الرابع عشر	شروطية	شروطية
١١٤٥	الأخير	رفض الحكم المطعون فيه	نقض الحكم المطعون فيه
١١٧٨	الخامس	حماية	حماية
١١٨٩	الثامن	الطعن بالنقض	الطعن بالنقض
١٢٤١	الثاني والعشرون	التأخير في الوفاء	التأخير في الوفاء
١٣١٧	الرابع عشر	تلف القار المملوك	تلف العقار المملوك
١٣٥١	الثامن عشر	بشيكات القطاع العام	بشركات القطاع العام
١٣٩١	قبل الأخير	تقادم	تقادم مسقط
١٤١٤	الثامن	لسنة ٣٥ القضائية	لسنة ٥٣ القضائية

تَمَّ بِعَمْرِ اللَّهِ
(الجزء الثاني)
للسنة ٣٩ مدني

المدينة العامة لشئون المطابع الأميرية
٥٣٧٣/٤٢٩٢١ س ١٩٩٣ - ٦٥٠٠ (جزء ٢)



Bibliotheca Alexandrina



0542343